جامعة تشـرين
كلِّيَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة
قسم اللغة العربيَّة



دَوْرُ الوَظَائِفِ النَّحْوِيَّةِ في النَّاتِجِ الدِّلالِيِّ

«دراسةٌ في التَّركيب والدِّلالة»

(أُطروحةٌ أُعدَّت لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيَّة)

إعـــداد

خـالد إسماعيـــل حمـدو

إشـــراف:

الأُستاذ الدكتور
سامـي عوض

الأُستاذ الدكتور
محمَّد إسماعيل بصل

1430هـ /٢٠٠٩م

شكـــر وٱمـتـنـــان

أتوجَّه بصفوة الشُّكر والتقدير إلى الأُستاذ الفاضل الدكتور سامي عوض لتكرُّمه بالإشراف على هذه الأُطروحة طيلة الفترة السابقة.

وقد كانت توجيهاته السَّديدة، وآراؤه القويمة، وتقديره الكبير لجهود السَّابقين واللاحقين في هذا الحقل المعرفيِّ الهامّ؛ كانت القبس الذي استهديت بوميضه إلى إظهارها بهذا الشَّكل.

فله منِّي فائق التقدير والاحترام

شكـــر وآمـتـنـــان

أتوجَّه بخالصِ العِرفانِ والتقير إلى عميدِ كليَّة الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين الأُستاذُ الدكتور محمَّد إسماعيل بصل المشاركُ بالإشرافِ على هذه الرسالةِ مُثمِّناً جهودَهُ العلميَّةَ والإداريَّةَ المبذولةَ في سبيلِ جِدِّيَّةِ البحثِ العلميِّ ونزاهته.

فله منِّي كلَّ التقدير والاحترام

٤ـ فهرس المحتويات

* * *

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

المُقَدِّمة

الحمدُ لله باريء الخلائف بلطائف العوارف، وخصَّ مَنْ شاءَ منهم بلطائف المعارف، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ الحبيب ○؛ وعلى آله وأصحابه أُولي المناقب، اللهمَّ إنَّا نستوهبُك التأمُّلَ؛ وما فيه من شفاء الجهل، ونستعيذُ بكَ من التقليد؛ وما فيه من إضاعة العقل.

الملاحَظُ أنَّ القواعدَ النحويَّةَ تضيقُ دوماً عن إمكانيات الواقع الحيِّ للُّغة وثرائه، ويظلُّ مَنْ يتعلَّمُ اللغةَ فترةً طويلةً جدًّا. في نطاق القواعد والحدود، دون تجاوز ذلك إلى رحابة الأَساليب الفنِّيَّة للُّغة، تلك الأساليب التي تُخضعُ القواعدُ لها دون أنْ تخضعَ هي للقواعد.

ومعلومٌ أنَّ تطوُّرَ اللغة الإنسانيَّة الأَصليَّة في حياة البشريَّة يتَّجهُ دوماً إلى دقَّة بيانها ووجازة لفظها في إيصال المعنى المراد، ولا يعني هذا أنَّ للظاهرة اللغويَّة قيمةً بمعزلٍ عن تركيبها وبنائها؛ فالتركيبُ اللغويُّ تركيبٌ معقَّدٌ بعيدُ المنال؛ يُعبِّرُ عنه ويُخصِّصُه ويميِّزه؛ تفاعلُ الدَّلالات داخلَ النسق اللغويِّ ذاته.

ولم تجمدْ وظيفةُ العربيَّة في التعبير عن مُراد المتكلِّم بأُسلوبٍ يتكرَّرُ بتكرار الغرض والقصد في نفس المتكلِّم؛ فهي لغةٌ حيَّةٌ متحرِّكةٌ، تتغيَّر أَساليبُها وتتغايرُ معاييرُ فصاحتها وبلاغتها؛ بما عند المتكلِّم من القدرة والثروة والغناء اللغويِّ، ولذلكَ تميَّزت الأساليبُ واختلفت العباراتُ والتراكيبُ؛ بين متكلِّمٍ وآخرَ، نظراً للاختلافات؛ وتمكُّن المتكلِّم من قوانين اللغة ومعرفة أسرار بلاغتها ونظمها.

واللفظ المفرد، لا يؤدِّي إلاَّ إلى معنًى مفردٍ، لأنَّ المعانيَ المفردةَ تعجزُ عن تكوين لغةٍ مُعبِّرةٍ عن مجمل أغراض المتكلِّمينَ بها؛ فالجملُ والتراكيبُ هي التي تكوِّنُ اللغةَ، لأنَّ الجملةَ هي: الوحدةُ الدَّلاليَّةُ للكلام.

ولمَّا كان علمُ النحو يُعنى بالمقام الأوَّل بالنظر في أواخر الكَلِم وما يعتريها من إعرابٍ وبناءٍ، فهو يُعْنى أيضاً بأُمورٍ على قَدْرٍ كبيرٍ من الأهمِّيَّة؛ إذْ إنَّ الجملةَ تقعُ في سياقاتٍ مختلفةٍ؛ وقد يعرضُ لبعض أجزائها عوارضُ متباينةٌ؛ كالذِّكر والحذف والتقديم والتأْخير والزِّيادة، إلاَّ أَنَّ الإعرابَ كان طاغياً على الدَّرس النحويِّ؛ فلا يكادُ هذا الدرسُ يلتفتُ إلى الوظائف الدَّلاليَّة التي تتولَّدُ عن القرائن الأُخرى غير قرينة الإعراب؛ ولا يقفُ أيضاً عند هذه القرائن إلاَّ تعزيزاً لهيمنة الإعراب على هذا الدرس كلِّه.

فهناك الكثير من التراكيب اللغويَّة التي يستوقفنا فهمُها، ولا نجدُ تفسيراً لاستعمالها بهذه الصورة أو تلك، وينتجُ عن ذلك استسلامُنا لضبابية دلالتها، أو أنَّنا لا نستطيع أنْ نميِّزَ بين معانيها؛ رغمَ أنَّ بيانَ المعاني وأَمْنَ اللبْسِ وظيفةٌ أساسيَّةٌ من وظائف اللغة.

والاهتمامُ بالإعراب وعلاماته جانبٌ وظيفيٌّ من جوانب الدَّرس النحويِّ، ولا يصحُّ اقتصارُ هذا الدرس على مجال وظيفته المعياريَّة، فهو يستطيعُ تجاوزَ هذه الوظيفة النمطيَّة بما أُوتي من وظائفَ نحويَّة؛ تنظِّمُ آليةَ وصوله إلى المعنى النحويِّ الذي يتمخَّضُ عنه الناتجُ الدَّلاليُّ.

ذلك أنَّ الربط قائمٌ بين الوظيفة وشاغلها؛ وما ينتجُ عن تفاعُلهما من دَلالاتٍ جديدة، فالعلاقة بين النحو والدَّلالة تكامليَّةٌ، فلا يتَّضح مسار أحدهما بمعزلٍ عن مسار الآخر، وهذا التصور يرتفع بالأداء؛ ليتَّسع لمفهوم البنى اللغويَّة المتمثِّلة في قدْرة مُنْشِئ الخطاب على التخيُّر بين ممكنات مختلفة تطرحُها اللغةُ في(معاني النَّحو) كما تطرحُها في دلالات الألفاظ.

النَّحوُ الذي نُنْشِدُهُ ليس الوصفَ الذي يتناولُ الخصائصَ اللفظيةَ للتَّراكيب؛ بلْ هوَ ما يتعدَّى ذلك إلى رصد العلاقات القائمة بينَ اللفظ والمعنى.

من هنا اتَّجهت هذه الدراسة في تناولها الظاهرةَ اللغويَّةَ؛ محاولةً الكشفَ عن دور النحو في بنائها، مبيِّنةً ما تقدِّمه المعطيات النحويَّةُ في تركيبها وترابط أجزائها، ثُمَّ قيمةُ هذا الدَّور في تحديد دَلالتها، إضافةً إلى تتبُّع معظم الوظائف النحويَّة على اختلافها وتنوُّعها؛ من خلال البعد الدَّلاليِّ الذي تؤدِّيه؛ إنْ كان بتفاعلها مع المفردات أو معَ المكوِّنات التي تشغلُها هذه الوظائفُ في سياق التعبير.

فالوظيفةُ النحويَّة التي تقومُ بها العنصرُ اللغويُّ المفردُ أو الجملةُ؛ محدَّدةٌ بما حولَها من المعاني والمواقع والأنساق للمفردات والجمل، وهذه الوظيفةُ النحويةُ لا تؤدِّي الوظيفةَ الدَّلاليَّةَ نفسَها في جميع المواضع التي تردُ فيها، فهي يمكنُ وضعُها فيما لا يُحصى من أنواع السِّياق المختلفة. ولهذا فإنَّ الأصلَ أن يرتبطَ النحوُ بالمعنى، وما اشتغالُه باللفظ إلاَّ من أجل تحديد ذلك المعنى وإيضاحه.

وتهدفُ هذه الدراسةُ في الأوَّل إلى الربط بين التركيب والفكرة من جهة، والأداء النحويِّ ومعاني النحو الدَّلالية من جهةٍ أُخرى، باعتبار أنَّ اللغةَ لا تنفصلُ عن الفكر، ذلك أنَّ الفكرَ لا يتعلَّقُ بمعاني الكلمة المفردة أصلاً، فهو لا يتعلَّقُ بها مجرَّدةً من معاني النحو.

للتركيب بنيةٌ شكليةٌ يتمخَّضُ عنها بُنْيةٌ متلازمةٌ معها وناتجةٌ عنها، ألا وهي البُنْيةُ الدَّلاليَّةُ، التي هي ناتجُ ما يفرزه السِّياقُ من معاني عناصر الجملة مجتمعةً في نظامٍ محدَّد. ذلك أنَّ الثابتَ هو النظامُ النحويُّ، والمتغيِّرَ هو المفرداتُ التي يشغلها النظامُ؛ بحيثُ يؤثِّرُ كلُّ جانبٍ في الآخر، وإنَّ أيَّ اختلافٍ في التركيب سيؤدِّي إلى اختلافٍ في الرصيد الدَّلاليِّ.

والناتج الدَّلاليُّ هو الغايةُ، يأتي حصيلةَ بِنْيتين مترابطتين لا تستغني إحداهما عن الأُخرى، بِنْيةٌ لفظيَّةٌ يقصدُ بها التماسُكُ النَّحويُّ، وبِنْيةٌ معنويَّةٌ يقصدُ بها التماسكُ الدَّلاليُّ. ولهذا نجدُ أنَّ تآلفَ التعبيرِ اللُّغويِّ وترابُطَ مكوِّناته مرهونٌ بالتَّماسكِ النحويِّ؛ المتحقِّقُ بالبِنْيةِ اللفظيَّةِ من جهةٍ، وبالتماسكِ الدَّلاليِّ؛ المتحقِّقُ بالبِنْيةِ المعنويَّةِ من جهةٍ أُخرى، ولا تخلو كتبُ النحاةِ من الإشارةِ إلى التماسكِ، وما قولُهم بصوابِ التأليف، واستواءِ النظم، وعدمِ الوهْيِ في المباني، إلاّ إشارةٌ إلى هذا الترابط.

فالتَّماسكُ النحويُّ ينبني عليه التَّماسكُ الدَّلاليُّ؛ وعليه فإنَّ مكْمنَ الإبداعِ هو في طريقة بناءِ الجملِ والتراكيبِ، ووضْعِها في سياقٍ يلائمُ الوظيفةَ الدَّلاليَّةَ المنوطةَ بها، إذْ لا يمكننا الفصلُ بين الوسائلِ المؤدِّيةِ إلى المعنى وبين المعنى نفسِه، لأنَّ الوسائلَ ذاتَها تتضمَّن المعنى.

ومعلومٌ أنَّ الدرسَ النحويَّ صبَّ عنايتَهُ حولَ الخطأ والصوابِ في التركيبِ؛ ولا يحملُ كبيرَ اهتمامٍ للمؤثِّراتِ الجماليَّةِ والتغيُّراتِ التي ينطوي عليها التركيبُ؛ وهذا ما يجعلُ التركيبَ محافظاً على دلالتِه الأُولى، ثابتِه ثابتةً، ولا يعني هذا تجاهُلَ حقيقةِ العلاقةِ بين الأداءِ الفنِّيِّ والأداءِ النمطيِّ المُشْتَرَكِ؛ لِما بينهما من تأثيرٍ متبادَلٍ؛ ذلك أنَّ الأداءَ الفنِّيَّ لا يمكنه تأْديةُ وظيفتِهِ الدَّلاليَّةِ ودورِهِ الجماليِّ إلاّ في استشفافِ تركيبِه أو اقتباسه من الأداءِ النمطيِّ المعياري.

وكان اعتمادي في إنجاز هذه الدراسةِ على المكتبة، أمّات من مصادر العربية، ومراجِعها؛ قديمِها وحديثِها؛ نحويَّةً كانت أم بلاغيَّةً أم نقديَّةً؛ وعلى ما توفَّر من الكتب والبحوث التي تعرَّضت لهذا الموضوع، وقد شكّل الشاهد القرآنيُّ والشعريُّ مادةً لهذه الدراسةِ التي اعتمدتْ في منهجها الوصفيِّ التحليليِّ على جانبين متلازما معها: جانبٍ يهتمُّ بدراسةِ مكوِّناتِ التراكيبِ والجملِ وما يعرِضُ لهذه المكوِّناتِ من ظواهرَ نحويَّةٍ، وجانبٍ يتناولُ المعنى؛ والدَّلالةَ الناتجةَ عن دور الوظائفِ النحويَّةِ في نسج مكوِّناتِ تلك التراكيب والجمل.

وتعزيزاً للجانب الموضوعيِّ في هذه الدراسة؛ فقد تجنَّبت مضمون مقولة أنَّ الأقدمين قد حازوا الفضل كلَّه، وما تركوا لمن جاء بعدهم ذكراً يستحقُّه، فإن كان ابن هشام. كما يشاع عنه وعن غيره. قد أخذ من كشّاف الزمخشري أَو من الجنى الداني أو من غيرهما؛ فإنَّ هذا لا يقلِّل من الأهمِّيَّة العلميَّة له ولأمثاله، والذي نجلُّه في هؤلاء ونكبره، هو استيعابُهم لنحو العربيَّة استيعاباً متأنّياً ومنسجماً مع تطوُّر الحياة الاجتماعيَّة وأساليبها المختلفة في كلِّ عصرٍ، ثُمَّ تنوُّعُ عطائهم العلميِّ الناتج عن قراءاتهم المعمَّقة للتراث النَّحويِّ واللغويِّ.

ولمَّا كانت هذه الدراسة معنيَّةً في المقام الأوَّل بالبُعد الدلاليِّ للتراكيب والجمل فهي لم تهمل نتاجَ المحْدَثين بدعوى تأخُّرهم، ولهذا تجدُني اعتمدتُ الكثير من النتائج والإشارات التي خلُص إليها هؤلاء المحْدثون؛ أَمثال، تمَّام حسَّان، وفاضل السَّامرَّائِيّ، ومحمَّد حماسة، وغيرهم؛ بالقدْرِ الذي أدَّت به دراساتهم إلى إيضاح آلية الوصول إلى المعنى الدلاليِّ الناتج عن تنوُّع البُنى

التركيبيَّة التي تختزنها الأَساليب اللغويَّة؛ تلك الأَساليب التي تنتظر من يحمل نفائسها، ويفعِّلها لا في حقول الكتابة والنثر فحسب؛ بل في حقول الخطاب والتواصل المعرفيِّ.

وقد أبرزنا هذه الدراسة في مقدمةٍ وتمهيدٍ وأَربعةِ فصولٍ وخاتمةٍ.

جاء **التمهيد** موضوعات عامَّةً تتعلَّقُ بفكرةِ البحث التي تربط بين الشكلِ والمضمونِ من جهةٍ، والوظيفية النحويَّة وما يتمخَّض عنها من ناتجٍ دلاليٍّ من جهةٍ أُخرى، فالفكرُ هو المحتوى الأَعلى للكلامِ؛ والناتجُ عن تأْويل كلِّ العناصر في تيَّار اللغة.

أَمَّا **الفصل الأول** فقد جعلناه تحتَ عُنوان (العلاقاتُ النحويَّةُ بينَ الوظيفيةِ والمعياريَّة) تناولنا فيه المستوى الصوابيَّ، وأَصلَ الوضعِ ثمَّ تكوين البِنْيةِ الأساسيَّةِ، والخروجَ عن هذه البِنْيةِ وتجاوزَ الصواب النحويِّ.

ثُمَّ تعرَّضَ البحث إلى الإعرابِ وما يحملُه من معنًى، فهو وسيلةٌ تعبيريَّةٌ تظهرُ بها الوظيفةُ المعنويَّةُ للكلمةِ، وذلكَ بدلالةِ العلامةِ الإعرابيَّة التي قد تسقطُ أَحياناً؛ فيُعْتَمَدُ في تقديرها على القرائن، فالموقعُ الإعرابيُّ الذي هو (الوظيفة النحويَّة) يحدِّده نظامُ بناءِ الجملةِ؛ وعَلاقةُ الإسنادِ؛ وعلاقةُ العناصرِ الإسناديَّةِ بغيرها، ويأْتي الإعرابُ كوسيلةٍ للتفريقِ بين المعاني والكشفِ عن العلاقات؛ فالتعليقُ هو الغايةُ من الإعرابِ. وأَمْنُ اللبْسِ من أولويَّاته، وختمنا هذا الفصلَ بتناول الترخُّصِ في العلاقاتِ النحويَّة.

وأَمَّا **الفصل الثاني** فقد جعلناه تحت عنوان (الترابطُ بين القرائنِ اللفظيَّةِ والوظائفِ النحويَّةِ) تناولنا فيه آليات الوصول إلى الوظيفةِ الدَّلاليَّةِ للتراكيبِ؛ إذْ إنَّ العلاماتِ الإعرابيَّةَ قد تعجزُ عن تفسيرِ كلِّ المعاني النحويَّةِ؛ فيُلْتَجأُ حينئذٍ إلى القرائنِ.

فقد تناولنا الرُّتبة: مبيِّناً المحفوظةَ منها وغيرَ المحفوظةِ، وحفظَ الرُّتب غيرِ المحفوظة، ومظاهرَ حريَّتها، وصلتها بالتقديمِ والتأْخيرِ.

وبيَّنا أَثرَ السياق في تحديدِ الوظيفةِ الدَّلاليَّةِ للكلمةِ؛ إذْ إنَّ المعنى لا ينكشف إلاَّ من خلالِ سياقه اللغويَّةِ. وكذلك بيَّنا أَثرَ ظاهرةِ النَّبرِ والتنغيمِ في التنوُّعِ الدَّلاليِّ للجملةِ الواحدةِ، وتعرَّضنا لموضوعِ خلوِّ التراثِ النحويِّ من تناولٍ محددٍ لهذه الظاهرة.

ثُمَّ تناولنا التضامَّ في النحو العربيِّ، إذْ تَتَنَوَّعُ المظاهرُ التي تبرزُ فيها قرينةُ التضامِّ؛ كالحذفِ والزيادةِ والاعتراضِ ثُمَّ تجاهلِ الاختصاص بين المتضامين النحويِّ. ثمَّ تناولنا الربطَ ومظاهرَه وأنواعَه، وعرَّجنا فيه على حذف الرابط؛ ومتى يصبح ذلك أُسلوباً عدوليَّاً. وتناولنا وظيفةَ الأدواتِ التي هي التعليقُ، وبيَّنَّا اختصاصَها وما تنتجُه من أبعاد دَلاليَّةٍ.

أمَّا **الفصل الثالث** فقد جعلناه تحت عنوان (البعد الدَّلاليُّ للوظائفِ النحويَّة).

تناولنا فيه المعنى النحويَّ مبينينَ اختلافَه عن المعنى الصرفيِّ والمعنى اللغويِّ، ومبيِّنينَ أنَّ أنماطَ التعبيرِ عن المعنى النحويِّ الواحدِ تتعدَّدُ، وأنَّ هذا المعنى يأْتي حصيلةَ تَضَافُرِ القرائنِ

اللفظيَّة والمعنويَّة. وتعرضنا للوظيفة النحويَّة؛ المتمثِّلة بالكلمة المفردة داخل الجملة تارةً؛ والمتمثِّلة بالجملة في السِّياق تارةً أُخرى، ثُمَّ للوظيفة النحويَّة المتمثِّلة بالأداة؛ حيثُ إنَّ معاني الأدوات هي وظائفُها. وتناولنا الثباتَ والتغيُّرَ في المعنى الوظيفيِّ؛ وما يتبعُه من تغيُّرٍ في الناتج الدَّلاليّ.

وهناك مظاهرُ لتعدُّد المعنى الوظيفيِّ، وهناك أسبابٌ لهذا التعدُّد. وتناولنا أيضاً تعدُّدَ المعنى الوظيفيِّ بحسب السِّياق، ثُمَّ تعرَّضنا للتضمين النحويِّ؛ الذي هو من سعة العربيَّة؛ وبيَّنَّا أغراضَه، والوظيفةَ الدَّلاليَّةَ التي يؤدِّيها.

وعن أثر الوظائف النحويَّة في المعنى الدَّلاليِّ بيَّنا الطرائقَ التي اتَّبعتْها اللغةُ في سبيل الاحتياط للمعنى؛ أو الإلماح إليه ثُمَّ بيَّنا مواطنَ التوسُّع في المعنى. وتعرَّضنا للمبالغة في معنى المفردات والجمل.

وأمَّا **الفصل الرابع** فقد جعلنا عنوانه (الجملةُ بين الوظائف النحويَّة والوظيفة الدَّلاليَّة).

تناولنا فيه الجملة وأهميَّة دراستها، ودلالةَ هذا المصطلح بين القدماء والمُحْدَثين، ومعنى الفَضْلة، ثُمَّ الوظيفةَ الدَّلاليَّة والتداخل الدَّلاليّ للإسناد.

ثُمَّ عطفنا على الوظيفة الدَّلاليَّة للجملة، من خلال عناصر المركَّب الإسناديِّ؛ وتحقُّق الوظيفة النحويَّة لكلِّ عنصرٍ من عناصر الإسناد. ثُمَّ عرَّجنا على المعنى الدَّلاليِّ؛ الذي هو ناتجُ مختلف المعاني التركيبيَّة في الجملة، وكذلك فإنَّ الجملَ بحسب التنوُّع الدَّلاليِّ إمَّا متعدِّدةُ الدَّلالة، أو مختلفةُ الدَّلالة، أو متضادَّةُ الدَّلالة. أمَّا عن أثر الوظيفة النحويَّة في التناصِّ والتأويل النحويِّ فقد بيَّنا الدَّلالةَ اللفظيَّةَ والدَّلالةَ التضمُّنيَّة، وتعرَّضنا لكيفيَّة دخول النصِّ في علاقةٍ مع النصوص الأُخرى، ولآلية عمل مفسِّر النصِّ؛ ثُمَّ للتأويل النحويِّ.

وتضمَّنت الخاتمةُ أهمَّ النتائج التي توصَّلَ إليها البحثُ؛ والتي تتلخَّصُ في أنَّ فكرةَ العلاقات السِّياقيَّة التي طرحها الجرجانيُّ في نظرية النظم تصلحُ منطلقاً لتحليل التراكيب وفهْم أبعادها الدَّلاليَّة، فالبحثُ قدْ وضَّحَ أهميَّةَ الدَّرس النحويِّ، وبيَّن قدرتَه على تجاوز مجال وظيفته المعياريَّة المعهودة فيه؛ وصولاً إلى الأداء الفنِّيِّ تركيباً ودلالةً؛ وذلك بما يُؤاتي من وظائفَ نحويَّةٍ تُلائِمُ الوصولَ إلى المعنى النحويِّ؛ الذي يتمخَّض عنه المعنى أو الناتج الدَّلاليُّ، فكما أنَّ الوظائف النحويَّة تتصدَّرُ وسائلَ تأدية الأنماط الفنيَّة إنشاءً وتركيباً؛ فهي تتصدَّر كذلك وسائلَ إدراك الأبعاد الجماليَّة للتراكيب والنصوص؛ فهي آليةُ ضبط عملِ مُنشئ النصِّ أو التركيب من جهةٍ ووسيلةُ بيان دلالات النصوص والتراكيب وجمالياتها وتفسيرها أو تأويلها من جهةٍ أُخرى.

* * *

التَّمهيد

اللغة والفكر:

إنَّ للُّغة قيمةً جوهريةً كبرى في حياة كلِّ أمَّةٍ، فهي الأداة التي تحمل الأفكار، وتنقل المفاهيم، فتُقيمُ بذلك روابط الاتِّصال بين أبناء الأمَّة الواحدة، وبها يتمُّ التقارب والتشابهُ والانسجام بينهم.

إنَّ القوالب اللغويَّة التي توضع فيها الأفكار، والصور الكلاميَّة التي تصاغ فيها المشاعر والعواطف، لا تنفصل مطلقاً عن مضمونها الفكريِّ والعاطفيِّ.

فالجانب اللغويُّ جانبٌ أساسيٌّ من جوانب حياتنا، واللغة مقوِّمٌ من أهمِّ مقوِّمات حياتنا وكياننا؛ فهي الحاملة لثقافتنا ورسالتنا، والرابط الموحِّد بيننا؛ والمكوِّن لبُنْية تفكيرنا.

فبين اللغة والفكر وشائج قويَّةٌ وعرىً لا تنفصم، إذْ إنَّه كثيراً ما تُطرحُ مسألةُ: هل إنَّ الفكر ممكنٌ بغير كلامٍ، أو بالأحرى أليس الكلام والفكر سوى وجهين للعمليَّة النفسيَّة عينها، إنَّ هذه مسألةٌ في غاية الصعوبة، فقد أحاط بها سوء الفَهْم من كلِّ ناحيةٍ "[1].

ويستدلُّ البعض على أنَّ اللغة أضيق من الفكر؛ وذلك "عند التصدِّي للترجمة من لغةٍ إلى أُخرى"[2]. وهنا تبرز قناعة الكثيرين وشعورهم بأنَّهم يفكِّرون أو يستدلُّون بغير لغةٍ، ومرجع هذا الوهْم العديد من العوامل؛ أبسطها: "الإخفاق في التمييز بين التخييل والتفكير"[3].

فالفكر يمكن أن يعرَّف: "بأنَّه المحتوى الأعلى الكامن أو الممكن للكلام؛ المحتوى الناتج عن تأويل كلِّ العناصر في تيَّار اللغة؛ على أنَّه مسكونٌ بقيمتها التصوُّريَّة الكاملة"[4].

فاللغة والفكر يعبِّر كلٌّ منهما عن الآخر تعبيراً كبيراً ووحيداً، فكما نعدُّ الفكر الوطن الأول لما يريد المتكلِّم أن يتكلَّم به؛ كذلك اللغة فإنَّها تتمثَّل بالألفاظ التي يترجم بها الإنسان الفكرة المعيَّنة؛ أو الأفكار المتعدِّدة، فالتفاعل مستمرٌّ بين اللغة والفكر، وللُّغة دورها الإيجابيُّ في توجيه الفكر والتأثير فيه، كما أنَّ للفكر فعاليَّته المتميِّزة في توجيه اللغة وإعادة تشكيله علاقاتها أثناء تشكيله لنفسه"[5]. وتكمن أهمِّيَّة اللغة في أنَّها: "أداة التفكير وأداة البيان؛ لا يكاد أحدٌ يرتاب في أنَّ هذا حقٌّ وأنَّه واضحٌ شديد الوضوح"[6].

---

[1] اللغة والخطاب الأدبي، اختيار وترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣م، ص١٨.

[2] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، ص٢٦.

[3] اللغة والخطاب الأدبي، ص ٢٠.

[4] السَّابق، ص١٩.

[5] الصورة الفنِّيَّة في التراث النقدي عند العرب، د. جابر عصفور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣، ١٩٨٤، ص٣١٩.

[6] أباطيل وأسمار، محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، ط٢، ١٩٨٢م، ص٥١٣.

واللغة تمثّل خصوصيَّةً لمتكلّميها، وذلك بما تحويه هي ذاتها من خصائص، إذْ إنَّ كلَّ لغةٍ هي في ذاتها فنٌّ جمعيٌّ في التعبير، وتنطوي على عددٍ معيّنٍ من العوامل الجماليَّة والصوتيَّة والإيقاعيَّة والرمزيَّة والصرفيَّة؛ التي لا تشاركها بها تماماً أيَّ لغةٍ أُخرى"[1].

فاللغة على رأس العوامل "التي تتميَّز بها المجتمعات، بل من العوامل التي تهبُ كلَّ مجتمعٍ خصائصه المميَّزة"[2]، وهي ليست وسيطاً بين العالم والإنسان فحسب؛ بل هي تجلّي الوجود وظهوره، ولهذا نجد أنَّ الإنسان لا يستعمل اللغة، بل اللغة هي التي تتكلَّم من خلاله، العالَم ينفتح للإنسان من خلال اللغة، وبما أنَّ اللغة هي مجال الفهْم والتفسير، فالعالَم يكشف نفسه للإنسان من خلال عمليَّةٍ مستمرةٍ من الفهْم والتفسير، ليس معنى ذلك أنَّ الإنسان يفهم اللغة بل الأَحرى القول: إنَّه يفهم من خلال اللغة؛ اللغة ليست وسيطاً بين العالَم والإنسان، ولكنَّها ظهور العالم وانكشافه بعد أن كان مستتراً، إنَّ اللغة هي التجلّي الوجوديُّ للعالم"[3].

فاللغة هي التي تملك قوَّة الكشف عن الأشياء، فإنَّنا "لسنا نحن الذين نشير للأشياء أو ندركها، بل الأشياء نفسها تكشف لنا نفسها؛ إنَّ الأصل الحقيقيَّ للفهم الصحيح هو أن نستسلم لقوَّة الشيء ليكشف لنا عن نفسه؛ ولكن كيف تكشف الأشياء عن نفسها"[4]، فالأشياء تكشف نفسها عن طريق اللغة ومن خلالها، فالكلام ما هو إلا صورةٌ فكريَّةٌ عن صاحبه"[5].

وتكمن أهميَّة البحث في اللغة؛ من قِبَل أنَّها بالنسبة للمتكلّم معايير تُراعى؛ وبالنسبة للباحث ظواهرُ تلاحظ؛ وهي بالنسبة للمتكلّم ميدان حركةٍ؛ وبالنسبة للباحث موضوع دراسةٍ ؛ وهي بالنسبة للمتكلّم ميدان حركةٍ وبالنسبة للباحث موضوع دراسةٍ وهي بالنسبة للمتكلّم وسيلة حياةٍ في المجتمع وبالنسبة للباحث وسيلة كشفٍ عن المجتمع "[6]، ولهذا كان "الاستعمال اللغويُّ وظيفة المتكلّم؛ والبحث اللغويُّ وظيفة الباحث"[7]، فاللغة مجموعة نظمٍ تكامليَّةٍ ، فهي" متعدّدة الأنظمة، لها نظامها الأصواتيُّ الموزَّع توزيعاً لا يتعارض فيه صوتٌ مع صوتٍ ، ولها نظامها التشكيليُّ الذي لا يتعارض فيه موقعٌ مع موقعٍ ولها نظامها الصرفيُّ الذي لا تتعارض فيه صيغةٌ مع صيغةٍ ولها نظامها النَّحويُّ الذي لا يتعارض فيه بابٌ مع بابٍ ، ولها بعد ذلك نظامٌ للمقاطع؛ ونظامٌ للنَّبر؛ ونظامٌ للتنغيم، فهي (نظَّمةٌ من النُّظم). يؤدّي كلُّ نظامٍ منها

---

[1] اللغة والخطاب الأدبي، ص٢٠ .

[2] اللغة بين المعياريَّة الوصفيَّة ، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠١م ، ص١٧.

[3] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل ، د.نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، ط٤، ١٩٩٦م، ص٣٢ .

[4] السَّابق ، ص ٣٢.

[5] إعجاز القرآن والبلاغة النبويَّة، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة الإيمان، مصر ، ط١، ١٩٩٧م، ص١٧٣ .

[6] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ٣٢.

[7] اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة ، ص ١٢ .

وظيفته بالتعاون مع النُّظم الأُخرى"[1].

والنَّحو عندما نقرأه في مرجعه الأوَّل الكتاب ؛ لا نجده مجرَّد قواعد لتعلُّم النُّطق السليم والكتابة الصحيحة؛ بل نجده أكثر من ذلك؛ إنَّه قوانين للفكر داخل هذه اللغة، وذلك أنَّ سيبويه لم يكن "وهو يضع البناء النظريَّ والقوانين الكليَّة للغة العربية معزولاً عن إنجازات الفقهاء، والقُرَّاء والمحدثين والمتكلِّمين، بالمثل لم يكن عبد القاهر الجرجانيّ ومن سبقه ومن تلاه من البلاغيين، يمارسون نشاطهم الفكريَّ في مجال البلاغة خارج إطار علم الكلام وأُصول الفقه، ناهيك بعلوم اللغة والنَّحو"[2].

النَّحو و المعنى:

لا شكَّ في أنَّ النَّحو نشأ في رحاب النصّ القرآنيّ؛ ومن أجل خدمته تلاوةً وفهماً، وما لبث أن توسَّعت دائرة الاهتمام اللغويّ به؛ فشملت النصَّ الأدبيَّ عموماً والنصَّ الشعريَّ خصوصاً، فكان تعليمياً بالدرجة الأُولى؛ لتحقيق رغبة المسلمين في بلوغ المماثلة الاجتماعيَّة؛ إذْ إنَّ اللغة من أكبر الحواجز بين فئات المجتمع. ولمَّا توسَّعت مجالات البحث اشتدَّ التنافس على مقام الصدارة العلميَّة بين أبناء الأمَّة الواحدة، فنبغ منهم أئمَّةٌ في كلِّ علمٍ .

ولا جرم أنَّ النَّحو بدأ ضبطاً للنصوص، وتقويماً لألسنة المتعلِّمين؛ الذين قَصُرَت بهم سليقتهم، ثُمَّ تدرَّج مع التحليل والتعليل، إلى أن وصل إلى نظرياتٍ تجريديةٍ ؛ يتبارى فيها المتخصِّصون؛ فتأسَّست مدارس مختلفةٌ في رؤاها ومناهجها؛ وذلك شأن كلِّ العلوم.

والنُّحاة العرب عندما تصدَّوا لدراسة اللغة العربيَّة؛ كانت "غايتهم التي يسعون إليها هي إنشاء نظامٍ طابعه الاطِّراد، ومن ثَمَّ عدُّوا بقُطبي الاتِّفاقات والفروق، فجعلوا الاتِّفاق أساس الباب الواحد، وجعلوا الفرق أساس تعدُّد الأبواب، ثُمَّ إنَّهم بعد البحث عن الاتِّفاقات في حدود الباب الواحد؛ وصلوا إلى القاعدة الكليِّة للباب ونسبوا إليها الاطِّراد"[3].

النَّحو هو نظامٌ لغويٌّ يهتمُّ بترتيب الألفاظ على طريقةٍ مسموعةٍ ومعلومةٍ ، فهو ميزانٌ لمعرفة نقصان الكلام وبلاغته ورجحانه على غيره. وهو يقوم على دراسة العلاقات بين الوظائف النَّحويَّة لا بين الكلمات؛ والنحو ينهض بمهمة الربط بين ضمائم التراكيب ويرصد حركتها الإعرابية أنَّ بلكلمة بناءً وظيفةٍ نحويَّةٍ إنَّما هي موقعٌ إعرابيٌّ؛ ينتمي إلى بابٍ نحويٍّ معيَّنٍ .

---

[1] مناهج البحث في اللغة، د. تمَّام حسَّان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م، ص ٥٨.

[2] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل، ص ٥ .

[3] البيان في روائع القرآن، د. تمَّام حسَّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة خاصَّة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م، ص ٤٢٣/١ .

فالدراسة النَّحويَّة الصحيحة هي التي ينبغي "أن يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتيّ، وعلم الصرف. والباب الذي لا يُستغنى عنه من علم التشكيل في الدراسة النَّحويَّة هو: باب الموقعيَّة، لأنَّ النَّحو ليس إلاّ التحليل بالسلوك الموقعيّ للكلمات، أي أنَّ الموقع يتحكَّم إلى حدٍّ كبيرٍ في الإعراب؛ وما يدلُّ عليه من حركات وعلامات "[1].

فدلالة التركيب إنَّما تقوم على بُنىً تحليليةٍ؛ إذْ إنَّ الأصوات الدالَّة كألفاظٍ تؤسِّس (البنْية الصوتيَّة) ومنها تقوم الكلمات التي تفرز (البنْية المعجميَّة) وهذا هو الحدُّ الذي يقف عنده المعنى كشيءٍ اصطلاحيٍّ؛ يحدِّده الظرف والمعجم، أي: إنَّه تصوُّرٌ ما قبليٌّ للخطاب"[2].

وتأْتي بعد هاتين البنْيتين البنْية الأهمُّ؛ التي هي "الجملة التي تتحقَّق بتأليف الكلمات في نظامٍ نحويٍّ يُوزِّع عناصر الجملة في سياقٍ داخليٍّ؛ يتأسَّس من معنىً جديدٍ للكلمات؛ غير معناها الاصطلاحيّ، وهذه البنْية هي (البنْية التركيبيَّة) ويتمخَّض عنها بنْيةٌ رابعةٌ هي (البنْية الدلاليَّة) التي هي ناتجُ ما يفرزه السِّياق من معاني عناصر الجملة مجتمعةً في نظامٍ محدَّدٍ؛ والعلاقة بين هذا الناتج الدلاليّ وتركيب الجملة هي علاقة وجودٍ "[3].

فكلُّ تغيُّرٍ في التركيب يرتبط به تغيُّرٌ في الدلالة، ومن هنا جاءت أهمِّيَّة "تتبُّع الوظائف النَّحويَّة على اختلافها وتنوُّعها المحدود؛ من خلال الدَّور الدلاليّ الذي تقوم به بتفاعلها مع المفردات"[4] إنْ كان في سياق نصٍّ شعريٍّ أو أدبيٍّ، فالمعنى في اللغة يختلف عنه في الجملة المفردة؛ وذلك أنَّ المعنى في اللغة بوصفها نظامٌ إشاريٌّ هو دلاليٌّ، وأمَّا المعنى في الجملة المفردة فيتغيَّر بتغيُّر المعنى النَّحويّ (التركيبيّ) أي: أنَّ أشكال المعنى الأُخرى في الكلام أو الخطاب تتزيَّا بزيِّ التداوليَّة (Pragmatics) أي: العلاقة بين المتكلِّمين وسياق خطابهم"[5] وإذا كانت وظيفة اللغة قد تحدَّدت في أنَّها هي (البيان) كما يقول الجاحظ؛ والإنباء، والإخبار كما ذهب المعتزلة "[6] فإنَّ الوظيفة التداوليِّة للُّغة قد تجاوزت (فكرة التواصل) بصفتها الوظيفة الوحيدة للُّغة؛ إلى تعدُّد الوظائف التي من أهمِّها: أنَّ للُّغة وظيفةً تأثيريَّةً في السلوك الإنسانيّ، وهذه الوظيفة تنبني عليها تغيُّراتٌ في المواقف والآراء والقيم.

من أجل ذلك نرى «ستيفن أُولمان» يركِّز على الفرق بين اللغة والكلام، فاللغة: ثابتةٌ مستقرَّة

---

[1] مناهج البحث في اللغة، ص١٩٤.

[2] المشاكلة والاختلاف، د.عبد الله الغذَّامي المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٧.

[3] السَّابق، ص ٢٧.

[4] الجملة في الشعر العربي، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص٨٤.

[5] اللغة والخطاب الأدبي، ص ١٠٥.

[6] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل، ص٥٣، وينظر البيان والتبيين، الجاحظ «أبو عثمان عمرو بن بحر»(٢٥٥ هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٧٦/١.

والكلام: عابر ٌ سائل زائل. واللغة تُفرض علينا من الخارج؛ في حين الكلام نشاطٌ مُتعمَّدٌ مقصودٌ، كما أنَّ اللغة اجتماعيَّةٌ والكلام فرديٌّ[1]. ومن هنا يتَّضح أنَّ مهمَّة النَّاقد هي تحليل النصِّ بتشكيلاته اللغويَّة، وبيان عناصرها ودلالاتها الجماليَّة"[2]؛ وذلك لأنَّ "قيمة العناصر ليست في جوهرها أو وجودها المجرَّد؛ ولكنَّها بوظيفتها الجماليَّة والدلاليَّة"[3]، ولهذا فإنَّ الوظيفة الدلاليَّة التي تتولدَّ عن نظام السِّياق في الجملة هي تشكّل الناتج عن الجملة وليست هي معنًى سابقاً عليها"[4].

من هنا يتبيَّن لنا أنَّ المعنى المعجميَّ ليس كلَّ شيءٍ في إدراكنا لمعنى التراكيب؛ بل هنالك "عناصر غير لغويَّةٍ ذات دخلٍ كبيرٍ في تحديد المعنى، بل هي جزءٌ أو أجزاء من معنى الكلام، وذلك كشخصيَّةِ المتكلِّم، وشخصيَّة المخاطَب، وما بينهما من علاقاتٍ، وما يحيط بالكلام من ملابساتٍ وظروفٍ ذات صلةٍ به"[5].

فمن الباحثين من يرى أنَّ آلية ربط النَّحو بالأذهان تتمُّ عندما يَعمد النَّحويُّون المعاصرون إلى النصوص العربيَّة قديمها وحديثها. فيحاولوا أن يكشفوا دور النَّحو في بنائها، ويبيِّنوا ما تقوم به المعطيات النَّحويَّة في تركيبها؛ وترابط أجزائها، واستواء هيئتها؛ وما تقدِّمه في إنتاجٍ دلالتها؛ وقيمة هذا الدَّور في تحديد الدلالة، وبذلك يرتبط النَّحو في الأذهان. بجانبٍ عمليٍّ نافعٍ مفيدٍ من جانبٍ، وبالدلالة من جانبٍ آخر"[6].

ثنائيَّة اللفظ والمعنى:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ النِّظام اللغويَّ خلق للإفادة. أي: لتبليغ المتلقّي ما قصد إليه المبلِّغ؛ فهو آلةٌ للتبليغ. ولا غرابة في هذا مادامت الإفادة وعدم اللبْس شرطاً في كلِّ عمليةٍ تواصليَّةٍ. وقد وعى اللغويُّون العرب هذه الظاهرة وعياً صحيحاً. جاء في البيان والتبيين: "يكفي من حظِّ البلاغة أن لا يُؤْتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يُؤتى الناطقُ من سوء فَهْم السامع"[7].

فالمعنى: هو المفهوم من ظاهر اللفظ الذي نصل إليه بغير واسطةٍ، وبذلك يتَّضح أنَّ طبيعة اللفظ والمعنى إنَّما هي التلازم؛ فلا وجود للَّفظ بغير المعنى، ولا وجود لمعنى بغير لفظٍ، فإذا كان المعنى صورةً ذهنيَّةً فقد وُضع بجانبه لفظٌ هو القصد من تلك الصورة؛ أو هويَّتُها، جاء في كتاب

---

[1] ينظر دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: د. كمال بشر، مكتبة الشباب، ط١٠، ١٩٨٦م، ص٣٢.

[2] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل، ص ١٩.

[3] المشاكلة والاختلاف، ص ٨٤.

[4] السَّابق، ص٢٨.

[5] علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السَّعران، دار النهضة، بيروت، ١٣٩٦هـ، ص٢٦٣.

[6] الجملة في الشعر العربي، ص١٧.

[7] البيان والتبيين، ص ١/٨٧.

الصناعتين: "وقال العتَّابيُّ: الألفاظ أجسادٌ والمعاني أرواحٌ وإنَّما نراها بعيون القلوب، فإذا قدَّمت منها مؤخَّراً أو أخَّرت منها مقدَّماً، أفسدت الصورة وغيَّرت المعنى، كما لو حُوِّل رأس إلى موضع يد، أو يدٌ إلى موضع رجلٍ، لتحولَّت الخِلْقة، وتغيَّرت الحِلْية"[1].

والدراسة اللغويَّة العربيَّة لهذه الثنائيَّة قديمة ارتبطت بخدمة النصِّ القرآنيِّ والبحث عن مواطن الإعجاز فيه، هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أُخرى تحمَّلت عبء حماية لغته من اللحن والانحراف، أمَّا عند الأوروبيين فإنَّ هذه الثنائيَّة لم تظهر إلاَّ في فترةٍ متأخِّرةٍ إذْ إنَّ كلمة (Semantics) ظهرت لأوَّل مرَّةٍ في الإنكليزية في القرن السابع عشر في كتاب «جون سبنسر» ثُمَّ استعملها اللغويُّ الفرنسي «ميشيل بريل» بينما يقول «ليش» إنَّ مصطلح Semantics ظهر لأوَّل مرَّةٍ سنة (١٩٠٠) في ترجمة بريل (M. Breal) وإنَّ ما قاله (Leach) يحدِّد تاريخ استعمال (Semantics) الدلاليَّة باعتبارها مصطلحاً لغويَّاً[2].

وتتَّضح أهمِّيَّة علم الدلالة أو دراسة المعنى في أنَّه يتربَّع على قمَّة الدراسات الصوتيَّة والفونولوجيَّة والنَّحويَّة والقاموسيَّة[3]، واللسانيَّات المعاصرة لا تختلف في أنَّ علاقات الكلمة ضمن الخطاب مع الكلمات الأُخرى في السلسلة الكلاميَّة هي التي تحدِّد معنى الكلمة إذْ إنَّ الكلمة خارج الخطاب لا معنًى لها.

بهذا الفهم للنَّحو نستطيع أن نضمن الكشف عن المعنى الدلاليِّ النَّحويِّ في الخطاب، وكذلك تأكيد الترابط بين المكوِّن النَّحويِّ والمكوِّن الدلاليِّ للتركيب، فالتفاعل قائمٌ بين المكوِّنات النَّحويَّة والدلاليَّة، "فكما يمدُّ العنصرُ النَّحويُّ العنصرَ الدلاليَّ بالمعنى الأساسيِّ في الجملة؛ يمدُّ العنصر الدلاليُّ العنصر النَّحويَّ ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذٌ وعطاءٌ وتبادلٌ وتأثيرٌ مستمرٌّ.

فلا يمكن بحالٍ نكران تأثير دلالة سياق النصِّ اللغويِّ، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النَّحويَّة من حيث الذِّكر والحذف والتقديم والتأخير"[4].

فالناتج الدلاليُّ إنَّما يقوم على بِنْيتين مترابطتين لا تستغني إحداهما عن الأُخرى، وهما: بِنْيةٌ لفظيَّةٌ يقصد بها التَّماسك النَّحويُّ، وبِنْيةٌ معنويَّةٌ؛ ويقصد بها التَّماسك الدلاليُّ"[5]، وإنَّ هذا الترابط بين البِنْيتين اللفظيَّة والمعنويَّة قائمٌ على عدم توفُّر التصادم بين الوظائف النَّحويَّة في

---

[1] - الصناعتين، أبو هلال العسكري «الحسن بن عبد الله» (٣٩٥هـ)، تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص ١٧٩ والعتَّابي: هو كلثوم بن عمرٍو بن أيُّوب التغلبي (٢٢٠هـ) أديبٌ مصنِّف؛ له من الكتب: كتاب الآداب.

[2] - ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩١.

[3] - ينظر السَّابق، ص ٢٦١.

[4] - النَّحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النَّحويِّ الدلاليِّ)، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م، ص١١٣.

[5] - ينظر الجملة في الشعر العربي، ص ١٩١.

علاقاتها مع دلالات المفردات التي شغلتها"[1].

ولهذا نجد قارئ النصِّ أو القصيدة "يتعامل مع الكلمات الحيَّة التي شغلت مواقع نحويَّةً في سياق القصيدة ونسيجها الحيِّ؛ وليس مع المواقع النَّحويَّة وحدها، وليس مع الكلمات وحدها"[2].

فالكلمة المفردة مرهونةٌ دلالتهابالنصِّ الذي وردت فيه. "ومعنى هذا: أنَّه لا يجوز لنا أن ننسب معنًى ما إلى مفردةٍ ما إلاَّ في ضوء بيئتها في النصِّ "[3].

ومعالجة قضيَّة اللفظ والمعنى بقيت في دائرة اهتمام اللغويِّين؛ فهذا ابن جنِّي يخصِّص فصلين من كتابه (الخصائص) لمعالجة هذه القضية، هما: باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني[4]. ويقول في باب (في الردِّ على من ادَّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني): "اعلم أنَّ هذا الباب من أشرف فصول العربيَّة، وأكرمها، وأعلاهاوأنزهها، وإذا تأمَّلته عرفتَ منه وبه ما يؤنِقُك ويذهب في الاستحسان له كلُّ مذهب بك"[5].

أنواع المعاني وتعدُّدها:

كما هو معلومٌ أنَّ المعاني على أنواع إذْ منها المعنى الوظيفيُّ: الذي يتَّضح في معنى الحرف والأداة والصيغة الصرفيَّة ونحوها. والمعنى المعجميُّ: الذي هو معنى الكلمة المفردة ذات الأصل الاشتقاقيِّ الصيغة.

ثُمَّ المعنى الدلاليُّ وهذا المعنى هو معنى الجملة الذي يحدِّده سياق الاستعمال في ظلِّ القرائن المختلفة؛ والموقف الذي قيلت فيه؛ مع ملاحظة العلاقة بين البيئة النصِّيَّة التي وردت فيها الجملة والنصوص الأُخرى.و عناصر الجملة متناهيةٌ عند الإحصاء؛ فالحروف والأدوات محدودة العدد؛ وكذلك مفردات المعجم مهما بلغت فإنَّ العدَّ والإحصاء يطالُها.

أمَّا المعاني: فإنَّه لا حصر لها، ولذلك كان لا بدَّمن نسبة كلِّعنصرٍ من عناصر اللغة إلى عددٍ من المعاني؛وهكذا نشأ ما يعرف بتعدُّد المعنى الوظيفيِّ، وتعدُّ المعنى المعجميِّ، وتعدُّد معنى نمط الجملة"[6]وتأتي أهمِّيَّة تعدد المعنى من جهة أنَّه يمثِّل الاقتصاد اللغويَّ بأوْ في

---

[1] الجملة في الشعر العربي ، ص٥٧.

[2] السَّابق ، ص ٥٠.

[3] البيان في روائع القرآن ، ص ٢٧٨/١.

[4] ينظر الخصائص، ابن جنِّي«أبو الفتح عثمان»(٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمَّد علي النجَّار ، دار الهدى ، بيروت ، ط٢، ص ١٤٥/٢ ، ١٥٢/٢.

[5] – السَّابق، ص٢١٥/١. وفي التعاريف "التأنُّق: تتبُّع الشيء الأنيق، وهو مايؤنِقُك. أي: يحملك على الأنق وهوالعجَب يقال أنق في الرياض تتبَّع ما يؤنقه". ينظر التوقيف على مهمَّات التعاريف ، المناوي «محمَّد عبد الرؤوف» (١٠٣١هـ) ، تحقيق: د.محمَّد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، ص١٥٦.

[6] البيان في روائع القرآن ، ص ٢٨٩/١.

صو َ ره؛ فاللغة تع ْمد إلى تسخير مبانيها المتناهية المحدودة العدد؛ لتفي بمطالب المعاني غير المتناهية؛ والتي لا يطالها العدُّ والإحصاء؛ فتسعها من حيث الصحَّة والبلاغة والجمال.

صلة علم المعاني بالدرس النَّحويِّ :

جعل البلاغيُّون التركيب موضوع اهتمامهم خلال دراستهم للمعاني، فهم تناولوا أنواع التراكيب؛ من نفيٍ وإثباتٍ إلى تعجُّبٍ واستفهامٍ ؛ على طريقة النظر في التركيب نفسه؛ من جهة طريقة تأليفه وأسلوبه؛ بما فيه من إيجازٍ وإطنابٍ ومساواةٍ ووصلٍ وفصلٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ ، وذلك بعيداً عن طريقة النُّحاة التي تقوم أساساً على التركيز على أهمِّيَّة الأدوات والمكوِّنات الأُخرى وما ينتج عنها من معنى. وقد كان النُّحاة مُجانبين الصواب إذْ اعتقدوا أنَّ منهج البلاغيِّين هو خارج دائرة اهتمامهم[1].

يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "والواقع أنَّ هذه الدراسة للمعنى ـ وهي دراسة معانٍ وظيفيَّةٍ في صميمها. تبدوا أكثر صلةً بالنَّحو منها بالنقد الأدبيِّ الذي أُريدَ بها خطأً أنْ تكونه. ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تلحُّ على الخواطر منذ زمنٍ طويلٍ : أنَّ النَّحو العربيَّ أحوج ما يكون إلى أن يدَّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة، الذي يسمَّى (علم المعاني) وحتى إنَّه ليحسن في رأْيِي أن يكون علم المعاني قمَّة الدراسة النَّحويَّة أو فلسفتها"[2].

وذلك لأنَّ الأصل الذي انطلق منه البلاغيُّون من أنَّ (لكلِّ مقامٍ مقالٌ، ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ) بهذه المنطلقات جُعِل "للعلْم الجديد الذي يأتي من امتزاج النَّحو والمعاني مضمونٌ ، لأنَّه يصبح شديد الارتباط بمعاني الجمل ومواطن استعمالها، وما يناط بكلِّ جملةٍ من معنًى"[3].

وليس إقرارنا بأنَّ علم المعاني هو قمَّة الدراسة النَّحويَّة وفلسفتها، أنَّه لا يوجد فارقٌ بين النَّحو وعلم المعاني؛ فالفارق بينهما "لا يقتصر على اختلافهما بين التحليل والتركيب، وإنَّما يمتدُّ كذلك إلى منطلق كلٍّ منهما وغايته.

فالنَّحو... يجعل نقطة البداية هي المباني، وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني، وذلك ما نلاحظه بوضوح في إعراب الجملة إذْ تبدأ بالمبنى وتنتهي إلى المعنى.

المبنى:	المعنى النَّحويُّ:
ضرب	فعل ماضٍ
زيدٌ	فاعلٌ
عمْراً.	مفعول به

[1] ينظر اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص١٨ .

[2] السَّابق ، ص ١٨.

[3] السَّابق ، ص ٣٣٧.

أمَّا (علم المعاني)... فربَّما اتَّجه معاكساً لاتِّجاه النَّحو؛ فبدأ من منطلق المعنى باحثاً له عن المبنى، والأمر ما قاله البلاغيُّون (لكلِّ مقامٍ مقالٌ)، فالمعنى هو الذي يقتضي الذكر أو الحذف، والإظهار أو الإضمار، والتقديم أو التأخير، والفصل أو الوصل، والخبر أو الإنشاء، والقصر أو الإطلاق وهلمَّ جرَّا"[1]. ويفرِّق بين العِلْمين هو "محاولة علم المعاني أنْ يمدَّ بصره إلى الدراسات الجماليَّة (الذوقيَّة) والنفسيَّة"[2].

فالتكامل بين العلْمين يظهر في دعوى أنَّ النَّحو ينظِّم الأبواب في الجملة؛ وأنَّ علم المعاني ينظِّم الجمل في أسلوب كلامٍ متَّصلٍ، أو دعوى أنَّ النَّحو تحليليٌّ وعلم المعاني تركيبيٌّ"[3].

وإذا كنَّا نعدُّ علم المعاني من النَّحو؛ فإنَّه "ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النصِّ المتَّصل"[4] الذي لا يعبأ بالجملة المجرَّدة من سياقها.

فعلاقة التكامل بين علم النَّحو وعلم المعاني تتَّضح في آلية عمل كلٍّ منهما، فعلم المعاني في طابعه العامِّ هو: "دراسة للجانب المتعلِّق بالمعنى الوظيفيِّ للجملة العربيَّة؛ وإنَّه بهذه المثابة يعتبر مكمِّلاً للنحو العربيِّ، الذي يدرس وظائف المفردات من الجملة"[5].

وقد اعتمد البلاغيُّون إلى حدٍّ كبيرٍ على المتوارث من قواعد التوجيه النَّحويَّة التي تدور حول المعنى، وذلك كالخبر والإنشاء، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والعلاقة والقرينة، إلى غير ذلك من المصطلحات المشتركة بين النَّحو والبلاغة، ولا يعني هذا الاشتراك أنَّ هذه المصطلحات أصيلةٌ في علم البلاغة. كما هي في علم النَّحو؛ والحقيقة "أنَّها أصيلةٌ في النَّحو مستعارةٌ في بحوث البلاغة"[6].

فالربط والتكامل بين البلاغة والنَّحو يرتبط ارتباطاً وثيقاً ويقترن ذكره مع ذكر عبد القاهر الجرجانيِّ الذي أراد لهذا الربط أن يكون، وذلك أنَّ خضوع الكلمة لمحوريِّ الاختيار والتأليف واكتسابها للمعاني الجديدة من خلال النَّظم؛ وذلك بفعل العلاقة النَّحويَّة بين الألفاظ التي يتمخَّض عنها الناتج الدلاليُّ للجملة.

فالجرجانيُّ قد أخرج البحث النَّحويَّ من رتابته ومحدوديَّة مواضيعه وجمودها؛ وحرَّره من قيود الخطأ والصواب؛ وأضاف له ميزةً جديدةً ألا وهي: ارتباطه وثنائيَّته مع الدلالة.

---

[1] الأُصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغويِّ عند العرب، النَّحو؛ فقه اللغة؛ البلاغة، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠ م، ص ٣١٢.

[2] السَّابق، ص ٣١٦.

[3] السَّابق، ص ٣١٠.

[4] السَّابق، ص ٢٨٣.

[5] السَّابق، ص ٣٤٣.

[6] البيان في روائع القرآن، ص١/٤٠٠.

فمنهج الجرجانيّ "هو منهج النقد اللغويّ؛ منهج النَّحو على أنْ نفهم من النَّحو أنَّه: العلم الذي يبحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين الأشياء"(١).

فالجرجانيُّ آمن بوظيفة النَّحو البلاغية؛ وبُعْدِها الجماليّ؛ ففرَّق بين الأساليب اللغويَّة، ولم يعتمد في ذلك التفريق على الحركات والإعراب؛ وإنَّما توجَّه بها إلى دلالة النَّحو ومعناه. فهو "لا يقف بالنَّحو عند الحكم في الصحَّة والخطأ، بل يعدوه إلى تعليل الجودة وعدمها"(٢).

ولهذا كان الجرجانيُّ من أبرز علماء البلاغة الذين ربطوا ربطاً واعياً بين بُنْيات التراكيب وظروف إنجازها؛ فقد ضمَّن الفصول الأُولى من كتابه «دلائل الإعجاز» تصوُّره للنَّحو مبيِّناً أنَّ النَّحو: هو الوصف الذي يتعدَّى وصف الخصائص اللفظيَّة إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى.

وبهذا المعنى العامِّ الشامل يمكن اعتداد نحو عبد القاهر نحواً وظيفيَّاً؛ لأنَّه يقوم على مبدأ ضرورة الربط بين بُنْية اللغة ووظيفتها التواصليَّة.

فالنَّحو الوظيفيُّ العربيُّ ينساب إلى وصف الترابط بين المقام والمقال، أي بين خصائص الجمل الصوريَّة وخصائصها التداوليَّة.

وهنا يأتي المجاز مؤدِّياً وظيفة التوسُّع في المعنى؛ فهو: وسيلةٌ تنبُّهٍ يُلْتَجأُ إليها للتحرُّر من الضيق اللفظيِّ؛ للاتِّساع في المعنى وتعميقه؛ وإلباسه حُلَّةً جديدةً غير التي عرفها عند التعبير الحقيقيِّ.

وذلك "لأنَّ الكلمات المستعملَة في تعبيرٍ ما، إمَّا أن تستخدم في دلالتها الموضوعة لها في اللغة؛ فيكون الأُسلوب من قبيل الحقيقة، وإمَّا أن ينحرف المستعمل لتلك الكلمات عن تلك الدلالة الوضعيَّة إلى دلالةٍ أُخرى ... فيكون الأُسلوب حينئذٍ من قبيل المجاز"(٣).

فالأصل في الكلام الحقيقة والظاهر، ولذلك "كان العدول عن حقيقته وظاهره مُخْرِجاً له عن الأصل، فاحتاج مُدَّعِي ذلك إلى دليلٍ يسوِّغ له إخراجه عن أصله"(٤).

فالمجاز كما يعرِّفه عبد القاهر هو: كلُّ كلمةٍ أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظةٍ بين الثاني والأوَّل؛ فهي مجازٌ، وإنْ شئت قلت: كلُّ كلمةٍ جُزتَ بها ما وقعت له في

---

١ النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في اللغة والأدب، مترجم عن الأُستاذين: لانسون وماييه، د.محمد مندور، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٣٣٦.

٢ السَّابق، ص ٣٣٦.

٣ أضواء على الفكر البلاغي (البيان) د. محمَّد الحفناوي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٣٥.

٤ الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة، ابن قيِّم الجوزيَّة «محمَّد بن أبي بكر» (٧٥١هـ) تحقيق: د. محمَّد علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٩٩٨م، ص ٢٨٨/١.

وضع الواضع؛ إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظةٍ بين ما تجوز بها إليه؛ وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجازٌ "[1].

وتأتي أهمِّيَّة منهج عبد القاهر كما يراه النُّقاد المُحْدَثون من أنَّه خليقٌ بأن يجدِّد فهمنا لتراثنا الأدبيِّ كلِّه"[2]، وأن يضيِّق الهوَّة بين القراءات المختلفة لنصوص هذا التراث.

النَّحو والدلالة:

لا شكَّ في أنَّ الوظيفة الأساسيَّة للنَّحو إنَّما هي الوظيفة الدلاليَّة؛ إذْ إنَّ ارتباط أيِّ تركيبٍ نحويٍّ بالمعنى هو الأساس، والاشتغاله باللفظ إنَّما هو من أجل المعنى، ولهذا جاء في وصايا النُّقاد للكتَّاب: أن يتجنَّبوا ما يُكسِب الكلام تعميةً، وألاَّ يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن[3]، فالترابط قائمٌ بين دراسة النَّحو ودراسة الدلالة، ولهذا تُعَدُّ دراسة المنهج المعياريِّ من مفاتيح البحث الدلاليِّ العربيِّ"[4].

وقد ثبت أنَّ للكلمة قيمةً كبيرةً في الأساليب العلميَّة وغير العلميَّة؛ فهي تحيا حياةً متطورةً متجدِّدةً؛ وهي أبداً في تغيُّرٍ في دلالتها وفي طرائق استعمالها، وقد قام المجاز والاستعارة بدورٍ كبيرٍ في مسألة الدلالة، ورُبَّما تغيَّرت مدلولاتٌ كثيرةٌ، لأنَّ الشيء الذي تدلُّ عليه قد تغيَّرت طبيعته أو وظائفه أو الشؤون الاجتماعيَّة المتَّصلة به وما إلى ذلك"[5].

جاء في أسرار البلاغة: "إنَّك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكرَّرةً في مواضع، ولها في كلِّ واحدٍ من تلك المواضع شأنٌ مُفْرَدٌ، وشرفٌ منفردٌ، وفضيلةٌ مرموقةٌ، وخلابةٌ موموقةٌ؛ ومن خصائصها التي تُذكر بها، وهي عنوان مناقبها، أنَّها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تُخْرِجَ من الصَّدفة الواحدة عدَّةً من الدُّرر، وتجني من الغصن الواحد أنواعاً من الثمر"[6]، في هذا النصِّ نجد الجرجانيَّ "يحرِّر اللفظة من سلطة المعنى ويجعل لها دلالة تتأتَّى من سياق التركيب في الجملة، وهو أمرٌ به تصبح الكلمة متحرِّرةً من المعنى الراهن، ومهيأةً لأن تدلَّ على أيِّ معنًى جديدٍ يتولَّد عن علاقات التركيب أو سياق

---

[1] أسرار البلاغة، الجرجانيّ «أبو بكر عبد القاهر»(٤٧١هـ)، تحقيق: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي، د. عبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص ٣١٨/٣١٧.

[2] النقد المنهجي عند العرب، ص ٣٣٩.

[3] ينظر البيان والتبيين، ص ١٣٨/١.

[4] علم الدلالة العربي بين النظريَّة والتطبيق، د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ص ٩٧.

[5] التطوُّر اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرَّائي، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨١م، ص ٣٦.

[6] أسرار البلاغة، ص ٥٥، موموقة: محبوبة، جاء في القاموس المحيط مادة [و م ق]: "ومِقَهُ كَوَرِثَهُ: مِقَةً ووَمْقاً: أحبَّهُ، فهو وامقٌ، وذاك مَوْمُوقٌ"، الفيروزآبادي «محمَّد بن يعقوب»(٨١٧هـ) ضبط: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ص٨٣٦.

الإنشاء"[1] وأحياناً نجد أنَّ قوَّة الكلمة قد جاءت من قبل الشخصيَّة التي استخدمتها، فكم من عبارات ٍ قد ظهر أثرها؛ وهي"لم تكن لتُحدِث هذا الأثر لو لم تصدُر عن شخصيَّة صاحبها"[2].

فقيمة اللفظة تتأتَّى من موقعها في التركيب، ومن ملاحظة السِّياق الذي جاءت فيه؛ من غير تجاوزٍ على مقتضيات علم النَّحو، فليس النَّظم فيما يقوله عبد القاهر :إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وتعمل على قوانينه وأُصوله"[3].

وتستوقفنا فلسفة السكَّاكيِّ حول اللفظة المفردة التي يرى أنَّها لم توضع من أجل الدَّلالة على معناها؛ وإنَّما من أجل غايةٍ أبعدَ وأشملَ ؛ ألا وهي انتظامها في تركيبٍ لغويٍّ تتحقَّق به غاية الكلام، حيث يقول :"إنَّ الغرض الأصليَّ من وضع الكلِم هو التركيب"[4]. فالنَّحو هو مفتاح المعنى ولولاه لضللنا الطريق إلى المراد؛ فالنَّحو: ناسب المعاني.

ومن المفيد هنا أن نعرض ما نقله الجرجانيُّ عن ابن الأنباريِّ، من قوله: "ركب الكنديُّ المتفلسف إلى أبي العبَّاس وقال له: إنِّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العبَّاس: في أيِّ موضعٍ وجدت ذلك؟ فقال: أجد العُرب يقولون: عبد الله قائمٌ ، ثُمَّ يقولون: إنَّ عبد الله قائمٌ ، ثُمَّ يقولون: إنَّ عبد الله لقائمٌ ، فالألفاظ متكررةٌ والمعنى واحدٌ .

فقال أبو العبَّاس: بل المعاني مختلفةٌ لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائمٌ : إخبارٌ عن قيامه، وقولهم إنَّ عبد الله قائمٌ : جوابٌ عن سؤالِ سائلٍ . وقولهم إنَّ عبد الله لقائمٌ جوابٌ عن إنكار منكرٍ قيامه، فقد تكرَّرت الألفاظ لتكرار المعاني، قال: فما أحار المتفلسف جواباً"[5].

كذلك فإنَّ النَّحو العربيَّ يحمل في طيَّاته علاماتٍ شعريَّة ، منها "اختياره الدالُّ للكلمات التقنيَّة؛ التي تشير إلى أجزاء الجملة وأدوات الكلام، فثنائيَّة المعنى في كلمة(ضمير) المتراوحة بين الوعي الكامن في داخل الإنسان من جانبٍ ، والأدوات التي تشير للفاعلين أو المفعولين من أشخاص من جانبٍ آخر، تتيح الفرصة لاتِّصال المجالين في مستوىً دلاليٍّ عميقٍ "[6].

الأُسلوب والملَكة اللغويَّة:

---

[1] المشاكلة والاختلاف، ص ٧٠.

[2] الأدب وفنونه د.عزُّ الدين إسماعيل ، دار الفكر العربي ، ط٨ ،١٩٨٣م، ص٢٥.

[3] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧١ هـ) تصحيح وتعليق: محمَّد الشنقيطي والسيد محمَّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٦٤.

[4] مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب السكَّاكي«يوسف بن أبي بكر»(٦٢٦هـ) تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٩٨٧م، ص١٤١.

[5] دلائل الإعجاز، ص ٢٤٢. هو: أبو يوسف«يعقوب بن إسحاق الكندي»(٢٥٦هـ)، وأبو العبَّاس هو: إمَّا المبرِّد«محمَّد بن يزيد » (٢٨٦هـ)وإمَّا ثعلب«أحمد بن يحيى»(٢٩١هـ)؛لاتفاقهما في الكنْية، ولتعاصرهما، والراجح هو الثاني.

[6] شفرات النصِّ (دراسة سيميولوجية في شعر القص والقصيد)، د. صلاح فضل ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط٢، ١٩٩٥م، ص ٨٢.

يتعرَّض ابن خلدون في مقدِّمته لمدلول لفظة الأُسلوب قائلاً عنها: "فاعلم أنَّها عبارةٌ عندهم عن المنوال الذي تنسج فيه التراكيب، أو القالب الذي يفرغ فيه؛ ولا يرجع إلى الكلام باعتباره إفادته كمال المعنى الذي هو وظيفة الإعراب، ولا باعتبار إفادته أصل المعنى الذي هو وظيفة البلاغة والبيان، ولا باعتبار الوزن كما استعمله العرب فيه الذي هو وظيفة العروض"[١]، ويخلص إلى القول بأنَّ الأُسلوب هو: الصورة التي ينتزعها الذِّهن من أعيان التراكيب وأشخاصها؛ ويصيِّرها في الخيال كالقالب أو المنوال؛ثُمَّ ينتقي التراكيب الصحيحة عند العرب؛ باعتبار الإعراب والبيان، فيرصُّها فيه رصَّاً كما يفعله البنَّاء في القالب، والنسَّاج في المنوال"[٢].

ولذلك نجد أنَّ "نظريَّة الأُسلوب تتنزَّل منزلةً لوحة الإسقاط الكاشفة لمخبِّئات شخصيَّة الإنسان ... فالأُسلوب جسرٌ إلى مقاصد صاحبه؛ من حيث هو قناة العبور إلى مقوِّمات شخصيَّته لا الفنِّيَّة فحسب بل الوجوديَّة مطلقاً"[٣].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ القواعد على أهمِّيَّتها "لا تكوِّن المَلَكَة اللغويَّة؛ بل تفسِّرها، وإنَّما الذي يكوِّن الملَكَةَ هو الدُّربة والمِرانة على القراءة السليمة الكثيرة، والسماع الصحيح الكثير المتكرِّر؛ ولهذا لا نتوقَّع من كتب النَّحو أن تساعدنا في تكوين الملكة اللغويَّة؛ بل يجب أن نتوقَّع منها أن تساعدنا على تفسير البناء اللغويِّ؛ تفسيراً يقوم على إيضاح العلاقات؛ وكشف الترابط بين أجزاء الجملة"[٤].

والملَكَةُ اللغويَّة تختلُّ أمام انفصال اللغة التلقائيَّة عن الفصحى، يقول «يوهان فكّ»: "فليس أوضح دلالةً على تلك الهوة السحيقة، التي قامت في حياة اللغة على مرِّ القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي بين العربية القديمة الفصحى، والعربيَّة المولَّدة الآخذة في الانتشار، من أنَّ النَّحويين أنفسهم في ختام القرن المذكور لم يكونوا يستعملون اللغة الفصحى في مسامراتهم ومحاوراتهم"[٥]. وهذا يؤكِّد حقيقةً عن الكلام الفعليِّ بأنَّه مليءٌ بالكلمات الناقصة، والتكرار واللجلجة والأخطاء الصريحة"[٦]، أمَّا الكتابة فإنَّ تَعَلُّمها هو تعلُّم الملاحة بين أقصى قُطبين

---

[١] مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون الحضرمي «عبد الرحمن بن محمَّد »(٨٠٨هـ)، دار القلم ، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م، ص ٥٧٠.

[٢] السَّابق ، ص٥٧١ .

[٣] الأُسلوب والأُسلوبيَّة ، د.عبد السلام المسدِّي، الدار العربيَّة للكتاب، ط١، ١٩٨٢م ، ص٦٧.

[٤] بناء الجملة العربيَّة ، محمَّد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م ، ص ١٣.

[٥] العربيَّة دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فُكّ ، ترجمة: د. رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠م ، ص ١٤١.

[٦] النصُّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجرلد، ترجمة: د. تمَّام حسَّان ، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص١٤٠.

للمعلوم والمجهول أو المتوقَّع وغير المتوقَّع، أو بين التضارب والتوحُّد، أو بين الاقتصاد والتبذير، أو بين سهولة الصياغة وعمق الصياغة"[1].

فهي التركيب تبرز وتتجلَّى براعة الأُسلوب؛ والجدير ذكره هاهنا أنَّه إذا كان هناك اختلاف حول المواضعة في الكلمات والألفاظ؛ فإنَّه من غير المُختلَف فيه أنَّه "ليس في التركيب اصطلاح أو تواضع"[2]؛ ولهذا نجد أنَّ اللغة الفنِّيَّة هي: "من نتاج الفرد المبدع، وهي لذلك تصدر عن عبقريَّة البليغ؛ وتتحدَّى ما هو نمطيٌّ واصطلاحيٌّ"[3].

والأُسلوب يعتمد على ظاهرة الغموض؛ باعتبارها مدعاةً للبحث، وباعثاً على استمراره في عناصر النصِّ، وستبقى ظاهرة الغموض في النصِّ الأدبيِّ لغزاً باعثاً على استمرار البحث في ماهيَّته وجماله ودلالته وصوره، وعناصره الدلاليَّة المختلفة، وعلى إدامة النظر ومعاودته، والتوسُّل بالقرائن اللغويَّة؛ الصوتيَّة والصرفيَّة والتركيبيَّة والمعجميَّة، والسِّياقات المقاليَّة والمقاميَّة، بما تحمله من دلالات حقيقيَّة أو مجازيَّة، وما ترمز إليه الألفاظ والتراكيب والنصُّ بجملته كاملاً. وكذلك يعتمد على النَّقل؛ وتبدُّل المعنى الوظيفيِّ والدلاليِّ؛ وذلك أنَّ المعاني لا تثبت على حالٍ، وهي تخلق ألفاظاً لم توضع لها أصلاً؛ تبَعاً لمراد المتكلِّم؛ وتجويده لها بالتحسين أو المبالغة أو بالإيجاز أو الاستعارة.

فالألفاظ أوعية المعاني، والعربيَّة في استعمالاتها للألفاظ مرنةٌ؛ لا تتقيد بحدودٍ ثابتةٍ بين الكلمات. فقد تستعمل الاسم استعمال الحرف، والفعل استعمال الاسم؛ أو استعمال الحرف؛ لدلالةٍ مختلفة بالنقل، أو بتعدُّد المعنى الوظيفيِّ للمبنى الصرفيِّ الواحد. فقد يدلُّ الفعل على العَلَم، حيث ينقل إلى معنى العَلَم، مثل: يزيد وشمَّر. وتدلُّ الصفة على العَلَم مثل: حسن وعامر. ويدلُّ المصدر النائب عن فعله؛ أو العامل؛ على المبالغة في الفعليَّة المطلقة الدالَّة على العموم، نحو: ضرْباً زيداً. ويدلُّ اسم الإشارة (هنا وثَمَّ) على معنى الظرفيَّة المكانيَّة أو الزمانيَّة، نحو: قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[الكهف:٤٤]، وقوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾[آل عمران:٣٨]، وقوله: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾[غافر:٧٨].

محوريَّة النصِّ القرآنيِّ:

إنَّ المتتبِّع لعطاء اللغويين والبلاغيِّين يجد أنَّ النصَّ القرآنيَّ قد أخذ الحيِّز الأكبر من اهتمامهم، ولا غرابة في ذلك، فالقرآن الكريم "هو معجزة الإسلام الخالدة؛ التي انبثقت منه كلُّ العلوم والمعارف الإسلاميَّة؛ فهو الدافع الرئيس لحفز الهمم، وشحذ الأذهان للبحث والتحرِّي

---

[1] النصُّ والخطاب والإجراء، ص ٥٧١.

[2] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل، ص ١٣٥.

[3] نظريَّة اللغة في النقد العربي، د.عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م، ص٨٥.

والاستقصاء؛ فبفضله توسَّعت المدارك وتفجَّرت العلوم الهادفة إلى خدمته؛ قصد استكشاف تشريعاته ومعانيه وأساليبه، فكان بحق النصَّ المحوريَّ في الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة"[1].

وإنَّ تصدي النُّحاة العرب لمهمَّة إنشاء النَّحو العربيِّ؛ وتقعيده وتبويبه لم تكن إلاَّ لخدمة القرآن، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النصِّ القرآنيِّ من أن تتسربَّ إليه ظاهرة اللحْن ما فكَّروا في ذلك الزمان بعينه والمكان بعينه في إنشاء النَّحو والقرآن نصٌّ أُنزل باللغة الأدبيَّة، وليس بلغة التخاطب العاديَّة؛ فكان على من يودُّ المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التي أُنزل بها، ولو أنَّ النُّحاة استخرجوا النَّحو من لغة التخاطب لَمَا وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها، وإجهاضاً للغرض النبيل الذي عملوا من أجله"[2].

وإذا ما تأمَّلنا الأشكال المتنوِّعة والمتعدِّدة لأوجه الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة فإنَّنا سنلاحظ: أنَّ العلوم الإسلاميَّة جميعها لغويَّةً وشرعيَّةً على ما بينها من تفاوتٍ واختلافٍ في التناول والأداء، وفي عرض الظواهر وتحليلها، وفي استعمال الأدوات والمصطلحات وضبطها وتحديدها، قد جعلت النصَّ القرآنيَّ محطَّ اهتمامها ومنطلَقَ دراساتها"[3].

وأهمِّيَّة النصِّ القرآنيِّ متأتِّيةٌ من جهة أنَّه نصٌّ متكاملٌ جامعٌ للأحكام والتشريعات والآداب والفضائل والأخلاق، وقصص الأمم وما آلت إليه، وهذا التنوع الموضوعيُّ رافقه تنوعٌ لغويٌّ وأُسلوبيٌّ؛ غاية في سهولة تناوله قراءةً وتفسيراً وفهماً، وإذا ما تأمَّلته وتدبَّرت دلالات تراكيبه فلن يخفى عليك أنَّ كلَّ عنصرٍ من عناصر هذا التشكيل اللغوي قد جاء لهدفٍ محدَّدٍ منظَّمٍ، من هنا تأصَّل توجُّبُ تعلُّم العربيَّة، فقد جاء في الاقتراح للسيوطي: "اعلم أنَّ معرفة اللغة والنَّحو والتصريف فرض كفايةٍ، لأنَّ معرفة الأحكام الشرعيَّة واجبةٌ بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلَّتها مستحيلٌ، فلا بدَّ من معرفة أدلَّتها، والأدلَّة راجعةٌ إلى الكتاب والسنَّة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقَّف العلم بالأحكام على الأدلَّة، ومعرفة الأدلَّة تتوقَّف على معرفة اللغة والنَّحو والتصريف، وما يتوقَّف على الواجب المطلق؛ وهو مقدورٌ للمكلَّف؛ فهو واجبٌ، فإذن معرفة اللغة والنَّحو والتصريف واجبةٌ"[4].

وبهذا يتبيَّن أنَّ التعبير القرآنيَّ هو تعبيرٌ فنِّيٌّ مقصودٌ، كلُّ لفظةٍ بل كلُّ حرفٍ فيه وضع وضعاً فنِّيّاً عجيباً، وأنَّ التشابه والاختلاف في قسمٍ من التعبيرات إنَّما يقتضيه المعنى والمقام،

---

[1] مفهوم النصِّ، د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م، ص٩.

[2] الأُصول، د.تمَّام حسَّان ص ٩٧.

[3] دراسات الطبري للمعنى من خلال تفسيره، د. محمَّد المالكي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، مطبعة فضالة، ١٩٦٦م، ص ٢١.

[4] الاقتراح في علم أُصول النَّحو، السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر» (٩١١هـ)، تحقيق: د. أحمد محمَّد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٧٦م، ص٧٨.

وأنّه لم يترك وجهاً من وجوه الاقتضاء إلاّ راعاه، ليس في سياق الآية وحدها؛ ولا في جوّ السورة وحدها، بل في عموم القرآن: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾[الطور: ٣٤]"[1].

فدقّة الاستعمال في الأُسلوب القرآنيّ لا يرقى إليها نصٌّ لغويٌّ فيما سواه، فهو يتّسم بحرّيّة اللغة لا بقيود النّحو، فيتحدّى قواعد النُّحاة عند أمن اللبس، يفعل ذلك لأغراضٍ بيانيّةٍ مغنيّةٍ فيصل إلى هذه الأغراض دون تضحيةٍ بوضوح المعنى،"[2] وهو على سبيل المثال "لا يستعمل لفظتين بمعنًى واحدٍ تماماً وإن كانتا مترادفتين أو مُتبادلتين، وحتى إذا كانتا من لغتين فهو يخصّ كلاً منهما بمعنى، وذلك كما خصّ (العيون) بعيون الماء، ولم يستعملها للباصرة، وكما خصّ (يشاقق) بمقامٍ و(يشاقّ) بمقامٍ، مع أنّهما لغتان مختلفتان، فخصّ كلّ لغةٍ بسياقٍ"[3].

فالقرآن الكريم: هو النصّ الموثّق الذي لم تشبْه شائبةٌ من أيّ سبيلٍ؛ أدنى شائبةٍ ممّا تعرّضت له رواية نصوص الفصحى من تحريفٍ أو وضعٍ، ثمّ إنّه ليس بموضع ضرورةٍ كالشواهد الشعريّة، ليجوز عليها ما يجوز عليها من تأويلٍ"[4]، وتتابع الدكتورة بنت الشاطئ قائلةً: "وكان يكفي أن يأتي التعبير في الكتاب المبين ليكون هو الشاهد والحجّة والأصل الذي تُعرض عليه كلّ قاعدةٍ لغويّةٍ أو بلاغيّةٍ، لا أن نُحكّم فيه قواعد من صنع النُّحاة والبلاغيّين؛ في دراستهم للعربيّة لم يكسبوها ذوقاً وسليقة وإن أجادوها علماً وصنعةً"[5]، وذلك أنّ البنيْة الداخلية للنصّ القرآنيّ تتمتّع بدرجةٍ هائلةٍ من الخصوبة والغنى، تنفي إمكانيّة الإدّعاء في أيّ لحظةٍ تاريخيّةٍ بأنّ هذا النصّ قد استنفذ محتواه، أو تمّت الإحاطة به معرفيّاً"[6]. ولهذا نلاحظ "للكلمة القرآنيّة مزيّةً لا تجدها في الكلمات التي يتكوّن منها كلام الناس وتعابيرهم"[7].

* * *

1. التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السامرّائي، دار عمّار، عمّان ط٣، ٢٠٠٤ م ، ص ٢١٦.
2. البيان في روائع القرآن ، ص١/٢٣٣.
3. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السامرّائي ، دار عمّار، عمّان، ط٢، ٢٠٠١م ، ص٤١.
4. التفسير البياني للقرآن الكريم ، د. بنت الشاطيء «عائشة عبد الرحمن» ، دار المعارف، ط٤، ١٩٧٤م، ص١/١١ .
5. السّابق ،ص١/٤١ .
6. الخطاب والتأويل ، د.نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط١، ٢٠٠٠م ، ص٢٦٣ .
7. من روائع القرآن ، د.محمّد سعيد رمضان البوطي ، دار الفارابي للمعارف ، دمشق، ٢٠٠٣م ، ص١٦٥.

العلاقات النَّحويَّة بين المعياريَّة والوظيفيَّة

توطئة:

لا شكَّ في أنَّ الغاية من الدراسات النَّحويَّة هي إيجاد السبل الكفيلة لفهم لجملة فهماً صحيحاً وتحليل أجزائها؛ والتفريق بين عناصر تركيبها وملاحظة الترتيب والترابط والرَّبط في أجزائها المختلفة، والكشف عن العلامات النَّحويَّة التي تدلُّ على ما يحمله العنصر اللغويُّ في الجملة من وظيفةٍ نحويَّةٍ.

فأهمِّيَّة العلامة في العنصر اللغويِّ ترجع إلى كون العلامة النَّحويَّة هي الحارس الأمين على الوظائف النَّحويَّة التي تتعرَّض أحياناً للفقدان أو للتشابه فتقع الجملة في اللبْس، ولكنَّ هذا الوقوع في اللبْس ليس إلا استدعاءً للقرائن التي تعمل بتضافرٍ وتنسيقٍ مع الوظائف النَّحويَّة للوصول إلى الهدف الغاية؛ ألا وهو المعنى الدلاليُّ وقل إنْ شئت: الوظيفة الدلاليَّة التي هي الغاية للمتكلِّم وللمستمع.

والجملة تنتظر من الدارسين تصنيفها وشرح طريقة بنائها، وبيان مرجعيَّة هذا البناء إن كان في ظاهره بعيداً عن الصواب النَّحويِّ أو غير ذلك، إضافةً إلى ذلك تعيين النموذج التركيبيِّ الذي ينتمي إليه كلُّ نوعٍ من أنواع الجمل. والبحث عن وسائل الترابط في الجملة، والاهتمام بالإعراب والتفريق بين مكوِّناته الثلاث التي يصيبها الخلط فتُغَمُّ على البعض، وهذه المكوِّنات هي:

للموقع الإعرابيُّ: الذي هو الوظيفة النَّحويَّة المعيَّنة، والذي يعيِّن الوظيفة النَّحويَّة ويحدِّدها إنَّما هو نظام بناء الجملة، والعلاقات الإسناديَّة فيها.

- الحالة الإعرابيَّة: إذْ إنَّ كلَّ موقعٍ إعرابيٍّ وظيفةٍ نحويَّةٍ معيَّنٍ له حالةٌ إعرابيَّةٌ خاصَّةٌ به، فموقع الفاعل: حالته الرفع، وموقع المفعول: حالته النصب؛ وهكذا.
- العلامة الإعرابيَّة: التي تتعدَّد في الحالة الواحدة.

وهذه المعايير التي تبدأ بالموقع الإعرابي لكلِّ عنصرٍ من عناصر بناء الجملة . بما يحمله هذا الموقع (الوظيفة النَّحويَّة) من دلالة على المعنى . وتنتهي بالاستعانة بالقرائن التي تقف في وجه اللبْس ليظهر المعنى الدلالي بجلاءٍ ووضوحٍ .

المستوى الصوابيُّ :

هو معيارٌ لغويٌّ تقبل وفقه التراكيب وترفض، أو يحكم عليها ببقيَّة الأحكام التي هي دون القبول والموافقة، فهو أشبه بالصوغ القياسيِّ [1].

والمستوى الصوابيُّ هو فكرةٌ ليست مختصَّةً باللغة؛ وإنَّما تتعدَّاها إلى نواحي النشاط الاجتماعيِّ المختلفة جوانبه وأفراد المجتمع بمجموعهم يملكون "فكرةً دقيقةً عن لغاتهم فهم يحسُّون بمنتهى الدقَّة بأقلِّ خروجٍ على اللغة"[2]، فهم يوجدون المستوى الصوابيَّ ويقومون على حراسته، ومن ثَمَّ يصبح كلُّ شخصٍ خاضعاً لهذا المستوى الصوابيِّ ؛ ولكنه له في نفس الوقت أن يبدع في اللغة"[3]، فالمفترض في تطبيق الحكم بالصواب النَّحويِّ "أن ينطبق على التركيب فحسب دون نظرٍ إلى سياق الموقف (context)، ولكنَّ التراكيب بالطبع لا ترِد دون مواقف، ومن ثَمَّ لا يكون لمستعلي اللغة الخبرة المطلوبة لإصدار أحكامٍ ثابتةٍ "[4].

وهنا تبرز حاجة المستوى الصوابيِّ إلى النموذج اللغويِّ المعتمد، خاصَّةً بعد أن أصبحت مادَّة الدراسة النَّحويَّة مجموعةً في قواعد. "وما دامت القواعد نفسها هي الهدف؛ وهي مادَّة الدراسة؛ فلا مهْرب إذاً من النظرة إلى هذه القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلْب المنهج؛ لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب.

أي إنَّ المستوى الصوابيَّ بدلَ أن يكون فكرةً اجتماعيةً يراعيها المتكلِّم أصبح فكرةً دراسيةً يراعيها الباحث"[5].

أصل الوضْع:

إنَّ مصطلح الجملة يتطابق عند النُّحاة مع الكلام فقد جاء في الخصائص: "أمَّا الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه وهو الذي يسمِّيه النَّحويُّون الجُمل، نحو: زيدٌ أخوك، ومحمَّدٌ قام...فكلُّ لفظٍ استقلَّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلامٌ "[6]، وتحقيق الفائدة للمخاطَب؛ هي المحكُّ في تصنيف الجملة وتحديدها.

---

[1] ينظر اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة ، ص٧٢ .

[2] مناهج البحث في اللغة ، ص٥٠.

[3] اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة ، ص ٦٨.

[4] النصّ والخطاب والإجراء ، ص ٧٩ .

[5] اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة ، ص١٦٧-١٦٨.

[6] الخصائص ، ص١/١٧، وفي الفصل الأخير مبحث مخصَّص للجملة .

الوظائف النَّحويَّة وبناء الجملة:

الجملة هي مجموع الوظائف اللّغويَّة التي يجمعها تركيبٌ مفيدٌ لمعنًى مستقلٍّ تامٍّ، فهي

"تبنى من الوظائف التي تقوم بها أنواع الكلم من الاسم والفعل والحرف، حسب تصنيف القدماء لها، وهذه الوظائف النَّحويَّة هي التي يسمِّيها نحاتنا الأبواب النَّحويَّة"[١].

فبنْيَة الجملة في العربيَّة تقوم على وظيفتين؛ أطلق عليهما سيبويه المسند والمسند إليه وعرَّفهما قائلاً: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّم منهما بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[٢].

ويرى النُّحاة أنَّ المسند والمسند إليه هما ركنا الجملة وعماداها؛ وعلى هذا الفهم لعماد الجملة أطلقوا مصطلح (العُمَد) "لأنَّها اللوازم للجملة والعمدة فيها؛ والتي لا تخلو منها، وما عداها فضْلة يستقلُّ الكلام دونها"[٣]، وما سوى ذلك ممَّا يلحق بهما في الجملة يسمَّى (الفضْلة) حيث تمثِّل لها وظائف نحويَّةٌ مختلفةٌ. والدلالة اللغويَّة لهذا المصطلح تشعر بأنَّ ذكره وحذفه سيَّان؛ وليس الأمر كذلك، فالفضلة هي: ما يُستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لعارض كونه سادّاً مسدَّ عُمْدةٍ كـ(ضربي العبدَ مسيئاً) أو لتوقُّف المعنى عليه كقوله:

ليس من مات فاستراح بميْتٍ ... إنَّما الميْتُ ميِّتُ الأحياءِ]

إنَّما الميْتُ من يعيشُ كئيباً ... كاسفاً بالُهُ قليلَ الرجاءِ "[٤]

البنْيَة الأساسيَّة تقدِّم لنا المعايير بشأن الحذف والتقديم والتأخير، وهي لا يمكن أن تحكم بأنَّ أحد عناصر الجملة محذوفٌ إلاَّ إذا كانت هذه البنْية تقتضي تركيب الجملة على نحوٍ معيَّنٍ، وهذا النَّحو المعيَّن هو البنْية الأساسيَّة"[٥]، وكذلك القول بتقديم أحد العناصر في الجملة المنطوقة أو تأخيره؛ فهو "يعتمد على فكرة البنْية الأساسيَّة للجملة، فلا يمكن الحكم على عنصرٍ ما في

---

[١] بناء الجملة العربيَّة، ص ٢٨.

[٢] الكتاب، سيبويه «أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر» (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ص ٢٣/١.

[٣] شرح المفصَّل، ابن يعيش «موفق الدين يعيش بن علي» (٦٤٣هـ) الطباعة المنيرية، بإشراف الأزهر، مصر، ص ٧٤/١.

[٤] بلا نسبةٍ في شرح الأُشموني على ألفيَّة ابن مالك «علي بن محمَّد» (٩٠٠ هـ) تحقيق: حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ ص ٤/٢، ولعدي بن الرَّعلاء في خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، البغدادي «عبد القادر بن عمر» (١٠٩٣هـ)، دار صادر، لبنان، ص ١٤٣/٣، ١٨٧/٤ ولسان العرب، ص ١٤٧/١٤ وهو في المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، الخزانة اللغويَّة (١١)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ٦٥/١ والشاهد فيه: هو تعدُّد الأحوال (كئيباً، كاسفاً باله، قليل الرجاء) التي إن أُسقطت اختلَّ المعنى وصار الكلام: إنَّما الميْت من يعيش!.

[٥] بناء الجملة العربيَّة، ص ١٩٤.

الجملة بأنَّه مقدَّمٌ من تأخير، أو مؤخَّرٌ من تقديمٍ؛ إلاَّ إذا كانت البُنْية الجملة الأساسيَّة تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك في موضعٍ معيَّنٍ أو رتبةٍ محدَّدةٍ "[1].

البُنْية الأساسيَّة تتدخَّل دائماً في طريقة اختيار العناصر التي تشغل الوظائف النَّحويَّة في الجملة،ولكنَّ الكلام المنطوق أو البناء الظاهريُّ قد تختلف مسالكه في سبيل تحقيق هذه البُنْية وهنا يبرز دور التأْويل في النَّحوالعربيِّ الذي لم يكن إلاَّ محاولة للتوفيق بين البناء/ الظاهري والبُنْية الأساسيَّة؛ بردِّ المنطوق إلى قوانين البُنْية التي يحدِّدها النظام اللغويُّ لتركيب الجملة"[2].

فإنتاج الجملة الصحيحة إنَّما يكون بدلالة البُنْية الأساسيَّة، أمَّا الخصائص الفرديَّة للمتكلِّمين؛ فإنَّها تبرز للعيان في استخدامها للبناء الظاهريِّ وفقاً لهذه البُنْية ولهذا فإنَّ كلَّ متكلِّمٍ باللغة يقول جمُلاً صحيحةً ما دام يراعي البُنْية الأساسيَّة، ولكنَّ الذي يختلف هو ما يشغل الوظائف من المفردات اللغويَّة ووضع هذا كلُّه في سياقٍ خاصٍّ يخلقه المتكلِّم"[3].

الأداء النمطيُّ والأداء الفنِّيُّ :

الأداء النمطيُّ في التراكيب النَّحويَّة التي لا تقديم فيها ولا تأْخير؛ إنَّما يمثِّل الأصل البُنْية الأساسيَّة في مثل تركيب الجملة الفعليَّة المكونَّة على التوالي من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ فإنَّ هذا التركيب نمطيٌّ .

أمَّا الأداء الفنِّيُّ فإنَّه يمثِّل خرْجاً أو كسراً له؛ وفق قوانين محدَّدةٍ وذلك كأنْ يتقدَّم المفعول على الفاعل، أو يتقدَّمَ عليه والفعل معاً، ويؤدِّي التقديم والتأْخير دلالاتٍ معيَّنةً؛ لا يمكن أن ينطوي عليها أصل التركيب.

فالأداء الفنِّي تركيبٌ لا يمكن أن يُتأتَّى بحدوثه دون أصلٍ يسبقه، وعلى ذلك فالأداء الفنِّيُّ يتضمَّن بطريقةٍ غير مباشرةٍ الأداء النمطيَّ؛ مثلما أنَّ المجاز لا بدَّ أنْ يشير إلى الحقيقة وهنا نجد تلازماً واضحاً بين الأداء النمطيِّ والوظيفة التواصليَّة من جهةٍ ؛ والأداء الفنِّيِّ والوظيفة الجماليَّة من جهةٍ ثانيةٍ، مع العلم بأنَّ الوظيفة الجماليَّة في الأداء الفنِّيِّ تتقدَّم على ما سواها من الوظائف الأُخرى، وتكون أكثرها أهمِّيَّةً وبروزاً ولا يخفى أنَّ حقيقة العلاقة بين الأداء الفنِّيِّ والأداء النمطيِّ (المعياريِّ) تشتمل على تأْثيرٍ متبادلٍ ؛ لأنَّ الأداء الفنِّيَّ لا يمكنه تأْدية وظيفته الدلاليَّة ودوره الجماليَّ إلاَّ في استشفاف تركيبه أو اقتباسه من الأداء النمطيِّ .

---

[1] السَّابق ، ص ١٩٤.

[2] بناء الجملة العربيَّة ، ص ١٩٥/ ١٩٦.والتأويل كما هو في التعاريف للمناوي، ص١٥٦.: "ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه قولاً كان أو فعلاً".

[3] السَّابق ، ص ١٩٧.

وبهذا نصل إلى اعتماد حتميَّة العلاقة التكامليَّة بين الأداءين ومعلوم أنَّ الدرس النَّحويَّ إنَّما يُعنى بالخطأ والصواب في التركيب؛ ولا يحمل كبير اهتمامٍ للمؤثِّرات الجماليَّة والتغيُّرات التي ينطوي عليها التركيب؛ وهذا ما يجعل التركيب محافظاً على دلالةٍ ثابتةٍ أو شبه ثابتةٍ.

والدرس النَّحوي لم يبقَ متَّجهاً باتِّجاه البعد المعياريِّ الذي يُعنى بالتركيب من حيث الخطأ والصواب؛ بل راح يفتِّش عن قِيَم الصيغ الجماليَّة لهذا التركيب أو ذاك، مستنداً على الجانب المعياريِّ؛ وعلى كون التركيب يسهم في الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ولكنَّه يتجاوز ذلك إلى الكشف عن مقوِّماتٍ جماليَّةٍ مرتبطةٍ بطبيعة التركيب النَّحويِّ.

والبُنْية الأساسيَّة أو النمطيَّة أو المعياريَّة على اختلاف الأسماء هي ليست خاليةً من أساليب العدول؛ وما تحمله هذه الأساليب من وظائف جماليَّةٍ وقيمٍ تعبيريَّةٍ؛ وهذه البُنى النمطيَّة التي جرَّدها النُّحاة ليست خاليةً من القيم والأُصول الأُخرى؛ إذْ إنَّ أصل وضع الجملة يشتمل أيضاً على أُصولٍ أُخرى؛ مثل: الذِّكر والحذف والإظهار والوصل والتضامِّ والربط، إلى جانب الرُّتبة والعامل إلخ، فتلك حزمةٌ من الأُصول التي تتضافر فيتكوَّن منها وضع الجملة"[١].

ولا يعني هذا أنَّ إغفال واحدٍ ممَّا تقدم ذكره من الذِّكر والحذف والإظهار والوصل والتضامِّ والربط...يكون "عدولاً بالجملة عن الأصل أو النمط الذي جرَّده النُّحاة، وإذا صادفنا عبارةً عربيةً فصحى لا يتحقق لها أحد الأُمور التي ذكرناها منذ قليلٍ . كالذِّكر والحذف والإظهار إلخ. حكمنا فوراً بأنَّها معدولٌ بها عن أصلها، ومن ثَمَّ تستحقُّ التأْويل بحيث تؤوَّل؛ أي ترجع إلى الأصل الذي عُدِل بها عنه"[٢].

تكوين البُنْية الأساسيَّة:

يعتمد تكوين البُنْية الأساسيَّة على الشروط المفروضة على كلِّ عنصرٍ في تلك البُنْية، وهذه البُنْية الأساسيَّة ما هي في حقيقة أمرها إلاَّ مجموعةٌ من هذه القواعد الفرعيَّة؛ التي تتناول التعريف والتنكير والتذكير والتأْنيث والعدد والتقديم والتأْخير والإفراد والتركيب، وغير ذلك من القواعد التي تحكم عناصر البُنْية الأساسيَّة، وينضمُّ إلى هذه القواعد العلاقات المعنويَّة المختلفة النابعة من معنى الكلمة المعجميِّ؛ وتفاعل هذا المعنى المعجميِّ مع غيره في الجملة؛ بحيث يشكِّل معنىً تركيبياً جديداً، ثُمَّ علاقة هذا المعنى التركيبيِّ نفسه بالمعنى الأكبر وهو السِّياق"[٣].

---

[١] الأُصول، د. تمَّام حسَّان ص ١٣٠.

[٢] السَّابق، ص ٢١٤.

[٣] بناء الجملة العربيَّة، ص ٩٧ هذا المصطلح (البُنْية الأساسية) هو ما اعتمده الدكتور محمَّد حماسة لهذا المعنى.

ويضيف الدكتور محمَّد حماسة إلى ما يدخل تحت مفهوم البِنْية الأساسيِّة، "ما يندرج تحت باب الحقيقة والمجاز في إسناد بعض الأشياء إلى بعضها الآخر، ومدى قابليَّة الكلمة لوضعها في وظيفةٍ ما من الوظائف التي يحدِّدها لها النظام اللغويُّ في البِنْية اللغويَّة للجملة"[١]

فالثابت في النظام اللغويِّ إنَّما هو النظام النَّحويُّ، والمتغيِّر هو الشكل الخارجيُّ للُّغة؛ بتراكيبها وجملها، فإذا ما استمرَّت دراسة الثابت وحده معزولاً عن المصدر الذي استُقي منه فإنَّه يكاد يفقد بذلك الكثير من عناصر حيويَّته وشرعيَّة استمراره.

والبِنْية الأساسيَّة ليست فكرةً بعيدةً عن أنظار النُّحاة العرب، وممَّا يدلُّ على أنَّهم كانوا يثبتونها "عدَّة أمورٍ منها:

أ- وجود ما يعرف بالمحلِّ الإعرابيِّ: حيث تحتلُّ المبنيَّات كلُّها وظائف نحويَّةً في بناء الجملة، ولا يتغيَّر ظاهرها مطلقاً، ويبقى لها مع ذلك محلُّها الإعرابيُّ.. كذلك الجمل التي تعاقب المفرد في شغل وظيفته؛ لها محلٌّ إعرابيٌّ معيَّنٌ؛ من الرفع والنصب والجرِّ؛ على التبعيَّة أو الخبريَّة أو الإضافة أو الحاليَّة أو غيرها من الوظائف التي تشغلها الجمل معاقِبةً للمفرد"[٢].

ب- وجود ما يعرف بالإعراب التقديريِّ، وهو معروفٌ في الأسماء المقصورة مطلقاً؛ وفي الأسماء المنقوصة عدا حالة النصب التي تظهر فيها الفتحة، "فالعلامات الإعرابيَّة لا تظهر في بناء الجملة؛ ومع ذلك تقدَّر؛ وذلك لأنَّ الاسم المنقوص أو المقصور قد حدَّدت له البِنْية الأساسيَّة- بما تكفله من توضيح العلائق- وظيفته وعلامته الخاصَّة بهذه الوظيفة أو تلك"[٣].

وإذا ما ورد ممَّا يخالف شرط هذه البِنْية الأساسيَّة عُدَّ خروجاً عن أصل الاستعمال ويسمَّى في الشعر ضرورةً[٤]، كقول جرير[٥]:

ـــرْقُ لفـــرزدقِ دَــــُّ دُـــوقِ   بيــــثُ ثَّــــى كـــابِرُ الأَـــــِ

وقد استشهد به على ظهور الضمة في المنقوص ضرورةً.

---

[٤] السَّابق، ص ١٩٧.

[١] بناء الجملة العربيَّة، ص ٢٠٤.

[٢] السَّابق، ص ٢٠٥.

[٣] ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر» (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ١/١٨٠.

[٤] - ديوانه، ص ٨٣٤، وهو بلا نسبةٍ في همع الهوامع، ص ١/١٨٠، والدرر اللوامع الشنقيطي «أحمد الأمين» (١٣٣١ هـ)، تحقيق: أحمد السَّيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دت، ص/٨٠، وهو في المعجم المفصَّل، ص٢/٤٤٣. و خبيث الثرى: خبيث الأصل، والأزْند: جمع زنْدٍ، وهو العود الذي تقدح به النار.

ج- الاسم المجرور بحرف الجرّ الزائد: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلت:٤٦]، وقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[الأنبياء:٢]، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾[فاطر:٣].فهنا نجد أنّ العلامة الإعرابيَّة قد ابتعدت عن الوظيفة النَّحويَّة، فالاسم في هذه الشواهد مجرورٌ في ظاهره،ولكنّ وظيفته النَّحويَّة مختلفةٌ عن علامته الإعرابيَّة؛ فهو إمَّا أن يكون خبراً كما في الآية الأُولى، أو فاعلاً كما في الثانية، أو مبتدأً كما في الثالثة،كلُّ ذلك جاء اعتماداً على البُنْية الأساسيَّة للتركيب دون ظاهره المنطوق.

الخروج عن البُنْية الأساسيَّة:

لا نريد أن نقول إنَّ البُنْية الأساسيَّة هي أمرٌ ثابتٌ لا يقبل الحركة إلاّ في نطاق القواعد المعتمدة؛ التي تحدُّ من حريَّة التعبير، ولهذا فإنَّ القيود التي تفرضها القواعد على البُنى التركيبيَّة في النصّ يمكن أن يُستعاض عنها؛ من خلال التنبيهات والإشارات المستمدَّة من سياق الموقف، "فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلاً من خلال الإدراك الحسيّ يمكن السكوت عنها أو إهمالها بواسطة المتكلِّم دون ضررٍ يعود على الطاقة الاتِّصاليَّة للنصّ، وهكذا لا ينبغي للصواب النحويّ أن يُعدَّ قانوناً بل أن يعدَّ تعويضاً (default)؛ أي: معياراً يُلجأُ إليه فقط عند عدم وجود قرائن محدَّدة، أو هو تفضيلٌ (preference)؛ أي: معيارٌ يفضَّل على غيره حينما تتعدَّد الاحتمالات "[١].

ولذلك نجد أنَّه يمكن الخروج عن البُنْية الأساسيَّة للجملة وتجاوز الصواب النَّحويّ؛ والتمتُّع بحريَّة الحركة بين عناصر الجملة؛ تقديماً وتأْخيراً، وحذفاً وذكراً، كلُّ ذلك بشرط عدم اللبْس؛ وبالمقابل إذا خيفَ اللبْس وهُدِّد القصدُ، وأمكن للسامع أن يحمل الخطاب على غير المراد، فيَنْقُضُ العهدَ ويتحوَّلُ القصدُ وتتبدَّل القضية والحكم، فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها وإحلال الكلمات محلَّها"[٢].

وقد يكون الخروج على البُنْية الأساسيَّة لغايةٍ نفسيَّةٍ وذهنيَّةٍ، فأهمِّيَّة الكلام المقلوب آتيةٌ من جهة أنَّه "أدعى إلى إثارة الذهن بالتفكير فيه، وتشرُّبه على تؤدةٍ وريثٍ، لأنَّه يصدم الذهْن بما لم يعتدْ عليه من الاستعمالات اللغويَّة، فيجد الإنسان نفسه مضطراً لإعادة النظر وإنعام الفكر فيكون ذلك. ولو كان ممجوجاً. أمكن في النفس وأشبه بعدم النسيان "[٣].

---

[١] النصّ والخطاب والإجراء، ص٩٠.

[٢] التفكير البلاغي عند العرب، د. حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١م، ص١٠٧.

[٣] العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، جامعة الكويت، مطبوعات الجامعة، ١٩٨٤م، ص ٣٨٣.

البِنْية الأساسيَّة ليست مصطلحاً جديداً شكلاً ومضموناً ، فهو قد نشأ مع نشأة علم النَّحو ؛ ولكن تحت مسمَّيات متعدِّدة؛ تحمل نفس المدلول، وما قولهم: (الأصل كذا) أو (يرجع إلى كذا) أو (هو على تقدير كذا) إلاّ رجوعٌ إلى النموذج الأصليِّ.

ولهذا نجد أنَّ التقدير النَّحويَّ هو ليس "أكثر من إجراءٍ أو وسيلةٍ لجبر النقص الذي يشوب ظاهر العبارة؛ حرصاً على مثاليَّة اللغة في النهاية"[1].

ويرجع اهتمام النُّحاة بهذا المصطلح إلى أهمِّيَّة البِنْية الأساسيَّة في فهْم الظواهر اللغوية المتشابهة؛ والتفريق بينها، كالتفريق بين وظيفة الحال، ووظيفة المفعول الثاني في الجملة التي تحتوي فعلاً ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والتفريق بين وظيفة البدل ووظيفة عطف البيان. فالبِنْية الأساسيَّة هي النموذج أو المعيار الذي يحاسب الكلام الحيُّ وفقه وباعتباره.

الإعراب

اللغة العربيَّة كما هو معلومٌ من اللغات المعربة، والإعراب سمة اللغات الساميَّة "تشترك فيه اللغة الأكدية، وفي بعضه الحبشية ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً"[2]، وقد احتفظت العربيَّة بالإعراب كاملاً إلى الآن. ومعنى الإعراب لغةً: هو الإبانة عمَّا في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب) ومعنى أعرب: أبان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته. أي: أبان عنها، جاء في أسرار العربيَّة: أمَّا الإعراب ففيه ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن يكون سُمِّي بذلك لأنَّه يبيِّن المعاني، مأخوذٌ من قولهم: أعرب الرجل عن حُجَّته، إذا بيَّنها، ومنه قوله صلَّى الله عليه وسلَّم:[3] "الثيِّب تعرب عن نفسها". أي: تبيِّن وتوضِّح.. فلمَّا كان الإعراب يبيِّن المعاني سمِّي إعراباً.

والوجه الثاني: أن يكون سمِّي إعراباً لأنَّه تغيُّرٌ يلحق أواخر الكلِم من قولهم: "عَرِبت مَعِدَةُ الفصيل" إذا تغيَّرت. فإن قيل: العرب في قولهم: عربت معدَة الفصيل. معناه: الفساد. وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام . أي: أزلت عَرَبه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجْمته، وأشكيت الرجل، إذا أزلت شكايته... وهذه الهمزة تسمَّى: همزة السلب.

والوجه الثالث: أن يكون سمِّي إعراباً لأنَّ المعرِب للكلام كأنَّه يتحبَّب على السامع بإعرابه من قولهم: امرأةٌ عَروبٌ إذا كانت متحبِّبةً"[1].

---

[4] نظرية اللغة في النقد العربي ، ص١٩٣.

[1] التطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة، ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية (١٩٢٩م) المستشرق الألماني برجستراسر، أخرجه وصححه وعلَّق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، ص ١١٦.

[2] سنن ابن ماجة، «محمَّد بن يزيد» (٢٧٣هـ) تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ص ٦٠٢/١، وينظر سنن البيهقي الكبرى، «أحمد بن الحسين» (٤٥٨هـ) تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، مك: دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤/١٩٩٤م، ص١٢٣/٧.

جاء في كتاب الجُمل في النَّحو: "ومعنى الإعراب: هو البيان، يقال: أعرب الرجل. إذا أبان عن حاجته"[2].

وجاء في شرح شذور الذهب: للإعراب معنيان: لغويٌّ واصطلاحيٌّ. فمعناه اللغويُّ: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عمَّا في نفسه، إذا أبان عنه، وفي الحديث: البكر تُستأذن وإذنها صماتُها، والأيِّم تعرب عن نفسها. أي: تبيِّن رضاها بصريح النُّطق"[3].

والإعراب كما يقول ابن جنِّي: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنَّك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[4].

قال الزجَّاجيُّ في الإيضاح: فإن قال قائلٌ: قد ذكرت أنَّ الإعراب داخل عقب الكلام؛ فما الذي دعا إليه و احتيج إليه من أجله ؟ فالجواب أن يقال: إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلَّةٌ على هذه المعاني، بل كانت مشتركةً، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً، فدلُّوا برفع زيدٍ على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرٍ وعلى أنَّ الفعل واقعٌ به، وقالوا: (ضُرب زيدٌ)، فدلُّوا بتغيير أوَّل الفعل ورفع زيدٍ على أنَّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: (هذا غلام زيدٍ) فدلُّوا بخفض زيدٍ، على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتَّسعوا في كلامهم، ويقدِّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالَّةً على المعاني.

هذا قول جميع النَّحويين إلاَّ أبا عليٍّ قُطْرباً فإنَّه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، قد نجد في كلامهم أسماءً متَّفقةً في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماءً مختلفة الإعراب متَّفقة المعاني/..

قال قطربٌ: إنَّما أعربت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف؛ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل؛ فكانوا يبطئون عند الإدراج؛ فلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...

---

[3] أسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري «عبد الرحمن بن محمَّد» (٥٧٧ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، شركة دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ص ٤٤/٤٥.

[4] الجُمل في النَّحو، الزجَّاجي «أبو القاسم عبد الرحمن» (٣٣٧ هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، إربد، ط٤، ١٩٨٨م، ص٢٦١.

[1] شرح شذور الذهب، ابن هشام «جمال الدين بن هشام» (٧٦١ هـ) تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ص ٣٣. وقد جاء هذا الحديث في كتب السنن بصيغٍ متعدِّدة، ينظر سنن ابن ماجة، ص٦٠٢/١، وسنن البيهقي الكبرى، ص ١٢٣/٧.

[2] الخصائص، ٣٥/١.

وقال المخالفون ردّاً عليه: لو كان كما ذكر لجاز جرُّ الفاعل مرةً ؛ ورفعه أُخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأنَّ القصد في هذا إنَّما هو الحركة تعاقب سكوناً ؛ يعتدل بها الكلام، فأيُّ حركةٍ تأتّى بها المتكلّم أجزأته"(١).

ومن المحدثين نجد الدكتور إبراهيم أنيس قد ذهب مذهب قطربٍ حيث يقول: "نحن إذن نرجع أنَّ تحريك أواخر كلِّ الكلمات لم يكن في الأصل نشأته إلاّ صورةً للتخلّص من التقاء الساكنين، غير أنَّ النُّحاة قد أعيتهم قواعده، وشقَّ عليهم استنباطها، فضلّوا بين عناصر الجملة الواحدة"(٢).

وهو يرى في موضعٍ آخر أنَّ تحريك أواخر الكلمات ليس إلاّ لضرورةٍ صوتيّةٍ يتطلّبها الوصل"(٣). وقال أيضاً : "لم تكن تلك الحركات الإعرابيَّة تحدِّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النُّحاة بل لا تعدو أن تكون حركاتٍ يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعضٍ "(٤).

وهذا الذي ذهب إليه الباحث إنَّما هو تجنٍّ على وظيفة الإعراب، الذي دخل الكلام ليفرِّق بين المعاني من الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة ونحو ذلك"(٥). ولهذا فإنَّ كون الإعراب علماً على المعاني؛ هو الرأي المقبول الواضح البيِّن، إذْ لو كانت الغاية منه التخفّف عند درْج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام"(٦).

وقد تناول هذا الموضوع من المحدثين الدكتور فاضل السامرّائي حيث وقف مفنِّداً "الشبهة التي احتجَّها قطربٌ وهي: أنَّنا نجد أسماءً متَّفقة الإعراب مختلفة المعاني، كقولهم: إنَّ زيداً أخوك، ولعلَّ زيداً أخوك، وكأنَّ زيداً أخوك، ونجد أسماءً مختلفة الإعراب متَّفقة المعاني كقولهم: ما زيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ قائماً، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحدٌ إلاّ زيدٌ وإلاّ زيداً ونحوه"(٧). وقد جاء ردُّه على هذه الشُّبهة في عدَّة نقاطٍ (٨):

---

[٣] – الأشباه والنظائر في النَّحو، السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر»(٩١١هـ) مراجعة وتقديم: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤ م، ص ١/١٠٧–١٠٨، وينظر الإيضاح في علل النَّحو، للزجَّاجي(٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، ١٩٥٩م ، ص٦٩، وما بعدها.

[١] من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٧، ١٩٩٤م ، ص٢٥٤.

[٢] السَّابق ، ص ٢٢٠.

[٤] السَّابق ، ص٢٢٠ .

[٤] - مسائل خلافيَّة في النَّحو، أبي البقاء العكبري«عبد الله بن الحسين» (٦١٦ هـ)، تحقيق: د. محمَّد خير الحلواني ، دار الشروق ، ط١، ١٩٩٢م، ص ٩٣.

[٥] معاني النَّحو ، د. فاضل صالح السامرَّائي، دار الفكر، عمَّان ، ط٢، ٢٠٠٣م ، ص ٢٣/١ .

[٦] الجملة العربيَّة والمعنى ، د. فاضل صالح السامرَّائي، دار ابن حزم ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ م ، ص ٣٣.

[٧] ينظر السَّابق ، ص ٣٣. ٣٨.

- منها: أنَّ النُّحاة قالوا: إنَّ الإعراب يدلُّ على معنًى، ولم يقولوا إنَّ الذي يحمل إعراباً واحداً يتَّفق في معناه، فهذا لا يكون لأنَّ الكلام يختلف بين إثباتٍ ونفيٍ واستفهامٍ وتعجُّبٍ وتمنٍّ وترجٍّ وغير ذلك، فهل يريد لكلِّ معنًى من هذه المعاني إعراباً خاصَّاً به...

- ومنها: أنَّ الحالات الإعرابيَّة محدودةٌ، وهي ثلاثٌ من الأسماء: الرفع والنصب والجرّ، وثلاثٌ في الفعل المضارع وهي الرفع والنصب والجزم، وإنَّ المعاني غير محدودةٍ؛ فلا بدَّ أن تشترك معانٍ عدَّةٌ في حالةٍ إعرابيَّةٍ واحدةٍ، إذْ لا يمكن أن يكون لكلِّ معنًى إعرابٌ ... وهذا لا يمنع من القول: إنَّ الإعراب إنَّما جيء به للدلالة على المعنى والتمييز بين المعاني.

- ومنها إذا كان الإعراب لا يفيد معنًى؛ فكيف يميِّز المخاطَب بين الفاعل والمفعول أو غيرهما، والعربيَّة تبيح التقديم والتأخير في ذلك؛ فلا تلتزم تقديم الفاعل وتأخير المفعول كما في سائر اللغات المبْنيَّة.

- ومنها: أنَّ المعنى قد يتمُّ أولاً يتمُّ بحسب الحالة الإعرابيَّة فقولنا: أشهد أنَّ محمَّداً رسول الله برفع (رسولٍ) تامُّ المعنى؛ ولو قلتها بالنصب لم يتمَّ المعنى؛ حتى تأتي بالخبر..وإنَّ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التَّوبة: ٣] لو غُيِّرت حركة الرسول من الضمَّة إلى الكسرة لانتقض المعنى وفسد، وإنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. لو غيِّرت حالة الإعراب فيها؛ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء لانعكس المعنى.

ماهيَّة الإعراب:

الإعراب هو: "وسيلةٌ تعبيريَّةٌ تظهر بها الوظيفة المعنويَّة للكلمة"[1] وبه يتبيَّن "ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفةٍ لغويَّةٍ أو قيمةٍ نحويَّةٍ؛ ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه أو كونها مفعولاً أو حالاً أو تمييزاً، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤدِّيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤدِّيها الجمل في ثنايا الكلام"[2]. ومع إقرار الدكتور مهدي المخزومي بأهمِّيَّة الإعراب؛ فإنَّه يقول: "لا ضير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته؛ على أنَّه جانبٌ من جوانب الدرس النَّحويِّ؛ لا على أنَّه النَّحو كلُّه، كما يُفهم من إصرار النُّحاة على حصر العناية به"[3].

الاختلاف في ماهيَّة الإعراب:

قال ابن يعيش: "اعلم أنَّهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو: فذهب جماعةٌ من المحقِّقين إلى أنَّه معنًى، قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أوَّلها نحو: هذا زيدٌ، ورأيت

---

[1] الواضح في النَّحو والصرف، د. محمَّد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشاطئ الأزرق، اللاذقية، ط٣، ١٩٧٩م، ص ٢١.

[2] في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٦٦، وينظر في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ص٦٧.

[3] في النَّحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٦٦.

دزيداً ومررت بزيدٍ ، والاختلاف معنىً لا محالة. وذهب قومٌ من المتأخِّرين إلى أنَّه نفس الحركات، وهو رأي ابن درستويه، فالإعراب عندهم: لفظٌ لا معنىً، فهو عبارةٌ عن كلِّ حركةٍ أو سكونٍ يطرأُ على آخر الكلمة في اللفظ ؛ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه"[1].

وبالنظر إلى نصوص تراثنا النَّحويِّ نجد أنَّ مصطلح الإعراب قد أُريد به أمران[2]:

الأوَّل: ما يرادف علم النَّحو (Syntax) ، فهو إذاً أعمُّ من العلامات الإعرابيَّة وحدها، وهو بهذا الفهم يصلح أن يقال عنه: إنَّه يميِّز بين المعاني؛ مع مراعاة أنَّ المقصود بالمعاني هنا: هو المعاني الوظيفيَّة في الجملة؛ من فاعليَّةٍ ومفعوليَّةٍ وغيرهما. لأنَّ الإعراب إذاً مجموعة القرائن التي تتضافر معاً ؛ من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها..

الثاني: العلامات الإعرابيَّة. وهو باعتبارها تعدُّ قرينةً واحدةً من مجموعة القرائن اللفظيَّة في الجملة. فغاية النَّحو ليست فقط بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، ففي هذا تضييقٌ شديدٌ لدائرة البحث النَّحويِّ، وتقصيرٌ لمداه، وحصرٌ له في جزءٍ يسيرٍ ممَّا ينبغي أن يتناوله، فإنَّ النَّحو... هو: قانون تأليف الكلام، وبيانٌ لكلِّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتَّسق العبارة ويمكن أن تؤدِّي معناها"[3].

العلامة الإعرابيَّة:

إنَّ وضوح المعاني باختلاف أواخر الكلم يدلُّ بشكلٍ قاطعٍ على الدَّور الذي تلعبه العلامة في التفريق بين المعاني، يقول ابن يعيش في ذلك: "والإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم"[4]. وهذا لا يعني أنَّ العلامة وحدها كفيلةٌ وقادرةٌ على إعراب أيِّ نصٍّ ؛ فإنَّ إعراب نصٍّ ما يتوقَّف أيضاً "على وظائف الأصوات، ووظائف المباني، ووظائف القرائن، ونظام العلاقات، فلا يُفصل في الذهن بين كلِّ ذلك إلاَّ لأغراض التحليل اللغويِّ، أمَّا في التركيب فلا فصْل"[5]. ومع تضافر كلِّ القرائن السَّابقة وتعاونها وتعاضدها في إنتاج المعنى؛ تبقى العلامة الأداة الطيِّعة السهلة المنال؛ فهي الدليل والمرشد إلى المعنى المقصود.

والعلامة الإعرابيَّة مرتبطةٌ بالكلمات المعربة؛ إذْ تلحق بها دون غيرها؛ لأداء وظيفةٍ خاصةٍ "[6]؛ وذلك لأنَّ العلامة الإعرابيَّة تقوم بدور الحارس الأمين على الوظائف النَّحويَّة"[7].

---

[4] شرح المفصَّل ، ص ٧٢/١. وابن درستويه: هو أبو محمَّد «عبد الله بن جعفر بن درستويه »؛ نحويٌّ بغداديٌّ (٣٤٧هـ).

[5] ينظر العلامة الإعرابيَّة ، ص ٢١٧.

[1] إحياء النَّحو، إبراهيم مصطفى ، مطبعة: كتب التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٣٧م ، ص ١.

[2] شرح المفصَّل ، ص ٧٢/١.

[3] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص١٨٥.

[4] العلامة الإعرابيَّة ، ص ١٤١.

[5] السَّابق ، ص ٣٨٦.

ويجب التعامل مع العلامة الإعرابيَّة بصفتها ظاهرةٌ صوتيَّةٌ ؛ وليست خفيَّةً ؛ تستوجبها العلاقات النَّحويَّة للتمييز بين الوظائف داخل التركيب.

وإذا كان الإعراب من أخص خصائص العربيَّة، فإنَّه يجب علينا اعتماد حركاته للتمييز بين الوظائف النَّحويَّة في العموم، وإلاَّ كان المنطوق لوناً واحداً ؛ لا تتمايز فيه الأشكال ولا تختلف فيه الوظائف؛ ولا نصل من خلاله إلى الأغراض والدلالات. فدراسة النَّحو ينبغي أن تبدأ من دراسة نظام الجملة؛ واستكشاف العلاقات بين أجزائها؛ والقرائن التي تعمل على تماسكها وجلاء المراد منها؛ وإزالة اللبْس في وظائفها، وبالممارسة العمليَّة لهذا النهج؛ تبيَّن أنَّ "العلامة الإعرابيَّة ليست أكثر من واحدةٍ من قرائن كثيرةٍ يتوقف عليها فهْم الإعراب الصحيح"[1].

فالعلامة الإعرابيَّة هي من أخص المفردات داخل الجملة أو التراكيب؛ والإعراب لا يتحدَّد إلاَّ في جملةٍ فشكل أواخر الكلمات لا يتحدَّد إلاَّ بدخولها في جمُلٍ مفيدة، لأنَّ الكلمات المفردة لا يعرف موقعها من الإعراب إلاَّ بعد توظيفها واستعمالها في جملٍ مفيدةٍ؛ وحينئذٍ تأْخذ وظيفةً نحويَّةً ومعنويَّةً .

والكلمة المعربة هي قرينة العلامة الإعرابيَّة؛ لأنَّها تدخل جملاً مختلفةً ، وحين تتغيَّر وظيفتها النَّحويَّة من جملةٍ لأُخرى يتغيَّر شكل آخرها بتغيِّر موقعها،ولهذا نجد أنَّ "الاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدَّى إلى رفع الأوَّل ونصب الثاني"[2].

تقدير العلامة الإعرابيَّة:

قد تسقط العلامة الإعرابيَّة من أحد المواقع في الجملة فيضْطَرُّ المُعربون إلى تقديرها؛ وما ذاك إلاَّ "مراعاةٌ واعتبارٌ للحالة الإعرابيَّة أو الوظيفيَّة التي تشغلها الكلمة والربط بين هذه الوظيفة والعلامة الإعرابيَّة"[3]، والمعلوم أنَّه: كلَّما قلَّ الإضمار والتقدير؛ كان أَولى"[4].

فتقدير العلامة الإعرابيَّة غير الموجودة أصلاً يعتمد على فهْم الحالة الإعرابيَّة؛ من خلال السِّياق والقرائن؛ وفي هذا يقول الدكتور محمَّد حماسة: إنَّ تقدير العلامة الإعرابيَّة قد يكون سببه ما أضفاه النُّحاة على العلامة من دلالة على الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما من الحالات الإعرابيَّة ولذلك عندما يتعذَّر النطق بالعلامة الإعرابيَّة يقدِّرونها، وهذا التقدير نوع من الاطِّراد غير المعيب، لأنَّ تقدير العلامة المعيَّنة دلالةٌ على فهْم الحالة الإعرابيَّة"[5].

---

[1] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص١٨٦.

[2] مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٦.

[3] العلامة الإعرابيَّة ، ص٣٠١.

[4] شرح المفصَّل ، ص١/٩٠.

[5] العلامة الإعرابيَّة ، ص ١٥٧/ ١٥٨.

الموقع الإعرابيُّ والحالة الإعرابيَّة:

الموقع الإعرابيُّ والحالة الإعرابيَّة: هما جانبان تجريديان لتفسير بناء الجملة.

فالموقع الإعرابيُّ هو: "الوظيفة النَّحويَّة المعيَّنة، والذي يحدِّد الوظيفة النَّحويَّة؛ هو نظام بناء الجملة وعلاقة الإسناد وعلاقة العناصر الإسناديَّة بغيرها، فالفاعليَّة مثلاً موقعٌ إعرابيٌّ يشغله الفاعل، والفاعليَّة وظيفةٌ نحويَّةٌ تشكِّل مع الفعل جملةً معيَّنةً، والخبريَّة موقعٌ إعرابيٌّ يشغلها الخبر؛ وهي تشكِّل مع المبتدأ الذي يشغل وظيفة الابتدائيَّة أو موقع الابتدائيَّة جملةً معيَّنةً وهكذا"[1].

فكلُّ موقعٍ إعرابيٍّ تتخصَّص به حالةٌ إعرابيَّةٌ معيَّنةٌ، فالفاعليَّة حالتها الإعرابيَّة الخاصَّة بها هي الرفع، والمفعوليَّة حالتها الإعرابيَّة هي النصب، والإضافة حالتها الإعرابيَّة هي الجرُّ، و"كلٌّ من الموقع الإعرابيِّ والحالة الإعرابيَّة جانبٌ تجريديٌّ تصطنعه الدراسة؛ لتفسير بناء الجملة والكشف عن علاقاتها، وهي في الوقت نفسه نابعةٌ من فهْم معنى العلاقة بين الأجزاء؛ تلك العلاقة التي يسهم في نشأتها المعنى المعجميُّ للمفردات، والمعنى الناشئ من التركيب، والوضع اللغويُّ المعيَّن، وغاية الكلام من الحديث والإخبار والإفادة"[2].

ونظام بناء الجملة هو الذي يحدِّد الوظيفة النَّحويَّة للعناصر التي تشغل هذا البناء.

ولهذا يجب التنبُّه إلى عدم الخلط بين العلامة الإعرابيَّة والحالة الإعرابيَّة؛ إذْ إنَّ الحالة الإعرابيَّة المعيَّنة لا يمكن أن تشترك مع حالةٍ أُخرى، فكلُّ حالةٍ لها تميُّزٌ عن غيرها من الحالات.

والنِّظام اللغويُّ لا يسمح باشتراك وخلط هذه الحالات، "ولذلك قد تحتلُّ هذه الحالات الإعرابيَّة كلماتٌ غير معربةٍ أساساً، وكلماتٌ لا يمكن أن تظهر عليها العلامات الإعرابيَّة مطلقاً، وكلماتٌ لا تظهر عليها العلامات الإعرابيَّة في بعض الحالات، وجملٌ تنتقل إلى وظيفة المفرد؛ ومع ذلك نعرب هذه الكلمات؛ ونبيِّن حالاتها الإعرابيَّة فنقول: إنَّها فاعلةٌ أو مفعولةٌ أو حالٌ أو نعتٌ أو توكيدٌ أو بدلٌ إلخ، أمَّا العلامة الإعرابيَّة فهي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابيَّة"[3].

وقد تتعدَّد العلامة الإعرابيَّة للحالة الواحدة نظراً لثبات الحالة الإعرابيَّة وإمكانية معرفتها وتبيُّنها؛ من غير أن تكون هناك علامةٌ إعرابيَّةٌ مطلقاً، ولذلك تعدَّدت العلامة الإعرابيَّة للحالة الواحدة، فهناك للدلالة على حالة الرفع مثلاً: الضمة في الأسماء المعربة الصحيحة الآخر،

---

[1] بناء الجملة العربيَّة، ص ٧٥.

[2] السَّابق، ص ٧٥.

[3] العلامة الإعرابيَّة، ص ٢٣٠.

والألف في المثنى، والواو في الأسماء الخمسة أو الستَّة، وجمع المذكَّر السالم، والنون في الأفعال الخمسة، وهناك للدلالة على حالة النصب الفتحة، والياء في المثنَّى وجمع المذكَّر السالم، والكسرة في جمع المؤنَّث السالم وحذف النون في الأفعال الخمسة"(١).

وهذه الأمور الثلاثة، الموقع، والحالة، والعلامة الإعرابيَّة تظهر بوضوحٍ في كلام المُعْرِبين، فهُم عندما يعربون الكلمة الواقعة خبراً مثلاً يقولون: خبرٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة، فقولهم: خبرٌ إشارة إلى الموقع، وقولهم: مرفوعٌ. إشارةٌ إلى الحالة الإعرابيَّة، وقولهم: علامة رفعه الضمَّة الظاهرة. إشارةٌ إلى العلامة الإعرابيَّة"(٢).

فالموقع الإعرابيُّ له صفة الثبات ولكنَّ المختلف هو ما يشغله؛ إذا كان ممَّا يسمح له نظام بناء الجملة أن يشغل مثل هذا الموقع"(٣).

وكذلك الحالة الإعرابيَّة فإنَّها لا تختلف ولكن الاختلاف حاصل في العلامة الدالَّة عليها. فإنَّ الخبريَّة هي موقعٌ إعرابيٌّ يشغله:

. الاسم المعرب الصحيح الآخر.	. والجملة الفعليَّة.
. والاسم المعرب المعتلّ الآخر.	. والجملة الاسميَّة
. والاسم المعرب بضروبه المتعدِّدة.	. والظرف
. والجارّ والمجرور.	

فالحالة الإعرابيَّة لموقع الخبريَّة واحدةٌ؛ ألا وهي الرفع، والعلامة الإعرابيَّة التي هي دليل الحالة الإعرابيَّة؛ قد تظهر وقد تكون غير ظاهرةٍ؛ فيما عدا الاسم المعرب الصحيح الآخر؛ وتقدَّر مع المعتلِّ الآخر، وفيما عدا ذلك لا توجد علامةٌ إعرابيَّةٌ، ولذلك يقال عمَّا يشغل الموقع الإعرابيَّ للخبر إنَّه في محلِّ رفعٍ، فالمبْنيَّات خاليةٌ من العلامة الإعرابيَّة وكذلك الجُمل التي تعاقب المفرد"(٤).

والحالات الإعرابيَّة محدودةٌ، فالحالات "التي يمكن أن يشغلها الاسم ثلاث، وهي: الرفع والنصب والجرِّ، والحالات التي يشغلها الفعل المعرب ثلاثٌ أيضاً، هي: الرفع والنصب والجزم، لمَّا كان ذلك كذلك؛ اقتضى نظام الجملة العربيَّة أن يشترك أكثر من موقعٍ إعرابيٍّ في حالةٍ إعرابيَّةٍ واحدةٍ، ولم يمكن تخصيص كلِّ موقعٍ بحالةٍ"(٥).

---

٤ بناء الجملة العربيَّة، ص ٧٦.

١ بناء الجملة العربيَّة، ص ٧٦.

٢ السَّابق، ص ٧٥.

٣ السَّابق، ص ٧٦.

٤ السَّابق، ص ٧٦.

فالحالات الإعرابيَّة تتحدَّد "في إطار النموذج الذي نعتمده؛ حسب العلاقات القائمة بين المكوِّنات؛ إذْ يأخذ المكوِّن حالته الإعرابيَّة على أساس دوره الدلاليِّ أو الوظيفة التركيبيَّة أو الوظيفة التداوليَّة الملحقة به"[٥]، فالمبتدأ بحكم وظيفته التداوليَّة تختصُّ حالته الإعرابيَّة بالرفع .

معاني ألقاب الإعراب والبناء:

يسمِّي النُّحاة أحوال الإعراب: الرفع والنصب والجرِّ والجزم، ويسمُّون أحوال البناء: الضمُّ والفتح والكسر والسكون[٢]، ويسمُّون العلامات: الضمَّة والفتحة والكسرة والسكون، "وهذه التسميات ليست تسميات اعتباطيَّة وإنَّما هي منتزعةٌ من أوصاف حركات الفم عند النطق بها"[٣]. قال الرضيُّ: "وإنَّما قيل لعلم الفاعل رفعٌ ، لأنَّك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا من مكانهما؛ فالرفع من لوازم مثل هذا الضمِّ وتوابعه، فسُمِّي حركة البناء ضمَّاً، وحركة الإعراب رفعاً، لأنَّ دلالة الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت الحركة نفسها أوَّلاً.

وكذلك نصبُ الفم تابعٌ لفتحه كأنَّ الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته، أي: أقمته بفتحك إيَّاه، فسمِّي حركة البناء فتحاً؛ وحركة الإعراب نصباً. ولمَّا جرُّ الفكِّ إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذْ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل فسُمِّي حركة الإعراب جراً وخفضاً، وحركة البناء كسراً، لأنَّ الأوَّلَين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث.

ثُمَّ الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنىً واحد ، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمِّي الإعرابيُّ جزماً والبنائيُّ وقفاً وسكوناً"[٤].

فالحركات الإعرابيَّة تتغيَّر بسبب العوامل، "ولكنَّه ليس تغيُّراً مجردَّاً معزولاً عن المعنى بل ملتصقاً بالمعاني التي عرفتها العرب"[٥].

فالرفع: يوصف به الاسم المعرب والفعل المضارع المعرب، وذلك إذا أَخذ أيٌّ منهما وظيفةً من وظائف الرفع في الجملة.

والنصب: يوصف به الاسم المعرب والفعل المضارع المعرب، وذلك إذا أخذ أيٌّ منهما وظيفةً أو موقعاً من وظائف النصب أو مواقعه في الجملة.

---

[٥] الوظائف التداوليَّة في اللغة العربيَّة، د. أحمد المتوكِّل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط١، ١٩٨٥م ، ص ١٢٨.

[١] ينظر أسرار العربيَّة ، ص ٤٥.

[٢] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص ٣٨.

[٣] -شرح الكافية، الرضيُّ الأستراباذي «محمَّد بن الحسن» (٦٨٦ هـ) ، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، مصر، دت ، ص ٥٦/١.

[٤] ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، جامعة الرياض ، السعودية ، ط١، ١٩٨١م، ص ٦٧.

والجرُّ: ويوصف به الاسم المعرب فقط، لأنَّ الجرَّ من خصائص الأسماء وحدها، وذلك إذا جاء الاسم في وظيفةٍ من وظائف الجرِّ في الجملة.

والجزم: ويوصف به الفعل المضارع المعرب فقط، إذا جاء في وظيفةٍ من وظائف الجزم أو مواقعه في الجملة.

معاني الإعراب:

يقول المخزومي: إنَّ هذه المعاني الإعرابيَّة المرموز لها بالضمَّة والكسرة والفتحة إنَّما تكون في الأسماء وحدها، أمَّا الأفعال فلا تؤدِّي مثل هذه الوظائف، ولا تعبِّر عن شيءٍ من المعاني الإعرابيَّة، فلا يكون الفعل مسنداً إليه ولا مضافاً إليه ولا مفعولاً، وأعني بهذا أنَّ الكلمات التي تتغيَّر أواخرها بتعاقب الوظائف اللغويَّة عليها، هي الأسماء وحدها، لا الأفعال، ولا الأدوات، ولا الكنايات"[1]، وذلك "لأنَّ الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمةٍ إليه لم يستحقَّ الإعراب لأنَّ الإعراب إنَّما يُؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوتٍ تصوِّت به فإنْ ركَّبته مع غيره تركيباً تحصلُ به الفائدة"[2].

ومعنى الإعراب في الأسماء مختلفٌ عنه في الأفعال وإن كان النوعان يشتركان في قسمٍ من الإعراب وفي ألفاظه، وذلك أنَّ الإعراب في الأسماء موضوعٌ بإزاء معانٍ يدلُّ عليها، فالرفع علَم الفاعليَّة والنصب علَم المفعوليَّة والجرُّ علَم الإضافة.

وليس الإعراب في الأفعال موضوعاً بإزاء معانٍ فلم يكن بينهما اشتراكٌ من حيث المعنى فلذلك حُدِّد كل إعرابٍ في موضعه"[3]. فالإعراب وسيلةٌ التفريق بين المعاني، والاسم يستحقُّ الإعراب بعد تركيبه لأنَّك إذا قلت: زيدٌ فتجرِّده من العوامل اللفظيَّة، ولم تخبر عنه بشيءٍ كان بمنزلة صوتٍ تصوِّته لا يستحقُّ الإعراب، لأنَّ الإعراب إنَّما أُتي به للفرق بين المعاني وإذا خبَّرت عن الاسم بمعنىً من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدلَّ على ذلك المعنى، فأمَّا إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوتٍ تصوِّته غير معربٍ "[4].

وقد ذهب الكثير من النَّحويِّين إلى أنَّ الرفع علم الفاعليَّة؛ وبقيَّة المرفوعات مشبَّهةٌ به، والنصب علم المفعوليَّة؛ وبقيَّة المنصوبات ملْحقةٌ بالمفاعيل، والجرُّ علم الإضافة[5].

---

[1] في النَّحو العربي قواعد تطبيق ، ص ٧٨ ، وينظر في النَّحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٦٩.

[2] شرح المفصل ، ص ٤٩/١ .

[3] -الدراسات النَّحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري ، د. فاضل صالح السامرَّائي، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ٢٠٠٥م، ص١١١ وينظر شرح الكافية ، ص ٥٥/١-٥٦.

[4] شرح المفصَّل ، ص ٨٤/١.

[5] - ينظر شرح الكافية ، ص ٥٦/١ وهمع الهوامع ، ص ٥٧/١، وشرح التسهيل ، ابن مالك «جمال الدين محمَّد» (٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيِّد ود. محمَّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط ١، ١٩٩٠م ، ص ٢٦٥/١.

قال الرضيُّ : "وجُعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعُمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجُعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة ؛ كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف ؛ كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرَّغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة؛ أعني حروف الجرِّ .

وإنَّما جُعل للفضلات النصب الذي هو أضعفُ الحركات وأخفُّها لكون الفضلات أضعفَ من العُمَد وأكثر منها.

ثُمَّ أُريد أن يُميَّز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فميز به مع كونه منصوب المحلِّ لأنَّه فضلة .

فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بحرف معنًى آخر؛ منضمّاً إلى المعنيين المذكورين علامته الجرُّ ، فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحليّ في هذه الفضلة، نحو (الله لأفعلَنَّ) فإذا عطفت على المجرور، فالحمل على الجرِّ الظاهر أَولى من الحمل على النصب المقدَّر، وقد يحمل على المحلِّ كما في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. بالنصب فإن سقط الجارُّ مع الفعل لزوماً كما في الإضافة زال النصب المقدَّر"[١].

فالضمَّة هي علم للإسناد دالَّةٌ على أنَّ الكلمة مسندٌ إليها أو تابعٌ للمسند إليه؛ وهي في العربيَّة تؤدِّي ما يؤدِّيه الفعل المساعد في غير العربيَّة؛ وتدلُّ على تحقُّق النِّسبة بين المسند إليه والمسند، أو تحقُّق الارتباط بين هذين الرُّكنين، وليس في العربيَّة من علمٍ للإسناد غير الضمَّة.. والقول بأنَّ الضمَّة علمُ الإسناد لا يشير بحالٍ إلى العامل، ولا يزعم وجوده، والواقع أنَّ الضمَّة ليست أثراً لعاملٍ لفظيٍّ ولا معنويٍّ وإنَّما هي مظهرٌ من مظاهر العربيَّة في توزيع الوظائف اللغويَّة، أو القيم النَّحويَّة"[٢]، وتأكيداً لترجيح أنَّ الضمَّة هي علم الإسناد؛ ودليل العُمدة ذهب الدكتور فاضل السامرَّائي في تعليل إعراب الاسم إلى ما يأتي:

١ إنَّ الرفع دليل الإسناد أو العُمدة؛ وليس في العربيَّة علمٌ مرفوعٌ إلَّا وهو طرفٌ في الإسناد، أي: عُمدةٌ .

٢ إنَّ حقَّ العُمدة أن يرتفع؛ ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدِّل حركته الأصليَّة، إلى النصب أو إلى الجرِّ ، كالنصب بالأحرف المشبَّهة بالفعل والجرِّ بالحروف الزائدة.

٣. قد يدخل على قسمٍ من الفضلات ما يعدِّل حركتها إلى الجرِّ كقولهم: ما رأيت من أحدٍ ورُبَّ رجلٍ أكرمت.

٤ النصب علامة الفضلة.

---

[١] شرح الكافية ، ص ١/٤٩-٥٠.

[٢] في النَّحو العربي؛ نقد وتوجيه ، ص ٧.

والجرُّ دليل الإضافة، وأحياناً يكون علامة الإسنادٍ غير مباشرٍ أو لمفعوليَّةٍ غير مباشرةٍ[1].

وكون الإعراب علماً على المعاني دالاً عليها؛ هو الرأي الواضح البيِّن؛ إذْ لو كانت الغاية منه الخفة عند درْج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام.

ومن أوضح الأمور على هذا أنّه لو قرأ أحدٌ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[التَّوبة:٣] بالجرِّ لاختلَّ المعنى وفسد[2].

وليست المعاني التي يقصدها النُّحاة بقولهم إنَّ الإعراب يكشف المعاني ويميِّز بينها سوى "المعاني الوظيفيَّة من فاعليةٍ ومفعوليةٍ وغيرها"[3].

دلالات علامات الإعراب على المعاني:

الأصل في العربيَّة أن تدلَّ العلامات على معانٍ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:٢٨] ويُستثنى من ذلك ما يأتي:

١ ـ علامات البناء: فعلامات البناء لا تدلُّ على معانٍ "كما هي في الإعراب فـ(أين) مثلاً تقع عمدة نحو: أين دارُك؟ وتقع فضْلة محلها النصب، نحو: أين ذهبتَ؟ وتقع في محلِّ جرٍّ نحو: من أين جئت؟ وهي في جميع ذلك لها حركةٌ واحدةٌ هي الفتحة"[4].

ذلك فيما يخصُّ حركة البناء الأصليِّ؛ أمَّا حركة البناء العارض فهي قد تفيد معنًى نحو: (يا رجلُ) (سقط الحجرُ من علُ) و(لا رجلَ في الدار).

فقولك (يا رجلُ) بالضمِّ؛ يفيد: أنَّ الرجل نكرةٌ مقصودةٌ، و(لا رجلَ) يفيد: نفي الجنس تنصيصاً و(سقط من علُ) يفيد: تعيين العلو، لأنَّه علوٌّ مخصوصٌ"[5].

٢ـ اختلاف اللغات: من الواضح أنَّ اختلاف العلامات في اللغة الواحدة ينتج عنه اختلافٌ في المعنى، كقولنا: ما أجملَ السماء وما أجملُ السماء.

ولكن ليس من الضروريِّ أن يؤدِّي اختلاف العلامات في اللغتين إلى اختلاف المعنى فـ(ما) في لغة بني تميمٍ "لا تعمل شيئاً، فتقول: ما زيدٌ قائمٌ فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء وقائمٌ: خبره.

ولا عمل (لما) في شيءٍ منهما، وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخوله على الاسم نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيدٌ وما لا يختصُّ فحقُّهُ ألاَّ يعمل، ولغة أهل

---

[3] ينظر معاني النَّحو، ص١/٢٦، والدراسات النَّحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري، ص ٣٣٤. ٣٣٦.

[2] الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ٣٣٠.

[2] العلامة الإعرابيَّة، ص ٢٣٤.

[3] معاني النَّحو، ص١/٢٦.

[4] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٤٤.

الحجاز إعمالها كعمل(ليس) لشبهها بها؛ في أنَّها لنفي الحال عند الإطلاق؛ فيرفعون بها الاسم

وينصبون بها الخبر نحو: ما زيدٌ قائماً . قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[يوسف:٣١]"[1]. وهذا يوصلنا إلىأنَّ "اختلاف اللغات في التعبير الواحد، لا يؤدِّي إلى اختلاف المعنى في الغالب؛ وإن كانت العلامات الإعرابيَّة مختلفةً"[2].

٣. الإتباع والمجاورة: وهي ظاهرةٌ من ظواهر العربيَّة؛ تأتي في الحركات وفي الكلمات "ويعود في حقيقته إلى الانسجام الموسيقيِّ بين الأصوات"[3]، وعلى ذلك "قال بعضهم الحمدُ لُلَّه، فضمُّ اللام الجرِّ إتباعاً لضمِّه الدال"[4].ذاك لأنَّ اتباع الثاني للأوَّل أكثر من اتباع الأوَّل للثاني، ومنه نقل حركة الإعراب "إلى ما قبلها في الوقف، نحو: هذا بكُرْ ومررت ببكِرْ"[5].

٤. النقل وحذف الحركة لسببٍ غير إعرابيٍّ: "كقراءة: ﴿ قَدَ افْلَحَ ﴾[المؤمنون:١]، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[البقرة:١٠٦]. بفتح الميم"[6] ومن النقل قول زيادٍ الأعجم:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

بنقل حركة الهاء في (أضربُه) إلى الباء الساكنة قبلها[7].

٥. حركة الحكاية: فإن سئل (بمَنْ) عن معرفةٍ ؛ فالحجازيُّون يجيزون حكاية إعرابه إن كان علَماً . وعليه فإذا قال: رأيتُ عبدَ الله، قلت: مَنْ عبدَ الله؟ وإذا قال: مررت بعبد الله، قلت: مَنْ عبدِ الله. قال المبرِّد: "فهذا سبيل كلِّ مسلمٍ علمٍ مستفهمٍ عنه؛ أن تحكيه كما قال المُخْبِر"[8].

وعلَّة الحكاية عنده في العَلَم؛ هي: أن يعلم السامع "أنَّك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه"[1]، وذلك دفعاً لتوهُّم أن يكون السؤال عن غير من ذكره من الأعلام؛ لكثرتها وأهمِّيَّتها في حياة البشر.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ، «بهاء الدين عبد الله»(٧٦٩ هـ) ، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط١٤، ١٩٦٤م، ص ٣٠٢/١ وينظر شرح الأُشموني ، ص٢٥٤/١ .

[2] معاني النَّحو ، ص٢٧/١.

[3] السَّابق ، ص ٢٧/١-٢٨.

[4] الخصائص ، ص١٧٩/٣.

[5] السَّابق ، ص٢٢٠/٣.

[6] همع الهوامع ، ص ٧٢/١.

[7] ينظر الكتاب ، ص ١٨٠/٤، وديوانه، ص٤٥ ، وشرح المفصَّل ، ص ٧٠/٩-٧١، وشرح الأُشموني ، ص١٠/٤ وسرُّ صناعة الإعراب ، ابن جنِّي« أبو الفتح عثمان»(٣٩٢هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م. ص٣٨٩/١ ، وهو في المعجم المفصَّل ، ص٩٤/٩.

[8] المقتضب ، المبرِّد «محمَّد بن يزيد»(٢٨٥ هـ) ، تحقيق: حسن حمد ، مراجعة: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٩م، ص ٥٧٦/١.

وأمّا بنو تميم فإنّهم سلكوا بالعَلَم في الاستفهام عنه (بمَنْ) مسلك غيره من الأسماء فأتوا به مرفوعاً على كلِّ حالٍ بالابتداء جرياً على القياس"[1] فإذا كان السؤال بـ(مَنْ) عن معرفةٍ غير عَلَمٍ، كان الجواب بالرفع، "ولا تحكي؛ لأنَّ الحكاية إنَّما تصلح في الأسماء الأعلام خاصَّةً"[3]. قال سيبويه: وعلى هذا يقول: "بدأتُ بالحمدُ لله ربِّ العالمين. وقال الشاعر/:

جَ‍‍ي كِتَ‍‍ابِ بن‍‍ي تَمِ‍‍يْمٍ   خي‍‍لِ ب‍‍الرَّكْضِ المُع‍‍ارُ "[4]

فلم يجزْ في هذا إلاَّ الحكاية؛ لأنَّه لا يدخل عاملٌ على عاملٍ، فـ(أحقُّ الخيلِ): رُفع بالابتداء، و(المُعار) خبره، فهذا بمنزلة الفعل والفاعل/وعلى هذا ينشد هذا البيت لذي الرِّمَّة:

عْتُ النَّ‍‍اسُ ‍‍ونَ غَيْثَ‍‍اً   صَ‍‍يْدَحَ انْتَجِعِ‍‍ي بِ‍‍لالا

لأنَّ التأويل: سمعتُ من يقول: الناس ينتجعون غيثاً، فحكى ما قال ذاك؛ فقال: سمعت هذا الكلام. وعلى هذا تقول: قرأت الحمدُ لله ربِّ العالمين. لا يجوز إلاَّ ذلك؛ لأنَّه حكى كيف قرأ"[5].

٦- حركة التخلُّص من الساكنَين نحو:[6] ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[البيِّنة:١]، وقوله: ﴿إِن يَعْلَمِ اللّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِكُمْ﴾[الأنفال:٧٠].

٧- حركة الخفَّة:[7] نحو (لم يعدَّ)، ونحو قوله: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾[المائدة:٥٤].

٨- حركة المناسبة: جاء في همع الهوامع "استدركها أبو حيَّان وغيره على (التسهيل). حركة المضاف إلى ياء المتكلِّم نحو: غلامي فإنَّها ليست عندهم إعراباً ولا بناءً، ولا هي من الحركات السثة، وعندي أن يقال بدلها: حركة مناسبةٍ فتشملها؛ وما يجري مجراها"[8].

---

[9] السَّابق، ص ٥٧٦/١.

[10] شرح الكافية، ص١٦١/٣.

[2] المقتضب، ص ٥٧٦/١.

[3] الكتاب، ص ٣٢٦/٣-٣٢٧، وينظر المقتضب، ص٣٣٠/٢ وسرُّ صناعة الإعراب، ص ٢٣١/١ وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه، ص ٧٨. والمفضَّليات، المفضَّل الضبِّي «المفضَّل بن محمَّد بن يعلى» (١٧٨ هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٨، دت، ص ٣٤٤، وهو في المعجم المفصَّل، ص٢٠٠/٣-٢٠١.

[4] المقتضب، ص٣٣١/٢، وديوان ذي الرِّمَّة، ص ١٥٣٥، وسرُّ صناعة الإعراب، ص ٢٣٢/١، وخزانة الأدب، ص ١٧/٤، والمعجم المفصَّل، ص٦٥/٦-٦٦.

[5] همع الهوامع، ص ٧٢/١.

[6] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٤٧.

[7] همع الهوامع، ص٧٢/١.

٩حذف الحركة لسببٍ غير إعرابيٍّ: كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[البقرة:٦٧]، وقوله: فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾[البقرة: ٥٤]. فقد رواها القُرَّاء عن أبي عمرٍو بالإسكان"[1]. أي: (يأمرْكم)، (بارئْكم)[2].ومن ذلك ممَّا ورد في الشعر الكثير، "وعلى ذلك قول الراعي:

[illegible]

فإنَّه أسكن المفتوح"[3]، والكثير ممَّا سبق يدخل في باب الضرورة؛ وذلك أنَّ لغة الشعر لغةٌ خاصَّةٌ، والحركة الإعرابيَّة لا يسوغُ طرحها إلاَّ في ضرورة الشعر"[4]، وأنَّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره. فالواجب في دراستنا لعلامات الإعراب أن ندرس هذه العلامات "على أنَّها دوالٌّ على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمَّا تشير إليه كلُّ علامةٍ منها؛ ونعلم أنَّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات؛ فأحرى أن تكون مشيرةً إلى معنًى في تأليف الجمل وربط الكلم"[5].

أغراض الإعراب:

الإعراب: سمةٌ من سمات العربيَّة ومَزِيَّةٌ من مزاياها، وله فوائد وأغراضٌ حُرِمت منها اللغات المبنيَّة، فالمعنى يرتبط به أيَّما ارتباط، "والكشف عن العلاقات السِّياقيَّة (أو التعليق كما يسميه الجرجانيُّ) هو الغاية من الإعراب"[6].

قال ابن جنِّي: "وسألت يوماً أبا عبد الله محمَّد بن العسَّاف العُقَيليَّ الجوثيَّ، التميميَّ . تميم جَوْث فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال أقول: ضربتُ أخاك، فأدرته إلى الرفع، فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبداً، قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؛ فرفَع. فقلت: ألست زعمتَ أنَّك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلاَّ أدلُّ شيءٍ على تأمُّلهم

---

٨ الخصائص، ص ٣٤٠/٢. أبو عمرٍو بن العلاء هو زبَّان بن العلاء بن عمَّار من بني تميم. أحد القراء السَّبعة (١٥٤هـ).

١ ينظر الحجَّة في القراءات السَّبع لابن خالويه «الحسين بن أحمد» (٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ، ص ٧٧، والسَّبعة في القراءات، لابن مجاهد «أحمد بن موسى» (٣٢٤هـ) تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، وحجَّة القراءات لابن زنجلة «عبد الرحمن بن محمَّد أبو زُرعة» (٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م، ص ٩٧.

٢ الخصائص، ص ٣٤١/٢، ص ٧٤/١، والمستقصى في أمثال العرب، الزمخشري «أبو القاسم محمود بن عمر» (٥٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/١٩٨٧م، ص ١٣٢/١؛ وهو بلا نسبةٍ في الجمل في النَّحو، الفراهيدي «الخليل بن أحمد» (١٧٥هـ) تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م، ص ٢٢٧، وهو للراعي النُّميري في ديوانه، ص٣٠٣، وهو في المعجم المفصَّل، ص٤٢٨/٢.

٣ الكشَّاف، ص٣٩٠/٢. وينظر الدراسات النَّحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري، ص ١٨١.

٤ إحياء النَّحو، ص٤٩.

٥ اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص١٨١.

مواقع الكلام وإعطائهم إيَّاه في كلِّ موضعٍ حقَّه، وحصتَّة من الإعراب، عن ميزةٍ وعلى بصيرةٍ، وأنَّه ليس استرسالاً ولا ترجيماً"[1].

يكشف هذا النصُّ عن علاقة المعنى بالإعراب، ويوضِّح أنَّ العناية ليست بأواخر الكلام فحسب، وإنَّما هي عنايةٌ بمواضع الكلام في التركيب مقترناً بالمعنى، ولذلك فإنَّ التقديم والتأْخير والحذف وتغيير مواقع الكلام؛ كلّها مقترنةٌ بالمعاني التي لها السبق والشَّرف، أي إنَّ أيَّ تغييرٍ في الصياغة؛ إنَّما هو خاضعٌ بشكلٍ أو بآخر؛ إلى نمطٍ أو فاعليَّةٍ في المعنى.

ويرى ابن جِّني أنَّ هناك علاقةً تتفاعل فيها المعاني مع الإعراب، ومن هنا جاء تعريفه للإعراب بأنَّه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[2].

واللغة وسيلةٌ للتعبير عن المعاني المختلفة، فلما كان أكثر دقَّةً في التعبير عن المعاني، وأكثر اتّساعاً وشمولاً في الدلالة عليها؛ كان أمثل وأحسن، ولا شكَّ في أنَّ الإعراب في العربيَّة يؤدِّي ما لا تؤدِّيه اللغات المبنيَّة من دقَّةٍ في المعاني واتِّساعٍ فيها، فهو مزيَّةٌ لها على ما فيه من بعض صعوبةٍ "[3].

وفي تصوُّر البعض أنَّ اللغة العربيَّة قياساً للُّغات الأُخرى تبدو "وكأنَّها جهازٌ متطورٌ جداً، وإنَّ اللغات الأُخرى بالنسبة إليها جهازٌ قديمٌ متخلفٌ، وإنَّ فيها مزايا وخصائص لا ترقى إليها بل لا تقرب منها اللغات المبنيَّة...

تقول في العربيَّة في النفي مثلاً: أنا ما أذهب، وأنا لا أذهبُ، وأنا إنْ أذهب، وأنا لست أذهب. يقابلها من الإنكليزيَّة تعبيرٌ واحدٌ هو: (I don't go) مع أنَّ لكلِّ تعبيرٍ في العربيَّة معنًى خاصَّاً به لا يؤدِّيه الآخر.

وتقول: لا طالبَ غائب، ولا طالبٌ غائباً، وما طالبٌ غائباً، وما من طالبٍ غائباً، وما طالبٌ بغائب، وإنْ طالبٌ غائباً، وإنْ من طالبٍ غائباً، وغير ذلك، وكلُّ تعبيرٍ له معنًى؛ في حين تقول كلَّ ذلك في الإنكليزيَّة بعبارةٍ واحدةٍ هي: No student is absent"[4].

وأهمُّ أغراض الإعراب:

١ـ الإبانة والتعبير عن المعاني المختلفة: لعلَّ أهمَّ ما قاد إليه الإعراب في العربيَّة فضلاً عن الإيجاز، هو حرِّيَّة بناء الجملة فيها، فما دامت الكلمات لها من المعاني الإعرابيَّة ما يكون دليلاً على ما تؤدِّيه من وظائف نحويَّةٍ؛ فلا حاجة إلى التزام نظامٍ صارمٍ في ترتيبها.

---

[٦] الخصائص، ص ٧٦/١.

[١] الخصائص، ص ٣٥/١.

[٢] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٤٩.

[٣] السَّابق، ص ٤٩.

فإنّ الجملة إذا كانت الأسماء فيها خاليةً من الإعراب الذي الأصل فيه "أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأنّ الأسماء تتضمَّن معانٍ مختلفةً، نحو: الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، فلو لم تعرب؛ لالتبست هذه المعاني بعضها ببعضٍ، يدلُّك على ذلك أنَّك لو قلت: ما أحسن زيداً! لكنت متعجِّباً، ولو قلت: ما أحسنَ زيدٌ، لكنت نافياً، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهماً عن أيّ شيءٍ منه حسَن، فلو لم تعرب في هذه المواضع، لالتبس التعجُّب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعضٍ، وإزالة الالتباس واجبٌ "[1].

وذلك نحو قولك: بعتُ طعامَك بعضَه مكيلاً وبعضَه موزوناً. إذا أردت أنّ الكيل والوزن وقعا في حال البيع، فإن رفعتَ فإلى هذا المعنى، ولم يكن متعلّقاً بالبيع فقلت: بعتُ طعامَك بعضُه مكيلٌ وبعضُه موزونٌ. أي: بعتُه وهو موجودٌ كذا وكذا، فيكون الوزن والكيل قد لحقاه قبل البيع؛ وليس بصفةٍ للبيع، وتفهم هذا بأنّ الرجل إذا قال: بعتُك هذا الطعام مكيلاً، وهذا الثوب مقصوراً، فعليه أن يسلّمه إليه مكيلاً ومقصوراً، وإذا قال: بعتُك وهو مكيلٌ، فإنَّما باعه شيئاً موصوفاً بالكيل؛ ولم يتضمَّنه البيع، تقول: خوَّفتُ الناس ضعيفَهم وقويَّهم، كأنَّك قلت: خوَّفتُ ضعيفَ الناس وقويَّهم، كان تقدير الكلام قبل أن ينقل (فعل) إلى (فعَّلت): خافه الناسُ ضعيفُهم وقويُّهم، فلمَّا قلت: خوَّفتُ صار الفاعل مفعولاً."[2].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:٤٩]. بنصب (كلٍّ) فلو تغيَّرت علامة إعرابها لتغيَّر المعنى، فالنصب فيها نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرِّها بقدرٍ؛ وهو المقصود، وفي الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصِّصاً، و(بقَدَر) هو الخبر؛ وليس المقصود"[3]، فالرفع ليس فيه عمومٌ؛ وعليه لا يكون فيه دلالةٌ على خلق الأشياء كلِّها.

"وتوضيح ذلك: أنّ قوله تعالى (كلَّ) بالنصب، معناه: إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ بقدرٍ، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفةً لشيءٍ، و(بقدرٍ) خبراً لكلٍّ؛ فيكون المعنى: إنَّ الشيء الذي خلقناه كان بقدرٍ، ومعنى ذلك: أنّ في الكون أشياء لم يخلقها الله وإنَّما خلقها غيره سبحانه!"[4].

ومن ذلك ما رُوي عن الكسائيّ أنَّه قال: "اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذمُّ النَّحو ويقول: ما النَّحو؟ فقلت: ـ وأردت أن أعلِّمه فضْل النَّحو ـ ما تقول

---

[1] أسرار العربيَّة، ص ٤٨.

[2] الأُصول في النَّحو، ابن السرَّاج «أبو بكر محمَّد بن سهل» (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص ٤٩/٢.

[3] شرح الأُشموني، ص ٤٣٤/١.

[4] معاني النَّحو، ص ٣١/١.

في رجلٍ قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامَك، وقال له آخر: أنا قاتلُ غلامِك. أيّهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت، وكان له علمٌ بالعربيّة، فاستحيا؛ وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، لأنّه فعلٌ ماضٍ فأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة؛ فإنّه لا يُؤخذ لأنّه مستقبلٌ لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف]، فلولا أنّ التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه غداً"[1].

ومن ذلك قولك: ما صنعتَ وأباك؟ ولو تُرِكتْ النّاقةُ وفصيلَها لرضعها. إنّما أردت: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركت النّاقةُ مع فصيلها. فالفصيل: مفعولٌ معه، والأبُ كذلك"[2].

ولو قلت: ما صنعت وأباك. لكان المعنى: ما صنعت وما صنع أبوك؟ لأنّه عطفٌ.

جاء في كتاب سيبويه: وكذلك ما أنت وعبدُ الله، وكيف أنت وعبدُ الله. كأنّك قلت: ما أنت وما عبد الله؟ وأنت تريد أن تحقّر أمره أو ترفع أمره، وكذلك كيف أنت وعبدُ الله. وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما؛ لأنّك إنّما تعطف بالواو إذا أردت معنى (مع) على (كيف) وكيف بمنزلة الابتداء، كأنّك قلت: وكيف عبد الله"[3].

ومن ذلك قولهم: (جاء البردُ والطيالسةَ). "ترفع البرد بفعله، وتنصب الطيالسة، لأنّك لست تريدُ جاءت الطيالسة، وإنّما أردت: جاء البرد مع الطيالسة. فأدّت (الواو) معنى (مع)، وعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها فنصبه، ولو أردت: (جاء البردُ وجاءت الطيالسةُ) لرفعت؛ وكان ذلك جائزاً. وتقول: (استوى الماءُ والخشبةَ) بالنصب لا غير، لأنّك تريد: ساوى الماء الخشبة و استوى مع الخشبة"[4].

ومثل ذلك قولك: كن أنتَ وزيداً كالأخِ. فقد ترجّح المفعول معه هاهنا على العطف؛ "وذلك لأنّك لو عطفت (زيداً) على الضمير في (كنْ) لزم أن يكون زيدٌ مأموراً؛ وأنت لا تريد أن تأمره، وإنّما تريد أن تأمُرَ مخاطَبَك بأن يكون معه كالأخ"[5].

---

[1] معاني النّحو، ص١/٣٢-٣٣. الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ)، أحد القراء السبعة، وأبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم، تلميذ أبي حنيفة؛ قاضي القضاة حتى وفاته (١٨٢هـ). وهارون الرشيد: خامس الخلفاء العباسيين وأشهرهم (١٩٣هـ).

[2] الكتاب، ص١/٢٩٧.

[3] السّابق، ص ١/٣٠١.

[4] الجمل في النّحو، ص ٧ والطَّيْلَسَان: من لباس العجم، وهو الطَّيَالِسَة، والهاء في الجمع للعُجْمَة، لأنّه فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

[5] شرح قطر النّدى وبلّ الصدى، ابن هشام (جمال الدين ابن هشام) (٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى في مصر، ط١١، ١٩٦١م، ص ٢٣٢/٢٣٣.

ومثل ذلك قولك: "(مازلت وزيداً حتى فعل). أي مازلت بزيدٍ حتى فعل؛ فهو مفعولٌ به، ومازلت أسيرُ والنيلَ . أي: مع النيل. واستوى الماء والخشبة. أي بالخشبة، وجاء البردُ والطيالسةَ ، أي مع الطيالسة"(١). وعلى ذلك قول الشاعر(٢):

[illegible]

ومنه المثال المشهور (لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبن) "فتنصب (تشرب) إن قصدت النهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كلٍّ واحدٍ منهما، أي: لا تأكلْ السَّمكَ ولا تشربْ اللبن، وترفع إن نهيتَ عن الأول وأبحتَ الثاني، أي: لا تأكل السَّمك ولك تشرب اللبن"(٣). فمعنى الرفع: أنَّه نهيٌ عن أكل السَّمك على أيَّة حالةٍ. ومباحٌ له شُرب اللبن على أيَّة حالةٍ ، فكأنَّه قال: ولك شرب اللبن"(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحجّ :٦٣]. جاء في الكشَّاف: "فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى عكس ما هو الغرض، لأنَّ معناه: إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم ترَ أنِّي أنعمت عليك فتشكرَ؟ إن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبتٌ للشكر. وهذا وأمثاله ممَّا يجب أن يرغب له من اتَّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله"(٥).

ومثل ذلك إعراب الفعل المضارع. إذْ إنَّه "قد تتوارد عليه المعاني المختلفة؛ فلا يتبيَّن المعنى المراد إلاَّ بالإعراب، وذلك كالنفي والنهي نحو: لا يضربِ محمَّدٌ خالداً. فإنَّك إذا رفعت (يضرب) كنت نافياً وإذا جزمت كنت ناهياً...

ونحو (لم تؤْذِه فيرهبْكَ) فإن قلتَها بالرفع كان المعنى: لم تؤذه فلم يرهبْك فأنت نافٍ للرهْبة؛ والفاء عاطفة، وإن قلتها بالنصب كان المعنى: أن ليس ثمةَ داعٍ لرهبتك فأنت لم تؤذْه.

---

٦ الكتاب ، ص ٢٩٨/١.

٧ بلا نسبةٍ في الكتاب ، ص ٢٩٨/١ وشرح الأُشموني ، ص ٤٩٨/١ وشرح المفصَّل ، ص ٤٨/٢، والمقاصد النَّحويَّة ، ص ١٠٢/٣. و(المحلَّى) ، لأبي بكر بن شُقير البغدادي (٣١٧ هـ) ، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط١، ١٩٨٧م، ص٦٩. وهو في المعجم المفصَّل، ص ٣٨٧/٦. والشاهد فيه: قوله (وبني) حيث نصبه بالواو النائبة عن (مع) على أنَّه مفعولٌ معه ، بالرغم= = من وجود الضمير المنفصل المؤكِّد للضمير المتصل والمسوِّغ للعطف، فالرفع يلزم المعطوف مشاركة المعطوف عليه في أن يكونا بمنزلة (الكليتين من الطحال) وهذا ما لا يريده الشاعر.

١ شرح قطر الندى ، ص ٧٩.

٢ معاني النَّحو ، ٣٣/١.

٣ الكشَّاف ، ص ١٦٨/٣.

أي: أنت لم تؤذه فلماذا يرهبك؟ وبالرفع معناه أنت لم تؤذه وهو يرهبك مع ذلك، فهو نفيٌ للإيذاء وإثباتٌ للرهبة"[1].

٢ ـ السَّعة في التعبير: إنَّ الإعراب يمنح المتكلِّم فسحة في التعبير وحريَّةً في الكلام، فهو يقدِّم ويؤخِّر ويحذف ويضمِّن طالما أنَّه يستطيع تجنُّب اللبْس، "وذلك لأنَّ المفردة تحمل معها ما يدلُّ على وظيفتها اللغويَّة وهذا ما حُرِمَت منه اللغات المبْنِيَّة؛ فهي تتَّبع طريقة حفظ المراتب"[2]. إذْ إنَّ أيَّ تغييرٍ في مواقع الكلمات يكون مخاطرةً في حقِّ المعنى في اللغة المبْنيَّة لا يمكن التحرُّك بحريَّة ومرونة بين رُتَب التراكيب؛ فلا يمكن تبديل موقع المفعول بموقع الفاعل كما في العربيَّة؛ التي تعتبره جانباً جماليَّاً؛ إضافة إلى الأغراض التي يؤدِّيها هكذا تصرُّف في ترتيب عناصر الجملة، كلُّ ذلك يتمُّ بسهولةٍ ويسرٍ إلاَّ أن يكون هنالك احتمال لبْسٍ؛ حينها تلجأ العربيَّة إلى أصل ترتيب الجملة؛ فلا تحيد عنه؛ وذلك نحو قولهم: ضرب موسى عيسى. ولا نجد هذا اللبْس في قولنا: أكلتْ سلوى الحلْوى. لوجود القرينة التي تبيِّن المفردة التي شغلت وظيفة الفاعل، والمفردة التي شغلت وظيفة المفعول، وعند ذلك نجد أنَّ الوظيفة النَّحويَّة في هذا التركيب تتحرَّك بسهولة تقديماً وتأخيراً، كلُّ ذلك لبعدها عن اللبْس.

جاء في شرح ابن يعيش: "والإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنَّك لو قلت: ضرب زيدْ عمرْو. بالسكون من غير إعرابٍ؛ لم يُعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيُعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخُّره لضاق المذهب؛ ولم يوجد من الاتِّساع بالتقديم والتأْخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنَّك تقول: ضرب زيدٌ عمْراً، وأكرم أخاك أبوك فيُعلم الفاعلُ برفعه والمفعول بنصبه، سواء تقدَّم أو تأخَّر، فإن قيل فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيءٌ قادت إليه الضرورة، لتعذُّر ظهور الإعراب فيهما ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، أو وجدت قرينةٌ معنويَّةٌ أو لفظيَّةٌ جاز الاتِّساع بالتقديم والتأْخير، نحو: ضرب عيسى زيدٌ، فظهور الرفع في (زيد) عرَّفك أن (عيسى) مفعولٌ؛ ولم يظهر فيه الإعراب. وكذلك لو قيل: أكل كمَّثرى عيسى. جاز تقديم المفعول لظهور المعنى، لسبق الخاطر إلى أنَّ الكمَّثْرى مأكولٌ"[3]. فالإعراب يظهر المعنى ولا يتَّضح مدلول الضمير: أنت . لك... وأمثالها بغير الحركة؛ التي تبيِّن نوعه ودلالته على المؤنَّث أو المذكَّر"[4].

---

[4] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٥٢.

[5] السَّابق، ص٥٣.

[1] شرح المفصَّل، ص ٧٢/١.

[2] اللغة والنَّحو بين القديم والحديث، عبَّاس حسن، دار المعارف، ط ٢، مصر، ص٢٧٥.

فالإعراب يعطي حرِّيَّةً في التعبير وسعةً لا تمتلكها اللغات المبْنيَّة،ففي قولك مثلاً (ظنَّ خالدٌ محمَّداً مسافراً) نستطيع أن نجعلها بصورٍ متعدِّدةٍ كلُّها واضحة المعنى وذلك نحو قولنا:

(ظنَّ خالدٌ محمَّداً مسافراً)، و(مسافراً محمَّداً ظنَّ خالدٌ)

(خالدٌ ظنَّ محمَّداً مسافراً)، و(ظنَّ محمَّداً مسافراً خالدٌ)

(محمَّداً ظنَّ خالدٌ مسافراً)، و(ظنَّ محمَّداً خالدٌ مسافراً)

(مسافراً ظنَّ خالدٌ محمَّداً)، و(ظنَّ مسافراً خالدٌ محمَّداً)

(محمَّداً مسافراً ظنَّ خالدٌ)، و(مسافراً ظنَّ محمَّداً خالدٌ).

فهذه عشر صور لتعبيرٍ واحدٍ، والمعنى واضحٌ فيها جميعها؛فكلُّها الظانُّ فيها خالدٌ؛ وقد عرفنا ذلك من الضمَّة التي يحملها الاسم فهو الفاعل فيها كلِّها. ويقابلها في الإنكليزية: Khalid thought that Mohammad was Travelling"[1]. فالعلامة الإعرابيَّة هيَّأت مساحةً كبيرةً لحرِّيَّة بناء الجملة وتصرُّفها؛ ولهذا يحاول النُّحاة أن يرسموا مسرحاً لغوياً بحيث تبدو العلامة الإعرابيَّة فيه مؤدِّيةً لدورها الصحيح؛ ونستطيع القول هنا إنَّه عن طريق ما توحي به العلامة يمكن رسم هذا المسرح اللغوي الذي يعيْن على فهْم التراكيب جملةً"[2].

٣.الدقَّة في المعنى: للإعراب غرضٌ آخر وفائدةٌ جليلةٌ، "وهي:أنَّه يمنح اللغة غناءً ودقَّةً في التعبير عن المعاني، ويمكِّن المتكلِّم من التعبير بدقَّةٍ عن المعاني التي يريدها؛ممَّا لا نجد نظيره في اللغات المبْنيَّة"[3]. ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس:٦٢]. بنصب أصغر وأكبر، وقوله: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ:٣]. برفعهما،ولكلٍّ منهما دلالة،ويدلُّ على ذلك الإعراب. ونحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨]، وقوله: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾[المعارج:٥]. فإنَّ الجملة الأُولى أمرٌ بالصبر الدائم الطويل؛ والثانية أمرٌ بالصبر غير الدائم، لأنَّ الأُولى جملةٌ اسميَّةٌ، والثانية فعليَّةٌ. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[الذاريات:٢٥]. فهو ردَّ التحيَّة بخيرٍ منها"[4].

العامل النَّحويُّ:

---

[1] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص٥٥، وهنا لا نستطيع أن نصوغ للجملة الإنكليزية صورةً ثانيةً إلاَّ بتغييرٍ أساسيٍّ في الجملة، أو بتغيُّرٍ في المعنى ، في حين نجد أنَّ لهذا التعبير عشر صورٍ في العربيَّة.

[2] العلامة الإعرابيَّة ، ص ٢٩٦.

[3] معاني النَّحو ، ص١/٣٤.

[4] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص ٥٦.

لا شكَّ في أنَّ النَّحو العربيَّ قد قام على أساس نظريَّة العامل، هذه النظريَّة التي وجَّهت معظم أبوابه، "فالناظر في كتاب سيبويه أقدم كتاب نحويٍّ وصل إلينا يلمس بوضوحٍ أثر هذه النظريَّة فيه، ثُمَّ أخذت هذه النظريَّة توجِّهه أكثر فأكثر كلَّما تقدَّم الزمن؛ حتَّى أصبح العامل في النَّحو كأنَّه علَّةٌ حقيقةٌ تؤثِّر وتوجد وتمنع"(١).

والمقدِّمات والمبادئ التي تؤسِّس لبناء نظريةٍ تختلف عنها بعد اكتمال هذه النظريَّة وتقعيدها، إذْ قد تنحرف النظريَّة عن الخطوط الأُولى لنشأتها؛ وذلك بتأثير عوامل عدَّةٍ، وهذا ما نستطيع إسقاطه على نظريَّة العامل التي لم تكن "في أوَّل أمرها إلاَّ ملاحظة تضامِّ أجزاء الكلام بعضها إلى بعضٍ، والتعليق فيها أو ارتباط الوظائف، غير أنَّ تقدُّم الزمن وطول العهد بالدراسة النَّحويَّة؛ والتخصُّص فيها وإرادة الاستمرار لها؛ وتيارات الثقافة الوافدة وتطوُّر العلوم الأُخرى، هذه كلُّها أدَّت إلى الابتعاد عن الغاية الأُولى لنشأة النَّحو، وأصبحت دراسة النَّحو نفسها هدفاً وغايةً، فوجدت نظريَّة العامل مع بقيَّة المسائل النَّحويَّة من التفريع العقليِّ، والتشعُّب في البحث ما أدَّى بالعامل إلى ما صار إليه"(٢).

والعلامة الإعرابيَّة التي نالت الحظَّ الأوفر من اهتمام النُّحاة الذين جعلوا "الإعراب نظريَّةً كاملةً سمَّوها: نظريَّة العامل وتكلَّموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثُمَّ تكلَّموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدَّر والمحلِّ الإعرابيِّ، ثُمَّ اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحْدَثين كلامٌ في إنكار أن تكون اللغة العربيَّة قد اعتمدت حقيقةً على هذه العلامات في تعيين المعاني النَّحويَّة"(٣). هذا وقد جعلت الحروف عوامل وإن كان الأصل في العمل للأفعال لنيابتها عنها؛ فالعامل في الاسم هو: ما به يتقوَّم "المعنى المقتضي للإعراب"(٤). وذلك لأنَّ الحدث في الفعل مفتقرٌ إلى مُحْدِثٍ ومخصِّصٍ لمن يقع عليه، وإلى ظرفٍ يقع فيه، وإلى محلٍّ لحدوثه، وإلى مصاحبٍ له، ومؤكِّدٍ للحدث، ومبيِّنٍ لنوعه وعدده.

والحروف تختصر ذلك إخباراً بإيصال الأحداث بالمحدِث؛ أو طلباً لحدوثه؛ أو استفهاماً وتوكيداً ونفياً وتعجُّباً ونداءً وإثباتاً وعرضاً وتحضيضاً، ومدحاً وذمَّاً وحصراً واستثناءً وابتداءً وغايةً وانتهاءً وعهداً وحضوراً، وبياناً للجنس وغير ذلك من المعاني التي توجدها أو تفرِّق فيما بينها. والحدثُ الذي يتضمَّنه الفعل مشخَّصٌ غير ... ص؛ وهو بحاجةٍ إلى النِّسبة؛

---

٥ الدراسات النَّحويَّة عند الزمخشري، ص ٦٥.

١ العلامة الإعرابيَّة، ص١٦٧.

٢ اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ٢٠٥.

٣ شرح الكافية، ص ٥٩/١.

فجاءت الصيغة دالَّةً على ذلك، وهي معنًى حرفيٌّ، لتلتقي بالمعاني الحرفيَّة التي توجدها الحروف؛ وتلك أدوات الربط والتعليق والجهة في الجملة والأساليب. فمفهوم العامل عند سيبويه "لا يتبدَّى في الكتاب إلاَّ من خلال ظاهرة أُخرى هي ظاهرة الحذف أو الإضمار"(١).

ففي باب التنازع مثلاً هو يقول: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به؛ وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربتني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأمَّا في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأولَّ قد وقع، إلاَّ أنَّه لا يعمل في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ "(٢).

فالعامل كما يراه سيبويه هو لفظٌ يؤثِّرُ في لفظٍ آخر؛ فتصوره له يقوم أساساً على تصورٍ ذهنيٍّ تأويليٍّ مفاده: أنَّ كلَّ أثرٍ لا بدَّ له من مؤثِّرٍ، وكلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ، وكلَّ معلولٍ لا بدَّ له من علَّةٍ "(٣).وليس هذا النهج غريباً وافداً على الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة؛ لأنَّ هذا المنهج من الأوَّليَّات التي تنبني عليها خطوات الاستدلال؛ من العالم المرئيِّ الظاهر إلى العالم الغيبيِّ الباطن إلى وجود الله عزَّ وجلَّ، هذه مقدِّماتٌ أُولى في كتب علم الكلام اتَّفقت عليها الفِرَق كلُّها، ولذلك تحوَّلت إلى بديهيَّةٍ "(٤).

وليس كلُّ النُّحاة مع المبالغين والمعتبرين أنَّ العامل هو المُوجِد للمعاني؛ قال الرضيُّ في شرح الكافية: فإنَّ معنى الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة كون الكلمة عُمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعُمدة والفضْلة والمضاف إليه؛ بسبب توسُّط العامل، فالمُوجِد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلِّم، والآلة: العامل ومحلُّها: الاسم.

وكذا الموجِد لعلامات المعاني هو المتكلِّم، لكنَّ النُّحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدَّم، فلهذا سمِّيت الآلات عوامل"(٥).ويقول أيضاً: ثُمَّ اعلم أنَّ مُحْدِث هذه المعاني في كلِّ اسمٍ هو المتكلِّم، وكذا مُحدِثُ علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ؛ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمِّيَ عاملاً؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنَّه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنَّه صار أحد جزأَيِّ الكلام"(٦).

---

٤ إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأْويل، ص ١٩٤، وذلك كما في باب التنازع والاشتغال والنداء والقسم.

٥ الكتاب، ص ١/٧٣-٧٤.

١ إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأْويل، ص١٩٥.

٢ السَّابق، ص ١٩٥.

٣ شرح الكافية، ص ١/ ٥٩، وينظر العوامل المائة النَّحويَّة في أُصول علم العربيَّة، للجرجاني«أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن»(٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري(٩٠٥هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٨م، ص٨٤.

٤ شرح الكافية، ص ١/٤٩.

فأهمِّيَّة العامل ومحوريَّته في كتب النُّحاة أَتت من إحاطته بالأبواب النَّحويَّة؛و ارتباطها به جملةً وتفصيلاً، وقد قُسِّمت العوامل إلى قياسيَّةٍ وسماعيَّةٍ ولفظيَّةٍ ومعنويَّةٍ [1].

وتماشياً مع الوجهة الفلسفيَّة للعوامل؛ وُضعت للعامل شروطٌ وصفاتٌ ؛ هي في الحقيقة صفات العلَّة الحقيقيَّة التي تُبحث في علم المنطق"[2]، ومن بين هذه الشروط والصفات:

١ـ أنَّ كلَّ علامةٍ من علامات الإعراب أثرٌ للعامل إن كان موجوداً فهو عاملٌ لفظيٌّ وذلك كالابتداء، عند البصريِّين، والخلاف عند الكوفيِّين..

٢ـ إنَّ الحرف لا يعمل إلاَّ إذا كان مختصاً ، وبذلك رجَّحوا لغة تميمٍ في إهمال (ما) التي تعمل عمل (ليس) عند أهل الحجاز، وقالوا: لغة تميمٍ أقيس[3].

٣. لا يجوز إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ وعلى هذا أَوجدوا باب التنازع..

٤. يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل؛ الذي ليست رتبته التقدُّم.

٥. لا تتبادل الكلمتان العمل..

٦. عوامل الأفعال ضعيفةٌ ؛ فينبغي ألاَّ تعمل مع الحذف من غير بدلٍ .

٧. عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

٨. لا يعمل الشيء في نفسه لأنَّه محالٌ ..

٩. لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال.

١٠. أصل العمل للفعل.

١١. عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل[4].

فطغيان العامل على الدرس النَّحويِّ أدَّى بالنُّحاة إلى اشتغالهم عن دراسة الجملة العربيَّة دراسةً أُسلوبيَّة بل تعلَّقت الدراسةُ بالبحث عن العوامل فتوزَّعت قواعد الحكم الواحد على أبوابٍ مختلفةٍ، و اهتمَّت كتب النَّحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها"[5]. وممَّا يصلح شاهداً على تمسُّك النُّحاة بفكرة العامل على حساب القيم الأُسلوبيَّة قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[الذَّاريات:٢٥]. فإنَّه يَحلو للنُّحاة أن يقدِّروا ناصباً للمصدر، فيقولوا: إنَّ أصله (نسلِّم سلاماً) وهكذا ينقلب المعنى رأساً على عقبٍ، فيتحوَّل إلى

٥- ينظر الخصائص ، ص١/ ١٠٩، والعوامل المائة النَّحويَّة ، ص ٨٤.

٦- الدراسات النَّحويَّة عند الزمخشري ، ص ٦٦.

[1] ينظر الدراسات النَّحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري ، ص٦٧.

[2] ينظر السَّابق ، ص٧٩/٧٠.

[3] العلامة الإعرابيَّة ، ص ١٨٢.

الخبر بعد أن كان للإنشاء، ولو كان خبراً لارتفع المصدر الأوّل كما ارتفع المصدر الثاني... على الإخبار؛ لأنَّه استجابةٌ لإنشاء التحيَّة الذي عوَّ عنه المصدر الأوَّل"[1]، ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ في مثل هذه الحالة، ونحوها كان يكفي أنْ نعرِّف المصدر على أنَّه منصوبٌ على معنى الإنشاء؛ وننجو ا بهذا من تحريف مقاصد الأساليب"[2].

القرائن . أهمِّيَّتها:

لقد تبيَّن ممَّا سبق ذكره حول العامل النَّحويِّ؛ أنَّ العلامة الإعرابيَّة تختلف باختلافه؛ وكذلك المعمول "يختلف آخره لاختلاف العامل"[3].

ولمَّا كانت العلامة الإعرابيَّة بمفردها لا تستطيع تحديد المعنى بشكلٍ دائمٍ؛ كان لا مفرَّ من تناولها تحت مبدأ تضافر القرائن؛ وهذا القول صادقٌ على كلِّ قرينةٍ أُخرى بمفردها؛ سواء أكانت معنويَّةً أم لفظيَّةً، بهذا يتَّضح أنَّ العامل النَّحويَّ وكلَّ ما أُثير حوله من ضجَّةٍ؛ لم يكن أكثر من مبالغةٍ؛ أدَّى إليها النظر السطحيُّ؛ والخضوع لتقليد السَّلف؛ والأخذ بأقوالهم على علاَّتها"[4].

وإنَّ منظومة القرائن لقادرةٌ على تجاوز دور العامل النَّحويِّ كما اعتمده النُّحاة القدماء، فتناوُل مسلك "القرائن في الجملة؛ ودراسة الجملة على أَساسها؛ ودراسة العلاقات السِّياقيَّة من حيث الترابط والتوافق السِّياقيَّين؛ تؤدِّي ضرورةً إلى إلغاء العامل النَّحويِّ بفهم القدماء له"[5].

فالدرس النَّحويُّ العربيُّ لم يدرس النَّحو في إطار القرائن؛ بل بتأْثيرٍ من نظريَّة العامل اهتمَّ بقرينة العلامة الإعرابيَّة؛ معتبراً غيرها تبعاً لها وموحياً بتوجيه كلِّ القرائن لخدمتها وتحديدها، وكأنَّها وحدها هي الغاية؛ فأدَّى ذلك إلى تكلُّفٍ كثيرٍ، أَخرج العبارة أحياناً عن وجهها، وصار الهدف هو المحافظة على الصنعة لا وصف اللغة وصفاً علمياً موضوعياً "[6].

فالوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها الكلام ليست إلاَّ نتاج القرائن مجتمعةً "فالكلام حين يَرِدُ إذا جُرِّد عن القرينة بطريقةٍ تختلف عن دلالته مع وجود القرينة لكنَّها تدلُّ على أيِّ حالٍ "[7]. فالوظيفة

---

٤ البيان في روائع القرآن ، ص ٢١/١.

٥ السَّابق ، ص/٢١، والذي نراه واضحاً: أن التحيَّة جاءت بصيغة الجملة الفعلية (فقالوا سلاماً) الدالَّة على الحدوث والتجدُّد، وجاء ردُّها بصيغة الجملة الاسمية (قال سلامٌ) الدالَّة على الثبوت، وبذلك يتحقق ردُّ التحية بأفضل منها.

٦ شرح الكافية ، ص٥٩/١.

١ اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ٢٠٧.

٢ العلامة الإعرابيَّة ، ص ١٩٣.

٣ السَّابق ، ص ١١٢.

٤ الاتِّجاه العقلي في التفسير ، دراسة في قضيَّة المجاز في القرآن عند المعتزلة ، د. نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط٥ ، ٢٠٠٣م ، ص١٢٦.

اللغويَّة العامَّة التي تؤهِّلها القرائن هي أمْن اللبْس إذْ إنَّ الناس يستعملون كلَّ أنواع القرائن من أجل أمْن اللبْس؛ حين تكون الألفاظ الكنائيَّة ذاتها عرضةً لما في صيغها من عدم التحديد"[١].

فأمْن اللبْس: هو وظيفة القرينة بشكل دائم، سواءٌ أكان ذلك في حقل النَّحو، أم حقل البيان، أم أيِّ حقل آخر من حقول السيمياء"[٢].

وبهذا المفهوم للقرائن ودورها في الوصول إلى المعنى؛ يتَّضح أنَّ دراسة النَّحو في إطار القرائن يغني عن القول بالعوامل، وما استتبعه من تكلُّفٍ في التقدير وتعسُّفٍ في التأْويل"[٣].

وإذا كان النُّحاة قد تأثَّروا بنظريَّة العامل؛ التي ورثتهم الاهتمام بقرينة العلامة الإعرابيَّة على حساب القرائن الأُخرى؛ فإنَّ ذلك لا يعني أنَّ تلك القرائن كانت بعيدةً عن تناولهم ودراستهم "فقد وُجدت لديهم مبثوثةً في الأبواب النَّحويَّة المختلفة موزَّعةً عند تعريف الأبواب المتعدِّدة، وأحياناً توجد في صورة شروطٍ خاصةٍ تُشترط لإعراب كلمةٍ ما في أدائها لوظيفةٍ نحويَّةٍ خاصةٍ؛ فتعريف ابن مالك للحال مثلاً:

[illegible]

يتضمَّن عدداً من القرائن الخاصَّة لهذه الوظيفة النَّحويَّة.

فكون الحال (وصفاً) تحديدٌ للصيغة، وهي قرينةٌ لفظيَّةٌ.

وكونه (فضْلةً) رتبةٌ، لأنَّ الفضْلة رتبتها التأخير، وهذه قرينةٌ لفظيَّةٌ.

وكونه (منتصباً) علامةٌ إعرابيَّةٌ، وهي قرينةٌ لفظيَّةٌ.

وكونه (مفهماً في حال) ملابسةٌ، وهي قرينةٌ معنويَّةٌ وهكذا لو تتبَّعنا بقيَّة الأبواب"[٤].

تضافر القرائن على إنتاج المعنى النَّحويِّ:

تتضافر القرائن وتتعاون فيما بينها وتجتمع لتدلَّ على المعنى النَّحويِّ وتنتجه؛ لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات؛ بل كما يأتي المركَّب الكيماويُّ من عناصر مختلفةٍ ... والاستعمال اللغويُّ لا يعرف من ذلك شيئاً ولا يعرف إلاَّ قرينةً كبرى واحدةً يسمِّيها: (وضوح المعنى) ويسمِّيها اللغويُّون: (أمْن اللبْس). وتقوم هذه القرينة من قرائنها الفرعيَّة مقام ناتج التفاعل الكيماويِّ من العناصر التي ينتج عنها؛ إذْ لا يشبه منها واحداً بعينه"[٥] وإذا كانت المعاني هي الهدف والمآل الذي يجري إليه المرسِل والمتلقِّي فإنَّ أداة الوصول إلى تلك المعاني

---

[١] النصُّ والخطاب والإجراء، ص ٣٣١.

[٢] الأُصول، د. تمَّام حسَّان ص ٣٣٥.

[٣] العلامة الإعرابيَّة، ص ١١٥.

[٤] العلامة الإعرابيَّة، ص ١١٢.

[٥] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ٢٣٢.

هي القرائن؛ تلك المعاني: هي "ولائد المعاني سواءٌ أكانت هذه القرائن لفظيَّةً أم معنويَّةً أم خارجيَّةً "[١].

الإعراب محدود مجال التطبيق؛ ويتعذَّر الاعتماد عليه في مواطن كثيرةٍ؛ ذلك أنَّ بعض عناصر اللغة لا تظهر العلامة الإعرابيَّة عليها ؛ "كالمبني، والمقصور، وبعض المنقوص، والمصادر المؤوَّلة، والجمل ذوات المحلّ ... إلخ. أضف إلى ذلك؛ أنَّ تضافر القرائن على بيان المعنى النَّحويّ، وندرة اعتماد هذا المعنى على قرينةٍ واحدةٍ فقط؛ يجعل بعض القرائن المتضافرة لبيان المعنى زائدةً عن المطلوب أحياناً "[٢].

فظاهرة تضافر القرائن التي مفادها "أنَّه لا يمكن لظاهرةٍ واحدةٍ أن تدلَّ بمفردها على معنًى بعينه؛ ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النَّحويَّة؛ وهذا أمرٌ تنافى مع مبدأٍ عامٍّ آخر هو: تعدُّد المعاني/الوظيفيَّة للمبنى الواحد"[٣].

القرائن والمعنى الوظيفيُّ النَّحويُّ :

استند الدكتور تمَّام حسَّان في توجيهه لإمكانية تفسير كثيرٍ ممَّا عدَّه النُّحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه أو عُدَّ بأنَّه شاذٌّ أو قليلٌ أو نادرٌ أو خطأٌ، إلى أنَّ "القرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفيّ النَّحويّ، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها"[٤].

وفي تطبيقه لمبدأ تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض على قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه:٦٣]. يقول: إنَّ المناسبة الموسيقيَّة الصوتيَّة دعت إلى إهمال العلامة الإعرابيَّة؛ لأنَّ الرُّتبة واقتران الخبر باللام؛ أوضحا أنَّ لفظ (هذان) لا يمكن فيه إلاَّ أن يكون اسم (إنَّ)، ولم يعدْ للعلامة الإعرابيَّة بعد ذلك من الأهمِّيَّة ما يحتِّم الاحتفاظ بها؛ ولا سيَّما أمام إرادة المناسبة الموسيقيَّة؛ أصوات المتلازمين"[٥]، والذي دعا النُّحاة إلى الإبداء والإعادة في مثل هذه التراكيب هو اعتمادهم: "أنَّ العربيَّة الفصحى تعتمد على قرينة الإعراب لبيان وظيفة الكلمة في الجملة"[٦]. والوظيفة الدلالية للكلمة لا تظهرها قرينةٌ محدَّدةٌ بعينها، ولذلك فإنَّه يمكننا تقسيم القرائن إلى ما يلي:

١. قرينة البُنْية: "المقصود بقرينة البُنْية: هو دلالة صورة الكلمة على المعنى النَّحويّ"[٧].

---

[٣] البيان في روائع القرآن ، ص٢/٨٧.

[٤] السَّابق ، ص ٢/٩٧.

[١] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ١٩٣-١٩٤.

[٢] السَّابق ، ص ٢٤٠.

[٣] السَّابق ، ص٢٤٠.

[٤] مبادئ اللسانيَّات ، د. أحمد محمَّد قدُّور ، دار الفكر ، دمشق، ط٢، ١٩٩٩م ، ص ٢١٩.

[٥] البيان في روائع القرآن ، ص ٢٩/١.

٢. القرينة اللفظيَّة: وهي عنصر من عناصر الكلام يُستدلُّ به على الوظائف النَّحويَّة؛ فيمكن بالاسترشاد بها أن تقول: هذا اللفظ فاعلٌ، وذلك مفعولٌ به أو غير ذلك، ومثل هذه القرائن كمثل معالم الطريق التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده.

وتختلف القرائن باختلاف اللغات؛ وفي العربيَّة من القرائن اللفظيَّة؛ قرينة البنية، والإعراب والربط، والرتبة، والتضامِّ، وفيها فوق تلك كبرى القرائن اللفظيَّة وهي قرينة السِّياق.

ولا تدلُّ واحدةٌ من هذه القرائن بمفردها على المعنى النَّحويِّ"[1] وإنَّما تعمل متضافرةً على إنتاجه، وتضافرها في إنتاج المعنى النَّحويِّ يشبه ما يهتدي به الطبيب إلى تشخيص المرض.

٣. القرينة المعنويَّة: "وهي التي يحكم بدلالتها المعنى وصحَّته؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[الكهف:٧٩] أي سفينةٍ صالحةٍ. ولولا هذا التقدير لم يصحَّ المعنى؛ فإنَّ عيبها لا يخرجها عن كونها سفينةً. ونحو قوله تعالى على لسان بني إسرائيل لموسى حينما أمرهم بذبح البقرة: ﴿قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[البقرة:٧١]. أي: الحقِّ الواضح، وإلاَّ فإنَّه قد جاءهم بالحقِّ ابتداءً"[2].

فالقرينة المعنويَّة هي عبارةٌ عن علاقةٍ "تربط بين عنصر من عناصر الجملة؛ وبين بقيَّة العناصر وذلك:

كعلاقة الإسناد: التي هي نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله، أو واسطة وقوعه، أو محلِّ وقوعه، وذلك كالذي في قام زيدٌ ومات عمرٌو، وانكسر الإناء وزيدٌ قائمٌ وعمرٌو هالكٌ والإناء منحطمٌ أو مكسورٌ.

وعلاقة التعدية: تقوم بين الفعل ومفعوله الذي وقع عليه الحدث؛ وهي قيد يخصِّص نسبة الحدث إلى من أُسند الحدث إليه فقولنا: قرأ زيدٌ. إسناد للقراءة إلى زيدٍ على وجه العموم، فإذا قلنا قرأ زيدٌ الدرس، خصَّصنا القراءة بالدرس؛ وسكتنا عن كلِّ مقروءٍ آخر...

وعلاقة المصاحبة للمفعول معه.

وعلاقة الغائيَّة للمفعول لأجله.

والظرفيَّة للمفعول فيه.

والملابسة للحال.

والإخراج للاستثناء... هذه القرائن المعنويَّة تتضافر مع القرائن اللفظيَّة؛ فيتَّضح المعنى بمجموع ما تضافر من القرائن، ويرجع وضوح هذه القرائن المعنويَّة إلى وضوح قرينة السِّياق"[3].

---

[1] السَّابق، ص ١/١٠.

[2] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٦١.

[3] البيان في روائع القرآن، ص ١/١١.

٤ـ القرينة العقليَّة: وهذه القرينة تتبيَّن وتتوضَّح من الفطق العقليٍّ، نحو: أكل الكمَّثْرى موسى. وأرضعت الصغرى الكبرى. فبالعقل عُرف الآكل في الجملة الأُولى، والمرضعة في الثانية. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[البقرة:٩٣]فالعجل لا يُشرب كما هو معلومٌ ؛ فيتحقَّق المعنى عقلاً أنَّهم شُربوا حبَّ عبادة العجل.

٥ـ السِّياق والمقام:والسِّياق يختلف عن المقام على ما بينهما من تداخل."فالسِّياق: هو مجرى الكلام وتسلسله واتِّصال بعضه ببعضٍ . وأمَّا المقام: فهو الحالة التي يقال فيها الكلام؛ وذلك كأن يكون المقام مقام حزنٍ وبكاءٍ ،أو مقام فرحٍ وسرورٍ ،أو مقام تكريمٍ ، أو مقام ذمٍّ أو غير ذلك"[1]. فالسِّياق من القرائن المهمَّة في فهم الكلام والدلالة على المعنى ؛ فالكثير من الكلام لا تتَّضح دلالته إلاَّ بمعرفة سياقه الذي ورد فيه؛ ففي قوله تعالى:﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[الأعراف:٨٢].فإنَّ ظاهر هذا الكلام المدح والثناء،ولكنَّ السِّياق الذي وردت فيه هذه العبارة لا يدلُّ على أنَّ أصحابها كانوا يريدون المدح والثناء؛والسِّياق يوضِّح أنَّهم كانوا يريدون الذمَّ، ذلك أنَّ هذا القول هو قول قوم لوطٍ في لوطٍ وآله؛ عندما نهاهم عن فعلة الفاحشة؛ فكان قولهم ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف:٨٢].

فالوظيفة الدلاليَّة للسِّياق آتيةٌ من أنَّها "ترشد إلى تبيين المجمل؛ والقطع بعدم احتمال غير المراد؛ وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوُّع الدلالة،وهو من أعظم القرائن الدالَّة على مراد المتكلِّم، فمن أهمله غلط في نظيره؛ وغالط من مناظرته.و انظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[الدخان:٤٩]كيف تجد سياقه يدلُّ على أنَّه الذليل الحقير"[2].

والعبارة تتحدَّد وظيفتها الدلاليَّة بدلالة المقام، "ولذا قد تكون العبارة الواحدة مدحاً وذمَّاً بحسب المقام، نحو قولهم: (لا أبا لك) فإنَّها يمكن أن تكون مدحاً ،وتكون ذمَّاً بحسب المقام"[3].

٦ـ النغمة الصوتيَّة: وهي من القرائن الظاهرة في دلالتها على المعنى؛إذْ بها يتبيَّن الخبر من الاستفهام، والمدح من الذمِّ. "فقولنا:هو شاعرٌ . يمكن أن يكون خبراً ، ويمكن أن يكون استفهاماً ، بحسب النغمة الصوتيَّة؛ويمكن أن يكون مدحاً أو ذمَّاً "[4]، وكثيراً ما يكون التواصل في الحياة اليوميَّة بدلالة هذه القرينة.

---

[3] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص ٦٣.

[1] البرهان في علوم القرآن ، الزركشي،محمَّد بن بهادر بن عبد الله ،(٧٩٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ ، ص ٢/٢٠٠-٢٠١.

[2] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص ٦٦.

[3] السَّابق ، ص ٦٦.

٧ـ القرينة العلميَّة: والمقصود بالعلم هاهنا العلم الضروريُّ الذي يعلمه المخاطَب، فقد يكون الكلام يحتمل أكثر من معنًى؛ وترجِّح أحدهما قرينةُ العلْم الضروريِّ"[١]. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾[آل عمران:١٣٠] فظاهر الكلام يدلُّ على معنًى؛ ولكن المعنى الحقيقيَّ هو غير ذلك؛ استناداً إلى قرينة العلْم؛ وذلك أنَّ ظاهر الكلام يدلُّ على أنَّ النهي المقصود هو حال كون الربّا أضعافاً مضاعفةً؛ أمَّا إذا كان غير ذلك فالنهي لا يحيط به، "والحقيقة: أنَّ الرِّبا منهيٌّ عنه في كلِّ الأحوال، سواءٌ أكان أضعافاً أم لم يكن؛ وليس قوله (أضعافاً مضاعفةً) قيداً للنهي"[٢]، والقرينة الشرعيَّة تنضوي تحت هذه القرينة.

٨ـ الوقف والابتداء: وهما في القرائن التي تدلُّ على المعنى، فالوظيفة الدلاليَّة للكلام قد تتبيَّن بقرينة الوقف والابتداء، وتتحوَّل وتتغيَّر بتحوُّله وتغيُّره؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾[المائدة:٢٦] .

جاء في البرهان: "فلأنَّه إذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾. كان المعنى محرَّمةٌ عليهم هذه المدَّة، وإذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى محرَّمةٌ عليهم أبداً؛ وأنَّ التيه أربعين"[٣].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾[يونس:٦٥]. فإنَّ الوقف في هذه الآية يجب على (قولهم) من: ﴿وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾؛ ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾[٤]. حتى لا يتبادر إلى الفهم أنَّ هذا القول هو منهم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾[يوسف:٢٩]. فإنَّه يجب "الوقف على قوله: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، والابتداء بقوله ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾. فإنَّ بذلك يتبيَّن الفصل بين الأمرين؛ لأنَّ يوسف عليه السلام أُمر بالإعراض؛ وهو الصفح عن جهْل من جهل قدره وأراد ضرَّه.

والمرأة أُمرت بالاستغفار لذنبها؛ لأنَّها همَّت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أُمرت به، ولم يهمَّ يوسف عليه السلام؛ ولذلك لم يُؤْمر بالاستغفار منه، وإنَّما هَمَّ بدفعها عن نفسه لعصمته.

ولذلك أكَّد أيضاً بعض العلماء الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾[يوسف:٢٤]، والابتداء بقوله: ﴿وَهَمَّ بها﴾ وذلك للفصل بين الخبرين"[٥].

---

٤ السَّابق، ص ٦٦.

٥ السَّابق، ص ٦٦.

١ البرهان، ص ١/٣٤٥.

٢ ينظر السَّابق، ص ١/٣٤٥.

٣ البرهان، ص ١/٣٤٦، الآية الثانية ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤].

٩.قرينة الفهم العامِّ لأهل اللغة:

وهذا ما نجده في العبارات التي لا يُفهم المقصود منها، وذلك لأنَّ كلماتها وطريقة تأليفها لا تشير إلى وظيفتها الدلاليَّة في السِّياق، أمَّا أهل اللغة المتكلِّمون بها فهُم يفهمون المقصود... فمن ذلك أمثالهم في باب الدعاء على الرجل "العرب تقول: فاهاً لِفيك، تريد: فا الداهية، وهي من الأسماء التي أُجريت مجرى المصدر؛ المدعو بها؛ على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره"[١].

قال سيبويه: "فاها لفيك، وإنَّما تريد: فا الداهية...فصار بدلاً من اللفظ بقول: دهاك الله"[٢].

ومن ذلك أيضاً قولهم: لليدين وللفم. إذْ إنَّ "معناه: كبَّه الله لليدين وللفم"[٣].

١٠. القرينة الحسِّيَّة:

وذلك كالإشارة بنحو الإصبع في اسم الإشارة، وكحركة أعضاء الوجه وما إلى ذلك، وقد قال بعض اللغويِّين: "أنا لا أُحسن أن أُكلِّم إنساناً في الظلمة"[٤]. ومن ذلك حركات الحاجبين والفم واستجابتهما الارتداديَّة لفعاليَّات السِّياق.

أمْن اللبْس:

إنَّ أهمَّ أركان العمليَّة التواصليَّة؛ الإفادة؛ أي: الابتعاد عن اللبْس فالمتكلِّم حين يقصد إفهام المخاطَب رسالته اللغويَّة فإنَّه يرتِّبها على منوالٍ لا يدع معه للبْس مجالاً؛ حتى يدرك أهدافه ومقاصده ذلك الإدراك الذي يتوخَّاه ويقصده. فالالتباس ممنوعٌ أبداً لمنافاته القصد من وضع اللغة، والمسهولة الفهْم فشرطٌ أوَّليٌّ وضروريٌّ أيضاً مع أنَّها غاية اللغة، ولهذا صاغ النَّحويُّون قواعدهم من مثل: أنَّ الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة[٥].

فاللغة العربيَّة ككلِّ لغةٍ في الوجود تنظر إلى أمْن اللبْس باعتباره غايةً لا يمكن التفريط فيها؛ لأنَّ اللغات أساساً إنَّما خُلقت ووجدت للتواصل والفهم والإفهام.

اللبْس محذورٌ :

---

[١] لسان العرب ، ابن منظور «محمَّد بن مكرم»(٧١١ هـ) دار صادر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ م، ص ٢٤٥/١١، وفي المستقصي من أمثال العرب: "فاها لفيك: أي جعل الله فاه الداهية لفيك، فأضمر الفعل" ، ص ١٧٩/٢. وفي جمهره الأمثال فاها لفِيك معناها: لك الخيبة. وأصله: أنَّه يريد: جعل الله لفيك الأرض. فأضمر الأرض". ينظر جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري«الحسن بن عبد الله بن سهل»(٣٩٥هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر ، ط٢، ١٩٨٨ م ، ص ٩٠/٢.

[١] الكتاب ، ص ٣١٥/١.

[٢] جمهرة الأمثال ، ص ٩١/٢.

[٤] الخصائص، ص٢٤٧/١.

[٤] ينظر الأُصول في النحو، ابن السرَّاج، ص٦٦/١ والخصائص، ص٣٣١/٢.

لقد عقد السيوطي(١) في الأشباه والنظائر فصلاً تحت اسم (اللبس محذور) تعرَّض فيه للأساس الذي هيكل نحاة العربيَّة عليه قواعدهم؛ ولهذا نجدهم قد بحثوا الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط بينها، وهم قد تحدَّثوا عن اللبْس في معظم أبواب النَّحو والصرف والمعاني. ذلك لأنَّ الحرِّيَّة في العلاقات النَّحويَّة ترتبط بشكلٍ قويٍّ بأمْن اللبْس، فالعلاقات النَّحويَّة "إذا اتَّضحت ولم يحط بها اللبْس؛ فإنَّه يمكن للمتكلِّم أن يمارس في شأنها قدراً من الحرِّيَّة يباعِد به بين طرفيِّ العلاقة، يصدق ذلك على علاقة المبتدأ وخبره ..إلخ"(٢).

تجنُّب اللبْس مطلبٌ لغويٌّ :

لقد اعتبر اللغويُّون العرب أنَّ كلَّ عدولٍ عن أصل الوضع في الجملة . وذلك نحو التقديم والتأْخير، والحذف والفصل . اعتبروه من باب الترخُّص عند أمْن اللبْس؛ مع أنَّ هذا الترخُّص يخضع لشروطٍ ، في مقدِّمتها أمْن اللبْس؛ الذي يعدُّ مدخلاً لحصول الفائدة؛ التي هي الغاية التي يجري إليها القائل والسامع، "ويتَّضح خضوع العدول لأمْن اللبْس في وجوب أن يكون هناك دليلٌ على المحذوف، وضرورة التفسير عند الأضمار، وما يفرض من شروطٍ على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأْخير وهلمَّ جرَّا"(٣).

فاللغة يشتدُّ حرصها على تجنُّب الوقوع في اللبْس أو الاقتراب منه، يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "وإذا سلَّمنا بأنَّ الإفادة هي المطلب الأولّ لاستعمال اللغة في أغراض الاتِّصال؛ أدركنا أنَّ أمْن اللبْس هو أغلى ما تحرص عليه اللغة؛ وفهِمْنا لماذا جاءت عبارة ابن مالك: (وإنْ بشكلٍ خيفَ لبْسٌ يُجتنَبْ)"(٤).

وهذا الاتِّجاه ليس مطَّرداً في النظام اللغويِّ، فإنَّه كما يعمل متوجِّهاً إلى الإيضاح وعدم اللبْس؛ يتَّجه أحياناً باتِّجاه تعدُّد الاحتمالات(٥) ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[آل عمران:٧]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[يونس:٤٤].

فسماح نظام البُنْية الأساسيَّة للجملة بتعدُّد وظائف بعض عناصر الجملة لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنَّه يمثِّل نقصاً في وسائل الترابط بين عناصر الجملة، ولكنَّه يقدِّم باباً مفتوحاً لعبقريَّة المبدعين باللغة والشارحين لها جميعاً، وإلاَّ كانت الأبنية اللغويَّة قوالب مصبوبة لا تتيح الحرِّيَّة

---

٥ ينظر الأشباه والنظائر في النَّحو ، ص١/٣٣٥.

٦ البيان في روائع القرآن، ص ١٥١/١.ومثل ذلك:علاقة الصفة وموصوفها، وعلاقة الحال وصاحبها، وعلاقة الجار والمجرور..

١ الأُصول ، تمَّام حسَّان ص ١٣١.

٢ البيان في روائع القرآن ، ص ٧٦/٢، وينظر شرح ابن عقيل ، ص ٥٠٥/١.

٣ ينظر بناء الجملة العربيَّة ، ص ١١٢.

للإبداع والابتكار، ولكنَّ النظام اللغويَّ مع هذا لايقصِّر في الوسائل التي تساعد على ترابط العناصر.وكلُّ وجهٍ من الوجوه المحتملة في الصيغة اللغويَّة التي يسمح فهمها بأكثر من وجهٍ؛ يعُدُّ جُملةً واضحةً الإجزاء مترابطة العناصر؛ غير ملْبسة التركيب، لأنَّه لايختار وجهاً من الوجوه الممكنة في كلمةٍ ما إلاَّ مع التعديل في كلِّ ما يترابط معها من الوظائف النَّحويَّة المختلفة"[1].

ومن يسمع قول القائل: تركته جائعاً. لا يعلم من هو الجائع، أهو الفاعل أم المفعول، فـ(جائعاً) أدَّت وظيفة الحال في هذه الجملة، لا لبْس في ذلك، ولكنَّا لم يعُلْم صاحبها أهو الفاعل أم المفعول؛ اللذين قد اشتركا في التعريف، ومن شأن الحال أن تتأخَّر عن صاحبها؛ وقد تأخَّرت الحال عنهما، ومن شأن المتكلِّم والغائب العاقل أن يتَّفقا من حيث إمكانيَّة الغضب، وأخيراً لم تقم قرينةٌ تشير إلى فرقٍ بينهما يرجِّح أن تكون الحال لأحدهما، فكثرة الاتِّفاقات وانعدام الفروق أدَّيا إلى اللبْس"[2].

والنظام اللغويُّ يعمد إلى تفعيل القرائن؛ ففي حال "وقوع اللبْس أو الاضطراب يمكن للناس أن يقوموا باستعمال مزيدٍ من تضافر القرائن الأُخرى للوصول إلى النصيَّة (Textuality)"[3].

مظاهر أمْن اللبْس في التراكيب:

١. الإعراب:

وهو من أهمِّ ما يؤدِّي إلى حفظ التراكيب من الوقوع في حيِّز اللبْس، إذْ بالإعراب تعرف مراتب الكلام ومعانيه، والحركات تكون إعرابيَّةً، وتكون غير إعرابيَّةٍ: "وذلك ككسر كاف الخطاب وفتحها، نحو: أكرمتكَ وأكرمتكِ. وكحركة ضمائر الرفع المتَّصلة، نحو: أكرمتُ وأكرمتَ وأكرمتِ"[4]. ومن الحركات غير الإعرابيَّة حركة الفتح في لام المُستغاث، وحركة الكسر في لام المستغاث له "يقال: يا لَزيدٍ لِعمروٍ، والمستغاث بلامٍ مفتوحةٍ، ويُجَرُّ المستغاث له بلامٍ مكسورةٍ"[5]. وعلى ذلك قول قيسِ بن ذَريح[6]:

تَكَنَّفَني الوُشاةُ فأَزْعَجوني فَيا لَلنّاسِ لِلْواشي المُطاعِ

---

٤ السَّابق، ص ١١٤.

١ البيان في روائع القرآن، ص١/٤٢٣.

٢ النصُّ والخطاب والإجراء، ص ١٠٠.

٣ الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٢.

٤ شرح ابن عقيل، ص ٢/٢٨٠، قال الزجَّاجي: "اعلم أنَّ لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة فرقاً بينهما، وهما خافضتان جميعاً لما تدخلان عليه". ينظر اللامات، للزجَّاجي «أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق» (٣٣٧هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ص ٨٧.

٥ الكتاب، ص ٢/٢١٦، وشرح التسهيل، ص ٣/٤٠٩، وهو بلا نسبةٍ في شرح المفصَّل، ص١/١٣١. و(تكنَّفوني) أحاطوا بي.

ومن ذلك حركات الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول، فإن كان واويًّا وجب فيه كسر الفاء نحو "مِت". ولا يجوز الضم للطفل؛ تقول: سُمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنَّه بالضمِّ ليس إلاّ؛ نحو: مُت العبد"[1]. وإن كان يائيًّا (باع) وجب فيه الضمُّ "فتقول: بُعت يا عبدُ. ولا يجوز الكسر، فتقول: بِعت. لئلاّ يلتبس بفعل الفاعل؛ فإنَّه بالكسر فقط نحو: بِعت الثّوب"[2].

٢. البناء والإعراب في الكلمة الواحدة:

تتأثَّر الوظيفة الدلالية للكلمة بين إعرابها وبنائها؛ ذلك أنَّ "الإعراب هو البيان، وهو أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال...وأنَّ البناء فرعٌ في الأسماء أصلٌ في الأفعال والحروف"[3]، لذلك فإنَّ الكلمة الواحدة تؤدِّي وظيفةً دلاليّةً في حال بنائها؛ ووظيفةً دلاليَّةً أُخرى في حال إعرابها، فإنَّنا نقول: لا بائعَ في الدار. ولا بائعاً في الدار. "فمعنى الجملة الأُولى: نفي وجود بائعٍ على الإطلاق؛ سواءٌ كان يبيع في الدار أم في غيره. ومعنى الجملة الثانية: نفي وجود بائعٍ يبيع في الدار؛ وقد يكون من يبيع في السُّوق أو في غيره"[4].

جاء في (الكتاب): "وقال الخليل كذلك: (لا آمراً بالمعروفِ لك) إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متَّصلاً به، كأنَّك قلت: لا آمراً معروفاً لك، وإن قلت: (لا آمرَ بمعروف) فكأنَّك جئت (بمعروف) بعدما بَنَيْت على الأولّ كلاماً، كقولك: (لا آمرَ في الدار يوم الجمعة) وإن شئت جعلته كأنَّك قلت: (لا آمرَ يوم الجمعة فيها) فيصير المبنيُّ على الأولّ مؤخَّراً ويكون الملغى مقدَّماً../ وإن شئت قلت: لا آمراً يوم الجمعة، إذا نفيت الآمرين يومَ الجمعة لا مَن سواهم من الآمرين، فإذا قلتَ: لا آمرَ يومَ الجمعة فأنت تنفي الآمرِين كلَّهم، ثُمَّ أعلمتَ في أيِّ حينٍ"[5].

وجاء في شرح الكافية "وتقول: (لا مصلِّياً في الجامع) إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي ليس في الوجود من يصلِّي في الجامع، ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلِّي في غيره.

وإذا قلت: لا مصلِّي في الجامع، فالمعنى: ليس في الجامع مصلٍّ، سواءٌ صلَّى في الجامع أو في غيره"[6].

---

٦ شرح ابن عقيل، ص ١/٥٠٥-٥٠٦.

٧ السَّابق، ص ١/٥٠٦.

٣ الفصول في العربية، ابن الدهَّان «سعيد بن المبارك»(٥٦٩هـ) تحقيق: د.فائز فارس، دار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٨م، ص٣.

١ الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٣.

٢ الكتاب، ص٢/٢٨٧.٢٨٨.

٣ شرح الكافية، ص ٢/١٩٠.

ومنه "المُنادَى المبني والمعرب نحو: يا رجلُ، ويا رجلاً. فالأُولى: تفيد تعيين المنادى وأنَّه معرفةٌ. والثانية: تفيد أنَّه نكرةٌ غير مقصودةٍ "[1].

والفرق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة في النداء: أنَّ المنادى في الأُولى معيَّنٌ، وفي الثانية غير معيَّنٍ "[2]؛ فالمنادَى المضموم معرفةٌ دوماً.

قال سيبويه: إنَّ كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنَّه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ. فمعناه كمعنى: يا أيُّها الفاسقُ ويا أيُّها الرجلُ "[3]. والمنادى النكرة منصوبٌ قال الخليل: "إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبةٌ؛ لأنَّ التنوين لحقها فطالت"[4].

٣. التنوين:

فالتنوين من سبل منع اللبْس في تعبيراتٍ كثيرةٍ؛ لأنَّ من تمام الأسماء دخول التنوين عليها، فلا يدخل في الاسم إلاَّ علامةً على انفصاله عمَّا بعده، ولهذا كَثُر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين؛ تنبيهاً على أنَّها غير مضافةٍ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك؛ إلاَّ فيما قلَّ من الكلام؛ لاستغنائها في الأكثر عن زيادة تخصُّصها"[5]. فالتنوين فرع الإعراب؛ فهو لا يلحق إلاَّ المعربات؛ إذْ المعرب يؤدِّي وظائفه التركيبيَّة بعلامات الإعراب؛ رفعاً كالابتداء والفاعليَّة، ونصباً كالمفعوليَّة، وجرَّاً كالمضاف إليه بحرفٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ. "ومن الواضح أنَّنا إذا قلنا: إنَّ التنوين علامةٌ على التنكير باطِّراد اصطدمنا بالأعلام المنوَّنة مثل محمَّدٍ وخالدٍ، وإذا قلنا إنَّ عدم التنوين علامةٌ على التعريف اصطدمنا بنكراتٍ كثيرةٍ لا تقبل التنوين، نحو أحمرَ وعطشانَ ومساجدَ "[6].

ويرى بعض الباحثين المحْدثين أنَّ الوظيفة الدلاليَّة للتنوين ربَّما حصل لها بعض التطوُّر اللغويِّ؛ فهي تحتمل أن تكون في الأصل علامة تعريفٍ؛ يدلُّ على ذلك أنَّها بقيت في بعضٍ من الأَعلام تشير إلى هذا الأصل القديم، جاء في كتاب (التطوُّر النَّحويِّ): "وحقيقة الأمر أنَّ التنوين وإن كان علامة التنكير في كلِّ ما بقي من مستندات اللغة العربيَّة، فربَّما كان في

---

[4] الجملة العربيَّة والمعنى، ص٧٣.

[5] معاني النَّحو، ص٤/٢٨١.

[6] الكتاب، ص ٢/١٩٧.

[7] السَّابق، ص ٢/١٩٩.

[1] بدائع الفوائد، ابن قيِّم الجوزيَّة «محمَّد بن أبي بكر»(٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد، وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٦م، ص ١/٣٩.

[2] معاني النَّحو، ص٣/٢٦٤.

الأصل علامةً للتعريف، فقد ذكرنا أنَّ أصل التنوين هو التمييم، وإنَّا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الأكديَّة العتيقة"[1].

وبعد استعراضه لأداة التعريف والتنكير في اللغات الساميَّة يصل برجستراسر إلى نتيجةٍ تخص التنوين في العربيَّة مفادها: "أنَّه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداةً للتعريف، ثُمَّ ضَعُفَ معناه المعرِّف، فقام مقامه الألف واللام، فصار التنوين علامةً للتنكير.

فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثيرٍ من الأعلام القديمة نحو: عمرٍو وزيدٍ، ونفهم أيضاً سبب عدمه في بعضها، نحو: عُمرَ وطلحةَ وهندَ.

فإنَّ العلمَ معرفٌ في نفسه لا يحتاج إلى علامةٍ للتعريف، وإن أمكن أن تلحق به... ولو كان التنوين علامةً للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جداً"[2].

فالتنوين يؤدِّي وظيفة أمن اللبس إذ به يتعيَّن أصل الاشتقاق في طائفةٍ من المفردات؛ وذلك نحو: "حسَّان وريَّان وسمَّان وغيَّان؛ فإنَّه إذا نوِّن العلم أفاد أنَّ النون من أصل الكلمة، وإن لم ينوَّن أفاد أنَّها زائدةٌ، فـ(حسَّان) إذا نوِّن كان من الحُسن، وإذا لم ينوَّن فهو من الحَسِّ، وريَّان منونٌ من الرين، وغير منونٍ من الرِّيِّ وهكذا الباقي"[3].

فالتنوين يؤدِّي وظائف دلاليَّة عديدةً، فهو يميِّز لنا بين المعاني المختلفة في المادة اللغويَّة الواحدة؛ وذلك نحو (ذكْراً وذكرى) و(ريَّاً وريَّا) وهو عندما يدخل على اسم فعل الأمر (صه) يؤدِّي معنًى وظيفياً "هو: التعميم وعدم التعيين، فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء؛ نحو: يا رجلاً أقبل. والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: ضرباً زيداً. إذْ المعنى: يا رجلاً أيًّا كان، وضرباً أيَّ نوعٍ من الضرب، وعلى ذلك يكون معنى (صهٍ): أمسك عن أيِّ نوعٍ من أنواع الكلام؛ فإذا أردت كلاماً معيَّناً سكنتَ الهاء في الوصل"[4].

٤- الذِّكر والحذف:

قد يؤدِّي ذكر لفظةٍ ما من المعنى ما لا يؤدِّيه حذفها، ولولا وجودها وذكرها لالتبس معنى الجملة بمعنًى آخر؛ وذلك كاللام الفارقة مع (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فلولاها لالتبست المخفَّفة بالنافية، جاء في مغني اللبيب: "وإن خفَّفت (إنَّ) ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[البقرة:١٤٣]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق: ٤]. فاللام عند سيبويه والأكثرين: لام الابتداء أفادت. مع إفادتها

---

[3] التطوُّر النَّحوي للُغة العربيَّة، ص ١١٨.

[4] السَّابق، ص ١١٩/١٢٠.

[1] معاني النَّحو، ص ٢٦٥/٣.

[2] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ٩٣.

توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال. الفرق بين (إنْ) المخفَّفة والثقيلة و(إنْ) النافية؛ ولهذا صارت لازمةً بعد أن كانت جائزةً "[1].

فذكْر اللام أدَّى وظيفةً دلاليَّةً ألا وهي التوكيد، هذا فضلاً عن تجنُّب اللبْس الذي يُحتمل حصوله في حال عدم ذكرها؛ إذْ يحتمل أن تكون وظيفتها النفي. ففي قولنا: إنْ محمَّدٌ حاضرٌ، إنْ محمَّدٌ لحاضرٌ. نجد أنَّ ذكر اللام قد "عيَّن أنَّ (إنْ) مخفَّفةٌ من الثقيلة، والمعنى: إنَّ محمَّداً حاضرٌ، وحذفها يفيد أنَّ (إنْ) نافيةٌ والمعنى: ما محمَّدٌ حاضراً، فلولا اللام لالتبست المخفَّفة بالنافية؛ ولا يصحُّ الحذف إلا عند أمْن اللبْس"[2]. ومن ذلك ذكْر اللام في جواب القسَم؛ إذا كان فعلاً مضارعاً مُثْبتاً إذْ لا يجوز أن يتلقَّى القسَم في الإثبات بغير اللام فإن لم تُذْكر اللام علمت أنَّه منفيٌّ لا محالة، قال تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥]. والمعنى: لا تفْتأ. ولو أُريد الإثبات لقيل: لتفتأنَّ في الاستقبال، أو لتفتأُ إذا أُريد الحال"[3]؛ وذلك أنَّ "العرب تضمر (لا) في القسَم مع المنفيِّ، لأنَّ الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللامَ والنونَ؛ كقولك: والله لأخرُجَنَّ"[4]. وعلى ذلك قول الشاعر[5]:

[illegible]

أي: لا تنفكُّ[6]. ومن ذلك "إبراز الضمير إذا جرى الخبر على غير مَن هو له نحو: محمَّدٌ أخوه ضاربه، محمَّدٌ أخوه ضاربه هو. فذكْر الضمير (هو) عيَّن أنَّ الضارب محمَّدٌ؛ وحذفه يفيد: أنَّ الضارب الأخ؛ ولولاه لالْتبس المعنيان"[7].

ومنه ذكْر (مِن) فيما احتمل الحال والتمييز؛ للتنصيص على التمييز. "كقول العرب: لله درُّه فارساً، وحسبك ناصراً، وقول الشاعر[8]:

---

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام «جمال الدين ابن هشام» (٧٦١ هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، د. محمَّد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١ «ملوَّنة»، الناشر: خالد العطَّار، ١٩٩٨م، ص ٢٣٣/٢٣٤.

[4] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٤، وينظر اللامات للزجَّاجي، ص١١٤.

[1] معاني النَّحو، ص١٥٣/٤.

[2] أمالي الزجَّاجي، ص ٧٩.

[3] هو لخليفة بن برَّاز في خزانة الأدب، ص ٤٦/٤، ص ٢٣٢/٤، والمقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة، العيني «محمود بن أحمد» (٨٥٥ هـ)، مطبوع بهامش خزانة الأدب، دار صادر، د ت. ص ٧٥/٢، والدرر اللوامع ص٢٢٢/١، وبلا نسبةٍ في شرح المفصَّل، ص١٠٩/٧، وشرح الكافية، ص٤/ ١٨٩، وهمع الهوامع، ص ٣٥٥/١، وهو في المعجم المفصَّل، ص٥٠/٨.

[4] همع الهوامع، ص ٣٥٥/١.

[5] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٤.

[6] بلا نسبةٍ في شرح شذور الذهب، ص ٢٥٧، وشرح ابن عقيل، ص٦٦٨/١، وهو للأعشى (ميمون بن قيس) في ديوانه، ص٢٠٣، وفي خزانة الأدب، ص /٥٧٨. والمقاصد النَّحويَّة، ص٦٣٨/٣.

ذَ ـــــــ ْ ِ . ْ . َ َ ـــــــــ ع َ َ ـــــــــ َ ، ـــا جار َ َ ـــــا مـــــا أ ـــــ ِ . َ ـــــا ،

فهذه المنصوبات تحتمل الحال والتمييز، ولكنَّ إرادة التمييز تتعيَّن بذكْر (مِنْ) فتصبح (لله دره من فارسٍ) و(حسبك به من ناصرٍ) و(يا جارتا ما أنت من جارةٍ). قال ابن هشام: "و(مِنْ) لا تدخل على الحال، وإنَّما تدخل على التمييز"[1].

ومن ذلك أنَّه "تمتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلاَّ يلتبس لامه بلام الابتداء؛ فإنَّها مفتوحةٌ مثلها، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبْس في المقصور والمبنى في حال الوقف"[2]، فإنَّك "لو قلت: (لَلْفتى لمحمَّدٌ) و(لَهذا لخالدٌ) أو (لَزيدٌ) في حال الوقف لالتبس المستغاث بالمبتدأ؛ فذكرُ (يا) أزال الالتباس"[3].

ومن ذلك نون الوقاية، وقد سُمِّيت بذلك "لأنَّها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرِّ، ولذا لم تلحق الوصف؛ نحو: الضاربيِّ. وأصل لحاقها بالفعل، وإنَّما ألحقت بغيره للشبه به"[4].

وقيل إنَّما سمِّيت بذلك: "لأنَّها تقي من التباس أمر المذكَّر بأمر المؤنَّث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلِّم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضَرَبِي، إذْ الضرب: اسم للفعل، وقد لحق لكسر الفعل في نحو: أكرمِي، ولم يبالِ به"[5]. "والكوفيُّون يسمُّونها عماداً"[6]. ولا شكَّ في أنَّ لهذه النون أكثر من وظيفةٍ نحويَّة أبرزها:

أ - إزالة اللبْس بين أمر المخاطَب وأمر المخاطَبة في نحو: أكرمْني وأكرمِي، واسمعْني واسمعِي، وانصرْني وانصري، فإنَّ (أكرمْني) أمرٌ للمخاطَب بإكرام المتكلِّم و(أكرمِي) أمرٌ للمخاطَبة، وإنَّك لو حذفت نون الوقاية لالتبس أمر المخاطَب المذكَّر بأمر المخاطَبة المؤنَّثة.

ب - إزالة اللبْس بين الاسم والفعل في نحو حجري وحجَرَني، ونابي ونابَني، وضربِي وضربَني، فإنَّ الحجْر في (حجري) اسم مضاف إلى ياء المتكلِّم، ونحوه: نابي وضَرْبي[7]. و(حجرني) فعلٌ بمعنى حبسني، وكذلك نابني وضربني، ولولا النون لالتبس الفعل بالاسم[8].

٥- الفكُّ والإدغام:

---

[7] السَّابق ، ص ٢٥٩.

[8] الأشباه والنظائر ، ص١/٣٣٩.

[9] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص ٧٥.

[1] همع الهوامع ، ص١/٢١٤.

[2] السَّابق ، ص١/٢١٤.

[3] اللباب في علل الإعراب والبناء ، أبو البقاء العكبري «محبُّ الدين عبد الله بن الحسين»(٦١٦هـ) ، تحقيق: د.غازي مختار طليمات ، ود. عبد الإله النبهان دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٩٩٥م ، ص١/٤٨٣، وينظر مغني اللبيب ، ص ٣٣٤.

الضَّرَب: هو العسل الأبيض الغليظ يذكَّر ويؤنَّث . ينظر لسان العرب ، ص ٢٧/٩.

[5] ينظر معاني النَّحو ، ص١/٦٣.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[البقرة:٢٨٢]. فهذا الفعل يحتمل البناء للمعلوم وللمجهول، فإذا أردت التعيين فككت إدغامه بلغة تميم، واتَّبعت فكَّ الإدغام كما في لغة الحجاز[1]؛ وقلت: لا يضارِر. في البناء للمعلوم، ولا يضارَر. في البناء للمجهول.

٦. التزام طريقةٍ واحدةٍ في التعبير إذا لم يؤمن اللبس:

وذلك نحو تقديم المبتدأ وتأْخير الخبر، إذا كانا معرفتين أو نكرتين، ولم تكن هنك قرينةٌ تميِّز أحدهما عن الآخر، نحو قولهم: (أفضل من زيدٍ أفضل من عمرٍو) و(زيدٌ أخوك). فإن أُمِنَ اللبْس جاز التقديم والتأْخير نحو: (أبو حنيفة أبو يوسف)[2].

ومنه وجوب تقديم المفعول الأولَّ على الثاني إذا لم يؤمن اللبْس. نحو: (أعطيت محمَّداً خالداً) و(ظننت خالداً محمَّداً) فلا يصحُّ التقديم والتأْخير لأنَّ المعنى سيختلف.

ومن ذلك أنَّك تقول في التعجُّب: "ما أحسنَ زيداً. وفي النفي: ما أحسنَ زيدٌ. وفي الاستفهام: ما أحسنُ زيدٍ. لا تدغم في التعجُّب، ولا في الاستفهام لئلاَّ يلتبس أحدها بالآخر، والنفي بهما"[3].

ومن ذلك منع التقديم والتأْخير في القصر لئلاَّ يلتبس المعنى، والقصر له أساليبه وأدواته. قال ابن يعيش: "وفائدة الاستثناء في قولك: ما قام إلاَّ زيدٌ. إثبات القيام له ونفيه عمَّن سواه، ولو قلت: (قام زيدٌ) لا غير؛ لم يكن فيه دلالةٌ على نفيه عن غيره"[4].

فالاستثناء المفرَّغ يفيد القصر، فإذا قلت: (ما حضر إلا زيدٌ) فقد نفيت أن يكون قد حضر أحدٌ مع زيدٍ؛ بخلاف ما لو قلت: (حضر زيدٌ) فهذا يعني أنَّه يجوز أن يكون هناك من حضر معه.

جاء في المقتضب: "وإنَّما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنَّك إذا قلت: (جاءني زيدٌ)، فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: (ما جاءني إلاَّ زيدٌ) نفيت المجيء كلَّه إلاَّ مجيئه"[5].

ومن ذلك وجوب إنابة المفعول الأوَّل من المفعولين مناب الفاعل إذا لم يؤمن اللبْس نحو: (أعطيت محمَّداً خالداً) فتقول: (أُعطي محمَّدٌ خالداً) ولا يصحُّ أن تقول: (أُعطي محمَّداً خالدٌ) لأنَّ المعنى سيتغيَّر؛ فيكون محمَّدٌ مأخوذاً بعد أن كان آخذاً"[6].

٧. القرائن التي توضح المعنى:

---

[1] ينظر شرح التسهيل، ص ١/ ٣٨٤، والجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٦، والممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي «علي بن مؤمن» (٦٦٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٧٨ م، ص٢/٦٥٦.

[2] ينظر الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٦. أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، فقيه مجتهد(١٥٠هـ) وأبو يوسف هو تلميذه (١٨٢هـ).

[3] الأشباه والنظائر، ص ١/٣٣٨.

[4] شرح المفصَّل، ص ٢/٨٧.

[5] المقتضب، ص ٢/٥٩٥.

[6] الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٧.

للبس مع القرائن التي توضح المعنى المقصود، جاء في شرح ابن عقيل: إذا دلَّ دليلٌ على خبر (لا) النافية للجنس؛ وجب حذفه عند التميميِّين والطائيِّين، وكثر حذفه عند الحجازيِّين، ومثاله أن يقال: هل من رجلٍ قائمٍ؟ فتقول: لا رجلَ وتحذف الخبر وهو (قائمٌ) وجوباً عند التميميِّين والطائيِّين؛ وجوازاً عند الحجازيِّين ولا فرق بين أن يكون الخبر غير ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ، كما مُثِّل، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو أن يقال: هل عندك رجلٌ؟ أو هل في الدار رجلٌ؟ فتقول (لا رجلَ) فإن لم يدلَّ على الخبر دليلٌ لم يجز حذفه عند الجميع"[1]؛ نحو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم[2]: لا أحدَ أغيرُ من الله. ومثل ذلك قول الشاعر:[3]

[illegible]

ومن ذلك "مجيء (أو) بمعنى الواو عند أمن اللبْس، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[الإنسان:٢٤]. فـ(أو) هاهنا بمعنى (الواو)، أي: وكفوراً. بدليل أنَّ النَّكرة في (موضع) النَّفي تعمُّ؛ ولا يمكن إثبات التعميم إلا أن يُجعل بمعنى واو العطف"[4]، ومثله قول الشاعر:[5]

[illegible]

فقال مع سيَّار أو يسرحوه. والحقُّ: يسرحوه"[6].

وهكذا نجد أنَّ أمن اللبْس من الأولويَّات التي سلكتها اللغة، ولكن مع ذلك نجد أنَّ اللبْس يقع في كثيرٍ من المفردات والجمل، وهناك من يرى[7]: أنَّ العربيَّة لم تسلك سبلاً لدفع هذا اللبْس.

فمن المفردات التي وقع اللبْس فيها:

---

٥. شرح ابن عقيل، ص١/٤١٣.

٦. صحيح مسلم «مسلم بن الحجَّاج النيسابوري» (٢٦١هـ) تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، ص٢١١٣/، وصحيح البخاري «محمَّد بن إسماعيل البخاري» (٢٥٦هـ) تحقيق: د. مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ص ٤/١٦٩٦.

١. بلا نسبةٍ في شرح ابن عقيل، ص ١/٤١٣، والكتاب، ص ٢/٢٩٩، والمقتضب، ص/٥٨٠، وخزانة الأدب، ص ٢/١٠٣، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح المفصل ص١/١٠٧، و لحاتم الطائي في المقاصد النَّحويَّة، ص٢/٣٦٨، ينظر المعجم المفصَّل، ص ٢/١١٣. جازرهم: الذي ينحر الإبل، الحرف: الناقة الضامرة الصلبة؛ شبِّهت بحرف الجبل، وناقة صرمة: [illegible] فلا يخرج اللبن [illegible] وذلك أقوى لها. ينظر لسان العرب، ص٨/٢٣٣. والشاهد فيه: ذكر خبر لا (مصبوح) لأنَّه لا يُعلم على وجه التحديد فيما لو حُذف.

٢. أصول السرخسي «أبي بكر محمَّد بن أحمد» (٤٩٠هـ) تحقيق: أبو الوفاء الافغاني، نشر لجنة إحياء المعارف النُّعمانية، حيدر آباد الدُّكن، الهند، دار الكتاب العلمية، بيروت، دت، ص٢/٨٦.

٣. شرح الكافية، ص٢/٣٧٠، وخزانة الأدب، ص ٢/٣٤٢، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في الخزانة، ص٢/٣٤٤ وبلا نسبةٍ في الخصائص، ص١/٣٤٨، ص٢/٤٦٥، وهو في المعجم المفصَّل، ص٨/٩١. فـ(أو) في البيت جاءت بمعنى الواو العاطفة.

٤. شرح الكافية، ص ٢/٣٧١.

٥. ينظر الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٨.

١. اسم الفاعل و اسم المفعول من نحو قولهم: "مختار ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختيِر ومعتوِد كمقتطِع (بكسر العين)، وإن كان مفعولاً فأصله مختيَر ومعتوَد كمقتطَع. فـ(مختار) من قولك: أنت مختارٌ للثياب؛ أي مستجيدٌ لها؛ أصله: مختيِر. ومختار من قولك: هذا ثوب مختار، أصله مختيَر"[1].

٢. اسم المفعول والمصدر الميميّ واسما الزمان والمكان من غير الثلاثيّ؛ فهي كلّها تشترك في صيغة واحدة نحو منطلَق ومستخرَج"[2].

٣. الفعل المضارع المبنيّ للمجهول من الثلاثيّ والرباعيّ قد يشتركان في لفظ واحد. فكلٌّ من يجري ويُجري إذا بُني للمجهول؛ قيل فيه (يُجرَى) وكلٌّ من ينام ويُنيم إذا بُني للمجهول قيل فيه: (يُنام) وكلٌّ من يلوم ويُليم قيل فيه: (يُلام) وقد يشترك أكثر من فعل في لفظ واحد، فكلٌّ من يقول ويقيل ويُقيل إذا بُني للمجهول قيل فيه: يقال"[3].

٤. وقد يشترك فعل الأمر والماضي المبني للمجهول في لفظ واحد نحو: بيعا وبيعوا.

٥. قد يشترك الفعل الماضي والأمر فيما أوله تاءٌ زائدةٌ في لفظ واحد، نحو تقدَّما وتعلَّموا.[4]

اللبْس كما يقع في المفردات؛ يقع في الجمل؛ فقد تشترك الجمل في أكثر من معنًى؛ وليس هناك ما يزيل اللبْس بينها"[5].

فمن الجمل التي يقع فيها اللبْس:

١. اشتراك الحال والتمييز في تعبيرات كثيرة نحو لله درُّه فارساً، وحبذا أخوك منطلقاً.

٢. اشتراك الحال والمفعول له في نحو: دعا ربَّه خوفاً وطمعاً.

٣. اشتراك الحال والنعت في نحو: ما رأيت رجلاً راكباً.

٤. اشتراك اسم الاستفهام والاسم الموصول في نحو: علمتُ من قام.

٥. اشتراك اسم الاستفهام والاسم الموصول والحرف المصدريّ في نحو علمتُ ما فعلتَ.

٦. الاشتراك في إضافة المصدر إلى فاعله، وإضافته إلى مفعوله في نحو (ساءني ضربُك) و(أعجبني إطعامُك) فقد يكون المخاطَب ضارباً، وقد يكون مضروباً.

٧. اشتراك عطف البيان والبدل في تعبيرات كثيرة نحو: أقبل أخوك محمَّدٌ.

---

٦ الخصائص، ص٣٤٦/١ وينظر الممتع في التصريف، ص٤٧٣/٢ وما بعدها. والجملة العربيَّة والمعنى، ص٧٨.

٧ الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٨.

١ الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٩، وينظر الممتع في التصريف، ص٤٥٤/٢.

٢ الجملة العربيَّة والمعنى، ص ٧٩.

٣ السَّابق، ص ٨٠.

- الاشتراك في الاختصاص والنداء في تعبيرات كثيرة نحو: عليَّ أيُّها الرجل يُعتمد. فإذا كنت تعنى نفسك بـ(أيُّها الرجلُ) كان اختصاصاً، وإذا كنت تخاطبه أحداً كان نداءً [1].

وإذا ما أمعنّا النظر في علّة وجود هذا اللبْس في هذه الجوانب والمواضع من اللغة العربيَّة فإنَّه يتبيَّن لنا أنَّ التعبيرات في العربيَّة تأتي على قسمين [2]:

قسْمٌ صريحٌ واضحٌ بيِّنٌ لا لبْس فيه، وقد اتَّخذت اللغة كلَّ الوسائل الكفيلة بإزالة اللبْس إن وجد؛ بحيث يتَّضح التعبير اتِّضاحاً لا لبْس فيه وهذا غالب اللغة.

والقسْم الآخر هو ممَّا تسامحت فيه اللغة؛ وهو قليلٌ في المفردات والجمل؛ والغرض الذي يؤدِّيه "لا يؤدِّيه الوضوح والتخصيص. وهذا القسْم تحتاج إليه اللغة كما تحتاج إلى القسم الأوَّل؛ فكلٌّ منهما يراد في موطنه؛ ولا يغني أحدهما عن الآخر، وبهما معاً تتكامل اللغة" [3].

الترخُّص في العلاقات النَّحويَّة:

وهذا الترخُّص يكون في القرائن اللفظيَّة؛ وهو يختلف عن العدول، وذلك "لأنَّ الترخُّص قرارٌ فرديٌّ، والعدول أسلوبٌ اجتماعيٌّ معترفٌ به من جميع مستعمليِّ اللغة" [4].

ففي قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الرُّوم:٢]. جاءت (الرُّوم) فاعلاً لفعل لحقت به تاء التأنيث، ولو جاءت الآية (غُلِبَ الرُّومُ) لصحَّ ذلك وأجزأ؛ لأنَّ التصرُّف في الأساليب اللغويَّة كثيراً ما يجعل الحذف وسيلةً أُسلوبيَّةً فنيَّةً فيُلْقي قسطاً من حمل الأثر الفنِّيِّ على حذف المضاف أو المضاف إليه، وحذف الموصوف أو الصفة، وحذف المفعول به مع وضوح علاقة التعدية في الفعل، أو يكتفي بالأداة المفتقرة إلى الجملة؛ دون ذكر الجملة اتِّكالاً على ما سبق من ذكرها، كما في إغناء أدوات الاستفهام (متى وأين وكم وكيف..إلخ) عن تكرار جملتها...وكلُّ ذلك أسلوبٌ عدوليٌّ يهشُّ له الاستعمال ويخفُّ إلى تأويله النَّحو وتقوم على أمْن اللبْس فيه القرائن" [5].

أمَّا الترخُّص: فمن المعلوم أنَّ المعنى النَّحويَّ (الوظيفيَّ) يصعب تحديده بواسطة قرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ واحدةٍ؛ فهو ناتج تضافر العديد من القرائن؛ التي تتعاون فيما بينها لبيانه، وإذا ما اتَّضح هذا المعنى بالبعض منها أمكننا أمنُ اللبْس أن نترخَّص في بقيَّتها، وذلك نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمار.

---

[4] السَّابق، ص ٨٠.

[5] السَّابق، ص ٨١.

[6] السَّابق، ص ٨٢/٨١.

[1] البيان في روائع القرآن، ص ١٠٤/٢.

[2] السَّابق، ص ٢٥٠/١.

فالترخُّص في العلامة الإعرابيَّة هنا سوَّغه أمن اللبس؛ إذ لا يختلف اثنان على أنَّ المسمار هو الخارق، وأنَّ الثوب مخروقاً لا محالة.

"ومن أُصول النُّحاة أنَّ الرخصة مرهونةٌ بمحلِّها فلا يقاس عليها، وشرطها أن يؤمن معها اللبس، وأن تكون من الفصيح في عصر الاستشهاد، أمَّا نحن الآن فترخُّصنا في قرائن النَّحو يقع من قبيل الخطأ، إلا أن يكون ضرورةً شعريَّة، فتلك لا تقاس بمقياس الصواب والخطأ وإنَّما يُنظر إليها بمنظار الحسن والقبح"[1].

فمن الترخُّص في القرائن اللفظيَّة:

١. الترخُّص في قرينة البُنْية:

وهو تغيير لهيكل الكلمة؛ بحذف بعض حروفها أو زيادة حرف عليها أو تغيير حرفٍ منها، ففي قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾[البقرة: ٩٨]. فقد تغيَّرت كلمة ميكائيل وتحولَّت إلى ميكال.

أمَّا بالنِّسبة لحذف حرف من بنْية الكلمة، فأوضح صور الحذف ياء المتكلِّم كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف: ٦٤]. بحذف الياء من الفعل، وقد ورد هذا الفعل في القرآن بمثل إسناده المتقدِّم؛ ولكن بعدم الحذف؛ وذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف: ٦٥].

والذي سوَّغ ذلك هو أنَّ الحدث مختلفٌ في الآيتين؛ وتوضيح ذلك ما نجده في السِّياق؛ قال تعالى في (الكهف): ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾﴾.

وذلك أنَّ "نسيان الحوت ليس هو ما يبغيه موسى على وجه الحقيقة، وإنَّما يبغى الشخص الذي يريد موسى أن يتعلَّم منه.

وأمَّا في سورة يوسف، فالطعام هو ما يبغون، وهو سبب رحلتهم، ففرقٌ بين البُغيتين. فلمَّا كان ما في الكهف ليس هو ما يبغون، حذف من الحدث إشارة إلى عدم إرادة هذا الحدث على وجه التَّمام، وإنَّما هو علامةٌ على الموضع الذي يجدون فيه بُغيتهم. ولمَّا كان ما في يوسف هو بُغْيتهم ذكر الفعل كاملاً ولم يحذف منه"[2].

وممَّا حُذف منه ضمير المتكلِّم نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[الزُّمَر] .

---

[1] السَّابق، ص ١/٢٣٠.

[2] بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص ٢٤.

فحذف الياء من (عبادِ) "لأنَّهم قلَّةٌ؛ فإنَّه قيَّد العباد بالذين يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه، فهم لم يكتفوا بالحسن، بل يتَّبعون الأحسن، ولا شكَّ أنَّ هؤلاء قلَّةٌ، ثُمَّ ذكر أنَّ هؤلاء هم الذين هداهم الله وأنَّهم أُولوا الألباب"(١).

٢. الترخُّص في قرينة الرُّتبة:

من المعلوم أنَّ قرينة الرُّتبة تنقسم إلى محفوظةٍ وغير محفوظةٍ، فالرُّتبة المحفوظة يرتبط المعنى بها بخلاف الرُّتبة غير المحفوظة؛ فهي قد "تأذَن أحياناً بالتقديم والتأخير، وهو ما يُعرَف بتشويش الرُّتبة؛ ويتحتَّم فيها عكسها أحياناً أُخرى إذا اقتضت ذلك ضرورةٌ تركيبيَّةٌ، فيصبح العكس رتبةً محفوظةً؛ كرتبة الكاف في نحو: أكرمكَ الله"(٢).

فالرُّتب المحفوظة قد تتشوَّش نحو قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾[هود:٣٨] أي: كلمَّا مرُّوا عليه وهو يصنع الفلك سخروا منه؛ لأنَّه كان يصنعها على أرضٍ جافةٍ قبل نزول الطُّوفان"(٣).

فجملة الحال في هذه الآية تقدَّمت على عاملها؛ وهذا ما حمل الدكتور تمَّام حسَّان على القول بأنَّ: "التركيب القرآنيَّ يتَّسم بحرِّيَّة اللغة لا بقيود النَّحو، فيتحدَّى قواعد النُّحاة عند أمْن اللبْس، يفعل ذلك لأغراضٍ بيانيةٍ معيَّنةٍ فيصل إلى هذه الأغراض دون تضحيةٍ بوضوح المعنى... ذلك بأنَّ اللغة أوسع من النَّحو، لأنَّها تشتمل إلى جانب المطَّرد على الشاذِّ والقليل والنَّادر والرُّخصة والعدول عن الأصل وهلمَّ جرَّا"(٤).

٣. الترخُّص في قرينة المطابقة:

يختلف البعد الدلاليُّ للترخُّص في المطابقة؛ فقد يكون "للإلماح إلى معنًى لا يتأتَّى إلاَّ عن هذا الطريق"(٥)، فالترخُّص في المطابقة مداه واسعٌ، وذلك لأنَّه قد تتعدَّد مسالكه بتعدُّد محاور المطابقة"(٦)، وسبق أن بيَّنا أنَّ الرخصة تختلف عن الأُسلوب العدوليِّ؛ إذْ يقاس على هذا الأخير وإن كان عدولاً عن الأصل؛ ولا يقاس عليها.

من هنا ينبغي اعتماد: أنَّ كلَّ ترخُّصٍ لا يأتي هكذا رغبةً في الخلاف أو المغايرة بل لا بدَّ أن يكون له غايةٌ تُطلب ومعنًى يراد، وإلاَّ كان عبثاً وفساداً"(٧).

---

٢ السَّابق، ص ٣٧.

٣ البيان في روائع القرآن، ص ٢٣٣/١.

١ البيان في روائع القرآن، ص ٢٣٣/١.

٢ السَّابق، ص ٢٣٣/١.

٣ العلامة الإعرابيَّة، ص ٣٣٢.

٤ البيان في روائع القرآن، ص ٢٤١/١.

٥ العلامة الإعرابيَّة، ص ٣٣٢.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾[هود:٢٩]. المطابقة حاصلةٌ بين ضمير المخاطَبين في (أراكم) وبين الفعل المضارع (تجهلون)، وكان يصحُّ نحويًّا أن يقال: (ولكني أراكم قوماً يجهلون) بمطابقة الفعل للقوم"(١). ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[النَّمل:٤٧]. فقد حصلت المطابقة بين ضمير المخاطَبين (أنتم) وبين الفعل المضارع (تُفْتَنُون) وكان يصحُّ نحويًّا أن يقال (بل أنتم قومٌ يُفْتَنُون) بمطابقة الفعل للقوم.

- ومن مظاهر الترخُّص في المطابقة: الترخُّص في العدد؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾[التَّوبة:٦٢]. لم يقل (أن يرضوهما).

- ومن مظاهر الترخُّص في العدد والنوع نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[فُصِّلت:١١].

قال الزمخشريُّ في الكشَّاف: "فإن قلتَ: هلاَّ قيل: (طائعتين) على اللفظ؟ أو (طائعاتٍ) على المعنى؟ لأنَّها سمواتٌ وأرضون. قلت: لمَّا جُعِلْنَ مُخاطَباتٍ ومُجيباتٍ ووُصِفْنَ بالطوع والكره؛ قيل: طائعين في موضع طائعاتٍ"(٢).

فالترخُّص إنَّما كان في هذه الآية في موضعين: العدد والنوع، وهما يتَّضحان عند وضع (قالتا) بإزاء طائعين، أي: وضعٌ للتثنية بإزاء الجمع، والتأنيث بإزاء التذكير"(٣).

- وقد تأتي الرُّخصة في مطابقة التعريف والتنكير؛ فتوصف النكرة بالمعرفة، وشرط ذلك أن يسبق الوصفَ بالمعرفة وصفٌ للنكرة بنكرةٍ مثلها يكسبها قدْراً من التخصيص يقرِّبها من المعرفة؛ فيسوغ عندئذٍ وصفُها بالمعرفة؛ ويغلب في هذه المعرفة أن تكون من قبيل الموصول"(٤)، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ ﴿٢٥﴾ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴿٢٦﴾﴾[ق].

٤. الترخُّص في الاختصاص:

ومن أشيع صوره (التضمين النَّحويُّ) وهو كثيرٌ في القرآن الكريم، فالأفعال التي ترد في كثيرٍ من الآيات تخالف في تعدِّيها إلى حرف الجرِّ ما نصَّت عليه معاجم اللغة.

---

(٦) البيان في روائع القرآن، ص ٢٤١/١.

(١) الكشَّاف، ص ١٩٠/٤.

(٢) البيان في روائع القرآن، ص ٢٤٢/١.

(٣) السَّابق، ص ٢٤٢/١.

وهناك من يرى أنَّ هذه الظاهرة إنَّما هي تضمُّن حرف الجرِّ معنى حرف جرٍّ آخر، ففي قوله تعالى:﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾[يوسف:١٠٠]. "أي: إليَّ"[١]، ذلك لأنَّ حرف الجرِّ الذي يستعمل مع فعل الإحسان هو: إلى"[٢].

فالفعل إذاً باقٍ على دلالته المعجميَّة المعهودة، ولم تنتقل دلالته إلى معنى فعلٍ آخر، واختلاف المعنى والدلالة بحسب وجهة نظر أصحاب هذا الرأي هي محصورةٌ بالحرف الذي اكتسب معنى حرفٍ آخر يستحقُّ هذه التعدية.

ومثل ذلك حرف الجرِّ في قوله تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١]فحرف الجرِّ (في) تضمَّن معنى حرف الجرِّ (على) "أي: على جذوع النَّخل"[٣].

وهناك من يرى أنَّ الحرف باقٍ على أصل وضعه، وإنَّما حصل التضمين في الفعل لا في الحرف، ففي قوله تعالى:﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[النِّساء:٢]، قال الزمخشريُّ: "ولا تنفقوها معها، وحقيقتها: ولا تضمُّوها إليها"[٤] فصيغة الفعل (كلوا) ضُمِّنت معنى (تضمُّوها).

جاء في مغني اللبيب: "ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[البقرة:١٨٧]ضُمِّنَ الرفثُ معنى الإفضاء، فعُدِّي بـ(إلى)؛ مثل:﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾[النِّساء:٢١]، وإنما أصل الرفَث أن يتعدَّى بالباء؛ يقال: أرْفَثَ فلانٌ بامرأته"[٥].

وفي قوله تعالى:﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾[آل عمران:١١٥]. "أي: فلن يحرموه. أي: فلن يحرَموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحدٍ، وقوله تعالى:﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[البقرة:٢٣٥]. أي: لا تنووا، ولهذا عدِّي بنفسه لا بـ(على)"[٦].

فالتضمين أسلوبٌ عدوليٌّ شائعٌ، وقد اختلفت الآراء: هل هو بالفعل أم بالحرف، وإن كان التضمين بالفعل هو أوضح منه بالحرف كما بيَّناه، وهو لهذا ولغيره لم يعد يُنظر إليه النظرة إلى الرُّخصة؛ لأنَّه يُقاس عليه ولا يُقاس عليها"[٧].

٥. الترخُّص في التضامِّ:

---

٤ مغني اللبيب، ص ١١٥.

٥ البيان في روائع القرآن، ص ٢٥٣/١.

٦ الجنى الداني في حروف المعاني، المُرادي «الحسن بن قاسم»(٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٢٥١.

١ الكشَّاف، ص ٤٦٥/١.

٢ مغني اللبيب، ص ٦٤٨.

٣ السَّابق، ص ٦٤٨.

٤ البيان في روائع القرآن، ص ٢٥٣/١.

يأتي التضامُّ من لزوم لفظٍ لفظاً آخر ومناسبته له بحيث لا يمنع مانعٌ من مصاحبته له في تركيبٍ واحدٍ، ويأتي التنافي بعكس ما تقدَّم، إذْ إنَّ العنصرين النَّحويَّين المتنافرين لا يردان متواليين في تركيبٍ واحدٍ.

أمَّا الترخُّص في التضامِّ فهو إهدار قرينة التضامِّ تحدِّياً للقاعدة"[1]. ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾[الحديد:١٠]. فالتقدير: لا يستوي منكم من أنفق من قبلِ الفتح وقاتل؛ ومن أنفق من بعدِ الفتح وقاتل، والذي دلَّنا على هذا المحذوف؛ هو القسم الثاني الذي دلَّ على عديل الأوَّل؛ وقد جاء مستأنَفاً دالاً على المحذوف في القسم الأوَّل من السِّياق[2].

٦. الترخُّص في العلامة الإعرابيَّة:

الكلمة قد تكون معربةً في لهجةٍ ومبْنيَّةً في لهجةٍ أُخرى، وقد تكون معربةً بحركةٍ في لهجةٍ؛ ومعربةً بحركةٍ أُخرى أو بحرفٍ في لهجةٍ أُخرى. وهي أيضاً تحتلُّ داخل الجملة وظيفةً نحويَّةً واحدةً؛ رغم تنوُّع علامات الإعراب والبناء كما تقدَّم، وهذا الأمر يؤدِّي إلى تعدُّد القواعد النَّحويَّة في الظاهرة الواحدة.

ففي قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[الأعراف:٥٣]، وقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[المائدة:١٩]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[النِّساء:٧٩]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾[النِّساء:٦]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾[النِّساء:٥٥]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾[الأنبياء:٤٧]. نجد أنَّ حروف الجرِّ الزائدة قد دخل كلٌّ منها على عنصرٍ يشغل وظيفةً نحويَّةً مختلفةً؛ وذلك كالابتداء والفاعليَّة والمفعوليَّة والخبريَّة، فلم تُخْرِج أيَّاً منها عن وظيفته التي يشغلها، لكنَّها في الوقت نفسه حرمته من العلامة الخاصَّة به وشغلته بعلامة الجرِّ.

ودلالة جرِّ الفاعل أو المبتدأ أو خبر (ليس) أو (ما) أو المفعول به؛ بحرف الجرِّ الزائد أو الشبيه بالزائد؛ هي التسامح في العلامة الإعرابيَّة الخاصَّة به؛ من أجل المعنى الذي يفيده حرف الجرِّ في الجملة من توكيدٍ أو غيره"[3].

شروط الترخُّص في أيَّة قرينةٍ إعرابيةٍ ألاَّ يتوقف عليها المعنى، أن يؤمَن اللبْس معها، لذلك نجد "الحالات التي يؤمَن فيها اللبْس مع الترخُّص في الإعراب تعود إلى إغناء قرينةٍ أو أكثر؛ عن دلالة الإعراب على المعنى"[4].

---

[5] السَّابق، ص ٢٥١/١.

[6] ينظر السَّابق، ص ٢٥٣/١.

[1] العلامة الإعرابيَّة، ص ٣٥٠.

[2] البيان في روائع القرآن، ص ٢٥٥/١.

و العلامة الإعرابيَّة لا تظهر بشكلٍ مطَّردٍ، وهي لا تدلُّنا على المعنى النَّحويِّ في حالة كان اللفظ مقصوراً أو منقوصاً في حالتي الرفع والجرِّ وكذلك المبْنيَّات والماضي والأمر والمضارع الناقص في حالة الرفع. فدلالة الإعراب على المعنى النَّحويِّ إنَّما تكون في الفعل المضارع الصحيح الآخر والاسم المتمكِّن. وللترخُّص في الإعراب مظاهر في كتب النَّحو، فقد قال الزجَّاجيُّ في كتاب الجُمل في النَّحو: "اعلم أنَّ العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل، إلاَّ أنَّه قد جاء في الشعر شيءٌ قُلِب فصُيِّر مفعوله فاعلاً، وفاعله مفعولاً على التأويل ضرورةً ... فمنه قول الشاعر:

ـِثْـــُ الـــذِ هَـــدَّاجوَ َـــْ َـــتْ ْـــنُ أَبَـَ َـــْ ـــ ـِـهِ َ َـــ

فقلب الفاعل فصار مفعولاً"[١].

* * *

الفصل الثاني

الترابط بين الوظائف النَّحويَّة والقرائن اللفظيَّة

يتناول هذا الفصل آليَّة الوصول إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة، التي هي ناتج إدراكنا للوظائف النَّحويَّة لعناصر الجملة مجتمعةً، إذْ إنَّ إدراكنا لوظيفة عنصرٍ ما من عناصر الجملة معتمدين على قرينة الإعراب فقط؛ يقف قاصراً أمام تضافر القرائن و اجتماعها؛ لتأْدية الوظيفة الدلاليَّة أو المعنى الدلاليِّ على أكمل وجهٍ.

فوجُه النُّحاة بقولهم بالعامل كان لإيضاح قرينةٍ لفظيَّةٍ واحدةٍ فقط، هي: قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابيَّة، فقول النُّحاة بالعامل إنَّما جاء "لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرةً عن تفسير المعاني النَّحويَّة لأُمور منها:

أ . إنَّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلُّ بكثيرٍ جدَّاً من مجموع ما يمكن وروده في السِّياق من الكلمات؛ فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدَّر للتعذُّر أو للثِّقل، أو لاشتغال

---

[٣] للأخطل في ديوانه، ص١٧٨ ولجرير في الجمل في النحو، ص ٧٩ وبلا نسبة في الأُصول في النحو، ابن السرَّاج، ص٤٦٥/٣ ومغني اللبيب، ص ٦٦٣، وخزانة الأدب، ص ٩٨/٤ وهو في المعجم المفصَّل، ص٢٣٦/٣.

المحلِّ، وهناك المحلُّ الإعرابيُّ للمبنيَّات، والمحلُّ الإعرابيُّ للجُمل، وكلُّ هذه الإعرابات لا تتمُّ بواسطة الحركة الإعرابيَّة الظاهرة/

ب ...إنَّ الحركة الواحدة تدلُّ على أكثر من باب واحدٍ ؛ ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبْس؛ ومن هنا كان الاتِّكال على العلامة الإعرابيَّة باعتبارها كبرى الدوالِّ على المعنى؛ ثُمَّ إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النُّحاة إلى أن يبنوا نحوهم عليها.. ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة أن أطلقوا على تحليل النصِّ تحليلاً نحويَّاً اسم (الإعراب)"[1].

هذا الجمود الدلالي الذي غذَّته نظريَّة العامل النحوي دعت حاجة الوصول إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة بالتوجُّه إلى قرائن أُخرى ، ولعلَّ عبد القاهر الجرجانيَّ من الأوائل الذين حاولوا الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعةً ؛ فيما سمَّاه بالنَّظم حيث يقول "اعلم أنَّ ليس النَّظم إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وتعمل على قوانينه وأُصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت فلا تُخلُّ بشيءٍ منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلِّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وزيدٌ ينطلقُ ، وينطلقُ زيدٌ ومنطلقٌ زيدٌ وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجْ أخرجْ وإن خرجتَ خرجتُ وإن تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن خرجتَ، وأنا إن خرجتَ خارجٌ .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيدٌ مسرعاً، وجاءني يسرعُ ، وجاءني وهو مسرعٌ أو هو يسرعُ، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرفُ لكلٍّ من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له.

وينظر في الحروف التي تشترك في معنًى؛ ثُمَّ ينفرد كلٌّ واحدٍ منها بخصوصيَّة في ذلك المعنى؛ فيضع كلاًّ من ذلك في خاصِّ معناه، نحو: أن يجيء بـ(ما) في نفي الحال، وبـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال وبـ(إن) فيما يترجَّح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ(إذا) فيما علم أنَّه كائنٌ .

ويَنظر في الجمل التي تسرد؛ فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثُمَّ يعرف فيما حقُّه الوصل، وموضع الواو من موضع الفاء...وموضع لكن من موضع بل، ويتصرَّف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كلِّه، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحَّة وعلى ما ينبغي له"[2].

---

[1] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ٢٣١/٢٣٢ .

[2] دلائل الإعجاز ، ص ٦٤/٦٥.

فالعلاقات النَّحويَّة إذا اتَّضحت ولم يحط بها اللبْس أتاحت للمتكلِّم قدْراً من الحريَّة يباعد به بين طرفي العلاقة، يصدُق ذلك على علاقة المبتدأ وخبره، وعلاقة الصفة وموصوفها، وعلاقة الحال وصاحبها، وعلاقة المتعاطفين وعلاقة الجارِّ والمجرور ومتعلَّقه، وعلاقة الضمير ومرجعه.. إلخ"[1].

غاية التحليل الإعرابيِّ :

التحليل الإعرابيُّ هو وسيلةٌ تصل بنا إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة؛ ولكنَّ لهذه الوسيلة آليات لكي تعمل بشكلٍ صحيحٍ؛ و الفكرة المركزيَّة في النَّحو العربيِّ إنَّما هي التعليق؛ والفهْم الصحيح للتعليق كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النَّحويِّ والعوامل النَّحويَّة؛ لأنَّ التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السِّياق؛ ويفسِّر العلاقات بينها على صورةٍ أوفى وأفضل؛ وأكثر نفعاً في التحليل اللغويِّ لهذه المعاني الوظيفيَّة النَّحويَّة"[2].

فوضوح المعنى الوظيفيِّ لأيِّ عنصرٍ من عناصر الجملة هو ثمرةٌ طبيعيَّةٌ لنجاح عمليَّة التعليق. ولا نجد الدكتور تمَّام حسَّان مبالغاً في قوله: إنَّ أخطر شيءٍ تكلَّم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنَّما كان (التعليق) وقد قصد به في زعمي: إنشاء العلاقات بين المعاني النَّحويَّة؛ بواسطة ما يسمَّى القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة والحاليَّة"[3].

وهذا الرأْي مأخوذ ومستمدٌّ من فكرة الجرجانيِّ عن التعليق التي يستعرضها بقوله: "اعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشكُّ ؛ أن لا نظْم في الكلِم ولا ترتيب حتى يعلَّق بعضها ببعضٍ، ويُبني بعضها على بعضٍ، وتُجعل هذه بسببٍ من تلك، هذا ما لا يجهله عاقلٌ ، ولا يخفى على أحدٍ من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسببٍ من صاحبتها ما معناه ومحصوله.

وإذا نظرنا في ذلك؛ علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد على اسمٍ فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفةً للأوَّل أو تأْكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسمٍ بعد تمام كلامك؛ على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخَّى في كلامٍ هو لإثبات معنى؛ أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنِّياً؛ فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى؛ أو بعد اسمٍ من الأسماء التي ضُمِّنت

---

[2] البيان في روائع القرآن ، ص ١/١٥١.

[3] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ١٨٩.

[1] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ١٨٨.

معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس"[١]. فأهمِّيَّة قرينة التعليق آتيةٌ من صعوبة الكشف عنها وذلك لأنَّها":

١. قرينةٌ معنويَّةٌ خالصةٌ تحتاج إلى تأمُّلٍ في بعض الأحيان.

٢. لأنَّ التأمُّل فيها يقود في الأغلب الأعمِّ من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنِّيَّة؛ التي لا تتَّصل اتِّصالاً مباشراً بالتفكير النَّحويِّ؛ وتخرج هذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود هذا المنهج.

٣. لأنَّ الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابيِّ، وما دام الناس يحسُّون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً؛ فإنَّ معنى ذلك أنَّ من الصعب عليهم أحياناً؛ أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنويَّة(قرينة التعليق) وهي أمُّ القرائن النَّحويَّة جميعاً "[٢]. وهذا يقودنا إلى الجزم بأنَّ المعنى الدلاليَّ لا نصل إليه إلاَّ بعد وضوح المعنى النَّحويِّ؛ الذي ينشأ أصلاً من مبدأ تضافر القرائن؛ فالقرائن اللفظيَّة يُستدلُّ بها على الوظائف النَّحويَّة ثُمَّ الوظائف الدلاليَّة؛ و هي تختلف باختلاف اللغات، وفي العربيَّة من القرائن اللفظيَّة؛ إضافة إلى الإعراب قرينة الرُّتبة و السِّياق...وهذا ما سنراه في تناولنا لآليات التحليل النَّحويِّ وعناصره.

أوَّلاً: قرينة الرُّتبة:

هي قرينةٌ نحويَّة من قرائن المعنى، ويمكن وصفها: بأنَّها جزءٌ من النظام النَّحويِّ؛ وظيفته الأساسيَّة تحديد موقع الكلمة من بناء الجملة، وهي تعرض لعنصرين . من عناصر التركيب بينهما رابطٌ يأتي أحدهما أوَّلاً والآخر ثانياً، ويمتنع ذلك فيما إذا كانت الرُّتبة محفوظةً .

فالرُّتبة لغةً : المكانة والمنزلة، يقال: رَتَبَ الشيء يرتبُ رُتوباً، وترتَّب: ثبت فلم يتحرَّك، يقال: رَتَبَ رتوب الكعب، أي: انتصب لانتصابه، ورتَّبه ترتيباً أي: أثبته.

وفي حديث لقمان بن عاد: رَتَبَ رتوبَ الكعب، أي: انتصب كما ينتصب الكعب إذا رميته، وصفه بالشهامة وحدَّة النفس، ومنه حديث ابن الزبيُر رضي الله عنهما: كان يصلِّي بالمسجد الحرام وأحجار المنجنيق تمرُّ على أُذنه، وما يلتفت كأنَّه كعبٌ راتبٌ "[٣].

والرُّتبة اصطلاحاً هي: الموضع الأصليُّ للعنصر الذي يجب أن تتَّخذه الوظيفة النَّحويَّة بالنِّسبة للوظائف الأُخرى؛ المرتبطة بها بعلاقة تركيبيَّة، فهي . أي الرُّتبة وصفٌ لمواقع الكلمات في التركيب"[٤]. وللرُّتبة دورٌ مهمٌّ في حفظ مواقع عناصر التركيب، وتماسك أجزاء الجملة، ويظهر

---

[٢] دلائل الإعجاز ، ص ٤٤/٤٥ .

[٣] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص١٨٢.

[١] لسان العرب ، ص٦/٩٣.

[٤] دور البِنْية الصرفيَّة في وصف الظاهرة النَّحويَّة وتعقيدها ، د. لطيفة النجَّار، عمَّان ، ١٩٩٣م ، ص ١٩٦.

الدور المهم للرُّتبة حينما تفقد بعض عناصر التركيب علامتها الإعرابيَّة؛ حيث يؤدِّي هذا الفقدان للعلامة؛ إلى ضياع الوظيفة النَّحويَّة للعنصر اللغويِّ المحدَّد في التركيب.

وما دامت الرتبُة تنْصَبُّ عنايتها على الموقع المحدَّد للعنصر اللغويِّ المعيَّن في التركيب، فإنَّ هذا لا يعني الخلط بين الرُّتبة والتقديم والتأْخير.

فالمقصود بالرُّتبة: الموضع الأصليُّ للعنصر، فيقال: إنَّ المفعول مثلاً رتبته التأخُّر عن الفاعل، والخبر رتبته التأخُّر عن المبتدأ، والفاعل رتبته التأخُّر عن فعله وهكذا.

وأمَّا التقديم والتأْخير فلا يكون إلاَّ بالنظر إلى البُنْية الأساسيَّة التي يحدِّدها النِّظام اللغويُّ لترتيب عناصر بناء الجملة"[1].

علاقة الرُّتبة بالإعراب:

الرُّتبة والإعراب هما من أبرز الوسائل التي تعمل على ترابط الجملة وإحكام بنائها، وترتبط علاقة الرُّتبة بالإعراب؛ من حرِّيَّة الحركة التي تمنحها العلامة الإعرابيَّة للرُّتبة؛ ويرى الدكتور محمَّد حماسة أنَّ أهمِّيَّة العلامة الإعرابيَّة جاءت من جهة أنَّها "تتيح الحرِّيَّة للرُّتبة؛ فيتقدَّم ما حقُّه التأْخير ويتأخَّر ما حقُّه التقديم؛ مع المحافظة على وظيفة كلٍّ منهما"[2].

الفرق بين الرُّتبة المحفوظة وغير المحفوظة:

إنَّ مراعاة الترتيب السِّياقيِّ لعناصر الجملة في حالة الرُّتب المحفوظة هي واجبةٌ؛ إن كان في النِّظام اللغويِّ أو في الاستعمال، وكلُّ ما خالف ذلك الترتيب؛ إنَّما يحكم عليه بالخطأ النَّحويِّ؛ أو بالخروج عن البُنْية الأساسيَّة. والترتيب السِّياقيُّ لعناصر الجملة في حالة الرُّتب غير المحفوظة هو أَصلٌ افتراضيٌّ؛ اتَّخذه النِّظام النَّحويُّ، وقد يحتِّم الاستعمال. حسب المقام أو الغرض. بتغيير الرُّتبة تقديماً وتأْخيراً.

والعنصر اللغويُّ المقدَّم في الجملة في حالة الرتبة المحفوظة هو حكمٌ تركيبيٌّ نحويٌّ خالصٌ؛ لا مجال فيه لاختيار المتكلِّم؛ فهو إمَّا جارٍ على القاعدة بحفظها، وإمَّا مخالفٌ للقاعدة؛ مخلٌّ بسلامة التركيب بإهماله لها.

أمَّا العنصر المقدَّم في حالة الرُّتبة غير المحفوظة، فإنَّ تقديمه أمرٌ اختياريٌّ، حيث يمكن التصرُّف في العبارة بحرِّيَّةٍ واسعة، لأنَّ التقديم في هذه الحالة أصبح وسيلةً أُسلوبيَّةً؛ فنِّيَّةً وجماليَّةً تُستجلبُ بها المعاني، وتُلَقَّب بها العبارة لتناسب مقتضى الحال، ولهذا دار البحث

---

[1] بناء الجملة العربيَّة، ص ٧٨.

[2] العلامة الإعرابية، ص٣١٤.

البلاغيُّ في علم المعاني حول الرُّتب غير المحفوظة،ذلك أنَّ المساحة التي تشغلها الرُّتب المحفوظة في نظام الجملة العربيَّة قليلةٌ ؛على حين أنَّ الرتُّب غير المحفوظة كثيرةٌ "[١].

فمن الرُّتب المحفوظة؛ أن يتقدَّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخَّر البيان عن المُبيَّن، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه،والتوكيد عن المؤكَّد، والبدل عن المُبدل منه، والتمييز عن الفعل، ونحوه"[٢]ومن الرُّتب المحفوظة :"رتبة الأدوات الداخلة على المفردات؛ كحروف الجرِّ ، والمعيَّة، والاستثناء، والعطف وإنَّما حفظت رتبتها لأنَّها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الأُخرى في الجملة التي هي فيها فرتبة حروف الجرِّ من مدخولها محفوظةٌ وإن لم تحفظ رتبة مجموع الجارِّ والمجرور ببقيَّة أجزاء الجملة"[٣].

ومن الرُّتب المحفوظة تقدُّم "...أداة الاستثناء على المستثنى، حرف القسم على المُقسم به، وواو المعيَّة على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه"[٤]، فالمتقدِّم في الرُّتبة المحفوظة يوصف بأنَّه متقدِّمٌ وجوباً .

فالأدوات التي لها الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛إذْ إنَّ رتبتها محفوظةٌ وهذه الرُّتبة المحفوظة لها دورٌ في توضيح الوظيفة الدلاليَّة في الجملةويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ وظيفة (الربط) في الجمل ذوات الأجوبة قد تحمَّلتها هذه الأدوات؛ "ذلك بأنَّ الأداة إذا عُلم موقعها من الكلام كانت معْلماً من معالم الطريق في السِّياق، وعرف بها أين تبدأ الجملة، وعلى أيِّة صورةٍ تقع هذه الجملة هل تتطلَّب جواباً ؛ومن أيِّ نوعٍ من الأجوبة"[٥].

الرُّتبة غير المحفوظة:

وهي تتمثَّل في تقدُّم إحدى الوظيفتين النَّحويَّتين في تعبيرٍ ؛وتأخُّرها في تعبيرٍ آخر،كلُّ ذلك من غير اتِّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النَّحويِّ، أو بالخروج على الأُذنْية الأساسيَّة.فكما أنَّ الرُّتبة المحفوظة هي من أصل نظام اللغة كذلك الرُّتبة غير المحفوظة، فهي رتبةٌ في نظام اللغة؛ لا في استعمالها، لأنَّها في الاستعمال معرَّضةٌ للقواعد النَّحويَّة؛من حيث عود الضمير، ثُمَّ للاختيارات الأُسلوبيَّة؛ من حيث التقديم والتأْخير ومن أمثلة الرُّتبة غير المحفوظة: رتبة المفعول من الفعل، ورتبته من الفاعل، ورتبة المبتدأو الخبر...فإذا قضت القاعدة النحوية بحفظ هذه الرتبة اتقاء اللبس أو اتقاء مخالفة قاعدة ، حفظت هذه الرتبة"[٦].

---

١ مبادئ اللسانيَّات ، ص ٢١٩.

٢ اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ٢٠٧.

٣ البيان في روائع القرآن ، ص ٦٨/١.

٤ اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص٢٠٧.

٥ البيان في روائع القرآن ، ص ٦٨/١.

٦ السَّابق، ص ٩/١تتحفظ رتبة: ضرب عيسى موسى؛ خشية اللبْس، ويصحُّ التقديم في نحو: أكلت الكمثرى سلوى؛ لأمن اللبْس.

١- التقديم والتأخير فيها: التقديم والتأخير في الرُّتب غير المحفوظة يكون بمقياس الأُسلوب لا بمقياس المعايير النَّحويَّة، ففي قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾[البقرة:٢٦٩] فإنَّ "المعروف في أخوات (أعطى) أنَّ الآخذ: هو المفعول الأولَّ، وأنَّ المأخوذ: هو المفعول الثاني، وبهذا يكون الأصل في التركيب (يؤتي من يشاء الحكمةَ) ولكنَّ هذا التركيب مُلْبِس؛ لصلاح الحكمة أن تكون مفعول (يشاء) لا مفعول (يؤتي) فعكُست الرتبةُ لأمنْ اللبْس"[1].

وفي قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾[الأحزاب:٢٦]. نجد أنَّ ما يتوقَّعه السامع للتقسيم والتفصيل؛ عند سماعه (فريقاً تقتلون) هو (وفريقاً تأْسرون) ولكنَّ رعاية الفاصلة آثرت حفظ الرُّتبة في النهاية؛ بعد أن لم تحفظها في البداية"[2].

وقد يكون عدم حفظ الرُّتبة غير المحفوظة رعايةً لمطالب نفسيةٍ؛ إذْ قد يأْتي بعض ذلك كسراً للرَّتابة في الأُسلوب؛ وتَّقاء ما يسبِّبه ذلك من الإملال؛ كما في تحوير التراكيب بين الجملتين الاسميَّة والفعليَّة في قوله: (يريد الله) في آيات سورة النِّساء"[3]. من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النِّساء].

٢- حفظ الرُّتبة غير المحفوظة: كما تقدَّم فالتقديم والتأخير في الرتب غير المحفوظة هو اختيارٌ أُسلوبيٌّ؛ عائدٌ إلى ما يجده المتكلِّم وأفَى للتعبير عن غرضه ويُفهم معناه المقصود.

ولكنَّ هذا الاختيار في الرُّتب غير المحفوظة ليس على إطلاقه؛ فقد يلغى هذا الاختيار وتحفظ الرُّتبة. "فإذا قضت القاعدة النَّحويَّة بحفظ هذه الرُّتبة؛ لتَّقا اللبْس أو لتَّقاء مخالفة القاعدة؛ حفظت هذه الرُّتبة كما في (ضرب موسى عيسى) و(أخي صديقي) وكما في (رأيتك) و(ما رأيت إلاَّ إيَّاك) فإذا لم يقع اللبْس كما في (أكلت الكمثْرى سلوى) أو (إنَّ في بيتي صديقي) أمكن للمتكلِّم أن يلجأ إلى التقديم والتأْخير"[4].

الرُّتبة بين الأصل والاستعمال:

---

٣ السَّابق، ص ٢٣٤/١.

٤ السَّابق، ص ٧٣/١. وينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، الآلوسي « شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني » (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت. فقد جاء فيه: "وقيل: قدِّم المفعول في الجملة الأُولى لأنَّ مساق الكلام/ لتفصيله وأُخِّر في الثانية لمراعاة الفواصل، وقيل التقديم لذلك وأمَّا التأخير فلئلاَّ يفصل بين القتل وأخيه وهو (الأسر) فاصلٌ". ص ١٧٦.١٧٥/٢١.

٥ البيان في روائع القرآن، ص ٧٣/١.

١ البيان في روائع القرآن، ص ٦٩/١.

الرُّتبة المحفوظة هي توصيفٌ لمواقع عناصر التركيب في البِنْية الأساسيَّة للجملة؛ فهي رُتبةٌ في نظام اللغة؛ وفي الاستعمال في الوقت نفسه"[1].

أمَّا الرُّتبة غير المحفوظة فهي: رتبةٌ في النظام اللغوي؛ أي: في البِنْية الأساسيَّة فقط، "وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها؛ كما في تقديم المفعول على الفاعل؛ في نحو: (حيَّاك الله) أو بالمحافظة عليها نحو: (هذا أخي) وإنَّما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبْس؛ أو لتَّقاء مخالفة القاعدة أو الأصل أو اختلاف المعنى"[2].

الرُّتبة بين الوظيفة النَّحويَّة والمعنى:

لقد سبق القول: إنَّ العلامة الإعرابيَّة هي الحارس الأمين على الوظيفة النَّحويَّة. وهنا يمكننا القول: إنَّ الرُّتبة تقوم بنفس الوظيفة حال غياب العلامة الإعرابيَّة عن أحد عناصر الجملة؛ هذا الغياب الذي يجعل الوظيفة النَّحويَّة في غير موقعها الصحيح؛ وعليه توصف الجملة بالخطأ النَّحويِّ.

فدلالة الرُّتبة على الوظيفة النَّحويَّة يجعلها قرينةً من قرائن المعنى، وذلك لأنَّ "موقع الكلمة من الكلمة قد يدلُّ على وظيفتها النَّحويَّة"[3] فالفرق بين (قام زيدٌ) و (زيدٌ قام) فرقٌ في موقع الاسم المرفوع من الفعل؛ وهذا الاختلاف في موقع الاسم المرفوع نتج عنه أن جُعل (زيدٌ) في الجملة الأُولى يؤدِّي وظيفةً نحويَّةً؛ هي: الفاعليَّة. وفي الجملة الثانية يؤدِّي وظيفةً نحويَّةً هي: الابتداء[4]. والوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها المبتدأ من دلالته على الثبوت هي غير الوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها الفعل . وما يتبعه من فاعل. في دلالته على الحدوث والتجدُّد فدلالة الرُّتبة على المعنى هي في الرُّتب المحفوظة أوضح منها في الرُّتب غير المحفوظة[5].

وعلى هذا تتعلَّق الألفاظ والمباني بعضها ببعضٍ بحسب قوَّة العلاقة المعنويَّة القائمة بين عناصرها على أساس الرتْبة، فاللغة عند الجرجانيِّ كذلك عند سيبويه كما هي عند غيرهم: نظامٌ لا يقوم إلاَّ على ترابط الألفاظ كعناصر في هذا النظام؛ وفقاً لدلالتها وتناسقها على الوجه الذي يقتضيه الفعل من تعلقُّ بعضها ببعضٍ، وبناء بعضها على بعضٍ ، فالاعتبار إنَّما هو للوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها التركيب، وللأساس الذي ترتَّب عليه المباني والذي هو الرُّتبة.

---

[2] السَّابق ، ص ٦٧/١.

[3] السَّابق ، ص ٦٧/١.

[4] السَّابق ، ص٦٧/١.

[1] ينظر البيان في روائع القرآن ، ص ٦٧/١.

[2] ينظر السَّابق ، ص٦٧/١.

فأهمِّيَّة قرينة الرُّتبة تأتي من جهة أنَّها تغني عن قرينة الإعراب، ومن ثَمَّ لا تصبح من ضرورات التركيب، بل تصبح الرُّتبة بهذا أهمَّ قرائن التركيب، وأوضح ما يعتمد عليه فهمُ المعنى"(١).

ويظهر ذلك في اللغات غير الإعرابيَّة؛ إذ الرُّتبة فيها هي التي تحدِّد الوظيفة النَّحويَّة لكلِّ عنصرٍ من عناصر التركيب، أمَّا اللغات الإعرابيَّة فإنَّها تظهر فيها مرونة الرتبة؛ وإتاحة حرِّيَّة الحركة لعناصر التركيب ذلك لأنَّ الوظيفة النَّحويَّة للعنصر في الجملة تتعيَّن وتتحدَّد بالعلامة الإعرابيَّة، أمَّا إن خفي الإعراب لسببٍ أو لآخر فإنَّه يجب الالتزام بالرُّتبة النَّحويَّة. لأنَّها قرينةٌ نحويَّةٌ من ناحيةٍ ؛ ووسيلةٌ أُسلوبيَّةٌ من ناحيةٍ أُخرى، "أي أنَّها في النَّحو قرينةٌ على المعنى؛ وفي الأُسلوب مؤشِّرٌ أُسلوبيٌّ ووسيلة إبداعٍ وتقليب عبارةٍ واستجلاب معنًى أدبيٍّ"(٢).

مظاهر حرِّيَّة الرُّتبة:

لم تترك اللغة العربيَّة وسيلةً تتميَّز بها إلا وسلكتها، وإذا كان المتكلِّم بهذه اللغة لا يملك أيَّة حريَّةٍ تجاه الألفاظ (العلامات) وذلك بحكم أصل الوضع المتعارف عليه فإنَّه يمتلك قدْراً هائلاً من الحرِّيَّة إزاء التراكيب والجمل. وذلك بفضل المعايير النَّحويَّة التي يتمُّ من خلالها ترتيب العناصر اللغويَّة وفق أنساقٍ تؤدِّي أبعاداً دلاليَّةً محدَّدةً .

وهنا يتَّسع المجال التعبيريُّ أمام المتكلِّم أو المنشئ بفضل الفضاء الواسع الذي وفَّرته له حرِّيَّة الرُّتبة التي يمكن أن تنحصر في نوعين اثنين:

- النوع الأوَّل: أن يتقدَّم فيه المتأخِّر مع المحافظة على وظيفته، كما لو تقدَّم الخبر على المبتدأ، أو المفعول به على الفاعل أو على الفعل نفسه، وهكذا يبرز دور العلامة الإعرابيَّة في كونها الحارس الأمين على الوظيفة النَّحويَّة.

- النوع الثاني: وهو ما يتقدَّم فيه المتأخِّر؛ ولكنَّه لا يبقى على وظيفته النَّحويَّة التي كان عليها كسابقه، بل ينتقل إلى وظيفةٍ نحويَّة أُخرى، وذلك مثل: (قام زيدٌ) فإنَّه إذا تقدَّم المسند إليه يصبح التركيب: (زيدٌ قام) فتتبدَّل الوظيفة النَّحويَّة التي كان يشغلها لفظ (زيدٍ) فهي في الحالة الأُولى وظيفة الابتداء، وفي الثانية وظيفة الفاعليَّة، فالتقديم والتأْخير غيَّر الوظيفة النَّحويَّة للمفردة الواحدة (٣).

التقديم والتأْخير

الصلة بين الرُّتبة والتقديم والتأْخير:

---

٣ السَّابق ، ص ٢٧/١.

٤ السَّابق ، ص ٦٧/١.

١ ينظر العلامة الإعرابيَّة ، ص٣١٤/٣١٥.

تقدَّم بيان اهتمام النُّحاة العرب بالرُّتبة، وكيف جعلوها محفوظةً وغير محفوظةٍ ؛ وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنَّبوا الكلام في الرُّتبة المحفوظة لأنَّها ليست مظنَّة اختلاف الأساليب؛ بسبب حفظها وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرُّتبة غير المحفوظة فمنحوها دراسةً أُسلوبيَّةً مهمَّةً تحت عنوان التقديم والتأْخير، ومعنى هذا أنَّ التقديم والتأْخير البلاغيَّ وثيق الصلة بقرينة الرُّتبة في النَّحو، ولكنَّه لا يمسُّ الرُّتبة المحفوظة؛ لأنَّها محفوظةٌ فلا تختلف عليها الأساليب"[1]، فالتقديم والتأْخير سمة العربيَّة وملمحٌ من ملامحها، "سمحت به ومهَّدت له العلامة الإعرابيَّة، وحرِّيَّة الرتبة في كثيرٍ من الأبواب النَّحويَّة"[2].

والرُّتبة مبدأٌ نحويٌّ لولاه لم يكن هنالك تقديم ولا تأْخير؛ وعليه يمكن وصف التقديم: بأنَّه أُسلوبٌ عدوليٌّ عن أصل الرُّتبة؛ ومؤشِّرٌ أُسلوبيٌّ؛ إنَّما يكون لغاياتٍ تتَّصل بالمعنى، وذلك شأْن الأُسلوب العدوليِّ مع كلِّ القرائن"[3].

الوظيفة الدلاليَّة للتقديم والتأْخير:

ظاهرة التقديم والتأْخير مظهرٌ من مظاهر حيويَّة العربيَّة ومرونتها؛ حيث يتمُّ فيها الإقدام على مخالفةٍ لقرينةٍ من قرائن المعنى من غير خشية لبْسٍ، وذلك بالاعتماد على قرائن أُخرى وصولاً بالعبارة إلى دلالاتٍ وفوائد تجعلها عبارةً راقيةً ذات رونقٍ وجمالٍ .

والقيمة البيانيَّة لأُسلوب للتقديم والتأْخير مرتبطةٌ بالجائز منه؛ ومرهونةٌ بحسن استعماله وفْق مقتضى الحال، والوعي باستعماله في موضعه، وإلاَّ كان عبثاً لا قيمة فيه، ولا فائدة منه، بل ربَّما يؤدِّي إلى إفساد المعنى برمَّته فلا عجب من قول الجرجانيِّ في التقديم والتأْخير هو بابٌ كثير الفوائد جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفةٍ "[4].

فالتقديم والتأْخير هو تصرُّف في التركيب، وعدول عن أصل ترتيب عناصره لغايةٍ بيانيَّةٍ معنويَّةٍ، وهذا التصرُّف لا يكون اعتباطاً لغير علَّة، وإلاَّ كان جوراً على التركيب ومعناه، وإفساداً للكلام بأسره، فمدار التقديم والتأْخير إنَّما هو للعناية والاهتمام.

يقول سيبويه عن قولك (ضرب عبدُ الله زيداً): "فإن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنَّك إنَّما أردتَ به مؤخَّراً ما أردت به مقدَّماً، ولم تُرد أن تَشغل الفعل بأوَّلَ منه وإن كان مؤخَّراً في اللفظ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن

---

[2] الأُصول، د.تمَّام حسَّان، ص٣١٠.

[3] العلامة الإعرابيَّة، ص ٣٢٨.

[4] البيان في روائع القرآن، ص ١٠٨/٢.

[1] دلائل الإعجاز، ص٨٣.

يكون مقدَّماً، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ، كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم؛ وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمَّانهم ويعنيانهم"[١] فهو في هذا النصِّ يعتمد على العلامة الإعرابيَّة في دلالتها على الوظيفة النَّحويَّة. الفاعليَّة ثُمَّ المفعوليَّة. حتى مع التقديم والتأخير، ثُمَّ يربط سيبويه هذا التقديم بإرادة المتكلِّم. أو العرب. لأنَّك إنَّما أردت بالفاعل المؤخَّر ما أردت به مقدَّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بالمفعول وإن كان الفاعل مؤخَّراً في اللفظ، وهذا التقديم عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ، لأنَّ العرب تقدِّم الذي بيانه أهمُّ وأعنى لهم، فقد اكتسبوا بذلك ضرباً من التوسُّع في الكلام. ولا يعني هذا أنَّ كلَّ ما قُدِّم كان للعناية والاهتمام دون تبيُّن موطن هذه العناية وسبب هذا التقديم.. أمَّا أن تكتفي بعبارة: أنَّ هذه اللفظة قدِّمت للعناية والاهتمام بها.

فهذا وجهٌ من وجوه الإبهام، والاكتفاء بها يضيع معرفة التمايز بين الأساليب، فلا تعرف الأُسلوب العالي الرفيع من الأُسلوب المهلهل السخيف؛ إذ كلُّ واحدٍ يقول لك: إنَّ عنايتي بهذه اللفظة هنا أكبر، دون البصر بما يستحقُّه المقام ويقتضيه السِّياق"[٢].

والشرف والفضل لا يكون في تقديم هذا العنصر أو ذاك على إطلاقه إذْ المقام قد يقتضي تقديم المفضول على الفاضل، وقد يقتضي العكس، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تقديم الكافرين على المؤمنين، وتقديم العقوبة على المغفرة، وتقديم الضرر على النفع، ولكلِّ مقامٍ مقالٌ"[٣]. وحاصل القول في ظاهرة التقديم والتأخير الجائز أنَّها تفتقر إلى أُمورٍ :

الأوَّل : تحديد الأصل في ترتيب عناصر التركيب.

و الثاني : تحديد العدول عن الأصل في هذا التركيب.

والثالث : البحث عن علَّة هذا العدول، وتأثيره في المعنى الدلاليِّ.

فمن مظاهر التقديم والتأخير في ضوء الترتيب الأصليِّ للجملة:

- أن تكون العلاقة بين العنصرين علاقة المحكوم بالحكم، فمقتضى الأصل: أن يتقدَّم المحكوم عليه ويتأخَّر الحكم، كتقدُّم المبتدأ وتأخُّر الخبر.

- و أن تكون العلاقة بينهما علاقة العامل بالمعمول، فمقتضى الأصل: أن يتقدَّم العامل ويتأخَّر المعمول، كتقدُّم الفعل على المفعول.

- وأن تكون العلاقة بينهما علاقة المقدِّمة بالنتيجة، فمقتضى الأصل: أن تتقدَّم المقدِّمة وتتأخَّر النتيجة، كتقدُّم فعل الشرط على جواب الشرط.

---

[٢] الكتاب ، ص ٣٤/١.

[٣] التعبير القرآني ، ص ٥٢.

[٤] الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرَّائي ، دار الفكر ، عمَّان ، ط ١، ٢٠٠٢ م ، ص ٤٦.

ـ أن تكون العلاقة بينهما علاقة الكلّ بالجزء المقتطع منه، فمقتضى الأصل: أن يتقدَّم الكلُّ ويتأخَّر الجزء، كتقدُّم المستثنى منه على المستثنى.

فالنُّحاة جعلوا للكلام رتباً يقول ابن يعيش: "رتبة الفعل يجب أن يكون أوّلاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً"[1]، فقولك: كسا محمَّدٌ سالماً قميصاً، ليس فيه تقديم ولا تأخير؛ فقد جئت بالفعل ثُمَّ بالفاعل ثُمَّ بالمفعول الأول ثُمَّ بالمفعول الثاني، ولو غيَّرت أيَّ كلمة عن موضعها دخلت في باب التقديم والتأْخير؛ الذي يدلُّ على أنَّ ما قدَّمته أهمُّ ممَّا أخَّرته"[2]، فالمراد في ظاهرة التقديم والتأْخير: هو أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصليَّ في السِّياق؛ فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأَخَّر؛ ويتأَخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم؛ وكلُّ ذلك لضربٍ من التوسُّع في الكلام.

وتتعيَّن أغراض التقديم: بحسب العنصر المقدَّم، وبحسب المقامات والأحوال.

إلاَّ أنَّ الغرض الأولّ من تقديم عنصرٍ ما من عناصر التركيب إنَّما يعود إلى كون ذكره أهمُّ من ذكر باقي أجزاء التركيب، وإلى أنَّ العناية به أكثر من العناية بذكر غيره، وهو ما سبق تعبير سيبويه عنه بقوله في باب الفاعل والمفعول: "...يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أغنى؛ وإن كانا جميعاً يهمَّانهم ويعنيانهم"[3] وقد جعل الجرجانيُّ هذا القول قاعدةً للتقديم بقوله: "واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"[4].

إلاَّ أنَّه تأكَّد أنَّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظٍ ما؛ بل يجب أن يفسِّر وجه العناية فيه، وسبب أهمِّيَّة التي جعلته يتقدَّم في حين تأَخَّر غيره. "فقد يكون التقديم والتأْخير مراعاةً لمعنًى معيَّنٍ؛ وليس للاهتمام والعناية فقط، إنَّ التقديم والتأْخير قد لا يؤدِّي إلى تغيير أساسيٍّ في المعنى، وذلك نحو: أكرم محمَّدٌ سالماً، وأكرم سالماً محمَّدٌ، وأقبل سعيدٌ اليوم، وأقبل اليوم سعيدٌ، ورفعنا فوقهم الطُّور، ورفعنا الطُّور فوقهم. فتقديم نحو هذا من باب العناية والاهتمام وليس له أثرٌ كبيرٌ في المعنى"[5].

وقد يكون التقديم والتأْخير حسبما يقتضيه السِّياق؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[الأنعام: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[الإسراء: ٣١].

---

[1] شرح المفصَّل، ص ٧٦/١.

[2] الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها، ص ٣٧.

[3] الكتاب، ص ٣٤/١.

[4] دلائل الإعجاز، ص ٨٤.

[5] الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها، ص ٤٨.

فقد قدَّم "رزق الآباء في الآية الأُولى على الأبناء، وفي الآية الثانية قدَّم رزق الأبناء على الآباء؛ وذلك أنَّ الكلام في الآية الأُولى موجَّهٌ إلى الفقراء دون الأغنياء؛ فهم يقتلون أولادهم من الفقر الواقع بهم؛ لا أنَّهم يخشونه فأوجبت البلاغة تقديم عدتهم بالرزق وتكميل العدة برزق الأولاد. وفي الآية الثانية الخطاب لغير الفقراء، وهم الذين يقتلون أولادهم خشية الفقر؛ لا أنَّهم مفتقرون في الحال، وذلك أنَّهم يخافون أن تسلبهم كلف الأولاد ما بأيديهم من الغنى؛ فوجب تقديم العدة برزق الأولاد فيأمنوا ما خافوا من الفقر، فقال: لا تقتلوهم فإنَّا نرزقهم وإيَّاكم. أي: إنَّ الله جعل معهم رزقهم فهم لا يشاركونكم في رزقكم فلا تخشوا الفقر"[1].

وقد يؤثِّر التقديم والتأخير على المعنى؛ فيتغيَّر المعنى تبعاً للتقديم والتأخير، "وذلك كأن يتغيَّر المتعلَّق أو يتغيَّر الموقع، أو لغير ذلك من أسباب التغيير، ومن ذلك على سبيل المثال قولك: عرفتَ على عجلٍ كيف جئتُ، وعرفتَ كيف جئتُ على عجلٍ.

فمعنى الجملة الأُولى: أنَّ المعرفة كانت على عجلٍ. ومعنى الجملة الثانية: أنَّ المجيء كان على عجلٍ، وقد تغيَّر بحسب موقع الجارّ والمجرور"[2]. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[غافر:28]. "فإنَّه لو أخَّر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لتوهَّم أنَّ (من) متعلِّقة (بيكتم) فلم يفهم أنَّ الرجل من آل فرعون"[3].

صور التقديم والتأخير:

يأتي التقديم والتأخير في الجملة على صورتين:

الأُولى: بتقديم اللفظ على عامله نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5].

والثانية: تقديم الألفاظ بعضها على بعض من غير العامل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾[البقرة:173]. وقوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[المائدة:3].

والتقديم المشار إليه في الصورة الأُولى هو في "الغالب يفيد الاختصاص"[4]. ومن صوره:

أولاً: تقديم الخبر المفرد:

الرُّتبة في الجملة الاسميَّة غير محفوظة، إلاَّ أنَّه لا يجوز تغيير الرتُّبة فيها إلاَّ إذا كان هناك ما يدعو إلى التغيير فقد يحدث ما يدعو إلى الخروج عن أصل الرتُّبة جوازاً أو وجوباً.

---

[2] التعبير القرآني، ص 63/64، وينظر الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (أبو عبد الله محمَّد بن عبد الرحمن) (739هـ) شرح وتعليق وتنقيح: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، دت، ص 2/167.

[3] الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص48.

[4] الإيضاح في علوم البلاغة، ص 2/167.

[1] التعبير القرآني، ص 49.

فإنَّه يردُ في العربيَّة زيدٌ مجتهدٌ، ومجتهدٌ زيدٌ، وزيدٌ يجتهد، ويجتهد زيدٌ، وزيدٌ في الدار، وفي الدار زيدٌ، فما هو الغرض من هذا التعبير أو ذاك.

فالأصل أن يتقدَّم المبتدأ على الخبر، "لأن الخبر عن الشئ يتأخر في الرُّتبة عن المُخبَر عنه"[1]، نحو (مَنْ أبوك) و(زيدٌ قام) و(أفضل منك أفضل منِّي)[2]. وقد تنعكس الرُّتبة فيتقدَّم الخبر؛ وذلك لغرضٍ من أغراض التقديم التي منها:

١ـ التخصيص: فالمخاطَب إذا كان خالي الذِّهن ممَّا ستخبره به جئت بالمبتدأ أولاً، وذلك كقولك (زيدٌ قائمٌ) و(عمرٌو منطلقٌ) فأنت تخبر السامع بما لا يعلمه، أمَّا إذا كان السامع يعلم أنَّ زيداً هو في وضعٍ ما، أو هو غير متأكِّد أنَّ زيداً قائمٌ أو جالسٌ أو قاعدٌ، في مثل هذا الموقف الذي يدركه المتكلِّم؛ يصبح لزاماً عليه تقديم الخبر لإزالة الوهمْ من ذهْن المستمع.

ففي نحو قولنا: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ. جاء في المثل السائر: "فقولك (قائمٌ زيدٌ) قد أثبتَّ له القيام دون غيره، وقولك: (زيدٌ قائمٌ) أنت بالخيار في إثبات القيام ونفيه عنه بأن تقول: ضاربٌ أو جالسٌ أو غير ذلك"[3].

وجاء في الإيضاح "وأمَّا تقديمه ـ يعني المسند ـ فإمَّا لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[الكافرون:٦]. وقولك: قام هو لمن يقول: زيدٌ إمَّا قائمٌ أو قاعدٌ، فيردِّده بين القيام والقعود من غير أن يخصِّصه بأحدهما، ومنه قولهم: تميميٌّ أنا. وعليه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[الصافَّات:٤٧]. أي: بخلاف خمور الدنيا؛ فإنَّها تغتال العقول، ولهذا لم يقدَّم الظرف في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢]. لئلاَّ يفيد ثبوت الرَّيب في سائر كتب الله تعالى"[4].

٢ـ الافتخار: وذلك كقولهم: تميميٌّ أنا. فـ(أنا) مبتدأ و(تميميٌّ) خبرٌ مقدَّم ألا ترى أنَّ الفائدة المحكوم بها إنَّما هي كونه تميمياً لا (أنا) المتكلم"[5] فهناك فرقٌ بين قول قائلهم: (أنا تميميٌّ) و(تميميٌّ أنا). "فالأَّول: إخبارٌ عن نفسه، والثاني: فللفخر بنفسه وقبيلته"[6]. جاء في شرح

---

[1] المحصول في علم الأُصول، فخر الدين الرازي «محمَّد بن عمر بن الحسين» (٦٠٦هـ)، تحقيق: د.طه جابر فيَّاض العلواني، نشر جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٠هـ، ص٤/٤١٣.

[3] ينظر شرح الكافية، ص ٢٢٩/١.

[4] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير «أبو الفتح نصر الله محمَّد» (٦٣٧هـ)، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٣٥/٢.

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٣٥/٢.

[2] شرح المفصَّل، ص٩٢/١.

[3] معاني النَّحو، ص١٣٩/١.

الكافية: وإذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معنىً لا يُفهم بتأخيره؛ وجب التقديم؛ نحو: قولك: (تميميٌّ أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميمٍ، أو غير ذلك ممَّا يُقدَّم له الخبر"[1].

ثانياً: تقديم الخبر الظرف والجارِّ والمجرور:

من المعلوم أنَّه لا يجوز الابتداء بالنكرة حين لا يكون لها مسوِّغٌ؛ وفي هذه الحالة يجب تقديم الخبر الظرف أو الجارِّ والمجرور قال ابن مالك في الألفيَّة:

جُوزُ الابتداء بالنَّكِرْ ما لم تُفِدْ كـ(عند زيدٍ نَمِرْ)

جاء في شرح الأُشموني: "فإن أفادت جاز الابتداء بها؛ ولم يشترط سيبويه والمتقدِّمون لجواز الابتداء بالنكرة إلاَّ حصول الفائدة"[2]، أمَّا إذا لم تفد فإنَّه لا يجوز الابتداء بها؛ ويجب تأخيرها، تقول: في الدار رجلٌ فتقدُّمُ الخبر في مثل هذه الحالة واجبٌ وليس لأمرٍ بلاغيٍّ ولا يُسأل عن الغرض من هذا التقديم وإنَّما يُسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحاً لأن يُبتدأ به، نحو: في الدار أخوك"[3].

ومن المعلوم أنَّ تصورُّ معنى الابتداء سابقٌ على تصوُّر معنى الخبر"[4]، ولذلك جاءت البُنْية الأساسيَّة للجملة الاسميَّة بأن يتقدَّمَ المبتدأ على الخبر. فتقول: زيدٌ في الدار، وعمروٌ في المكتب. فهذا إخبارٌ أوليٌّ؛ يعتمد على أنَّ المخاطَب خالي الذهن حول موضوع زيدٍ وعمرٍو، أمَّا إن قلت: في الدار زيدٌ وفي المكتب عمروٌ. فإنَّ الوظيفة الدلاليَّة لهذا التعبير أفادت: أنَّ المخاطَب ينكر أن يكون زيدٌ في الدار وعمروٌ في المكتب، أو يظنُّ أنَّ كلاً منهما في مكانٍ آخر.

وكما أفاد تقديم الجارِّ والمجرور الاختصاص؛ كذلك فإنَّ أهمَّ أغراض تقديم الظرف؛ هو الاختصاص والحصر"[5]، فالوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها تقدُّمُ الظرف والجارِّ والمجرور على المبتدأ؛ إنَّما هي الاختصاص والحصر، ففي قوله تعالى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾[التغابن:١]. قال الزمخشريُّ: "قدَّم الظرفان؛ ليدلَّ بتقديمهما على معنى اختصاص المُلْك والحمد بالله عزَّ وجلَّ"[6]؛ لا بغيره.

فالوظيفة الدلاليَّة لتقديم الظرف والتي هي الاختصاص ليست منحصرةً في باب المبتدأ والخبر؛ بل إنَّ تقديم الظرف والجارِّ والمجرور يفيد ذلك في غير هذا الباب جاء في البُرهان

---

[4] شرح الكافية، ص ١/٢٣٥.

[5] شرح الأُشموني، ص ١/١٩٢.

[6] معاني النَّحو، ص ١/١٤٠.

[7] اللباب في علل البناء والإعراب، ص ١/١٢٧.

[8] المثل السائر، ص ٢/٣٩.

[1] الكشَّاف، ص ٤/٥٤٥.

للزركشي: "لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدَّم الفاعل، أو المفعول، أو الجارُّ والمجرور، المتعلِّقات بالفعل، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك:29]، فإنَّ الإيمان لمَّا لم يكن منحصراً في الإيمان بالله؛ بل لا بدَّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر؛ وغيره مما يتوقَّف صحَّة الإيمان عليه؛ بخلاف التوكُّل فإنَّه: لا يكون إلاَّ على الله وحده لتفرُّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين. وقدَّم الجارَّ والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره لأنَّ غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكَّل عليه، ولذلك قدَّم الظرف في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:47]. ليفيد النفي عنها فقط، واختصاصها بذلك"[1].

فالوظيفة الدلاليَّة للتقديم بإفادتها الاختصاص لا تكاد تجد من يختلف عليها. قال السيوطي: "كاد أهل البيان يطبقون على أنَّ تقديم المعمول يفيد الحصر؛ سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5]. معناه: نخصُّك بالعبادة والاستعانة وفي ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:158]. معناه: إليه لا إلى غيره"[2].

فالتقديم إنَّما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدِّم؛ سواء أكان الاهتمام لغرض الحصر أم لغيره. جاء في دلائل الإعجاز: "واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه - التقديم والتأخير - شيئاً، يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال: صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنَّهم يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمَّانهم ويعنيانهم"[3].

ثالثاً: تقديم المسند إليه على الفعل:

لقد تقدَّم أنَّ البنية الأساسيَّة للجملة الفعليَّة هي: أن يتقدَّم المسند الذي هو الفعل على المسند إليه الذي هو الفاعل. وهذا الترتيب للجملة الفعليَّة هو من قبيل الرُّتب المحفوظة، لأنَّ الوظيفة النَّحويَّة للفاعل تختلف عن الوظيفة النَّحويَّة للمبتدأ، وإن كان العنصر الذي يشغل الوظيفتين هو واحدٌ كما في قولنا: قام زيدٌ وزيدٌ قام. "على أن يكون (زيدٌ) مبتدأ، والفعل بعده رافعٌ لضميرٍ مستترٍ، والتقدير: زيدٌ قام هو. وهذا مذهب البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّون فأجازوا التقديم في ذلك كلِّه"[4]. فالفاعل لا يتقدَّم على فعله إلاَّ على شرط الابتداء، قال ابن هشام: "فإن وُجِد ما ظاهره أنَّه فاعلٌ تقدَّم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً؛ وكون المقدَّم إمَّا: مبتدأ في نحو: زيدٌ قام، وإمَّا

---

[2] البرهان في علوم القرآن، ص 2/414.

[3] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر» (911هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دت، ص 2/51.

[4] دلائل الإعجاز، ص 84، وينظر الكتاب، ص 1/34.

[1] شرح ابن عقيل، ص 1/465.

فاعلاً محذوف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[التَّوبة:٦]"[1]. فتقدُّم الاسم على الفعل يجعله مرفوعاً بالابتداء، ويبطل عمل ما تأخَّر عنه فيه.

جاء في شرح التسهيل: "لأنَّ تعرُّض بالتقدُّم لتسلُّط العوامل عليه، كقولك في زيدٍ قام: إنَّ زيداً قام). فتأثُّر زيدٍ بـ(إنَّ) دليلٌ على أنَّ الفعل شُغل عنه بفاعلٍ مضمرٍ، ولأنَّ رفْع (زيدٍ) إنَّما كان بالابتداء، وهو عاملٌ ضعيفٌ، فلذلك نُسخ عمله بعمل (إنَّ)، ولأنَّ اللفظ أقوى من المعنى، ولو كان الفعل غير مشغولٍ بمضمرٍ حين أُخِّر لكان حين قُدِّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه، في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قُمْن. كما لم يلحقه في نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات إلاَّ في لغةٍ ضعيفةٍ"[2].

وعلى هذا فالرُّتبة بين عناصر الجملة الفعليَّة هي: رتبةٌ غير محفوظةٍ فيما عدا الرُّتبة بين الفعل والفاعل؛ فهي رتبةٌ محفوظةٌ. والمفعول يستطيع الحركة إلى يمين الفاعل أو إلى يسار الفعل والفاعل، وهذا المفعول يبقى محافظاً على وظيفته النَّحويَّة السَّابقة رغم تبدُّل موقعه.

والرُّتبة بين عنصريِّ الجملة الاسميَّة هي: رتبةٌ غير محفوظةٍ وقد فرَّق النُّحاة بين المسند إليه في الجملة الاسميَّة والمسند إليه في الجملة الفعليَّة وذلك من حيث أنَّ رتبته في الجملة الاسميَّة غير محفوظةٍ، وأنَّ رتبته في الجملة الفعليَّة محفوظةٌ.

جاء في التطوُّر النَّحويِّ: "والنَّحويُّون فرَّقوا بينهما تفريقاً أشدَّ من الحقيقة، حتى إنَّهم عبَّروا عن المسند إليه في الجملة الاسميَّة بعبارةٍ واحدةٍ هي: المبتدأ. وعبَّروا عنه في الجملة الفعليَّة بعبارةٍ أُخرى وهي الفاعل، مع أنَّ الفرق بين الجنسين في المسند فقط"[3].

الوظائف الدلاليَّة لتقديم المسند إليه على الفعل:

١. التخصيص: وذلك نحو قولك: أنا سعيت في حاجتك. لإفادة الانفراد بالسعي وعدم الشراكة فيه، ونحو قولك: أعانني صديقي، فهذا إخبارٌ ابتدائيٌّ لا يتضمَّن أيَّة إشارةٍ إلى معنًى آخر. أما إن قُلت: صديقي أعانني. فقد خصَّصْتَ صديقك بالإعانة وقصرْتها عليه، فقد يكون المخاطَب معتقداً أنَّ الذي أعانك هو قريبك؛ فيكون قولك السابق ردَّاً عليه، ويرى بعض الباحثين: أنَّ معناهما واحدٌ.

جاء في (التطوُّر النَّحويِّ): "غير أنَّ الأكثر والأقرب إلى الاحتمال، هو أن يكون معنى (زيدٌ جاء) عينُ معنى (جاء زيدٌ) وإنَّما الفرق بينهما أنِّي إذا قلت: جاء زيدٌ أخبرتُ عن مجيئه

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ص ٧٩/٢. ابن هشام «جمال الدين عبد الله بن هشام»(٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠ م.

[2] شرح التسهيل، ص ١٠٧/٢.

[3] التطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة، ص١٣٢.

إخباراً محضاً، ولا يخالطه شيء غيره، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة. وإذا قلت: زيدٌ جاء. كان مرادي أن أنبّه به السامع إلى أنّ الذي جاء هو زيدٌ. كأنّي قلت: زيدٌ جاء لا غير. فتقديم الفاعل عبارةٌ عن أنّ الأهمّ كون زيدٍ هو الفاعل، لا كونه فعل الفعل. وما ينبّه به السامع على هذا المعنى الخاصّ شيئان:

الأوّل: تغيير الترتيب العادي، فكلّ شيءٍ يخالف العادة، هو أكثر تأثيراً في الفهم المألوف.

والثاني: أنّ أولّ كلمةٍ في الجملة، هي على العموم المضغوطة في اللغة العربيّة، إذا صرفنا نظرنا عمّا تبتدئ به الجملة من الأدوات، كـ(إنّ وأخواتها) إلى غير ذلك"[1].

جاء في دلائل الإعجاز: "فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعلٍ؛ فقدّمت ذكره ثُمَّ بنيت الفاعل عليه فقلت: زيدٌ قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل؛ إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

ـ أحدهما: جليٌّ لا يُشْكل، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحدٍ فتجعله له، وتزعم أنّه فاعله دون واحدٍ آخر، أو دون كلّ أحدٍ، ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلانٍ، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وتردُّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت، ومن البيّن في ذلك قولهم في المثل: أتُعلِّمُني بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُهُ"[2].

ـ الثاني: هو "أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى؛ ولكن على أنّك أردت أن تحقّق على السّامع أنّه قد فعل؛ وتمنعه من الشكّ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أوّلاً؛ ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظنّ بك الغلط أو التزيد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحبُّ الثناء، لا تريد أن تزعم أنّه ليس ههنا، من يعطي الجزيل ويحبّ الثناء غيره ولا أن تعرّض بإنسان وتحطّه عنه وتجعله لا يعطي كما يعطي، ولا يرغب كما يرغب، ولكنّك تريد أن تحقّق على السّامع أنّ إعطاء الجزيل وحبّ الثناء دأبه، وأن تمكّن ذلك في نفسه"[3] ويذهب الجرجانيُّ إلى أهمِّيَّة الابتعاد عن إعلام الشيء بغتةً، ويؤكّد على ضرورة التنبيه عليه والتقْدِمة له، جاء في دلائل الإعجاز إنّ تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، إنّا إذا تأمّلنا وجدنا هذا الضربْ من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكارٌ من مُنْكِرٍ، نحو أن يقول الرجل: ليس لي علمٌ بالذي تقول: فتقول له: أنت تَعلمُ أنّ

---

[1] التطورُ النَّحويُّ للُّغة العربيَّة، ص ١٣٣.

[2] دلائل الإعجاز، ص ٩٩، ويُضرب مثلاً لمعرفة الشيء من وجوهه". ينظر جمهرة الأمثال، ص ٧٦/١.

[3] دلائل الإعجاز، ص ٩٩، وينظر نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الرازي، «فخر الدين محمَّد بن عمر» (٦٠٦ هـ) تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٨٧/١٨٨.

الأمر على ما أقول ولكنَّك تميل إلى خصمي، وكقول الناس: هو يعلم ذاك وإن أنكر. وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف عليه..."[1].

٢. تحقيق الأمر وإزالة الشكِّ. وذلك نحو قولك: هو يعطي الجزيل، وقولك: هو يغيث الملهوف. فأنت بذلك تزيل الشكَّ من ذهن السَّامع الذي لا يظنُّ أنَّه يعطي الجزيل ويغيث الملهوف، وأنت بذلك لا تريد قصر هاتين الصفتين عليه.

٣. التعجيل المسرَّة أو المساءة. نحو قولك: (أبوك حضر) لمن كان أبوه غائباً. والسفَّاح حضر.

٤. لإظهار التعظيم أو التحقير. نحو قولنا: السلطان حضر، والفضوليُّ جاء.

٥. لغرابته. نحو قولهم: المقعد مشى، والأخرس نطق، والمريض عُوفِي من مرضه[2].

رابعاً: تقديم المفعول:

الأصل في الجملة الفعليَّة أن يتقدَّم الفعل يليه الفاعل وهذه رتبةٌ محفوظةٌ، ثُمَّ يأْتي بعد الفاعل المفعول به، ورتبة هذا الأخير غير محفوظة، ويذكر النُّحاة أنَّ الأصل أن يلي الفاعل الفعل[3]؛ ولكن المفعول به يتحرَّك بحريَّةٍ في الجملة، وذلك بشرط أمن اللبس، وتقديمه إنَّما يكون على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم[4].

ولتقديم المفعول صورتان:

صورةٌ يتقدَّم فيها على الفاعل كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾[الروم:٣٣].

وصورةٌ يتقدَّم فيها المفعول على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥].

وتتعدَّد الوظائف الدلاليَّة التي يؤدِّيها هذا التقديم إذ يمكن أن تكون كما يلي:

١. **الاختصاص**: وهو أبرز وظيفةٍ دلاليَّةٍ يؤدِّيها التقديم في عمومه، فقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥]. قدَّم المفعول في العبادة والاستعانة دون طلب الهداية، وذلك لأنَّ المعنى نخصُّك بالعبادة والاستعانة لا نعبد أحداً إلاَّ إيَّاك ولا نستعين أحداً إلاَّ إيَّاك ولا يصحُّ ذلك في طلب الهداية إذْ لا يصحُّ أن تقول (إيَّانا اهدنا) لأنَّ المعنى سيكون: خُصَّنا بالهداية، أي: اهدنا دون غيرنا؛ بخلاف (اهدنا) فإنَّ المعنى نسألك الهداية لنا لا قصر الهداية علينا"[5].

---

[2] دلائل الإعجاز، ص١٠٢/١٠٣.

[3] ينظر معاني النَّحو، ص ١٤٦/١.

[4] ينظر الجمل في النَّحو، ص ١٠، وشرح الكافية، ص ١٦٤/١، وشرح ابن عقيل، ص٤٦٥/١.

[5] ينظر معاني النَّحو، ص ٤٨/٢، والكتاب، ص ٣٤/١، ودلائل الإعجاز، ص٨٤.

[1] معاني النَّحو، ص ٧٦/٢.

جاء في المثل السَّائر: "فإنَّ في قولك: زيداً ضربت. تخصيصاً به بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك: ضربت زيداً. لأنَّك إذا قدَّمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أيِّ مفعول شئت بأن تقول: ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما، وإذا أخَّرته لزم الاختصاص للمفعول" [1].

وكذلك الأمر في النفي فإنَّك إذا قلت: ما شتمت زيداً. فهذا يعني: أنَّك لم تشتمه ولم تنفي الشتم عن غيره، فقد تكون قد شتمت غيره، أو لا تكون.

أمَّا إذا قلت: ما زيداً شتمت. بتقديم المفعول به، فإنَّ هذا التقديم للمفعول به أدَّى إلى إثبات وظيفته الدلاليَّة؛ في اختصاص المتقدِّم بما ذكر من نفي الشتم وإثبات ذلك لغيره؛ كأنَّه يقول: أنا ما شتمت زيداً بل شتمت غيره.

جاء في دلائل الإعجاز: "ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره، فإذا قلت: ما ضربت زيداً. فقدَّمت الفعل؛ كان المعنى أنَّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبْهماً محتملاً، وإذا قلت: ما زيداً ضربت. فقدَّمت المفعول، كان المعنى على أنَّ ضرباً وقع منك على إنسانٍ، وظُن أنَّ ذلك الإنسان زيدٌ، فنفيت أن يكون إيَّاه، فلك أن تقول في الوجه الأوَّل: (ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس) وليس لك في الوجه الثاني؛ فلو قلت: ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس؛ كان فاسداً على ما مضى في الفاعل. وممَّا ينبغي أنْ تعلمه أنَّه يصحُّ لك أن تقول: ما ضربت زيداً ولكنِّي أكرمته. فتعقِّب الفعل المنفيَّ بإثبات فعلٍ هو ضدُّه، ولا يصحُّ أن تقول: ما زيداً ضربت ولكنِّي أكرمته. وذاك أنَّك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنَّك أردت: أن لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: ما زيداً ضربت ولكن عمْراً" [2].

وجاء في همع الهوامع: إنَّه "إذا قدِّم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥]. أي: لا غيرك، ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾[الزمر:٦٦]. أي: لا غيره. وخالف في ذلك ابن الحاجب ووافقه أبو حيَّان فقالا: الاختصاص الذي يتوهَّمه كثيرٌ من الناس من تقدُّم المفعول وهمٌ" [3]، وذلك من قِبَل أنَّ التقديم في غالبه هو للاختصاص والحصر، وليس معنى هذا أنَّه لا توجد وظيفةٌ دلاليَّةٌ أُخرى للتقديم غير الاختصاص والحصر، فإنَّ له وظائف أُخرى فقد يكون:

[1] المثل السائر، ص ٣٥/٢.

[2] دلائل الإعجاز، ص ٩٨.

[3] همع الهوامع، ص٨/٢-٩. وابن الحاجب« أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر»(٦٤٦هـ) فقيه، ومن أئمة النَّحويِّين، من تصانيفه (الكافية، الوافية، الشافية) و أبو حيَّان التوحيدي «أثير الدين محمَّد بن يوسف بن علي»(٧٤٥هـ) أشهر كتبه: البحر المحيط.

٢ـ لردِّ الخطأ في التعيين: جاء في الإيضاح: "وأمَّا تقديم مفعوله ونحوه عليه فلردِّ الخطأ في التعيين، كقولك: زيداً عرفت. لمن اعتقد أنَّك عرفت إنساناً وأنَّه غير زيد، وأصاب في الأوَّل دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره: زيداً عرفتُ لا غيره"[1]. فالتقديم كما يفيد التخصيص يأتي لغرضٍ آخر وهو ردُّ الخطأ وقد يخرج التقديم عن التخصيص والحصر ويأتي لمعانٍ غيرها.

٣ فقد يكون للتعجُّب كقولك: ديناراً أعطى زيدٌ. إذا كانت مثل هذه الحادثة مستغربةً، كأنْ يكون هذا العطاء أقلَّ ممَّا يعطيه زيدٌ أو أكثر فيكون مبعث تعجُّب[2].

٤ـ أو للمدح والثناء: كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾[الأنعام: ٨٤]. فهذا ليس من باب التخصيص والحصر، إذ ليس معناه ما هدينا إلاَّ نوحاً من قبل وإنَّما هو من باب المدح والثناء.

٥. أو للعناية بالمتقدِّم لأهمِّيَّته: كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[المدثر: ٤].

٦. أو للحذر منه: كقوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[المدثر: ٥].

٧ـ أو لتعظيمه: كقولك: لمن سأل الله: عظيماً سألت."[3]، إلى غير ذلك من الأغراض التي تظهر وتتبيَّن من مواطن القول. والجدير ذكره هو أنَّ الأغراض التي أدَّاها تقدُّم المفعول؛ تنطبق نفسها في الجملة المتعدِّية إلى مفعولين؛ حال تقدُّم أحدهما أو كلاهما على الفعل، وكلُّ ما تقدَّم على الفعل فهو الأهمُّ بقصد التخصيص، أو بقصد آخر يستدعيه المقام"[4].

خامساً: تقديم الحال:

إن البِنْيـة الأساسيَّة للجملة التي يشغل الحال فيها وظيفةً نحويَّة هي: أن يتقدَّم الفعل ثُمَّ صاحب الحال ثُمَّ الحال[5].

كقولك حضر محمَّدٌ ماشياً فإنْ كان السامع يعنيه مشْيُ محمَّدٍ وذلك كأن يكون محمَّدٌ مكسور الساق أو حصل له مرضٌ أقعده عن المشي؛ قدَّمت ما هو أهمُّ وأنت بشأنه أعنى؛ لأنَّ العرب يقدِّمون ما هو أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى كما يقول سيبويه، فتقول حضر ماشياً محمَّدٌ ...فإن كان السامع يظنُّ أنَّ محمَّداً حضر راكباً لا ماشياً، قدَّمت الحال على فعلها لإزالة الوهْم من ذهنه، ولإرادة معنى التخصيص، فتقول ماشياً قدِم محمَّدٌ. أي لم يقدمْ على حال غيرها، فهو لم يقدُم راكباً مثلاً"[6].

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٦٢/٢.

[2] ينظر معاني النَّحو، ص ٧٩/٢.

[3] معاني النَّحو، ص ٧٩/٢، وينظر التعبير القرآني، ص٥١.

[4] معاني النَّحو، ص٨٠/٢.

[5] جاء في شرح التسهيل: "الأصل تأخيره وتقديم صاحبه"، ص ٣٣٥/٢.

[6] معاني النَّحو، ص٢٥٤/٢.

العلاقة بين ترتيب المعاني وترتيب التعبير عنها:

الأحداث والأشياء تكون عادةً في ترتيبٍ معيَّنٍ؛ فهل هناك علاقةٌ بين ترتيب هذه الأحداث والأشياء؛ وترتيب التعبير عنها، فقد ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ "هناك تبادلاً للعلاقة بين ترتيب (Ordering) الأحداث/والمواقف؛ وترتيب التعبير عنها، فلقد وُجد أنَّ الناس عند وصف المناظر يتحرَّكون من القمَّة إلى أسفل"[1].

وتبرز مسألةٌ أُخرى وهي عندما تتوالى النُّعوت والأحوال والأخبار والمتعاطفات، "حين تتوالى في الكلام؛ فتثور قضيَّة ترتيبها والنظر إلى أيِّها أَولى بالتقديم من سواه، ولقد اختار الأُسلوب القرآني أنْ يبني التقديم والتأْخير على مبدأ القِصر والطول، فما كان من أفراد الطائفة قصيراً كان أَولى بالتقديم ممَّا هو أطول منه. وحافظ الأُسلوب القرآنيُّ على هذا المبدأ، فجعل الكلمة المفردة أَولى بالتقديم من المركَّب، وجعل المركَّب أَولى بذلك من شبه الجملة، وجعل شبه الجملة مقدَّماً على الجملة التامَّة التكوين، لا يصرفه عن ذلك إلاَّ أمْنُ لبْسٍ أو تمام معنًى.

فمن شواهد هذا الترتيب في جَلْى صوره ما في الآيات الآتية: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[غافر:٢٨]. جاء بثلاث صفاتٍ للرجل؛ رتَّبها بحسب القصر والطول، فجعل الصفة الأُولى (مؤمن) أولاً لإفرادها؛ وأردفها بشبه الجملة فالجملة...

ثانياً: قرينة السِّياق:

ليست فكرة السِّياق ممَّا ابتكره المُحْدَثون كما قد يظنُّ البعض، فعلماء اللغة قديماً وحديثاً قد أدركوا وظيفة السِّياق، وأدركوا أهمِّيَّتها في الدلالة على المعنى.

ففكرة السِّياق ودلالته على المعاني الحقيقيَّة للكلام مطروحةٌ في الفكر الإنسانيِّ منذ «أفلاطون وأرسطو»، "فقد تحدَّث أفلاطون عن مراعاة مقتضى الحال، وأشار إلى أنَّ الفكرة هي إيجاد اللغة التي يقتضيها الموقف وتتلازم وإيَّاه"[2].

فهو لغةً: من الجذر اللغويِّ (س و ق). فكلمة (السِّياق) مصدر. جاء في لسان العرب "السَّوق: معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسياقاً...والمساوقة: المتابعة كأنَّ بعضها يسوق بعضاً"[3]، فمعناه اللغويُّ يدلُّ على الحدث وهو التتابع، ويؤكِّد الدكتور تمَّام حسَّان هذه المعاني بقوله: "المقصود بالسِّياق (التوالي) ومن ثَمَّ يُنظر إليه من ناحيتين:

---

[1] النصُّ والخطاب والإجراء، ص ٢٧١/٢٧٢.

[2] الكلمة (دراسة لغويَّة معجميَّة)، د. حلمي أبو خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص ٢٢٢.

[3] لسان العرب، ص ٣٠٤/٧.

أو ّلهما: توالي العناصر التي يتحقّ بها التركيب والسبك، و السِّياق من هذه الزاوية يسمَّى (سياق النص ّ).

والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغويّ وكانت ذات علاقة بالاتّصال... ومن هذه الناحية يسمَّى السِّياق: سياق الموقف"[١].

فمصطلح (السِّياق) في الدِّراسات اللغويَّة الحديثة يعدُّ من "المصطلحات العصيَّة على التحديد الدقيق، وإن كان يمثّل نظريَّةً دلاليَّةً من أكثر نظريَّات علم الدلالة (Semantics) تماسكاً وأضبطها منهجاً "[٢].

أهمِّيَّة السِّياق:

إنَّ أهمِّيَّة السِّياق تكمن في الوظائف الدلاليَّة التي يؤدِّيها فالمعنى مفتقر ٌ إليه لا تتكامل جوانبه وتتجمَّع شوارده إلاَّ باحتضان السِّياق لها ولهذا فإنَّ "نظريَّة السِّياق إذا طُبِّقت بحكمة ٍ فإنَّها تمثّل حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة ٍ من النتائج الباهرة في هذا الشأن، فقد قدَّمت لنا وسائل فنِّيَّةً حديثةً لتحديد معاني الكلمات، فكلُّ كلماتنا تقريباً تحتاج على الأقلّ إلى بعض الإيضاح المستمدّ من السِّياق الحقيقيّ سواء أكان هذا السِّياق لفظيّاً أم غير لفظيّ . فالحقائق الإضافيَّة المستمدّة من السِّياق ؛ تحدّد الصور الأُسلوبيَّة للكلمة كما تُعدُّ ضروريَّةً في تفسير المشترك اللفظيّ "[٣].

فالكلمة لا يمكن أن تفهم إلاَّ من خلال السِّياق وعلاقاتها مع الكلمات الأُخرى، كما أنَّ الشكل لا يمكن أن ينفصم عن الموضوع"[٤].

أهمِّيَّة السِّياق في التحليل اللغويّ :

تكمن أهمِّيَّة السِّياق في قيامه في أحيان ٍ كثيرة ٍ بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في التركيب، وكذلك قيامه بكشف العناصر المحذوفة، وتتّضح استعانة سيبويه بالسِّياق اللغويّ في كشف وبيان أحد العناصر المحذوفة في التركيب. فمن ذلك: الاستغناء عن تكرار (كلّ) في قول الشاعر أبي دؤاد[٥]:

أَكُـــــلَّ امْـــــرِئٍ تَحْسَـــــبِينَ امْـــــرَأً وَنَـــــارٍ تَوَقَّـــــدُ بِاللَّيْـــــلِ نَـــــارَا

---

[٢] بحث قُدم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عبير للكتاب، ١٩٩٣م، ص ٣٧٥.

[٣] البحث الدلالي عند الأُصوليين، د. محمَّد يوسف حبلص ، مكتبة عالم الكتب، ط١، ١٩٩١م، ص ٢٨.

[٤] دور الكلمة في اللغة ، ص ٦٦/٦٧.

[٥] بلاغة الخطاب وعلم النص ّ ، د. صلاح فضل، الشركة المصرية العالمية للنشر ، مكتبة لبنان ، ط١، ١٩٩٦م، ص١٩٢.

[١] ديوانه، ص٣٥٣و الكتاب ، ص ٦٦/١ ، وخزانة الأدب، ص٣٩٤/٤، وبلا نسبة ٍ في مغني اللبيب ، ص٢٨٧ ، وشرح ابن عقيل ، ص٧٧/٢، وهو في المعجم المفصَّل، ص٨٦/٣.

قال سيبويه بعد استشهاده بهذا البيت: "فاستغنيت عن تثنية (كلّ) لذكرك إيّاه في أوّل الكلام، ولقلّة التباسه على المخاطَب"[1]. فالشاعر قد جرّ (نارٍ) بتقدير: (وكلّ نارٍ) معتمداً على عنصرٍ لغويٍّ ذُكر في جملةٍ سابقةٍ؛ للدلالة على العنصر المحذوف في الجملة الثانية، وجعل ذكر العنصر الأوّل سبباً في عدم التباس المعنى على المخاطَب.

وإذا ما توجَّهنا نحو المدرسة الاجتماعيَّة السِّياقيَّة التي حمل لواءها اللغويُّ الإنكليزي «Firth» وجدناه يؤكِّد على الوظيفة الاجتماعيَّة السِّياقيَّة للُّغة، إذْ "معنى الكلمة عند أصحاب هذه النظريَّة هو: (استعمالها في اللغة) أو (الطريقة التي تستعمل بها) أو (الدور الذي تؤدِّيه) ولهذا يصرِّح «فيرث»: بأنَّ المعنى لا ينكشف إلاَّ من خلال تسييق الوحدة اللغويَّة، أي: وضعها في سياقاتٍ مختلفةٍ"[2]، وذلك لأنَّ دراسة البُنْية اللغويَّة مقطوعةً عن سياقها ذو تأثيرٍ واضحٍ على تعدُّد وغموضه، وربَّما تناقضه، وعلى هذا فإنَّ معرفة الوظائف الدلاليَّة لعناصر التركيب تتطلَّب تحليلاً للسياقات والمواقف التي وردت فيها، سواءٌ أكانت هذه السِّياقات لغويَّةً أم ثقافيَّةً أم عاطفيَّةً أم غير ذلك، فالمعنى الدلالي كما يصرِّح « فيرث»: لا ينكشف إلاَّ من خلال تسييق الوحدة اللغويَّة... ويقول أصحاب هذه النظريَّة في شرح وجهة نظرهم: معظم الوحدات الدلاليَّة تقع في مجاورة وحدات أُخرى، وإنَّ معاني هذه الوحدات لا/
يمكن وصفها أو تحديدها إلاَّ بملاحظة الوحدات الأُخرى التي تقع مجاورةً لها"[3].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ إدراكنا الوظيفة الدلاليَّة للجملة لا يكون إلاَّ بمعرفة الجملة ذاتها بشكلٍ صحيحٍ، ثُمَّ معرفة السِّياق الذي وردت فيه. فالكلمة المفردة لها دلالتها المعجميَّة خارج السِّياق، ولها دلالتها في السِّياق ذاته إذْ إنَّ توظيفها في السِّياق يضفي عليها دلالاتٍ خاصَّةً، بل إنَّها تتفاوت في دلالاتها وأدائها الجماليِّ تبعاً لتغاير السِّياقات التي استخدمت فيها، ففصاحة الكلمة وجمالها إنَّما تقترن بطبيعة السِّياق وفاعليَّته، فالسِّياق يحدِّد وظيفتها وجمالها في آنٍ معاً.

فتصوُّر العلاقات السِّياقيَّة على وجوهها الصحيحة ينبني على معرفة "الوصف النَّحويِّ الدقيق للعلاقة بين أجزاء العبارة أو التركيب، وموقع الفضلات والمتعلِّقات خاصَّةً منها، واستعمال بعضها مع بعض، وأخذ بعضها بحُجَزِ بعضٍ"[4].

اعتماد النُّحاة على السِّياق في التقعيد النَّحويِّ:

---

[2] الكتاب، ص ١/٦٦.

[3] علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٨٢م، ص ٦٨.

[4] السَّابق، ص ٦٨/٦٩.

[1] نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، د. تامر سلُّوم، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ١٩٨٣م، ص١٢٠.

إنَّ النُّحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل وسيبويه اعتمدوا على السِّياق بشقَّيه في التقعيد النَّحويِّ، ويبدو ذلك جليًّا في اعتمادهم على السِّياق اللغويِّ؛ في بيان مبنى التراكيب ودلالته، وتجويزهم بهذا السِّياق حذف أحد عناصر الجملة، وطريقة ترتيب هذه العناصر اللغويَّة داخل التركيب، و استعانتهم بطرق الأداء اللغويَّة المصاحبة للنطق بالعبارة، كالوقف و النَّبر والتنغيم.

ففي قول الشاعر[1] :

ا تَ ـَذَّـــ الحـَ ـَ ـــُ ـــو ـُ ـُ هـ ـَيَّ ـِ ـــي ـــو تغرَّبــــتُ عنهـــا أُعـ ـَمَّـــ ـِ

قال سيبويه: "قال الخليل رحمه الله: لمَّا قال هيَّجني عُرِف أنَّه قد كان ثَمَّ تذكُّرٌ لتذكرة الحَمام وتهْييجه، فألقى ذلك الذي قد عُرِف منه على أمِّ عمَّار، كأنَّه قال: هيَّجني فذكَّرني أمَّ عمَّار. ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرٍو: ألا رجلَ، إمَّا زيداً وإمَّا عمْراً. لأنَّه حين قال: ألا رجلَ، فهو متمنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنَّه قال: اللهمَّ اجعله زيداً أو عمْراً، أو وفِّق لي زيداً أو عمْراً"[2]. فالذي اتَّضح أنَّ الشاعر إنَّما نصب (أمَّ عمَّار) بفعلٍ دلَّ عليه السِّياق اللغويُّ، أو (سياق الموقف) ومثل ذلك يقال في توجيه النَّصب في قولك: انته خيراً لك. ومنه قوله تعالى ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النِّساء: ١٧١]. و (وراءك أوسع لك) وحسبك خير لك، إذا كنت تأمر[3]. ومن ذلك قول الشاعر وهو عمر بن أبي ربيعة[4]:

ـــــــــه ـِ سـ ـَ ـــــــــر ـْ ـَ ـِ مالـــــــــكٍ ـِ الر ـُ بـــــــــا بينهمـــــــــا أ ـْ ــــــــ ـَ لا

قال سيبويه: "وإنَّما نصبت (خيراً لك) و (أوسع لك) لأنَّك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنَّك تحمله على ذلك المعنى، كأنَّك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انته، أنَّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنَّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انته فصار بدلاً من/ قوله: ائت خيراً لك، وادْخل فيما هو خير لك"[5]، وهكذا يتَّضح اعتماد الخليل على شقَّيِّ السِّياق في بيان ما عرض لمبنى التركيب وبيان دلالته.

---

[1] للنابغة الذُّبياني في ديوانه، ص٢٠٣ وبلا نسبةٍ في الكتاب، ص٢٨٦/١، والخصائص، ص٤٢٥/٢- ٤٢٨، وهو في المعجم المفصَّل، ص٤٢٧/٣.

[2] الكتاب، ص ٢٨٦/١.

[3] ينظر السَّابق، ص ٢٨٢/١.

[4] السَّابق، ص٢٨٣/١، وهو في ديوانه، ص ٣٤١ وخزانة الأدب، ص ٢٨٠/١ وبلا نسبةٍ في شرح الكافية، ص ٣٠٧/١ وهو في المعجم المفصَّل، ص ٥٩٩/٢. السَّرحتان: هما شجرتان، والسَّرْح: واحد السَّرْحة؛ وهو كلُّ شجرٍ عظيمٍ لا شوك فيه.

[5] الكتاب، ص٢٨٣/١. ٢٨٤.

وأمَّا السِّياق اللغويُّ فقد تبيَّن واتَّضح في نصبه (خيراً) بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه ما قبله، وهو (انته)، ويمكن تفسير عدم نصبه لكلمة خيراً بالفعل (انته) بالاعتماد على الفاصلة الصوتيَّة وذلك بالوقف على (انته).

فكلمة (السِّياق) وردت في كلام النُّحاة القدامى بمدلولها اللغويِّ العامِّ، فقد استخدم أبو البركات الأنباريُّ لفظ (الكلام) للدلالة على السِّياق اللغويِّ، وذلك في معرض بيانه لحذف أحد عناصر التركيب لدلالة الكلام عليه، وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [مريم:٧٤].إذْ التقدير (كم قرنٌ ب أهلكنا) أو لدلالة الكلام الذي قبله عليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحجّ:٢٣]. فقد وجَّه النصب في (لؤلؤاً) بتقدير فعلٍ، وتقديره: (ويعُطون لؤلؤاً) لدلالة (يحلَّون) عليه في أوَّل الكلام[1].

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزُّمر:٧٣]. أين جوابها؟ وعن قوله جلَّ وعلا: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة:١٦٥] و﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام:٢٧]. فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم، لعلم المخُبْرَ لأيِّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلام"[2].

من هذا النصِّ ومِمَّا تقدَّمه يتَّضح بجلاءٍ أنَّ الخليل اعتمد اعتماداً واضحاً على السِّياق اللغويِّ وغير اللغويِّ في تقعيده النَّحويِّ؛ وبيان مبنى التراكيب ودلالتها وإذا كان الخليل في هذه الفترة المبكِّرة من التقعيد النَّحويِّ قد اعتمد السِّياق واستخدمه؛ بشقَّيه اللغويِّ وغير اللغويِّ؛ لبيان دلالة التراكيب على نحو ما تقدَّم؛ فمن الطبيعي أن يستخدم النُّحاة من بعده هذه النظرات المضيئة في تناولهم للوظيفة الدلاليَّة للسِّياق.

وهكذا نجد أنَّ الوظيفة الدلاليَّة للجملة الواحدة تختلف بحسب السِّياق الذي ترِد فيه، ولم يكن سيبويه غافلاً عن هذه الحقيقة، فهو ينظر إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقفٍ من الاستعمال بأنَّها خطأٌ وفي موقفٍ من الاستعمال آخر بأنَّها صوابٌ، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكليَّة الذاتيَّة، جملةٌ نحويَّةٌ جائزةٌ ...فالتعبير واحدٌ، لكنَّ الذي اختلف هو السِّياق الملابس للكلام"[3].

دور السِّياق في تحديد الوظيفة الدلاليَّة للكلمة:

---

[1] ينظر البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري «عبد الرحمن بن محمَّد» (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص ١٣٣/٢.

[2] الكتاب، ص ١٠٣/٣.

[3] ينظر النَّحو والدلالة، ص ١١٧/١١٦. والنَّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغويِّ الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠م، ص٩٢.

إنَّ تفسير النصِّ الأدبيِّ لا يتمُّ بتناول المفردة من سياقها الذي وردت فيه، ثُمَّ يتمُّ التحدُّث عن دلالتها المعجميَّة، وإنَّما يتمُّ بدراسة السِّياق اللغويِّ بجملته للكشف عن جماليَّاته، أي: نتجاوز النظرة التفكيكيَّة إلى نظرة شموليَّة، تدرس الجزء في صورة الكلِّ، أي: علينا وعي الكلمة وتقبلها في إطار سياقها لا في إطار دلالتها المعجميَّة فحسب.

وهذا لا يعني عدم أهمِّيَّة الدلالة المعجميَّة؛ فدلالة النصِّ الأدبيِّ وإن كانت تُستمدُّ من السِّياق؛ فإنَّ الكلمة مع ذلك تحافظ على جانبٍ من دلالتها المعجميَّة التي كان لها دورٌ في أصل في تكوين دلالة النصِّ.

فارتباط الكلمة بسياقها هو معيار دلالتها من جهةٍ، ومعيار فصاحتها من جهةٍ أُخرى، فإذا ما نظرنا إلى (المقال) على أنَّه يمثِّل (السِّياق اللغويَّ) فإنَّنا نجد البلاغيِّين قد أولَوه عنايةً كبيرةً، وليس أدلَّ على ذلك من ربط الجرجانيِّ فصاحة الكلمة بسياقها اللغويِّ، وبالتركيب الذي قيلت فيه حيث يقول: "وجملة الأمر أنَّا لا نوجب الفصاحة للفظةٍ مقطوعةٍ من الكلام الذي هي فيه، ولكنَّا نوجبها لها موصولةً بغيرها، ومعلَّقاً معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. إنَّها في أعلى المرتبة من الفصاحة؛ لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرَّفاً بالألف واللام، ومقروناً إليهما الشيب منكَّراً منصوباً"[1].

وللسِّياق أهمِّيَّته في الوصول إلى المعنى النَّحويِّ الدلاليِّ؛ فليس "للعلاقة النَّحويَّة ميزةٌ في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزةٌ في ذاتها؛ ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزةٌ في ذاتها؛ ما لم يكن ذلك كلُّه في سياقٍ ملائمٍ"[2].

وهذا يقودنا إلى التنبيه إلى أنَّ الاستقلال التركيبيَّ للجملة في النصِّ لا يعني عزلها، وهو لا ينفي وجود ارتباط معنويٍّ بين المكوِّنات التركيبيَّة للنصِّ، فالنصُّ بأكمله مجالٌ دلاليٌّ واحدٌ.

فإدراك الكلمة وتمثُّل وظيفتها وجمالها لا يمكن أن يتحقَّق تماماً خارج السِّياق، بل على العكس فإنَّ إدراكها وتمثُّلها لا يتمُّ بدقَّة إلاَّ من خلال السِّياق وبالسِّياق، لما يتركه هذا الأخير من آثارٍ وموجباتٍ على الكلمات؛ أي: إنَّ الكلمات أو الألفاظ المفردة لا تدرك وحدها وإنَّما تدرك في داخل حكمٍ أو علاقةٍ وإنَّ معانيها لا تعرف في أنفسها وإنَّما تفهم في ضوء علاقات السِّياق وقرائنه ومبانيه، "لأنَّه لا سبيل إلى إفادتها إلاَّ بضمِّ كلمةٍ إلى كلمةٍ؛ وبناء لفظةٍ على لفظةٍ"[3].

---

[1] دلائل الإعجاز، ص ٣٠٨/٣٠٩.

[2] النَّحو والدلالة، ص ٩٨.

[3] نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ص ١٢١.

فالألفاظ تكتسب معناها اعتماداً على السِّياق الذي تردُ فيه، حيث تتعدَّد الدلالات بتعدُّد السِّياقات، وفي هذا يقول «فندريس»: "إنَّنا نكون ضحايا الانخداع؛ إذا قلنا إنَّ للكلمات أكثر من معنىً واحد في وقتٍ واحدٍ، إذْ لا يطفو على الشعور من المعاني المختلفة التي تدلُّ عليها إحدى الكلمات إلاَّ المعنى الذي يعنيه سياق النصِّ. أمَّا المعاني الأُخرى فتُمْحى وتتبدَّد ولا توجد إطلاقاً"[1].

البِنْية اللغويَّة الواحدة تحتمل أكثر من معنىً خارج السِّياق، أمَّا إنْ تحقَّقت البِنْية بعلامةٍ في سياقٍ، فإنَّها لا تفيد إلاَّ معنىً واحداً تحدِّده القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة والحاليَّة"[2]، ولذلك نجد أنَّ القول يتبدَّل معناه بتبدُّل سياقه"[3]، وإذا ما تعدَّد معنى الكلمة تعدَّدت احتمالات القصد منها، وتعدُّد احتمالات القصد يعود إلى تعدُّد المعنى، أمَّا إذا وضعنا الكلمة داخل التركيب؛ فإنَّ هذا الوضع يقوم بتحديد دلالتها تحديداً دقيقاً مهما تعدَّدت معانيها المعجميَّة، ويُصرفُ عنها ما يُدَّعى من غموضٍ أو التباسٍ أو إيهامٍ في الدلالة بسبب وضعها في تركيبٍ معيَّنٍ.

يقول «فندريس» في ذلك: "الذي يعيِّن قيمة الكلمة في كلِّ الحالات التي ناقشناها إنَّما هو السِّياق، إذْ إنَّ الكلمة توجد في كلِّ مرَّةٍ تستعمل فيها في جوٍّ يحدِّد معناها تحديداً مؤقَّتاً، والسِّياق هو الذي يفرض قيمةً واحدةً بعينها على الكلمة"[4].

ورغم أنَّ المفردة تحتمل أكثر من معنىً معجميٍّ؛ مقابل السِّياق الذي لا يحمل إلاَّ معنىً واحداً، وهذا المعنى المفهوم من السِّياق هو أكثر ملاءمةً فهم من الوحدات الصريحة التي تؤلِّفه، أي إنَّ السِّياق قد يعطي المدلولات التي لا يمكن أن تُعزى بشكلٍ مباشرٍ بسيطٍ إلى وحدةٍ معيَّنةٍ أو وحداتٍ مضمومةٍ بطريقةٍ آليَّةٍ، وهذه الإشارة المتعلِّقة بما يسمُّونه فاعليَّة السِّياق أو نشاطه إشارةٌ هامَّةٌ؛ ينبغي أنْ تُعتبر جوهر المشكلة التي تتعرَّض لها إزاء كلِّ نصٍّ أدبيٍّ"[5].

وهذا يوصلنا إلى أنَّ معنى الكلمة في المعجم متعدِّدٌ ومحتملٌ، ولكنَّ معنى اللفظ في السِّياق واحدٌ لا يتعدَّد، وذلك لاحتواء السِّياق على قرائن تعيْن على التحديد، ولارتباط كلِّ سياقٍ بمقامٍ معيَّنٍ يُحدَّد في ضوء القرائن الحاليَّة[6].

ارتباط تعدُّد النَّمط السِّياقيِّ بتعدُّد معنى النَّمط التركيبيِّ:

---

[2] اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، د. محمَّد القصاص، مكتبة: الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م، ص ٢٨٨.

[3] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ١٦٥.

[4] اللسان والميزان والتكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م، ص٥٥.

[5] اللغة، فندريس، ص ٢٣١.

[6] نظرية المعنى في النقد العربي، د. مصطفى ناصف، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ص ١٦١/١٦٢.

[1] ينظر اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٣١٦.

يتعدَّد معنى النمط التركيبيّ للجملة الواحدة؛ فتبرز الحاجة إلى قرينةٍ تبيِّن المراد؛ فمن الأنماط التركيبيَّة المتعدِّدة المعنى ما يلي:

١ـ تعدُّد معنى الأداة ذات الصدارة في الجملة. كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[القارعة:١٠]. إذْ تصلح (ما) للاستفهام، كما تصلح للتعجُّب.

٢.تعدُّد معنى الصيغة. كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[النمل:٣٩]. إذْ يصلح لفظ (آتيك) أنْ يكون مضارعاً ناصباً لمحلِّ الكاف، وأن يكون اسم فاعلٍ مضاف إلى الكاف.

٣ـ تعدُّد احتمالات العلاقة النَّحويَّة. كأنْ يصلح المعطوف أن يعطف على هذا اللفظ أو ذاك، وكاحتمال تعلُّق الظرف أو الجارِّ والمجرور... إلخ، كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾[الرعد:١١]. إذْ يصلح الجارُّ والمجرور: (من أمر الله) أن يكون صفةً للمعقِّبات، أو أن يتعلَّق بالفعل (يحفظونه).

٤.تعدُّد احتمالات المعنى الوظيفيِّ للكلمة المفردة. كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ﴾[الأعراف:١٥٧]. إذْ يصلح الكتاب أنْ يكون بمعنى الصحيفة وأن يكون مصدراً بمعنى الكتابة.../

٥. تعدُّد احتمالات تمام الجملة أو افتقارها إلى ما بعدها. كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعًا﴾[يونس:٦٥]. فهل تمَّت الجملة عند لفظ (قولهم) أو يكون ما بعد ذلك مقولاً للقول؛ وذلك ما نجده أيضاً في تعانق الوقف في نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢].

٦ـ تعدُّد احتمالات المعنى المعجميِّ للكلمة المفردة. كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّيَ أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]. إذْ لا يدُرى من مجرَّد الكلمة ما إذا كان المقصود رؤيةً بصريَّةً أو ظنيَّةً أو رؤيا منامٍ.

٧ـ احتمالات الدلالة اللفظيَّة أو الفوقيَّة كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢] فاللفظ نهيٌ عن الموت، والمعنى الفوقيُّ أمرٌ بالتمسُّك بالإسلام حتى الموت[١].

هذه النماذج التي تقدَّمت تبيِّن بوضوح الأسباب التي يتعدَّد من أجلها معنى النَّمط التركيبيِّ للجملة، ومن هنا تبرز الحاجة للوقوف على المعنى أو الوظيفة الدلاليَّة لهذا التعبير أو ذاك، وتبرز الحاجة أيضاً إلى قرائن أُخرى من خارج الجملة لبيان المعنى إذْ إنَّ الجملة مكتملة العناصر بكلِّ عنصرٍ فيها يشغل وظيفته النَّحويَّة المخصَّصة له، ولكنَّ الوظيفة الدلاليَّة قد لا تتَّضح إلاَّ بعناصر تتجاوز إطار الوظائف النَّحويَّة في الجملة، وهذه العناصر هي عناصر

[١] ينظر البيان في روائع القرآن، ص١/١٦٣-١٦٤.

السِّياق،وذلك أنَّ السِّياق في أحيانٍ كثيرةٍ يقوم "بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها، ومن قديمٍ أشار العلماء إلى أهمِّيَّة السِّياق أو المقام، وتطلُّبه مقالاً مخصوصاً يتلاءم معه، وقالوا عبارتهم المشهورة: لكلِّ مقامٍ مقالٌ .

فالسِّياق متضمِّنٌ داخل التعبير المنطوق بطريقةٍ ما"[1]، ولهذا فإنَّ معنى الكلام لا يتأتَّى فصله بأيِّ حالٍ من الأحوال عن السِّياق الذي يُعرض فيه"[2].

سياق الحال:

إنَّ اهتمام سيبويه بالسِّياق اللغويِّ لم يجعله غافلاً عن الاهتمام بعناصر السِّياق غير اللغويَّة أو الحال كما يسمِّيه بنفسه[3]؛ فالحال يشمل إضافة لما سبق ذكره؛ موضع الكلام، وأثر الكلام، والحركة الجسميَّة المصاحبة للحدث الكلاميِّ، وغير ذلك من العناصر غير اللغويَّة المصاحبة للكلام المنطوق. وهنا يتوجَّب التنبيه على أنَّه "ليس خافياً أنَّ اللغة المكتوبة تخلو من عنصرٍ مهمٍّ من عناصرها؛ وهو ملابسات الحال أو الموقف الذي قيلت فيه؛ أو عنصر المقام الاجتماعيِّ أو المسرح اللغويِّ، فضلاً عن فقدانها لعنصر (النَّغمة) وهي قرينةٌ لفظيَّةٌ من القرائن النَّحويَّة"[4].

فاعتماد النُّحاة لسياق الحال يتَّضح من استعانتهم بإرادة المتكلِّم والمخاطَب؛ في تعيين معنى التراكيب؛ ثُمَّ اهتمامهم بمضمون الرسالة، باختيار المفردات المناسبة لكلِّ بابٍ، و استعانتهم بملابسات الحال في التوجيه النَّحويِّ؛ والحكم على التركيب بالصحَّة أو الإحالة، وتسويغ الحذف استناداً إلى دلالة الحركة الجسميَّة والحواسِّ الخمسة وباقي عناصر سياق الحال.

ويهتمُّ سيبويه ببيان الحال المصاحبة للتركيب، أو ما يسمَّى بملابسات المسرح اللغويِّ[5]، وما يترتَّب على ذلك من المفاضلة بين التراكيب، أو الحكم على العبارة بالحسن أو الإحالة الدلاليَّة وفي هذا يقول سيبويه: "وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً، لأنَّه إنَّما أراد أنْ يخبرك بالانطلاق ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنتَ عن التسمية لأنَّ (هو وأنا) علامتان للمضمر،

---

[1] النَّحو والدلالة ، ص ٩٨.

[2] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي (مدخل) ، ص ٢٦٥.

[3] سمَّى سيبويه هذا الضرب من السِّياق "بما يرى من الحال" أو "لما فيه من الحال" ويقصد بذلك سياق الحال ، ينظر الكتاب، ص١/٢٧٢.

[4] العلامة الإعرابيَّة ، ص ٢٩٤.

[5] ينظر علم اللغة الاجتماعي ، مدخل ، د. كمال بشر، دار الثقافة العربيَّة ، ١٩٩٤م، ص ٨٧.

وا منّا يضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني، إلاّ أنّ رجلاً لو كان خلف حائطٍ، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت: مَنْ أنتَ؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك،كان حسناً"[1].

فالنصُّ يجب أن يكون انعكاساً لموقفٍ ما، ويؤكّد لنا هذا التوجُّب؛أنَّ ترتيب العناصر اللغويَّة داخل التركيب لا يسوِّغه فقط السِّياق اللغويُّ وإنَّما يرجع ذلك أحياناً إلى سياق الحال والعوامل الخارجيَّة التي تحيط بالحدث اللغويِّ كالمتكلِّم وموقفه من العنصرين وتقديمه لما يراه محلَّ العناية والاهتمام، وهذا ما نجده في اعتناء الخليل بالعلاقة بين المتكلِّم والمخاطَب وذلك عند الحديث عن (قد)، جاء في الكتاب: "وأمَّا (قد) فجواب لقوله: لمَّا يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أنَّ هذا لقومٍ ينتظرون الخبر"[2]، فالمخاطَب في حاجةٍ إلى تأكيد الجواب وهنا لا بدَّ أن يراعي المتكلِّم حال المخاطَب فيستخدم (قد) التي تفيد التأكيد مع الماضي.

سياق الموقف (المقام):

يقول الدكتور محمَّد علي الخولي: "سياق الموقف: السِّياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها،والعلاقة بين المتحادثَين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة"[3]، فالمعرفة المشتركة، والوضع التخابريُّ بين المتكلِّم والمخاطَب تجعل نفس العبارة تكون كافيةً إحالياً في وضعٍ تخابريٍّ وتكون غير كافيةٍ إحالياً في وضعٍ تخابريٍّ آخر"[4]. وتأتي أهمِّيَّة المقام بالنسبة للتراكيب والجمل؛ في أنَّه الروح والعلامة غير المرئيَّة أو المنطوقة التي تحرِّك التراكيب وتجعلها تتفاعل في النصِّ ، فالمقام: "هو الرصيد الحضاريُّ للقول، وهو مادة تغذيته بوقود حياته وبقائه، ولا تكون الرسالة بذات وظيفةٍ إلاَّ إذا أسعفها السِّياق بأسباب ذلك ووسائله"[5].

فالفضاء الواسع والنفوذ العريض للسِّياق هو ما يجعلنا نعطي كلمةً ما بضعة معانٍ مختلفةٍ دون خشية الخلط"[6]؛لأنَّ من الكلمات ما يدلُّ على أكثر من معنىً في حالة إفرادها، فإذا ما وُضعت في (مقالٍ) يتعيَّن في ضوء (مقامٍ) انتفى احتمال التعدُّد في معناها، ولم تعد محتملةً إلاَّ معنىً واحداً؛لأنَّ القرائن المقاليَّة (اللفظيَّة) والمقاميَّة (الحاليَّة) التي يتضمَّنها الكلام تُبدِّد احتماليَّة تعدُّد المعنى؛ وتجعله يتَّجه إلى ما يعيِّن معنىً واحداً لكلِّ لفظةٍ ثُمَّ للتركيب بجملته، ولهذا فإنَّ

---

[1] الكتاب، ص ٢/٨٠-٨١.

[2] السَّابق، ص٤/٢٢٣.

[3] معجم علم اللغة النظري، د. محمَّد علي الخولي، مكتبة: لبنان، ط١، ١٩٨٢م، ص ٢٥٩. "وقد أشار اللغويُّون القدامى إلى هذا السِّياق، كما عبَّر عنه البلاغيُّون بمصطلح المقام". ينظر مبادئ اللسانيَّات، ص ٢٩٨.

[4] الوظائف التداوليَّة في اللغة العربيَّة، ص١١٩.

[5] الخطيئة والتكفير، د.عبد الله الغذَّامي، النادي الأدبي، جدَّة، ط١، ١٩٨٥م، ص ٨.

[6] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ١٨٦.

المعنى إن لم يسعفه المقام لن يكون محدَّداً سواء ٌ أكان وظيفياً أم معجميًّا ، وهذه الوظيفة التي اضطلع بها السِّياق هي التي أدَّت إلى أن تعيش كثير ٌ من كلمات المشترك اللفظي جنْباً على جنْب ٍ عدَّة قرون في اللغة الواحدة؛ دون أن يسبِّب ذلك غموضاً أو سوء فهم ٍ "[1].

والمحدثون يرى أنَّ النُّحاة جرَّدوا المقام من طاقته الديناميكيَّة من حيث أرادوها أن تكون له، وذلك بتحديدهم أنواع المقام من حيث الطابع والعدد، يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "والجديد الذي أضافه البلاغيُّون إلى ما أَخذوه عن النُّحاة هو مفهوما (الحال) و(المقام)، فينبغي عندهم عند الكلام أن يراعي المتكلِّم (مقتضى الحال) وأن يعلم أنَّه (لكلِّ كلمة ٍ مع صاحبتها مقام ٌ). والحال مفهوم ٌ ستاتيكيٌّ ثابت ٌ، ولكنَّ الكلام ديناميكيٌّ متحولٌ ٌ بحسب سياق الموقف (Context of situation) ومن ثَمَّ كان مقتضى الحال أمراً غير صالح ٍ لضبط الكلام واستعماله. أمَّا المقام فالذي حال بينه وبين أن يكون متحوِّلاً ، هو أنَّ النُّحاة صنَّفوه وجرَّدوا له أنواعاً محدَّدة الطابع والعدد فقالوا: مقام المدح ومقام الذمِّ ومقام التهنئة أو التعزية أو الكدْية.. إلخ، وبذا جرَّدوا فكرة المقام من طاقتها الديناميكيَّة من حيث أَرادوا لها أن ْ تكون ديناميكيَّةً"[2].

والدكتور تمَّام حسَّان يعتبر أنَّ تفسير النُّحاة للتراكيب في ضوء المقامات التي قيلت فيها؛ هو بمنزلة القواعد النَّحويَّة الثابتة. حيث يقول: أفلا يجوز أن يتحوَّل المدح إلى عكسه بحسب سياق الموقف، ثمَّ عُدَّ المقام مقام مدح ٍ حيث قال الشاعر: (فهي في الأُفْق كعين ِ الأحول) أَم نضطر في الواقع إلى اصطناع فكرة سياق الموقف معترفين بأنَّ فكرة المقام لا تسعفنا بطواعية ٍ نقديَّة ٍ كافية ٍ ؛ تعفينا من الخضوع للقوالب"[3].

وانطلاقاً من أهمِّيَّة سياق الموقف في تعيين الوظيفة الدلاليَّة للتراكيب، فإنَّ على النص ِّ "أن يتَّصل بموقف ٍ يكون فيه (Situation of occurrence) تتفاعل فيه مجموعة ٌ من المرتكزات، (Strategizes) والتوقُّعات (Expectations) والمعارف (Knowledge) وهذه البيئة الشائعة تسمَّى سياق الموقف (Context) أمَّا التركيب الداخليُّ للنص ِّ فهو سياق الجدْية (Co-text)"[4].

فأهمِّية سياق الموقف (Context) قد جاءت من الاعتماد عليه في الوصول إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة أو التركيب، وهذا الاعتماد هو ثمرة ٌ من ثمار الدراسات اللغويَّة الحديثة، والنظرة

---

[1] علم الدلالة، أحمد مختار عمر ، ص ١٨٧.

[2] البيان في روائع القرآن ، ص ٤٠٠/١.

[3] السَّابق ، ص ٤٠٠/١. والشطر الذي يسبقه... "صفراء قد كادت ولمَّا تفعل" ، وهذا ممَّا أنشده أبو النَّجم العجليِّ في مدح هشام بن عبد الملك، ونال به غضب الخليفة هشام. ينظر خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجَّة الحموي (تقي الدين أبي بكر عليُّ بن عبد الله، ٨٣٧هـ) تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص٢١/١.

[4] ألنصُّ والخطاب والإجراء ، ص٩١.

إلى المعنى من خلال الموقف؛ تتّجه إلى عدد من المساوقات مثل: المتكلّم، والقول، والسامع، أو السامعين، والظروف الاجتماعيَّة التي تشمل العرف، والعلاقات الاجتماعيَّة. وتشمل الزمان، والمكان، والمأثورات، والأشياء، والغرض، والنتيجة إلخ"[١].

واللغة العربيَّة يميِّزها عن كثيرٍ من اللغات ميلها إلى إيجاز العبارة وطيّ المعارف المشتركة طيّاً؛ اعتماداً على قدرة المخاطَب في تدارك ما أُضمر من الكلام، وفي استحضار أدلّته السِّياقيَّة، بل في إبداعها من عنده؛ متى اقتضت إلى ذلك حاجة الفهم، ومعلومٌ أنَّه على قدر ما يأتي المتكلّم من الإضمار يأتي المستمع من الجهد في الفهم"[٢].

من هنا تعاظمت الحاجة إلى "الاستعانة بالسِّياق؛ لتلمُّس الفروق في الاستعمال، وهو مهمٌّ جدّاً في الدلالة على سبب الاختيار"[٣]، ولهذا نجد أنَّ "للسِّياق أثره الحاسم في دفع الغموض الذي قد ينشأ عن المشترك، لأنَّ للسِّياق من القرائن ما يجعل المعنى المقصود هو البارز"[٤].

ويبرز الاعتماد على سياق الموقف في المحادثة، إذْ "تختلف المحادثة عن الأنواع الأُخرى من النصوص، وبخاصَّةٍ اعتمادها على تأثير الموقف (Situationality) سواءٌ أكان الموقف حاضراً أم مشتركاً في الماضي، ويعُينُ هذا التأثير على تحديثٍ (Updating) ثريٍّ للتوقُّعات، وعلى استرجاعٍ (feed back) دائمٍ بالنسبة لتأثير ما يقال"[٥]، ولهذا نجد أنَّ "من مقوِّمات نجاح عمليَّة التخاطب نفسها، أن يتّفق المتكلّم والمخاطَب على مجال التخاطب؛ أي أنْ يتعرَّف المخاطَب على ما سيُحدَّث عنه قبل أن يحدَّث"[٦]، وهذا لا يتأتَّى إلاّ من الطابع المباشر لدلالة الموقف الذي يمنح المحادثة قدْراً هائلاً من المرونة والوضوح"[٧].

الأُسس التي تقوم عليها قرينة السِّياق:

من المعلوم أنَّ قرينة السِّياق هي من كبرى القرائن النَّحويَّة، وأنَّ الحاجة إليها تكون عند عدم كفاية القرائن النَّحويَّة الدالّة على الوظيفة النَّحويَّة لكلّ عنصرٍ في التركيب، لذا تتحتَّم الاستعانة بقرينةٍ من خارج التركيب؛ ألا وهي قرينة السِّياق التي يتنوّع ما تعتمد عليه من قرائن داخل التركيب إلى قرائن خارجه، ومن هذه القرائن:

---

[١] البيان في روائع القرآن، ص ١/٤٠٠.

[٢] اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، ص١١٢.

[٣] بلاغة الكلمة في القرآن الكريم، ص ١٠.

[٤] المدخل إلى فقه اللغة، د. أحمد قدُّور، ص ٢٠٢.

[٥] النصّ والخطاب والإجراء، ص ٤٩٤.

[٦] الوظائف التداوليَّة في اللغة العربيَّة، ص١٢٠.

[٧] النصّ والخطاب والإجراء، ص ٤٩٥. وما بعدها

١. اعتماد السِّياق على التنوُّع الدلاليِّ الحاصل من التعبير بالاسم تارةً والفعل تارةً أُخرى، ففي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[الأنعام:٩٥].

فقد استعمل النصُّ القرآنيُّ مع الحيِّ الفعلَ "فقال (يُخْرِجُ)، واستعمل الاسم مع الميِّت فقال: (مُخْرِجُ)، وذلك لأنَّ أبرز صفات الحيِّ الحركة والتجدُّد؛ فجاء معه بالصيغة الفعليَّة الدالَّة على الحركة والتجدُّد.

ولأنَّ الميِّت في حالة همودٍ وسكونٍ وثباتٍ؛ جاء معه بالصيغة الاسميَّة الدالَّة على الثبات فقال: (مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ). وقد تقول: ولماذا قال في سورة آل عمران: ﴿تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيَّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[آل عمران:٢٧] بالصيغة الدالَّة على التجدُّد في الموطنين، فنقول: إنَّ السِّياق في آل عمران يختلف عنه في الأنعام، وذلك أنَّ السِّياق في آل عمران هو في التغيير والحدوث والتجدُّد عموماً، فالله سبحانه يؤتي ملكه من يشاء، وينزعه عنه، ويعزُّ مَنْ يشاء أو يذلُّه، ويغيِّر الليل والنهار، ويخرج الحيَّ من الميِّت، ويخرج الميِّت من الحيِّ وغير ذلك من الأحداث. فالسِّياق كلُّه حركةٌ وتغييرٌ وتبديلٌ، فجاء بالصيغة الفعليَّة لدلالة على التجدُّد والتغيير والحركة"[١].

٢. اعتماد السِّياق على التنوُّع الحاصل من دلالة الصيغة الواحدة إفراداً وجمعاً. ففي سورة البقرة قال: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾[البقرة:٨٠]. وفي سورة آل عمران قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾[آل عمران:٢٤].

فقد استعمل "المفرد مرةً والجمع مرةً أُخرى، مع أنَّ الموضعين يبدوان متشابهين"[٢]، فقد قال مرةً: "(معدودة) ومرَّة أُخرى: (معدودات) مع أنَّ القصةَ واحدةٌ، والحقيقة أنَّ السِّياق في الموضعين مختلفٌ، وإيضاح ذلك أنَّ المفرد المؤنَّث إذا وقع صفةً للجمع دلَّ على أنَّ الموصوف أكثر منه؛ إذا كانت صفته جمعاً سالماً، فإنَّك إذا قلت: (في بلدنا جبالٌ شاهقةٌ) دلَّ ذلك على أنَّ عندكم جبالاً كثيرةً بخلاف ما إذا قلت: (في بلدنا جبالٌ شاهقاتٌ) فإنَّه يدلُّ على القلَّة. والأنهار في قولك: (أنهارٌ جاريةٌ) أكثر منها في (أنهارٌ جارياتٌ) وعلى هذا فالأيَّام المعدودة أكثر من الأيَّام المعدودات، وسبب ذلك أنَّ المقامين مختلفان.

أمَّا آية سورة البقرة: فالكلام فيها على بني إسرائيل؛ وقد أكثر من الكلام عليهم وفي صفاتهم السَّيِّئة.. فهُم يحرِّفون كلام الله... وهم يعرفون جرمهم ويعملون به عن قصد وإصرارٍ"[٣]، فجاءت صيغة الكثرة (إلاَّ أيَّاماً معدودةً) مطابقةً لجرمهم الكبير[١].

---

[١] التعبير القرآني، ص ٢٣.

[٢] السَّابق، ص ٤١.

[١] التعبير القرآني، ص ٤١.

وأمَّا في آية آل عمران فليس الجرم فيها "مثل الجرم المذكور في سورة البقرة؛ من ارتكاب الذنْب العمْد وتحريف كلام الله، ففرقٌ كبير بين المقامين، فجاء بزمن العذاب الطويل للجرم الكبير والقليل للذنْب القليل، فقال: (معدودات) بصيغة جمع القلَّة في آل عمران بخلاف آية البقرة"[2].

٣. اعتماد السِّياق على قرينة نحويَّة: كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾[الكهف:٥٨]. ففي هذه الآية: "يأذن التركيب أن يكون خبر المبتدأ إمَّا (الغفور) وإمَّا (ذو الرحمة) على زعم أنَّ (الغفور) صفةٌ للمبتدأ، وإمَّا أن يكون الخبر جملة (لو يؤاخذهم) على زعم ما قبلها صفتين للمبتدأ، وتأتي القرينة السِّياقيَّة من الإضراب عن تعجيل العذاب إلى ضرْب موعدٍ مقْبلٍ لهم، والدليل قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلًا﴾[الكهف:٥٨]. فدلَّ ذلك على أنَّ الخبر قوله تعالى: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾[الكهف:٥٨]. وقد جاءت القرينة السِّياقيَّة الدالَّة على ذلك من علاقة الإضراب المعبَّر عنها بحرف الإضراب (بل)"[3].

وفي قول تعالى: ﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[الأنبياء:١١٢]. "فليس الخبر في هذه الآية هو (الرحمن) وإنَّما هو (المستعان) لأنَّ المقام مقام استعانةٍ بالله، ويدلُّ على ذلك قوله قبل ذلك بقليلٍ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾[الأنبياء:١٠٩] فالموقف موقف مواجهةٍ بينه وبينهم، فليس المقصود أن يطمعهم في الرحمة وإنَّما المقصود أن يستعين عليهم بالله"[4].

٤- اعتماد السِّياق على المناسبة المعجميَّة في مناسبة المعنى أو مفارقته، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[ص:٣٩].

فالجارُّ والمجرور يصالحا للتعليق "بالعطاء أو بالفعلين (امنُن أو أمسك) ولكن قوَّة المناسبة بين العطاء ونفي الحساب، وضعف المناسبة بين الإمساك وعدم الحساب مكَّنت قرينة السِّياق من أن توضِّح تعلّق الجارِّ والمجرور (بغير حسابٍ) بلفظ (عطاؤنا) أضف إلى ذلك أنَّ العطاء رزقٌ والله يرزق من يشاء بغير حسابٍ؛ ولكنَّه لا يأْمر بالإمساك بغير حساب"[5].

٥. اعتماد السِّياق على أساسٍ من المنطق: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾[النَّمل:٤٩] فالفعل (تقاسموا) يصلح لأنْ يكون ماضياً أو

---

[2] ينظر السَّابق، ص ٤٢.

[3] السَّابق، ص ٤٢.

[4] البيان في روائع القرآن، ص ١/١٦٥.

[5] السَّابق، ص ١/١٦٥.

[6] السابق، ص ١/١٦٨.

أمراً. "وهو على الماضي: في موضع البدل من (قالوا)، وعلى الأمر جزءٌ من مقول القول، ولكنَّ العلاقة بين الفعل وما يتلوه من قوله: (ثُمَّ لنقولَنَّ) تدلُّ على جوٍّ المكيدة والتربُّص، لأنَّ المعنى: (لنفعلنَّ ثُمَّ لننكرنَّ أنَّا فعلنا). وهذا بالضبط ما يقضي به منطق العقل عند قراءة الآية، وهكذا تقضي قرينة السِّياق بأنَّ (تقاسموا) فعل أمرٍ وليس فعلاً ماضياً"[1].

٦- اعتماد السِّياق على الظروف الحسيَّة والنفسيَّة المحيطة بالنصِّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[الأحزاب:٤٨]. فـ"(أذاهم) يحتمل إضافته إلى الفاعل والمفعول، يعني: دَعْ أن تُؤذيهم بضررٍ أو قتلٍ، وخُذْ بظاهرهم وحسابُهم على الله في باطنهم، أو دَعْ ما يؤذونك به ولا تجازهم عليه حتَّى تُؤمر"[2].

والذي يؤكِّد الاحتمال الثاني؛ "الظروف الحسيَّة التي يعرفها النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم من أنَّ الأذى واقعٌ منهم عليه وليس منه عليهم؛ فأصبح المعنى: ولا تجزع لإيذائهم إيَّاك"[3].

٧- اعتماد السِّياق على إرادة المتكلِّم: وذلك في توجيه ما انتصب على (التعظيم والمدح) قال سيبويه: وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والملكُ لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً"[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[البقرة:١٧٧]. قال سيبويه بعد إيراده هذه الآية: "ولو رفع الصابرين على أوَّل الكلام كان جيِّداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيِّداً كما ابتدأت في قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾"[5] ومثل هذا النصب من الشعر قول الخِرْنِق[6]:

لا يَبْعَدَنْ قَومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبينَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

فرفعُ الطيِّبين كرفعِ المؤْتين"[7]، فالسِّياق يعتمد هاهنا على المعرفة المسبقة بين المتكلِّم والسامع، لأنَّ حديث المتكلِّم هو عن أمرٍ لا يجهله السامع، "وزعم الخليل أنَّ نصب هذا على أنَّك لم ترد أن تحدِّث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ،

[1] البيان في روائع القرآن، ص ١٦٩/١.

[2] الكشَّاف، ص ٥٤٧/٣.

[3] البيان في روائع القرآن، ص ١٧١/١.

[4] الكتاب، ص٦٢/٢.

[5] السَّابق، ص ٦٤/٢، من قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النِّساء:١٦٢]، استشهد فيها في الكتاب، ص ٦٣/١.

[6] ديوان الخرنق بنت بدر بن هفَّان، ص٤٣، وخزانة الأدب، ص ٣٠١/٢، ص ٦٤/٢، ص ٢٢/١، وفي المعجم المفصَّل، ص٤٨١/٣-٤٨٢.

[7] الكتاب، ص ٦٤/٢.

فجعله ثناءً، وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنَّه قال: أذكرُ أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنَّه فعلٌ لا يستعمل إظهاره"[1]، وهنا تظهر عناية النُّحاة بالعوامل الاجتماعيَّة في اللغة.

فهم لم يتناولوا البنْية النصيَّة على أنَّها منفصلةٌ عن العوامل الخارجيَّة التي تلف النصَّ اللغويَّ وتحيط به، وإنَّما أخذوا مادَّتهم اللغويَّة على ما يبدو من معالجتهم لها؛ على أنَّها ضربٌ من النشاط الإنسانيِّ الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه؛ كما فطنوا إلى أنَّ الكلام له وظيفةٌ ومعنًى في عمليَّة التواصل الاجتماعيِّ، وأنَّ هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباطٌ بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوصٍ وأحداثٍ ظهر هذا كلُّه في دراستهم، وإنْ لم ينصُّوا عليه مبدأً من مبادئ التقعيد، أو أصلاً من أُصول نظريَّتهم اللغويَّة"[2].

وهكذا نجد قرينة السِّياق تقوم على مساحةٍ واسعةٍ من الدعائم؛ انطلاقاً من اللغة من حيث مبانيها الصرفيَّة وعلاقاتها النَّحويَّة ومفرداتها المعجميَّة، وكذلك ترتكز على الدلالات بأَنواعها إن كانت عرفيَّةً أو عقليَّةً أو طبيعيَّةً، "كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسيَّةٍ ونفسيَّةٍ واجتماعيَّةٍ؛ كالعادات والتقاليد ومأْثورات التراث، وكذلك العناصر الجغرافيَّة والتاريخيَّة، ممَّا يجعل قرينة السِّياق كبرى القرائن بحقٍّ؛ لأنَّ الفرق بين الاستدلال بها على المعنى، وبين الاستدلال بالقرائن اللفظيَّة النحويَّة كالبنْية والإعراب والربط والرتُّبة والتضامِّ ..إلخ هو فرق ما بين الاعتداد بحرفيَّة النصِّ والاعتداد بروح النصِّ"[3].

ثالثاً: النَّبر والتَّنغيم:

أ. النَّبر:

النَّبر بحكم التعريف: هو "ازدياد وضوح جزءٍ من أجزاء الكلمة في السمع؛ عن بقيَّة ما حوله من أجزائها"[4]، وهذا الوضوح يظهر "إذا ما قُورِن ببقيَّة الأصوات والمقاطع في الكلام، والمقطع المنبور بقوَّة ينطقه المتكلِّم بجهدٍ أعظم من المقاطع المجاورة له"[5].

وفكرة النَّبر بجملتها كما يقول «فليْش»: إنَّها كانت مجهولةً تماماً لدى النُّحاة العرب، بل لم نجد لها اسماً في سائر مصطلحاتهم؛ تلك التي كانت بالرغم من ذلك وافرةً وغزيرةً، وذلك أنَّ نبر الكلمة لم يؤدِّ أيَّ دورٍ في علم العروض العربيِّ"[6].

---

[1] الكتاب، ص ٢/٦٥-٦٦.

[2] ينظر علم اللغة الاجتماعي، ص ٦٦.

[3] البيان في روائع القرآن، ص ١/١٧٣.

[4] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ١٧٠.

[5] مبادئ اللسانيَّات، ص ١١٦.

[6] العربيَّة الفصحى، هنري فليش، تعريب وتحقيق: د.عبد الصبور شاهين، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٤٩.

والذي يدلُّ على أنَّ فكرة النَّبر كانت موجودةً عند النُّحاة العرب؛ وأنَّ عدم اهتمامهم به إنَّما هو لقلَّة احتياجهم له من جهةٍ ، ولإدراج معناه في الأبواب النَّحويَّة المتفرقة من جهةٍ أُخرى.

يدلُّ على ذلك ما جاء في شرح المفصَّل: "وقد حذفت الصفة على قلةٍ وندرةٍ وذلك عند قوَّة دلالة الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه عن قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ، وكأنَّ هذا إنَّما حذف فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ ، وذلك إذا كنت في مدح إنسانٍ والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً وتزيد في قوَّة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها فيُفْهم من ذلك أنَّك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً ، وكذلك في طرف الذمِّ إذا قلت: سألت فلاناً فرأيته رجلاً، وتزوي وجهك وتقطبِّه، فتُغني عن (بخيلاً أو لئيماً)"[1].

جاء في الخصائص: "وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أُكلِّم إنساناً في الظلمة/... فليت شعري إذا شاهد أبوعمروٍ وابن أبي إسحاق، ويونس، و..ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألاَ تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدِّيه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتُضطرُّ إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفُسِها، حتى لو حلف منهم حالفٌ على غرضٍ دلَّته عليه إشارةٌ ، لا عبارةٌ ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متَّهم الرأْي والنَّحيزة والعقل، فهذا حديث ما غاب عنَّا فلم يُنقل إلينا، وكأنَّه حاضرٌ معنا، مناجٍ لنا"[2].

ممَّا تقدَّم يتَّضح أنَّ ابن يعيش ومن قبله ابن جنِّي؛ ألمَّا بمعالم من ظاهرة النَّبر، ولكنَّ خلوَّ الدراسات اللغويَّة العربيَّة من بحثٍ مفصَّل لهذه الظاهرة؛ يجعلنا نعتقد أنَّ عدم تخصيص النَّبر بحيِّزٍ خاصٍّ لدى علماء اللغة القدامى لا يدلُّ على عدم معرفتهم به، لأنَّ هناك فرقاً بين الدرس الوظيفيِّ لأيَّة ظاهرة لغويَّةٍ وبين عدم المعرفة بها أصلاً .

النَّبر الدلاليُّ والنَّبر الصرفيُّ :

تقدَّم أنَّ النَّبر إنَّما يكون بزيادة كميَّة من الهواء على صوتٍ أو أكثر من أصوات الكلمة في التركيب الواحد؛ فيعلو هذا الصوت على بقيَّة الأصوات الأُخرى؛ التي تشكِّل مقاطع الكلمة؛ فيحدث التَّفاوت قوةً وضعفاً بين الأصوات. فالنَّبر يتعلَّق بالبنْية الصرفيَّة للكلمة من جهةٍ ويؤثِّر بهذا التعلُّق بالتركيب المكوَّن أصلاً من كلماتٍ من جهةٍ أُخرى، ولذلك يصحُّ القول: إنَّ النَّبر في

---

[1] شرح المفصَّل ، ص ٦٣/٣، وينظر الكتاب ، ص ٢٢٦/١.

[2] الخصائص، ص ٢٤٧/١-٢٤٨. وأبوعمرو بن العلاء (١٥٤هـ) هو من القرَّاء السَّبعة، وابن أبي إسحاق (١١٧هـ) هو أوَّل نحويٍّ بصريٍّ وهو من القرَّاء. ينظر المدارس النَّحوية ، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٣ ،١٩٧٦م. ص، ١٩/١٨.

الكلمات العربيَّة موقعيَّةٌ تشكيليَّةٌ ؛ وصرفيَّةٌ في الوقت نفسه..وهذا النَّبر الذي في السِّياق إنَّما يكون من وظيفة المعنى العامِّ. لأنَّه نبرٌ دلاليٌّ"[1].

فالنَّبر الواقع في الصيغة المفردة لا يمكن وصفه وتحديده. أمَّا النَّبر في السِّياق فإنَّه يمكن وصفه على أنَّه: إمَّا أن يكون تأكيدياً وإمَّا أن يكون تقريرياً"[2]. فالاختلاف والفرق بين النَّبر في الصرف والنَّبر في الكلام هو فرق ما بين مقرَّرات القاعدة ومطالب السِّياق"[3].

فالنَّبرالدلاليُّ هو الذي يؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً معيَّنةً ،ففي بيت الكميت[4]:

طَ ِ ـ ُ ـ شَ ـ َ إلـى البِـنِ أَطْـ ُ ، لا لَ ِ ـ مِ ِّـي ذو الشَّـ ، ِ ْ ـ ُ ؟

فالجملة الأخيرة منه (وذو الشيب يلعب). أدَّى النَّبر فيها وظيفةً أساسيَّةً ، فبواسطة النغمة التي ننطقها بها؛نستطيع أن نجعلها تدلُّ على الاستفهام الإنكاريِّ أو الاستفهام فقط، أو الإخبار الذي يحتمل الصدق والكذب"[5].وهنا نجد أنَّ هذه القرينة اللفظيَّة (التنغيم) قد أدَّت بنا إلى افتراض وظيفةٍ نحويَّة؛ تقودنا إلى معنًى دلاليٍّ محدَّ ...هذا ومن المعلوم أنَّه إذا كانت دلالة النَّبر صرفيَّةً في المقام الأوَّل؛فإنَّ دلالة التنغيم هي نحويَّةٌ في المقام الأولَّ أيضاً، لأنَّ مجال التنغيم هو التراكيب، ومجال النَّبر هو الكلمات. فالصلة وثيقةٌ بين النَّبر والتنغيم و لا يمكن الفصل بينهما بسهولةٍ ، ولهذا يكثر أن يقف المرء عند أحد المعاني باحثاً عمَّا إذا كان هذا المعنى وظيفة النَّبر بمفرده أو التنغيم بمفرده؛ثُمَّ لا يستطيع الجزم بأنَّه وظيفة أحدهما على انفراد"[6]، ومن هنا نصل إلى موضوع التَّنغيم.

ب . التَّنغيم:

التَّنغيم:هو حدثٌ طارئٌ على التركيب وليس جزءاً منه؛ فهو يصاحبه ويتغيَّر نتيجة تغيُّره في السِّياق اللغويِّ الجاري فيه. فالتَّنغيم يربط عناصر التركيب بعضها ببعضٍ ؛ وهو ليس بأوفر حظَّاً في اهتمام اللغويِّين العرب من رديفه (ظاهرة النَّبر) جاء في التطوُّر النَّحويِّ: تتعجَّب كلَّ العجب من أنَّ النَّحويِّين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلاً ؛ غير أنَّ أهل الأداء والتجويد خاصَّةً ؛ رمزا إلى ما يشبه النغمة"[7].

---

[1] مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦١.

[2] السَّابق ، ص ١٦٣.

[3] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ١٧٠.

[4] ديوانه ، ص٩٦و خزانة الأدب ، ص ٢/٢٥٧، ٤/٤٤٨ ، ومغني اللبيب ، ص ٢٣. وهو في المعجم المفصَّل، ص١/٢٣٥.

[5] ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، ص ٢٣.

[6] اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ٢٣٠.

[7] التطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة ، ص٧٢.

ومِن الدَّارسين مَن يقلِّل مِن أهمِّيَّة وروده شذرات من التنغيم في هذا الباب النَّحويّ أو ذاك. يقول محمَّد الأنطاكي: إنَّ قواعد التنغيم في العربيَّة قديماً مجهولةٌ تماماً لأنَّ النُّحاة لم يشيروا إلى شيءٍ من ذلك في كتبهم"[1].

وفي بحثنا هذا نقرُّ بعدم وجود قواعد للتنغيم أو للنَّبر في كتب النُّحاة، إلاَّ أنَّ كتب النُّحاة واللغويِّين تناولت هذه الظاهرة بقدر حاجة اللغة العربيَّة إليها، فحاجة اللغات الأُخرى إلى التنغيم يقابلها في العربيَّة الإعراب الذي تفتقر إليه الكثير من اللغات، بينما تفخر به العربيَّة.

فالتنغيم ظاهرةٌ موجودةٌ في اللغة، واللسانيَّات الحديثة حملت على عاتقها توصيف هذه الظاهرة وتمثيلاتها، فالنصُّ القرآنيُّ مثلاً قد نزل بأغراضٍ متنوِّعةٍ منها: الإعلام والتنبيه والوعد والنهي ووصف مقامات الآخرة، وتناول قصص الأمم السابقة، والردِّ على الخصوم والمعاندين، وليس سديداً أن تُعرض وتُقرأ موضوعات هذه الأغراض كلّها بتنغيمٍ واحدٍ.

ففي وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن الكريم ذكر الزركشيُّ أنَّها "تأتي على نحوٍ من أربعين وجهاً"[2]. ومن الأمثلة التي تبيِّن أثر التنغيم في تنوع الوظيفة الدلاليَّة للجملة الواحدة نحو قولنا:

١.زيدٌ أخوك ناجحٌ ؟ (جملةٌ استفهاميَّةٌ ذات نغمةٍ صوتيَّةٍ صاعدةٍ في كلِّ أجزائها).

٢.زيدُ، أخوك ناجحٌ . (جملتان: ندائيَّةٌ وخبريَّةٌ).

٣.زيدٌ أخوك، ناجحٌ .(جملتان الأُولى: تقريريَّةٌ والثانية حاليَّةٌ، كأنَّك تقول: زيدٌ أخوك، وهو ناجحٌ ، فالنغمة على الأُولى مستويةٌ وهي على الثانية تظهر صاعدةً ؛ لأنَّك ترفع الصوت عندها).

٤.زيدٌ، أخوك ناجحٌ ؟(جملتان ندائيَّةٌ واستفهاميَّةٌ)، فمن خلال التنغيم في هذه الجملة نجد كيف تتعدَّد الوظيفة الدلاليَّة لها وذلك لأنَّ "الكلمة المنطوقة تفسِّر نفسها إلى حدٍّ ما ؛ بطريقة التكلُّم؛ نبرة الصوت؛ درجة السرعة... إلخ، وكذا بالظروف التي تنطق فيها..."[3].

فالوظيفة الدلاليَّة للجملة أو التركيب تتوقَّف في حالاتٍ كثيرةٍ على الطريقة الصوتيَّة (التنغيميَّة) التي تحدِّد إيقاعات التراكيب والجمل وتسيِّرها، وهذا ما جعل دراسة اللغة المنطوقة تزداد أهمِّيَّة ذلك لأنَّ "النَّحو التقليديَّ لم يميِّز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، على حين أنَّ لكلٍّ منهما نظاماً خاصّاً ؛ قد يختلف اختلافاً كبيراً عن صاحبه، بل إنَّ هذا النَّحو ركَّز اهتمامه على اللغة المكتوبة... وقد ترتَّب على ذلك أنَّه قدَّم القواعد على أساسٍ معياريٍّ، وعلى أساسٍ

---

[1] دراسات في فقه اللغة العربيَّة ، محمَّد الأنطاكي، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط١ ، ص ١٩٧.

[2] البرهان في علوم القرآن ، ص٢/ ٢١٧، وينظر ما بعدها حتى ، ص ٢/ ٢٥٢.

[3] نظرية الأدب في القرن العشرين ، ك. م نيوتن، ترجمة: د.عيسى علي العاكوب ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مصر، ط١، ١٩٩٦م، ص ١١١.

جماليٍّ تقييميٍّ ، فهذا استعمالٌ عالٍ) وذلك (متوسِّط) وثالثٌ (قبيح) وهكذا نتج عن ذلك تقديم تفسيراتٍ غير صحيحة لنصوصٍ موضوعةٍ لتلائم قواعده، ومن ثَمَّ الحكم على ذلك الاستعمال بأنَّه شاذٌّ أو غير نحويٍّ"(١) ولا يزعم منْصفٌ أنَّ النُّحاة العرب وهمْ يتناولون الأبواب النَّحويَّة بعيدين عن هذه الظاهرة، وعمَّا تؤدِّيه من وظائف دلاليَّة في التعبير فهمْ وإنْ لم يربطوا ظاهرة التنغيم بتفسير قضاياهم اللغويَّة وهمْ وإنْ تاهَ عنهم تسجيل قواعد لها؛ فإنَّ ذلك لم يمنع من وجود خطراتٍ ذكيَّةٍ لمحَّة تعطي إحساساً عميقاً بأنَّ رفض هذه الظاهرة أمرٌ غير واردٍ وإنْ لم يكن لها حاكمٌ من القواعد"(٢).

فالتنغيم في العربيَّة هو ظاهرةٌ في الكلام المنطوق دون المكتوب، ولذلك "ليس في العربيَّة وظيفةٌ معجميَّةٌ للتنغيم؛ لأنَّ اللغة العربيَّة لا تستخدمه بهذه الطريقة"(٣)، وتكاد تنفرد في ذلك لأنَّ معظم اللغات المعروفة يمكن أن تُدْعَى لغاتٍ تنغيميَّةً؛ لأنَّ التنغيم على مستوى الجملة موجودٌ فيها؛ وله وظائف نحويَّةٌ؛ كالتوكيد والتعجُّب والاستفهام؛ ونحو ذلك"(٤).

وظائف التنغيم:

الوظيفة النَّحويَّة للتنغيم متحقِّقةٌ؛ لأنَّ التنغيم "يفرِّق بين أسلوبٍ وآخر من أَساليب التركيب"(٥)، وذلك لأنَّ تغيُّر النغمة قد يتبعه تغيُّرٌ في الدلالة في كثيرٍ من اللغات، وتختلف هذه الدلالة من سياقٍ لغويٍّ لآخر، فللتنغيم وظيفةٌ دلاليَّةٌ نحويَّةٌ؛ تقتضي منه أن يكون فيصلاً في الحكم بين كون الجملة تقريريَّةً أو استفهاميَّةً. فهو في لغة الخطَابة يقوم بدور علامات الترقيم في لغة الكتابة(٦)، فالتنغيم يختصُّ بالحكم في دلاليَّة التراكيب والجمل، "والكلام المكتوب مفتَقدٌ لهذه القرينة المهمَّة، ولذلك يلجأُ النُّحاة إلى بيان ما تحتمله الجملة من دلالات؛ وبذلك تتعدَّد الأوجه الإعرابيَّة"(٧).

فتحقُّق الوظيفة الدلاليَّة للتنغيم لا يتمُّ في التمايز الصوتيِّ ارتفاعاً وانخفاضاً فحسب، ولكن "في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيميِّ؛ الذي يقوم من الأمثلة مقام الميزان الصرفيِّ من أمثلته"(٨).

---

(١) النَّحو العربي والدرس الحديث (بحث من المنهج) ، د. عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت ، ١٩٧٩م، ص ٤٧.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي (محاولةٌ لفهمٍ صرفيٍّ ونحويٍّ ودلاليٍّ)، د. أحمد كشك ، القاهرة ، ط٢، ١٩٩٧م، ص ٥٧-٥٨.

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٤.

(٤) مبادئ اللسانيَّات ، ص ١٢٠.

(٥) السَّابق ، ص١٢١.

(٦) ينظر اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص ٢٢٦.

(٧) العلامة الإعرابيَّة ، ص ٢٩٨.

(٨) مناهج البحث في اللغة ، ص١٦٤.

فالتنغيم يؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً؛ فهو يجعلك تتوقَّع ما هو آتٍ من التركيب بدلالة النَّغمة التي "تجذب الانتباه، فتحول دون سوء الفهم الذي يسبِّبه توقُّع ما سيأتي"[1] وكلُّ هذا مرتبطٌ بإرادة المتكلِّم ودوره في الخطاب؛ إذْ يتجلَّى دور المتكلِّم على مستوى التركيب الخاصِّ به، حيث يمكن له أن ينقل دلالة التركيب كلاًّ من مستوىً إلى مستوىً آخر، فيتحوَّل الأمر مثلاً إلى التهديد"[2]، كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾[الإسراء: ٦٤].

والعربيَّة توظِّف التنغيم في التعبير عن الحالات النفسيَّة كما توظِّفه في التعبير عن بعض المعاني النَّحويَّة كالاستفهام والتعجُّب والنفي والإثبات، فلكلٍّ من هذه المعاني تنغيمه الخاصُّ "[3].

فهو يدلُّ دلالةً وظيفيَّةً على معاني الجمل كما في قولنا (لا) و(نعم) إذْ يرتبط المعنى النَّحويُّ والدلاليُّ لهذه التعبيرات، ويتغيَّر مع كلِّ نغمةٍ بين الاستفهام والتوكيد والإثبات لمعانٍ مثل: الحزن والفرح والشكِّ والتأْنيث والاعتراض والتحقير وهلمَّ جرًّا"[4].

وذلك لأنَّ العنصر الوحيد الذي يسبِّب هذا التغيُّر والتباين بين المعاني هو التنغيم، لأنَّ وظيفته الأساسيَّة هي الكشف عن المعنى النَّحويِّ وطواعيَّة التنغيم تجعله أداةً فعَّالةً في إيجاد اللبْس في الكلام والفكاهة، وإنَّ ضياع النَّغمة كما هو في الكلام المكتوب يسبِّب تعدُّد الأوجه الإعرابيَّة، يقول الدكتور محمَّد حماسة: إنَّ فقدان النَّغمة يؤدِّي إلى تعدُّد الأوجه الإعرابيَّة؛ ابتغاء تصوير الحالة التي يمكن أن تكون الجملة قد قيلت بها"[5].

والأهمِّيَّة الدلاليَّة للتنغيم تتأتَّى من جهة "أنَّ كلَّ علاقةٍ على مستوى الصوت والإيقاع والتركيب في البنية الجزئيَّة أو البنية الأكبر هي علاقةٌ تولِّد دلالةً "[6]؛ فالإيقاع هو حركةٌ تنمو لتتولَّد عنها وظيفةٌ دلاليَّةٌ يعجز عن تأديتها الكلام المكتوب. والواضح أنَّ للتنغيم وظيفتين:

الأُولى: وظيفةٌ أدائيَّةٌ: وذلك بمجاراة أهل اللغة في كلامهم بحيث يبدو كأنَّه واحدٌ منهم.

الثانية: وظيفةٌ دلاليَّةٌ: وبها يتبيَّن تأْثير التنغيم في إيضاح دلالات الكلام المختلفة، ومقاصده

---

[1] النصُّ والخطاب والإجراء، ص ٢٧١.

[3] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأْويل، ص١٠٣.

[4] اللغة العربيَّة ثوابت ومتغيِّرات، د.محمَّد عبدو فلفل، دار الينابيع، دمشق، ط١ ٢٠٠٢م، ص١٨٨.

[5] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٢٢٨.

[6] العلامة الإعرابيَّة، ص٣٠٠.

[7] في معرفة النصِّ (دراسات في النقد الأدبي)، د. حكمت صبَّاغ الخطيب، د. يمنى العيد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥، ص١١٩.

المحدَّدة؛ حيث تتحدَّد الأولويَّات بالضغط التنغيميِّ في الصوت، ويقع أعظم ضغطٍ على وجه العموم على العناصر غير المتوقَّعة؛ كالتي تحكمها علاقة التقابل مع العناصر التي سبق ذكرها"[1].

رابعاً: التضامُّ:

التضامُّ: لغةً: هو من ضمِّ الشيء إلى الشيء بحيث لا يبدو ذلك الضمُّ شاذَّاً ولا غريباً. جاء في لسان العرب: "الضَّمُّ: ضمُّك الشيء إلى الشيء، وقيل قبْض الشيء إلى الشيء، وضمَّه إليه يضمُّه ضمَّاً فانضمَّ وتضامَّ. تقول: ضممت هذا إلى هذا، فأنا ضامٌّ، وهو مضمومٌ، قال الجوهريُّ: ضممت الشيء إلى الشيء، فانضمَّ إليه وضامَّه.. وتضامَّ القوم إذا انضمَّ بعضهم إلى بعض"[2].

وأمَّا اصطلاحاً: فهو "تطلُّب إحدى الكلمتين للأُخرى في الاستعمال؛ على صورةٍ تجعل إحداهما تستدعي الأُخرى"[3].

وهناك فرقٌ بين التضامِّ وبين اتِّصال اللواصق في الكلمة، "فـ(ياء) النداء هي كلمةٌ مستقلَّةٌ؛ وليست جزء كلمةٍ، والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التضامِّ؛ لا علاقة الإلصاق، والمضاف إليه كلمةٌ غير المضاف، ولكنَّ العلاقة بين الكلمتين أنَّ إحداهما تستدعي الأُخرى ولا تقف بدونها"[4]، فالوظيفة الدلاليَّة للكلمة مرهونةٌ بالسِّياق، ثُمَّ بموقعها في شبكة العلاقات التي تحكم تضامَّ الكلمات.

أهمِّيَّة التضامِّ في النَّحو العربيِّ:

تأتي حالة التضامِّ في النَّحو العربيِّ ضمن مفهومَيِّ التلازم والتنافي[5]، وذلك أنَّنا خلال دراستنا للعلاقات النَّحويَّة والقرائن اللفظيَّة؛ نجد أنَّ العنصرين النَّحويَّين في الجملة إمَّا أنْ يستلزم أحدهما الآخر أو يتنافى معه؛ فلا يلتقي به، وهذا ما يجعل ظاهرة التضامِّ تعمُّ أبواب النَّحو المختلفة أو تطالها، "فلا يكاد بابٌ من أبواب النَّحو العربيِّ يخلو من ظاهرة التضامِّ"[6]، إن كانت افتقاراً أو اختصاصاً أو تنافياً.

. **فالافتقار**: إمَّا أن يكون متأصِّلاً كأن يكون للفظ بحسب أصل الوضع، وهذا الافتقار يكون

---

[1] النصّ والخطاب والإجراء، ص٢٧١.

[2] لسان العرب، ص ٦٣/٩.

[3] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ٩٤.

[4] السَّابق، ص ٩٤.

[5] ينظر السَّابق، ص٢١٧. والبيان في روائع القرآن، ص ٨٩/١.

[6] البيان في روائع القرآن، ص ٨٩/١.

في "العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صحّ ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك افتقار حرف الجرّ إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وحرف الاستثناء إلى المستثنى، فإن حُذِفَ وجب تقديره كما في (ليس إلاّ)، وواو الحال إلى جملة الحال، والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلته، وبعض الظروف إلى مضافٍ إليه؛ إمَّا مفردٍ وإمَّا جملةٍ "[1] وإمَّا أن يكون غير متأصِّل وذلك مثل :"افتقار المضاف على مضافٍ إليه، والحال إلى حدثٍ تلابسه، وفعل التعجُّب إلى تمييزٍ، والمبتدأ إلى خبر وإنَّما سمِّي غير متأصِّلٍ: لأنَّ الافتقار هنا غير منسوبٍ إلى الكلمة"[2]؛ بل هو منسوبٌ إلى الوظيفة النَّحويَّة التي تشغلها الكلمة، فالوظيفة النَّحويَّة هي التي فرضت الافتقار في حقِّ الكلمة، لأنَّ أيَّة كلمةٍ في هذا الموقع سيفرض عليها هذا النوع من الافتقار.

- **والاختصاص:** وهو ما نجده في الحروف والأدوات، فهذه الحروف والأدوات تسمَّى:

مختصَّةً : إذا دخلت على نوعٍ معيَّنٍ من الكلمات؛ لا تتعدّاه إلى غيره فتسمَّى مختصةً، كاختصاص إنَّ وأخواتها بالدخول على الأسماء، واختصاص حروف الجرِّ بذلك أيضاً، و اختصاص الجوازم بالدخول على المضارع"[3].

وغير مختصَّةٍ :و هي تلك الأدوات التي تصلح للتضامِّ مع مختلف أنواع الكلمات مثل (ما) النافية، وأدوات الاستفهام، وحروف العطف... "وقد انتفع النُّحاة بهذه الظاهرة في تنظيرهم للإعراب؛ فكان من أُصولهم: لا يعمل الحرف إلاّ إذا كان مختصاً"[4].

- **والتنافي:** وهو "أن يتنافى الحُكْمان بأن يكون أحدهما نفياً للآخر أو بأن يتضادّا"[5]، و هو من ظواهر العناصر التركيبيَّة، نجده مبثوثاً في الأبواب النَّحويَّة، كما في قولهم: "لا يدخل الحرف على الحرف، و الضمير لا يوصف ولا يضاف، ولا تدخل حروف الجرِّ على الأفعال، و لا تدخل الجوازم على الأسماء، ولا تجرُّ (حتى) إلاّ ما كان آخراً ؛ أو متَّصلاً بالآخر"[6].

فمعرفتنا بهذه القواعد السلبيَّة؛ مع ما سبقها من القواعد الإيجابيَّة للافتقار والاختصاص تدلُّنا على "موقف النَّحو من طوائف الكلمات التركيبيَّة؛ وهي أهمُّ وسائل تركيب الكلام؛ وأكثر الكلمات

---

[1] البيان في روائع القرآن ، ص ٨٩/١.

[2] السَّابق ، ص ٨٩/١.

[3] السَّابق ، ص ٨٩/١.

[4] السَّابق ، ص ٨٩/١.

[5] المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري «محمَّد بن علي بن الطيب البصري» (٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ ، ص ٤١٦/١.

[6] البيان في روائع القرآن ، ص ٨٩/١- وفي أوضح المسالك: "فلأنَّ الضمير لا يضاف..فلأنَّ الضمير لا يوصفُ ولا يوصفُ به". ص ٢٢٧/٤.

دوراناً في الجمل"[1]، فموقع الكلمة في شبكة العلاقات النَّحويَّة المعقَّدة المتحكِّمة بتضامِّ الكلمات ومواقعها له تأثيره الواضح في الناتج الدلاليِّ، وهذا ممَّا يؤكِّد ارتباط الوظيفة الدلاليَّة بالوظيفة النَّحويَّة إذْ إنَّ لقرينة التضامِّ اللفظيَّة أثراً في تكامل العناصر النَّحويَّة، "لأنَّها تحدِّد وظائفها وما تشير إليه من معانٍ في السِّياق النَّحويِّ"[2].

فكما أنَّ للكلمة في حالة إفرادها وظيفةً معجميَّةً، كذلك فإنَّها تتضامُّ من أجل أن تشير أيضاً في حالة تركيبها كما أشارت من قبل في حال انفرادها"[3] إلى وظيفةٍ دلاليَّةٍ محدَّدةٍ.

فالتضامُّ لا بدَّ منه في اللغة، ولا بدَّ أن تكون هناك طريقةٌ ما في هذا التضامِّ، فالتضامُّ وحده مجرَّداً عن الكيفيَّة التي يتمُّ بها لا يعني إبداعاً أدبيّاً، ذلك لأنَّ التضامَّ قد يحقِّقه من لا يملك أدوات العلوم التي يشترط فيها تحقيق الفصاحة.

ولهذا فإنَّ كيفيَّة التضامِّ بطريقةٍ مخصوصةٍ هي التي تضفي على العمل الأدبيِّ حسنه وجماله، وبإدراكنا هذه الحقيقةَ نكون قد توصَّلنا إلى ضرورة معرفتنا الكيفيَّةَ الأمثلَ التي يتمُّ بها تركيب الكلمات، وبذلك نكون إزاء علم النَّحو إزاء وظيفته من حيث الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة والابتداء..إلخ.

ويعلِّل ابن جنِّي اهتمام النُّحاة بالعامل النَّحويِّ؛ على أنَّه أثرٌ من مضامَّة اللفظ للفظ، جاء في الخصائص: "وإنَّما قال النَّحويُّون: عاملٌ لفظيٌّ، وعاملٌ معنويٌّ، ليُروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبَّباً عن لفظٍ يصحبه، كمررت بزيدٍ وليت عمراً قائمٌ. وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلَّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيءٍ غيره، وإنَّما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ. لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضحٌ"[4].

فمضامَّة اللفظ للفظ هي ظاهرةٌ تمثِّل النظام اللغويَّ بأوسع معانيه كما يراها الدكتور محمَّد حماسة وعنده أنَّه: "ليس كلُّ لفظٍ بوسعه أن ينضمَّ إلى لفظٍ آخر عشوائياً، وإنَّما ينضمُّ اللفظ المخصوص إلى لفظٍ مخصوصٍ بهيئةٍ مخصوصةٍ وترتيبٍ مخصوصٍ وعلاقةٍ مخصوصةٍ، وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها، والعرف اللغويُّ العامُّ هو الذي يضع هذه القواعد"[5].

---

[1] البيان في روائع القرآن، ص ٩٠/١.

[2] مبادئ اللسانيَّات، ص ٢٣٦.

[3] نظرية المعنى في النقد العربي، ص ٧٧.

[4] الخصائص، ص ١٠٩/١-١١٠.

[5] العلامة الإعرابيَّة، ص ١٧١.

مظاهر التضامّ وأشكاله:

تتنوّع المظاهر التي تبرز فيها قرينة التضامّ؛ وممّا يقع في عداد هذه الظاهرة ما يلي:

١. الحذف:

ذهب النُّحاة إلى أنّ الأصل في الكلام إنَّما هو الذِّكر، ولا يصحّ الحذف إلاّ مع الدليل. جاء في الخصائص: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليلٍ عليه، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[1].

والحذف كثيرٌ في العربيَّة؛ ذلك لأنّ "ذكر الشيء المعلوم الذي لا يظهر لذكره فائدةٌ يعدُّ عبثاً يتسامى عنه كلام البلغاء"[2]، فالحذف يقوم بتأدية وظيفةٍ أساسيَّةٍ في النسق التعبيريّ؛ تعمل على اتِّساع الدلالة وتكثيفها؛ بحيث تصبح الكلمات المكوّنة للظاهرة؛ حاملةً لمعانٍ كثيرة، "ومن الواضح أنّ وظيفة الحذف هي الاختصار، وشرطه أن لا يُخلّ الحذف بوضوح المعنى"[3]، فالحذف له منحيان: منحًى يكون فيه الحذف نحويَّاً دون توظيفٍ جماليٍّ، ومنحًى يكون فيه الحذف مقترناً بتأدية وظيفةٍ جماليَّةٍ.

وإذا ثبت أنّ الأصل في الكلام أن يأتي تامَّاً بجميع عناصره المكوِّنة له، وبجميع الوظائف النَّحويَّة التي تشغلها عناصره؛ فإنّ المتكلِّم أحياناً يطوي ذكْر بعض العناصر اعتماداً على حضورها في ذهْن المخاطَب، أو إمكانية استحضارها بناءً على القرائن الحاليَّة، أو المقاليَّة التي تصاحب القول، ممّا يجعل العبارة موجزةً في بنائها، قويَّةً في دلالتها.

ولهذا فإنّ العبارة "تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعوِّل على إثارة حسِّه وبعث خياله وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة، ويدرك باللَّمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير"[4]. والإيغال في الحذف يتطلّب جهْداً أكبر؛ لربط نموذج العالَم التقديريّ للنصّ بعضه ببعضٍ؛ في الوقت الذي يقتطع من البِنْية السطحيَّة بشدّة"[5].

والألفاظ التي تسقط من ظاهر الصياغة؛ لغرضٍ دلاليٍّ أو تأثيريٍّ توجد بالضرورة في البِنْية العميقة للنصّ؛ وهي تؤدِّي بالضرورة وظيفتها الدلاليَّة والتأثيريَّة بشكلٍ أوسع ممَّا لو كانت حاضرةً، وما الحذف إلاّ "إسقاط كلمةٍ بخُلْفٍ منها يقوم. الخلف. مقامها"[6].

---

[1] الخصائص، ص ٣٦٠/٢، وقد تناوله ابن جنّي تحت عنوان: (باب في شجاعة العربيَّة).

[2] من سمات التراكيب، د. عبد الستار حسين زموط، مطبعة الحسين الإسلامية بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٢م، ص١١٤.

[3] الاتّجاه العقلي في التفسير، ص ١٠١.

[4] خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) د. محمَّد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م، ص ١١١.

[5] النصّ والخطاب والإجراء، ص ٣٤٥.

[6] رسالتان في اللغة، الرمَّاني «علي بن عيسى» (٣٨٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرّائي، دار الفكر للنشر، عمَّان، ١٩٨٤م، ص ٧٠.

ولهذا فالحديث عمَّا يطرأ على التراكيب من حذفٍ أو زيادةٍ أو إعادة تركيبٍ ؛ "يقتضي التسليم بمبدأ الأصليَّة والفرعيَّة في اللغة، أي: لا بدَّ من وجود تركيبٍ أصليٍّ، أو صيغة أصليَّةٍ اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسمُّونه: بالبُنْية العميقة، ويحاولون الوقوف عليه من خلال البُنْية السطحيَّة."[١]

ويحقِّق الحذف الوظيفة التعبيريَّة في إيصال المعنى للمتلقِّي؛ ولكن ليس بتحقيق اللفظ على المعنى بلا زيادةٍ عليه ولا نقصانٍ وإنَّما هو توصيل يعتمد الإيحاء على نحوَيْن:

الأول: إيحاء النصِّ بتعدُّد الدلالات المحذوفة.

الثاني: إيحاءٌ جماليٌّ متَّصلٌ بالنفس تخيُّلاً وتصوُّراً.

ومن هنا تعطي الدلالات المختلفة لوناً من الاتِّساع؛ يسهم فيها المتلقِّي عبْر التأْويل وتقدير الاحتمالات ومن جهةٍ أُخرى ينطوي الحذف بذاته على مجهولٍ يقدِّره المتلقِّي، فهو يسهم مع المبدع في استكمال تشكيل النصِّ .

مبرِّرات الحذف:

الحذف كما هو واقعٌ ظاهرةٌ من ظواهر العربيَّة لا مفرَّ من الإقرار بوجوده "إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغويَّ على وجهه الصحيح، لأنَّ للحذف من المبرِّرات أموراً ما لا مناص من الاعتداد بها منها/:

١. الافتقار: فإذا لم يُذكر ما تفتقر إليه الكلمة فلا بدَّ من القول بحذفه.

٢. الاختصاص: فإذا رأينا اللفظ يدخل على غير ما يختصُّ بالدخول عليه قلنا بالحذف.

٣. الرُّتبة: فإذا وجدنا .مثلاً دليلاً على الجواب متقدِّماً ؛ولم يذكر الجواب متأخِّراً ؛ قيل: إن الجواب محذوفٌ فسَّره ما تقدَّم.

٤. الربط: فإذا لم يذُكر الربط في أماكن وجوب ذكره؛ قلنا بحذف الرابط.

5. المعنى التركيبيُّ للجملة: كأن يذكر المبتدأ ويحذف الخبر أو العكس.

6. المعنى الدلاليُّ ؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: 48]. أي: والسموات غير السموات"[٢].

شروط الحذف:

إنَّ شرط صحَّة الحذف كما بيَّنها معظم النُّحاة هي وجود دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ يشير إلى المحذوف. ومن جهةٍ أُخرى أن لا ينتج عن الحذف ضررٌ معنويٌّ أو صناعيٌّ ؛ يؤدِّيان إلى وصم التعبير بعدم الصحَّة من جهة النَّحو المعياريِّ.

---

[١] ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٨٣م، ص١٧.

[٢] البيان في روائع القرآن ، ص ١/ ٢٤–٢٥.

فالدليل المقاليُّ يكون بوجود دليلٍ لفظيٍّ على المحذوف، وذلك "كقولك لمن قال: من ضُرِبَ؟ زيداً"[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[النحل: ٣٠] أي: نزَّلَ خيراً. ومنه ما يأتي من التعبير بصورة مبتدأٍ بلا خبرٍ، أو خبرٍ بلا مبتدأٍ، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[الذاريات:٢٥]. "أي: سلامٌ عليكم؛ أنتم قومٌ مُنْكَرون، فحذف خبر الأُولى ومبتدأ الثانية"[2].

والدليل الحاليُّ والمقاميُّ: وذلك نحو قولك لمن رفع سوطاً: زيداً. بإضمار اضربْ. ومنه/ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[هود:٦٩] أي سلَّمنا سلاماً"[3] ومثل ذلك أن تقول لمن كان يتكلَّم وسكت: حديثَك أي: أكمل حديثك أو تابع حديثك.

ومن ذلك ما يدلُّ عليه السِّياق؛ كحذف جواب الشرط أو جواب القسم أو حذف تعبير ما؛ اعتماداً على السِّياق الذي ورد فيه، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾[الرعد:٣١] فالجواب لم يذْكر اعتماداً على ما فُهِم من السِّياق "كأنَّه قيل: لكان هذا القرآن"[4].

والضرر المعنويُّ: كحذف المستثنى؛ "كما في قولك ما ضربت إلاَّ زيداً"[5]. فإنَّك إن حذفت (زيداً) لم يتبيَّن من وقع عليه الفعل، ولم نصل إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة.

والضرر الصناعيُّ: وهو كما في قولك: زيدٌ ضربتُه"[6]. فإن كان المحذوف فضْلةً؛ فإنَّه لا يُشترط في حذفه وجدان الدليل، ولكن يُشترط أن لا يكون في حذفه ضررٌ.

الحذف وعدم الذِّكر:

يُطلق الحذف عادةً على ما الأصل فيه أن يُذكر، وذلك مثل: حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف عامل المفعول به، وعامل المفعول المطلق، وحذف المفعول به الذي ينبغي ذكره.

ففي قولنا: هو يكتب روايةً، وقولنا: هو يكتب. فالجملة الأُولى فيها ذكرٌ لموضوع الكتابة أمَّا الجملة الثانية: فإنَّه ليس فيها حذفٌ بل فيها عدم ذكرٍ أصلاً لموضوع الكتابة.

ومثل ذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾[البقرة:٥٨]، وقوله: ﴿وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾[الأعراف:١٦١]. فقد ذكر الرغد في آية البقرة ولم يذكره في الثانية، فليس

---

[1] مغني اللبيب، ص ٥٦٨.

[2] السَّابق، ص ٥٦٨.

[3] السَّابق، ص ٥٦٧/٥٦٨.

[4] – إعجاز القرآن، للباقلاَّني، «أبو بكر محمَّد بن الطيِّب» (٤٠٣هـ) ذخائر العرب (١٢)، تحقيق: السَّيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط٣، ١٩٥٤م، ص٢٦٢.

[5] – السَّابق، ص ٥٦٨.

[6] السَّابق، ص ٥٦٨.

في الجملة حذفٌ وإنما ليس فيها ذكرُ ما ذكره في الأُولى"[1].

من هنا كان لزاماً على الدارسين التفريق بين الحذف وعدم الذكر، إذْ لو جعلنا عدم الذِّكر حذفاً لكانت كلُّ جملة العربيَّة فيها حذفٌ بلا استثناء، لأنَّ كلَّ جملة يمكن أن تَذكُر فيها أموراً لا تَذكُرها في أُخرى؛ ومعنى ذلك أن يكون الأصل الحذف وليس الذكر"[2].

جاء في مغني اللبيب: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً. ويريدون **بالاختصار** الحذف لدليلٍ. **وبالاقتصار** الحذف لغير دليلٍ. ويمثِّلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾[البقرة:٦٠]. أي: أوقعوا هذين الفعلين"[3].

فحذف الاقتصار: هو عدم الذكر؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾[مريم:٤٢]. "فهذا ليس من باب الحذف؛ لأنَّه ليس القصد تعلُّق السَّمع والبصر بمفعولٍ معيَّنٍ، ولكن القصد: لِمَ تعبد ما لا يتَّصف بصفة السمع والبصر فليس لهذين الفعلين مفعولٌ به في التقدير"[4]. قال ابن هشام: "والتحقيق أن يقال: إنَّه تارةً يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أُوقع عليه فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارةً يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل فيُقتصر عليهما ولا يُذكر المفعول، ولا يُنوى، إذْ المنويُّ كالثابت، ولا يسمَّى محذوفاً لأنَّ الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[البقرة:٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر:٩]، ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ﴾[الأعراف:٣١]، و﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[الإنسان:٢]. إذْ المعنى: ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتَّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤيةٌ هنالك...

وتارةً يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو: ﴿لَا تَأْكُلُواْ الرِّبَا﴾[آل عمران:١٣٠]، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ الزِّنَى﴾[الإسراء:٣٢]. وقولك: ما أحسن زيداً وهذا النوع إذا لم يُذكر مفعوله قيل: محذوفٌ"[5]. جاء في دلائل الإعجاز: "فاعلم أنَّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدِّية فهم يذكرونها تارةً؛ ومرادهم: أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتُقَّت منها للفاعلين من غير أن يتعرَّضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك؛ كان الفعل المتعدِّي

---

[1] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص ٩٤.

[2] – السَّابق، ص ٩٤.

[3] – مغني اللبيب، ص ٥٧٥.

[4] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص ٩٤.

[5] – مغني اللبيب، ص٥٧٥.

كغير المتعدّي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهي، ويضرّ وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك؛ على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة؛ من غير أن يتعرّض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحلّ والعقد وصار بحيث يكون منه حلٌّ وعقدٌ وأمرٌ ونهيٌ وضرٌّ ونفعٌ .

وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩] المعنى: هل يستوي من له علمٌ ومن لا علم له من غير أن يقصد النصّ على معلومٍ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النَّجم:٤٨]. المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء...فهذا قسمٌ من خلوّ الفعل عن المفعول؛ وهو أن لا يكون له مفعولٌ يمكن النصّ عليه، وقسمٌ ثانٍ وهو أن يكون له مفعولٌ مقصودٌ؛ قصده معلوم، إلاّ أنّه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه"[1].

وهنا يجدر التنبيه إلى أنّ التقدير هو أمرٌ صناعيٌّ لا علاقة له بالمعنى، وليس حقيقةً لغويَّةً"[2]. ففي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة:٤٨]. يقولون: "أي لا تجزي فيه، ثمّ حذفت (في) فصار: لا تجزيه، ثمّ حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً . هذا قول الأخفش، وعن سيبويه: أنّهما حذفا دفعةً"[3]. وليس معنى ذلك أنّ كلّ مرحلةٍ من مراحل تقدير الحذف قد تكلّمت بها العرب وإنّما هو أمرٌ صناعيٌّ .

أغراض الحذف:

لا يظهر الغرض من الحذف إن لم يدلّ عليه الدليل. فالحذف هو: "إسقاط كلمةٍ للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"[4]. أي: إنّ الحذف لا يمكن أن يؤدّي دوره في الدلالة والتأثير إن لم يدلّ عليه الدليل، "من بنيةٍ معهودةٍ أو نمطٍ معروفٍ أو قرينةٍ قائمةٍ ، أو معنًى في السّياق؛ لا يستقيم إلاّ مع تقدير الحذف"[5]. فدلالة العناصر اللغويَّة على المحذوف هي "دلالة تضمين؛ تقتضي معنًى ما لم يُذكر ممَّا تقديره أن يُذكر"[6] وإذا كانت الأسباب التي تدعو إلى الذّكر والحذف متعدّدةً فإنَّها بمجموعها تعود إلى مراعاة المقام؛ فمن هذه الأسباب:

---

[1] – دلائل الإعجاز ، ص١١٨/١١٩/١٢٠.

[2] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها ، ص٨٨.

[3] – مغني اللبيب ، ص٥٧٩ وينظر البرهان ، ص١١٦/٣.

[4] – النُّكت في إعجاز القرآن، الرمَّاني «أبو الحسن علي بن عيسى» (٣٨٦هـ) ضمن كتاب (ثلاث رسائل في الإعجاز) تحقيق: محمَّد خلف الله أحمد، ومحمَّد زغلول سلاّم ، مصر ١٩٦٨م ، ص٧٠.

[5] – البيان في روائع القرآن، ص٩١/١.

[6] رسالتان في اللغة ، ص٨٢.

١ـ الإيجاز والاختصار عند قيام القرائن. كقوله تعالى: ﴿وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ..﴾[البقرة]. أي: فإن لم تفعلوا ذلك ولن تفعلوه .

٢. الاستخفاف لكثرة دورانه في الكلام. جاء في الكتاب: "هذا بابٌ يُحذف المستثنى فيه استخفافاً . وذلك قولك: (ليس غير) و(ليس إلاّ). كأنّه قال: ليس إلاّ ذاك/ وليس غير ذاك. ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يَعني.

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنّما يريد ما منهم واحدٌ مات"[1].

٣. ظهور المعنى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا﴾[الرعد:٣٥] أي: "دائمٌ"[2]. جاء في الكتاب: "ومما يُترَك نحو هذا لعلم المخاطَب قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[الأحزاب:٣٥] فلم يُعمل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّل استغناءً عنه، ومثل ذلك (نخلع ونترُك من يفجُرُك)[3]. وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم/[4]:

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندَكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

وقال ضابئ البرجمي[5]:

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُه فإنّي وقيّاراً بها لغريبُ

وقال ابن أحمر:

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أجلِ الطَّوِيِّ رماني/

فوضَع في موضع الخبر لفظ الواحد، لأنّه قد علِم أنّ المخاطَب سيستدلُّ به على أنّ الآخَرَين في هذه الصفة"[6] ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[آل عمران:١٨٠]. كأنّه قال: ولا يحسبنّ الذين يبخلون البخل؛ هو خيراً لهم. ولم يذكر البخل؛ اجتزاءً بعلم المخاطَب بأنّه: البخل؛ لذكره (يبخلون). ومثل ذلك قول العرب: من كذَب كان شرّاً له. يريد كان الكذب شرّاً له؛ إلاّ أنّه استغنى؛ بأنّ المخاطَب قد

---

[1] الكتاب ، ص٣٤٤/٢-٣٤٥ .

[2] البرهان في علوم القرآن ، ص١٣٩/٣ .

[3] ينظر شرح معاني الآثار، الطحاوي (أبو جعفر أحمد بن محمّد)، (٣٢١هـ) تحقيق: محمّد زهري النجّار، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٣٩٩ هـ ، ص٢٤٩/١ .

[4] الكتاب ، ص٧٤/١-٧٥، وفي الإنصاف ،نصّ على أنّه لدرهم بن زيد الأنصاري، وفي خزانة الأدب، ص١٨٩/٢-١٩٠ هو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، وبلا نسبةٍ في شرح ابن عقيل ، ص ٢٤٤/١ ومغني اللبيب ، ص٥٨٤.

[5] – الكتاب ، ص ٧٥/١و خزانة الأدب ، ص٨١/٤ ، ص٣٢٤/٤ ، والإنصاف، ص٩٤/١ وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٤٥٢ وهو في المعجم المفصّل، ص٣٢٢/١.

[6] – الكتاب ، ص٧٤/١-٧٥-٧٦، وديوانه، ص ١٨٧، وهو في المعجم المفصّل، ص٧٨/٨، والطَّوِيّ : البئر المطويّة بالحجارة.

علم أنَّ الكذب، لقوله كذب. في أوّل حديثه"[1].

٤ـ الإبهام: وذلك بقصد من المتكلِّم؛ كأن يسألك أحدهم: كيف وصلت في هذا الازدحام ؟ فتجيبه: وصلتُ وكفى.

٥ـ مراعاة الإسجاع والفواصل: كما في خطبة قسّ بن ساعدة: "أيُّها الناس اسمعوا وعوا... ما بال الناس يذهبون ولا يرجعون؛ أرضوا بالمقام فأقاموا؟ أم تُركوا فناموا.."[2]

ومن ذلك الحذفُ رعايةً للفاصلة كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر:٤]. فحذف الياء من (يسرِ) جاء منسجماً مع فواصل الآيات قبلها وبعدها.

وفي قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[الضُّحى:٣]، وقوله: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[طه:٣]. جاء حذف المفعول في الآيتين موافقاً لرعاية الفاصلة في كلِّ سورةٍ على حدة. "والقرآن الكريم يراعي الفاصلة، ولكنَّه لا يراعيها على حساب المعنى وإنَّما يراعيهما معاً فيزداد التعبير حُسناً على حُسن"[3].

٦ـ عدم تعلُّق غرض بذكره: فإنَّنا كثيراً ما نرى القرآن الكريم يحذف ما لا يتعلَّق غرضٌ بذكره؛ ويذكر ما هو محطُّ الفائدة، ويكثر هذا في القصص القرآنيِّ، فمن ذلك قوله تعالى في موسى عليه السلام: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (١٧) فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى (١٨) وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى (١٩) فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى (٢٠) فَكَذَّبَ وَعَصَى (٢١)﴾ [النَّازعات]. فأنت ترى أنَّه انتقل رأساً من تكليفه إلى موقف فرعون، ولم يذكر أنَّه ذهب إليه وقابله، لأن هذا لا يتعلَّق غرضٌ بذكره؛ فإنَّه مفهوم من السِّياق، ولكن ذَكَرَ ما هو محطُّ الاهتمام؛ وهو فحوى الرسالة"[4].

٧ـ الاتِّساع والتجوز: فالاتِّساع هو ضربٌ من الحذف؛ تجعلُ فيه المذكور في مقام المحذوف؛ وتعربه بإعرابه. جاء في الأُصول لابن السرَّاج: "اعلم أنَّ الاتِّساع ضربٌ من الحذف؛ إلاَّ أنَّ الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله . التقديم والتأْخير ـ أنَّ هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب. و هذا الباب [الاتِّساع] العاملُ فيه بحاله؛ وإنَّما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم، فأَمَّا الاتِّساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]. تريد: أهل القرية. وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريق؛

---

[1] – الكتاب ، ص٣٩١/٢.

[2] – جمهرة خطب العرب، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية ، بيروت ، ص٣٨/١ والأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني«علي بن الحسين»(٣٥٦هـ). تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢، ص٢٣٧/١٥ وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي «أحمد بن علي الفزاري»(٨٢١هـ) تحقيق: د. يوسف علي طويل ، دار الفكر ، ط١، دمشق ١٩٨٧م، ص٢٥٥/١ .

[3] – الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها ، ص ٩٨.

[4] – السَّابق ، ص١٠٠.

يريدون أهل الطريق، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[البقرة:١٧٧]. إنَّما هو بِرُّ من آمن بالله.

وأمَّا اتِّساعهم في الظروف فنحو قولهم: صِيدَ عليه يومان، وإنَّما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ في يومين"(١). ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[سبأ:٣٣] "أي: مكركم بالليل والنهار. فالليل والنهار لا يمكران، بل يُمكَر فيهما"(٢)، وقول الخنساء(٣):

ترتعُ ما رتعت حتَّى إذا ادَّكرت ... فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ. فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ"(٤).

والظاهر أنَّ الاتِّساع يدخل في باب المجاز، وقد يراد به المبالغة أيضاً. وفي هذا السِّياق يلفتنا قول الدكتور نصر حامد أبو زيد حول قضية المجاز إذْ يقول: "وغنيٌّ عن البيان، أنَّ أيَّ قاعدةٍ نحويَّةٍ أو لغويَّةٍ تضييقٌ دائماً عن إمكانيات الواقع الحيِّ للُّغة وثرائه، ويظلُّ متعلِّم اللغة لفترةٍ طويلةٍ جداً. في حدود القواعد والحدود، دون أن يتجاوز ذلك على رحابة الأساليب الفنِّيَّة للُّغة، تلك الأساليب التي تخضع القواعد لها دون أن تخضع هي للقواعد"(٥).

فتجاوز العلاقات النَّحويَّة النمطيَّة، "أو الاتِّساع في الكلام؛ كان أحد الأبواب التي فُتحت لعلم البلاغة؛ إنْ لم يكن أوسعَ هذه الأبواب؛ وإنَّ الحذف أو الاختصار كان ركناً مهمَّاً فيها"(٦).

٨- الفراغ بسرعةٍ للوصول إلى المقصود: وذلك كما في التحذير؛ وفيما يقتضي الإجابة السريعة على وجه العموم، وذلك فيما إذا كان الموقف لا يحتمل سوى كلمةٍ؛ إذْ بغيرها أو بأكثر منها يطول الكلام فتضيع الفرصة، ويقع ما تُخشى عواقبه.

جاء في شرح الكافية: "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذَّر منه المكرَّر، كون تكريره دالاًّ على مقاربة المحذَّر منه للمحذِّر، بحيث يضيق الوقت إلاَّ عن ذكر المحذَّر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتَّسع لذكر العامل مع هذا المكرَّر"(٧). فالعرب تحذف الفعل إذا تطلَّب المقام سرعة الإجابة، وقد تستعيض عنه بذكر اسم الفعل نحو قولك دونك زيداً، و عليك عمْراً، ومكانك ونحوها من أسماء الأفعال.

جاء في شرح الكافية: فلأنَّ نحو (أمامك) و(دونك زيداً). بنصب (زيداً) كان في الأصل:

---

١ - الأُصول في النَّحو، ابن السرَّاج، ص٢/٢٥٥.

٢ - الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص١٠١.

٣ - ديوانها، ص٣٨٣، و الكتاب، ص١/٣٣٧، وشرح المفصَّل، ص١/١١٥، والمقتضب، ١/١٨٩، وخزانة الأدب، ص١/٢٠٧، وهو في المعجم المفصَّل، ص٣/١٧٧.

٤ - الكتاب، ص١/٣٣٧.

٥ - الاتِّجاه العقلي في التفسير، ص١٠١.

٦ - اللغة والإبداع، د.شكري محمَّد عيَّاد، انترناشيونال برس، ط٢، ١٩٨٨م، ص١١١.

٧ - شرح الكافية، ص٢/٧.

أمامك زيدٌ، ودونك زيدٌ/فخذه فقد أمكنك، فقُصر هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بسرعةٍ؛ ليبادر المأمور إلى الامتثال؛ قبل أن يتباعد عنه زيدٌ، وكذا كان أصل (عليك زيداً): وجب عليك أخذُ زيدٍ. و(إليك عنّي)؛ أي: ضمَّ رحلك وثقلك إليك واذهب عنّي، و(وراءك)؛ أي: تأخَّر وراءك. فغي كلِّها الاختصار لغرض التأكيد"[1].

ومنه الترخيم في أسلوب النداء، وقد كثر الترخيم في المنادى دون غيره "لكثرته؛ ولكون المقصود في النداء، هو المنادى له، فقُصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود؛ بحذف آخره اعتباطاً"[2]. ومن ذلك أيضاً ما نجده في أُسلوب اللغة الدَّارجة من إسقاطٍ لحرف النداء؛ والتوجُّه مباشرةً بنطق المنادى؛ تفادياً لإضاعة الوقت في ذكر حرف النداء، وفي مثل هذه الحالة يتحمَّل النَّبر (الضَّغط) في نطق الكلمة بيان الوظيفة الدلاليَّة لذلك التعبير.

٩ـ الاحتقار: كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]. "أي: الكفار"[3]. فلم تذكرهم الآية "استحقاراً لهم، فإنَّه لا يحسن مقابلة الله وقوَّته وقدرته بالكفار"[4]. ومن ذلك أنَّنا نجد في حياتنا الاجتماعية مثل هذه الصورة عندما ينافس شخصٌ بسيطٌ قليلُ الشأن والشكيمة رجلاً مهيباً رزيناً كريماً لنفسه في أمرٍ أو منصبٍ؛ فإنَّ الأوَّل لا يُذكر في مجلس الثاني باسمه؛ بل يكتفَّى بكنايةٍ معبِّرةٍ عن الفارق بين الاثنين.

١٠ـ التعظيم والتفخيم: ونحوهما من التعجيب والتهويل؛ وذلك لأنَّه في الحذف يذهب الذِّهن كلَّ مذهبٍ لما يحمله الحذف من الإبهام وعدم التحديد [5]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]. فالكلام هاهنا ضاق عن ذكر الجواب.

جاء في شرح الكافية: "حُذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] أي: تكون أمورٌ لا يُقدَر على وصفها"[6]. وجاء في البرهان: "قالوا وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطَب به، وإنَّما يُحذف لقصد المبالغة، لأنَّ السامع مع أقصى تخيُّله يذهب منه الذِّهن كلَّ مذهبٍ، ولو صرِّح بالجواب لوقف الذِّهن عند المصرَّح به؛ فلا يكون ذلك الوقع، ومن ثَمَّ لا يحسن تقدير

---

[1] – شرح الكافية، ص٣/ ١٦٨–١٦٩. ومنه "لبَّيك وسعديك". ينظر شرح الكافية، ص١/٢٧٥.

[2] – السَّابق، ص١/٣٦١.

[3] – البرهان، ص٣/١٦٤.

[4] – ينظر الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص١٠٤.

[5] – السَّابق، ص١٠٤.

[6] – شرح الكافية، ص٣/٢٧٥.

الجواب مخصوصاً إلاّ بعد العلم بالسِّياق"[1].

١١. التكثير والمبالغة: وذلك نحو قولك: زيداً سيراً سيراً، وإنّ زيداً سيراً سيراً. قال سيبويه: "واعلم أنَّ السَّيْر إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب؛ فإنَّما تخبر بسيرٍ متَّصلٍ بعضه ببعضٍ؛ في أيّ الأحوال كان. وأمَّا قولك: إنَّما أنت سيرٌ. فإنَّما جعلته خبراً لـ(أنت)، ولم تضمر فعلاً"[2].

جاء في شرح المفصَّل: "إنَّما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله، فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره، وليس ذلك مما يختص بالمخاطَب؛ بل تستعمله في الإخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب، فتقول: سيراً سيراً .إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى، وتقول: أنت الدهر سيراً سيراً، وأنت هذا اليوم سيراً سيراً، وكان عبد الله سيراً سيراً إذا أخبرت بشيءٍ متَّصلٍ بعضه ببعض، وإن رفعت وقلت: ما أنت إلاَّ سيرٌ سيرٌ، على معنى ما أنت إلاّ صاحب سيرٍ؛ وحذفت الصاحب وأقمت السيّر مقامه؛ لم يدلَّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلَّ النصب، إنَّما أخبرت أنّه صاحب سيرٍ لا غير"[3]. فقولنا: (زيدٌ سيرٌ) ليس فيه "معنى الحصر المفيد للدوام"[4].

وجاء في شرح الكافية: "فالتزُم حسن حذف الفعل في بعض المواضع، إمَّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدث والتجدُّد، أي الفعل في نحو: حمداً لله، وشكراً لك، وعجباً منك، وسبحان الله. وإمَّا لتقدُّم ما يدلُّ عليه كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النِّساء:٢٤]، و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[البقرة:١٣٨]، و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[الرُّوم:٦]. أو لكون الكلام مما يُستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو: (لبيك) و(سعديك) و(دواليك)..."[5].

١٢ـ الإطلاق: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[يوسف:٩٠]. فإنَّه "لم يقيِّد الاتّقاء بشيءٍ معيَّن بل أطلقه في كلِّ ما يحسن اتِّقاؤه"[6].

والاتِّقاء في القرآن الكريم يرد مطلقاً غير مقيَّد كما تقدَّم، ويرد مقيَّداً كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾[الطَّلاق:١]، وقوله: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[الأنفال:٢٥].

وقد يجتمع الإطلاق والتقييد في الآية الواحدة كما في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الأنعام:١٥٥]. ففي هذه الآية "قيَّد الاتِّباع وأطلق الاتِّقاء. أمَّا الاتِّباع فقد قيَّده باتِّباع الكتاب، وأمَّا الاتِّقاء فقد أطلقه في كلِّ ما ينبغي اتِّقاؤه"[7].

---

[1] – البرهان، ص٣/١٨٣.

[2] – الكتاب، ص١/٣٣٦.

[3] –شرح المفصَّل، ص١/١١٥.

[4] – شرح الكافية، ص ١/٢٨٤.

[5] – السَّابق، ص١/٢٧٥.

[6] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص١٠٥.

[7]– الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص١٠٦.

١٣ـ الذِّكر والحذف للتوكيد وعدمه: فقد يأْتي الذكر للتوكيد والحذف لعدمه، فقولك: أعطيت زيداً وأعطيت عمْراً، آكدُ من قولك أعطيت زيداً وعمْراً.

١٤ـ التوسُّع في المعنى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الفتْح:١٥]. "فهذا يحتمل أن يكون المراد: فقْهاً قليلاً .فيكون مفعولاً مطلقاً. ويحتمل أن يكون المراد: أنَّهم لا يفقهون إلاَّ قليلاً من الأمور، فيكون مفعولاً به، والمعنيان مُرادان، فهم ليس عندهم إلاَّ قليلٌ من الفقه، ولا يفقهون إلاَّ قليلاً من الأمور، فهذا الحذف للتوسُّع في المعنى، ولو قال: إلاَّ فقهاً قليلاً، أو قال: قليلاً من الأمور، لتقيَّد المعنى بأمْرٍ واحد"[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[التَّوبة:٨٢]. "فهذا يحتمل أن يكون المراد: فليضحكوا وقتاً قليلاً وليبكوا وقتاً كثيراً، ومن المحتمل أن يكون/المراد: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيراً، والمعنيان مرادان، أي: ليضحكوا ضحكاً قليلاً وقتاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيراً وقتاً كثيراً"[2].

أثر الحذف في الوظيفة الدلاليَّة للجملة:

تتأثَّر الوظيفة الدلاليَّة للجملة بما يطالها من الحذف؛ فقد يطال الحذف أحد عناصر الجملة بما يشكِّله من وظيفةٍ نحويَّة، وقد يطال بنْيةَ أحد العناصر المكوِّنة للجملة، فيسقط حرفٌ من بنْية الكلمة أو من بنْية التركيب برمَّته، وكلُّ ذلك ينعكس على الوظيفة الدلاليَّة للجملة.

فالوظيفة الدلاليَّة للحذف تأْتي في صورتين:

الأُولى: نكون إزاء لون من التوسُّع في الدلالة، لأنَّ إيجاز الحذف يكون التوسُّع في الدلالة أحد وظائفه.

الثانية: يؤدِّي الحذف وظيفة التوضيح للمعاني التي يشوبها الغموض، فيُشْرِكُ المتلقِّي في إكمال التصوُّر الذي توحي به سياقات النُّصوص؛ وتتدخَّل مخيِّلة المتلقِّي وإحساساته وحدوسه في تخيُّل صورة المحذوف وتحديد دلالته.

من هنا سنتناول الحذف عندما يطال الجملة بركْنيها، أو يطال أحد عناصرها، ثُمَّ نتناول حذف الحرف من بنْية العنصر اللغويِّ الواحد أو من بنْية التركيب برمَّته.

أ ـ حذف الجملة بركْنيها:

كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[البقرة:٦٠]

[1] ـ السَّابق، ص١٠٦.

[2] ـ السَّابق، ص١٠٦/١٠٧.

"الفاء متعلِّقة بمحذوف ، أي: فضرب فانفجرت"[1] ومن حذف جملٍ متعدِّةٍ يقتضيها المعنى بقرينة السِّياق قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى فَأَكَلَا مِنْهَا﴾[طه]. "أي: فاستمع إليه، وأطاع وسوسته، فأكلا منها"[2].

ب ـ حذف أحد عناصر الجملة:

كما في قوله تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[سبأ:15] فالرفع " على اضمار مبتدأٍ ، أي: هذه بلدةٌ . وكذلك ﴿وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ أي: وهذا ربٌّ غفورٌ "[3]. ومن ذلك:

ـ حذف الصفة: كقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[الكهف:79]. ذلك لأنَّه كان "يأخذ كلَّ سفينةٍ صحيحةٍ غصباً ، ويدع منها كلَّ معيبةٍ ، لا أنَّه كان يأْخذ صحاحها وغير صحاحها. فإن قال قائل: وما الدليل.. ؟ قيل: قوله ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾. فأبان بذلك أنَّه إنَّما عابها، لأنَّ المعيبة منها لا يعرض لها"[4].

ـ حذف الموصوف: كقوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[آل عمران:7]. أي: "وآيات أُخر هُنَّ متشابهاتٌ في التلاوة مختلفاتٌ في المعاني"[5].

ـ وحذف المضاف كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾[الرعد:17]. " فهذا أحدُ مثلَي الحقِّ والباطل، فالحقُّ هو الماءُ الباقي الذي أنزله الله من السماء والزَّبد الذي لا ينتفع به هو الباطل"[6].

ـ وحذف المفعول به: وهو إمَّا أن يكون مع اختصاص الفعل بمفعولٍ معيَّنٍ بحيث يُستدلُّ على المفعول المحذوف بمجرَّد ذكر الفعل؛ وإمَّا أن يكون المفعول به المحذوف يدلُّ عليه سياق الكلام. فمن الحذف الذي يدلُّ عليه المعنى المفرد للفعل؛ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[البقرة:285]. أي: "سمعنا قولك يا ربَّنا، وفهمناه، وقمنا به، وامتثلنا العمل بمقتضاه"[7].

ومن الحذف الذي يدلُّ عليه سياق الكلام؛ قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾[النِّساء:9]. هو أمرٌ للأوصياء بأن يخشوا الله تعالى، أو يخافوا على أولادهم

---

1 –الكشَّاف ، ص1/144.

2 – البيان في روائع القرآن ، ص2/111.

3 مشكل إعراب القرآن، القيرواني ، ص544.

4 – جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري «محمَّد بن جرير بن يزيد»(310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1 . 2000م ، ص18/84.

5 – السابق ، ص 6/174.

6 – السابق ، ص16/409.

7 – تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير القرشي الدمشقي «أبو الفداء إسماعيل بن عمر» (774هـ)، تحقيق: سامي بن محمَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط2 ، 1999 م، ص1/736.

أولادهم؛ فيفعلوا مع اليتامى ما يحبُّون أن يُفعل بذراريهم الضِّعاف بعد وفاتهم"[1].

- وقد يحذف فعل الشُّروع؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾[هود:٧٤]. فهو "شرع يسألهم عمَّا جاؤوا له"[2]، بمعنى: جعل ، أو أنشأ.

- وقد يكون المحذوف عنصراً غير نحويٍّ؛ ولكنَّه تقتضيه استقامة النصِّ ،وقد يكون كلمةً واحدةً كفعل القول مثلاً، أو كلاماً أطول من ذلك لربط سياق النصِّ ؛ فيكون من الوضوح بدرجةٍ تجعل ذكره إطناباً لا مبرر له"[3]. من ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾[الأنعام:٧١]. أي: "يقولون له (ائتنا)"[4]، وفيه يقدَّر قولٌ على أنَّه بدلٌ من يدعونه أو حال من فاعله، وقيل:محكيٌّ بالدُّعاء؛ لأنَّه بمعنى القول"[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[مريم:٢٩]. "أي إنَّهم لما استرابوا في أمرها واستنكروا قضيَّتها؛ وقالوا لها ما قالوا معرِّضين بقذفها ورميها بالفِرْية؛ وقد كانت يومها ذلك صائمةً صامتةً ؛ فأحالت الكلام عليه؛ وأشارت لهم إلى خطابه وكلامِه"[6].

حذف جزءٍ من البُنْية:

إنَّ حذف جزءٍ من البُنْية المعهودة؛ نجده بكثرةٍ في الأُسلوب القرآنيِّ ؛ كما في حذف ياء المنقوص لغير التقاء الساكنين من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[البقرة:١٨٦]، وقوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[الرَّعْد:٩]، وقوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[الحجّ:٥٤]، وقوله: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[غافر:١٥]، وقوله: ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾[غافر:٣٢]، وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾[الشُّورى:٣٢]، وقوله: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾[ق:٤١] وذلك أنَّ التعبير القرآنيَّ تعبيرٌ مقصودٌ ؛ كلُّ مفردةٍ فيه أخذت شكلاً فنِّيّاً مقصوداً له بعدٌ دلاليٌّ معيَّنٌ .

ففي حذف جزءٍ من الفعل؛ نجد القرآن الكريم "يحذف من الفعل للدلالة على أنَّ الحدث أقلُّ ممَّا لم يحذف منه؛ أو أنَّ زمنه أقصر، ونحو ذلك. فهو يقتطع من الفعل للدلالة على الاقتطاع من الحدث، أو يحذف منه في مقام الإيجاز والاختصار؛ بخلاف مقام الإطالة"[7].

ففي قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾[الكهف:٩٧] .وذلك في قصَّة

---

[1] – روح المعاني ، ص٤/٢١٢-٢١٣.

[2] – تفسير ابن كثير، ص٤/٥٤١.

[3] – البيان في روائع القرآن ، ص١/١٠٣.

[4] –الكشَّاف ، ص ٣٧/٢.

[5] – روح المعاني ، ص٧/١٨٩.

[6] – تفسير ابن كثير ، ص٥/٢٢٨.

[7] – بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص ١١.

السدّ الذي صنعه ذو القرنين من زبر الحديد والنحاس المذاب نجد أنّ الحذف في الفعل جاء من قِبَلِ أنّ الصعود على هذا السدّ أيسر من إحداث نقبٍ فيه لمرور الجيش؛ فحذف من الحدث الخفيف فقال: فما اسطاعوا أن يظهروه. بخلاف الفعل الشاقّ الطويل فإنّه لم يحذف؛ بل أعطاه أطول صيغةٍ له، فقال: (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا). فخفّف بالحذف من الفعل الخفيف؛ بخلاف الفعل الشاقّ الطويل، ثُمّ إنّه لمّا كان الصعود على السدّ يتطلب زمناً أقصر من إحداث النقْب فيه؛ حذف من الفعل وقصّر منه ليجانس النطقُ الزمنَ الذي يتطلّبه كلُّ حدثٍ "[1].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾[الأحزاب:٥٢] ، وقوله: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[النِّساء:٢]. ففي آية الأحزاب جاءت (تَبَدَّلَ) بحذف إحدى التاءين، وفي آية النّساء جاءت (وَلَا تَتَبَدَّلُوا) دون حذف. وذلك: أنّ الآية الأحزاب حكمها مقصورٌ على الرسول صلّى الله عليه وسلّم فهو منهيٌّ عن أن يتبدّل بأزواجه أزواجاً. أمّا الآية الثانية فهي حكمٌ عامٌّ للمسلمين على مرِّ العصور؛ فقال في الحكم المحدّد والحدث المقصور على شخصٍ واحدٍ: (تبدّل) بالحذف من الفعل، وقال في الحكم العامّ الممتدّ على مرِّ العصور: (تتبدّلوا) فجاء بالصيغة القصيرة للحدث القصير وبالصيغة الطويلة للحدث الطويل"[2].

ومن الذكر والحذف في الفعل قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف:٦٤]. بحذف الياء من الفعل، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف:٦٥]. بعدم الحذف؛ وذلك لأنّ السِّياق سيوضّح أنّ الحدث في الآيتين مختلفٌ.

قال تعالى في سورة الكهف: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾﴾.

فنسيان الحوت "ليس هو ما يبغيه موسى على وجه الحقيقة؛ إنّما يبغي الشخص الذي يريد أن يتعلّم منه. وأمّا في سورة يوسف فالطعام هو ما يبغون، وهو سبب رحلتهم، ففرّق بين البغْيتين. فلمّا كان ما في الكهف ليس هو ما يبغون حذف من الحدث إشارةً إلى عدم إرادة هذا الحدثَ على وجه التّمام، إنّما هو علامةٌ على الوضع الذي يجدون فيه بُغْيتهم.

ولمّا كان ما في يوسفَ هو بُغْيتهم؛ ذكر الفعل كاملاً ولم يحذف منه؛ فناسب كلٌّ مقامَه"[3].

أمّا النون المحذوفة وهي لام الفعل. فقد جاء في البُرهان للزركشيِّ: إنّها تحذف تنبيهاً على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وإنّ منه ينشأ ويزيد إلى ما لا يحيط بعلمه غير الله مثل: ﴿أَلَمْ يَكُ

---

[1]- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، ص ١٢ ولا تعني هذه القراءة لقصّة أصحاب السدّ أنّها قطعيّة الدلالة.

[2]- السَّابق ، ص ١٤.

[3]- السَّابق ، ص٢٤.

نُطْفَةً ﴾[القيامة:٣٧]. حذفت النُّون تنبيهاً على مهانة مبتدأ الإنسان وصغر قدره؛ بحسب ما يدرك هو/من نفسه؛ ثُمَّ يترقَّى في أطوار التكوين ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾[يس:٧٧] ... كذلك و﴿ إِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾[النِّساء:٤٠]. حذفت النُّون تنبيهاً على أنَّها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار؛ فإنَّ إليه ترتيبها وتضاعيفها. ومثلها: ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾[لقمان:١٦]"(١)، وهنالك من يرى أنَّ كثرة الاستعمال للكلمة يجعلها أقلَّ طولاً. وفي هذا يقول «زيف»: كلَّما كثر استعمال الكلمة تعرَّضت لأن تكون أو أن تصبح أقصر"(٢).

د. حذف الحروف والأدوات:

فالحروف لها تفضُّلها عن غيرها، فمن حيث الرُّتبة؛ فإنَّها تتصدَّر مدخولاتها، كحروف الجرِّ، والعطف، والاستثناء، وواو المعيَّة، والحال. وكذلك فإنَّها تفتقر إلى الضمائم؛ إذْ لا يكتمل معناها إلاَّ بها فلا يفيد حرف الجرِّ إلاَّ مع المجرور ولا العطف إلاَّ مع المعطوف، والحروف التي تلازم الجمل مفتقرةٌ إلى ذكر هذه الجمل كاملةً ولا تحذف إلاَّ مع القرينة التي يمكن بها فهْم المعنى. فمن هذا الحذف في الأدوات والحروف:

١- حذف حرف الجرِّ: ومن لطيف حذف حرف الجرِّ ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[النِّساء:١٢٧]. فمن المعلوم أنَّ حذف حرف الجرِّ لا يجوز إلاَّ إذا أُمِنَ اللبْس وتعيَّن المقصود، فلا يقال: رغبت زيداً. لأنَّه لا يدري المقصود؛ أهو: (رغبت في زيدٍ) أم (رغبت عنه) أم (رغبت إليه). ولكنَّه هنا حذف حرف الجرِّ مع أنَّه لم يتعيَّن أهو: (في) أم (عن) وذلك لأنَّه يراد معنى الحرفين معاً، فالحكم واحدٌ في الرغبة فيهنَّ أو عنهنَّ، وهذا في يتامى النِّساء"(٣). جاء في الكشَّاف: "وكان الرجل منهم يضمُّ اليتيمة إلى نفسه؛ وما لها، فإن كانت جميلةً تزوَّجها وأكل المال، وإن كانت دميمةً عضلها عن التزوُّج حتى تموت فيرثها. و(تَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) يحتمل في أنْ تنكحوهنَّ لجمالهنَّ وعن أنْ تنكحوهنَّ لدمامتهنَّ"(٤).

فالوظيفة الدلاليَّة التي أدَّاها حذف حرف الجرِّ في هذه الآية قد بيَّنت أنَّ المقصود جميع أنواع الرغبة؛ عنهنَّ أو فيهنَّ، فأطلق لإطلاق الرغبة، وهذا تعبيرٌ عظيمٌ جليلٌ"(٥).

وقد تحذف (رُبَّ) دون أن يضيع معناها وذلك "لإغناء الواو عنها، أي أنَّ قرينة التضامِّ

١- البرهان في علوم القرآن، ص١/٤٠٧-٤٠٨.

٢- النصُّ والخطاب والإجراء، ص٣٢٠. وقانون« زيف»١٩٣٥م هو معيارٌ لغويٌّ خاص معنيٌّ بملاحظة "التوازي بين كثرة الاستعمال والاختصار". ينظر السَّابق، ص ٣٢٠ .وعند الكوفيِّين أنَّ "الحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى". الإنصاف، ص١/٧٣، وينظر أسرار العربية، ص٢٧٥،٢٣٣،٢٢٨ والخصائص، ص١/٣٦٠، ٢/١٢١.

٣- التعبير القرآني، ص ٢٠٦.

٤- الكشَّاف، ص١/٥٧٠.

٥- التعبير القرآني، ص ٢٠٦.

(بين الواو وربَّ) قد أغنت عن قرينة الأداة، وقد ينزع الخافض ويبقى المعنى مفهوماً "[1].

٢ -حذف حرف العطف: وحذفه كثير في القرآن حين يتلوه فعلٌ ماضٍ من مادَّة القول"[2]؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ۝ قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ﴾[يوسف]، وقوله: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ۝ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا﴾[يوسف]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ۝ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ۚ قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا﴾[العنكبوت] . قال ابن جنّي: "القياس: ألاَّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذفت تارةً وزيدت أُخرى، أمَّا حذفها فكنحوِ ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيدٍ من حذف حرف العطف في نحو قولهم: أكلت لحماً سمكاً تمراً"[3]. فحرف العطف قد يسقط ويبقى العطف مفهوماً بقرينة النَّغمة؛ كقولك: غبت أو داومت الأحد الاثنين الثلاثاء..إلخ.

٣ - حذف الواو الداخلة على جملة الحال ومعها (قد) كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾[النِّساء:٩٠]. جاء في شرح الكافية: "قالوا: إنَّ (قد) فيه مقدَّرة: واجتماع الواو و(قد) حينئذٍ أكثر من انفراد أحدهما، وانفراد (قد) أكثر من انفراد الواو، فنحو: (جاءني زيدٌ وقد خرج أبوه) أكثر، ثُمَّ: (قد خرج أبوه) ثُمَّ: (وخرج أبوه). فإن لم يكن معه ضميرٌ، فالواو مع (قد) لا بدَّ منهما"[4]. وذلك نحو قوله[5]:

نولُ وقدْ تَخُبُّ ظيفُ ساقها ... مست ... ى أن ق... أ... د

"ولا يقال: جاءني زيدٌ قد خرج عمرٌو. ولا: جاءني زيدٌ خرج عمرٌو"[6].

وكما وردت الشواهد القرآنيَّة بحذف (الواو) و(قد) من صدر جملة الحال، فقد وردت أيضاً بإثبات (الواو) دون (قد) كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾[آل عمران:١٦٨]. وقعدوا هي: حالٌ من ضمير قالوا، و(قد) مرادةٌ، أي: قالوا وقد قعدوا عن القتال بالانخذال"[7]. وقوله: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾[يوسف:٧١]. فالجملة المتصدِّرة

---

[1] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٢٣٩.

[2] – البيان في روائع القرآن، ص١/٩٤.

[3] – الخصائص، ص٢/٢٨٠. وهما: أبو عثمان المازني «بكر بن محمَّد بن بقيَّة» (٢٤٩هـ) أحد أئمة النَّحو وأبو زيدٍ الأنصاري «سعيد بن أوس بن ثابت» (٢١٥ هـ) أحد أئمَّة الأدب واللغة.

[4] – شرح الكافية، ص٢/٨٤ .

[5] – هو لطرفة بن العبد في ديوانه، ص٣٨ وبلا نسبةٍ في شرح الكافية، ص ٢/٤٨ و ٢/٨٤ وخزانة الأدب، ص ١/٥٠٥، ص ١/٥٥٦، وهو في المعجم المفصَّل، ص٢/٣٥٣. والوظيف: مُستدقُّ الذِّراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما، وتَرِبَ الوظيفُ: أي انقطع فبان، والمقطُوْيد: على وزن اسم الفاعل، وهو الداهية القويُّ، وليس المُؤْيد من الوأد. ينظر لسان العرب، ص٢/٢٢٠.

[6] – شرح الكافية، ص٢/٨٤.

[7] – روح المعاني، ص٤/١٢٠.

بالواو هي حاليةٌ من فاعل قالوا. أي؛ قالوا: وقد أقبلوا"[1].

٤ـ حذف الضمير العائد: الذي به يتمُّ الربطبين طرفيّ التركيب، وذلك بشرط الوضوح في المعنى وأمن اللبس[2]، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص:٦] أي: يحذرونه"[3]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]. "أي: تعلمونه"[4].

٥. حذف الموصول وذكره: فالاستعمال القرآنيُّ للموصول يأتي بالذكر تارةً وبالحذف تارةً أُخرى، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [طه:٦]. بتكرير الاسم الموصول، وقال مرَّةً أُخرى: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١٦] فلم يكرِّر الاسم الموصول. وقال مرةً: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر:١]. وقال في موضع آخر: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد:١]. ومثل هذا يقتضي المساءلة لأنَّه "لا بدَّ في الكلام البليغ من سبب للذِّكر والحذف، وخصوصاً في القرآن الكريم الذي هو أعلى الكلام"[5].

فقد جاء في البرهان: "قال بعضهم: وتأمَّلت هذه المواضع فوجدت أنَّه حيث قَصد التنصيص على الأفراد ذَكر الموصول والظرف، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس[6]؛ من نفي الشركاء الذين اتَّخذوهم في الأرض. وإلى المقصود في آية الكرسيِّ[7] من إحاطة المُلْك. وحيث قَصد أمراً آخر لم يذكر الموصول إلا مرةً واحدةً إشارةً إلى قصد الجنس وللاهتمام بما هو المقصود في تلك الآية. ألا ترى في سورة الرحمن[8]؛ المقصود منها علوّ قدرة الله تعالى و علمه وشأنه، وكونه مسؤولاً ولم يقصد السائلين"[9].

فذكْر الموصول إنَّما يكون إذا ما قَصد التنصيص على الأفراد كما في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر:٦٨]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل:٨٧]. ففي هاتين

---

[1] – البيان في روائع القرآن، ص١/٩٤.

[2] – ينظر السَّابق ، ص١/٩٥-٩٦.

[3] – السَّابق ، ص١/٩٦.

[4] – السَّابق ، ص١/ ٩٦.

[5] – التعبير القرآني ، ص٩٣.

[6] – يعني قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس :٦٦].

[7] – يعني قوله تعالى: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة :٢٥٥].

[8] – يعني قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن :٢٩] .

[9] – البرهان ، ص٤/٧٣-٧٤.

الآيتين قُصد التنصيص على كلِّ فردٍ من أفراد السماوات والأرض على وجه التخصيص فكرَّر (مَن) لذلك"(1). فحيثما دلَّ الكلام على التفصيل والإحاطة كرَّر الاسم الموصول؛ بخلاف ما إذا كان الكلام مجملاً، فإنَّه لا يكرِّره.

٦- حذف ياء المتكلِّم والاجتزاء عنها بكسرةٍ: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَى أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾[الكهف:٢٤]، وقوله أيضاً: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[القصص:٢٢]. فهو في آية الكهف قد اجتزأ بالكسرة عن ياء الضمير؛ فقال (يهدين) وأبرز الضمير في آية القصص فقال: (يهديني) ذلك لأنَّ المقام يستدعي إبراز ياء المتكلِّم، لأنَّه مقام التجاءٍ وخوفٍ وخشيةٍ؛ والخوف يستدعي أن يلصق الإنسان بمن يحميه، ويلقي بنفسه كلِّها عليه، ويستدعي أن يلتجئ إلى من ينصره؛ ويأخذ بيده بكلِّ أحاسيسه ومشاعره التجاءً كاملاً؛ وهذا هو الموقف الأوَّل فقد خرج موسى خائفاً يترقَّب فاراً من بطش فرعون، فالتجأ إلى ربِّه التجاء الخائف الوجل؛ طالباً أن يهديه إلى سواء السبيل، ولذا أظهر الياء دلالةً على مكان الالتجاء وإلقاء النفس كلِّها أمام خالقه؛ بخلاف ما في الكهف؛ فإنَّه ليس المقام كذلك؛ فإنَّه قال: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾[الكهف]. فالفرق كبيرٌ بين المقامين"(2).

والمحذوف قد يكون أيَّ كلمةٍ مفردةٍ تشغل وظيفةً نحويَّةً ما؛ فيستدلُّ على حذفها إمَّا بأصل التركيب؛ كحين يحذف المبتدأ أو الخبر، وإمَّا بوجود الحرف دون مدخوله. فيقال: إنَّ المدخول محذوفٌ، وإمَّا بقرينة السِّياق ومعناه العام كما يبدوا في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:١٨٤]. أي: فأفطر فكفارته عدَّة"(3).

فكما أنَّ الذكر قرينةٌ لفظيَّةٌ فلا يكون الحذف إلاَّ بقرينةٍ لفظيَّةٍ أيضاً، "ولا يكون تقدير المحذوف إلاَّ بمعونة هذه القرينة، وأهمُّ القرائن الدالَّة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذِّكر؛ وكلاهما من القرائن اللفظيَّة الداخلة في مفهوم التضامِّ"(4). قال تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[سبأ:١٥]. أي: بلدتكم بلدتكم بلدةٌ طيِّبةٌ وربُّكم ربٌّ غفورٌ.

٧- حذف اللام الموطِّئة للقسم: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾[الحشر:١١].

٢- الزِّيادة:

وممَّا يدخل في حيِّز التضامِّ ظاهرة الزيادة، إذْ إنَّ الحال بها ينسَب إلى النَّحو لا ينسَب

1- التعبير القرآني، ص ٩٣.

2- السَّابق، ص ٨٤.

3- البيان في روائع القرآن، ص١/٩٦.

4- اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٢٢١.

إلى القرآن، وذلك لأنَّ "الزائد: إنَّما هو زائدٌ على أصل النَّمط. أي: على أصل وضع الجملة، فالجملةُ أركانها وفضلاتها؛ من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غيرذلك فهو زائدٌ على مطالب الصحَّة والإفادة، وما دامت زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، فإنَّ في زيادة المبنى تأكيداً للمعنى، وهذا ما اعترف به البلاغيُّون، وطبَّقه الأدباء من كلِّ الطوائف.

وما دمنا نعترف بأنَّ النصَّ القرآنيَّ يشتمل على تأكيد المعنى؛ فإنَّ الزيادة إحدى وسائل التوكيد لا مشاحَّة في ذلك"[1].

وإذا ما تقرَّر أنَّ الزيادة وسيلةٌ من وسائل التوكيد. ولا ريب في ذلك. فإنَّنا نستطيع "أن ندخل إلى القضية وألاَّ ننسب القائلين بالزيادة: إلى التجنِّي على النصِّ القرآنيِّ، لأنَّ الزيادة نحويَّةٌ لا قرآنيَّةٌ؛ إذ ليس المقصود أنَّ القرآن نزل بدون هذه الزوائد، ثُمَّ زيدت عليه (حاشا لله)"[2].

والوظيفة الدلاليَّة لحروف الزيادة: "إمَّا أن تكون لتأكيد النفي كالباء في خبر (ليس) و(ما)، أو لتأكيد الإيجاب كاللام الداخلة على المبتدأ"[3]. والأكثر أن تكون حروف الزيادة سبعةً وهي: إنْ وأنْ ولا وما ومن والباء واللام، بمعنى أنَّها تأتي في بعض الموارد زائدةً؛ لا أنَّها لازمةٌ للزيادة، ثُمَّ ليس المراد حصر الزوائد فيها؛ فقد زادوا الكاف وغيرها"[4].

زيادة (إنْ) الخفيفة: جاء في البرهان "فأمَّا (إنْ) الخفيفة فتطَّرد زيادتها مع (ما) النافية كقول امرئ القيس[5]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

"أي: فما إن. فزاد (إنْ) للتوكيد"[6]. ومثله قول النَّابغة الذُّبياني[7]:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... إِذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

وأكثر ما تكون زيادتها فيما إذا دخلت على جملةٍ فعليةٍ كما في البيت، أو اسميةٍ نحو قول الشاعر[1]:

---

[1] – البيان في روائع القرآن، ص١/١٠٥.

[2] – السَّابق، ص١/١٠٥.

[3] – البرهان، ص٣/٧٥.

[4] – السَّابق، ص٣/٧٥. وينظر شرح الكافية، ص٤/٤٤١ وما بعدها.

[5] – ديوان امرئ القيس، ص١٤١ وشرح المفصَّل، ص٩/٢٠، وخزانة الأدب ص، ٤/٢٢١، وبلا نسبةٍ في حروف المعاني، لأبي القاسم الزجَّاجي «عبد الرحمن بن إسحاق»(٣٣٧هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٤م، ص٤٢ ومغني اللبيب، ص١٧٩ والجنى الداني، ص١٣٥ وهو في المعجم المفصَّل، ص٦/٤٠٠.

[6] – البرهان، ص٣/٧٥ وينظر مغنى اللبيب، ص ١٧٩ ص٦٠١ وشرح التسهيل، ص٣/٢١٤.

[7] – للنَّابغة الذُّبياني في ديوانه، ص ٢٥ وخزانة الأدب، ص٣/٥٧١ وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٣٦ وشرح الكافية، ص٤/٣٨، وهو في المعجم المفصَّل، ص٢/٤٨١. والشاهد فيه: دخول الفاء في جواب (إذن) حال كونها بمعنى الشرط في المستقبل.

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مَنايانا ودَولةُ آخرينا

٢. زيادة (أنْ) كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً﴾ [العنكبوت:٣٣].
جاء في البرهان: "وإنَّما حكموا بزيادتها لأنَّ (لمَّا) ظرف زمانٍ، ومعناها: وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الزمان غير المتمكِّنة لا تضاف إلى المفرد، و(أنْ) المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق (لمَّا) مضافةً إلى الجمل، فلذلك حكم بزيادتها"[2].

٣. زيادة (ما): فهي تُزاد تارةً بعد (إنَّ) فيتحوَّل التوكيد بها التوكيد الذي في (إنَّ) إلى الحصْر، "والحصر أقوى"[3]، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ﴾ [المائدة:٣٣]، وقوله: ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾ [النِّساء:١٧١] وتزاد تارةً أُخرى بعد خمس كلماتٍ من حروف الجرِّ، فتزاد بعد (مِن) و(عن) غير كافةٍ لهما عن العمل، وتزاد بعد (الكاف ورُبَّ والباء) كافَّةً تارةً وغير كافةٍ أُخرى"[4].

فمن زيادتها غير كافَّةٍ بعد (من) نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾ [نوح:٢٥]، وبعد (عن) قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠].

ومن زيادتها كافَّةً بعد (الكاف) نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَـهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف:١٣٨]، وبعد (ربَّ) قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحِجْر:٢]. وكذلك قد تزاد (ما) بعد (ربَّ) كافَّةً وغير كافةٍ.

فمثالها كافَّةٌ قول الشاعر[5]:

رُبَّما الجامِلُ المُؤبَّلُ فيهم وعَناجيجُ بينهنَّ المِهارُ

"والجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها. والمؤبَّل: المعدُّ للقِنْية يقال: إبلٌ مؤبَّلةٌ، إذا كانت للقِنْية. والعناجيج: جياد الخيل والمِهار جمع مُهْرٍ"[6].

ومثالها غير كافةٍ قول الشاعر[1]:

---

[1] لفروة بن مُسيك المُرادي في الكتاب، ص ١٥٣/٣ وخزانة الأدب، ص١٢١/٢، ٤٨٧/٤. وللكُميت في شرح المفصَّل، ص١٢٠/٥، ١١٣/٨ وبلا نسبةٍ في المقتضب، ص ١/ ٩٢ والخصائص، ص١٠٨/٣ ومغني اللبيب، ص٣٦، وهو في المعجم المفصَّل، ص ٢٩/٨. والطِّبُّ هاهنا بمعنى: العلَّة والسبب.

[2] – البرهان، ص٧٦/٣.

[3] – البيان في روائع القرآن، ص١٠٨/١.

[4] – البرهان، ص٧٦/٣.

[5] - لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه، ص٣١٦ وشرح المفصَّل، ص٢٩/٨ والجنى الداني، ص٤٥٥ وخزانة الأدب، ص١٨٨/٤ والمقاصد النَّحويَّة، ص٣٢٨/٣، وينظر شرح المقدمة الجزوليَّة الكبير، ص٨٢٥/٢، وهو في المعجم المفصَّل، ص٢١٠/٣.

[6] – الجنى الداني، ص٤٥٥.

وزيادتها كافةً أكثر"[2].ومن زيادتها غير كافةٍ بعد الباء نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[آل عمران:159]. جاء في البرهان: "وغير الكافّة تقع بعد الجازم نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ﴾[الأعراف:200]، وقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[الإسراء:110]، وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[النِّساء:78].

وبعد الخافض حرفاً نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ﴾[آل عمران:159]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[النِّساء:155]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[المؤمنون:40]، وقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[نوح:25]. أو اسماً نحو: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[القصص:28].

وتزاد بعد أداة الشرط جازمةً كانت نحو قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[النِّساء:78]، أو غير جازمةٍ نحو: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾[فُصِّلت:20].

وبين المتبوع وتابعه نحو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[البقرة:26]".[3] 4- زيادة (لا): تزاد (لا) مع الواو في معرض النفي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[فُصِّلت:34]، وذلك لأنّ (استوى) من الأفعال التي تطلب فاعلين. أي: لا تليق بفاعلٍ واحدٍ ؛ نحو: اختصم فعُلم أن (لا) زائدةٌ ، وقيل دخلت في (السيِّئة)لتحقّق أنّها لا تُساوي الحسنةُ السيئةَ ولا السيئةُ الحسنةَ .

وتزاد بعد (أنْ)المصدريَّة كقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[الحديد:29]. أي: ليعلم. ولولا تقدير النفي؛ لانعكس المعنى؛ فزيدت (لا) لتوكيد النفي"[4]. ومن زيادتها قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾[المعارج:40]. أي: "أُقسم بثبوتها"[5].

5. زيادة الباء: تزاد الباء في مواطن ذكرها النُّحاة؛ منها:

أ . زيادتها في فاعل (كفى) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾[النِّساء:79]، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾[الأحزاب:39]. قال الزجّاج: "دخلت لتضمُّن (كفى) معنى (اكتف) وهو من الحسُن بمكانٍ ، ويصحِّحه قولهم: اتّقى اللهَ امرؤٌ فعل خيراً يُثَبْ عليه"[1].

---

[1] – لعدي بن الرَّعلاء الغسَّاني في خزانة الأدب ص187/4، والمقاصد النَّحويَّة ص342/3، وبلا نسبةٍ في شرح الكافية ، ص291/4 ومغني اللبيب ، ص 145، 307، وبُصْرى: هي مدينة بالشَّام معروفة ، وطعنة نجلاء : واسعة بيِّنة. والشاهد فيه: مجيء (ما) بعد (ربَّ) زائدةً ؛ ومع ذلك فقد جرَّت (ربَّ) ما بعدها .

[2] – الجنى الداني ، ص456.

[3] البرهان في علوم القرآن ، ص77/3.

[4] – السَّابق ، ص78/3.

[5] – السابق ، ص80/3.

ب ـ زيادتها في المفعول: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، وقوله: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[مريم:٢٥]. قال ابن هشام: "وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه، وقلَّت في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين؛ كقول الشاعر"[2]:

[illegible]

ج ـ ومن مواطن زيادتها: ما يكون في المبتدأ نحو (ناهيك بمحمَّدٍ). فـ(محمَّدٌ) مبتدأ. والمعنى: "ينهاك محمَّدٌ عن طلب غيره لما فيه من الكفاية"[3].

ومثل ذلك قولهم: بحسبك درهمٌ. وخرجت فإذا بزيدٍ، وكيف بك إذا كان كذا"[4].

ويعقِّب الدكتور فاضل السامرَّائي على الجملة التي مثَّل بها ابن هشام[5] والتي هي: كيف بك إذا كان كذا. فيقول: "وعلى هذا يكون المعنى: كيف أنت. والحقُّ أنَّها ليست زائدةً أيضاً، تقول: كيف بك إذا نجح الطلاب وأنت راسبٌ؟ وتقدير الكلام: كيف تبصر بنفسك، وكيف تحسُّ بنفسك، وكيف تشعر بنفسك، وكيف يبلغ بك الأمر؟ وما إلى ذلك من معانٍ. ألا ترى أنَّه لا يحسن أن تقول: كيف بك؟ وتسكت حتى تذكر أمراً بعده، في حين تقول: كيف أنت؟ وتسكت؛ فالمعنى مختلفٌ وليست زائدةً"[6].

وممَّا يؤيِّد ذلك ما جاء في التطوُّر النَّحويِّ: "ومن الروابط بين المبتدأ والخبر: (الباء) وهي تلحق بالخبر، وأكثر ذلك عند النفي، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[فصِّلت:٤٦]، وقد تلحق بالمبتدأ نحو: (وكيف به) أي: كيف هو؟ غير أنَّ بين الاثنين فرقاً. والتقدير الأقرب إلى معنى (كيف به) هو: كيف به الحال؟ فيظهر أنَّ (كيف به) ليست في الأصل بجملةٍ اسميَّةٍ كاملةٍ، مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من أشباه الجمل المذكورة آنفاً"[7].

---

[1] – مغني اللبيب، ص١١٥. وينظر أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ص ١٧٢/٤. والزجَّاج هو أبو إسحاق «إبراهيم بن السريِّ بن سهل» (٣١١هـ) نحويٌّ لغويٌّ، ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج، تعلم النَّحو من المبرِّد. من كتبه «الاشتقاق» و«الأمالي» و«معاني القرآن».

[2] – وهو لحسَّان بن ثابت في ديوانه، ص ١٠٧ والجنى الداني، ص٥١ والأغاني، ص٤/٤٠ وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص ١١٨، وشرح الأُشموني، ص١/٤٤٧. وهو في المعجم المفصَّل، ص٧/٢٨٨. والخريدة: المرأة الشابَّة. والشاهد فيه: تعدية الفعل (تسقي) إلى المفعول الثاني (ببارد) وأصله أن يتعدَّى بنفسه، وهذا للضرورة الشعريَّة.

[3] – معاني النَّحو، ص٣/٢٥.

[4] – مغني اللبيب، ص١١٩.

[5] السَّابق، ص ١١٩.

[6] – معاني النَّحو، ص٣/٢٦.

[7] – التطوُّر النَّحويُّ للُّغة العربيَّة، ص١٣٧.

د . الخبر: ومنها زيادتها في الخبر المنفيّ، فإنَّه "ينقاس نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ)"[1]، وكقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[الزمر: ٣٦]. "وهي تفيد توكيد النفي"[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة: ٧٤].

هـ. الحال المنفيُّ عاملها: وذلك نحو قول الشاعر[3]:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

و. للتوكيد بالنفس والعين: ومن زيادتِها زيادتُها في التوكيد بالنفس والعين[4]. وذلك نحو قولك: أقبل زيدٌ نفسه، وأقبل زيدٌ بنفسه. وتختلف الوظيفة الدلاليَّة للباء بين الحذف والذِّكر، ففي قولك: أقبل الرجل نفسه. "معناه: أنَّه هو الذي جاء وليس غيره.

وأمَّا قولك: أقبل الرجل بنفسه فهو وإن كان فيه الدلالة إلى أنَّه هو الذي جاء يحمل معنًى آخر؛ وهو أنَّه لم ينُبْ أحداً عنه، وقد كان متوقَّعاً أن ينيب عنه أحد غلمانه مثلاً ففيه معنى الاهتمام والتعظيم للرجل"[5].

جاء في شرح الكافية: "وتزاد قياساً في مفعول (علمتُ) و(عرفتُ) و(جهلتُ) و(سمعتُ) و(تيقَّنتُ) و(أحسستُ) وقولهم: سمعتُ بزيدٍ وعلمتُ به، أي: بحال زيدٍ؛ على حذف المضاف.

وتزاد قياساً ،أيضاً ،في المرفوع في كلِّ ما هو فاعلٌ (كفى) ومتصرِّفاته وفي فاعل (أفعِل) في التعجُّب على مذهب سيبويه، وفي المبتدأ الذي هو (حسبك)"[6].

٦. زيادة اللام: وهي تزاد للتوكيد مُعترضةً بين الفعل ومفعوله"[7]، كقوله[8]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ... مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وقال المبرِّد: "وهذه اللام تدخل على المفعول، فلا تغيِّر معناه، لأنَّها لام إضافة"[9].

وتزاد مُقْحَمةً "وهي: المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: يا بؤسَ للحرب.

---

١ – مغني اللبيب ، ص١١٩.

٢ – معاني النَّحو ، ص٣/٢٦.

٣ – البيت من قصيدة للقُحَيْف العقيلي يمدح بها حكيم بن المسيَّب القشيري كما في خزانة الأدب ، ص٤/٢٤٩، ٤/٣٠٩، وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب ، ص١١٩ والجنى الداني، ص٥٥ ، وهو في المعجم المفصَّل ، ص٨/٢٨٣.

٤ – ينظر السَّابق ، ص١٢٠

٥ – معاني النَّحو ، ص٣/٢٧.

٦ – شرح الكافية ، ص٤/٢٧٨.

٧ – البرهان في علوم القرآن، ص٣/٨٥ وينظر مغنى اللبيب ، ص٢١٩ و الجنى الداني ، ص١٠٧.

٨ – البيت من قصيدة لابن ميَّادة «الرمَّاح بن أبرد» يمدح فيها أمير المدينة؛ كما في المقاصد النَّحوية ، ص ٣/٢٨٧ و الأغاني ، ص ٢/٣٢٠، وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٢١٩ و شرح الأُشموني، ص٢/٧٧ وهو في المعجم المفصَّل ، ص٢/٤٤٧.

٩ – المقتضب ، ص ١/٣٣٧.

ولهذا قيل: يا بؤس الحرب. فقُحمت تقويةً للاختصاص"[1]، قال الشاعر[2]:

يا بؤسَ للحربِ التي وضعتْ أراهطَ فاستراحوا

٧. ومن زيادة حرف العطف: ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ﴾[آل عمران:١٤٠]. "أي: لنعلم"[3].

٨. زيادة ضمير الشأن: وفي هذه الزيادة يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "أمَّا زيادة الضمير فأجدُني شديد الميل إلى رؤية ما أَطلق عليه النُّحاة (ضمير الشأن) ضميراً زائداً عن مطلب صحَّة الكلام وإفادته بقصد التوكيد، لأنَّ المضمون الذي يراد التعبير عنه، إنَّما تعبِّر عنه الجملة التي بعد ضمير الشأن"[4].

وبهذا نصل إلى أنَّ الحروف الزائدة لا تخرج العنصر اللغويَّ الذي يتضامُّ معها عن وظيفته النَّحويَّة، فالمقصود بالزيادة في هذه الحروف: إنَّما هي زيادتها في الإعراب؛ لا زيادتها في المعنى، لأنَّ هذه الزيادة طالما هي من أجزاء التركيب، أو تشكِّل جزءاً منه؛ فلا بدَّ أنَّها تؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً من خلاله، يقول سيبويه عن حرف الجرِّ (مِنْ) مبيِّناً أنَّ زيادته الإعرابيَّة لا تحطُّ من قدْره الدلاليِّ: "وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنَّها توكيدٌ بمنزلة (ما) إلاَّ أنَّها تجرُّ؛ لأنَّها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أُخرجت (مِنْ) كان الكلام حسَناً، ولكنَّه أكَّد بـ(مِن) لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ، فأراد: أنَّه لم يأْته بعض الرجال والناس.

وكذلك: ويْحه من رجلٍ، إنَّما أراد أن يجعل التعجُّب من بعض الرجال، وكذلك: لي ملْؤه من عسلٍ، وكذلك: هو أفضلُ من زيدٍ، إنَّما أراد أن يفضله على بعض ولا يعُمَّ"[5].

وهكذا نجد أنَّ حرف الجرِّ الزائد له وظيفةٌ دلاليَّةٌ يؤدِّيها؛ ولا تتَّضح هذه الوظيفة بدونه، ويؤكِّد ذلك ما ذهب إليه المبرِّد: من نفيه أن تكون هذه الحروف زائدةً من جهةٍ، ومؤدِّيةً لوظيفةٍ دلاليَّةٍ من جهةٍ أُخرى. فالزيادة: إذن هي من حيث الإعراب؛ لا من حيث الوظيفة الدلاليَّة.

جاء في المقتضب: "وأمَّا قولهم: إنَّها تكون زائدةً. فلست أرى هذا كما قالوا، وذاك أنَّ كلَّ كلمةٍ إذا وقعت وقع معها معنًى، فإنَّها حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدةٍ. فذلك قولهم: ما جاءني من

---

[1] – مغني اللبيب، ص٢١٩ وينظر شرح المفصل، ص٣٦/٤ والجنى الداني، ص١٠٧ واللامات، ص١٠٨.

[2] - البيت لسعد بن مالك في الكتاب، ص٢٠٧/٢ وفي خزانة الأدب، ص٢٢٤/١ وديوان الحماسة، لأبي تمَّام «حبيب بن أوس» (٢٣١ هـ) تحقيق:د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، بغداد، العراق، ١٩٨٠م، ص١٤٤، وبلا نسبةٍ في شرح المفصَّل، ص٣٦/٤ واللامات، ص١٠٨ ومغني اللبيب، ص٢١٩ وهو في المعجم المفصَّل، ص٧٩/٢.

[3] – البرهان في علوم القرآن، ص٤٤٢/٤.

[4] – البيان في روائع القرآن، ص١٠٨/١.

[5] – الكتاب، ص٢٢٥/٤.

أحدٍ وما رأيت من أحدٍ، وما رأيت من رجلٍ . فذكروا أنَّها زائدةٌ وأنَّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحدٌ. وليس كما قالوا، وذلك لأنَّها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحدٍ دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجلٌ، وما جاءني عبد الله، إنَّما نفيت مجيء واحدٍ.

وإذا قلت: ما جاءني من رجلٍ . فقد نفيت الجنس كلَّه، ألا ترى أنَّك لو قلت: ما جاءني من عبد الله. لم يجز؛ لأنَّ عبد الله معرفةٌ؛ فليس موضعه موضعٌ واحدٌ"[1]، والذي يؤيِّد توجيه المبرِّد إلى زيادتها من حيث الإعراب فقط قوله في موضعٍ آخر: "وجائزٌ أن تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل، فتقول: سير بزيدٍ فرسخاً فلا يمنعه حرف الجرِّ من أن يكون فاعلاً كما قال: (ما من أحدٍ) (فأحدٌ) فاعلٌ وإن كان مجروراً (بمن).

وكذلك قوله: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[البقرة:١٠٥]. إنَّما هو خيرٌ من ربِّكم. فـ(من) لم تُغيِّر المعنى. وإن غيَّرت اللفظ"[2].

نخلص ممَّا تقدَّم إلى أنَّ الحروف الزائدة بشكلٍ عامٍّ وحروف الجرِّ منها بشكلٍ خاصٍّ هي ليست زائدةً من حيث تأْديتها لوظيفتها الدلاليَّة في الجملة أو التركيب وذلك كما يُتَوهَّم من تسميتها للوهْلة الأُولى وإنَّما زيادتها متأتِّية من حيث فقدانها تأثيرَها الإعرابيَّ بما يضامُّها ويتضامُّ معها، وبالتَّالي ننسب إليها الزيادة من حيث عدم فاعليَّتها وتفاعلها مع الوظائف النَّحويَّة في الجملة ذلك لأنَّ النُّحاة قد حدَّوا لكلِّ جملةٍ عناصرها ومكمِّلاتها القياسيَّة؛ بحيث يكتمل المعنى الوظيفيُّ للجملة بوجود هذه العناصر.

ولمَّا كان المعنى المطلوب بالجملة ليس وظيفيَّاً بشكلٍ كاملٍ وإنَّما يتخطَّى مجرَّد الوظائف من فاعليَّة إلى مفعوليَّة.. إلخ، فيسلك مسالك أُسلوبيَّةً أُخرى لا يحقِّقها إلاَّ العنصر الزائد على مجرَّد النمط التركيبيِّ ذي المعنى الوظيفيِّ وإذا كان النُّحاة مسؤولين عن وصف هذه العناصر بالزيادة؛ فإنَّ البلاغيِّين يعترفون بما تضيفه هذه العناصر إلى المعنى"[3].

٣. الاعتراض:

من المعلوم أنَّ الأصل في الجملة أن تتَّصل أجزاؤها حتى يتسنَّى لها أن تعبِّر عن وظيفتها الدلاليَّة التي وُجدت من أَجلها وإذا كان الأصل كذلك فإنَّ "الأغراض الأُسلوبيَّة ربَّما أباحت العدول عن هذا الأصل؛ بواسطة اعتراض مجرى الكلام بجملةٍ يتطلَّبها الموقف"[4]، وهذه الجملة يسمِّيها النُّحاة والبلاغيُّون (الجملة الاعتراضيَّة)، وهي من جهة التحليل النَّحويِّ لا محلَّ

---

١ – المقتضب ، ص ٨٧/١.

٢ – السَّابق ، ص ٣٦٢/٢.

٣ – البيان في روائع القرآن ، ص ١١٣/٢. وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما هو معلوم.

٤ – السَّابق ، ص ١١٥/٢.

لها من الإعراب؛ فهي لا تمثّل عنصراً إسناديًّاً ولا غير إسنادي في بناء الجملة"[1].

والمقصود بالاعتراض: إنَّما هو اعتراض مجرى النمط التركيبي ؛ بما يحول دون اتّصال عناصر الجملة بعضها ببعض ؛ اتّصالاً تتحقّق به مطالب التضام النَّحوي فيما بينها، والجملة المعترضة في كلّ أحوالها أجنبيَّة عن مجرى السِّياق النَّحوي؛ فلا صلة لها بغيرها، ولا محلّ لها من الإعراب، وإنَّما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي ، أو وعد ، أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلّم أن يلفت إليه انتباه السامع"[2].

فالاعتراض "لا موضع له من الإعراب ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض "[3]. والجملة المعترضة تفصل بين "شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً "[4]، فهي "تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه"[5].

ومن مواضعها، أنَّها تقع بين الفعل ومرفوعه كقوله[6]:

ـ أ : ي . د ـ . ، ـة . أ ـ ـ لا ض ـ ولا ع ـ ز

وبين الفعل ومفعوله كقوله[7] :

ـد . الـد : ت ـ . ـا د ب ـ راً بالصّ ـ شدّ ـ أ

وبين المبتدأ وخبره كقوله[8]:

فيهنّ . أيام ـ بالفتى . ـ ي ـ ـ ح

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله[9]:

لّ ـ م ـ ود ـ ن ـ بدا ك ـي تلك ق وص ـدا

---

[1] – بناء الجملة العربيَّة ، ص ٧٠.

[2] – البيان في روائع القرآن ، ص ١/١١٥.١١٦

[3] – الخصائص ، ص ١/٣٣٧.

[4] – مغني اللبيب ، ص ٣٧٣.

[5] – همع الهوامع ، ص ٢/٢٥٣.

[6] – بلا نسبة في مغني اللبيب ، ص ٣٧٣ وسر صناعة الإعراب ، ص١/١٤٠، والخصائص ، ص ١/٣٣١.

[7] – بلا نسبة في مغني اللبيب ، ص٣٧٤ والخصائص ، ص ١/٣٣٦.

[8] – وهو لمعن بن أوس المزني في ديوانه، ص ٣٢ وفي الخصائص، ص١/٣٩ وفي خزانة الأدب ، ص ٣/٢٥٨ وبلا نسبة في مغني اللبيب ، ص٣٧٤ وهمع الهوامع، ص٢/٢٥٤ ، وهو في المعجم المفصَّل، ص ٢/٧٦.

[9] – وهو محمَّد بن بشير الخارجي في ديوانه، ص ٢٩ وخزانة الأدب ص ٣٦/٤ والأغاني، ص ٧١/١٢ وبلا نسبة في الخصائص ، ص ١/٣٤٠ ومغني اللبيب ، ص ٣٧٤ و همع الهوامع، ص ٢/٢٥٤ ، وهو في المعجم المفصَّل، ص ١/٢٨. حيث أسند الفعل (بدا) إلى بداء وهو مصدر ذلك الفعل؛ وذلك أنَّ هذا الفعل لو ورد في كلام آخر وليس معه اسم مرفوع على أنَّه فاعل جاز أن يقدَّر له ضميراً عائداً إلى مصدره كما في قوله تعالى: (ثمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوا الآيَاتِ ليَسْجُنُنَّه) .

وبين الشرط وجوابه كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[البقرة:٢٤]أو بين القسم وجوابه كقوله[1]:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقَارِعُ

وقد يقع الاعتراض بين جملتين مستقلَّتين؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾[آل عمران:٣٦]. وغيرها من هذا القبيل[2].

ويحدِّد ابن هشام مواطن هذا النمط الأسلوبيّ بقوله: "الاعتراض بين شيئين متطالبين"[3]. فكلُّ عنصرين متطالبين هما متلازمان ومتضامنان، وبناء على ذلك يكون الاعتراض حيث وُجِد التطالب بين عنصرين؛ وهو ما نجده في طلب الفعل للفاعل وللمفعول إن كان متعدِّيًا، ومنه طلب المبتدأ للخبر، وطلب الخبر للمبتدأ، وكذلك الشرط يطلب جزاءه، والقسم يطلب جوابه، والنعت يطلب منعوته، وفي المثل السائر: "وحدُّه: كلُّ كلامٍ أُدخِل فيه لفظٌ مفردٌ أو مركَّبٌ لو أُسقِط لبقي الأوَّل على حاله"[4] في الإفادة.

من هنا نصل إلى أنَّ الاعتراض يؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً في الجملة؛ هي ليست الوظيفة نفسها فيما لو كانت خلْوًا من الاعتراض، وهذا يقودنا إلى ملاحظاتٍ.

الأُولى: أنَّ "فوائد الاعتراض تختلف بحسب قصد المتكلِّم وسياق الكلام؛ من قصد الاعتناء والتقرير والتوكيد وتنظيم المهْتَمِّ به والمخْبَر عنه؛ ورفع توهُّم خلاف المراد، والجواب عن سؤالٍ مقدَّرٍ وغير ذلك"[5].

ولذلك نستطيع القول: إنَّ وظيفة الاعتراض الأساسيَّة هي إثارة الانتباه ولفت النظر، أو (كسر الرَّتابة) وذلك في السِّياقات الطويلة.

والثانية: إنَّ الاعتراض يرتبط بالجملة الواقع بها؛ ولا يمكن أن يكون متنافراً معها.

والثالثة: إنَّ الاعتراض وإن لم يكن له محلٌّ من الإعراب؛ إلاَّ أنَّه يأخذ حيِّزاً ومكاناً في الجملة؛ فهو يعدُّ من العناصر المكوِّنة للجملة؛ من حيث الشكل ومن حيث المعنى.

٤. الفصل النَّحويُّ:

ومن ظواهر التضامِّ ظاهرة الفصل النَّحويِّ، وتتَّضح هذه الظاهرة من خلال معرفتنا: أنَّ الأصل في الكلام أن يكون متَّصلاً؛ وذلك لأنَّ القرائن التي بها يتَّضح المعنى، إنَّما تتجلَّى من

---

[1] – للنَّابغة الذُّبياني في ديوانه، ص١١١ والكتاب، ص ٧٠/٢ وخزانة الأدب، ص٤٢٧/١ وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص ٣٧٦.

[2] – ينظر مغني اللبيب، ص٣٧٩ وما بعدها.

[3] – مغني اللبيب، ص٣٨٤.

[4] - المثل السائر، ص ١٧٢/٢.

[5] – التبيان في أقسام القرآن، ابن قيِّم الجوزيَّة «محمَّد بن أبي بكر» (٧٥١هـ) دار الفكر، دت، ص١٣٧.

خلال الاتّصال بين مكوّنات الجملة وعناصرها؛ المتمثّلة بالوظائف النَّحويَّة التي يشغلها هذا العنصر أو ذاك، ومع ذلك فإنَّ هذا الأَصل رغم أهمّيّته يمكن العدول عنه لأغراضٍ أُسلوبيّةٍ كما رأينا ذلك عند الكلام عن الاعتراض.

ومصطلح الفصل النَّحويّ يختلف عن مصطلح الفصل البلاغيّ [1]، في كون هذا الأخير "يكون بحذف حرف الربط الذي يربط جملةً بأُخرى، ولكنَّ الفصل النَّحويّ يأتي بوضع لفظٍ بين لفظين آخَرَين في الجملة ينتمي أحدُهما إلى الآخر" [2]، وهذان اللفظان متطالبان ومتلازمان كما سبق الحديث عن ذلك في الاعتراض ومواطنه.

ويختلف الفصل النَّحويّ عن الاعتراض؛ من جهة أنَّ هذا الأخير لا يكون إلاَّ بجملةٍ ؛ في حين أنَّ الفصل النَّحويّ يكون بالمفرد أو بشبه الجملة .

فالفاصل ينبغي أن يكون دون الجملة؛ أي مفرداً أو شبه جملةٍ ، أمَّا إن كان جملةً فإنَّه يُشترط فيها: أن تكون ذات محلٍّ من الإعراب فهي حينئذٍ "تعدُّ كالمفرد، لأنَّها حلَّت محلَّه، واتَّخذت لنفسها إعرابه، فالفصل بها كالفصل بالمفرد" [3]. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف:٩٦].

أمَّا إذا كانت الجملة "أجنبيَّةً على التركيب ولا محلَّ لها من الإعراب وكانت مستقلَّةً بإفادتها، فإنَّ الفصل بها يسمَّى الاعتراض" [4] على ما سبق ذكره.

ومن الفصل بين المتضامَّين: "الفصل بين التمييز والمميَّز، والفصل بين الجارِّ والمجرور ، و الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط المجزوم، والفصل بين لم ومجزومها، وبين أداة الشرط وفعل الشرط المجزوم ، والفصل بين لن ومنصوبها، والفصل بين كم ومجرورها" [5]، وغير ذلك ممَّا يعدُّ من الترخُّص في قرينة التضامِّ، ويختلف الأمر باعتبار الرُّتب المحفوظة وغير المحفوظة، فهو ضرورةٌ في الأُولى وأُسلوبٌ عدوليٌّ في الثانية.

. فالفصل باعتبار الرُّتب المحفوظة كما في التمييز وعامله إذْ "لا يفصل بين عامله وبينه" [6]

---

[1] - والفصل البلاغيُّ وإن كانت وسيلته نحويَّة؛ يختلف عن الفصل النَّحويِّ يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "ولعلَّ الذي دعانا إلى الحديث عنه هو وسيلته النَّحويَّة بحذف حرف العطف ومع ذلك فإنَّ الحذف البلاغيَّ ليس مجرَّد حذف للحرف. ذلك بأنَّ الفصل البلاغيَّ ينمُّ دائماً عن موقف انفعالٍ قد يكون خوفاً أو غضباً أو استعجالاً أو استغراباً أو تعجُّباً، وغير ذلك من هذا النوع من المواقف الجديدة". ينظر البيان في روائع القرآن، ص١١٢/١.

[2] – البيان في روائع القرآن ، ص١١٨/٢.

[3] – السَّابق ، ص١١٢/١.

[4] – السَّابق ، ص١١٢/١.

[5] – العلامة الإعرابيَّة ، ص٣٣٦.

[6] – شرح الكافية ، ص١٠٧/٢.

إلاّ ضرورةً، و"لا يتغيَّر الحكم فيه"[1]، فعشرون ونحوها "لا يجوز أن تقول فيها: عشرون لك جاريةً، ولاخمسةَ عشر لك غلاماً إلاّ أنْ يُضطر شاعر "[2]، كما قال حين اضطُرَّ[3]:

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا

يُذكِّرنيك حنينُ العجول ونوحُ الحمامة تدعو هديلا

فالنُّحاة حينما وضعوا للجملة النَّحويَّة نمطاً معياريًّا؛ جعلوا المفردات في داخل الجملة متفاوتة درجات الارتباط؛ و"جعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم"[4].

ثُمَّ هم "جعلوا كلَّ ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبيًّا عنها، وكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبيٍّ؛ وإن لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعترضة لِمَا لها من استقلالٍ في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام"[5].

- والفصل باعتبار الرُّتب غير المحفوظة: إذْ منه الفصل باعتبار التلازم في الرُّتب غير المحفوظة كما في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[هود:٦٠]. فقد "فصل بالمفعول الثاني بين المتعاطفين"[6]؛ فقد جاءت (لعنة) بين (في هذه الدنيا) و(يوم القيامة). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجمعة:١]. جاء الفصل "بالجارِّ والمجرور بين الفعل والفاعل لإفادة تقييد التسبيح بالجارِّ والمجرور، ثُمَّ بالفاعل بين المجرور وصفاته لئلاَّ تطول الشقَّة بين ركني الجملة"[7].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[إبراهيم:١٠]. فالمبتدأ المؤخَّر (شكٌّ) فصل بين الموصوف (الله) وصفته (فاطر)، وهذا الفصل بين الموصوف وصفته قد أدَّى وظيفةً دلاليَّةً؛ إذْ لو أُتبعت الصفة موصوفها لأصبح الكلام: "(أفي الله فاطرِ السموات والأرض شكٌّ) وهذا الفصل يُضْعِفُ ما بين الخبر المقدَّم والمبتدأ المؤخَّر من رابطةٍ، ويجعل التركيب قلقاً"[8].

---

[1] – الواضح في النَّحو والصرف، ص٢٩٥.

[2] – المقتضب، ص٤٦/٢

[3] – وهو للعباس بن مرداس في ديوانه، ص١٣٦ و خزانة الأدب، ص١١٩/٣ والمقاصد النَّحويَّة، ص٤٨٩/٤ وبلا نسبةٍ في الكتاب ٢، ص١٥٨/ الإنصاف، ص٣٠٨/١ والمحلَّى، ص٧٢-٧٣ وشرح المفصَّل، ص١٣٠/٤ وشرح الكافية، ص٢٠٧/٢ ومغني اللبيب، ص٥٣٨ وشرح الأُشموني، ص٣٢٤/٣، وهمع الهوامع، ص٢٧٣/٢، وهو في المعجم المفصَّل، ص١٣٤/٦.

[4] – البيان في روائع القرآن، ص١٠٩/١.

[5] – السَّابق، ص١٠٩/١.

[6] – السَّابق، ص١١٠/١.

[7] – السَّابق، ص١١٠/١.

[8] – السَّابق، ص١١١/١.

والتلازم بين العنصرين ينبغي النظر إليه باعتبار الرتب المحفوظة وغير المحفوظة؛ إذْ الفصل في الأُولى هو ضرورةٌ ، والفصل في الثانية هو أسلوبٌ عدوليٌّ غايته بيانيَّةٌ .

٥. تجاهل الاختصاص (بإدخال اللفظ على غير مدخوله):

ممَّا يدخل في حقل التضامِّ اختصاص بعض الحروف بمدخولات معيَّنة وذلك "كاختصاص الجوازم بالفعل المضارع، واختصاص إنَّ وأخواتها بما أصله المبتدأ أو الخبر، وتختص بعض المفردات بمدخولات معيَّنة أيضاً كالأفعال اللازمة، واختصاص كلٍّ منها بطائفة من حروف الجرَّ يتعدَّى بواسطتها"[1].

ولكنَّ هذا الأصل قد يُعدل عنه لأغراضٍ أسلوبيَّةٍ وإبداعيَّةٍ ؛ ومن هنا نشأ ما أُطلق عليه: الأسلوب العدوليُّ [2].

٦. التضمين:

وهو إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر فيحلَّ محلَّه؛ ويأْخذ حكمه[3]؛ فهو "إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمُّنه معناه، وهو نوعٌ من المجاز"[4]، وهو من أساليب التوسُّع في الكلام؛ إذْ به تؤدِّي الكلمة الواحدة مؤدَّى كلمتين، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[الصافَّات:٨]. أي: لا يصغون، وقولهم:(سمع الله لمن حمده) أي: استجاب. فعدِّي يسمع في الأُولى بإلى، و"أصله أن يتعدَّى بنفسه، مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[ق:٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[البقرة:٢٢٠]"أي: يميِّز.

ولهذا عُدِّي/ بـ(من) لا بنفسه"[5]. ومن ذلك قول الفرزدق[6]:

كيف تراني قالِباً مِجَنِّي ... قد قَتَلَ اللهُ زِياداً عنِّي

"أي صرفه عنِّي بالقتل"[7].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[الكهف:٢٨]. جاء في الكشَّاف: "يقال: عداه إذا جاوزه ومنه قولهم: عدا طوره، وجاءني القوم عدا زيداً، وإنَّما عُدِّي بـ(عن)، لتضمين (عدا) معنى (نبا

---

[1] – البيان في روائع القرآن ، ص١١٩/٢.

[2] – ينظر السَّابق ، ص١١٩/٢.

[3] – ينظر مغني اللبيب ، ص٦٤٨ وشرح الأُشموني ، ص٤٤٦/١.

[4] – الإتقان في علوم القرآن ، ص٩٠/٢.

[5] – مغني اللبيب ، ص٦٤٨–٦٤٩.

[6] – الرجز للفرزدق في مغني اللبيب ، ص٦٤٩ والرواية في الخصائص «قالياً مجنِّي» ، ص٣١٠/٢ ، وشرح الأُشموني ، ص٤٤٦/١. وهو في المعجم المفصَّل، ص٢٩١/١٢.

[7] – مغني اللبيب، ص٦٤٩.

وعلا) في قولك: نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أيُّ غرضٍ في هذا التضمين؟ وهلاَّ قيل: ولا تعدهم عيناك؛ أو لا تعلُ عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنًى فذٍّ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[النِّساء:٢]. أي: ولا تضمُّوها آكلين لها"[١].

وفائدة التضمين النَّحويِّ إنَّما هي: كسب معنيين في تعبيرٍ واحدٍ؛ معنى الفعل المذكور، والفعل المحذوف الذي ذكر شيءٌ من متعلِّقاته"[٢].

وللتضمين صورٌ عدَّةٌ فقد يُضمَّن الفعل المتعدِّي معنى الفعل اللازم كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[النور:٦٣]. فإنَّ (خالف) فعلٌ متعدٍّ، يقال: (خالفت أمره). ولا يقال: (خالفت عن أمره). ولكن ضمِّن معنى الابتعاد والخروج والانحراف؛ كأنَّه قال: فليحذر الذين يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أمره"[٣].

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[الأحقاف:١٥] "أي: بارك لي"[٤].

ومن الجدير ذكره؛ الإشارة إلى رأي مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة من حيث قياسية التضمين وعدمها فممَّا جاء في دور انعقاده الأوَّل:

"التضمين: أن يؤدِّي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعلٍ آخر، أو ما في معناه؛ فيُعطَى حكمه في التعدِّي واللزوم. ومجمع اللغة العربيَّة يرى أنَّه قياسيٌّ لا سماعيٌّ بشروطٍ ثلاثةٍ؛ أوَّلها: تحقيق المناسبة بين الفعلين. والثاني: وجود قرينةٍ تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمَن معها اللبْس. والثالث: ملائمة التضمين للذوق العربيِّ.

ويوصي المجمع ألاَّ يُلجأ إلى التضمين إلاَّ لغرضٍ بلاغيٍّ"[٥].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ "ما كان يقوله البلاغيُّون القدماء عن التضمين وهو: . في مصطلحهم . الارتباط الدلاليُّ المباشر، أو التعالق النَّحويُّ بين الأبيات المختلفة"[٦].

٧. الشروط التركيبيَّة المبيِّنة لخصوصية السِّياق:

ويبقى من مظاهر التضامِّ ما يمكن الإشارة إليه: باسم الشروط التركيبيَّة التي تتَّضح

---

[١] –الكشَّاف، ص٢/٧١٧.

[٢] – معاني النَّحو، ص٣/١٣.

[٣] – السابق، ص٣/١٣. وفي شرح الأُشموني: "(أن يخالفوا) في الآية ضُمِّنت معنى (يخرجون)". ص١/٤٤٦.

[٤] – شرح الأُشموني، ص/٤٤٦.

[٥] – النَّحو الوافي، عبَّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط٢، ص٢/٤٦٣.

[٦] بلاغة الخطاب وعلم النصِّ، ص٣٤٢.

بتحقُّقها خصوصيةَ السِّياق ومعناه التركيبيَّ"[1].

من ذلك (أنْ) فإن سبقها علم أو نحوه كانت مخففَّةً من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوفٌ؛ فإذا وقع المضارع بعدها جاء مرفوعاً نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمِّل:٢٠].

- ومنه أيضاً اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ موصولاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾[محمَّد:٨].

- ومن ذلك أيضاً أنَّ (ضرب) إذا استُعملت في المثل نصبت مفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾[النَّحل:١١٢].

إلى غير ذلك من الشروط التركيبية التي هي تعبيرٌ صادقٌ عن طرق التركيب والتضامِّ بين الكلمات[2].

الترخُّص في قرينة التضامِّ:

من المعلوم أنَّ كلَّ ما دلَّت عليه قرينةٌ يمكن حذفه. والحذف ما هو إلاَّ إسقاطٌ لقرينةٍ أغنت عنها قرائنُ أُخرى. فمن ذلك على سبيل المثال:

- فقد ورد إسقاط الصلة، وذلك أنَّه يجوز حذفها إذا علمت، كقول عبيد بن الأبرص[3]:

[illegible]

"أي: الأُلى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم"[4]، وقوله[5]:

[illegible] أُناسٍ [illegible] لا أدعُ الَّذينا

أي: "لا أهجوا النِّساء؛ ولكن أهجوا الرجال الذين لم يمنعوهنَّ"[6].

ومنه أيضاً جواز حذفها حينما يراد بها الإبهام، "فمن ذلك قولهم من المثل: بعد اللَّتيَّا والَّتي. بحذف الصلة في كلِّ واحدٍ منهما، لأنَّ الغرض: أنَّ هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها موصوفةٌ بصغير المكروه وعظيمه"[1].

---

[1] – البيان في روائع القرآن، ص١/١٢٥ وينظر مغني اللبيب، ص٤٢.

[2] – ينظر البيان في روائع القرآن، ص ١/١٢٥-١٢٦.

[3] – ديوانه، ص١٤٢ والمقاصد النَّحويَّة، ص١/٤٩٠ وخزانة الأدب، ص١/٣٢٢ والدرر اللوامع، ص١/٨٤٤ وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٩٦ وشرح الأُشموني، ص١/١٤٧ وهمع الهوامع، ص١/٢٩٠. والشاهد فيه قوله: (نحن الأُلى) حيث حذف صلة الموصول(الأُلى) لدلالة الكلام عليها.

[4] – همع الهوامع، ص١/٢٩٠.

[5] –هو للكُميت بن زيد في ديوانه، ص٢/١٣٠ وخزانة الأدب، ص ٢/ ٥٦٠، وبلا نسبةٍ في شرح الكافية، ص ٣/١٥١. وهو في المعجم المفصَّل، ص ٦٩/٨. والشاهد فيه قوله:(أدع اللواتي ... أدع الَّذينا) حيث حذف جملة الصلة من «أدع اللواتي» و«أدع الذينا» لدلالة السِّياق على كلٍّ منهما.

[6] –خزانة الأدب، ص٢/٥٦٠.

قال الرضيُّ: "وقد التزم حذفها مع اللَّتيَّا معطوفاً عليها التي، إذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها أنَّ الداهيتين: الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حدٍّ من العِظَم لا يمكن شرحه، ولا يدخل في حيِّز البيان؛ فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلةٍ مبيِّنة"[2].

فحذف الصلة إمَّا أن يكون بقصد إبهامها على السامع؛ ليذهب ذهنه بها كلَّ مذهبٍ؛ أو لأنَّها لعظم خطرها تستعصي على البيان أن يحيط بها أو يجلِّيها.

- وقد ورد أيضاً حذف المبتدأ من الجملة الحاليَّة. قال ابن مالك:

اتُ بعْ ــــــَ ها أ ـــــــِ :َ ـــــــدا َ ـــُ مضـــــارعَ اجعلَــــنَّ ْ ـــــدا

جاء في شرح الأُشموني: أنَّه "إذا جاء من كلامهم ما ظاهره: أنَّ جملة الحال المصدَّرة بمضارعٍ مُثبَتٍ تلت الواو، حُمِلَ على أنَّ المضارع خبر مبتدأٍ محذوفٍ؛ من ذلك قولهم: قمْتُ وأصكُّ عينه، أي: وأنا أصكُّ"[3]. وقوله[4]:

ثمَّـــــــيْتُ أَظَـــــــافِيْر َهُمْ ـِ أَرِـْهَـــــــنُهُمْ مَ الِكَـــــــا

ومثله قول الشاعر[5]:

ُ ْ َ ـــــع َ ـ ــــــ َ أ ُ ــــ ُ َ ــــــا ْ ـــ لَ ْ ـــ أ ـــ َ ـــ ِ ـــ

قال ابن هشام: "واو الحال والمضارع خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: وأنا أقتُل"[6].

- وقد تسقط الضميمة التي بعد الظرف؛ فينقطع الظرف عن الإضافة، ولا يُنوى المضاف إليه لا لفظه ولا معناه؛ ولو أنَّه نُوِيَ لما نُوِّنَ، وذلك كقول الشاعر[7]:

َ ـــــاغَ ِ ـــ َ شدَّـــ ُ ُ ـــ ُ ـــلاً أَ ـــــُ أَصُّ بالمـــــاءِ ـــــراتِ

---

[1] –شرح المفصَّل، ص١٥٣/٣ المثل ورد في مجمع الأمثال، لابن الفضل النيسابوري «أحمد بن محمَّد الميداني» (٥١٨هـ) دار المعرفة، بيروت، د ت، ص١٦٤/١.

[2] – شرح الكافية، ص١٥٢/٣.

[3] – شرح الأُشموني، ص٣١/٢.

[4] –وهو لعبد الله بن همَّام السَّلولي في خزانة الأدب، ص٦٣٩/٣ والمقاصد النَّحويَّة، ص١٩٠/٣ وبلا نسبةٍ في الجنى الداني، ص١٦٤ وشرح الأُشموني، ص٣١/٢ وهو في المعجم المفصَّل، ص٢٥٨/٥ والشاهد فيه: قوله (وأرهنهم) حيث يُتوهَّم أنَّ الجملة الفعليَّة الواقعة بعد واو الحال في محلِّ نصب حالٍ؛ فيما هي مؤوَّلةٌ بإضمار مبتدأ، والجملة خبرٌ له.

[5] – لعنترة بن شداد في ديوانه، ص١٩١ وهو في خزانة الأدب، ص٥٥٠/٢ وبلا نسبةٍ في أوضح المسالك، ص٢٩١/٢ وشرح الأُشموني، ص٣١/٢ وهو في المعجم المفصَّل، ص٣٨٧/٧.

[6] – أوضح المسالك، ص٢٩٢/٢.

[7] – هو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب، ص٢٠٤/١ ولعبد الله بن يعرب بن معاوية في المقاصد النَّحويَّة، ص٤٣٥/٣ وهو بلا نسبةٍ في شرح المفصَّل، ص٨٨/٤ وشرح شذور الذهب، ص١٠٤ وشرح قطر النَّدى وبلِّ الصدى، ص٢١.

وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] الذي قُرِئ "بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه، أي: لفظاً ومعنًى"[١].

خامساً: الرَّبط:

من المعلوم أنَّ جُمل العربيَّة تأتي في غالبها من خلال بنيَتين أساسيَّتين هما: الجملة الاسميَّة والجملة الفعليَّة، وذلك مع شرط الفائدة؛ التي هي وظيفة الاتِّصال اللغويّ الأساسيَّة.

ولذا كان من الضروريّ أن تأخذ القرائن المتعدِّدة دورها في بيان الوظيفة الدلاليَّة للجملة؛ خاصَّةً عندما تطول أو يُعطف عليها مثلها، فيؤدِّي ذلك إلى ابتعاد الهوَّة بين أوَّل الكلام وآخره، ويصعب الربط بين أجزاء التعبير الواحد؛ بل العبارة الواحدة، "وهكذا تتفكَّك أَواصر الكلام، ويدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللبْس، وكلا الغموض واللبْس آفةٌ من آفات الاتِّصال والتفاهم"[٢].

من هنا كان على علاقة الربط إثبات تواجدها وأخذ دورها من خلال وظيفتها المتمثِّلة في "إنعاش الذاكرة؛ لاستعادة مذكورٍ سابقٍ؛ بواسطة إحدى الوسائل اللفظيَّة؛ التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية، والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ لأنها أدعى للتذكير"[٣].

والذي يجعل السِّياق مترابطاً ومتماسكاً، غير ركيكٍ ولا متنافرٍ يحمل أبعاداً دلاليةً محدَّدةً "هي ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضُها بحُجَزِ بعضٍ؛ في علاقاتٍ متبادلةٍ تجعل كلَّ كلمةٍ منها واضحة الوظيفة في هذا السِّياق"[٤].

جاء في دلائل الإعجاز: "اعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشكُّ، أن لا نظم من الكلم ولا ترتيب حتى يعلَّق بعضها ببعضٍ ويُبنى بعضها على بعضٍ، وتُجعَل هذه بسببٍ من تلك"[٥].

ترتيب الكلمات فيما بينها هو أساس الترابط والتَّماسك في السِّياق. وفي المحصِّلة فإنَّ قوام التماسك السِّياقي إنَّما هو العلاقات المتشابكة؛ القائمة بين الوظائف النَّحويَّة المكوِّنة للسِّياق.

علاقة التكامل بين اللفظ والمعنى ما كانت لتكون لو لا علاقة الربط؛ التي هي بمنزلة الروح التي تجمع الأعضاء في كيانٍ واحدٍ، فالأنماطُ التركيبيَّةُ للكلام الحيُّ؛ مرتبطةٌ بدلالاتها؛ ولهذا لا يمكن الفصل بين اللفظ ودلالته ذلك لأنَّ الدلالة مستمدَّةٌ من روافد/ عدَّةٍ، من صيغة الكلمة،

---

١ – شرح شذور الذهب، ص١٠٦.

٢ – البيان في روائع القرآن، ص١/١٢٧.

٣ – السَّابق، ص١/١٢٨.

٤ – مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٣.

٥ – دلائل الإعجاز، ص٤٤.

وموقعها في الجملة وربطها بما قبلها وما بعدها؛ومضامنّها لصيغٍ خاصةٍ أو وظائف خاصةٍ ، وعلامتها الإعرابيَّة وُجدت، وغير ذلك من العلاقات السِّياقيَّة التي تتعاون في جلاء المعنى"[١].

أنواع الرَّبط:

يمكننا عدُّ أهمِّ وسيلتين للربط، وهما إعادة الذِّكر، وضمائر الكناية،ثُمَّ الحروف.

١-إعادة الذِّكر: الغرض منه كما تقدَّم هو إنعاش الذَّاكرة،بعد أن يكون قد حلَّ فاصلٌ طويلٌ ؛ بين أوَّل الكلام وبين ما يتعلَّق به؛ممَّا تأخَّر عنه كثيراً وذلك يضعف العلاقة بين أوَّل الكلام ومنتهاه، ويجعل بعضه مظنَّة النِّسيان "فإذا أُعيد صدر الكلام إلى الذَّاكرة، اتَّضحت العلاقة بما يليه وينتمي إليه"[٢].

والعلاقة النَّحويَّة بين العنصرين المترابطين تكون أشدَّ وضوحاً إذا كانت المسافة قريبةً بينهما.

وهذا ما يجعل القرينة ضروريَّةً في حال تباعد المسافة بين طرفيِّ التركيب، فإذا لم يتحقَّق وجود هذه القرينة مع طول المسافة بين المترابطين؛بسبب مطلٍ أو فصلٍ أو اعتراضٍ .. إلخ. فإنَّ الأمر يستدعي تكرار العنصر الأوَّل؛ لتقريبه من الثاني عندما يحين ذكره في النصِّ "[٣]، تحقيقاً للقرب الذي يتطلَّبه وضوح القصد.

وإذا كانت إعادة الذِّكر علاجاً لما يبتعد أوَّل الكلام عن منتهاه، فإنَّ هنالك من يرى أنَّها يمكن أن تشكِّل ضرراً في العبارات الطويلة، أو المقطوعات الكاملة، "لأنَّها تحبط الإعلاميَّة ما لم يكن هناك تحفيزٌ قويٌّ، ومن صواب طرق الصياغة؛ أن تخالف ما بين العبارات؛ بتقليبها بواسطة المترادفات،ولكن قد يحدث ألاَّ يكون هناك إلاَّ اسمٌ واحدٌ للمدلول المطلوب"[٤].

ولهذا فإنَّ أيَّة علاقةٍ بين وظيفتين نحويَّتين، أو بين أيِّ عنصرين من عناصر السِّياق "تكون أوثق سبكاً وأبعد عن اللبس إذا قرب أحد العنصرين من الآخر...فقرب أحد طرفي الإسناد من الآخر، وقرب المتعدِّي من المفعول به، وقرب التابع من المتبوع، وقرب الشرط من الجواب، وعدم الفصل بين المتلازمين. كلُّ أولئك يشهد على فضل التقارب بين العنصرين المترابطين غير أنَّ القرب لا يكون ضرورةً إلاَّ عند خوف اللبس"[٥].

---

[١] – العلامة الإعرابيَّة ، ص٥٨/٥٩.

[٢] – البيان في روائع القرآن ، ص١/١٣٢.

[٣] – السَّابق ، ص٢/٥٤.

[٤] – النصُّ والخطاب والإجراء ، ص٣٠٦.

[٥] – البيان في روائع القرآن ، ص٢/٣٥.

ومع أهمِّيَّة القرب بين الوظيفتين النَّحويَّتين المترابطتين، أو العنصرين اللغويَّين المترابطين إلاَّ أنَّ هذا القرب لا يوصف بكونه ضرورةً إلاَّ عند احتمال اللبْس والخوف منه.

وإنَّ ثنائيَّة اللفظ والمعنى والترابط بينهما، يصل بهما إلى تبادل الدور في الوظيفة؛ فكما يؤدِّي اللفظُ بتكراره الربطَ وإعادة الذِّكر؛ كذلك يؤدِّي المعنى هذه الوظيفة؛ "وقد يغني عن إعادة اللفظ إعادةُ المعنى.

وذلك واضحٌ في باب المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[يونس:١٠]، وكذلك قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾[إبراهيم:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب:٤٤].

وإنَّما صلُح ذلك لربط الخبر بالمبتدأ؛ لأنَّ الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، فلمَّا كان السلام هو التحيَّة، وكانت التحيَّة هي السَّلام عُدَّ ذلك قريباً في أهمِّيَّته من إعادة الذِّكر؛ فصلُح لربط الخبر بالمبتدأ"[1].

٢. وضمائر الكناية: التي من أهمِّها: ضمائر الأشخاص وضمائر الإشارة والضمائر الموصولة.

وهذه الضمائر يجمعها طابعٌ واحدٌ، وهو: أنَّ دلالتها تأْتي "إمَّا على مطلقٍ غائبٍ، أو مطلقٍ حاضرٍ، وهذا الإطلاق في المعنى هو الذي جعل المعنى عامَّاً من قبيل ما وصفه النُّحاة بقولهم: (حقُّه أن يؤدَّى بالحرف) ومن ثَمَّ كانت إفادة الضمائر لهذا المعنى العام شَبَهاً معنويَّاً؛ فكان في رأْي النُّحاة علَّةً في بناء الضمائر"[2].

أ . فضمائر الأشخاص: المكنَّى بها عن الاسم الظاهر، تأْتي إعادة الذِّكر فيها متمثِّلة بحلول الضمير محلَّ الاسم الظاهر؛ ليؤدِّي وظيفة الربط، ففي كقوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾[ص:٢٤]. نجد أنَّ اتِّصال الضمير أدَّى إلى خفَّة اللفظ من جهةٍ وإلى الاختصار من أُخرى.

ب . وضمائر الإشارة: يكثر الربط بها من القرآن الكريم، وممَّا يستحقُّ أن نشير إليه أنَّه مع دلالة الإشارة على الحضور تارةً؛ وعلى ما سبق ذكره تارةً أُخرى، فإنَّه يطَّرد إمكان استبدال ضمير الغائب بها في كلِّ موقعٍ تربط فيه بين عناصر الجملة"[3].

ففي قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦] فإنَّنا نجد في الآية أنَّ الضمير (هو) صالحٌ لأن يحلَّ محلَّ الإشارة"[4].

---

[1] – البيان في روائع القرآن، ص١/١٣٢.

[2] – السَّابق، ص١/١٣٧.

[3] – السابق، ص١/١٤٠.

[4] – السابق، ص١/١٤٠.

ج .والموصولات المختصَّة: مثل: الذي والتي، وغير المختصَّة مثل: (من) و(ما).و الموصولات المختصَّة تلزمها الفاء الرابطة عند تضمُّنها معنى الشرط .

وذلك يكون عندما تأتي صلة (الذي) فعلاً، نحو قولك: الذي قام فله درهمٌ، والذي جاءني فأنا أكرمه. "فشبَّه هذا بالجزاء، لأنَّ قولك: (فله درهمٌ) تَبِع المجيء"[1].فالفاء دلَّت "على أنَّ الدرهم إنَّما يجب من أجل الإتيان"[2]، فدخول الفاء هنا هو كدخولها في الجزاء، نحو قولك: إنْ يأتني فله درهمٌ . "غير أنَّه أَدخل الفاء لتكون العطيَّة مع وقوع الإتيان... فإذا أَدخل الفاء، فإنَّما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاءٌ وإن لم يجزم، لأنَّه صلةٌ"[3].

وإنَّما استحقَّت (الذي) الجواب بالفاء، وذلك لما فيها من الإبهام؛ "فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط؛ فدخلت الفاء في خبره . جوابه . على المشابهة بالشرط"[4]،وذلك لأنَّ الشرط إنَّما مبناه على الإبهام، "فإن جعلته لواحدٍ مخصوصٍ نحو: زيدٌ الذي يأتي فله درهمٌ . لم يجز دخول الفاء في خبره، لبعده عن الشرط والجزاء"[5].

ودليل صحَّة الربط بالموصول إنَّما هو صحَّة معاقبة ضمير الغيبة له، فقد يأتي الربط بالموصول "عند إرادة وصف المرجع بصفةٍ تدلُّ على مدحه أو ذمِّه"[6].

وإذا كانت إعادة الذكر هي الأصل في الربط فإنَّ الموصول أو ضمير الغيبة الذي يعاقبه إنَّما هما "عوضٌ عن إعادة الذِّكر"[7] التي هي الأصل في الربط؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ﴾ [الحجّ :٧٢]. "أي: في وجوهم"[8].

٣ـ الحروف والأدوات: وأهمُّ ما تتمثَّل به وظيفة الربط من الحروف والأدوات؛ ما نجده في العطف والجرِّ والاستفهام والقسَم والتعجُّب.

أ . فحروف العطف: وتتمثَّل فيها وظيفة الربط عندما تتعدَّد احتمالات العطف كما في قوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾[الأنعام:٩٩]. إذ يصلح اليَنْع من الناحية التركيبيَّة الصِّرْف أن يُعطف على الثَّمر، كما يصلح أن يُعطف على ما أُضيف إليه الثَّمر؛ وهو ضمير

---

[1] – الأُصول في النَّحو، ابن السرَّاج، ص٢/٢٧٢.

[2] – السَّابق ، ص٢/٢٧٢.

[3] – الكتاب ، ص٣/١٠٢.

[4] – مشكل إعراب القرآن، القيرواني «مكِّي بن أبي طالب القيسي» (٤٢٧هـ) تحقيق: ياسين محمَّد السوَّاس ، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق، ط٢، ٢٠٠٠م ، ص١٢٠ .

[5] –شرح المفصَّل ، ص١/١٠٠.

[6] – البيان في روائع القرآن ، ص١/١٤١.

[7] – السَّابق ، ص١/١٤١.

[8] – السَّابق ، ص١/١٤٣.

الغائب. ثُمَّ تأْتي القرينة من الاستعمال اللغويِّ؛ إذْ يقال للثَّمر: إنَّه يانعٌ ؛ ولا يقال ذلك للشَّجر. بذلك نعلم أنَّ العطف على الثَّمر، وأنَّ الواو ربطت بين الثَّمر واليَنْع"[1] .

ب- وحروف الجرِّ: الحروف الداخلة على المفردات يتميَّز كلٌّ نوع منها باتِّجاهه الخاصِّ في الربط؛ بين مدخوله وبين عناصر الجملة الأُخرى. ولهذا نجدُ أنَّ وظيفة حرف الجرِّ تتوضَّح بربطه بين المجرور ومتعلِّقه، ومعنى أدائه لهذه الوظيفة: "أنَّه إذا تعدَّدت المشتقَّات في الجملة فأولاها بتعليق الجارِّ والمجرور ما استقام معه المعنى، أو دلَّت عليه القرينة"[2].

ج- حرف الاستفهام: يربط بين عناصر الجملة التي يدخل عليها؛ فتصبح كلَّها مشمولةً بالوظيفة الدلاليَّة التي عبَّر عنها هذا الحرف، والفرق ظاهرٌ "بين (ما كان هذا) و(أين كان هذا) و(متى كان هذا)؟ بحيث يكون الاستفهام الأوَّل عن الماهيَّة، والثاني عن المكان، والثالث عن الزمان، ويصبح هذا هو معنى الجملة؛ ولا يأتي معنى (كان وهذا) إلاَّ في المرتبة الثانية"[3].

د- وكذلك أداة التعجُّب فهي تربط عناصر الجملة بدليل اعتماد الوظيفة الدلاليَّة للجملة عليها، فلو قلنا: "ما أوسعَ شهرة زيدٍ. فالمعنى على التعجُّب. فلو حذفنا (ما) لتغيَّر المعنى؛ ولكان علينا أن نبحث لضمير الفاعل المستتر في (أوسع) عن مرجعٍ يلائمه، ولتحوَّل الكلام من الإنشاء الإفصاحيِّ إلى الخبر"[4].

هـ- وكذلك الترابط بين القسَم وجوابه؛ مع أنَّ جملتي القسَم لا محلَّ لها من الإعراب؛ فهي لا تشغل وظيفةً يمكن أن يشغلها المفرد"[5].

وخلاصة ما تقدمَّ أنَّ كلَّ أداةٍ تدخل في تركيب الجملة؛ فإنَّما هي تؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى فهي رابطةٌ تُقوَّى بها الصِّلة بين كلِّ المفردات الداخلة في حيِّزها؛ يصدق ذلك على النفي وعلى الأمر باللام والنهي والاستفهام والشرط والقَسْم والتعجُّب..."[6].

العدول عن الرَّبط:

ويصبح حذف الرابط أسلوباً عدوليَّاً في حال أمْن اللبْس، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾[البقرة:٢٥]. أي: هذا يشبه ما "كانوا رُزقوه في الدنيا"[7].

---

[1] - البيان في روائع القرآن، ص١/١٥٧.

[2] - السَّابق، ص١/١٥٧.

[3] - السَّابق، ص ١/١٥٣.

[4] - السَّابق، ص١/١٥٤.

[5] - بناء الجملة العربي، ص١٨٤.

[6] - البيان في روائع القرآن، ص١/١٥٢،١٥٣.

[7] - تفسير الطبري، ص١/٣٩٣.

وقد يؤدِّي حذف الرابط إلى تغيُّر المسار الدلاليّ للجملة كما في أسلوب القسم، فإذا ما قلت: بالله لأهتدينَّ إلى الخير. وجدت اللام رابطة لجواب القسم، وقد ترتَّب على وجودها تأكيد المضارع بالنُّون، فلو حذفت اللام لحقت بها النُّون، وفي هذه الحالة تصبح الجملة: بالله أَهتدي إلى الخير، ولا تعود الجملة قسماً كما كانت، وإنَّما يتعلَّق الجارُّ والمجرور بالفعل (أهتدي) وليس بفعلٍ متقدِّمٍ محذوفٍ تقديره: أُقسم"[1]. وكما يعدل عن الربط بحذف الرابط؛ كذلك ممَّا يعدل به عنه **الالتفات**، فهو على أنواعٍ ثلاثةٍ؛ إمَّا أن يكون نحويًّا، أو دلاليًّا، أو نحويًّا دلاليًّا.

١. الالتفات الدلاليُّ الخالص: هو عندما تتكرَّر صورة العنصر النَّحويِّ، ولا يتغيَّر فيها شيءٌ، ولكنَّ الدلالة في إيراد هذا العنصر ثانياً تختلف عن إيراده أوَّلاً.

ففي قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النُّور: ٣٣]. فالضمير في (آتوهم) هو للمخاطَبين كما في (كاتبوهم) لأنَّه في الحالتين جاء ضمير مخاطَبين، ولكنَّ وجهة وظيفتي الأمر مختلفةٌ، ففي الأُولى "الأمر بالمكاتبة: لمن يملكون رقاب هؤلاء الأرقَّاء، أمَّا الأمر بالإيتاء: فهو لعامَّة المسلمين، الذين طُلب منهم أن يعينوا هؤلاء الأرقَّاء على الوفاء بالمال الذي كوتبوا عليه. فدلالة الضمير في الحالة الثانية غير دلالته في الحالة الأُولى، والصورة النَّحويَّة واحدةٌ لم تختلف، أي أنَّ الالتفات هنا دلاليٌّ لا نحويٌّ"[2].

٢. والالتفات النَّحويُّ الخالص: وهو يتحقَّق إذا ما بقي المدلول في بؤرة القصد، واختلفت صورة الضمير"[3]. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ۝١٦﴾ [النَّحل]. فالالتفات النَّحويُّ من (لعلَّكم تهتدون)، ومن (هم يهتدون).

٣. والالتفات الدلاليُّ النَّحويُّ: وهو ما يتحقَّق إذا تغيَّرت الدلالة وصورة الضمير معاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الأعراف]. فالالتفات الدلاليُّ النَّحويُّ يظهر بملاحظة "الفرق بين ضميريِّ الخطاب في (إليك) و(اتَّبعوا). فالأوَّل: للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، والثاني: لعامَّة المؤمنين؛ فاختلف الضميران دلاليًّا بذلك، ونحويًّا بالفرق بين الإفراد والجمع"[4].

---

[1] – البيان في روائع القرآن، ص١/١٥٦.

[2] – السَّابق، ص٢/٩٨.

[3] – السَّابق، ص٢/١٠٠.

[4] – السَّابق، ص٢/٩٩ قال الدكتور تمَّام حسَّان: "وتقسيم ظاهرة الالتفات على هذا النَّحو من مبتكرات هذا البحث، فلست أعلم من سبقني إليه". ينظر السَّابق، ص٢/١٠٢.

لزوم التكرار لطول المسافة النَّحويَّة:

لقد تقدَّم أنَّ أيَّة علاقة نحويَّة بين وظيفتين أو عنصرين من عناصر السِّياق يطَّرد وضوحها مع قرب المسافة بين أحدهما والآخر.

أمَّا إذا تباعدا فإنَّه تبرز الحاجة إلى قرينة توضِّح المعنى؛ فإن تعذَّر ذلك مع طول المسافة بين المترابطين "فإنَّ الأمر يستدعي تكرار العنصر الأوَّل لتقريبه من الثاني؛ عندما يحين ذكره في النصِّ، وبذا يتحقَّق القرب الذي يفتقر إليه وضوح القصد"[1]. وهكذا يستوجب الحرص على الوظيفة الدلاليَّة للتعبير أن يتكرَّر العنصر المتقدِّم؛ علاجاً لطول المسافة بين أوَّل التعبير ومنتهاه. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[البقرة: ٨٩].

فالتكرار في هذه الآية يتمثَّل في عبارة (فلمَّا جاءهم ما عرفوا). "ولو نظرنا إلى الكلمة التي تسبق ذلك، والأُخرى التي تتبعه لوجدناها على صورة (كفروا... كفروا). ولو لم تنفصل إحدى الكلمتين عن الأُخرى بواسطة التكرار المذكور؛ لبدت الثانية وكأنَّها توكيدٌ لفظيٌّ للأُولى؛ وليست جواباً للأداة الظرفيَّة/الزمانيَّة (لمَّا)، ولو كان الأمر كذلك لتغيَّر المعنى وحدث اللبس"[2].

فالوظيفة الدلاليَّة للتكرار إنَّما كانت لتقريب ما بين (لمَّا) وجوابها تجنُّباً للَّبْس.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[آل عمران: ١٨٨]. "والعرب كما قال الزجَّاج إذا أطالت القصَّة تعيد (حسبت) وما أشبهها؛ إعلاماً بأنَّ الذي جرى متَّصلٌ بالأوَّل وتوكيدٌ له"[3].

فالتكرار في هذه الآية أيضاً "وسيلة لاختصار للمسافة بين طرفي العلاقة (فلا تحسبنَّهم بمفازة ...) فيكون العنصر المكرَّر أشبه بقرينة على إرادة المعنى المقصود"[4].

وظيفة الرابط في جملة الجواب:

للرابط الواقع في جملة جواب الشرط وظيفتان. الأُولى: نحويَّة، والثانية: دلاليَّةٌ.

الوظيفة الأُولى: هي الربط بين جملة الشرط وجملة الجواب، وبيان أنَّ الجزء الثاني من الكلام ينبني على أوَّله.

والوظيفة الثانية: هي أمْن اللبْس؛ إذْ إنَّ الوظيفة الدلاليَّة للأداة الداخلة على الجواب هي: بيان أنَّما بعدها جوابٌ وليس شيئاً غيره. "ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمَّد: ٧]. يمكن

---

[1] – البيان في روائع القرآن، ص٢/٥٤.

[2] – السَّابق، ص ٢/٥٤–٥٥.

[3] – روح المعاني، ص٤/١٥١

[4] – البيان في روائع القرآن، ص٢/٥٥.

للجواب أن يكون شرطاً بدليل: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾[آل عمران:١٦٠]./ ولو نظرنا إلى هذا الشاهد الأخير- أي(إنْ تنصروا الله فلا غالب لكم) - لوجدنا جواب الشرط جملةً اسميَّةً منسوخةً بـ(لا) النافية للجنس؛ ليست تصلح لمعاقبة الشرط، ومن هنا اقترن جواب الشرط بالفاء الرابطة لاحتمال ورود اللبْس عليها"[١].

و الفاء الموجودة في جملة الجواب منعت هذه الجملة أن تأْخذ وظيفة الحال؛ إذْ لولا وجود الفاء لتحقَّقت هذه الوظيفة مِن ضمير المخاطَبين الذي في (ينصركم) ولظلَّ السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه"[٢]. ومثل ذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾[البقرة:٢٧٢]، وقوله أيضاً: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[فُصِّلت:٤٦]. وذلك لأنَّ الفاء منعت الجارَّ والمجرور أن يتعلَّق بفعل الشرط"[٣].

ولولا وجود الفاء لظلَّ السامع ينتظر الجواب، وبذلك نجد أنَّ الرابط قد أدَّى وظيفةً نحويَّةً هي جواب الشرط، ووظيفةً دلاليَّةً مفادها: أنَّ مدخول الفاء هو الجواب لا غير.

سادساً : الأداة:

تتَّفق الحروف جميعها في التعبير عن علاقات في السِّياق؛ فالأداة: هي كلمةٌ تؤدِّي وظيفةً نحويَّةً عامَّةً هي التعليق... فالمعاني التي تؤدِّيها الأدوات هي معانٍ وظيفيَّةٌ؛ تنتمي إلى النَّحو لا إلى المعجم"[٤]. والأدوات منها ما يختصُّ بالجمل ومنها ما يختصُّ بالمفردات.

و أدوات الجمل: رُتْبتها جميعاً هي الصدارة؛ مثلما أنَّ رتبة حرف الجرِّ هي التقدُّم على المجرور، ورتبة حرف العطف هي التقدُّم على المعطوف، ويتقدَّم حرف الاستثناء على المستثنى، وواو المعيَّة على المفعول معه، وواو الحال على جملة الحال"[٥].

و الأدوات الداخلة على الجمل لها رتبة الصدارة. وأمَّا الأدوات الداخلة على المفردات "فرتبتها دائماً رتبة التقدُّم"[٦]. ومعنى أنَّ الكلمة لها صدر الكلام: أنَّها تقع في صدر الجملة؛ فلا يتقدَّم عليها ركنٌ من أركانها ولا هو من تمامها. فتقول مثلاً: كيف أنت؟ وكيف جاء أخوك؟ ومن أكرمت. ولا تقول: أنت كيف؟ ولا جاء أخوك كيف، ولا أكرمت مَنْ "[٧].

---

[١] – البيان في روائع القرآن ، ص١/١٥٤، ١٥٥.

[٢] – السَّابق ، ص١/١٥٥.

[٣] – السَّابق ، ص١/١٥٥.

[٤] – مبادئ اللسانيَّات ، ص١٧١.

[٥] – اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص١٢٦.

[٦] – السَّابق ، ص٢٢٤.

[٧] – الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها ، ص٧٠.

ولكلِّ أداةٍ من هذه الأدوات ضمائمها الخاصَّة بها؛ فهي تتطلَّب بعدها شيئاً بعينه؛ فتكون قرينةً متعدِّدة جوانب الدلالة؛ حيث تدلُّ بمعناها الوظيفيِّ، وبموقعها، وبتضامِّها، مع الكلمات الأُخرى، وربما قد يكون فقاً مع وجودها من علامات إعرابيةٍ على ضمائمها"[1].

وهناك من يذهب إلى أنَّ هذه الكلمات ذات المعنى الوظيفيِّ (كالأدوات والحروف والروابط)... يجري إهمال ذكرها غالباً في الكلام الحقيقيِّ؛ حتى إنَّها لينذر التعرُّف عليها خارج سياق موقفها"[2].

ولا تجعلنا هكذا آراء نغفل عن أهمِّيَّة الحروف بما تشكِّله من قرائن لفظيةٍ؛ تعبِّر عن العلاقات في التركيب؛ كما أنَّها من جهةٍ أخرى أداةٌ لإيجاد المعاني في غيرها، وهذا ما يفصلها عن الأسماء والأفعال والصفات؛ فهي تنهض بمعانٍ كثيرةٍ كالاستفهام والنفي والتوكيد والاستثناء والعرض والتحضض...إلخ. فالحروف العاملة مختصَّةٌ بمدخولاتها؛ فهي بالنسبة لها كالجزء من الكلِّ أسماءً كانت أم أفعالاً.

ماله صدر الكلام وممَّا يكثر من أحكامه:

سبق أن بيَّنا معنى أنَّ الكلمة لها صدر الكلام، وذلك يتحقَّق في وقوعها صدر جملةٍ، فلا يتقدَّم عليها شيءٌ من أركانها ولا ممَّا يتعلَّق بها. والأداة ذات الصدارة: إنَّما هي صدارةٌ للجملة؛ وليس للكلام بجملته الكبرى وسياقه العام. فمن أحكام ممَّا له صدر الكلام:

١ـ أنَّه لا يصحُّ أن يعمل فيه ما قبله، ويصحُّ فيه عمل ما بعده فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً لما قبله، ولا تدخل عليه إنَّ ولا أخواتها ولا غير ذلك ممَّا يؤثِّر في حالته الإعرابيَّة، فلا تقول: جاء مَنْ يدرس ينجح، ولا رأيت مَنْ يدرس ينجح، ولا: إنَّ مَنْ يدرس ينجح"[3].

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾[طه:٧١]. الذي منع الفعل أن يجلب أثراً إعرابيَّاً هو(أيُّنا) كونها لها الصدارة؛ ولا يعمل فيها ما قبلها.

أمَّا قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[الشعراء:٢٢٧]. فإنَّ (أيَّاً) منصوبةٌ بـ(ينقلبون) فهي مفعولٌ مطلقٌ لـ(ينقلبون)، لا مفعولٌ به لـ(يعلم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله؛ ومجموع الجملة الفعليَّة في محلِّ نصبٍ بفعل العلم"[4].

٢ـ قد يتقدَّم على ما له الصدارة حرف الجرِّ والمضاف فيعملان فيه؛ ويكون لهما للعامل والمعمول صدر الكلام، وذلك نحو قولك: إلى مَن تذهب أذهب معك، وتقول: كتاب مَن أخذتَ

[1] – اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٢٢٥.

[2] النص والخطاب والإجراء، ص١٤٠. وهذا الرأي مبالغٌ به إلى حدٍّ ما بالنِّسبة للُّغة العربيَّة واستعمالاتها.

[3] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص٧٠.

[4] – مغني اللبيب، ص٤٠٠.

آخذُ،وغلامَ مَنْ تضربْ أضربْ. فالكلمة الواحدة قد تؤدِّي وظيفتين مختلفتين، ويترتَّب على ذلك إدراجها فيما له الصدارة أو عدمها.

ففي قولك: سلْ مَنْ حضر. فإن قدَّرت (من) اسم استفهام كانت مبتدأً، وإن قدَّرتها اسماً موصولاً كانت مفعولاً به لـ(سل)، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن؛ فإنَّه تدخل عليه النواسخ فقط، فتقول: إنَّه محمَّدٌ مسافرٌ وظننته محمَّدٌ مسافرٌ"[1].

٣ـ لا يعمل ما بعده فيما قبله، ولا يعمل ما قبله فيما بعده، فلا يتأثَّر ما قبله بما بعده في الإعراب، ولا يؤثِّر ما بعده فيما قبله، فلا تقول: خالداً ما رأيت. ولا: رأيت ما خالداً. فلا تُعمل الفعل فيما قبل (ما) إذا كان متأخِّراً عنها، ولا تعمله فيما بعدها إذا كان متقدِّماً عليها"[2].

٤. ولا يصحُّ أن يتقدَّم ما بعده عليه، فلا تقول في (إن أكرمت محمَّداً أكرمك) لا تقول: محمَّداً إن أكرمت أكرمْك[3].

الأدوات ذوات الصدارة بين الوظيفة والتركيب:

١ـ لام الابتداء: وهي اللام المفتوحة في نحو: لزيدٌ قائمٌ. وفائدتها: توكيد مضمون الجملة"[4]، وتخليص المضارع للحال[5]؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[النَّحْل:١٢٤]. وهي كما تدخل على المبتدأ والمضارع كذلك تدخل على خبر (إنَّ) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[إبراهيم:٣٩]. وعلى الظروف كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[القلم:٤]. وقد تدخل على الفعل الجامد نحو قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[المائدة:٦٢]، وعلى خبر المبتدأ المتقدِّم نحو (لقائمٌ زيدٌ)، وعلى الفعل المضارع نحو: (ليقوم زيدٌ)[6].

جاء في الكتاب: (قد علمتُ لعبدُالله خيرٌ منك) فهذه اللام تمنع العملَ كما تمنع ألفُ الاستفهام؛ لأنَّها إنَّما هي لام الابتداء.../ ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملْت (علمْتُ) كما تُعمل عرفتُ ورأيتُ. وذلك قولك: قد علمت زيداً خيراً منك، كما قال تعالى جدُّه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[البقرة:٦٥]"[7] فهذه اللاَّم لها صدر الكلام على العموم، أمَّا الداخلة

---

[1] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص٧١.

[2] – السَّابق، ص٧١.

[3] – ينظر السَّابق، ص٧٢.

[4] – الجنى الداني، ص ١٢٤.

[5] – مغني اللبيب، ص ٢٣٠.

[6] – ينظر السابق، ص ٢٣٠/٢٣١.

[7] – الكتاب، ص ٢٣٦/١–٢٣٧.

في باب (إنَّ) والتي تسمَّى المزحلقة فليس لها الصدر سواءٌ قلنا إنَّها لام الابتداء أم إنَّها لامٌ أُخرى، فقد يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويعمل ما قبلها فيما بعدها[1]. فعمل (إنَّ) يتخطَّاها تقول: (إنَّ في الدار لزيداً) و(إنَّ زيداً لقائمٌ)، وكذلك يتخطَّاها عمل العامل بعدها، نحو: إنَّ زيداً طعامك لآكلٌ"[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[العاديات:11]. والوظيفة الدلاليَّة لها إنَّما هي التوكيد: نرى ذلك في جواب أبي العبَّاس للكِنْدي عن قوله: "إنَّني أَجد في كلام العرب حشْواً. يقولون: عبد الله قائمٌ، ثُمَّ يقولون: إنَّ عبد الله قائمٌ، ثُمَّ يقولون: إنَّ عبد الله لقائمٌ، والمعنى واحد. فقال: . أي: أبو العبَّاس ثعلب بل إنَّ المعاني مختلفة؛ فعبد الله قائمٌ إخبارٌ عن قيامه، وإنَّ عبد الله قائمٌ جوابٌ عن سؤال سائلٍ، وإنَّ عبد الله لقائمٌ جوابٌ عن إنكار منكرٍ قيامه"[3]. فكلُّ تغيُّرٍ في المبنى يتبعه دون شكٍّ تغيُّرٌ في المعنى.

٢. لام القسم: وذلك نحو قولك: لأُتابعنَّ دراستي، ولأُساعدنَّ الدارسين. ففي أُسلوب القسم "تتصدَّر الجملة الاسميَّة المُقْسَمُ عليها بلامٍ مفتوحةٍ"[4]؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾[مريم:70]، وقد يُستغنى عنها كما في قول أبي بكرٍ رضي الله عنه: "والله أنا أظلمُ منه. والأصل: لأنا، فحُذِفَتْ، وقلَّما يُحذف لاستطالة فيه بصلةٍ ولا عطفٍ"[5].

٣. الحروف المشبَّهة بالفعل: وكلُّها لها صدر الكلام سوى (أنَّ) المفتوحة الهمزة فإنَّه؛ ليس لها صدر الكلام؛ وذلك "لكونها معجز أيها في تأويل المفرد لكونها مصدريَّةً، وجب وقوعها مواقع المفردات، كالفاعل، والمفعول، وخبر المبتدأ، والمضاف إليه"[6] كقولنا: سرَّني أنَّك موجودٌ، وعلمتُ أنَّك موجودٌ.

وأمَّا بقيَّة الأحرف المشبَّهة بالفعل فإنَّ لها الصدر؛ وذلك لأنَّ كلَّ ما يغيِّر معنى الكلام ويؤثِّر في مضمونه؛ وكان حرفاً فمرتبته الصدر"[7]، والحرف المتصدِّر يؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً في السِّياق.

٤. لا العاملة عمل إنَّ: وإنَّما كان لها الصدارة لأنَّها "محمولةٌ في العمل على (إنَّ)"[8]؛ وذلك

---

1 – ينظر الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص73.

2 – مغني اللبيب، ص233.

3 – الجنى الداني، ص131.

4 – شرح التسهيل، ص3/205.

5 – السابق، ص3/205. وصحيح البخاري، ص3/1339 من كتاب فضائل الصَّحابة، رقم الحديث 3461.

6 – شرح الكافية، ص4/339.

7 – السابق، ص4/339.

8 – الواضح في النَّحو والصرف، ص228.

يكون "إن أُريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص؛ وتسمَّى حينئذٍ: تبرئةً"[١]. نحو قولهم: لا رجلَ مسافرٌ غداً. فإنَّه لا يصحُّ تقديم أيِّ عنصرٍ من عناصر هذه الجملة على (لا) النافية، لأنَّها لحقت (إنَّ) في عملها وفي صدارتها.

جاء في شرح الكافية: "فإنَّما عمل (لا) إمَّا كان لمشابهتها (إنَّ) كما يجيء، وبتوسُّطها يبطل الشبه؛ لأنَّ (إنَّ) لا بدَّ لها من التصدُّر"[٢].

٥ ـ **لا النافية الواقعة في جواب القسم** نحو قولك: والله لا أكلِّمه. وذلك لأنَّ "الحروف التي يُتلقَّى بها القسم كلّها لها الصدر"[٣]، أمَّا إذا لم تقع (لا) في جواب القسم فإنَّه ليس لها الصدر.

جاء في مغني اللبيب: "اعتراض (لا) بين الجارِّ والمجرور في نحو: (غضبت من لا شيءٍ)، وبين الناصب والمنصوب في نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[البقرة:١٥٠]، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[الأنفال:٧٣]، وتقدُّم معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾[الأنعام:١٥٨]. الآية دليلٌ على أنَّها ليس لها الصدر بخلاف ما"[٤].

٦ ـ **(إنْ) و(ما) النافيتان**: كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[يوسف:٣١]. وهنا نجد أنَّ الاستعمال القرآني يُظهر أنَّ (إنْ) آكد في النفي من (ما) كما في الآية السابقة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾[المجادلة:٢].

فنفى بداية الأمر بـ(ما) ثُمَّ تصعَّد في النفي؛ منكراً إيَّاه أن يكون على الصورة التي تمَّ بها. فقال مقرعاً للرجال الذين يُظاهرون نساءهم (إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ). فكان النفي الثاني آكد وأشدُّ.

جاء في التطوُّر النَّحوي: "و(إنْ) تكاد أن تطابق (ما) في وظيفتها، وأكثر وقوعها قبل (إلاَّ) للجناس بينهما؛ نحو: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[الأنعام:٥٧]"[٥].

٧ـ **الاستفهام**: بجمع أدواته؛ من الهمزة، وهل، ومَن، وما، ومتى، وكم، وغيرها؛ كلُّها لها الصدارة[٦].

٨ ـ **كمْ الخبريَّة** نحو: كم كتابٍ قرأت. فإنَّه لا يصح أن تقول: قرأت كم كتابٍ. وذلك لأن (كمْ) الخبريَّة هي نظيرة مثيلتها (كم) الاستفهاميَّة؛ في توجُّب الصدارة لهما. أمَّا الاستفهاميَّة

---

١ – مغني اللبيب، ص٢٣٩.

٢ – شرح الكافية، ص١٨٩/٢.

٣ – مغني اللبيب، ص٢٤٦.

٤ – السَّابق، ص٢٤٦.

٥ – التطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة، ص١٧٤.

٦ - ينظر جامع الدروس العربيَّة، الشيخ مصطفى الغلاييني، مراجعة: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١٨، ١٩٨٦م، ص١١٨/٣. وينظر شرح الكافية، ص ٢٩٩/١، ٢٣٩/٣.

فللاستفهام، وأمَّا الخبريَّة فلِمَا تضمَّنته من المعنى الإنشائيِّ في التكثير، كما أنَّ (رُبَّ) لمَّا تضمَّنت المعنى الإنشائيَّ في التقليل وجب لها صدر الكلام"[1].

٩ـ رُبَّ: وذلك نحو قولنا: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمت. ولها صدر الكلام لاختصاصها بالدخول على النَّكرة وذلك كما أنَّ (كم) مختصَّةٌ بالنكرات. وإنَّما وجب دخولها على النكرة، لأنَّ النكرة محتملةٌ للقلَّة والكثرة، نحو: (جاءني رجلٌ) و(ما جاءني رجلٌ) فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إمَّا دالَّةٌ على القلَّة فقط، كالمفرد والمثنَّى المعرَّفين، وإمَّا دالَّةٌ على الكثرة دون القلَّة؛ كالجمع المعرَّف، و(رُبَّ) و(كم) علامتان للقلَّة والكثرة وإنَّما تحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصَّاً"[2]. ومن هنا توجَّب تصدُّرها.

١٠ـ كأيِّن: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[آل عمران:١٤٦] وهي توافق كم الخبريَّة في لزوم التصدير[3].

١١ـ ما التعجُّبيَّة: إذ "لا يُقدَّم معمول لفعل التعجُّب على الفعل ولا على (ما)"[4]. فصيغتا التعجُّب "لا يُتصرَّف فيهما بتقديم ولا تأخير"[5]، فلا يصحُّ: زيداً ما أحسن. ولا: ما زيداً أحسن. ولا: بزيدٍ أحسِن.

١٢ـ حروف العرض والتحضيض نحو (هلاَّ) و(ألاَّ) و(لولا) و(لوما) و(ألا) المخفَّفة و(لو) و(أما) وكلُّها لها صدر الكلام[6].

١٣ـ أحرف التنبيه: وهي (أما) و(ألاَ) و(ها) وتختصُّ (أما) و(ألا) من بينها بالدخول على الجملة، فهما يختصَّان بالصدارة؛ وذلك "بخلاف (ها)، وفائدتهما اللفظيَّة كون الكلام بعدهما مبتدأً به وقد نُسب التنبيه إليهما"[7].

نقول: أمَا أنَّك باحثٌ. (أمَا) تأتي بمعنى (حقَّاً) فتفتح (أنَّ) بعدها"[8]. جاء في شرح الكافية: "ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام؛ كما للاستفهام كما تقدَّم إلاَّ (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولةٍ "[9]؛ فإنَّها تُستثنى من الصدارة؛ لأنَّها "قد تدخل على اسم الإشارة

---

[1] – شرح الكافية، ص٣/٢٣٨.

[2] – السَّابق، ص٤/٢٨٩.

[3] – ينظر مغني اللبيب، ص١٩١.

[4] – همع الهوامع، ص٣/٤١.

[5] – شرح الكافية، ص٤/٢٢٦.

[6] – ينظر السَّابق، ص٤/٤٥٢.

[7] – شرح الكافية، ص٤/٤٣١.

[8] – السَّابق، ص٤/٤٣١.

[9] – السَّابق، ص٤/٤٣٣.

مقدَّماً أو مؤخَّراً ، وقد تقع بعد (أي) في النداء وغيره"[1].

١٥. **ضمير الشأن:** وهو كلُّ ضميرٍ غائبٍ وقع قبل جملةٍ .فإن كان مذكَّراً يسمَّى: ضمير الشأن. كما في قولك (هو زيدٌ منطلقٌ)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[الصمد:١]وإن كان مؤنَّثاً يسمَّى: ضمير القصَّة. نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[الحج :٤٦].

وضمير الشأن والقصَّة إنَّما يعودان إلى ما في الذهن من شأنٍ وقصةٍ ؛ وهما مضمون الجملة التي بعدهما، إذْ لو لم يكن المراد بالشأن: القصة والحديث؛ بل: الحالة والصفة؛لصحَّ الإخبار عنه بالمفرد؛ بأن يقال: هو الأُحُدِيَّة مثلاً "[2]. وعودة هذا الضمير على الجملة بعده لازمةٌ إذْ لا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدَّم هي ولا شيءٌ منها عليه"[3].

فهو لا يؤكَّد ولا يُعطَف عليه ولا يبدَل منه ولا يعمل به إلاَّ الابتداء، أو أحد نواسخه[4]، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[الأعراف:٢٧].قال الزمخشريُّ:"فإن قلت: علامَ عطف وقبيله؟ قلتُ :على الضمير في يراكم المؤكَّد بـ(هو)، والضمير في (إنَّه) للشأن والحديث"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التصدير يتضمَّن معنى الإنشاء؛ "لأنَّه مؤثِّرٌ في الكلام،مُخرِجٌ له عن الخبريَّة،وكلُّ ما أثَّر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنِّي والتشبيه ونحو ذلك،فحقُّه صدر تلك الجملة؛خوفاً من أن يحمل السامعُ تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تشوَّش خاطره، لأنَّه يجوِّز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة،مؤثِّراً فيها. ويجوِّز بقاء الجملة على حالها؛فيترقَّب جملةً أُخرى يؤثِّر ذلك المغيِّر فيها"[6].

* * *

---

[1] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها ، ص٧٤.

[2] – حاشيه الصبَّان "محمَّد بن علي" (١٢٠٦هـ) على شرح الأُشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ،مصر، دت، ص ٣١٤/١.

[3] – مغني اللبيب ، ص٤٦٥.

[4] – ينظر السَّابق ، ص٤٦٥.

[5] –الكشَّاف ، ص٩٨/٢.

[6] - شرح الكافية ، ص٢٣٨/٣.

الفصل الثالث

البُعد الدِّلاليُّ للوظائف النَّحويَّة

المبحث الأَوَّل: المعنى النَّحويُّ:

إنَّ المهارة اللغويَّة التي هي فنهاية المطاف غايةٌ يسعى إلى التعلُّق بطرفٍ منها الكثير ممَّن لهم عنايةٌ أو اهتمامٌ بجانبٍ من جوانب اللغة أو أكثر. ويرى بعضهم أنَّ مهارة المتكلِّم تتمثَّل "في قدرته على التخيُّر بين ممكناتٍ مختلفةٍ؛ تطرحها اللغة في معاني النَّحو؛ كما تطرحها في دلالات الألفاظ"[1].

فأهمِّيَّة علم النَّحو آتيةٌ من قِبَل فاعليَّته في نظريَّة النَّظم؛ وفي ذلك يقول الجرجانيُّ: "واعلم أنَّ ليس النظم إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وتعمل على قوانينه وأُصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت فلا تخلُّ بشيءٍ منها"[2].

ويصل الأمر بالجرجانيِّ - وهو كذلك - إلى أن يضع المعنى النَّحويَّ بمرتبة السيِّد من كافَّة المعاني؛ إذْ كلُّ المعاني من دونه لغْوٌ مطَّرحٌ؛ وكلُّ معنًى سواه خادمٌ له ومن مكوِّناته الأُولى؛ وإنَّه ليست هنالك من فكرةٍ إلاَّ وقد عُبِّر عنها بالمعنى النَّحويِّ.

جاء في دلائل الإعجاز: "فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النَّظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاَّ وهو معنًى من معاني النَّحو قد أُصيب به موضعه ووضع في حقِّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأُزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحَّة نظمٍ أو فسادٍ، أو وُصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه، إلاَّ وأنت تجد مرجع تلك الصحَّة وذلك الفساد وتلك المزيَّة وذلك الفضل إلى معاني النَّحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصلٍ من أُصوله ويتَّصل ببابٍ من أبوابه"[3].

وليست معاني النَّحو التي يتحدَّث عنها الجرجانيُّ في هذا النَّصِّ هي قوانين النَّحو المعياريَّة؛ التي ينبغي أن تتحقَّق في أيِّ كلامٍ؛ لكي يوصف بالصحَّة النَّحويَّة دون الخطأ؛ إذْ إنَّ "سوء التأْليف ورديء اللفظ يذهب بطلاوة المعنى الدقيق، ويفسده ويعميه، حتى يحتاج مستمعه إلى طول تأمُّلٍ"[4] رغم أنَّ المُنْشِئَ أو المتكلِّم لم يخرج عن قوانين النَّحو المعياريَّة، فالمزيَّة التي

---

[1] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل، ص ١٦٩.

[2] دلائل الإعجاز، ص ٦٤.

[3] السَّابق، ص ٦٥.

[4] الموازنة، للآمدي «الحسن بن بشر» (٣٧٠هـ) تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، ص ٣٨١.

يحقِّقها المنشئُ كلُّ وِهي التي تقود إلى الفرق بين أُسلوبٍ وأُسلوبٍ، وبين نظمٍ ونظمٍ، "وليست المزيَّة التي تحدث في الكلام فيما يرى عبد القاهر بمجردَّ علم المتكلِّم بتلك الفروق التي تحدِثها المعاني النَّحويَّة؛ العلم وحده لا يكفي ولا بدَّ من القدرة التي تمكِّن المتكلِّم أو الشاعر من استخدام هذا العلم وتوظيفه توظيفاً مؤثِّراً دالاًّ. إنَّ معاناة الشِّعر أو مكابدته اللغة لا تقتصر في تصوُّر عبد القاهر على الألفاظ، ولكنَّها تمتدُّ إلى الدلالات النَّحويَّة التي يطلق عليها عبد القاهر (معاني النَّحو)"[1].

فعلاقة منشئ النصِّ أو المتكلِّم بمعاني النَّحو آتيةٌ كما يقول الجرجانيُّ من: أنَّ مدار أمر النَّظم على معاني النَّحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنَّ الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجدُ لها ازدياداً بعدها، ثُمَّ اعلم أنَّ ليست المزيَّة بواجبةٍ لها في أنفُسها؛ ومن حيث هي على الإطلاق؛ ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثُمَّ بحسب موقع بعضها من بعضٍ، واستعمال بعضها مع بعضٍ.. وإنَّما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنُّقوش، فكما أنَّك ترى الرجل قد تهدَّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضربٍ من التخيُّر والتدبُّر في أنفُس الأصباغ، وفي مواقعها ومقاديرها، وكيفيَّة مزجه لها، وترتيبه إيَّاها، إلى ما لم يَتَهَدَّ إليه صاحبه؛ فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخِّيهما معاني النَّحو، ووجوهه التي علمت أنَّها محصول النَّظم"[2].

ومكانة معاني النَّحو من النظم كما يراها عبد القاهر الجرجاني هي: أنَّ "ألفاظ اللغة تشبه المادَّة الخام؛ التي يصنع منها المتكلِّم أُسلوبه طبقاً لقوانين النَّحو (المعياريَّة).

ومعاني النَّحو- التي هي الفروق الدقيقة داخل قوانين النَّحو- تشبه الأصباغ التي تعمل بها الصور؛ فإذا طبَّقنا هذا القياس على صناعة النسيج، فإنَّ الألفاظ هي الخيوط التي تتألَّف وفق قواعد خاصَّةٍ لتصنع ثوباً، وقوانين النَّحو هي الأصباغ التي تفرق بين ثوبٍ وثوبٍ"[3].

ويمكننا أن نقسِّم المعاني النَّحويَّة إلى قسمين:

١- المعاني الوظيفيَّة: ويأتي بعضها لتحقيق الحدِّ الأدنى من الصحَّة والسَّلامة، وبعضها الآخر لتحقيق العبارة الأفصح، وهي محور اهتمام النُّحاة والتي منها والإعراب والبناء والفتح والضمُّ

---

[1] إشكاليَّات القراءة و آليَّات التأويل، ص ١٦٨.

[2] دلائل الإعجاز، ص ٦٩/٧٠.

[3] إشكاليَّات القراءة و آليَّات التأويل، ص ١٧٠.

والكسر والسكون والإدغام والحذف والذِّكر والإضمار والاستتار والتقدير والتبعيَّة والعطف والتنوين والإفراد والتثنية والجمع والاستئناف والوصل والوقف والقلب والتعريف والتنكير والتخصيص والصلة والتعليق والإلغاء والإعمال والإهمال والتذكير والتأنيث والصدارة والابتداء والجمود والوقاية والتخلُّص من التقاء الساكنين والحذف والتوكيد..إلخ

٢ـ المعاني الإضافيَّة: وهي المعاني المضافة إلى النَّحو وإن كانت في الأصل لغويَّة، وهي المعاني التي يقصد إليها المتكلِّم؛ ويؤلِّف كلامه لتحقيقها والإبانة عنها، مثل: الاستفهام والتصوُّر والتعيين والتصديق والوعد والإعلام والتعجُّب، والجمع والتشريك والتعقيب والتراخي والإضراب والاستدراك والبيان والتبعيض والنداء والاستغاثة والنُّدبة والإضافة والإنكار والطلب والأمر والدُّعاء والمضارعة والمضيّ والاستقبال والحاليَّة..إلخ.

والتصنيف النَّحويُّ تنصبُّ عنايته على المعاني الوظيفيَّة ولا يكاد يلتفت إلى المعاني الإضافيَّة، فإنَّك لا ترى في غالب كتب النَّحو باباً للاستفهام، فالتصنيف النَّحويُّ إنَّما يقوم مبناه على مراعاة المعاني الوظيفيَّة.

إضافة إلى ذلك فإنَّ المعاني الإضافيَّة يمكن أن تقوم مقامها العبارة اللغويَّة، فإنَّك تستطيع القول: أعجبُ مِن عِلْم زيدٍ. كما تقول: ما أعلمه، وتقول في الإشارة: المشارُ إليه زيدٌ. كما تقول: هذا زيدٌ، وفي التبعيض تقول: أخذت بعض الطعام. كما تقول أخذت من الطعام.

فاللفظ بشكل عامٍّ لا يخلو من وظيفةٍ يؤدِّيها في الكلام، يعبِّر عنها بالمعنى النَّحويِّ؛ وهذا المعنى زائدٌ على معنى اللفظ المعجميِّ والعرفيِّ. فاللفظ يكتسب حال تركيبه معنًى آخر. وتأتي أهمِّيَّة المعنى النَّحويِّ في أنَّه يصرف معنى المفردة ويطبعها بطابعه في السِّياق المكوَّن من ائتلاف تلك المفردة مع غيرها.

أصل المعنى النَّحويِّ:

وأصله إنَّما هو الإسناد، وذلك لأنَّه يفيد تعليق الألفاظ بعضها ببعضٍ، وكذلك النِّسبة.

فالمعنى العام في التركيب يقوم على معاني المفردات التي تؤلِّف مجموع المعنى، ولكلِّ معنًى إفراديٍّ وظيفته في الكلام، وللمعنى العام دلالةٌ تقوم على مجموع الوظائف التي تؤدِّيها المفردات في التراكيب المختلفة بحسب المراد.

المعاني النَّحويَّة والمعاني الأُخرى:

يختلف المعنى النَّحويُّ عن المعنى اللغويِّ وعن المعنى الصرفيِّ.

فمعاني النَّحو: هي معانٍ كُلِّيَّةٌ يتناولها المتكلِّم ويعبِّر عنها بالصيغة تارةً وبالأداة أو التركيب أو الأُسلوب أو العلامة أو النظام تارةً أُخرى.

ومعاني اللغة: هي معانٍ خاصَّةٌ تعبِّر عنها الألفاظ، إذْ إنَّ العلاقة بين المعنى اللغويِّ واللفظ هي علاقة الاسم بمسمَّاه، وهذا شأنٌ لغويٌّ يُعْنَى به اللغويُّون والمعجميُّون.

وأمَّا المعنى النَّحويُّ: فطريقة أدائه تكون إمَّا بالحرف أو الأداة أو الصيغة أو التركيب، أمَّا إذا كان أداؤه باللفظ عينه فإنَّه حينئذٍ يكون معنًى لغويًّا.

والوسيلة التركيبيَّة التي يعتمد عليها المعنى النَّحويُّ إنَّما هي: الرُّتبة والإعراب والأداة والحذف والإظهار والتقديم التأْخير والمطابقة ...إلخ. وهذا ما بيَّنَّاه في الفصل الثاني.

أمَّا المعنى الصرفيُّ: والذي هو جزء من المعنى النَّحويِّ. ووسيلته إنَّما هي الصيغة؛ وما يعتريها من حركةٍ وسكونٍ وزيادة. وتختلف المعاني النَّحويَّة عن المعاني اللغويَّة، في أنَّ هذه الأخيرة لا تقع تحت حصْر، بخلاف المعاني النَّحويَّة المحدودة والمحصورة.

وكذلك فإنَّنا نستطيع إدراك المعاني النَّحويَّة بالفطرة وبالحسِّ وبالذَّوق وبالسِّياق، بخلاف المعاني اللغويَّة التي يصعب الوصول إليها دون حفظٍ ودرسٍ ومعاناة، إضافةً إلى ذلك فإنَّه من الصعب الإحاطة بها؛ وبألفاظها لكثرتها أولاً؛ ولتوالدها وتجدُّدها ثانياً.

من خصائص المعنى النَّحويِّ:

١. لا يجتمع ما يؤدِّي المعنى النَّحويِّ نفسه: فلا يجوز الجمع بين الباء والهمزة للتعدية في جملةٍ واحدةٍ، وذلك لأنَّهما يجمعهما معنًى واحدٌ.

جاء في شرح المفصَّل: "اعلم أنَّه متى عدَّيت الفعل بالهمزة أو التضعيف؛ لم تجمع بين واحدةٍ منهما وحرف الجرِّ، لأنَّ الغرض تعدية الفعل، فبأيِّ شيءٍ حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما، فتقول: أدخلت زيداً الدار، وأذهبت خالداً، ودخلت بزيدٍ الدار، وذهبت به. قال تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور:٤٣]. ولا يجوز: أدخلت بزيدٍ الدار، ولا: أذهبت به، فتجمع بين الهمزة والباء"[١].

٢. تعدُّد أنماط التعبير عن المعنى النَّحويِّ الواحد: وذلك أنَّ المعنى النَّحويَّ الواحد نستطيع أن نعبِّر عنه من غير طريقةٍ واحدةٍ:

فالإضافة على سبيل المثال هي معنًى نحويٌّ، ونستطيع أن نعبِّر عنه من عدَّة طرقٍ:

أ. بإضافة كلمةٍ إلى كلمةٍ؛ نحو قولنا: غلام زيدٍ، ورجل العرب.

ب. بالصيغة فقط؛ وذلك إذا جعلته صاحب شيءٍ يزاوله، أو ذا شيءٍ"[٢].

فمن الأوَّل: "ما يكون (فعَّالاً) وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوَّاج، ولصاحب الجِمال التي ينقل عليها: جمَّال، وهذا أكثر من أنْ يُحصى"[٣].

---

١. شرح المفصَّل، ص٧/٦٥.

٢. الكتاب، ص ٣/٣٨١.

٣. الكتاب، ص٣/٣٨١.

ومن الثاني: ما يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع: دارعٌ، ولذي النبل: نابلٌ، ولذي النُّشّاب: ناشبٌ، ولذي التمر: تامرٌ، ولذي اللبن: لابنٌ"[1] وأنشد سيبويه للحُطيئة[2]:

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرُ

أي: ذو لبنٍ وتمرٍ، وقالوا فلان طاعمٌ كاسٍ، أي: ذو طعامٍ وكسوةٍ"[3].

. وبحرف الجرِّ؛ فإنَّك تقول: هو من اليَمن أو من المغرب. أيْ: يمَنيٌّ أو مغربيٌّ.

د . وبالدلالة المعجميَّة، فإنَّك تقول: نسبت الرجل إلى البصرة أو إلى الكوفة. فهو بصْريٌّ، أو كوفيٌّ.

و التوكيد كذلك؛ فإنَّه معنًى نحويٌّ؛ نعبِّر عنه بعدَّة طرقٍ منها:

أ . نون التوكيد في الفعل خفيفةً أو ثقيلةً. كما في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢]. "ومعناهما: التوكيد. قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ"[4].

ب . حروف التوكيد مثل: اللام، والتي تسمَّى: لام الجحود. "وهي: الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقةً بـ(ما كان) أو بـ(لم يكن) ناقصتين مسندتين لِمَا أُسند إليه الفعل المقرون باللام نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[آل عمران:١٧٩]، وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النِّساء:١٣٧]"[5].

ج . تكرير اللفظ أو مرادفه: في "التوكيد والتثنية، نحو: لقيت عمْراً عمْراً"[6].

د . التوكيد بالقسم، قولنا: "لعَمْرُ الله لأَفعَلنَّ، وأَيْمُ الله لأَفعَلنَّ"[7].

هـ . التوكيد بضمير الفصل: كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[المائدة:٢٤]، وقوله: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[البقرة:٣٥]. قال سيبويه: بعد إيراده هذين الشاهدين: "وذلك أنَّك لمَّا وصفته حسُن الكلام حيث طوَّله وأكدَّه"[8].

---

[1] السَّابق، ص ٣٨١/٣.

[2] للحطيئة "جرول بن أوس" في ديوانه، ص ٣٣، والكتاب، ص ٣٨١/٣ والخصائص، ص ٢٨٢/٣ وشرح المفصَّل، ص ١٣/٦ وبلا نسبةٍ في المقتضب، ص ١٣٢/٢، وشرح الأُشموني، ص ٤٥٣/٣ والشاهد فيه: الاستغناء عن ياء النَّسَب بصوغ الفاعل بمعنى: صاحب لبنٍ؛ وصاحب تمرٍ.

[3] شرح الأُشموني، ص٤/٤٥٣.

[4] مغني اللبيب، ص٣٢٩.

[5] السَّابق، ص٢١٤.

[6] الكتاب، ص ١٢٥/٢.

[7] السَّابق، ص٥٠٢/٣.

[8] الكتاب، ص٣٧٨/٢.

و- الحروف المشبَّهة بالفعل: فـ(إنّ) تؤدِّي التوكيد؛ وذلك "أنَّ معنى (إنَّ زيداً منطلقٌ): (زيدٌ منطلقٌ). و(إنَّ) دخلت توكيداً كأنَّه قال: زيدٌ منطلقٌ "[1].

ز. التوكيد بالحروف الزائدة: ومن المعلوم أنَّ الفائدة المعنويَّة لهذه الحروف هي: توكيد المعنى[2]، كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم للمَلَك: "ما أَنا بقارئٍ "[3].

٣- المعنى النَّحويُّ ليس وليد قرينةٍ واحدةٍ، "فالقرائن كلُّها مسؤولةٌ عن أمْن اللبْس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنًى ما؛ وإنَّما تجتمع القرائن متضافرةً لتدلَّ على المعنى النَّحويِّ وتنتجه"[4].

وإذا كان قد ظهر أنَّ المعنى النَّحويَّ هو حصيلة تضافر القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة، فإنَّه لا ينبغي أن يُفهم "من تضافر القرائن أنَّ جميع ما ذُكر منها يجب أن يسهم في توضيح المعنى النَّحويِّ؛ إذْ قد يغني بعضها عن بعض إذا أُمِن اللبْس"[5].

فالمعنى النَّحويُّ قد لا يعتمد على الإعراب كما في نحو: ضرب عيسى نفسُه موسى، وضربت سلوى الصغيرة سلمى، وضرب هذا أخاه موسى، أو ضربت هذه الفتاة تلك المرأة. وفي حلول القرائن الأُخرى محلَّ قرينة الإعراب دلالةٌ "على أنَّ المعنى النَّحويَّ لا يعتمد في كلِّ أحواله على الإعراب، ولا يستغني في كلِّ أحواله عنه، ولا يقوم إلاَّ في القليل النَّادر على قرينةٍ واحدةٍ لا يستغني عنها"[6].

أمَّا المبالغين بصلة الإعراب بالمعنى النَّحويِّ؛ فقد لقيت قرينة الإعراب من هؤلاء قدْراً من الحفاوة، جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن النَّحو؛ إلى أن جعلوها النَّحو كلَّه تقريباً. وبنوا على الإعراب هيكلاً نظريًّا أَطلقوا عليه اسم (العمل النَّحويِّ) صيَّروا هذا الهيكل غايةً تقصد إليها دراسة النَّحو، وينتهي إليها فهمه، ويسعى إلى تحصيلها تعليمه، وهكذا أصبح النَّحو عندهم: ضبط أواخر الكلِم بحسب المعنى"[7].

والمعنى النَّحويُّ إنَّما يفهم عن طريقة التعليق، تلك الطريقة التي أشار إليها الجرجانيُّ بقوله: فلستَ بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إنْ كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النَّظم؛ ويدخل تحت هذا

---

[1] السَّابق، ص ١٤٤/٢.

[2] شرح الكافية، ص ٤٤١/٤.

[3] صحيح البخاري، رقم الحديث ٤٦٧٠، ص ١٨٩٤/١ وينظر السيرة النبويَّة، لابن هشام «أبو محمَّد عبد الملك بن هشام»(٢١٨هـ) تحقيق: مصطفى السقَّا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، دار ابن كثير، سلسلة تراث الإسلام، ص٢٣٦/١.

[4] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص٢٣٢

[5] مبادئ اللسانيَّات، ص٢٣٨.

[6] البيان في روائع القرآن، ص ٢٨/١.

[7] السَّابق، ص١٨/١.

الاسم،إلاَّ وهو معنًى من معاني النَّحو، قد أُصيب به موضعه ووضع في حقِّه، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة؛ فأُزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحَّة نظمٍ أو فسادٍ، أو وُصِفَ بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه إلاَّ وأنت تجد مرجع تلك الصحَّة وذلك الفساد وتلك المزيَّة وذلك الفضل إلى معاني النَّحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصلٍ من أُصوله، ويتَّصل ببابٍ من أبوابه"[1].

أما قول الدكتور تمَّام حسَّان عن التعليق بأنه الفكرة المركزيَّة في النَّحو العربيِّ، وأنَّ فهم التعليق على وجهه؛ كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النَّحويِّ والعوامل النَّحويَّة، لأنَّ التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السِّياق، ويفسِّر العلاقات بينها على صورةٍ أوفى وأفضل، وأكثر نفعاً في التحليل اللغويِّ لهذه المعاني الوظيفيَّة النَّحويَّة"[2].

وليس قوله السَّالف عن العمل النَّحويِّ والعوامل النَّحويَّة بالمرضيِّ عنه، لأنَّ التعليق ينبني على معطيات نظريَّة العامل و العمل النَّحوي، فالتعليق الذي نهض به الجرجاني جاء من فهمه العميق لنظريَّة العمل النَّحوي؛ التي جعلها منطلقه في الوصول إلى المعنى النَّحوي.

مطابقة المعنى النَّحويِّ للوظيفة النَّحويَّة:

المعنى النَّحويُّ هو نفس الوظيفة النَّحويَّة، فالاصطلاح الأخير هو من ابتكار المُحْدثين، والوظيفة النَّحويَّة للكلمة: هي المعنى النَّحويُّ الذي تؤدِّيه تلك الكلمة داخل الجملة.

والعلامة الإعرابيَّة الواحدة تشترك فيها أكثر من وظيفةٍ نحويَّة؛ أو معنًى نحويٍّ، ولذلك "لا يمكن القول بأنَّ العلامة وحدها هي التي تحدِّد المعنى النَّحويَّ المعيَّن، ولا بدَّ إذَنْ أن تكون هناك وسائل أُخرى، أو قرائن أُخرى لتحديد هذا المعنى النَّحويِّ"[3]. ودراستنا للنصوص ينبغي ألاَّ تقتصر "على كيفيَّة بناء التراكيب اللغويَّة وتحليلها، بل يجب أن تشمل أيضاً كيفيَّة تحديد قيمتها"[4]، وذلك بتعليل اختيار بعض الوظائف النَّحويَّة دون بعضها الآخر.

المبحث الثاني: الوظيفية النَّحويَّة:

تأْتي الوظيفة النَّحويَّة داخل الجملة ممثَّلةً بالعنصر اللغويِّ المفرد، أو الجملة التي تعاقب

---

[1] دلائل الإعجاز، ص٦٥.

[2] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص١٨٩، ففكرة التعليق على أهميَّة قدْرها وسعة مجالاتها إلاَّ أنَّنا لا نستطيع أن نزعم أنَّها تستغني عن آلية العمل النحوي ونظريته؛ فالعمل النحوي هو الآلية التي نصل بها إلى المعنى النحوي، وليس هو غاية كما أراد له البعض أن يكون، وعليه لا نجد أنَّ العمل النحوي. بمفهومه التعليمي. خرافة بل هو حقيقة راسخة مع اختلاف المسميات.

[3] العلامة الإعرابية، ٣٠٥.

[4] النصّ والخطاب والإجراء، ص١٠٧.

المفرد؛ وهي الجمل ذات المحلِّ الإعرابيِّ، ثمُّ بالأداة التي معناها وظيفيٌّ غير معجميٍّ. والنظام اللغويُّ قد أتاح للعديد من الوظائف التَّحليليَّة" أن تُشغل إمَّا بالمفرد وإمَّا بالجملة"[1].

وإذا ما تفحَّصنا الجملة العربيَّة من حيث مكوِّناتها الوظيفيَّة نجدها تحتمل ثلاث مكوِّناتٍ:

١- الوظيفة النَّحويَّة المتمثِّلة بالكلمة في الجملة: ونقصد بالكلمة العنصر اللغويَّ الذي لا تمثِّله الأدوات ولا الجملة المعاقبة للمفرد؛ وهذه الكلمة هي إمَّا: اسمٌ أو فعلٌ.

- فالمرفوعات في العربيَّة كثيرة العدد، منها المبتدأ والخبر. ومنها الفاعل ونائب الفاعل، ومنها اسم كان وخبر (إنَّ)، وما يقع تابعاً لِمَا تقدَّم ذكره يأْخذ وظيفته وعلامته.

والوظيفة التَّحليليَّة للمسند إليه في نحو (زيدٌ حضر) و(حضر زيدٌ) هي ليست واحدةً، وإن كان ذلك هو الظاهر، وذلك لأنَّ المسند إليه في الجملة الأُولى يحمل وظيفةً دلاليَّة هي الحدوث والتجدُّد؛ وفي الجملة الثانية يحمل وظيفةً دلاليَّة هي الثُّبوت. ومعلومٌ أنَّ المبتدأ لا يتميَّز عن الفاعل بموقعه في التركيب "وإنَّما يتميَّز بما هو أَعمق من هذا وأدقُّ، يتميَّز بأنَّه يتَّصف بالمسند اتِّصافاً ثابتاً ولا يتحقَّق هذا إلاَّ بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدُّد"[2]، فمعظم الدراسات التي اهتمَّت بالوظائف التداوليَّة تكاد تجمع: أنَّ المبتدأ يحدِّد (مجال الخطاب) بالنِّسبة لِمَا يأتي بعده"[3].

- والمنصوبات كالمرفوعات كثيرةٌ في العربيَّة منها: المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى بإلاَّ، وتوابع المنصوبات منصوبةٌ أيضاً، والمنصوبات هي وظائف نحويَّةٌ يؤْتَى بها في التعبير أو التركيب لتأْدية وظائف دلاليَّةٍ معيَّنةٍ كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وكشف إبهامٍ وغموضٍ يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو اتِّصاف المسند إليه بالمسند، وتأْكيد قيام الفاعل بالفعل، أو إحداثه إيَّاه وتعليل قيامه به، إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤدِّيها المنصوبات"[4].

فالمنصوبات كلُّها وظائف نحويَّةٌ ترتبط وظيفتها الدلاليَّة بالفعل، ويتعلَّق معناها غالباً به، وهي ليست على هامش المعنى، إذْ قد يكون قوام المعنى بها، وقد تكون المنصوبات عُمدةً في الوصول إلى الوظيفة الدلاليَّة للتركيب.

ففي المنصوبات قد تلتقي وظيفة الحال مع بعض الوظائف النَّحويَّة الأُخرى، ففي قولنا: "أقبل محمَّد مستبشراً، وأصبح محمَّد مستبشراً، وظننتُ محمَّداً مستبشراً. نجد العنصر اللغويَّ (مستبشراً) في الأمثلة الثلاثة قد اختلفت وظيفته النَّحويَّة التي يشغلها، فهي في المثال الأوَّل: (حالٌ) وفي

---

١. بناء الجملة العربيَّة، ص٥٩.

٢. في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ص٧٣.

٣. الوظائف التداوليَّة في اللغة العربيَّة، ص١١٥.

٤. في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ص٩٨.

الثاني: (خبر أصبح) وهي في الثالث: (مفعولٌ ثانٍ)"[1]، وبهذا يتبيَّن لنا أنَّ الوظيفة النَّحويَّة الواحدة لا تؤدِّي دلاليًّا نفس الغاية؛ في جميع المواضع التي ترد فيها"[2].

ومعلومٌ أنَّ الوظيفة النَّحويَّة تدلُّ عليها عدَّة قرائن منها: العلامة الإعرابيَّة، والرُّتبة، وبِنْيَة الكلمة، والسِّياق، والرَّبط، والتضامُّ.. إلخ. وإضافةً إلى هذه القرائن؛ فإنَّ الجرجانيَّ يربط بين الوظيفة النَّحويَّة والعقل والمنطق؛ فيقول: "ليس الغرض بنظم الكلم أنْ توالت ألفاظها في النُّطق؛ بل أنْ تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[3].

٢- الوظيفة النَّحويَّة المتمثِّلة بالجملة: لقد أتاح النظام اللغويُّ لبعض الجمل التي يصحُّ أن يحلَّ المفرد مكانها؛ أتاح لها أن تشغل وظيفةً نحويَّةً، وهي الجمل ذوات المحلِّ الإعرابيِّ، وذلك "إذا انسلخت عن جملتها، وجاء تأويل مضمونها بمفردٍ، أو نابت منابه، فإذا كان ذلك وأمكن حذفها، وإحلال المفرد محلِّها، فلها إعرابه في الرفع أو النصب أو الجرِّ أو الجزم"[4].

ومن النُّحاة من لا يربط بين كونها ذات محلٍّ وأنَّها بتقدير المفْرد، جاء في شرح الكافية: "وأمَّا الجمل التي هي خبرٌ المبتدأ، أو ما أصله الخبر؛ كخبر (كان) وثاني مفعوليِّ (ظننت)، والحال، والصفة؛ فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محلٍّ من الإعراب؛ على كونها بتقدير المفرد"[5].

- والجملة التي تشغل وظيفة المبتدأ، نحو: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[البقرة:٦]. فإنَّه يصحُّ أن يكون "(سواءٌ) خبراً، وأنذرتهم: مبتدأً"[6].

- والجملة التي تشغل وظيفة الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ﴾[القارعة]. "تكون خبراً لمبتدأٍ أو لفعلٍ ناقصٍ، أو لحرفٍ مشبَّهٍ بالفعل، ومحلُّها الرفع إذا كانت خبراً للمبتدأ أو للحرف المشبَّه بالفعل؛ والنصب إذا كانت خبراً للفعل الناقص أو للحرف المشبه به"[7].

- والجملة التي تشغل وظيفة الفاعل، وهي الجملة التي يسند إليها فعل؛ ومحلُّها الرفع، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[إبراهيم:٤٥]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ﴾[السَّجْدة:٢٦]. "أي: تبيَّن لكم فعلنا بهم، وأَوَلَمْ يهدِ لهم إهلاكنا"[8].

---

[1] ينظر بناء الجملة العربيَّة، ص١٢٨.

[2] الجملة في الشعر العربي، ص٧٩.

[3] دلائل الإعجاز، ص٤٠/٤١.

[4] إعراب الجمل وأشباه الجمل د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م، ص ١٢٩.

[5] شرح الكافية، ص٤/٢٣٦.

[6] مغني اللبيب، ص٤١٠.

[7] إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٤١ والحرف المشبَّه بالفعل الناقص نحو أخوات ليس مثل (ما، ولا، ولات، وإنْ).

[8] شرح الكافية، ص١/١٩١.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾[طه:١٢٨]. قال الزمخشريُّ: فاعل (لم يهدِ): الجملة بعده"[١].

وجاء في مغني اللبيب: واختُلف في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملةً أم لا؟ فالمشهور: المنع مطلقاً، وأجازه هشامٌ وثعلبٌ مطلقاً، نحو: (يعجبني قام زيدٌ)"[٢].

- والجملة التي تشغل وظيفة نائب الفاعل تختصُّ بباب القول؛ لأنَّ المراد بهذه الجملة هو لفظها، وإنَّ الجمل التي يراد بها لفظها تُنزَّل منزلة المفردات"[٣]، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة:١١]. يصحُّ أن تكون جملة (لا تُفسدوا في الأرض) نائب فاعلٍ؛ وذلك "لأنَّ هذه الجملة كانت قبل حدوث الفاعل مفعولاً به؛ والمفعول به تتعيَّن نيابته عن الفاعل بعد حذفه"[٤].

والخلاصة ممَّا تقدَّم أنَّ الجملة تقع نائبةً عن الفاعل، وهذه النيابة مختصَّةٌ بباب القول فقط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[المطففين:١٧]. فجملة المبتدأ والخبر (هذا الذي كنتم به تكذِّبون) في محلِّ رفعٍ نائب فاعلٍ "[٥].

- والجملة التي تشغل وظيفة المفعول به؛ وهي الجمل المحكيَّة بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب:١٨]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]. أو بما يرادف القول وهو نوعان:

ما معه حرف التفسير كقوله[٦]:

وترمينني بالطرف أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ ... وتَقْلينني لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلي

وما ليس معه حرف تفسيرٍ نحو قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾[البقرة:١٣٢]. فالجملة في النوع الأوَّل مفسِّرةٌ؛ لا محلَّ لها من الإعراب، وفي النوع الثاني؛ في محلِّ نصبٍ اتِّفاقاً، إلاَّ أنَّ الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين حول النصب بـ(وصَّى) أم بفعل القول المقدَّر قد وقع[٧].

---

١ الكشَّاف، ص٣/٩٦.

٢ مغني اللبيب، ص٤١٠. وهشام هو أبو عبد الله «هشام بن معاوية الضرير»، (٢٠٩هـ)، صاحب الكسائي. وأما ثعلب فهو: أبو العباس« أحمد بن يحيى» إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد ومات في بغداد(٢٩١هـ).

٣ المفصَّل في دراسة الجمل أشباه الجمل، د.سامي عوض، لجنة انجاز الكتاب الجامعي . جامعة تشرين ١٩٩٤م ، ص١١٤ .

٤ السَّابق ، ص١٤، وهذه الجملة هي محلُّ خلافٍ ، وقليلٌ من يثبتها.

٥ السَّابق ، ص١١٤.

٦ البيت بلا نسبةٍ في شرح الكافية ، ص٤/٤٤٦ وخزانة الأدب ، ص٤/٤٩٠ وشرح المفصَّل ، ص٨/١٤٠ والجنى الداني ص٢٣٣ ومغني اللبيب، ص٣٩٦.والشاهد فيه: أنَّ(أي) قد جاءت حرف تفسيرٍ يفسَّر به كلُّ مبهمٍ بعده.

٧ ينظر مغني اللبيب ، ص٣٩٦.

جاء في مغني اللبيب قال"البصريُّون: النصب بقولٍ مقدَّرٍ ، وقال الكوفيُّون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريِّين التصريح بالقول في نحو ﴿ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي﴾[هود:٤٥]، ونحو ﴿إذ نادى ربه نداء خفيا ۝ قال رب إني وهن العظم مني﴾[مريم]"(١).

فالفريقان متَّفقان على أنَّ هذه الجمل في محلِّ نصبٍ ، ولكنَّهما يختلفان في توجيه هذا النصب، فعلى حين يذهب نحاة الكوفة إلى أنَّ النصب هو بهذه الأفعال(وصَّى، نادى، دعا) لأنَّها بمعنى الفعل(قال) وهذه الجمل في محلِّ نصبٍ مفعولٍ به لهذه الأفعال التي بمعنى القول، يذهب نحاة البصرة إلى أنَّ النصب ليس بهذه الأفعال المذكورة، وإنَّما هو بفعلِ قولٍ مقدَّرٍ "(٢).

ـ والجملة التي تشغل وظيفة الحال؛ وهي تأتي اسميَّةً وفعليَّةً، وقد جاءتا معاً في قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ۝ لاهية قلوبهم﴾[الأنبياء:٢-٣] فإنَّ قوله ﴿وهم يلعبون ۝ لاهية قلوبهم﴾. "حالان مترادفتان أو متداخلتان"(٣).

ـ والجملة التي تأخذ وظيفة المضاف إليه، وهي تأتي:

اسميَّةً: نحو قوله تعالى: ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾[الذاريات:١٣].

وفعليَّةً: نحو قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[المائدة:١١٩].

ـ والجملة التي تأخذ وظيفة الجواب في أُسلوب الشرط؛ حال اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائيَّة، فكما هو معلوم أنَّ الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً متصرِّفاً كفعل الشرط؛ سواءٌ كان مضارعاً مجزوماً بأداة الشرط أو ماضياً مجزوماً بها محلاًّ، فإنْ خرج الجواب عن هذه الحالة حينئذٍ يجب ربطه بالفاء أو بـ(إذا) الفجائيَّة(٤) وهي تأتي اسميَّةً وتأتي فعليَّةً:

فالاسميَّة نحو قوله تعالى: ﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾[الأنعام:١٧].

والفعليَّة كقوله تعالى: ﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾[الطَّلاق:٦].

ـ الجملة التابعة لمفردٍ تأخذ وظيفة هذا المفرد، كما في العطف والبدل والصفة.

فالعطف: نحو قولة تعالى ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾[المُلْك:١٩].

والبدل: نحو قوله تعالى: ﴿ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم﴾[فُصِّلت:٤٣]. "فـ(إنَّ) وما عملت فيه، بدل من (ما) وصلتها"(٥).

وفي قوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٣٩٦.

(٢) المفصَّل في دراسة الجمل وأشباه الجمل ، ص ١١٦.

(٣) الكشَّاف ، ص٣/١٠٢.

(٤) ينظر المفصَّل في دراسة الجمل وأشباه الجمل ، ص١٣٣ وما بعدها.

(٥) مغني اللبيب ، ص٤٠٨.

تُبْصِرُونَ﴾[الأنبياء:٣].هذا الكلام كلُّه في محلِّ نصبٍ بدلاً من النَّجوى، أيْ: وأسرُّوا هذا الحديث"[١].

والصفة: وهي تكون في موضع رفعٍ في نحو: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤]، ونصبٍ في نحو: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾[البقرة:٢٨١]. وجرٍّ في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾[آل عمران:٩]"[٢].

٣- الوظيفة النَّحويَّة المتمثِّلة بالأداة: ذلك أنَّ الأدوات ترتبط بالقرائن اللفظيَّة في السِّياق النَّحويِّ، وتتنوَّع وظائفها بين أن تكون وسيلةً للربط، أو تعبيراً عن التضامِّ، ودليلاً على الرُّتبة، وعاملاً يؤثِّر في العلامات الإعرابيَّة"[٣].

والأدوات تدلُّ" على معانٍ معجميَّةٍ، إنَّما تدلُّ على معنًى وظيفيٍّ عامٍّ: هو التعليق"[٤]؛ الذي "لا يقتصر على الظرف والجارِّ والمجرور؛ وإنَّما هو وظيفة الأدوات جميعاً"[٥]؛ وإن كان الجارُّ والمجرور والظرف من أكثر الوظائف النَّحويَّة ارتباطاً بالفعل وتعلُّقاً به"[٦].

والوظيفة الدلاليَّة للأدوات تتبيَّن خلال وجودها في التركيب والسِّياق، فهي تلخِّص معاني النفي والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض والتمنِّي والترجِّي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الإمكاني والقسَم والنُّدبة والاستغاثة والتعجُّب، كلُّ ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة، كالذي نجده في حروف الجرِّ والعطف والاستثناء والمعيَّة وواو الحال"[٧].

فهذه الأدوات تدخل على الجملة فتُحدث فيها معانٍ لم تكن فيها قبل دخولها؛ فضلاً عن الأثر الذي تتركه على الإعراب؛ إذْ إنَّها تَسِمه بسماتٍ إعرابيَّةٍ خاصَّةٍ؛ تؤكِّد الأثر لتلك الأدوات والحروف.

وتلك الأدوات وسيلةٌ للتفريق بين المعاني الاسميَّة والفعليَّة؛ وتنحصر وظيفتها بالسِّياق؛ لأنَّها ذات افتقارٍ متأصِّلٍ إلى الضمائم، أو بعبارةٍ أُخرى ذات افتقارٍ متأصِّلٍ إلى السِّياق"[٨].

---

[١] الكشَّاف، ص١٠٢/٣.

[٢] مغني اللبيب، ص٤٠٦.

[٣] مبادئ اللسانيَّات، ص٢٣٧.

[٤] السَّابق، ص ٢٣٧.

[٥] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص١٢٧.

[٦] بناء الجملة العربيَّة، ص١٣٩.

[٧] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص١٢٥.

[٨] السَّابق، ص ١٢٧.

فمعاني الأدوات هي وظائفها؛ ولذلك حين أراد النُّحاة أن يعبِّروا عمَّا فهموه بوضوحٍ من أنَّ معاني الأدوات هي وظائفها. أيْ: أنَّ معناها وظيفيٌّ لا معجميٌّ. قالوا في تعبيرهم عن هذا الفهم: إنَّ هذه (معانٍ حقُّها أن تؤدَّى بالحرف) أي المعاني الوظيفيَّة يُكْشَفُ عنها في مظانِّها الأصليَّة وهي كتب القواعد"[1].

ومن الأدوات التي تربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة الواحدة:

- حروف العطف: وهي حروف ليست ذات وظيفةٍ إعرابيَّةٍ تسهم بالعمل النَّحويِّ؛ فتقوم به هي؛ كما هو الحال بالنِّسبة إلى حروف الجرِّ، أو تساعد الفعل على العمل كما في واو المعيَّة وأداة الاستثناء (إلا). ولكنَّ وظيفة حروف العطف كما الاستئناف؛ تتمثَّل في: إضافة قِسْمٍ ثانٍ إلى قِسْمٍ أوَّلٍ؛ يكونان متعادلين من حيث القيمة التركيبيَّة.

ففي حالة العطف: يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه؛ فإن كان اسماً فاسْمٌ أو كان مركَّباً اسميَّاً فمركَّبٌ اسميٌّ، وكذلك في حال الاستئناف يتمُّ وصل جملةٍ بأُخرى ممَّا يوحي بوجود تناسبٍ ضروريٍّ بين قِسْمي العطف والاستئناف.

ثمَّ يتمثَّل الفرق بينهما في أنَّ العطف يشرَك المعطوف في الوظيفة النَّحويَّة وفي العلامة الإعرابيَّة، في حين يمتنع ذلك في الاستئناف الذي هو وصلٌ بين جملتين، والجملة غير المؤوَّلة بالمفرد ليس لها وظيفةٌ نحويَّة. وبذلك يتَّضح أن العطف يكون مجاله داخل الجملة الواحدة، وأمَّا الاستئناف فمجاله الجمل، أيْ: النصُّ ككلٍّ.

وإذا كانت حروف العطف كلُّها لها وظيفةٌ نحويَّة واحدةٌ وهي: أنَّها تجعل ما بعدها معطوفاً على ما قبلها، ومن ثَمَّ فالثاني يأْخذ حكم الأوَّل في الإعراب، وإعراب الأوَّل متوقِّفٌ على موقعه النَّحويِّ في الجملة. فإنَّ الوظيفة الدلاليَّة لهذه الحروف تختلف؛ وإن كانت تحمل وظيفةً نحويَّةً واحدةً، إذْ إنَّ كلَّ حرفٍ منها له وظيفةٌ دلاليَّةٌ خاصَّةٌ به.

وممَّا تجدر الإشارة إليه . في الحديث عن العطف . "أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المتَّصل المرفوع بدون فاصلٍ، فلا يقال: قرأْتُ وعليٌّ. بل لابدَّ أن يُفصل بين المعطوف عليه وهو التاء والمعطوف وهو (عليٌّ) بفاصل؛ إمَّا الضمير وإمَّا غيره، فيقال: قرأْت أنا وعليٌّ أو قرأْت الدرسَ وعليٌّ"[2].

وهكذا نجدُ أنَّ العلامة الإعرابيَّة تمثِّل جانباً مهمَّاً من جوانب تحديد الوظيفة النَّحويَّة، تلك الوظيفة التي هي ما تؤدِّيه إحدى الكلمتين بالنِّسبة للأُخرى؛ من كونها (فعلاً) لها أو (فاعلاً) أو (مفعولاً) أو (حالاً) أو (تمييزاً) أو (مستثنًى) أو (نعتاً) أو (بدلاً) أو (مضافاً) أو (مضافاً إليه)

---

[1] اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ١٢٥.

[2] تجديد النَّحو، د. شوقي ضيف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص١٢٨.

إلى آخر ما تؤدّيه الكلمات المرتبطة ببعضها البعض، أو الكلمات الرابطة بينها، من معاني النَّحو التي عرضها النُّحاة بشكلٍ مفصَّلٍ في أبواب النَّحو المعروفة.

فالنُّحاة قد جعلوا المعاني على ثلاثة أقسامٍ ، أكبرها المعنى المفيد: وهو معنى الجملة، ثُمَّ المعنى المفرد: وهو معنى الكلمة. وأشاروا إلى معنًى ثالثٍ وربطوا به الشبه المعنويّ، وقالوا هو معنًى عامٌّ حقُّه أن يؤدَّى بالحرف. "ذلك أنَّ كلَّ ما نُسب إلى المباني المذكورة من المعاني؛ هو في واقع الأمر وظائف تؤدِّيها هذه المباني في السِّياق، فالافتعال والتنبيه والتوكيد والاستقبال والغيبة والمضارعة والطلب والمطاوعة والاتِّخاذ والخطاب والغيبة والإثبات والنفي والتوكيد والاستفهام، كلٌّ أولئك معانٍ وظيفيَّةٌ تؤدِّيها المباني بسيطةً كانت أم مركَّبةً "[١].

المبحث الثالث: الثبات والتغيُّر في المعنى الوظيفيِّ :

لقد تقدَّم أنَّ الثابت هو المعنى المعجميُّ، وأنَّ المتغيِّر هو المعنى الوظيفيُّ، وذلك لأنَّ المعنى الوظيفيَّ: إنَّما يحدِّد وظيفة الكلمة بالنسبة لزميلاتها في الجملة. وأمَّا المعنى اللغويُّ: فهو المعنى الوارد في القاموس، والجدير بالملاحظة:أنَّ المعنى الأوَّل(الوظيفيّ) متغيِّرٌ ، بينما نرى الثاني ثابتاً، ولنلحظ أيضاً أنَّنا لا نعرف المعنى الأوَّل إلاَّ بعد معرفتنا المعنى الثاني"[٢].

الحركة الإعرابيَّة دالٌّ على المعنى الوظيفيِّ النَّحويِّ:

وذلك أنَّ كلَّ عنصرٍ لغويٍّ في الجملة إنَّما يدلُّ بعلامته الإعرابيَّة على الباب النَّحويِّ الذي يندرج ضمنه، ولهذا انقسمت الوظائف النَّحويَّة بحسب المنهج الوظائفيِّ إلى قسمين[٣]:

١ـ الوظائف الأساسية: وهي التي يشغلها العنصران الأساسيَّان؛ عنصرا الإسناد اللذان يشكلان الجملة النواة .

٢. الوظائف الثانويَّة:وهي التي تشغلها العناصر التوسُّعيَّة في الجملة؛ وهذه العناصر التوسُّعيَّة لا تؤثِّر إزالتها مطلقاً على العلاقة القائمة من قبلُ بين عنصريِّ الإسناد، ولا وظيفة لها إلاَّ التحديد أو التخصيص أو التوكيد؛ كالمفعول والنعت والحال.

والعناصر الأساسيَّة والثانويَّة نجدها في كتب النُّحاة تحت مصطلحَي العُمدة والفَضلة. ومن هنا نجد أنَّ الجمل تنقسم إلى قِسمين باعتبار الوظيفة النَّحويَّة التي تشغلها.

القسم الأوَّل: وهي الجمل التي ليس لها وظائف نحويَّة. وهي الجمل المستقلَّة تركيبيًّا عن الجمل الأُخرى في النصِّ .

والقسم الثاني: وهي الجمل ذات الوظائف النَّحويَّة؛ فهي جملٌ تابعةٌ لغيرها؛ مرتبطةٌ بها تركيباً .

---

١ البيان في روائع القرآن ، ص٩/١.

٢ ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي ، ص٢٥.

٣ ينظر اللسانيَّات العربيَّة الميسَّرة (علم التراكيب) ، سليم عمر، ط١، الجزائر، ١٩٩٠م، ص٨٨.

وهي: إمَّا أن تكون تابعةً وذات وظيفةٍ أساسيَّةٍ ؛ أيْ : تشغل وظيفةً نحويَّة تتمثَّل بعنصرٍ من عناصر الإسناد.

وإمَّا أن تكون جملةً تابعةً ذات وظيفةٍ ثانويَّةٍ وذلك ما تمثِّله العناصر التوسُّعيَّة التي تترافق مع الجملة الأساس[1].

وهذه العناصر التوسُّعيَّة هي كالعناصر الأساسيَّة في الجملة الأساس؛ من حيث إنَّها ذات وظائف نحويَّةٍ وذات وظائف دلاليَّة ، فهذه العناصر التوسُّعيَّة قد تؤثِّر في إعراب أحد طرفيِّ الإسناد، وقد تضيف معنًى جديداً إلى الجملة الأساس، فعندما تتحوَّل الكلمات بالتحليل الإعرابيِّ إلى أبوابٍ يتبيَّن أنَّ لكلِّ "بابٍ من هذه الأبواب معنًى وظيفيٌّ للكلمة المعربة به.

فحين نقول: إنَّ المعنى الوظيفيَّ لـ(ضرب) أنَّها فعلٌ ماضٍ ، نقصد أنَّها تقوم في السِّياق بدور الفعل الماضي، وتؤدِّي وظيفته النَّحويَّة الخاصَّة به"[2].

فالعنصر اللغويُّ الذي يدلُّ بحركته الإعرابيَّة على بابٍ من أبواب النَّحو؛ هذه الدلالة هي المعنى الوظيفيُّ النَّحويُّ المقصود [3].

ونظراً لكثرة الأبواب النَّحويَّة مقارنةً بالحالات الإعرابيَّة القليلة؛ فإنَّنا نجد أنَّ "هناك أكثر من وظيفةٍ نحويَّةٍ واحدةٍ تشترك في حالةٍ إعرابيَّةٍ واحدةٍ ؛ كاشتراك المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وتابع المنصوب والمستثنى والمنادى المنصوب في حالةٍ إعرابيَّةٍ واحدةٍ ، هي النصب"[4].

ولهذا فإنَّ "أهمِّيَّة الإعراب بالنِّسبة للمعنى الوظيفيِّ النَّحويِّ؛ قد جاءت من العلاقة التقابليِّة بينهما فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السِّياق لتدَّعي أنَّك أعربتها إعراباً صحيحاً "[5].

المعنى الوظيفيُّ النَّحويُّ مبنيٌّ على تضافر القرائن:

من المعلوم أنَّ المعنى الوظيفيَّ النَّحويَّ ليس من شأنه أن يستبين إلاَّ بتضافر عددٍ من القرائن على بيانه؛ "لأنَّ اللغة ظاهرةٌ إنسانيَّةٌ، والإنسان بطبعه قلَّما يكتفي لإدراك شيءٍ ما بقرينةٍ واحدةٍ تدلُّ على ذلك الشيء"[6].

فالمعنى الوظيفيُّ النَّحويُّ هو: "معنى الأبواب النَّحويَّة؛ كالفاعل ونائبه والمفعول والحال والتمييز والمستثنى والمضاف إليه والنعت والبدل والمبتدأ أوالخبر.. إلخ.

---

[1] الجملة الأساس هي الجملة الإسنادية المكوَّنة من المسند والمسند إليه، وهي إمَّا اسميَّةٌ وإمَّا فعليَّة.

[2] مناهج البحث في اللغة ، ص١٩٣.

[3] ينظر اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة ، ص٤٨/٤٩.

[4] بناء الجملة العربيَّة ، ص٢٦٦.

[5] مناهج البحث في اللغة ، ص١٩٣.

[6] البيان في روائع القرآن ، ص ٢٢٩/١.

هذه المعاني تحرسها قرائن صوتيَّةٌ: كالعلامة الإعرابيَّة ونغمة الكلام. أو حرفيَّةٌ: كالبُ ذْ يـة الصرفيَّة والمطابقة والربط والأداة. أو تركيبيَّةٌ: كالتضامِّ والرُّتبة"[1].

وبناء على ذلك نستطيع إعراب نصٍّ هُرائيٌّ كالذي جاء في مناهج البحث في اللغة: "كَ فَ المُسْ تَعِ صُ بسقاحته في الكِ مَ ظِّ فعَ نَّد النِّران دَ نيداً خَ سيلاً...إلخ"[2].

ويتساءل الدكتور تمَّام حسَّان عن سبب التفاعل الإعرابيِّ بين المتلقِّي وبين هذا النصِّ؛ مع أنَّ كلماته لا تحمل في طيِّها معنًى دلاليًّا أو معجميًّا البتَّة. فيجيب قائلاً: "إنَّ هذه الكلمات الهرائيَّة تحمل في طيِّها معنًى وظيفيًّا.

فالكلمة الأولى في النصِّ تؤدِّي الفعل الماضي لسببين.الأوَّل: أنَّها جاءت على صيغته. والثاني:/أنَّها وقعت موقعه.

وتقوم الكلمة الثانية بدورٍ آخر. والثالثة بوظيفةٍ ثالثةٍ وهلمَّ جرًّا. فالإعراب إذاً فرع المعنى الوظيفيِّ، لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلاليِّ"[3].

تعدُّ المعنى الوظيفيِّ:

من المعلوم أنَّ الأصل في العنصر اللغويِّ الواحد في الجملة أن يترشَّح لوظيفةٍ نحويَّةٍ واحدةٍ، وقد تتوافر كلُّ الوسائل التي من شأنها تحديد الوظائف النَّحويَّة وتمييزها، ولكن يظلُّ التردُّد بين نسبة الكلمة في الجملة إلى وظيفةٍ نحويَّةٍ أو أُخرى قائماً في بعض الأحيان، لأنَّ الوسائل الموجودة أحياناً قد ترشِّح الكلمة لوظيفتين، وهنا يوجد ما يسمَّى بتعدُّد الأوجه الإعرابيَّة"[4].

وكذلك يتبدَّل الشاغل للوظيفة النَّحويَّة الواحدة، إذْ إنَّ الفعل قد يقع موقع الاسم ويقوم بوظيفته في الجملة، كأن يكون خبراً أو صفةً أو حالاً"[5]، فالكلمة قد تكون معربةً في لهجةٍ ومبنيَّةً في لهجةٍ أُخرى، أو تكون معربةً بحركةٍ في لهجةٍ ومعربةً بحركةٍ أُخرى أو بحرف في لهجةٍ أُخرى.

كلُّ هذا يؤدِّي إلى تنوُّع الوظيفة النَّحويَّة للكلمة داخل التركيب النَّحويِّ. أي: تنوُّع علامات الإعراب والبناء مع أُحاديَّة الوظيفة النَّحويَّة لها داخل الجملة، وهذا الأمر يؤدِّي إلى تعدُّد القواعد النَّحويَّة في الظاهرة الواحدة.

---

[1] الأُصول، د. تمَّام حسَّان، ص ٢٩١.

[2] مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٣.

[3] السَّابق، ص ١٩٣/١٩٤، ولا يصحُّ استنتاج بُني على كلامٍ يخرج عن باب الاستقامة في الكلام والإحالة، وقد حدَّد سيبويه أقسام الكلام بأنَّ منها؛ المستقيم الحسن نحو(أتيتك أمس) والمحال نحو(أتيتك غداً وسآتيك أمس) والمستقيم الكذب نحو(حملت الجبل) والمستقيم القبيح نحو(قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك) والمحال الكذب نحو(سوف أشرب ماء البحر).ينظر الكتاب، ص ٢٥/١، ٢٦.

[4] بناء الجملة العربيَّة، ص١١٢.

[5] إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل، ص ٢٠٧.

فتعدُّد الوظائف النَّحويَّة والوظائف الدلاليَّة لبعض عناصر الجملة أو التركيب هو غالباً بفضل اللهجات العربيَّة وتنوُّع استعمالاتها للتراكيب، والذي يدلُّنا على ذلك هو أنَّ هذا التعدُّد لا تسمح به لهجةٌ واحدةٌ من اللهجات؛ بل هو نتيجة تباينها في استعمال الكلمات التي تلعب دوراً وظيفيَّاً في التركيب النَّحويِّ.

والنظام اللغويُّ قد أباح لبعض الوظائف النَّحويَّة أن تعدَّد في الجملة، والمقصود بالتعدُّد: هو أنْ يكون بغير وسيلة التشريك؛ بواسطة حرف العطف بطبيعة الحال، فهذه توجد في كلِّ وظيفةٍ نحويَّةٍ تتقبَّل ذلك، ولأنَّ شرط التعدُّد عدم الاقتران بالعاطف"[1].

ومن الوظائف النَّحويَّة التي تتعدَّد في الجملة الواحدة: المفعول به والخبر والنعت والحال. واللافت للانتباه في هذا المجال هو أنَّ الوظائف النَّحويَّة التي يتيح لها النِّظام النَّحويُّ أن تتعدَّد وهي: الخبر والنعت والحال؛ وهي من ضمن الوظائف التي يتيح فيها النَّظام النَّحويُّ للُّغة أن يقع فيها التعاقب بين المفرد والجملة"[2].

وقد تتغيَّر الوظيفة النَّحويَّة لعنصرٍ من عناصر الجملة فيتَبعه تغيُّرٌ في الوظيفة الدلاليَّة.

من ذلك: أنَّ الوظيفة الدلاليَّة لـ(إنَّ وأخواتها) إنَّما هي التوكيد، وتتغيَّر هذه الوظيفة عندما تصبح (إنَّ) حرف جوابٍ مثلاً. ومن ذلك قوله[3]:

قالوا: أَقلْتُ: إنَّ، وَخِيْفَتِي متَزالُ منوطةً بِرَجَائِي

فإنَّ (إنَّ) هاهنا أدت الوظيفة الدلاليَّة لـ(نَعَم). فتعدُّد المعنى الوظيفيِّ له مظاهره وأسبابه.

*فمن مظاهر تعدُّد المعنى الوظيفيِّ[4]:

. تناسي الوصفيَّة في الصفة ونقلها إلى العلميَّة؛ كـ(طاهرٍ وعفيفٍ وأشعبَ وحسنَ).

. تناسي الاسميَّة في المصدر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن مثل: ضرْباً زيداً.

. تناسي الفعليَّة في الفعل ونقله إلى معنى اسم العلم مثل: يَشْكر ويَزِيد.

- تناسي معنى الظرفيَّة في الظروف؛ واستعمالها أدواتٍ للشرط أو للاستفهام مثل: متى وأين وحيث.

. تناسي الإشارة المكانيَّة في كلمات مثل (هنا) و (ثُمَّ) واستخدامها بمعنى الظروف.

. تناسي معنى الموصول في (من) و(ما) واستعمالهما في الشرط والاستفهام.

. تناسي معنى الحرفيَّة في حرف الجرِّ (منْذ ومذ) واستخدامهما استخدام الظرف بإيرادهما

---

[1] بناء الجملة العربيَّة، ص ٥٧.

[2] السَّابق، ص ٢٤٧.

[3] بلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٦١٤ وخزانة الأدب، ص٤/ ٤٨٦. وهو في المعجم المفصَّل، ص ٦٤/١.

[4] ينظر اللغة العربيَّة معناها ومبناها، ص ٩٨.

مع الجمل؛ مع أنَّ معناهما ابتداء الغاية، ويكونان ظرفين من قبيل تعدُّد المعنى الوظيفيِّ.

ومن أسباب تعدُّد المعنى الوظيفيِّ[1]:

ـ تعدُّد معنى الأداة ذات الصدارة في الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة:١٠]. إذْ تصلح (ما) للاستفهام كما تصلح للتعجُّب.

ـ تعدُّد معنى الصيغة: كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[النَّمل:٣٩]. فلفظ (آتيك) يصلح أن يكون مضارعاً ناصباً لمحلِّ الكاف، وأن يكون اسم فاعلٍ مضافاً إلى الكاف.

. تعدُّد احتمالات العلاقة النَّحويَّة: وذلك كأن يصلح المعطوف أن يعطف على هذا العنصر في التركيب أو ذاك، وكاحتمال تعلُّق الظرف أو الجارِّ والمجرور كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[الرَّعد:١١] إذْ يصلح الجارُّ والمجرور (مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) أن يكون صفةً للمعقِّبات أو يتعلَّق بالفعل (يَحْفَظُونَهُ).

. تعدُّد احتمالات المعنى الوظيفيِّ للكلمة المفردة: كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾[النُّور:٣٣]. فالكتاب يصلح أن يكون بمعنى الصحيفة، وأن يكون مصدراً بمعنى المكاتبة.

. تعدُّد احتمالات الذكر والحذف: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام:١٠٨]. إذْ يحتمل التركيب أن يكون فيه الحذف وألاَّ يكون، أيْ: أنَّ المنهيَّ عن سبِّهم هل هم الذين (يَدْعُونَ) أو (الذين يدعونهم) أي: هل هم المشركون أو الشركاء.

ـ تعدُّد احتمالات الجملة وافتقارها إلى ما بعدها، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[يونس:٦٥]. هل تمَّت الجملة عند لفظ (قَوْلُهُمْ) أو يكون ما بعد ذلك مقولاً للقول.

. تعدُّد احتمالات المعنى المعجميِّ للكلمة المفردة: كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال:٤٨] لا يُدرى من مجرَّد الكلمة ما إذا كان المقصود رؤيةً بصريَّةً أو ظنِّيَّةً أو رؤيا مناميَّةً.

. احتمالات الدلالة اللفظيَّة أو الفوقيَّة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢] فاللفظ نهيٌ عن الموت، والمعنى الفوقي: أمرٌ بالتمسُّك بالإسلام حتى الموت.

فالمعنى الوظيفيُّ يتعدَّد بحسب الوضع ؛ كما يتعدَّد أيضاً بحسب النقل.

أوَّلاً : تعدُّد المعنى الوظيفيِّ بحسب الوضع:

١. الأدوات:

[1] ينظر البيان في روائع القرآن ، ص١/١٦٣،١٦٤.

يتعدَّد المعنى الوظيفيُّ في الأدوات وأوضح ما نراه فيه: هو الاستعمال القرآنيُّ؛ وذلك أنَّ الاقتصاد اللغويَّ الذي اتَّخذته لغتنا بتوظيف القليل من الوسائل للوصول إلى أقصى الغايات؛ إنَّما كان ميزةً من تميُّزها عن اللغات الأُخرى.

فمن مظاهر تعدُّد المعنى الوظيفيِّ في الأدوات؛ ما نجده في (ما) و (لا) و (الواو).

أ ـ ترد **(ما)** متعدِّداً معناها بين النفي والاستفهام والمصدريَّة والشرط والزيادة وغير ذلك.

. فالنفي: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف:٨٢]. قال الزمخشريُّ: "﴿وَمَا فَعَلْتُهُ﴾: وما فعلت ما رأيت ﴿عَنْ أَمْرِي﴾: عن اجتهادي ورأيي، وإنَّما فعلته بأمر الله"[١]. فدلالتها على النفي تحقَّقت بدلالة السِّياق الذي وردت فيه.

. والاستفهام: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[طه:١٧]. والذي دلَّ على الاستفهام قرينة الجواب في الآية التالية: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾[طه:١٨] .

ـ والمصدريَّة: كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف:٣]. "أي: بإيحائنا إليك هذه السورة على أن يكون (أحسن) منصوباً نصب المصدر"[٢].

. والشرطيَّة: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾[الشورى:١٠]. فقرينة دلالتها على الشرط إنَّما هي الجواب والربط .

ـ والزائدة: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[فُصِّلت:٣٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾[التَّوبة:١٢٤]وزيادتها بعد (إنْ) الشرطيَّة و (إذا) كثيرةٌ "[٣] .

ب ـ ترد **(لا)** متعدِّداً معناها بين النفي والدعاء والنهي والزيادة.

. فالنفي: للجنس كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾[الشُّعَراء:٥٠]. ومثلها: العاملة عمل ليس، ولا تعمل أيضاً إلاَّ في النكرة كقول الشاعر "[٤]:

تَعَزَّ فـلا شـيءٌ علـى الأرضِ باقيـاً ولا وَزَرٌ مِمَّـا قَضـى اللهُ واقيـا

وأمَّا (لا) الجوابيَّة: فإنَّها نقيضة (نعم) كقولك: (لا) في جواب: هل قام زيدٌ؟ وهي نائبةٌ مناب الجملة"[٥].

---

[١] الكشَّاف ، ص ٧٤٢/٢.

[٢] السَّابق ، ص ٤٤٠/٢.

[٣] الجنى الداني ، ص ٣٣٣ .

[٤] بلا نسبةٍ في الجنى الداني ، ص٢٩٢ ومغني اللبيب ، ص٢٤١ والمقاصد النحوية ، ص١٠٢/٢وهو في شرح المفصَّل، ص٣٤٢/٨.

[٥] الجنى الداني، ص٢٩٦ وينظر مغني اللبيب، ص٢٤٣.

ـ والنَّهي والدعاء: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾[القَصص:7]. "وترد للدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة:286]. ولذلك قال بعضهم: (لا) الطلبيَّة. ليشمل النهي وغيره"[1] .

والزيادة: تقع (لا) زائدةً إذا كانت بين متطالبين ونحوه كقولهم: جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لاشيءٍ . فـ(لا) في ذلك زائدةٌ من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدةً، من جهة المعنى، لأنَّها تفيد النفي"[2].

ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝﴾[الواقعة]. فإنَّها "لو لم تكن (لا) زائدةً ؛ لأصبحت نافيةً، ولوقع التناقض من عبارة (وإنَّه لقسمٌ)"[3].

جـ ـ وترد **(الواو)** أيضاً متعدِّداً معناها الوظيفيُّ بين العطف والاستئناف أو العطف لمطلق الجمع.

ـ فالاستئناف: وتسمَّى الواو فيه أحياناً : "واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملةٌ غير متعلِّقةٍ بما قبلها؛ في المعنى، ولا مشاركةٍ له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسميَّة والفعليَّة"[4].

فالاسميَّة: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الأنعام: 2] .

والفعليَّة: نحو قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحجّ :5]. فوظيفة هذه الواو هي الربط"وإنَّما سمِّيت واو: الاستئناف؛ لئلا يُتَوهَّم أنَّ ما بعدها من المفردات معطوفٌ على ما قبلها"[5].

. والعطف: نحو عطف المفرد على المفرد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[البقرة:158].

وتعطف الجملة الخبريَّة على الجملة الخبريَّة، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[البقرة:160] .

وكذلك تعطف الإنشائيَّة على الإنشائيَّة كما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[البقرة:168]. ولا فرق في الإنشائيَّتين بين أن تكونا متَّحدتَيِّ

---

[1] الجنى الداني ، ص300.

[2] السَّابق ، ص 300.

[3] البيان في روائع القرآن ، ص 38/1.

[4] الجنى الداني ، ص163.

[5] السَّابق ، ص163.

النَّوع؛ وبين أن تكونا غير متَّحدتين... تقول: قَرِّب ْرابكَ وأَبْعِدْ خالداً. الجملتان متَّحدتان في النوع وفي القِسْم، لأنَّهما من نوع الإنشاء الطلبيِّ وكلاهما من قِسْم الأمر.

وتقول: بعْني هذا الثوب الأبيض وبعتُكَ هذا الثوب الأحمر، قاصداً إنشاء البيع للثوب الأحمر. كلتاهما من قبيل الإنشاء/ لكنَّهما اختلفتا في النوع، لأنَّ الأُولى: إنشاءٌ طلبيٌّ، والثانية: إنشاءٌ غير طلبيٍّ.

وتقول: أكرمْ أباك ولا تعقَّه. اتَّحدت الجملتان في نوع الإنشاء، إذْ هما من الإنشاء الطلبيِّ. ولكنَّهما اختلفتا؛ بأنَّ الأُولى من قِسْم الأمر؛ والثانية من قِسْم النهي"[1].

- ومن دلالتها على المعيَّة ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾[الأعراف:١٢٧]. "(ويذرك) عطف على (يفسدوا)"[2].

- ومن دلالتها على الحال ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[النِّساء:٤٣]. وذلك لأنَّ محلَّ الجملة مع الواو النَّصب على الحال"[3].

. ومن دلالتها على القَسَم ما نجده في كثيرٍ من فواتح قصار السُّور في القرآن الكريم؛

وكما ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[الشمس:١] و﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[التين:١] و﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾[الطَّارق:١]، و﴿وَالْفَجْرِ﴾[الفجر:١] و﴿وَالْعَصْرِ﴾[العصر:١] و﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[الليل:١]..إلخ.

٢. والكنايات:

أ يتعدَّد المعنى الوظيفيُّ للضمائر الشخصيَّة:

فقد يأْتي الضمير للشأْن فيتقدَّم على جملته التي هي مرجعه؛ فيعود على متأخِّر لفظاً ورتبةً، ويسمِّيه الكوفيُّون ضمير المجهول. لأنَّ ذلك الشأْن مجهولٌ؛ لكونه مقدَّراً إلى أن يفسَّر، ولا يعود إليه ضميرٌ من الجملة التي هي خبرها مرَّ في باب المبتدأ ولا يبدَل منه، ولا يقدَّم عليه الخبر؛ لئلاَّ يزول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكَّد لأنَّه أشدُّ إبهاماً من المنكَّر، ولا تؤكَّد النكرات"[4].

ويأْتي مفسِّرُه جملةً اسميَّةً إذا لم تدخل عليه نواسخ المبتدأ وإذا دخلته جاز كونها فعليَّةً أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[الحجّ :٤٦].

---

[1] ينظر الأساليب الإنشائيَّة في النَّحو العربي، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر، ط٢ ،١٩٧٩م، ص١١٨/ ١١٩ .

[2] الكشَّاف ، ص ١٤٢/٢.

[3] السَّابق، ص٥١٤/١.

[4] شرح الكافية ، ص ٧١/٣.

وتقول: ما هو قام زيدٌ "[1]. ولا يصحُّ حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه ،إذْ الخبر مستقلٌ، وليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ، ولا غيره إلاَّ مع القرينة الدالَّة عليه"[2]، وذلك نحو قول الشاعر[3]:

يدخل الكذيس سه يوماً فيها جآذراً و ظباء

وقد يأتي الضمير (فصلاً) في اصطلاح البصريِّين، وهو " فصْلاً لأنَّه فُصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنَّك إذا قلت: زيدٌ القائم. جاز أن يتوهَّم السَّامع كون (القائم) صفةً، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعيَّن كونه خبراً لا صفةً"[4]، وذلك نحو قوله تعالى:﴿إنَّه هو الغفور الرَّحيم﴾[القصص:١٦]، وقوله:﴿كنت أنت الرَّقيب عليهم﴾[المائدة:١١٧].

وكما يأتي الفصْل لأمْن اللبْس يأتي للتوكيد؛ ولذلك إذا "كان المبتدأ نكرةً، لم يؤْت بالفصل لأنَّه يفيد التأْكيد ولا تؤكَّد النكرة"[5].

ولا يرد ضمير الفصْل بعد مبتدأ جاء ضميراً. جاء في شرح الكافية: لأنَّه إن كان ضميراً أُمِن التباس الخبر بالصفة، لأنَّ الضمير لا يوصف، وقلنا: كان حقُّ الخبر الذي بعد الفصْل أن يكون معرَّفاً باللام، لأنَّه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأْكيد، فناسب ذلك تأْكيد المبتدأ بالفصل"[6]. وهو عند الخليل لا محلَّ له من الإعراب، وعند الكوفيِّين تأْكيدٌ لما قبله[7].

ب تعدُّد المعنى الوظيفيِّ للموصول:

سُمِّيت الأسماء الموصولة بذلك لأنَّها تفتقر إلى كلامٍ بعدها يتمِّم معناها، قال ابن يعيش: "معنى الموصول أن لا يتمَّ بنفسه ويفتقر إلى كلامٍ بعده ؛ تصله به ليتمَّ اسماً، فإذا تمَّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامَّة، يجوز أن يقع فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، ومبتدأً، وخبراً"[8]. وهو. أي الموصول سواءٌ أكان مختصَّاً أو مشتركاً ؛ دالاًّ على الإفراد، أو على التثنية، أو على الجمع، ومع دلالته الدائمة على العينيَّة؛ فإنَّ معناه الوظيفيَّ يتعدَّد.

---

[1] شرح الكافية ، ص٣/٧٢.

[2] السَّابق ، ص٣/٧٢.

[3] للأخطل(غيَّاث بن غوث) في خزانة الأدب ، ص ٢١٩/١ وهو لم يرد في شرح ديوانه لـ(إيليا حاوي)، دار الثقافة، بيروت ، د ت، وهوبلا نسبةٍ فيشرح المفصَّل ، ص ١١٥/٣ ومغني اللبيب، ص٥٠ وهمع الهوامع ، ص٤٣٧/١ والدرر اللوامع ، ص٣١٥/١ وهو في المعجم المفصَّل، ص١٧/١.

[4] شرح الكافية ، ص٣/٦٣.

[5] السَّابق ، ص ٦٣/٣.

[6] السَّابق ، ص ٦٤/٣.

[7] ينظر السَّابق ، ص٦٨/٣.

[8] شرح المفصَّل ، ص ١٣٨/٣.

فقد يتقدَّم جملةَ الخبر؛ فينزع عنها الخبريَّة ويجعلها صلةً له؛ نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى﴾[البقرة:١٦]"[1].

وقد يشبَّه الاسم الموصول بالشرط؛ فتدخل الفاء في جوابه. قال سيبويه: "وسألته عن قوله: الذي يأْتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا. والذي يأْتيني: بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبدُ الله فله درهمان. فقال: إنَّما يحسن في (الذي) لأنَّه جعل الآخِرَ جواباً للأوَّل، وجعل الأوَّل به يجبُ له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا. كما دخلت في الجزاء إذا قال: إنْ يأْتني فله درهمان"[2]. فالفاء: أفادت النصَّ على السبب، "وتجريد الجواب منها يفيد احتمال السببيَّة وغيرها، فإذا قلت: الذي يفتح الصندوق له خمسة دراهم. بلا فاء. فإنَّ قولك هذا يحتمل السببيَّة وغيرها، أي: يحتمل أنَّ الحصول على الدراهم يكون بسبب فتح الصندوق، ويحتمل أنَّ الشخص الذي يفتح الصندوق له مبلغ خمسة دراهم، وليست هذه الدراهم يستحقُّها بسبب فتح الصندوق؛ بل هي له قبل أن يباشر فتح الصندوق. فكأنَّك قلت: انظر إلى هذا الشخص الذي يفتح الصندوق فإنَّ له خمسة دراهم"[3]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[البقرة:٢٧٤].

ج تعدُّد المعنى الوظيفيِّ للإشارة:

تدلُّ الإشارة عموماً على الحضور؛ ولذا فالأصل على هذا ألاَّ يشار بأسماء الإشارة إلاَّ إلى مُشَاهَدٍ محسوسٍ قريبٍ أو بعيدٍ، فإن أُشير بها إلى محسوسٍ غير مشاهَد نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾[مريم:٦٣] فلتصييره كالمشاهَد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ﴾[يونس:٣]، و﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[يوسف:٣٧]"[4].

فالإشارة تقوم بوظيفة الربط بين عناصر الجملة كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦].

وكذلك فإنَّ اسم الإشارة يؤدِّي الوظيفة الدلاليَّة لضمير الشأن، فيدخل على جملةٍ تامَّة التركيب، يتَّضح بها المضمون الذي أُشير إليه بضمير الإشارة؛ فكأنَّ الإشارة للشأن تشير إلى متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً، كما يعود الضمير على متأخِّرٍ"[5]. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ﴾[فُصِّلَت:٢٨]، وقوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾[فُصِّلَت:٢٣]، وقوله:

---

[1] البيان في روائع القرآن، ص ٤٣/١.

[2] الكتاب، ص ١٠٢/٣.

[3] معاني النَّحو، ص ١٠٩/٤.

[4] شرح الكافية، ص ٧٦/٣.

[5] البيان في روائع القرآن، ص ٤٥/١.

﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾[الشُّورى:١٠]، وقوله: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[يونس:٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾[ص:٦٤].

فالإشارة أدَّت وظيفة ضمير الشأن. يقول الدكتور تمَّام حسَّان بعد إيراده هذه الشواهد: "ولو أنَّك وضعت (إنَّه) في موضع الإشارة في كلٍّ ما سبق لتحقَّق المعنى نفسه بواسطة ضمير الشخص الدالِّ على الشأن"[١].

وهكذا نجد أنَّه يندر وجود مبنًى لا يتعدَّد معناه الوظيفي بحسب الوضع، وذلك لأنَّ هذا التعدُّد لا مفرَّ منه؛ إذا أُريد للُّغة أن تفي بمطالب التعبير عمَّا لا حصر له من المعاني"[٢]. وما تقدَّم ذكره من تعدُّد المعنى الوظيفيِّ من أدواتٍ وضمائر إنَّما كان بسبب الوضع.

ثانياً: تعدُّد المعنى الوظيفيِّ بحسب النقل:

كما يتعدَّد المعنى الوظيفيُّ بحسب الوضع؛ كذلك فإنَّه يتعدَّد بحسب النقل؛ والنُّحاة قد أقرُّوا بهذه الظاهرة؛ فهم تارةً نعتوها بالنقل؛ وأُخرى بالتحويل؛ وثالثةً بالنِّيابة.

والنُّحاة قد اعترفوا بظاهرة النقل عند كلامهم عن العَلَم المنقول؛ واسم الفاعل أو الحال؛ اللذين أغنيا عن الخبر، وفي (يا) النداء التي سدَّت مسدَّ أدعو، وفي الظروف المتصرِّفة التي قالوا: إنَّها تخرج عن الظرفيَّة إلى معانٍ أُخرى، وفي نيابة بعض الحروف عن بعضٍ، ونيابة كلٍّ وبعضٍ ونحوهما عن المفعول المطلق...وقالوا بالنِّيابة عن الفاعل، وبتحويل التمييز من الفاعل أو من المفعول، ثُمَّ قالوا بتحويل التركيب إلى مبنًى بعينه؛ حين قالوا بالمصدر المؤوَّل"[٣].

ومن خلال ذلك يمكننا أن نتناول بعض الحالات المختارة من نقل اللفظ من بابٍ إلى بابٍ؛ لنشهد بعض الصور التي يتعدَّد فيها المعنى الوظيفيُّ من خلال النقل، فمن هذه الصور:

نقل الاسم: من المعلوم أنَّ المفرد عندما يأتي خبراً؛ إمَّا أن يكون محتملاً للضمير وإمَّا أن يكون خالياً منه، فالذي يتحمَّل الضمير ما كان مشتقّاً من الفعل؛ نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات. وذلك قولك: زيدٌ ضاربٌ، وعمرٌو مضروبٌ، وخالدٌ حسنٌ، ومحمَّد خيرٌ منك. ففي كلٍّ واحدٍ من هذه الصفات ضميرٌ مرفوعٌ بأنَّه فاعلٌ لا بدَّ منه؛ لأنَّ هذه الأخبار في معنى الفعل؛ فلا بدَّ لها من اسمٍ مسندٍ إليه"[٤]. وهذا يقودنا إلى ملاحظتين:

---

[١] البيان في روائع القرآن، ص٤٥/١.

[٢] السَّابق، ص ٥١/١.

[٣] السَّابق، ص ١ /٥١.

[٤] شرح المفصَّل، ص ٨٧/١.

الأول: أنَّ الوصف مختلفٌ عن الاسم؛ من جهة أنَّه تضمَّن معنى الحدث، وذلك "بدلالته على موصوفٍ بالحدث، وهذا الحدث هو الصالح أن يكون مسنداً، بعكس ما دلَّ على مسمَّى، لأنَّ المسمَّى لا يشتمل على الحدث، ولا يصلح أن يكون مسنداً "[1].

والثاني: أنَّ الاسم لا يتحمَّل الضمير، لأنَّه ليس في معنى الفعل، وأمَّا الوصف فإنَّه يتحمَّله.

ومما يدخل في حيِّز المشتق ما أُوِّل به، نحو: زيدٌ أَسدٌ. أيْ: شجاعٌ "[2]. ومثل ذلك قولنا: زيدٌ رجلٌ. يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "ولو قرَّر النُّحاة في مثل ذلك؛ أنَّه نقلٌ للاسم إلى الوصفيَّة؛ ما احتاجوا إلى تأْويلٍ؛ وما قرأْنا لهم عبارةً مثل قول ابن مالك:

ـر دُ الجامِـــدُ فَـــارغٌ نْ ... ـو ذو ضـميرٍ مُسْـتَكِنْ "[3].

وكما يُنقل الاسم إلى الوصفيَّة في نحو قوله تعالى: ﴿ ... ﴾[يوسف:٨]، كذلك يُنقل الاسم إلى "الظرفيَّة فيسمَّى: ظرفاً متصرِّفاً "[4]؛ وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[البقرة:٨٠]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[البقرة:٩٦].

ونقل الاسم إلى الظرف لا يتعيَّن فقط بالأسماء الدالَّة باشتقاقها على الزمان أو المكان؛ أو بأسماء الزمان المُبْهمة، نحو: حينٍ وزمنٍ ووقتٍ ومدَّةٍ، أو أسماء الزمان المختصَّة المعلومة، نحو: يومٍ وليلةٍ وشهرٍ، أو أسماء الزمان المختصَّة غير المعلومة المقدار، نحو: سافرت زمناً طويلاً، وأقمت قليلاً.

فقد يحلُّ اسم عينٍ محلَّ الظرف على تقدير مضافٍ محذوفٍ، جاء في لسان العرب: "يقال (لأبْكِيَنَّكَ الفرقدين) حكاه اللحيانيُّ عن الكسائيِّ، أي: طول طلوعهما، قال: وكذلك النجوم؛ كلُّها تنتصب على الظرف، كقولك: لأبكينَّك الشمس والقمر، والنسر الواقع، كلُّ هذا يقيمون فيه الأسماء مقام الظرف"[5].

٢ـ نقل المصدر: فالمصدر هو "اللفظ الدالُّ على الحدث مجرَّداً عن الزمان؛ متضمِّناً أحرف فعله لفظاً، مثل: علم علْماً، أو تقديراً، مثل: قاتل قتالاً، أو معوَّضاً ممَّا حُذف بغيره مثل: وعده عِدَةً، وسلَّم تسليماً "[6].

ويتعدَّد المعنى الوظيفيُّ للمصدر؛ وذلك بانتقاله من الدلالة على الحدث إلى معانٍ أُخرى.

---

[1] البيان في روائع القرآن، ص ٥٣/١.

[2] شرح الأُشموني، ص١٨٧/١ وينظر شرح التسهيل، ص ٣٠٦/١.

[3] البيان في روائع القرآن، ص٥٣/١.

[4] السَّابق، ص١/ ٥٤.

[5] لسان العرب، ص ١٧٢/١١. هو أبو الحسن اللحياني «علي بن المبارك» وقيل: «علي بن حازم» (٢٠٧هـ) أخذ عن الكسائي.

[6] جامع الدروس العربيَّة، ص١٦٠/١.

ـ منها ما أشار إليه النُّحاة في العلم المنقول؛ والمنقول: ما سبق له استعمالٌ في غير العلَميَّة"[1]، وإن كان ذلك المنقول عنه مصدر كـ(فضْل)، واسم عينٍ مثل أسَد ..."[2].

ـ ومنها نقل المصدر إلى الوصفيَّة، فالنُّحاة يرون في الحال أنَّه هو وصفٌ فَضْلةٌ "[3].

وإذا ثبت أنَّ الأصل في الحال أن يكون وصفاً كما تقدَّم، فإنَّه "من غير الأصل أن يكون مصدراً، فإذا جاء مصدراً، فقد تمَّ نقل هذا المصدر إلى الوصفيَّة؛ حتى يصلح لأن يكون حالاً"[4]، وذلك كما في "قولك: جئتك مشْياً. وقد أدَّى عن معنى قولك: جئتك ماشياً، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[البقرة:٢٦٠]"[5]. أي: ساعيات مسرعاتٍ "[6].

ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[الكهف:٧٩]. أي: غاصباً. ونحو (أتيته ركضاً) و (قتلته صبراً). والتقدير: أتيته راكضاً، وقتلته مصبوراً"[7].

وجاء في الهمع وُرُود الحال مصدراً بكثرةٍ، قال أبو حيَّان: وهو أكثر من وروده نعتاً "[8].

والسؤال الذي يطرح نفسه حول الفرق بين التعبير بالمصدر والتعبير بالوصف، فقد جاء في معاني النحو "أنَّه لا يُعدل من تعبيرٍ إلى تعبيرٍ إلا ويصحبه عدولٌ من معنىً إلى معنىً؛ ولذلك فقولك (أقبل ركضاً) وإن كان في التأويل (أقبل راكضاً)، لا يطابقه في المعنى وإنَّما يُعدل عن الوصف؛ إلى المصدر لغرضين:

الأوَّل: المبالغة: فإنَّ المصدر: هو الحدث المجرَّد، والوصف: هو الحدث مع الذات فـ(ساعياً) في قولك: أقبل أخوك ساعياً. يدلُّ على الحدث وذات الفاعل. أمَّا المصدر فهو الحدث المجرَّد من الذات والزمن، ولذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات، لا تقول: (محمَّد سعيٌ) و (وهو ركضٌ). بل تقول: محمَّد ساعٍ، وهو راكضٌ.

فإن قلت: أقبل أخوك سعْياً. كان المعنى: أنَّ أخوك تحوَّل إلى (سعْيٍ) ولم يبقَ فيه شيء من عنصر الذات يبقَ فيه ما يثقله من عنصر المادة، بل تحوَّل إلى حدثٍ مجرَّدٍ، ومن دون مبالغةٍ.

---

[1] شرح ابن عقيل، ص١/١٢٥.

[2] شرح الأشموني، ص١/١١٣.

[3] شرح شذور الذهب، ص٢٤٤ وينظر شرح المفصَّل، ص٢/٥٥.

[4] البيان في روائع القرآن، ص ١/٥٦.

[5] المقتضب، ص ٢/٢١٧.

[6] الكشَّاف، ص١/٣١٠.

[7] شرح المفصَّل، ص٢/٥٩.

[8] همع الهوامع، ص٢/٢٢٧.

الثاني: التوسُّع في المعنى، وذلك أنَّك إذا عبَّرت بالوصف فقد أردت معنىً واحداً، فإذا قلت: (جاء خالدٌ ماشياً) كان (ماشياً) حالاً ليس غير، ولكن إذا عبَّرت بالمصدر اتَّسع المعنى، وكسب أكثر من قصدٍ وغرضٍ "[1].

٣- نقل الوصف: وذلك أنَّ الأصل في الوصف أن يدلَّ على موصوفٍ بالحدث، على طريق الفاعليَّة أو المفعوليَّة أو المبالغة أو التفضيل أو الثبوت والدوام"[2]، ولمَّا كان المنقول في باب العلم هو: "ما استُعمل قبل العلميَّة لغيرها"[3]، فإنَّ كلَّ وصفٍ ممَّا تقدَّم ذكره من الفاعلين والمفعولين.. إلخ صالحٌ أن ينقل إلى العلميَّة؛ كباسمٍ .. ومحمودٍ .. وبسَّامٍ ، وأكرم...إلخ"[4].

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصَّفّ: ٦]. والوصف الذي يقوم بوظيفة الفاعل؛ يتميَّز بأنَّه يكون مسنداً ومسنداً إليه في وقتٍ واحدٍ ، نحو: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]. فلفظ (سائلٌ) : فاعلٌ للفعل (سأل) فهو مسندٌ إليه، ثُمَّ إنَّه تحمَّل ضميراً فاعلاً مستتراً ؛ فهو مسندٌ إلى هذا الضمير، وليس في أقسام الكلام ما يكون كذلك إلاَّ الوصف"[5].

٤- نقل الفعل: الأصل في الوظيفة الدلاليَّة للفعل هي: أن يدلَّ على حدثٍ ثُمَّ على زمنٍ ، وله دلالة ثالثةٌ على فاعله "تؤْخذ من تجرُّده أو زيادته في نطاق جدول إسناده إلى الضمائر، فتتَّضح حدود الفاعل إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً، وتكلُّماً أو خطاباً أو غيبةً، وتذكيراً أو تأْنيثاً، وله أيضاً دلالةٌ على الفاعل أو نائبه، من خلال بنائه للمعلوم أو للمجهول"[6].

ومع كلِّ ما يحمله الفعل من وظائف نحويَّةٍ ووظائف دلاليَّةٍ ؛ إلاَّ أنَّه ينقل إلى العلميَّة، فممَّا كان فعلاً ماضياً منقولاً" كـ(شَمَّر، وكَعْسَب) وما كان فعلاً مضارعاً كـ(تَغْلِب ويَشْكُر)"[7].

ومثل ذلك أيضاً : (يزيد، ويعيش، وينبع، وتَدْمر) وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: ١٣].

وقد يُنقل الفعل فيؤدِّي وظيفة الأداة الناسخة؛ فيسقط عنه معنى الحدث؛ ويحتفظ بدلالة الزمن؛ وذلك ما نجده في كان وأخواتها، فهي تكون ناقصةً فتدلُّ على الزمان المجرَّد عن الحدث، نحو: كان زيدٌ قائماً. ويلزمها الخبر"[8]، ففي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ

---

[1] معاني النَّحو ، ص ٢/٢٤٩. ٢٥٠.

[2] البيان في روائع القرآن ، ص ١/٥٧.

[3] شرح التسهيل ، ص١ /١٧١.

[4] البيان في روائع القرآن ، ص ١ /٥٧ وينظر شرح التسهيل ، ص١/٥٧ وشرح ابن عقيل ، ص١/١٢٥.

[5] السَّابق ، ص١/٥٧.

[6] البيان في روائع القر آن ، ص ١/٥٨.

[7] شرح التسهيل ، ص١/١٧١.

[8] أسرار العربيَّة ، ص ١١٣.

أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾[الكهف:٨٢]. جاءت (كَانَ) دالَّةً على الزمن فقط، مفرَّغةً تماماً من معنى الحدث، وذلك نقلٌ لها عن معنى (كان) التامَّة"[1]؛ التي تدلُّ "على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقيَّة، ولا تفتقر إلى خبرٍ نحو: كان زيدٌ وهي بمعنى: حدَثَ ووقَعَ؛ قال الله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[البقرة:٢٨٠]. أي: حدث ووقع"[2].

٥. نقل الضمير: لقد تقدَّم اعتمادنا أنَّ أقسام الضمير هي ثلاثةٌ: ضمائر الأشخاص، وضمائر الموصولات، وضمائر الإشارة.

أ. ضمائر الأشخاص: من المعلوم أنَّ المضمر: هو ما دلَّ على متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ، فهو إمَّا أن يكون مشعراً بالحضور وإمَّا بالغيبة، فالمشعر بالحضور: ما لمتكلِّمٍ وما لمخاطَبٍ، والمشعر بالغيبة: ما لسواهما. والثلاثة على ضربين متَّصلٌ ومنفصلٌ"[3]، قال الزمخشريُّ: "ولكلٍّ من المتكلِّم والمخاطَب والغائب مذكَّره ومؤنَّثه، ومفرده ومثنَّاه ومجموعه؛ وضميرٌ متَّصلٌ ومنفصلٌ في أحوال الإعراب؛ ما خلا حال الجرِّ فإنَّه لا منفصل لها"[4]. والضمير مصطلحٌ بصريٌّ، "ويسمِّيه الكوفيُّون: الكناية، والمكنَّى"[5]، وهي تختلف بحسب المحلِّ الإعرابيِّ، وإذا كانت الضمائر تشمل على كلِّ هذه المعاني الوظيفيَّة؛ فإنَّ هذه المعاني تندرج تحت وظيفة كناية الضمير عن الاسم الظاهر، وهذه هي الوظيفة الأساسيَّة للضمائر.

ومع ذلك فإنَّ ضمير الشخص قد يُنقل عن هذه الوظيفة الدلاليَّة ليصبح ضميراً للشأن. وهذا الضمير يُطلق عليه: ضمير الأمر، وضمير القصَّة، وضمير الحكاية، إلى آخر هذه الأسماء التي أطلقها عليه النُّحاة، وهو ضميرٌ غير شخصيٍّ، أيْ: لا يدلُّ على متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ، وإنَّما يدلُّ على معنى الشأن أو الأمر أو القصَّة، ويقع في صدر الجملة، وتكون هذه الجملة مفسِّرةً له، وتقع خبراً عنه"[6]. جاء في شرح المفصَّل "اعلم أنَّهم إذا أرادوا ذِكْر جملةٍ من الجمل الاسميَّة أو الفعليَّة فقد يقدِّمون قبلها ضميراً يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحِّدون الضمير لأنَّهم يريدون الأمر والحديث، لأنَّ كلَّ جملةٍ شأنٌ وحديثٌ، ولا يفعلون ذلك إلاَّ في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: هو زيدٌ

---

[1] البيان في روائع القرآن ، ص ٥٨/١.

[2] أسرار العربيَّة ، ص١١٣.

[3] شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ ، ابن مالك «جمال الدين محمَّد بن مالك» (٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان الدوري ،مطبعة العاني،بغداد ،ط١، ١٩٧٨م ، ص١٤٢/١.

[4] المفصَّل في صنعة الإعراب، الزمخشري «عمر بن محمود» (٥٢٨هـ) تحقيق: د.علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، ط١ ،١٩٩٣ م ، ص ١٦٦ وينظر شرح المفصَّل ، ص٩٢/٣-٩٣.

[5] شرح شذور الذهب ، ص١٣٤.

[6] التطبيق النَّحوي ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربيَّة ، ط١، ٢٠٠٤م ، ص ٥٣.

قائمٌ. فـ(هو): ضميرٌ لم يتقدَّمْه ظاهرٌ؛ إنَّما هو ضمير الشأْن والحديث. وفسَّره ما بعده من الخبر، وهو (زيدٌ قائمٌ)، ولم تأْتِ في هذه الجملة بعائدٍ إلى المبتدأ؛ لأنَّها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسِّرةً له. ويسمِّيه الكوفيُّون: الضمير المجهول. لأنَّه لم يتقدَّمْه ما يعود عليه...

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: إنَّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، وكان وأخواتها. وتعمل فيه هذه العوامل، فإذا كان منصوباً برزت علامته متَّصلةً نحو قولهم: ظننته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قام أخوك. فالهاء: ضمير الشأْن والحديث وهي: في موضع المفعول الأوَّل. والجملة بعدها: في موضع المفعول الثاني؛ وهي مفسِّرةٌ لذلك المضمر. وتقول: إنَّه زيدٌ ذاهبٌ. فالهاء: ضمير الأمر، وزيدٌ ذاهبٌ: مبتدأٌ وخبرٌ؛ في موضع خبر الأمر"[1]. جاء في شرح الكافية: "يتقدَّم قبل الجملة ضميرٌ غائبٌ يسمَّى: ضمير الشأْن، يُفسَّر بما بعده، ويكون منفصلاً ومتَّصلاً بارزاً، ومستتراً على حسب العوامل..لأنَّ المراد بالفصل هو المبتدأ، فيتبعه في الغيبة والحضور، والمراد بهذا الضمير الشأْن والقصَّة، فيلزمه الإفراد والغيبة، كالمعود إليه؛ إمَّا مذكَّراً، وهو الأغلب؛ أو مؤنَّثاً، كما يجيء، وهذا الضمير كأنَّه راجعٌ في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤالٍ مقدَّر، تقول مثلاً: هو الأمير مقبلٌ. كأنَّه سمع ضوضاء وجلَبةً؛ فاستبْهم الأمر، فسأل: ما الشأْن؟ فقيل: هو الأمير مقبلٌ. أيْ: الشأن هذا...

والقصد بهذا الإبهام، ثُمَّ التفسير، تعظيم الأمر، وتفخيم الشأْن، فعلى هذا لابدَّ أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئاً عظيماً يُعْتَنى به، فلا يقال مثلاً: هو الذُّباب يطير"[2]. وعلى ذلك قوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[الحجّ:٤٦]، وقوله ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[الأنعام:٢١].

جاء في التطوُّر النَّحويِّ: "ومن خصائص العربيَّة: أنَّ مبتدأ الجملة الاسميَّة المركبة، ربَّما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبريَّة، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سمَّاه النَّحويُّون: ضمير الشأْن نحو: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[الأنعام:٢١] وأكثر ذلك بعد (إنَّ) كما هو في المثال، أو بعد (أنَّ). وفائدة هذا التركيب، أنَّه يمكِّن الناطقَ مِن إدخال (إنَّ) و (أنَّ) على الجمل الفعليَّة، نحو: لا يفلح الظالمون. فهذا ممَّا يشهد بمزيَّة العربيَّة شهادةً مبيَّنةً، فغيرها من اللغات الساميَّة، قد يقدِّم أمثال (إنَّ) على الجمل الفعليَّة؛ وإن كان موضعها الأصليُّ أوَّل الجمل الاسميَّة فقط، والعربيَّة أَعدمت الشذوذ وأَقصت قاعدة إلحاق (إنَّ) وأخواتها بالجمل الاسميَّة؛ وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعليَّة اسميَّةً، بغير تغيير تركيبها، لكي يمكن إلحاق (إنَّ)/وأخواتها بالجمل الفعليَّة بواسطةٍ لا مباشرةً"[3].

---

[1] شرح المفصَّل، ص٣/١١٤.

[2] شرح الكافية، ص ٣/٦٩.

[3] التطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة، ص١٣٩/١٤٠.

وقد يخرج الضمير عن وظيفة الكناية عن الظاهر إلى مجرّد الفصل بين المبتدأ والخبر. فضمير الفصل يّتوسَّط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظيَّة وبعدها؛ إذا كان الخبر معرفةً أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه"[١].

وهذا الضمير مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأ؛ يسمَّى (فصلاً) ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً. وشرطه: أن يكون الخبر معرفةً أو (أفعل من كذا) نحو: كان زيدٌ هو أفضل من عمرٍو"[٢].

قال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً): "اعلم أنَّهنَّ لا يكنَّ فصلاً إلاَّ في الفعل، ولا تكون كذلك إلاَّ في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته، في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال؛ التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنَّه فصلَ الاسمَ، وأنَّه فيما ينتظر المحدَّثُ ويتوقَّعه منه، ممَّا لا بدَّ أن يذكره للمحدَّث. لأنَّك إذا ابتدأت الاسم فإنَّك تبدأه لِمَا بعده، فإذا ابتدأْت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدَّ منه، وإلاَّ فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنَّه ذكر هو ليستدلَّ المحدَّث أنَّ ما بعد الاسم ما يخرجه ممَّا وجب عليه، وإنَّما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير الخليل رحمه الله"[٣].

والبصريُّون اصطلحوا عليه: (فصلاً) لأنَّه فصلَ به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً، لأنَّك إذا قلت: (زيدٌ القائم) جاز أن يتوهَّم السامع كون (القائم) صفةً، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعيَّن كونه خبراً لا صفةً...

والكوفيُّون يسمُّونه: (عماداً) لكونه حافظاً لِمَا بعده؛ حتى لا يسقط عن الخبريَّة كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط"[٤].

فضمير الفصل له عدَّة وظائف دلاليَّةٌ في الجملة، وذلك بأنَّه يدلُّ على أنَّ ما بعده خبرٌ وليس تابعاً كما تقدَّم. وأنَّه يدلُّ على التوكيد، ففي قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة:٥]. قال الزمخشري: (هُمْ) فصلٌ. وفائدته: الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيد، وإيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتةٌ للمسند إليه دون غيره"[٥].

وجاء في التطوُّر النَّحوي: "إدخال الضمير ليس بواجبٍ، بَيْدَ أنَّ العربيَّة تقتضيه، في حال كون الخبر معرَّفاً نحو: هذا هو الصَّواب. وسمَّى النَّحويُّون الضمير في مثل هذا: ضمير الفصْل؛ لأنَّه يفصل بين الاسمين، يشير إلى أنَّهما جملةٌ كاملةٌ، ولا مُبدلٌ منه، أو مؤكَّدٌ وتأْكيدٌ،

---

[١] شرح المفصَّل، ص١٠٩/٣.

[٢] شرح الكافية، ص٣ /٦٢.

[٣] الكتاب، ص٣٨٩/٢.

[٤] شرح الكافية، ص٦٣/٣.

[٥] الكشَّاف، ص ٤٦/١.

إلى غير ذلك. وقد يدخل الضمير في العربيَّة بعد فعل (كان) أيضاً، نحو: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[الأنفال:٣٢]. فإذا كان المبتدأ متكلِّماً، كان الضمير متكلِّماً أيضاً، وكذلك في المخاطَب نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[المائدة:١١٧]. وذلك يدلُّ على أنَّ لإدخال الضمير في مثل هذه الجملة أصلين:

أحدهما: ضمير الفعل المستعمل في الجملة الاسميَّة المحضة.

والآخر: ضمير التأكيد في مثل (قمت أنت). وقد يدخل/الضمير إذا كانت الجملة معمولةً لفعلٍ من أفعال القلب، أو أخوات (جعل)، فيصير اسمها مفعولاً له، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾[الصافَّات:٧٧]"[1]. ومن المعلوم أنَّ ضمير الفصل "يطابق ما قبله تكلُّماً وغيباً وإفراداً وغيره"[2]. وليس له محلٌّ من الإعراب.

ب-ضمير الموصول: والموصول سمِّي بذلك لأنَّه بحاجة للاتِّصال بكلامٍ بعده؛ هو من تمام معناه. جاء في شرح المفصَّل: "معنى الموصول: أن لا يتمَّ بنفسه، ويفتقر إلى كلامٍ بعده، تصله به ليتمَّ اسماً، فإذا تمَّ بما بعدُه كان حكمه حكم سائر الأسماء التامَّة؛ يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ.."[3]. والأسماء الموصولة تنقسم إلى قسمين؛ مختصٌّ ومشتركٌ.

فالمختصُّ: وهو ما ثبت استعماله لشيءٍ واحدٍ؛ لا يتجاوزه إلى غيره. وهو: الذي والتي وما تفرَّع عنهما.

والمشترك: هو ما كان لعدَّة معانٍ؛ يعبَّر عنها بلفظٍ واحدٍ نحو: من، وما، وأيّ[4].

والمشترك من الموصول: ينقل إلى الشرط تارةً، وإلى الاستفهام تارةً أُخرى.

***فمن النقل إلى الشرط:**

نقل(مَن) إلى الشرط: ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾[الأنبياء:٩٤]، وقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[فُصِّلت:٤٦].

- ونقل(ما) إلى الشرط، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[الحشر:٧]، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[البقرة:٢١٥].

ونقل(أيّ) إلى الشرط، فهي "مبهمٌ منكورٌ وهي بعض ما تضاف إليه إن أضفتها إلى الزمان فهي زمان"[1]. وقال سيبويه: "وأيٌّ: من حروف المجازاة"[2]. ولذلك قد تنضمُّ إليها (ما) فتزيدها إبهاماً"[3]. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء:١١٠].

---

١ التطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة، ص١٣٦/١٣٧.

٢ الإتقان في علوم القرآن، ص١٨٩/١.

٣ شرح المفصَّل، ص٣ /١٣٨.

٤ ينظر معاني النَّحو، ١١٣/١.

*ومن النقل إلى الاستفهام:

نقل (ما)، وذلك أنَّها تأْتي للسؤال عن ذوات ما لا يعقل، وللسؤال عن صفات مَن يعقل، فهي: تقع على ذوات غير الأناسيِّ وعلى صفات الأناسيِّ.

فمن الأوَّل قولك: ما في يدك؟ فيقال: ثوبٌ أو فرسٌ وغير ذلك ممَّا لا يعقل.

ومن الثاني قولك: ما زيدٌ. فجوابه: طويلٌ أو أسودٌ أو سمينٌ فتقع على صفاته"[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[طه:١٧]، وقوله: ﴿مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾[البقرة:١٤٢].

فالقيمة الصوتيَّة تؤدِّي وظيفةً دلاليَّة؛ وذلك أنَّ (ما) المنقولة إلى الاستفهام تأْتي مشبعة المدِّ أحياناً نحو: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾[المدَّثِّر:٤٢]، وقوله: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾[الحِجْر:٥٧]، وتقصر (ما) إذا سبقها حرف الجرِّ، فيقال: بِمَ، وعَمَّ، وعلامَ وحتَّام، ومِمَّ، وعَمَّ، وهكذا نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ﴾[آل عمران:٣٩]، وقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾[النَّبأ:١]"[٥].

ونقل (مَن) وذلك للسؤال عمَّن يعقل. تقول: مَنْ حضر. فتكون الإجابة: زيدٌ أو عمرٌو. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ قِيلاً﴾[النِّساء:١٢٢].

- ونقل (أيّ) إلى الاستفهام، وذلك أنَّها تأْتي بحسب ما تضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾[التَّوبة:١٢٤]. وتقول: أيَّ يومٍ سافر زيدٌ؟.

وتتركَّب (من) مع (ذا) فتدلُّ على التشويق والترغيب، نحو قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾[البقرة:٢٤٥]. وإذا كانت الموصولات المختصَّة مثل: (الذي والتي) لا تنتقل إلى الشرط كما تنتقل الموصولات المشتركة نحو: (ما، ومَن، وأيّ)، فإنَّها تعطى عند الإخبار بها بعض ما تُعطاه الموصولات التي انتقلت إلى الشرط، وذلك يكون عندما تأْتي صلة(الذي) فعلاً نحو قولك: الذي قام فله درهمٌ، والذي جاءني فأَنا أُكرمه. شبَّه هذا بالجزاء، لأنَّ قولك: فله درهمٌ. تَبِعَ المجيء"[٦]، فالفاء: دلَّت "على أنَّ الدرهم إنَّما يجب من أجل الإتيان"[٧].

[١] شرح المفصَّل، ص٧/٤٤.

[٢] الكتاب، ص١/١٣٦.

[٣] معاني النَّحو، ص٤/٧٠.

[٤] ينظر شرح المفصَّل، ص٤/٥ ومعاني النَّحو، ص٤/٢٢٣.

[٥] البيان في روائع القرآن، ص١/٦١.

[٦] الأُصول في النَّحو ابن السرَّاج، ص ٢/٢٧٢.

[٧] السَّابق، ص ٢/٢٧٢.

وللموصولات المختصَّة والمشتركة تُنقل إلى وظيفة الرَّبط؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾[النَّحل:١٠١]. "أي: أعلم بها. أي: بهذه الآية"[١].

ج - الإشارة: والأكثر النُّحاة على أنَّ للإشارة ثلاث مراتب: القرب والوسط والبعد. وذلك لأنَّ حقيقته "الإيماء إلى حاضرٍ، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعدٍ زادوا كاف الخطاب؛ وجعلوه علامةً لتباعد المشار إليه فقالوا: ذاك. فإن زاد بُعد المُشار إليه أتَوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك. واستُفيد باجتماعهما زيادةٌ في التباعد، لأنَّ قوَّة اللفظ مشعرةٌ بقوَّة المعنى"[٢].

ومن الإشارات ما يُنقل إلى الظرفيَّة المكانيَّة، "فـ(ثَمَّ، وهُنا، وهَنَّا) للمكان خاصَّةً؛ يعني: أنَّ هاهنا ألفاظاً مختصَّةً بالإشارة للمكان فقط، والمذكورة قبلُ صالحة لكلِّ مشارٍ مكاناً كان أو غيره"[٣]. فمن الإشارة للمكان نحو قوله تعالى: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾[ص:١١]. قال الزمخشريُّ: "و(ما) مزيدةٌ، وفيها معنى الاستعظام كما في قول امرىء القيس:

وحديثٍ مَا على قِصَرِه

إلاَّ أنَّه على سبيل الهُزْء، و(هنالك) في الآية إشارةٌ إلى حيث وصفوا فيه أنفسهم من الانتداب لمثل ذلك القول العظيم، من قولهم لمن يُنتدب لأمرٍ ليس من أهله: لَستَ هنالك"[٤].

ومن الإشارة ما ينقل إلى الزَّمن، إذْ "قد يراد بـ(هناك وهنالك وهَنَّا) الزمان. قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[الكهف:٤٤]. أي: حينئذٍ"[٥]. وعليه قول الشاعر[٦]:

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حنَّتِ ... وبدا الذي كانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

أي: لات حين حنَّت. فهي ظرف زمانٍ، لإضافتها إلى الجملة"[٧]. فـ(هَنَّا) إنَّما هي في الأصل للمكان، ثُمَّ تعرَّضت للنقل إلى الزمان، قال الرضيُّ في شرح الكافية: "وأمَّا (لات، هَنَّا) فـ(هنَّا) في الأصل للمكان استُعير للزمان، قال: حنَّت نوارُ ولات هنَّا حنَّت..."[٨].

ومن دلالة الإشارة على الزمان ما جاء في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾[آل عمران:٣٨]. قال الزمخشريُّ: "هنالك في ذلك المكان حيث هو قاعدٌ عند مريم في المحراب، أو في ذلك

---

[١] البيان في روائع القرآن، ص ٦٢/١. وهنا نجد أنَّ دليل صحة الربط بالموصول أن يصحَّ لضمير الغيبة أن يعاقبه.

[٢] شرح المفصَّل، ص١٣٥/٣.

[٣] شرح الكافية، ص٨٧/٣.

[٤] الكشَّاف، ص٧٥/٤. وهو في لسان العرب، ص١٥/٤، وقبله: (حديثُ الركبِ يوم هُنا) و(هُنا) اللهو واللعب، وهو معرفة.

[٥] شرح الكافية، ص٨٧/٣.

[٦] هو شبيب بن جعُيل التَّغلبي في خزانة الأدب، ص١٥٦/٢ والمقاصد النَّحويَّة، ص ٤١٨/١، وهو بلا نسبةٍ في شرح الكافية، ص ٢٣١/٢ ومغني اللبيب، ص٥٥٧ وشرح الأُشموني، ص ١٢٤/١. والشاهد فيه: خروج (هنَّا) عن الظرفيَّة المكانيَّة واستعارتها للزمان.

[٧] شرح الكافية، ص ٨٧/٣.

[٨] شرح الكافية، ص ٢٣١/٢.

الوقت، فقد يستعار (هُنا وثَمَّ وحيث) للزمان"[1] وإضافة إلى ذلك فإنَّ الإشارة قد تنقل إلى الشأن كما مرَّت.

٦ـ نقل الظرف: يسمِّي النُّحاة البصريُّون المفعول فيه ظرفاً، والظرف: هو وعاءٌ يضمُّ أشياء موضوعةً فيه، "وتسمَّى الأواني ظروفاً لأنَّها أوعيةٌ لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروفٌ: لأنَّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها"[2]. وحدُّ الظرف عند النُّحاة: أنَّه "ما ضُمِّن من اسم وقتٍ أو مكانٍ معنى (في) باطِّرادٍ"[3]، وهنالك من يذهب إلى أنَّ تعريف النُّحاة للظرف لا يشمل إلاَّ القسم الأول من ثلاثة أقسام للمفعول فيه هي:

"ما تضمَّن معنى (في) أي: ما حلَّ فيه الحدث، وذلك نحو جئت يوم الخميس وسافرت يوم الجمعة.

وما دلَّ على مدَّةٍ أو مقدار زمان الحدث أو مكانه، وذلك نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[الحاقَّة:٧]، ونحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[البقرة:٩٦]، و(سرت يومين) و(سرت ميلين) و(فسَّح الله له مدَّ البصر) أي: مقدار زمان ذلك أو مكانه.

وما دلَّ على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته، نحو قولك: (فعلت هذا سبعة أيَّامٍ) أي: تكرَّر الحدث في سبعة أيَّامٍ، فهذا ليس مبيِّناً لمدَّة الحدث، وإنَّما لعدد أزمنة الحدث، ونحو: (جلست خمس مجالس). أي: تكرَّر الحدث في خمسة أمكنة؛ قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[الجن:٩]"[4]. ويخلص الدكتور فاضل السامرَّائي في تناوله لتعريف النُّحاة للظرف إلى القول: إنَّ الأَولى أن يُحَدَّ الظرفُ بأنَّه: "اسمٌ فضلة يدلُّ على زمان أو مكان وقوع الحدث، أو مقدارهما أو عددهما"[5].

ومن جهة أُخرى فإنَّ الظرف ينقسم إلى متصرِّفٍ وغير متصرِّفٍ:

فالمتصرِّف من ظروف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرفٍ كـ(يومٍ ومكانٍ)/ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعمل ظرفاً، نحو (سرت يوماً وجلست مكاناً) ويستعمل مبتدأً، نحو (يوم الجمعة يومٌ مبارك، ومكانك حسنٌ). وفاعلاً، نحو (جاء يوم الجمعة، وارتفع مكانك)"[6].

أمَّا غير المتصرِّف: "وهو الملازم للظرفيَّة على نوعين:

---

[1] الكشَّاف، ص ١/٣٥٩.

[2] شرح المفصَّل، ص٢/٤١.

[3] شرح التسهيل، ص٢/٢٠٠ وينظر شرح ابن عقيل، ص١/٥٧٩.

[4] معاني النَّحو، ص٢/١٥٧.

[5] السَّابق، ص ٢/١٥٧.

[6] شرح ابن عقيل، ص ١/٥٨٦. ٥٨٧.

. ما لا يخرج عنها أَصلاً، كـ(قَطُّ وعَوْض) تقول: ما فعلته قطُّ ولا أفعله عَوْضُ.

. وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجرُّ بالحرف. نحو: قبل وبعدُ ولدُن وعندَ"[1]. فالظروف غير المتصرِّفة تنقل وظيفتها من "الظرفيَّة إلى استعمال الأدوات؛ فتساق للدلالة على الاستفهام وعلى الشرط، ويحلو للنُّحاة أن يبقوا لها معنى الظرفيَّة؛ فيعلِّقوها في جملة الاستفهام بجملة الاستفهام؛ وفي جملة الشرط بجواب الشرط وكان المنطقي أن ينسوا ظرفيَّتها بعد النقل كم نسوا موصوليَّة (من وما) في الشرط"[2] فمن هذه الظروف غير المتصرِّفة:

- أين: فهي تأْتي استفهاميَّةً وتأْتي شرطيَّةً؛ فإذا قلت: أَيْن عبدُ الله؟ فمعناه: أفي موضع كذا أو في موضع كذا"[3]، فمعنى (أين): فيّ أيِّ مكانٍ "[4]. فهي مثل (متى) "في السؤال عن الزمان"[5]. فالسؤال عن الزمان يكون جوابه بالزمان، والسؤال عن المكان يكون جوابه بالمكان. ومن الجزاء بـ(أين) قول ابن همَّامٍ السلوليِّ[6]:

أيْنَ تَصْرِفْ بنا العُداةُ تَجِدْنا ... نَصْرِفُ العِيْسَ نحوها للتَّلاقي

قال ابن يعيش قبل إنشاده هذا البيت: "وأمَّا (أين) فاسمٌ من أسماء الأمكنة مبهمٌ؛ يقع على الجهات الستِّ؛ وكلُّ مكانٍ يستفهم بها عنه، فيقال: أين بيتُك، أين زيدٌ، وتنقل إلى الجزاء فيقال: أين تكنْ أكنْ. والمراد: إن تكن في مكان كذا أكن فيه. والأكثر في استعمالها أن تكون مضمومةً إليها (ما) نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النِّساء:٧٨] وليس ذلك فيها بلازمٍ، بل أنت مخيَّرٌ فيها، قال الشاعر: أين تصرف بنا العداة تجدنا..."[7].

ومحلُّها في أُسلوب الشرط النصب دائماً، وذلك لأنَّ اسم المكان أو الزمان إنَّما "هو أبداً في موضعٍ منصوبٍ بفعل الشرط على الظرفيَّة"[8].

وقد تخرج عن الظرفيَّة فتقع استفهاماً، ولكنَّ النُّحاة يبقون لها معنى الظرفيَّة.

- أنَّى: وهي أيضاً تأْتي استفهاميَّةً وتأْتي شرطيَّةً.

---

[1] شرح الأُشموني، ص١ /٤٨٩. والمراد بشبه الظرفيَّة أَنَّه لا يخرج عن الظرفيَّة إلاَّ باستعماله مجروراً بـ(مِن) نحو: خرجت من عند زيدٍ. ولا تُجرُّ (عند) إلاَّ بـ(مِن). ينظر شرح ابن عقيل، ص٥٨٧/١.

[2] البيان في روائع القرآن، ص٦٣/١.

[3] المقتضب، ص٤٦/٢.

[4] الكتاب، ص١٢٨/٢.

[5] الأُصول في النَّحو، ابن السرَّاج، ص ١٣٦/٢.

[6] لابن همَّام السلولي في الكتاب، ص٥٨/٣ والجمل في النَّحو للفراهيدي، ص٢٢١ وبلا نسبةٍ في المقتضب، ص٣٤٨/١ وشرح المفصَّل، ص ٤٥/٧ وشرح الأُشموني، ص٢٤٥/٣ وهو في المعجم المفصَّل، ص٢٠٥/٨.

[7] شرح المفصَّل، ص ٤٥/٧.

[8] شرح ابن الناظم، على ألفيَّة ابن مالك «بدر الدين محمَّد بن مالك»(٦٨٦هـ) تحقيق: د.عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل بيروت، دت، ص٦٦٩.

وتكون في الاستفهام بمعنى (أين) وعندئذٍ تكون (أنَّى) مع (من) إمَّا ظاهرةً نحو قول الشاعر[1]:

ٌ غ لَــةِ ع َـــثْمَ فَــــنَّ ◌ َ ◌ ّ اً ع ِشْ ـرونَ لنـا م ِـن ْ أَنَّ ◌ َ ◌ ّ ى

قال الرضيُّ: "أي: من أين. أو مقدَّرةً كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَـذَا﴾[آل عمران:٣٧]. أي: من أنَّى. أي: من أين. ويقال: (أنَّى زيدٌ) بمعنى: أين زيدٌ"[2].

وتكون أيضاً "بمعنى (كيف)"[3]، كما في قوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُمُ اللّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[التَّوبة:٣٠].

وتكون بمعنى(متى)،"وقد أُوِّل قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[البقرة:٢٢٣]. على الأوجه الثلاثة. أي: (أنَّى وكيف ومتى). ولا يجيء بمعنى(متى وكيف) إلاَّ وبعده فعلٌ"[4].

وكما أتت (أنَّى) استفهاماً فإنَّها تأتي شرطاً، "وإذا كانت شرطاً جزمت"[5]، كقول الشاعر[6]:

خَلِيلَيَّ أَنَّـــى تَأْتِيَـــانِيَ تَأْتِيَـــا أَخاً غَيْرَ مَـا يُرْضِـيكُمَا لا يُحَـاوِلُ

وجاء في شرح المفصَّل: "وأمَّا (أنَّى) فظرف مكانٍ يستفهم بها كـ(أين)، قال تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَـذَا﴾[آل عمران:٣٧] أي: من أين لك هذا. ويجازون بها، يقولون: إنْ تقمْ أقمْ"[7].

- متى: وهي أيضاً تكون استفهاماً وتكون شرطاً فهي: "اسمٌ من أسماء الزمان يستفهم به عن جميعها"[8]. نحو قولك: متى تقوم؟ ومتى تخرج؟ وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[الملك:٢٥]. وينبغي للجواب معها أن يكون مؤقَّتاً على تقدير السؤال، فإن قيل لك: متى لقيت زيداً؟ فقلت: شهراً. لم يجزْ؛ لأنَّ اللقاء لا يكون إلاَّ في بعض شهر، وإنَّما قال لك (متى) لتوقِّت له فتعرِّفه، فإنَّما جواب ذلك: يوم الجمعة، أو شهر رمضان وما أشبه ذلك"[9].

---

[1] - هو مُدرك بن حصين في خزانة الأدب، ص٣ /١٨٨ وبلا نسبةٍ في شرح الكافية، ص٣/٢٨٤ وهو في المعجم المفصَّل، ص١٢/٢٣٠.

[2] - شرح الكافية، ص٣/٢٨٤.

[3] - السَّابق، ص ٣/٢٨٥.

[4] - السَّابق، ص ٣/٢٨٥.

[5] - شرح التسهيل، ص٤/٧٠.

[6] - بلا نسبةٍ في شرح التسهيل، ص٤ /٧٠ وشرح شذور الذهب، ص٣٣٦ وشرح ابن عقيل، ص٢/٣٦٩ والمقاصد النَّحويَّة، ص٤/٤٢٦ وهو في المعجم المفصَّل، ص٦/٢٨٩.

[7] - شرح المفصَّل، ص٤/١١٠.

[8] - السابق، ص ٧/٤٥ .

[9] - المقتضب، ص٢/٥٥٥.

والذي يدعو لاختيار الزمن المناسب حين السؤال بـ(متى)؛ هو أنَّها تشتمل على جميع الأزمنة، كما تشتمل (أين) على جميع الأمكنة، فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام الهمزة،[1] وهي تجزم إذا جعلتها جزاءً نحو قولك: متى تقمْ أقمْ.

وعلى ذلك قول الحطيئة[2]:

متى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

ورغم أنَّ (متى وإذا) للزمان، فقد جوزي بـ(متى) ولم يُجازَ بـ(إذا) وذلك لأنَّ "(إذا) للزمان المعيَّن، وهو الآتي و(متى) لزمانٍ مبهمٍ"[3].

وقد تقدَّم: أنَّ الشرط إنَّما يبنى على الأمر المشكوك في وقوعه؛ وليس في ما كان متيقَّن الوجود. ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١]. لو وضعنا مكان (إذا) حرف الشرط (إن) "لم يحسن، لأنَّك تجعل ما هو متيقَّن الوجود مشكوكاً فيه"[4]. فالوظيفة الدلاليَّة لكلٍّ منهما مختلفةٌ عن الأُخرى.

٧. نقل الأدوات: سبق أن تناولنا في هذا الفصل مظاهر تعدُّد المعنى الوظيفي في الأدوات. وهنا نتعرَّض لنقل الأدوات، إذْ إنَّ من الأدوات ما ينوب بعضها عن بعضٍ ضمن الباب الواحد، وذلك كنيابة بعض حروف الجرِّ عن بعضٍ، كما في نيابة (عن) عن (مِن) وعن (بَعْد).

جاء في مغني اللبيب: و(عن) "مرادفة (مِنْ) نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾[الشُّورى:٢٥]، الشاهد في عن الأولى. ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾[الأحقاف:١٦]. بدليل ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾[المائدة:٢٧] و﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[البقرة:١٢٧] "[5].

وتنوب (عن) عن (بَعْد) قال المُرادي: "تكون بمعنى (بَعْد) كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]. قيل: ومنه ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[المؤمنون:٤٠]. وقولهم: أطعمته عن جوعٍ. أي: بعد جوعٍ"[6]، فمثل هذا التعدُّد هو تعدُّدٌ بحسب الأصل، وذلك لأنَّ (عن) باقيةٌ على أصلها الحرفيِّ، وفي هذا يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "إنَّ معظم ما تجده من تعدُّد وظائف

---

[1] ينظر أسرار العربيَّة، ص٢٦٨.

[2] ديوانه، ص٥١ وخزانة الأدب، ص٢١٤/٣ والبيان والتبيين، ص٢٩/٢ والمقاصد النَّحويَّة، ص٤٣٩/٤ والجمل في النَّحو للفراهيدي، ص١٦٦، ٢١٨ وبلا نسبةٍ في شرح ابن عقيل، ص٣٦٥/٢.

[3] شرح المفصَّل، ص١٠٦/٤.

[4] السَّابق، ص١٠٦/٤.

[5] مغني اللبيب، ص١٥٦.

[6] الجنى الداني، ص٢٤٧.

الأدوات كتب مثل: رصف المباني للمالقيّ، والجنى الداني للمُرادي، أو مغني اللبيب لابن هشام، إنَّما هو من قبيل التعدُّد بحسب الأصل؛ وأقلُّه تعدُّدٌ بحسب النقل"[1]. فمن مظاهر نقل الأدوات من قِسْمٍ إلى قِسْمٍ ما نجده في الصور التالية:

- نقل الكاف من الحرفيَّة إلى الاسميَّة كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[آل عمران:٤٩]. فالكاف بمعنى (مثل) وهي ذات محلٍّ من الإعراب، فهي: "في موضع نصبٍ نعتٍ لمصدرٍ محذوفٍ، تقديره: خلْقاً مثل هيئة الطير"[2]، ويعود الضمير على الكاف التي بمعنى (مثل) وعليه: فالهاء في (فيه) "يجوز أن تعود على الكاف في (كهيئة) إذْ هي بمعنى (مثل)"[3]، كما يجوز أن "تعود على (المهيَّأ)"[4].

- ومن ذلك: في (كأيِّن) "وهي مركَّبةٌ أصلها: (أي) زِيْدَ عليها كاف التشبيه، وجعلا كلمةً واحدةً، وحصل من مجموعهما معنًى ثالثٌ؛ لم يكن لكلٍّ واحدٍ منهما في حال الإفراد"[5]، فكاف التشبيه "دخلت على (أي) التي هي في غاية الإبهام إذا قُطعت عن الإضافة، فـ(كأيِّن) مثل (كذا) في كون المجرورين مبهمين عند/السامع"[6].

ويستبعد الدكتور تمَّام حسَّان أن تكون مركَّبةً كما هي عند أكثر النُّحاة؛ وذلك لأنَّها "لا تحمل جرثومة أيِّ معنًى من معاني هذه العناصر المزعومة؛ فلم يبق لها إلاَّ أن تكون أداةً في الأصل نُقلت إلى استعمال الأسماء المُبْهمة؛ فصارت مثل (كم) و (كيف) ونحوهما"[7] .

والذي يشير إلى ذلك من طرفٍ خفيٍّ ما جاء في شرح الرضيِّ على الكافية حيث يقول: "فـ(أيّ) الأصل كان معرباً، لكنَّه كما قلنا في كذا ؛ انمحى عن الجزأين معناهما الإفرادي وصار المجموع كاسمٍ مفردٍ ؛ بمعنى (كم) الخبريَّة، فصار كأنَّه اسمٌ مبنيٌّ على السكون آخره نونٌ ساكنةٌ، كما في (مِنْ) ،لا تنوين تمكُّنٍ "[8].

ومميِّزها مجرورٌ بـ(مِن) غالباً، "وأكثر العرب لا يتكلَّمون بها إلاَّ مع (مِن)"[1]، وهي "لم ترِد في القرآن إلاَّ كذلك"[2]. كما في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[يوسف:١٠٥] .

---

[1] البيان في روائع القرآن ، ص٦٤/١.

[2] مشكل إعراب القرآن ، ص١٤٠.

[3] السَّابق ، ص١٤١.

[4] السَّابق ، ص١٤٠.

[5] شرح المفصَّل ، ص١٣٥/٤.

[6] شرح الكافية ، ص ٢٣٠/٣. ٢٣١.

[7] البيان في روائع القرآن ، ص٦٥/١.

[8] شرح الكافية ، ص٢٣١/٣.

ومن ذلك أنَّ (ها) التنبيه تنقل إلى معنى اسم الفعل "وهو (خُذْ) ويجوز مدُّ أَلفها"[3]، وقد تلحقها كاف الخطاب فيقال: (هاكُم) و(هاؤُم)[4]. كقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[الحاقَّة:19].

التضمين النَّحويُّ

لقد تقدَّم أن تناولنا تحت اسم تعدُّد المعنى الوظيفي: التعدُّد بحسب أصل الوضع. وهو تعدُّد المعنى مع بقاء المبنى في قسمٍ من أقسام الكلم، والتعدُّد بحسب النقل والذي هو: تعدُّد المعنى ولكن مع تغيير القِسم الذي يكون المبنى فيه. وهنالك نوعٌ آخر من التعدُّد يتَّضح لنا في صورة إدخال اللفظ على غير مدخوله، وهذه الظاهرة قد عرفت بأسماءٍ متعدِّدةٍ في النَّحو العربيِّ، منها: "حذف المدخول الأصليِّ، ومنها نيابة الحرف عن الحرف، ومنها التضمين"[5]؛ وهذا الأخير هو ما نعتمده.

فالتضمين لغةً: الإيداع. يقال:" ضمَّن الشيءَ الشيءَ: أودعه إيَّاه ؛ كما تودع الوعاءَ المتاعَ، والميتَ القبرَ، ...وكلُّ شيءٍ جعلته في وعاءٍ فقد ضمَّنته إيَّاه"[6].

وهو اصطلاحاً: إيقاع لفظٍ موقع غيره ومعاملته معاملته؛ لتضمُّنه معناه واشتماله عليه؛ "فهو إعطاء الشيء معنى الشيء، والغرض من ذلك: إعطاء مجموع المعنيين"[7].

وهذه الظاهرة هي من سَعَة العربيَّة، جاء في الخصائص:"اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرفٍ، والآخرُ بآخرَ، فإنَّ العرب قد تتَّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد؛ مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عزَّ اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[البقرة:187]. وأنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنَّما تقول رفثتُ بها أو معها، لكنَّه لمَّا كان الرفَثُ هنا في معنى

---

[1] مغني اللبيب، ص191.

[2] معاني النَّحو، ص2/296.

[3] مغني اللبيب، ص 338.

[4] ينظر شرح الكافية، ص3/171.

[5] البيان في روائع القرآن، ص1/119. وقد ورد مصطلح (التضمين) بهذا المعنى في شرح الرضيِّ على الكافية، ص4/333 والجنى الداني، ص41، 44، 52، 107، 315، 386، 478، وفي مغني اللبيب، ص 229، 316، 400، 494، 499، 648.

[6] لسان العرب، ص9/64.

[7] ينظر الكشاف، ص 2/717. والإتقان، ص2/90 وشرح الأُشموني، ص1/446. ولمصطلح التضمين عدَّة معانٍ لوروده في عدَّة فروعٍ من علوم اللغة، فهو في **الشعر**: تعلق قافية بيتٍ بالبيت الذي يليه. وفي **البديع**: أن يأْخذ الشاعر أو الكاتب آيةً أو حديثاً أو بيت شعرٍ أو عبارةً من كلام غيره دون أن يغيِّر لفظاً منه أو معنى. والتضمين في **البيان**: أن تعدي الفعل بغير حرفه. ينظر البيان في روائع القرآن، ص1/122 .

الإفضاء؛ وكنت تعدِّي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة حيث جئت بـ(إلى) مع الرَّفَث؛ إيذاناً وإشعاراً أنَّه بمعناه"[1] .

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[النِّساء: ٢]؛ وذلك لأنَّه "لمَّا كان معنى الأكل هاهنا: الضمُّ والجمع؛ لا حقيقة المضغ والبلع؛ عدَّاه بإلى، إذْ المعنى: لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم"[2] .

فالتضمين هو من سَعَة العربيَّة، وليس المقصود بذلك أنَّ هذا العنصر اللغويَّ قد حلَّ بوظيفته الدلاليَّة محلَّ ذاك العنصر؛ وإنَّما يمكن القول: "بأنَّ معنى كلٍّ من الفعلين مقصودٌ؛ أحدهما ذكر بلفظه والآخر ذكر باستعماله"[3].

وإذا كانت القرينة البُنْية تشكِّل حجر الزاوية في بيان الوظيفة الدلاليَّة للتركيب فإنَّ التضمين يتجاوز ذلك إلى حيث يمكن عدُّه ظاهرةً من ظواهر التضامِّ؛ ذلك بأنَّ اللفظ الذي يُضمَّن معنى لفظٍ آخر يحتلُّ موقعه أيضاً، فيدخل على ألفاظٍ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدَّى بالحرف بعد أن كان متعدِّياً بنفسه؛ أو يضامُّ حرفاً في موقعه الحاضر لا يضامُّه في موقعه الأصليِّ وهلمَّ جرَّاً"[4]. فللتضمين أغراضٌ أسلوبيَّةٌ بلاغيَّةٌ، منها "الجمع بين معنيين بأخصر أُسلوبٍ، وذلك بذكْر فعلٍ وذكْر حرف جرٍّ يستعمل مع فعلٍ آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأوَّل ومعنى الفعل الثاني"[5]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾[البقرة: ٢٣٥]. "أي لا تنووا، ولهذا عدِّي بنفسه لا بـ(على)"[6].

والتضمين تتعدَّد مواطنه، فهو "يكون في الحروف والأفعال والأسماء"[7].

ومن المعلوم في الأساليب العربيَّة أنَّ الفعل اللازم إنَّما يتعدى بواسطة حرفٍ يختصُّ به؛ فلا تجاوزه إلاَّ نادراً، ومن هنا كانت إشارة المعاجم العربيَّة إلى هذا التعدِّي، حيث رصدته منذ نشأة حركة التأْليف المعجميِّ، فإذا ما أَشكل على مستخدم اللغة تعيين هذا الحرف عاد إلى المعجم أو إلى نمطٍ من أنماط السماع الفصيح.

وإذا ما تتبَّعنا بعض الشواهد القرآنيَّة نجد فيها حروف الجرِّ التي تعدَّت بها الأفعال قد خالفت ما نصَّت عليه المادَّة المعجميَّة. وإزاء هذه الظاهرة اتَّجه النُّحاة في منحيين:

---

[1] الخصائص، ص٣٠٨/٢ وينظر شرح المفصَّل، ص١٥/٨ ومغني اللبيب، ص٦٤٨ والبُرهان، ص ٣٣٩/٣.

[2] شرح المفصَّل، ص١٥/٨.

[3] بناء الجملة العربيَّة، ص١٤٠.

[4] البيان في روائع القرآن، ص ٧٨/٢.

[5] معاني النَّحو، ص١٢/٣.

[6] مغني اللبيب، ص٦٤٨.

[7] الإتقان في علوم القرآن، ص٤٠/٢.

منحىً يعتبر أنَّ الحرف قد حلَّ محلَّه حرفٌ آخر.

ومنحىً يعتبر أنَّ الفعل الذي هو ضُمِّن معنى فعلٍ آخر؛ وأنَّ الحرف لم يحِدْ عن دلالته.

- فأصحاب الاتّجاه الأوّل يرون أنَّ حرف الجرِّ (في) في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١]. هو بمعنى(على) "أي: على جذوع النخل"(١)، وعلى ذلك قول الشاعر(٢):

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ

- وتأتي(في)" مرادفة الباء"(٣) كقول الشاعر(٤):

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى

- وتأْتي (في) "مرادفة (إلى) نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[إبراهيم:٩]"(٥). وضعَّف ذلك الرضيُّ وقال: "والأَولى أن تقول هي بمعناها، والمراد التمكُّن"(٦).

وكذلك فإنَّ حرف الجر(الباء) في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[الفرقان:٥٩]، وقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[المعارج:١]. أفاد معنى المجاوزة كـ(عن)(٧).

- وتأْتي الباء "بمعنى(من)"(٨)؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[الإنسان:٦] .

وتأْتي أيضاً بمعنى(على) فهي تفيد الاستعلاء نحو: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾[آل عمران:٧٥]. "أي على قنطار"(٩)، بدليل قوله: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾[يوسف:٦٤].

وتأْتي أيضاً بمعنى (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[يوسف:١٠٠]. "أي: إليَّ. وأُوِّل على تضمين (أحسن) معنى: لَطُفَ"(١٠). فما تقدَّم يندرج تحت عنوان: إنَّ حرف الجرِّ قد

---

١ - الجنى الداني ، ص٢٥١ وينظر مغني اللبيب ، ص ١٧٥.

٢ - ديوان عنترة، ص٢١٢ وخزانة الأدب، ص ٤/١٤٥وبلا نسبةٍ في الخصائص، ص ٣١٢/٢ وشرح الكافية، ص٤/٢٧٤ و مغني اللبيب ، ص١٧٥. و السَّرحة: الشجرة العظيمة، وفي التنبيهات، لأبي القاسم البصري«علي بن حمزة»(٣٧٥هـ)تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، ، القاهرة، ط٣ ، ذخائر العرب(٤١)، ١٩٨٦م"فأما السِّبْت فجلود البقر المدبوغة بالقرظ وهنَّ من لباس الملوك" ، ص١٧١. والشاهد فيه: مجيء (في) من (في سرحةٍ) بمعنى (على).

٣ - مغني اللبيب ، ص١٧٥ وهنا نجد ابن هشام قد عدَّ عن التضمين بالمرادفة.

٤ - هو لزيد الخيل في خزانة الأدب، ص٤/١٤٨ ولسان العرب، ص ١٥/٢٥٤وبلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص١٧٥ وشرح الكافية، ص٤/٢٧٥و الجنى الداني، ص٢٥١.

٥ - مغني اللبيب ، ص١٧٥.

٦ - شرح الكافية ، ص٤/٢٧٥.

٧ - ينظر مغني اللبيب ، ص١١٣و الجنى الداني، ص٤١ وشرح الكافية ، ص٤/٢٧٨.

٨ - شرح الكافية ، ص٤/٢٧٨.

٩ - تفسير الطبري ، ص١/١٧١.

١٠ - الجنى الداني ، ص٤٥.

تعاور حرفاً آخر، أو إنَّ حرفاً قد حلَّ محلَّه مرادفُه. وأصحاب هذه الرؤية لا يرون أنَّ الفعل هو الذي تجاوز وظيفته الدلاليَّة؛ إنَّما يرون حرف الجرِّ قد حلَّ محلَّه حرفٌ آخر.

وأمَّا أصحاب الاتِّجاه الثاني: وهم القائلون بالتضمين. فهم يرون أنَّ الفعل قد ضُمِّن معنى فعلٍ آخر، وأنَّ حرف الجرِّ إنَّما هو مسوقٌ لإتمام هذا الفعل الآخر.

جاء في الكافية "واعلم أنَّه إذا أمكن في كلِّ حرفٍ يُتَوَهَّم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمةٍ أُخرى، أو زيادته، أن يبقى على أصل معناه الموضوع له، ويضمَّن فعله المعدَّى به معنًى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأَولى؛ بل الواجب؛ فلا نقول إنَّ (على) بمعنى (مِن) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[المطفِّفين:٢]. بل يُضمَّن (كالوا) معنى (تحكَّموا) في الاكتيال وتسلَّطوا"[1].

وفي قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[الإنسان:٦]. "فـ(يشرب) إنَّما يتعدَّى بـ(مِن)"[2]، وتعديته بالباء هي: "على تضمين معنى: يُرْوَى ويَلْتَذُّ"[3]. وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾[الفُرقان:٣٠]. فالفعل (اتَّخذ) ضُمِّن: معنى جعل أو صيَّر؛ وذلك "لأنَّ هناك فرقاً في المعنى بين الاتِّخاذ والتحويل؛ وأنَّ المفعول الثاني للاتِّخاذ ينتسب إلى الفاعل بعلاقة الانتقاء والاصطفاء. إذْ تقول اتَّخذت زيداً صديقاً. أي: انتقيته لهذه النسبة، والناس لا يتَّخذون الشيء مهجوراً؛ وإنَّما يجعلونه كذلك"[4].

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[النَّمْل:١٩]. فقد "ضُمِّن (ضاحكاً) معنى (متعجِّباً)، لأنَّ المعنى الحرفيَّ لتعدية الضحك بواسطة (مِن) هو السُّخْرِيَة، والمعروف أنَّ سليمان عليه السلام لم يسخر من النمْلة التي قالت هذا الكلام، وإنَّما تعجَّب لِمَا للنَّمل من حسن التدبير؛ والاعتراف لبعض أفراده بالقيادة والإرشاد ووجوب الطاعة"[5].

ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[النُّور:٦٣]. فالفعل يصبح قاصراً إذا ما ضُمِّن معنى فعلٍ قاصرٍ[6]؛ وذلك أنَّ الفعل (يُخالفون) هو فعلٌ متعدٍّ بنفسه وبـ(إلى)؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾[هود:٨٨]، وحين عُدِّي بـ(عن) ضُمِّن معنى (صدَّ) أو (أعرض).

---

١ - شرح الكافية، ص ٣٣٣/٤.

٢ - الإتقان في علوم القرآن، ص٤٠/٢.

٣ - السَّابق، ص٤٠/٢.

٤ - البيان في روائع القرآن، ص١٢٣/١.

٥ - السَّابق، ص١٢٣/١.

٦ - ينظر مغني اللبيب، ص٤٩١.

جمود الوظيفة النَّحويَّة؛عدم تصرُّفها:

من المعلوم أنَّ العنصر اللغويَّ في الجملة منه ما يشغل وظيفةً نحويَّة واحدةً؛ لا يتعدَّاها إلى غيرها، ومنه ما تتنوَّع الوظائف النَّحويَّة التي يشغلها. ففي الإسناد يقوم الفعل بوظيفة المسند في الجملة الفعليَّة، ويقوم المسند إليه بوظيفة الفاعل، ويقوم المسند إليه بوظيفة الابتداء في الجملة الاسميَّة، ويقوم المسند بوظيفة الخبر، ويقوم الاسم بوظيفة المفعول به، وهكذا.

فالاسم الواحد يصحُّ أن تتمثَّل به وظيفة المبتدأ، ووظيفة الخبر، ووظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول، كلُّ ذلك بنيةٍ لفظيَّةٍ واحدةٍ، فإنَّه يصحُّ أن نقول: زيدٌ هو القادم، الأوَّل هو زيدٌ. وتقول: جاء زيدٌ، وجئت زيداً. فالعنصر اللغويُّ (زيدٌ) قد تمثَّلت به مرَّةً وظيفة الابتداء، وأُخرى وظيفة الخبر، وثالثةً وظيفة الفاعل، ورابعةً وظيفة المفعول. وهكذا نجد أنَّ العنصر اللغويَّ الواحد قد تعاورت الوظائف النَّحويَّة التي تمثَّلت به في التراكيب والجمل.

ولكن هنالك عناصرَ لغويَّةً لا يسمح لها النِّظامُ اللغويُّ أن تتبدَّل المواقع الإعرابيَّة؛ ولذلك لا يُسمحُ لها بتناوب الوظائف النَّحويَّة عليها؛ فتبقى على حالةٍ واحدةٍ، وذلك ما يشبه الألفاظ الجامدة في الصرف، فكما "أنَّ في العربيَّة ألفاظاً جامدةً من حيث التصريف؛ فإنَّ فيها ألفاظاً جامدةً من حيث الإعراب؛ فلا تتصرَّف في إعرابها؛ بل تقع في موقعٍ إعرابيٍّ واحدٍ لا تفارقه"[1]، أي إنَّها تشغل وظيفةً نحويَّةً واحدةً فقط، ولا يمكِّنها النظام اللغويُّ من القدرة على تمثيل وظيفةٍ نحويَّةٍ ثانيةٍ وثالثةٍ، وهذا الجمود وعدم التصرُّف يكون في المفردات؛ كما يكون في الجمل. **فمن مظاهر جمود الوظيفة النَّحويَّة للعنصر اللغويِّ المفرد في الجملة ما يلي:**

المصادر غير المتصرِّفة: وهي المصادر التي لا تقع في موضع رفعٍ؛ ولا في موضع جرٍّ؛ وإنَّما تقع منصوبةً على المصدريَّة، أي: على المفعوليَّة المطلقة.

جاء في الكتاب "ولكنَّها مصادر وُضِعت موضعاً واحداً لا تتصرَّفُ في الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر، وتصرُّفها: أنَّها تقع في موقع الجرِّ والرفع، وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سبحانَ الله، ومعاذَ الله، وريحانَه، وعمرَكَ الله إلاَّ فعلت، وقِعْدَكَ إلاَّ فعلت. كأنَّه حيث قال: سبحان الله. قال: تسبيحاً، وحيث قال: وريحانَه. قال: واسترزاقاً، لأنَّ معنى الرَّيحان الرزق، فنصب هذا على أُسبِّح الله تسبيحاً وأسترزق الله استِرزاقاً...وكأنَّه حيث قال: معاذ الله، قال: عياذاً بالله، وعياذاً: انتصب على أعوذ بالله عياذاً..

---

[1] الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، ص١١٣.

وكأنَّه حيث قال: عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ الله. قال: عَمَّرتُكَ الله بمنزلة نشدتُكَ الله، فصارت (عمْرَكَ الله) منصوبة بـ(عمَّرتُكَ الله)، كأنَّك قلت: عمَّرتُك عمْراً، ونشدتُك نشْداً، ولكنَّهم خَزلوا الفعل لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ به"[1].

ومنها: ويله وويحه. فهي منصوبةٌ في حالة إضافتها، فإن قُطعت عن الإضافة جاز رفعها ونصبها، قال المبرِّد في المقتضب: "فأمَّا قولهم: (ويلٌ لزيدٍ)، و(ويحٌ لزيدٍ)، و(تبٌّ لزيدٍ)، و(ويسٌ له)، فإنْ أضفت لم يكن إلاَّ النصب، فقلت: (ويحَه)، و(ويلَه)، فإنَّما ذلك لأنَّ هذه مصادرٌ. فإن أفردت فلم تضف، فأنت مخيَّرٌ بين النصب والرفع، تقول (ويلٌ لزيدٍ)، و(ويلاً لزيدٍ)"[2]. وذلك "النَّصب: على الدعاء، والرفع: فعلى قولك (ثبت ويلٌ له) لأنَّه شيءٌ مستقرٌّ. فـ(ويلٌ) مبتدأٌ و(له) خبره"[3].

وأمَّا دلالة الرفع لـ(ويل) في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[المطففين: ١]، فقد دلَّت على الثبوت، جاء في المقتضب: "فإنَّه لا يكون فيه إلاَّ الرفع، إذْ كان لا يقال دعاء عليهم، ولكنَّه إخبارٌ بأنَّ هذا قد ثبت لهم. فإن أضفت فقلت: (ويله)، و(ويحه)، لم يكن إلاَّ نصباً، لأنَّ وجه الرفع قد بطل؛ بأنَّه لا خبر له"[4].

والمصدر الصحيح الذي يجري على فعله فإنَّ الوجه فيه "النصب، وذلك قولك: تبَّاً لزيدٍ)، وجوعاً لزيدٍ) لأنَّ هذا من قولك: (جاع يجوع)، و(تبَّ يتبُّ). وكذلك (سُقياً) و(رُعياً). والرفع يجوز على بُعد. لأنَّك تبتدئ بنكرةٍ. وتجعل ما بعدها خبرها"[5].

ومنها ما يأْتي مثنَّى كما في (حنانيك) فكأنَّه قال: "تحنُّناً بعد تحنُّنٍ. كأنَّه يسترحمه ليرحمه، ولكنَّهم حذفوا الفعل لأنَّه صار بدلاً منه"[6].

ولهذا فإنَّ (حنانيك ولبَّيك وسعديك ودواليك) "الغرض من التثنية فيها: التكثير؛ وأنَّه شيءٌ يعود مرَّةً بعد مرَّةٍ، وليس المراد منها الاثنين فقط"[7]. إضافةً إلى ذلك "فـ(حنانيك) لا

يتصرَّف كما يتصرَّف (سبحان الله) وما أشبه ذلك"[1]، قال ابن يعيش: "ومعنى عدم التصرُّف: أنَّه لا يكون إلاَّ مصدراً منصوباً"[2]، ولهذا قال سيبويه: "وأمَّا قولك: لبَّيك وسعديْك. فانتصب هذا كما

---

[1] الكتاب، ص٣٢٢/١ وينظر المقتضب، ص١٧٦/٢-١٧٩.

[2] المقتضب، ص١٧٩/٢.

[3] السَّابق، ص١٨٠/٢.

[4] السَّابق، ص١٨٠/٢.

[5] السابق، ص١٨٠/٢.

[6] الكتاب، ص٣٤٨/١.

[7] شرح المفصَّل، ص١١٨/١ قال سيبويه في حذاريك: يكن منك حذرٌ بعد حذرٍ". ينظر الكتاب. ص٣٤٩/١ وما بعدها.

نلصب (سبحان الله) وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعاً وطاعةً. إلاَّ أنَّ (لبَّيك) لا يتصرَّف كما أنَّ سبحان الله، وعَمْرك الله، وقِعْدك الله؛ لا يتصرَّف"[3].

ومثل ذلك قولهم "في الاستفهام: أجِدَّك لا تفعل كذا وكذا؟ كأنَّه قال: أحقّاً لا تفعل كذا وكذا؟ وأصله من الجِدِّ؛ كأنَّه قال: أجِدّاً؟ ولكنَّه لا يتصرَّف ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في لبَّيك ومعاذ الله"[4].

فتقدَّم لا يقع إلاَّ منصوباً على المصدريَّة؛ ذاك لأنَّ النظام اللغويَّ لا يسمح لشاغل هذه الوظيفة النَّحويَّة أن يتحوَّل ويشغل وظيفةً نحويَّةً أُخرى.

٢- الظروف غير المتصرِّفة: من المعلوم أنَّ الظرف المتصرِّف: هو ما يكون ظرفاً وغير ظرفٍ؛ "فهو يفارق الظرفيَّة إلى حالةٍ لا تشبهها؛ كأَنْ يُستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو نحو ذلك"[5].

فمثال الظرفيَّة نحو: انتظرتك يوماً كاملاً، ومثال غير الظرفيَّة نحو: اكتمل يوم انتظارك. وأمَّا الظروف غير المتصرِّفة فهي تكون على نوعين:

النوع الأوَّل: وهو "ما يلازم النصب على الظرفيَّة أبداً؛ فلا يستعمل إلاَّ ظرفاً منصوباً، نحو: (قَطُّ، وعوضُ، وبينَا، وبينما، وإذا، وأيَّان، وأنَّى، وذا صباحٍ، وذات ليلةٍ) ومنه ما رُكِّب من الظروف كـ(صباحَ مساء، وليلَ ليل).

النوع الثاني: يلازم النصب على الظرفيَّة، أو الجرَّ بـ(من أو إلى أو حتى أو مُذْ أو منْذ)، نحو: (قَبْل، وبعد، وفوق، وتحت، ولدى، ولدُن، وعند، ومتى، وأين، وهنا، وثَمَّ، وحيث، والآن)"[6].

جاء في الكتاب "وممَّا لا يحسن فيه إلاَّ النصب قولهم: سِيْر عليه سَحَرَ. لايكون فيه إلاَّ أن يكون ظرفاً، لأنَّهم إنَّما يتكلَّمون به في الرفع والنصب والجرِّ؛ بالألف واللام، يقولون: هذا السَّحَر، وأعجبني السَّحَر. و السَّحَر خيرٌ لك من أوَّل الليل. إلاَّ أن تجعله نكرةً فتقول: سِيْر عليه سحَرٌ

---

[1] الكتاب، ص١/٣٤٨. قال الزجَّاجي: "ومن ذلك حنانيك، ومعناه: تحنُّنٌ بعد تحنُّنٍ، ولا يستعمل إلا منصوباً مضافاً بلفظ التثنية لأنَّه مصدر" ينظر أمالي الزجَّاجي أبو القاسم «عبد الرحمن بن إسحاق» (٣٣٧هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط٢، ١٩٨٧م، ص١٣١.

[2] شرح المفصل، ص١/١١٨ وينظر همع الهوامع، ص٢/١١٨.

[3] الكتاب، ص١/٣٤٩ وينظر شرح الكافية، ص١/٢٧٤. ٢٧٥.

[4] الكتاب، ص١/٣٧٩.

[5] جامع الدروس العربيَّة، ص٣/٥٠.

[6] السَّابق، ص٣/٥٠.

من الأسحار"[1]؛ فهو ممنوعٌ من الصرف"إذا أُريد به من يومٍ بعينه نحو جئتك يوم الجمعة سحَر . فـ(سحَر) ممنوعٌ من الصرف للعدل وشبه العلميَّة، وذلك أنَّه معدولٌ عن السَّحَر"[2].

أمَّا "إن أَردت به سحَراً من الأسحار صرفته لأنَّه غير معدول ، ألا ترى أنَّك تقول: جاءني زيدٌ ليلةً سحَراً وقمت مرَّةً سحَراً، وكلٌّ سحرٍ طيِّبٌ ، فهذا منصرفٌ "[3].

وأمثلة أخرى نحو صباحاً ومساءً وضحًى وعشيَّةً وعشاءً إذا اخترته أن يكون من يومك أو من يومٍ بعينه. قال سيبويه: "ومثل ذلك: صيدَ عليه صباحاً، ومساءً ، وعشيَّةً، وعشاءً ، إذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك؛ لأنَّهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاَّ ظرفاً"[4]؛ فهو لا يتصرَّف؛ فلا يقال: جئت في مساءٍ وأنت تريد مساء يومك؛ بل يجب إن أردت مساء يومك أن تقوله منصوباً على الظرفيَّة.

ومن ذلك أيضاً الظروف المركَّبة غير المضافة نحو: صباحَ مساء. كقولك: هو يزورنا صباح مساء"ومثل ذلك: إنَّه ليُسارُ عليه صباحَ مساء. إنَّما معناه: صباحاً ومساءً ، وليس يريد بقوله: صباحاً ومساءً ؛ صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنَّه يريد: صباح أيَّامه ومساءها"[5].

ومثل ذلك يومَ يومٍ ، وصباح مساء وبيتَ بيتَ وبينَ بينَ .

قال سيبويه: "العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وبعضهم يضيف الأوَّل إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحدٍ إلاَّ في حال الظرف أو الحال"[6] .

قال أبو حيَّان: "وممَّا أهمل النَّحويُّون ذكره من الظروف التي لا تتصرَّف (شَطْرَ) بمعنى: نحو. قال تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾[البقرة:١٥٠]"[7].

ومن ذلك أيضاً ألفاظٌ عُدم فيها التصرُّف؛ فلم تخرج عن الظرفيَّة "منها(بدل) لا بمعنى: بديل. نحو: هذا بدل هذا، أي: مكان هذا"[8].

يقول أبو حيَّان: "وإذا استعمل(مكان) بمعناه . أي بمعنى بَدَل . لم يتصرَّف أيضاً"[1]. إلى غير ذلك من الظروف، نحو: سوى وعند وقَطُّ.. إلخ.

---

[1] الكتاب ، ص١/٢٢٥ وينظر المقتضب ، ص٢/٣١٥.

[2] شرح ابن عقيل ، ص٢/٣٣٥.

[3] المقتضب ، ص٢/٣١٥.

[4] الكتاب ، ص١/٢٢٥.

[5] السَّابق ، ص١/٢٢٧.

[6] السَّابق ، ص٣/٣٠٣.

[7] همع الهوامع ، ص٢/١١٧.

[8] السَّابق ، ص٢/١١٦.

٣- الأحوال غير المتصرِّفة: الأصل في الحال أن يأْتي على أنَّه: "وصفٌ فَضْلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله"[٢]. والمقصود بالوصف: هو اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبَّهة واسم التفضيل.

. فمن الأحوال غير المتصرِّفة كلمة (وحدَه)، فهي تلزم النصب على الحال فقط، "تقول: جاءني زيدٌ وحده. أي: لم يشاركه أحدٌ في المجيء"[٣].

قال سيبويه: "وزعم يونس أنَّ (وحده) بمنزلة عنده، وأنَّ (خمستهم، والجمَّاء الغفيرَ، وقضَّهم) كقولك: جميعًا عامَّةً. وكذلك (طُرًّا وقاطبةً) بمنزلة (وحده) ... وتقول: هو نسيج وحده. لأنَّه اسمٌ مضافٌ إليه بمنزلة نفسه"[٤].

وجاء في لسان العرب: "والعرب تنصب (وحده) في الكلام كلِّه؛ لا ترفعه ولا تخفضه إلاَّ في ثلاثة أحرفٍ: نسيج وحدِه، وعُيَير وحدِه، وجُحَيْش وحدِه"[٥]. والنصب الواقع في (وحده) هو عند البصريِّين: نصبٌ على الحال "أي: توحَّد وحده... وهو منصوبٌ عند أهل الكوفة على الظرف"[٦].

. ومنها أيضاً كلمة (كافَّة) قال الرضيُّ في شرح الكافية: "قد يلزم بعض الأسماءِ الحاليَّةَ، نحو: كافَّةً وقاطبةً ولا تضافان؛ وتقع (كافَّةً) في كلام من لا يوثق بعربيَّته، مضافةً غير حالٍ، وقد خُطِّئوا فيه"[٧].

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[سبأ:٢٨]، وقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[التوبة:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[البقرة:٢٠٨].

. ومنها ما رُكِّب من الأحوال تركيب خمسة عشر. "يقولون: فلان جاري بيتَ بيتَ، وأصله: بيتاً لبيتٍ. أي: ملاصقاً. فحذف حرف الجرِّ وهو اللام، وركَّب الاسمان... وقالت العرب أيضاً: تساقطوا أخولَ أخولَ. أي: متفرِّقين"[٨]. وهذه العبارات المركَّبة تلزم الحاليَّة؛ فإن أُخرجت عن الحاليَّة "تعيَّنت الإضافة وامتنع التركيب"[٩].

---

١. همع الهوامع، ص٢/١١٦.

٢. شرح شذور الذهب ، ص٢٤٤.

٣. شرح الكافية ، ص٢/٣٧٧.

٤. الكتاب ، ص١/٣٧٧.

٥. لسان العرب ، ص١٥/١٦٦.

٦. السَّابق ، ص١٥/١٦٦.

٧. شرح الكافية ، ص٢/٨٩ وينظر مغني اللبيب، ص٥٣٠.

٨. شرح شذور الذهب ، ص٧٥ وفي المستقصى في أمثال العرب: "ذهبوا أخْوَلَ أخْوَلَ: أي متفرِّقين" ، ص٢/٨٨.

٩. شرح شذور الذهب ، ص٧٦.

مثْنى وثُلاث ورُباع: ونحوهما مما عُدِل من الأعداد؛ "وذلك في أسماء العدد المبنيَّة على فُعال ومَفْعَل، كثُلاث ومثْلث، فثُلاث معدولةٌ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، ومثْنى: معدولةٌ عن اثنين اثنين"[1]، وهي ممنوعة من الصرف للعدل والصفة، وهذه الألفاظ لا تستعمل إلاَّ نكراتٍ؛ إمَّا نعتاً نحو: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[فاطر: 1]، وإمَّا حالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[النِّساء: 3]، وإمَّا خبراً نحو: (صلاة الليل مثْنى مثْنى)"[2].

بَيْد: هو اسمٌ بمعنى غير؛ "إلاَّ أنَّه لا يقع مرفوعاً ولامجروراً ،بل منصوباً، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متَّصلاً؛ وإنَّما يستثنى به في الانقطاع خاصَّةً"[3]. ويأتي أيضاً "بمعنى: أجَل. ومنه الحديث: أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْد أنِّي من قريشٍ، واستُرضعت في بني سعد بن بكرٍ"[4].

و(بيْد) "يلزم الإضافة إلى المصدر المؤوَّل بـ(أنَّ) التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو: إنَّه لكثير المال؛ بيْد أنَّه بخيلٌ"[5].

ما: لزم الرفع على الابتداء: نحو(ما) التعجُّبيَّة قال سيبويه: "وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله. زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبدَ الله"[6]. ويذهب أكثر النُّحاة في تحليلهم لصيغة التعجُّب على أنَّ "(ما) اسمٌ بمعنى(شيء) و(أفعل) فعلاً ماضياً والمتعجَّب منه: مفعوله"[7]. ولا يصحُّ تقديم أو تأْخير أو إزالة شيءٍ عن موضعه في صيغة التعجُّب [8].

ففي قولنا: ما أَحسنَ زيداً. (ما): مبتدأٌ. وكأَنَّ المعنى: "شيءٌ من الأشياء، لا أعرفه جعل زيداً حسناً، ثُمَّ نقل إنشاء التعجُّب وامَّحى عنه معنى الجعل"[9].

ومنه أيضاً: (أيمُن) من القسَم. نحو: أيمُن الله لأَفعلَنَّ. "ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله"[10].

---

[1] شرح ابن عقيل ، ص٢/٣٢٦.

[2] شرح الأُشموني، ص٣/١٤٢. والحديث متَّفق عليه، وهو في صحيح البخاري: برقم(٩٤٦)، ص١/٣٧٩. وفي صحيح مُسْلم: برقم (١٤٥)، ص١/ ٥١٦. وفي الموطَّأ للإمام «مالك بن أنس»(١٧٩هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضري ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص١١٢.

[3] مغني اللبيب ، ص١٢٣.

[4] السَّابق، ص١٢٤وشرح التسهيل، ص ٢/٣١٤ وينظر شرح الكافية، ص ٢/١٦٠. جاء في كشف الخفاء: "ومعناه صحيح ولكن لا أصل له... ولا يعرف له إسناد"، رقمه ٦٠٩ ،العجلوني«إسماعيل بن محمَّد»(١١٦٢هـ)، ط٣ ،١٤٠٨هـ ،١٩٨٨م. ص١/٢٠١.

[5] جامع الدروس العربيَّة ،ص٣/١٤٧.

[6] الكتاب، ص١/٧٢.

[7] معاني النَّحو ، ص٤/٢٣٨.

[8] ينظر الكتاب ، ص١/٧٣.

[9] شرح الكافية ، ص٤/٢٢٧.

[10] مغني اللبيب ، ص١٠٩.

ـ ومنه أيضاً : (طُوبَى) كما في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرَّعْد: ٢٩]. قال سيبويه: "يدلُّك على رفعها رفع (حُسْنُ مَآب)"(١).

. ومنه أيضاً (أقلّ) بمعنى النفي، تقول: "أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلاّ زيدٌ. لأنَّه صار في معنى ما أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ. وتقول: قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ. فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في (قلَّ) ولكنَّ (قلَّ رجلٌ) في موضع (أقلُّ رجلٍ) ومعناه: كمعناه. وأقلُّ رجلٍ: مبتدأٌ مبنيٌّ عليه والمستثنى بدلٌ منه؛ لأنَّك تدخله في شيءٍ تُخرج منه من سواه"(٢). إلى غير ذلك من الألفاظ التي لا تتصرَّف من الناحية الإعرابيَّة.

أثر الوظائف النَّحويَّة في المعنى الدلاليِّ :

يرتبط المعنى الدلاليُّ بالوظائف النَّحويَّة من جهةٍ وبتأويلها من جهةٍ أُخرى، فالعلاقة بين الوظائف النَّحويَّة والمعنى الدلاليِّ إنَّما هي علاقة تأثير وتأثُّر؛ ومن هُنا نجد أنَّ اللغة لا يستطيع التصرُّف في المعنى وتحديد الفروق الدقيقة في استعمالاته دون الاستعانة بالوظائف النَّحويَّة إذْ بها تتبيَّن الفروق الدقيقة وتتَّضح المعاني المقصودة بين الاستعمالات اللغويَّة ، فمن سبُل ذلك:

أولاً: الاحتياط للمعنى:

ليست المعاني كلُّها على درجة واحدة من الأهمِّيَّة بالنِّسبة للمتلقِّي، فمنها ما هو مهمٌّ ومنها ما هو أهمُّ ومعلوم "أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكَّنته واحتاطت له"(٣)، واجتهدت في حفظه وتثبيته من أن يقع المخاطَب في الوَهْم، أو يحدث التداخل بين المعاني؛ فلا يصل المخاطَب إلى المعنى المقصود. وهنا يبرز الدور الأساسيُّ للوظائف النَّحويَّة في تحديد المعنى الدلاليِّ والاحتياط له؛ بحيث يتَّضح المعنى المقصود، وينعدم احتمال انصراف الذهن إلى معنًى غيره. فمن بين الطرائق التي اتَّبعتها اللغة للاحتياط للمعنى:

١. الإعراب: وذلك عندما تأتي العبارة محتملة لأكثر من وجهٍ إعرابيٍّ؛ وأحد وجوهها يحتمل أكثر من معنًى، والوجه الآخر ينصُّ على معنًى محدَّدٍ ، فأنت إذا أردت التنصيص على هذا المعنى عَدَلْتَ عن الوجه المحتمل إلى ما ينصُّ على المعنى المراد. من ذلك قوله تعالى ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢] .

فالنصب في (كُلَّ) هو "بإضمار فعلٍ تقديره: وأحصينا كلَّ شيءٍ أحصيناه، وهو

---

١ الكتاب ، ص١/٣٣١.

٢ السَّابق ، ص٢/٣١٤.

٣ الخصائص ، ص٣/١٠١.

الاختيار، ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل"[١]، والرفع فيها إنَّما يجوز "على الابتداء، و(أحصيناه) الخبر"[٢].

المعنى الدلاليّ على رفع (كلٍّ) يحتمل وجهين:

الأوَّل: إنَّا قد أحصينا كلَّ شيءٍ في إمامٍ مبينٍ.

والثاني: أنَّ (أحصيناه) جاءت صفةً لـ(شيءٍ)، وشبه الجملة الجارّ والمجرور هي الخبر. وعلى هذا الاحتمال يكون تقدير المعنى: إنَّ الشيء الذي أحصيناه هو في إمامٍ مبينٍ. وينتج بناءً على هذا التقدير: أنَّ ما لم نحصه ليس في إمامٍ مبينٍ. ونصل في النتيجة بناءً على هذا الوجه: أنَّه أحصى أشياء وترك أشياء أُخرى لم يطلها الإحصاء.

- والمعنى الدلاليّ بنصب (كلَّ): فإنَّه لا يحتمل إلاَّ معنًى واحداً. وبالتالي تسقط الاحتمالات السَّابقة من الحسبان، فهذا التركيب (كلَّ) لا يحتمل إلاَّ معنًى دلاليّاً واحداً هو: أنَّا أحصينا كلَّ شيءٍ في إمامٍ مبينٍ. ولهذا لمَّا أراد النصّ على هذا المعنى احتاط لذلك فجاء بالنصب وتجنَّب الرفع؛ لئلاَّ يرِدُ على المتلقّي الاحتمال الآخر[٣].

ومن ذلك أيضاً قوله عزَّ وجلَّ: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[القمر:٤٩]. فالنصب فيها عند سيبويه "هو على قوله: زيداً ضربْتُه. هو عربيٌّ كثيرٌ"[٤]. قال الزمخشريُّ: "و(كُلَّ شَيْءٍ) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره الظاهر"[٥].

ومجيئها منصوبةً إنَّما كان من جهة الاحتياط للمعنى، والتثبيت له في نفس المتلقّي، ولو أنَّها جاءت بالرفع لوقع في نفس المتلقّي احتمالٌ آخر مضافٌ إلى الاحتمال الأوَّل وهو: أنَّ كلَّ شيءٍ خلقناه؛ هو بقدرٍ، وأمَّا الشيء الذي لم نخلقه فمسكوتٌ عنه فيؤدّي ذلك إلى أنَّ ثَمَّة أشياء لم يخلقها هو؛ وإنَّما خلقها غيره؛ تعالى الله عن ذلك.

ومثل ذلك أن تقول: عندي (قدحٌ ماءً) و(قدحُ ماءٍ)، و(حُبٌّ عسلاً) و(حُبٌّ عسلٍ). والفرق بينهما هو أنَّ النصب إنَّما هو على التمييز، فإنَّك عندما تقول: (عندي قدحٌ ماءً) معناه: أنَّ عندك ماءً مقدار قدَحٍ، أمَّا الجرُّ نحو: (قدحُ ماءٍ) فإنَّه يحتمل معنيين:

الأول: يحتمل معنى التمييز أي: عندك ماءٌ مقدار قدَحٍ.

والثاني: أنَّ عندك القدَح وليس عندك ماءٌ[٦].

---

١ مشكل إعراب القرآن، ص٥٥٧.

٢ السَّابق، ص٥٥٧.

٣ ينظر الجملة العربيَّة والمعنى، ص١٤٢.

٤ الكتاب، ص١/١٤٨.

٥ الكشَّاف، ص٤/٤٤١.

٦ ينظر معاني النَّحو، ص٢/٢٧٧.

جاء في شرح الكافية: "فيه المقادير، إذا نُصبت عنها التمييز، أردت بها المُقدَّرات لا المقادير، لأنَّ قولك (عندي عشرون درهماً، وذراعٌ ثوباً، ورطلٌ زيتاً) المراد بـ(عشرون) هو الدراهم، لا مجرَّد العدد، وبـ(ذراعٍ) المذروعُ، لا ما يذرَّع به، وبـ(رطلٍ) الموزون، لا ما يوزن به، وكذا في غيرها"[1].

وجاء في شرح الأُشموني: "النصب في نحو (ذنوبٌ ماءً) و(حُبٌّ عسلاً) أَولى من الجرِّ، لأنَّ النصب يدلُّ على أنَّ المتكلِّم أراد أنَّ عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأمَّا الجرُّ فيحتمل: أن يكون مراده ذلك؛ وأن يكون مراده بيان أنَّ عنده الوعاء الصالح لذلك"[2].

وجاء في همع الهوامع: "والمقادير إذا أُريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاَّ إضافتها نحو: عندي مَنَوا سَمْنٍ، وقفيز بُرٍّ، وذراعُ ثوبٍ. يريد: الرطلين الذين يوزن بهما السَّمْن، والمكيال الذي يكال به البُرُّ، والآلة التي يذرَّع بها الثَّوب. وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى (مِنْ)"[3].

وهكذا عندما تقول عندي: كأْسُ ماءٍ، وكأسٌ ماءً، أو خزَّانٌ ماءً. فبالإضافة يحتمل أنَّ عندك الوعاء؛ ويحتمل أنَّ عندك ما فيه، وذلك على تقدير (اللام) ثُمَّ (مِن) أي: كأْسٌ للماء، وكأْسٌ من الماء، وخزَّانٌ للماء، وخزَّانٌ من الماء، وإذا أراد المتكلِّم المعنى المحمول على (مِن) جاء التنصيص على هذا المعنى بالنصب، ولا يقوله بالجرِّ حتى لا ينصرف الذهن إلى دلالة أُخرى.

ووضع الظاهر موضع المضمر: وذلك أنَّ الظاهر: هو تصريحٌ بالاسم، وأمَّا المضمر: فهو كنايةٌ عنه. والعرب تكرِّر الاسم للعناية به من جهةٍ واحتياطاً للمعنى من جهةٍ أُخرى. فإنَّك تقول: ضربت زيداً ضربت زيداً. وتقول: الله أكبر الله أكبر. وتقول: إنَّ إنَّ زيداً منطلقٌ.

جاء في شرح المفصَّل: "الاسم على ضربين: مُظهرٌ ومُضمَرٌ. فالمظهر: لا يؤكَّد إلاَّ بظاهرٍ مثله؛ ولا يؤكَّد بمضمرٍ، فلا تقول: جاءني زيدٌ هو، ولا مررت بزيدٍ هو؛ وذلك من قِبَل أنَّ التأكيد بالنفس والعين من التواكيد الظاهرة؛ جارٍ مجرى النعت في الإيضاح والبيان"[4].

فالتكرار جاء لتقوية المعنى وتثبيته وإزالة اللبْس عنه؛ كما في قوله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾ [المدثر]. فقد تكرَّر لفظ (سقَر) ولم يحلَّ محلَّه (وما أدراك ما هي)، وقبل ذلك

---

[1] شرح الكافية، ص٩٣/٢.

[2] شرح الأُشموني، ص٤٨/٢.

[3] همع الهوامع، ص٢٦٤/٢. جاء في لسان العرب: والمنُّ لغة في المَنا الذي يوزن به. الجوهري: والمنُّ المَنا وهو رطلان، والجمع أمنان، وجمع المَنا أمناءٌ. ابن سيدة: المنُّ كيلٌ أو ميزانٌ". ص١٣٦/١٤ وفي القاموس المحيط: "والجمع أمنانٌ كيْلٌ أو ميزانٌ ويُثَنَّى مَنَوَانِ ومَنَيَانِ". ص١١١٣.

[4] شرح المفصَّل، ص٤٢/٣.

قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ۝٤ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ﴾ [الهُمَزة]. فقد تكرَّر لفظ (الحطمة) ولم يحلَّ محلَّه (ما هي) وكلُّ ذلك لاحتياطاً للمعنى وتثبيتاً له في النفس.

٣. ضمير الفصل: يُذكر ضمير الفصل في الجملة؛ فيؤدِّي وظيفةً لغويَّةً هي الفصل بين الخبر والتابع، والوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها هي تقوية المعنى وتوكيده، فقد يحتمل ما بعد المبتدأ أن يكون خبراً أو نعتاً، ولكن عندما يظهر ضمير الفصل في الجملة يتعيَّن المقصود كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وإذا كانت فائدة ضمير الفصل هي: "صون الخبر من توهُّمِه تابعاً"[1]؛ فإنَّه من اللازم في حال تقديم الخبر؛ "الاستغناء عنه"[2].

٤. التنصيص على أحد المعاني المحتملة للعبارة الواحدة: من ذلك مجيء (قد) للتمييز بين الخبر والإنشاء. فعبارةٌ مثل: زوَّجتك ابنتي.

<u>تحتمل</u> الخبر: من جهة أنَّ الزواج قد تمَّ ومضى عليه وقتٌ.

<u>وتحتمل</u> الإنشاء: من جهة الموافقة على الزواج؛ لأنَّه من ألفاظ العقود؛ نحو: بعت واشتريت. "فإنْ أردت التنصيص على الإخبار جئت بـ(قد) فقلت: قد زوَّجتك ابنتي. فهذا إخبارٌ وليس إنشاءً"[3].

ومن ذلك (مِنْ) الاستغراقيَّة؛ فقد تعيِّن أحد الاحتمالات، وذلك كأن تقول: ما عندك خيرٌ، وما فيك شرٌّ. فمثل هذه التعبيرات تحتمل النفي والإثبات.

فعلى النفي: ليس عندك خيرٌ، وليس فيك شرٌّ.

وعلى الإثبات: إنَّ الذي عندك خيرٌ، والذي فيك شرٌّ. "فإذا أردت التنصيص على معنى النفي جئت بـ(من) الاستغراقيَّة"[4] فقلت: ما عندك من خيرٍ، وما فيك من شرٍّ.

ومثل ذلك (مِنْ) البيانيَّة التي يتعيَّن بها أحد الاحتمالين، ففي قولنا: ما أحسنه فارساً، ولله درُّه راكباً. "يحتمل الحال والتمييز، فإن أردت صرف الحاليَّة إلى التنصيص على معنى التمييز جئت بـ(مِنْ) فقلت: ما أحسنه من متحدِّثٍ، ولله درُّه من راكبٍ"[5].

٥. التوكيد: وله أقسامٌ متعدِّدةٌ:

<u>فالتوكيد المعنويُّ</u>؛ الذي يرفع احتمال عدم إرادة الشمول وذلك نحو قولك: أقبل الطلاب. "فإنَّ هذا القول يحتمل أنَّ المقبلِيْن هم أكثر الطلاب، وليس فيه تنصيصٌ على قصد العموم والإحاطة،

---

[1] شرح التسهيل، ص١/١٦٨.

[2] السابق، ص١/١٦٨.

[3] الجملة العربيَّة والمعنى، ص١٤٦.

[4] السَّابق، ص١٤٦.

[5] السَّابق، ص١٤٦.

فإذاأردت التنصيص على قصد العموم، رفعت هذا الاحتمال؛ فتقول: جاء الطلاب كلُّهم أو جميعهم أو أجمعون، أو نحو ذلك؛ فيفيد الإحاطة والشمول"[1].

والتوكيد اللفظي؛ ويكون "بإعادة اللفظ الأوَّل أو مرادفه"[2]. فمن إعادة اللفظ الأوَّل قولك: أقبل أقبل محمَّد، ومن المرادف قوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[الأنبياء:٣١]. لأنَّ الفجاج هي السبل. وقوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[فاطر:٢٧][3].

وقد يأتي التوكيد بتكرار اللفظ في غير باب التوكيد اللفظيِّ، "وذلك كقولك: مررت بمحمَّدٍ وبخالد . فهذا آكد من قولك: مررت بمحمَّدٍ وخالد . وقولك: أكرمت محمَّداً وأكرمت خالداً؛ آكد من قولك: أكرمت محمَّداً وخالداً"[4]. ففي قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى﴾ [النِّساء:٣٦] وقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى﴾[البقرة:٨٣] فالباء تكرَّرت في الآية الأُولى توكيداً واهتماماً بذي القربى؛ وذكرها آكد من حذفها، "وذلك أنَّ الكلام في سورة النِّساء على القرابات والاهتمام بأمرهم، فاحتاط لهذا المعنى؛ فكرَّر الباء في(بذي القربى)، في حين ليس المقام في سورة البقرة مقام ذكر القرابات؛ فلم يكرِّر(الباء) فاحتاط للمعنى في الموطن الذي اقتضاه"[5].

ومنها النعت المؤكِّد؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[النَّازعات:١٣] .

ومنها المفعول المطلق المؤكِّد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[النِّساء:١٦٤].

ومنها الحال المؤكِّدة كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النِّساء:٧٩]. فإنَّ قوله(أرسلناك) يقتضي أنَّ المرسَل هو رسولٌ؛ ولكنَّه مع ذلك قوَّى هذا المعنى وأكَّده بقوله (رسولاً)[6].

ومنها الظرف المؤكِّد؛ كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[الإسراء:١]. قال الزمخشريُّ: "و(ليلاً) نصب على الظرف، فإن قلت: الإسراء لا يكون إلاَّ بالليل، فما معنى ذكر الليل؟ قلت: أراد بقوله(ليلاً) . بلفظ التنكير. تقليل مدَّة الإسراء، وأنَّه أُسرِي به في بعض الليل من مكة إلى الشأم مسيرة أربعين ليلةً"[7].

عدم الاكتفاء بدلالة السِّياق والقرائن: وذلك أنَّ السِّياق والقرائن الأُخرى قد تدلُّ على

---

[1] معاني النَّحو ، ص٤/١١٧.

[2] همع الهوامع ، ص٣/١٤٣.

[3] ينظرالبُرهان في علوم القرآن ، ص٢/٣٨٥.

[4] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص١٤٨.

[5] السَّابق ، ص١٤٨.

[6] ينظر السَّابق ، ص١٤٩.

[7] الكشَّاف ، ص٢/ ٦٤٦.

المعنى المقصود؛ ولكنَّ الاستعمال اللغويَّ لم يكتف بذاك؛ بل أَتى بما يمكِّن ذلك المعنى ويثبِّته؛ متجاوزاً الاعتماد على السِّياق وحده.

من ذلك زيادة الباء في الخبر المنفيِّ بـ(ما) نحو:(ما هو بشاعرٍ). فالكلام منفيٌّ، والنفي متحقِّقٌ، ولا يحتاج للباء في الدلالة على ذلك. ومع ذلك فقد جاء بالباء احتياطاً لهذا المعنى فهي: "لتأْكيد النفي على مذهب الكوفيِّين وهو الصحيح، وقال البصريُّون: لدفع توهُّم الإثبات؛ لأنَّ السامع قد لا يسمع أوَّل الكلام"[1].

ومن ذلك وقوع اللام الفارقة مع (إنْ) المخفَّفة نحو:إنْ زيدٌ لقائمٌ، فقد تبيَّن من السِّياق أنَّ (إنْ) هي المخفَّفة وليست النافية، ولكنَّ الاستعمال اللغويَّ لا يركن لهذه الدلالة وحدها، بل يأْتي باللام الفارقة احتياطاً للمعنى،

جاء في شرح المفصَّل: "فإذا أُلغيت صارت كحرفٍ من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام فصلاً بينها وبين (إنْ) النافية، إذْ لو قلت: إنْ زيدٌ قائمٌ لالتبس/ الإيجاب بالنفي . فمثال الاسم قولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ . ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطَّارق:4]. والمعنى: لعليها حافظٌ، و(ما) زائدةٌ . ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[يس:32] أي: لجميعٌ لدينا محضرون. ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[الأعراف:102]، وقال: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[الشُّعَراء:186]. ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلاَّ من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر"[2].

فالاستعمال اللغويُّ يثبت اللام الفارقة مع (إنْ) المخفَّفة؛ وإن كان السِّياق يدلُّ على أنَّها ليست نافيةً؛ وإثباته لها هو من قبل الاحتياط للمعنى.

٧ـ الجمع بين صيغتين تكمِّل إحداهما الأُخرى، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:3]. فقوله: (الرَّحْمنِ) جاء "على صيغة (فعلان) وهي تفيد التجدُّد والحدوث، كغضبان وعطشان. ولئلاَّ يُظَنُّ أنَّ رحمته تعالى تزول، وأنَّها ليست دائمةً، احتاط للمعنى؛ فجاء بـ(الرَّحِيمِ) على صيغة (فعيل) التي تدلُّ على الثبوت"[3].

٨ـ استعمال عناصر لغويَّةٍ بين يديِّ المعنى احتياطاً حتى لا يضيع منه شيءٌ؛ وذاك كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾[البقرة:13]، وقوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[يونس:62]، ونحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[الصَّمَد:1]. فأَداة التنبيه وضمير الشأْن جِيء

[1] حاشية الصبَّان ، ص٣٩٣/١.

[2] شرح المفصَّل ، ص٧٢/٨.

[3] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص١٥٣.

بهما حيطة أن "يكون المخاطَب غير منْتَبهٍ ، أو لم يسمع أوَّل الكلام فيفوته شيء منه"[1].

٩- البدل وعطف البيان: وذلك أنَّ المتكلِّم قد يذكر كلاماً فيُفاجأُ بانصراف ذهنه أو بانصراف ذهن المتلقِّي إلى منحىً آخر؛ فتبرز الحاجة إلى الحيطة والحذر بتوخِّي تمكين المعنى المقصود في نفس المتلقِّي وذهنه؛ فيتَّجه المتكلِّم إلى العنصر النَّحويَّة؛ المتمثِّلة بوظيفة النعت، ووظيفة البدل. ففي قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً﴾[الأعراف:١٤٨]. "فإنَّه لو اكتفى بقوله: (فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً) لظنَّ الظَّانُّ أنَّه أخرج لهم عجلاً حقيقيَّاً، فاحتاط لذلك بما يدفع هذا الظنَّ؛ فأوضحه بقوله: (جَسَداً لَهُ خُوَارٌ)"[2].

١٠- النعت الذي يوضِّح المنعوت ويبيِّنه: كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق].

ثانياً: الإلماح إلى المعنى:

كما تحتاط العربيَّة للمعنى؛ فإنَّها أيضاً تلمِّح للمعنى إلماحاً؛ وذلك بما أُوتيت من وظائف نحويَّةٍ تساعد على إتمام الوظيفة الدلاليَّة للتعبير؛ تلميحاً وليس تصريحاً، فمن مواطن الإلماح:

١- المجاز والاتِّساع في الكلام: "وعليه قول عمرو بن كلثوم[3]:

أَلا لا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنا ... فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجاهِلينا

الجهل الأوَّل هو "حقيقةٌ، والثاني مجازٌ ؛ عبَّر به عن مكافأة الجهل"[4].

٢- الكناية: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقاً﴾[غافر:١٣]. "أي: مطراً هو سبب الرِّزق"[5]. ومن ذلك أيضاً قولهم: فلانٌ أكَلَ الدَّمَ "أي: الدِّيَة. التي هي مسبَّبةٌ عن الدَّم"[6]. ومثل ذلك قولهم: بعيدةٌ[7] مهْوى القُرْط؛ كنايةٌ عن طول العنق.

٣- استخلاص الأوصاف من الأعلام والأسماء: وذلك نحو قولهم: "(هو قارون). إشارةٌ إلى أنَّه يملك الأموال الكثيرة، وقولهم:(هذا فرعون هذه الأُمَّة) إشارةٌ إلى إيغاله في الظلم، وقولهم:(هو أرنبٌ) أي: جبانٌ "[8].

---

[1] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص١٥٥.

[2] السَّابق ، ص١٥٥.

[3] ديوانه، ص ٧٨ وخزانة الأدب، ص١٠٧/٣،وهو في المعجم المفصَّل، ص٨٨/٨.

[4] الإيضاح في علوم البلاغة ، ص٢٧/٥.

[5] السَّابق ، ص٢٩/٥.

[6] السَّابق ، ص٢٩/٥.

[7] ينظر السَّابق ، ص٣٠/٥.

[8] الجملة العربيَّة والمعنى ، ص١٥٧.

الأمثال: كقولهم: "من أَجْدَبَ انْتَجَعَ. يقال: عند كراهة المنزل،والجوار، وقلّة المال"[1].

وقولهم: "سكت ألفاً ونطق خَلْفاً. أي: سكت عن ألف كلمة؛ ونطق بواحدةٍ رديئةٍ"[2]. ومنه أيضاً قولهم: "أجد لشفرةٍ محزّاً. أي: لو أَجد للكلام مساغاً"[3].

٥. التضمين: هو "إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمُّنه معناه"[4]. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[الشُّورى:٢٥] فـ(يقبل) "عُدِّيت بـ(عن) لتضمُّنها معنى العفو والصفح"[5].

٦. عود الضمير على غير مذكورٍ ممَّا يفهم من السِّياق؛ كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:٢٦] أي: "على الأرض"[6]. لأنَّ النصّ لم يتقدَّم فيه ذكر المعنيّ في الكلام، ولكنَّ المعنيَّ مفهومٌ من دلالة السِّياق وقراءته.

٧. الحمل على المعنى: وفيه قال ابن جنِّي: "اعلم أنَّ هذا الشرج غورٌ من العربيَّة بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ قد ورد به القرآن وفصيح الكلام؛ منثوراً ومنظوماً، كتأْنيث المذكَّر، وتذكير المؤنَّث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد"[7].

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[الأنعام:٧٨]. "أي: هذا الشخص أو هذا المرئيُّ ونحوه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[البقرة:٢٧٥]. لأنَّ الموعظة والوعظ واحدٌ."[8] وتذكير المؤنَّث واسعٌ جداً، وذلك لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ؛ فهو بخلاف تأْنيث المذكَّر. جاء في الخصائص: "وحكى الأصمعيُّ عن أبي عمرٍو أنَّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لَغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقولُ: جاءته كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفةٍ! قلت: فما اللَّغوب؟ قال: الأحمق"[9].

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي«عبد الرحمن بن أبي بكر»(٩١١هـ)، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المولى ومحمَّد علي البجَّاوي ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة. عيسى البابي الحلبي وشركاه، دت، ص١/٤٨٨.

[2] السابق، ص١/٤٩٠ وإصلاح المنطق لأبي يوسف بن السكِّيت« يعقوب بن إسحاق»(٢٤٤هـ)تحقيق: أحمد محمَّد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م، ص١٣. وأدب الكاتب، ابن قتيبة، «أبو محمَّد عبد الله بن مسلم» (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٩٦٣م، ص٢٤٤.

[3] المزهر، ص١/٤٩١ وينظر المستقصى في أمثال العرب، ص٢/٢٩٤ وفي مجمع الأمثال قولهم: "يجد لشفرته محزّاً. يُضرب لمن حيل بينه وبين مراده"، ص٢/١٩٧.

[4] الإتقان، ص٢/٩٠.

[5] السَّابق، ص٢/١٠٩.

[6] الكشَّاف، ص٤/٤٤٦.

[7] الخصائص، ص٢/٤١١. وهو من قولك: هذا شرج هذا، وشريجُه أي: مثله في السِّن. وتقول: هذه شارجة هذه، وهنَّ مُشارِجاتها. كما تقول: هذه مُشاكِلة هذه وهن مشاكلاتها. ينظر غريب الحديث، ابن قتيبة «أبو محمد عبد الله بن مسلم»(٢٧٦هـ) تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ، ص ٢/٥٤١.

[8] الخصائص، ص٢/٤١٢.

[9] السابق، ص٢/٤١٦. وينظر لسان العرب ١٣/٢١٠.

٨- الحذف: وهو بابٌ عريضٌ تدخل أغلب موضوعاته ضمن مفهوم الإلماح إلى المعنى؛ إذْ منه أن يُخبر عن الواحد بغير الواحد؛ فيُستدلُّ على أنَّ هناك حذفاً. "يقال:
(راكبُ الناقة طلِيحان)، وقولك: (مُقاتلُ زيدٍ قويَّان) أي زيدٌ ومن يقاومه زيدٌ قويَّان"[١].

ومنه ما يدلّ عليه المعنى كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾[البقرة:٦٠]. "أي: فضرب فانفجرت، فحذف(فضرب) لأنّه معطوفٌ على قوله(فقلنا)... فكذلك قوله: راكب الناقة طلِيحان، أيْ: راكب الناقة والناقةُ طلِيحان"[٢].

ومنه إجراء أحد المذكورين على الآخر. جاء في المقتضب: "وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر؛ إذا كان في مثل معناه، لأنّ المتكلّم يبيّن به ما في الآخر؛ وإن كان لفظه مخالفاً. فمن ذلك قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً ... (بيت) ...

شرابُ ألبانٍ وتَمْرٍ وأَقِط"[٣]

فالشاهد في هذا الرجز: أنّ "التمر والأقط لا يقال فيهما: شُرِبا، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ واحداً؛ والمعنى: أن ذلك يصير إلى بطونهم"[٤]؛ ومثله قول الشاعر[٥]:

يا ليتَ زوجَكِ قد غدا ... متقلِّداً سيفاً ورُمحا

ذلك "لأنّ معنى(المتقلِّد): حاملٌ، فلمّا خلط بينهما جرى عليهما لفظٌ واحدٌ"[٦].

٩- ويتم الإلماح إلى المعنى بالتأويل والتفسير: وذلك نحو أن يقال لك: أنتَ خدعتَ صديقَك. فتقول: وأنتَ خدعتَ جارَك. فهذا إقرارٌ منك بأنَّك خدعت صديقك حقيقةً، أمَّا لو أنَّه أجابك بقوله: أنت خدعته، لكان أنكر الخداع أصلاً. ولو أجابك قائلاً: وأنت خدعته. لكان إقراراً منه أنَّه بالفعل خدعه؛ إلى غير ذلك من مواطن الإلماح إلى المعنى.

ثالثاً: التوسُّع في المعنى:

وذلك أنَّه قد يُؤْتى بالعبارة محتملةً أكثر من معنى وهذه المعاني كلُّها مرادةٌ مقصودةٌ؛ وذلك أنَّه بدل أن يأْتي بالعبارة الطويلة الدالَّة على هذا المعنى وذاك؛ يأْتي بعبارةٍ موجزةٍ تحتمل

---

[١] شرح الكافية، ص٢٥٤/١. وفي القاموس المحيط: "الطَّلْحُ، بالكسر: المُعْيِي، والناقةُ طليحٌ، أي: هو والناقة طليحان، والطَّليحُ: المهزولُ والراعي ... وبالتحريك: النِّعمةُ، والطَّلاحُ: ضدُّ الصَّلاح". ص٢١١.

[٢] الخصائص، ص٢٨٩/١.

[٣] بلا نسبةٍ في المقتضب، ص٣٥١/١ وخزانة الأدب، ص٥٠٠/١ ولسان العرب، ص١٥/٧. والـ(أقط) طعام يتَّخذ من اللبن المخيض يطبخ ثمَّ يترك حتى يمصل.

[٤] المقتضب، ص٣٥٢/١.

[٥] بلا نسبةٍ في الخصائص، ص ٤٣١/٢ والإنصاف، ص٦١٢/٢ وشرح الكافية، ص ٣٥٨/٢ وخزانة الأدب، ص٣٣٠/١، وهو في المعجم المفصَّل، ص٢٧٤/١. ولا يُقلَّد رمحاً على سيفٍ، والرُّمح لا يُتقلَّد؛ فهو من باب التغليب أو الحذف اعتماداً على فهم المراد.

[٦] المقتضب، ص٣٥٢/١.

المعنيين؛ إذْ هما مرادان. قال ابن جنّي في باب اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه، أيجازان جميعاً أم يُقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه: "اعلم أنَّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مراداً"[١]، من ذلك قول سُحيم عبد بني الحسْحاس[٢]:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِياً ... كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ نَاهِيَا

"فالقول: أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من (نهيت) كساعٍ من سعيت وسارٍ من سريت. وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهياً) هنا مصدراً، كالفالج والباطل .. ونحو ذلك ممَّا جاء فيه المصدر على (فاعل) حتى كأنَّه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً وردعاً، أيْ: ذا نهي، فحذف المضاف وعلّقت اللام بما يدلُّ عليه الكلام"[٣].

وجاء في الخصائص أيضاً في باب (توجُّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين): وذلك كأن "ترى لفظه على صورةٍ، ويحتمل أن يكون على غيرها"[٤]؛ كقول امرئ القيس[٥]:

وَهُمَا سُمَيْعَا كَلَّهُ لِمَ كَأَنَّهُمْ ... كَلامَيْنِ عَلَى نَابِلِ

"فهذا يُنشد على أنَّه ما تراه: كرَّك لامين (أي: ردَّك لامين) وهما سهمان على نابل"[٦].

وفي التنبيهات: "وإنَّما هو: كرَّ كلامين على نابل، قال هو بمعنى قول القائل ارمِ ارمِ"[٧].

ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فإنَّ تقديم (شركاء) على الجنِّ أفاد: "أنَّهم جعلوا الجنَّ شركاء، وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإنَّ تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنًى آخر وهو: أنَّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنِّ ولا غير الجنِّ، وإذا أُخِّر فقيل: جعلوا الجنَّ شركاء لله، لم يفد ذلك ولم يكن فيه شيءٌ أكثر من الإخبار عنهم؛ بأنَّهم عبدوا الجنَّ مع الله تعالى"[٨].

---

[١] الخصائص، ص٢/٤٨٨.

[٢] هو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه، ص١٦ و البيان والتبيين، ص١/٧١، وخزانة الأدب، ص١/١٢٩، ١/٢٧٣ وبلا نسبةٍ في الخصائص، ص٢/٤٨٨، وشرح المفصَّل، ص ٢/١١٥. وهو في المعجم المفصَّل، ص٨/٣٦١.

[٣] الخصائص، ص٢/٤٨٩.

[٤] السَّابق، ص٣/١٦٦.

[٥] لامرئ القيس في الخصائص، ص٣/١٠٣، ص٣/١٦٦ ولسان العرب، ص ١٢٣/٥. والمزهر في علوم اللغة، ص٢/٣٢٣.

[٦] الخصائص، ص٣/١٦٦.

[٧] التنبيهات، ص٨٨. وفيه يقول امريء القيس عن معنى (كرَّك لأمين) ت"بنابلٍ وصاحبُه يناوِلُه الريش لُؤاماً وظُهاراً فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فشبَّهت به. روى هذا أبو حنيفة وغيره من الرواة". التنبيهات، ص٨٩.

[٨] دلائل الإعجاز، ص٢٢١/٢٢٢.

فهذا الباب واسعٌ في العربيَّة؛ يكشف عن دقائق التعبير من جهةٍ ، وعن جمال التراكيب وسعة دلالاتها من جهةٍ أُخرى، فمن مواطن التوسُّع في المعنى:

١. الألفاظ المشتركة: نحو العين واليد، ونحو (جائر سائل): الفاعل من (جار) أو من (جأر) ، سم الفاعل (سائل) من سالَ أو سألَ ، وكذلك نحو قولك: ما أَغفلك عن ◌َ ◌َ ◌ّ ◌َ ◌ّ ◌َ ◌ّ ◌ ◌ّ ا، على إرادة الاستفهام والتعجُّب، و(ما) في هذه الجملة تحتمل المعنيين.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[البلد: ٢]. جاءت كلمة (حِلٌّ) حاملةً في طيَّاتها عدَّة معانٍ في آنٍ واحدٍ كلُّها مرادةٌ مطلوبةٌ[1]. منها "معنى اسم المفعول، أي: مستَحَلٌّ، فعلى هذا يكون المعنى: وأنت مُستحَلٌّ قتلك لا تراعى حرمتُك؛ في هذا البلد الحرام الذي يأْمن فيه الناس على دمائهم وأَموالهم، والذي يأْمن فيه الطير والوحش"[2]. ومنه معنى اسم الفاعل أي: "وأنت حِلٌّ به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر، وذلك أنَّ الله فتح عليه مكَّة وأحلَّها له ، وما فتحت على أحدٍ قبله ولا أُحلَّت له، فأحلَّ ما شاء وحرَّم ما شاء"[3].

٢. الصيغ المشتركة: قد تشترك عدَّة معانٍ في صيغةٍ واحدةٍ وذلك نحو قولك: هذا مختارُنا وذاك حكيمُنا. وكما في (المستقرِّ) من قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾[القيامة: ١٢]. فإنَّ اختيار كلمة (مستقرّ) جاءت من قِبَل أنَّها تدلُّ على المصدر بمعنى الاستقرار، وتدلُّ على اسم المكان بمعنى مكان الاستقرار، وتدلُّ على اسم الزمان بمعنى زمان الاستقرار"[4]. فكلمة (مستقرّ) "أفادت ثلاثة معانٍ مجتمعةً، علاوةً على ما تقتضيه الفاصلة في نهاية الآيات"[5].

جاء في (البُرهان): "قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين، أو حقيقةٍ ومجازٍ ، ويصحُّ حمله عليهما جميعاً ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[البقرة: ٢٨٢] قيل: المراد: (يضارِرْ) وقيل (يضارَرْ) أي: الكاتب والشهيد لا يضارِرْ ؛ فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر/ويحتمل أنَّ من دعا الكاتب والشهيد لا يضارره؛ فيطلبُه في وقتٍ فيه ضررٌ "[6].

٣. الجمع بين الصيغ والدلالات المختلفة: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[البقرة: ٢٤٥]. "فقد يراد به ما يقرض؛ فيكون مفعولاً به، وقد يراد به إقراضاً حسناً؛ فيكون مفعولاً مطلقاً، وقد كسب هذين المعنيين في هذا التعبير"[7].

---

[1] ينظر لمسات بيانيَّة في نصوص من التنزيل، د. فاضل صالح السامرَّائي. دار عمَّار، عمَّان ، دت ، ص٢٤٤ وما بعدها.

[2] السَّابق ، ص٢٤٥.

[3] الكشَّاف ، ص٤/٧٥٤.

[4] لمسات بيانيَّة ، ص٢١٠.

[5] السَّابق ، ص٢١١ .

[6] البُرهان في علوم القرآن ، ص٢/٢٠٧.٢٠٨ .

[7] معاني النَّحو ، ص٢/١٤٠.

ومن ذلك أيضاً. ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[المزمّل:٨]. "فقد جاء بالفعل(تبتّل) لكن لم يجئ بمصدره، وإنّما جاء بمصدر (بتّل). فمن المعلوم أنّ مصدر تبتّل: هو التبتُّل. كتعلّم تعلُّم، أمّا التبتيل: فهو مصدر (بتّل) مثل: علّم تعليماً. فجاء بالفعل(تبتّل) ولكن لم يجئ بمصدره، وإنّما جاء بمصدر فعلٍ آخر، فجمع بين معنيين في آنٍ واحدٍ"[1].

وبيان ذلك أنّ (تبتّل) على وزن(تفعّل)، وهو يفيد التدرُّج، في حين أنّ (فعّل) يفيد التكثير، وقد جتمع في هذه الآية الفعل الدالُّ على التدرُّج والتكلُّف، وهو(تبتّل)، والمصدر الدالُّ على التكثير وهو(تبتيل)[2].

والصياغة الفنّيّة لهذا التعبير إنّما جاءت من قبل استخدام مُلاقِي الفعل في الاشتقاق. جاء في مدارج السالكين لابن قَيِّم الجوزيّة: "ومصدر (بتّل): تبتُّلاً؛ كالتعلُّم والتفهُّم؛ ولكن جاء على(التفعيل) مصدر (تفعّل) لسرٍّ لطيف، فإنّ في هذا الفعل إيذانٌ بالتدرُّج والتكلُّف والتعمُّل والتكثُّر والمبالغة؛ فأتى بالفعل الدالّ على أحدهما، وبالمصدر الدالّ على الآخر، فكأنّه قيل: بتّل نفسك إلى الله تبتيلاً؛ وتبتّل إليه تبتُّلاً. ففَهِمَ المعنيين من الفعل ومصدره"[3]،

فهو قد "جاء بالفعل الدالّ على التدرُّج أولاً، ثُمَّ جاء بالمصدر الدالّ على التكثير، ومعنى ذلك أنّه بدأ بالتدرُّج وانتهى بالكثرة؛ وهو توجيهٌ تربويٌّ سليمٌ ولو عكس فجاء بالفعل الدال على الكثرة أوّلاً ثمَّ جاء بعده بالمصدر الدالّ على التدرُّج لم يفدْ هذه الفائدة"[4].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[نوح:١٧]. "فـ(نبات) في الحقيقة مصدر (نبَت) وقد جرى على(أَنبت)"[5].

٤- العدول عن تعبيرٍ إلى آخر يحتمل أكثر من وجهٍ إعرابيٍّ وأكثر من دلالةٍ: من ذلك "ما يحتمل المصدريَّة والمفعوليَّة"[6]، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[النِّساء:٤٩]. فهذا التعبير "يحتمل أن المقصود: ولا تظلمون ظلماً ما؛ مهما كان قليلاً، فيكون(فتيلاً) مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المقصود بـ(الفتيل) معناه الحقيقي، وهو مقدار فتيلٍ، والفتيل: هو الخيط الذي في شقِّ النواة؛ فيكون مفعولاً به، والمعنيان مرادان"[7].

---

[1] معاني النَّحو، ص٢/١٤٠. وينظر شرح المفصل، ص١/١١١.

[2] ينظر السَّابق، ص٢/١٤٠،١٤١.

[3] مدارج السالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين. ابن قيِّم الجوزيَّة «محمَّد بن أبي بكر أيُّوب»(٧٥١هـ) تحقيق: محمَّد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٧٣ م، ص٢/٢٩.

[4] معاني النَّحو، ص٢/١٤١.

[5] شرح المفصَّل، ص١/١١١.

[6] مغني اللبيب ص، ٥٢٨.

[7] الجملة العربيَّة والمعنى، ص١٧٧.

ومنه ما يحتمل المصدريَّة والظرفيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢]. فـ(قليلاً) في هذه الآية: يحتمل أن يكون: "فليضحكوا ضحكاً قليلاً، وليبكوا بكاءً كثيراً، فيكون كلٌّ من(قليلاً وكثيراً) مفعولاً مطلقاً. ويحتمل أن يكون المراد فليضحكوا زمناً قليلاً، وليبكوا زمناً كثيراً، فيكون كلٌّ منهما ظرفاً، والمعنيان مرادان"[1].

ومنه ما يحتمل المصدريَّة والحاليَّة نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[البقرة:٢٦٠]. فقد اجتمع في(سعياً) معنيا المصدريَّة والحاليَّة؛ "وذلك يحتمل أن يكون المراد:(يسعين سعياً) فيكون مفعولاً مطلقاً، ويحتمل أن يكون المراد:(ساعياتٍ) على الحال؛ وجيء بالمصدر لقصد المبالغة، فجمع المعنيين في آنٍ واحدٍ"[2].

٥- الحذف: ذلك أنَّ منه ما يتعيَّن فيه المحذوف؛ فهذا لا يؤدِّي إلى توسُّعٍ في المعنى، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[النَّحل:٣٠]. أي: أنزل خيراً.

والنوع الآخر للمحذوف: وهو الذي يؤدِّي إلى التوسُّع الدلاليِّ؛ وذلك لأنَّه لم يتعيَّن فيه المحذوف؛ فالتركيب يحتمل عدَّة تقديراتٍ. ففي قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[الأعراف:٤٤]. جاء في الكشَّاف: "فإن قلت: هلاَّ قيل: ما وعدكم ربُّكم، كما قيل: ما وعدنا ربُّنا؟ قلتُ: حذف ذلك تخفيفاً؛ لدلالة(وعدنا) عليه. ولقائلٍ أن يقول أطلق ليتناول كلَّ ما وعد الله من البعث والحساب والثواب والعقاب وسائر أحوال القيامة؛ لأنَّهم كانوا مكذِّبين بذلك أجمع، ولأنَّ الموعود كلَّه ممَّا ساءهم، وما نعيم أهل الجنَّة إلاَّ عذابٌ لهم فأطلق لذلك"[3].

٦- التضمين: تقدَّم الحديث عن التضمين، وتتَّضح فائدته في: "التوسُّع في المعنى من أقصر طريقٍ وأوجزه، وذلك: بأن يُؤْتى بفعلٍ ثُمَّ يُؤْتى معه بحرفٍ لا يتعدَّى معه ذلك الفعل؛ وإنَّما يتعدَّى مع فعلٍ آخر؛ فيكسب معنى الفعل المذكور والمقدَّر"[4]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[الشُّورى:٢٥]. "فجاء بـ(عن) لأنَّه ضمَّن (التَّوبة) معنى العفو والصفح"[5].

والتضمين: وهْمٌ في الحروف، وحقيقةٌ في الأفعال، وذلك أنَّ الأولى في الحرف "أن يبقى على أصل معناه الموضوع له، ويُضمَّنُ فعلُه المُعدَّى به معنًى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو

---

[1] الجملة العربيَّة والمعنى، ص١٧٧.

[2] السَّابق، ص١٧٨.

[3] الكشَّاف، ص١٠٦/٢.

[4] الجملة العربيَّة والمعنى، ص١٨٥. وينظر الصفحة ٢٠٣ من هذا البحث.

[5] البُرهان في علوم القرآن، ص٣٣٩/٣.

الأولى؛ بل هو الواجب؛ فلا نقول إنَّ (على) بمعنى (مِن) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾[المطففين:٢] بل يُضمَّن (كالوا) معنى (تحكَّموا) في الاكتيال وتسلَّطوا"[1].

٧ـ التقديم والتأخير: وهما يؤدِّيان وظيفةً دلاليَّةً مهمَّةً، ألا وهي التوسُّع في المعنى. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾[الأنعام:١٠٠]. جاء في الكشاف: "إن جعلت (لله شركاء) مفعولي جعلوا، نصبت الجنَّ بدلاً من شركاء وإن جعلت (لله) لغواً كان (شركاء الجن) مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأوَّل. فإن قلت: فما فائدة التقديم؟ قلت: فائدته استعظام أن يُتَّخذ لله شريكٌ مَن كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك ولذلك قُدِّم اسم الله على الشركاء"[2].

٨ـ اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه: فالمضاف المذكَّر يكتسب التذكير والتأنيث من المضاف إليه "بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم منه ذلك المعنى، نحو: (قُطعت بعضُ أصابعه)، فصحَّ تأنيث (بعضٍ) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنَّثٌ لصحَّة الاستغناء بأصابع عنه؛ فتقول: (قُطِعت أصابعه) ومنه قوله[3]:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

فأنَّث (المرَّ) لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحَّة الاستغناء عن المرِّ بالرياح نحو (تسفَّهت الرياح)"[4] ومثل ذلك؛ المضافُ حينما يكون مؤنَّثاً، فإنَّه يكتسب التذكير من المضاف إليه المذكَّر؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦]. "فـ(رحمة) مؤنَّث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى (الله) تعالى، فإنْ لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث؛ فلا تقول (خرجتْ غلام هندٍ) إذْ لا يقال (خرجتْ هندٌ) ويفهم منه خروج الغلام"[5]، فوظيفة الإضافة قد أدَّت إلى اتِّساعٍ في المعنى؛ لم يكن للأصل أن يؤدِّيه؛ إذْ إنَّ الأصل أن يقال: (إنَّ رحمة الله قريبةٌ) و(إنَّ الله قريبٌ). فجمع ذلك من أقصر طريقٍ وأوجزه فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦].

رابعاً: المبالغة في المعنى:

تبرز الحاجة إلى تأكيد المعاني ويتوافق مع ذلك الحاجة للمبالغة فيها، فتقدِّم اللغة وسائلها، لسدِّ هذه الحاجة ولملئ هذا الفراغ، فتأتي المبالغة على قسمين في المفردات وفي التراكيب:

---

[1] شرح الكافية، ص٤/٣٣٣.

[2] الكشاف، ص ٢/٥٢. وقد تقدَّم الحديث عن هذه الآية في الصفحة ٢١٩ من هذا البحث.

[3] لذي الرمَّة في ديوانه، ص٧٥٤ والكتاب، ص١/٥٢ وخزانة الأدب، ص٢/١٦٩ والأُصول في النَّحو، ص٢/٧٢، والمقاصد النَّحويَّة، ص ٣/٣٦٧ وبلا نسبةٍ في الخصائص، ص٢/٤١٧ وشرح الأُشموني، ص٢/١٣٩ وهو في المعجم المفصَّل، ص٧/٣٧٢.

[4] شرح ابن عقيل، ص٢/٤٩-٥٠ وينظر شرح الكافية، ص٢/٢٤٤.

[5] شرح ابن عقيل، ص٢/٥١.

القسم الأوَّل: وهو المبالغة في معنى المفردات. ومن طرائقه:

١- صيغ المبالغة: في العربيَّة أوزانٌ كثيرةٌ للمبالغة نحو: فعَّال كـ(توَّاب) ومفعال كـ(مِنْحار)، وفعول كـ(غفور)، وفعِل كـ(حذِر)؛ وهذه الصيغ تختلف فيما بينها قوَّةً ودلالةً.[1] ولصيغ المبالغة وظيفةٌ دلاليَّةٌ هي في عمومها: "التنصيص على كثرة المعنى كمًّا أو كيفاً"[2]. وأمَّا اختلاف مستوائها في المعنى، أو تفاوتها فيه؛ فإنَّه يتَّضح كما قال الصبَّان: "بأنْ تكون الكثرة المستفادة من (فعَّال) أكثر من الكثرة المستفادة من (فعول) مثلاً. لم أرَ ذلك نقلاً وقد يُؤْخَذُ من قولهم: زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى. أبلغيَّةُ (فعَّال ومفعال) على (فعول وفعيل)، وأَبلغيَّة هذين على (فَعِل) فتدبَّر"[3].

٢- الزيادة في البناء: فقد يزاد في بناء اللفظة بغرض الزيادة في معناها؛ جرياً وراء مقولة أهل اللغة: إنَّ كلَّ زيادةٍ في المبنى تدلُّ على زيادةٍ في المعنى. جاء في الخصائص في (باب قوَّة اللفظ لقوَّة المعنى) "قولهم: أعشب المكان. فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب... ومثله باب (فعَل وافتعل) نحو: قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنًى من قولهم: قدر. كذلك قال أبو العباس/وهو محض القياس، قال الله سبحانه: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[القمر:٤٢] فمقتدرٌ هنا أوفق من قادرٍ؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر، وشدَّة الأَخْذ"[4].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة:٢٨٦]. قال الزمخشريُّ: "فإنْ قلت: لِمَ خصَّ الخير بالكسْب، والشرَّ بالاكتساب؟ قلت في الاكتساب اعتمال، فلمَّا كان الشرُّ ممَّا تشتهيه النفس وهي منجذبةٌ إليه وأمَّارةٌ به، كانت في تحصيله أعمل وأجدَّ، فجُعلت لذلك مكتسِبةً فيه. ولمَّا لم تكن كذلك في باب الخير؛ وُصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال، أي لا تؤاخذنا بالنسيان أو الخطأ إن فرط منَّا"[5]؛ ولهذا لمَّا "كان فعل السيِّئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عظم قدرها، وفخم لفظ العبارة عنها، فقيل: لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. فزيد في لفظ فعل السيِّئة وانتُقص من لفظ فعل الحسنة"[6].

ويدخل التضعيف في الزيادة في البناء نحو: "قطَّع وكسَّر وبابهما"[7]؛ وذلك أنَّ قطَع وقطَّع وقام وقوَّم ..إلخ تندرج تحت مقولة: زيادةُ المبْني تدلُّ على زيادة المعنى.

---

[1] ينظر معاني الأبنية في العربيَّة، ص٩٢.

[2] حاشية الصبَّان، ص٤٨٨/٢.

[3] السَّابق، ص٤٤٨/٢.

[4] الخصائص، ص٢٦٤/٣. ٢٦٥.

[5] الكشَّاف، ص٣٣٢/١.

[6] الخصائص، ص٢٦٥/٣.

[7] السَّابق، ص٢٦٦/٣.

٣. تاء التأنيث: وهي تؤدِّي وظيفةً دلاليَّةً مفادها المبالغة؛ وذلك عند إلحاقها باسم الفاعل. قال الفارابيُّ في ديوان الأدب: "رجلٌ نسَّابةٌ: عالمٌ بالأنساب، وعلاَّمةٌ: أي عالمٌ جدًّا، وعِرْذَ نَة: لا يطاق في الخُبْث. وهيُّوبةٌ: متهيِّبٌ، وطاغيةٌ، وراويةٌ"[1]، والهاء في نحو ما تقدَّم ذكره "لم تلحق لتأْنيث الموصوف بما هي فيه، وإنَّما لحقت لإعلام السَّامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية؛ فجعل تأْنيث الصفة أَمارةً لِما أُريد من تأْنيث الغاية والمبالغة؛ سواءٌ كان ذلك الموصوف مذكَّراً أمْ مؤنَّثاً يدلُّ على ذلك أنَّ الهاء لو كانت في نحو امرأةٌ فروقةٌ؛ إنَّما لحقت لأنَّ المرأة مؤنَّثةٌ لوجب أن تحذف في المذكَّر، فيقال: رجلٌ فروقٌ"[2].

٤. لحاق الياء في آخر الوصف بقصد المبالغة وذلك نحو:(الدوَّاريّ) أيْ: "الدَّهر الدائر بالإنسان أحوالاً"[3]. جاء في الخصائص: "ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة كقوله:

بالنَّاسِ دُوَّارِيُّ

أي: دوَّار"[4].

٥. أسماء الأفعال: ومعناها، إنْ كانت أمراً أو غيره، أبلغُ وآكدُ من معاني الأفعال؛ التي يقال إنَّ هذه الأسماء بمعناها"[5]؛ ففائدة أسماء الأفعال الدالَّة على الطلب؛ إنَّما هي المبالغة والتوكيد. "فـ(صه) مثلاً آكدُ وأبلغُ في الزَّجر من (اسكتْ)، و(مَهْ) آكد وأبلغ من (كفّ)، و(حيّ) آكد وأبلغ من (أَقبِل)، وذلك لأنَّه يراد بها الحدث المجرَّد ألا ترى أنَّها لا تتَّصل بالضمائر صاحبة الحدث فلا يقال: صها ولا صهوا"[6] ولهذا "فإنَّ قولنا:(صه) أبلغ في المعنى من اسكتْ، وكذلك البواقي"[7]. وهذه الصيغ أيضاً هي أبلغ وآكد من الصيغة الأصليَّة للفعل؛ نحو اسمع وانزل.

قال الرضيُّ: "واعلم أنَّ مذهب النُّحاة أنَّ (فَعَال) هذه معدولةٌ عن الأمر الفعليِّ؛ للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كـ(فعَّال وفَعول) مبالغة (فاعل)"[8]. فالوظيفة الدلاليَّة لأسماء الأفعال إنَّما هي المبالغة؛ "فهي ثابتةٌ في جميع أسماء الأفعال"[9].

---

[1] - المزهر، ص٢/٢٠٥. والفارابي: هو أبو إبراهيم «إسحاق بن إبراهيم» مؤلِّف ديوان الأدب، المتوفَّى باليمن (٣٥٠هـ) وهو غير الفيلسوف أبي نصرٍ الفارابي «محمَّد بن طرخان» المعروف بالمعلِّم الثاني؛ أكبر فلاسفة المسلمين، المتوفَّى بدمشق(٣٣٩هـ).

[2] - الخصائص، ص٢/ ٢٠١.

[3] - لسان العرب، ص٥/٣٢٣.

[4] - بلا نسبةٍ في الخصائص، ص١٠٤/٣ والشطر الأول هو: أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسريُّ. وهو للعجَّاج(عبد الله بن رؤبة) في الكتاب، ص٣٣٨/١ وخزانة الأدب، ص٤/ ٥١١ ومغني اللبيب، ص٢٧.

[5] - شرح الكافية، ص١٦٨/٣.

[6] - معاني النَّحو، ص٣٧/٤.

[7] شرح المفصَّل، ص٢٥/٤.

[8] - شرح الكافية، ص١٩٠/٣.

[9] - السابق، ص١٩١/٣.

التحويل إلى (فَعُل) للدلالة على الثبوت أو القرب منه : وذلك نحو: فَقُه وخَطُب. فإنَّك تقول: فَقِه فِقْهاً. بمعنى: عَلِم عِلْماً. وقد فَقِه الرجل: أي[1]: صار فقيهاً. وتقول: "خَطُب بالضمِّ، خَطَابة بالفتح؛ صار خطيباً"[2]. فقولك: فَقِهَ زيدٌ المسألة، ثُمَّ خَطَب الجمعة. يختلف عن قولك: فَقُه زيدٌ. أي: صار فقيهاً. ونحو قولك: خَطُب زيدٌ. أي: صار خطيباً.

وكما يدلُّ التحويل على المبالغة؛ يأْتي كذلك بقصد المدح أو الذمِّ، وذلك من قِبل "أنَّ كلَّ فعلٍ ثلاثيٍّ يجوز أن يُبنى منه فِعْلٌ على (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذمِّ، ويعامل معاملة (نِعم وبئس) في جميع ما تقدَّم لها من الأحكام؛ فتقول: شَرُف الرجل زيدٌ، ولؤُم الرجل بكرٌ، وشَرُف غلام الرجل زيدٌ، وشرُف رجلاً زيدٌ"[3].

<u>القسم الثاني</u>: وهو المبالغة في الجمل. فمن وسائلها.

١- الإخبار بالمصدر عن الذات: والمبالغة فيه من قِبل جَعْل العين كأنَّها الحدَث نفسه. "والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو: رجلٌ (صومٌ، وعدْلٌ) وقد يكون بمعنى المفعول، نحو: رجلٌ رضيٌّ. أي: مرضيٌّ؛ قال بعضهم: هو على حذف المضاف، أي: ذو صوم، وذو رضى"[4].

جاء في الخصائص: "وأَصل هذا الباب عندي قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:٣٧]"[5]، وإنَّما كان ذلك "لكثرة فعله إيَّاه، واعتياده له، وهذا أقوى معنًى من أن يكون أراد: خلق العَجَلُ من الإنسان"[6]. وجاء في الكشَّاف في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود:٤٦]: "وجعلت ذاته عملاً غير صالحٍ مبالغةً في ذمِّه كقولها:

فَإِنَّما هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ"[7]

الشاعرة الخنساء قد أَخبرت عن ناقتها بقولها: فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ. والإقبال والإدبار: لا يكونان خبراً عن الناقة؛ إذْ هي مقبلةٌ ومدبرةٌ، وعليه: فالقصد المبالغة. والمعنى: أنَّ النَّاقة تحوَّلت إلى حدثٍ مجرَّدٍ؛ ليس فيها شيءٌ من عنصر المادَّة.

وجاء في الخصائص: "فإذا قيل (رجلٌ عدْلٌ) فكأنَّه وُصف بجميع الجنس مبالغةً؛ كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنُّبل، ولم يترك لأحدٍ نصيباً في الكرَم والجود، ونحو

---

[1] ينظر لسان العرب، ص١١/٢١٠.

[2] السابق، ص٥/٩٨.

[3] شرح ابن عقيل، ص٢/١٦٨.

[4] شرح الكافية، ص٢/٣٢٠.

[5] الخصائص، ص٣/٢٦٠.

[6] السَّابق، ص٢/٢٠٣.

[7] الكشَّاف، ص٢/٣٩٩. تقدَّم ذكر الشاهد في الصفحة، ١٢٢.

ذلك الموصوف بالجنس أجمع؛ تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً. وقد ظهر منه ما يؤيِّد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله:

أَسْماءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ عَلَيْنَا وَمِنَ البُخْلِ

فهذا كقولك: هو مجبولٌ من الكرم، ومَطِينٌ من الخير وهي مخلوقةٌ من البخل... وأقوى التأويلين في قولها: (فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ). أن يكون من هذا، أي: كأنَّها مخلوقةٌ من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبالٍ وذات إدبارٍ، ويكفيك من هذا كلِّه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[الأنبياء:٣٧]"[1].

٢- وقوع المصدر حالاً. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً﴾[البقرة:٢٧٤] فـ(سراً وعلانية) "حالان من الضمير في ينفقون"[2]. وعلى هذا فالمصدر "قد يقع في موضع الحال فيقال: أتيته ركضاً، وقتلته صبراً، ولقيته فجاءةً وعياناً، وكلَّمته مشافهةً. والتقدير: أتيته راكضاً وقتلته مصبوراً. إذا كان الحال من الهاء؛ فإن كان من التاء فتقديره: قتلته صابراً، ولقيته فاجئاً ومعايناً، وكلمته مشافهاً، فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة؛ وانتصبت على الحال"[3]. فالتحوُّل والعدول من الصفة إلى المصدر لابدَّ أن يرافقه تحوُّل وعدول من معنًى إلى معنًى، فإنَّ قولنا: أقبل ركضاً. لا يخرج في التأويل عن قولنا: أقبل راكضاً. ولكنَّه لا يطابقه في الوظيفة الدلاليَّة[4].

وإنَّما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين:

"الأوَّل: المبالغة: فإنَّ المصدر هو الحدث المجرَّد، والوصف هو الحدث مع الذات، فـ(ساعياً) في قولك:(أقبل أخوك ساعياً) يدلُّ على الحدث وذات الفاعل. أمَّا المصدر: فهو الحدث المجرَّد من الذات والزمن، ولذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات، لا تقول: (محمَّدٌ سعيٌ) ولا (هو ركضٌ) بل تقول:(محمَّدٌ ساعٍ) و(هو راكضٌ).

فإن قلت: (أقبل أخوك سعياً) كان المعنى: أنَّ أخاك تحوَّل إلى سعْيٍ؛ ولم يبقَ فيه شيءٌ من عنصر الجسد ولم يبْقَ فيه ما يثقله من عنصر المادة؛ بل تحوَّل إلى حدثٍ مجرَّدٍ، وهذا مبالغةٌ. وكذلك قولك: (أقبل ركضاً) معناه: أنَّه تحوَّل إلى ركضٍ عند إقباله. ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾[البقرة:٢٦٠] فقد قال(سعياً) ولم يقل (ساعياتٍ)"[5].

---

[1] البيت بلا نسبةٍ في الخصائص، ص٢/٢٠٢-٢٠٣ وخزانة الأدب، ص٤/٢٨٣.

[2] مشكل إعراب القرآن، ص١٢٠.

[3] شرح المفصَّل، ص٢/٥٩.

[4] ينظر معاني النَّحو، ص٢/٢٤٩.

[5] السَّابق، ص ٢/٢٤٩.

"الثاني: التوسُّع في المعنى. وذلك أنَّك إذا عبَّرت بالوصف فقد أردت معنًى واحداً، "فإذا قلت: جاء خالد ماشياً. كان (ماشياً) حالاً، ليس غير، ولكن إذا عبَّرت بالمصدر اتَّسع المعنى وكسبت أكثر من قصدٍ وغرضٍ؛ فقد تكسب معنى المصدريَّة والحاليَّة، كقولك:(أقبل ركضاً) فهذا يحتمل المفعوليَّة المطلقة، أي: يركض ركضاً أو إقبال ركضٍ؛ أيَّاً كان التقدير، ويحتمل الحاليَّة، فقد كسبْتَ معنيين وأنت تريدهما معاً"[1].

ومن العناصر اللغويَّة ما يحتمل عدَّة وظائف نحويَّة إذْ منها "ما يحتمل المصدريَّة والحاليَّة والمفعول لأجله"[2]، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[الأعراف:٥٦]. وفي ذلك تظهر براعة التعبير القرآنيّ ودقَّته؛ إذْ إنَّه "لو قال(ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً هو الحاليَّة؛ ولكن بعدوله إلى المصدر اتَّسع المعنى، وأصبح يؤدِّي ثلاثة معانٍ في آنٍ واحدٍ وهي: الحاليَّة؛ أي خائفين/والمفعول لأجله؛ أيْ: للخوف والطمع، والمفعوليَّة المطلقة؛ أي تخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً/أو دعاء خوفٍ وطمعٍ. وهذه المعاني كلُّها مرادةٌ، فإنَّنا ينبغي أن ندعوا ربَّنا ونحن في حالة خوفٍ وطمعٍ، وندعوه للخوف والطمع، وندعوه ونحن نخاف خوفاً ونطمع طمعاً؛ فجمعها ربُّنا في تعبيرٍ واحدٍ بعدوله من الوصف إلى المصدر. فهو بدل أن يقول: ادعوه خائفين وطامعين، وادعوه للخوف والطمع، وادعوه دعاء خوفٍ وطمعٍ، أو تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً. جمعها كلَّها بهذا التعبير القصير فقال: (ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)"[3].

الوصف بالأسماء الجامدة للدلالة على الكمال أو غيره: وذلك نحو"(كلّ) و(جِدّ) و(حَقّ) تابعةً للجنس، مضافةً إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنًى، نحو: أنت الرجل كلَّ الرجل، وجِدَّ الرجل، وحقَّ الرجل، هذا هو الأغلب الأحسن"[4].

والمقصود بهذه الأسماء جميعاً المبالغة، "وذلك لأنَّ الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظيّ"[5]، أمَّا إذا تابعت غير الجنس فقلت: "هذا عبد الله كلُّ الرجل، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحسن كالألف واللام؛ لأنَّك إنَّما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم تردْ أن تجعل (كلَّ الرجل) شيئاً تعرِّفُ به ما قبله وتبيِّنه للمخاطَب"[6].

١- معاني النَّحو ، ص٢/٢٥٠.

٢- مغني اللبيب، ص٥٢٨.

٣- معاني النَّحو ، ص٢/٢٥٠. ٢٥١.

٤- شرح الكافية ، ص٢/٣١٧. وينظر الكتاب، ص٢/١٣.

٥- السَّابق ، ص٢/٣١٧.

٦- الكتاب ، ص٢/١٢.

جاء في شرح الكافية: "ومعنى(كلُّ الرجل)؛ أنَّه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرَّق في جميع الرجال، ومعنى(جِدُّ الرجل)؛ أي: كأنَّ ما سواك هزْلٌ، و(حقُّ الرجل) أي: من سواك باطلٌ "[١].

ومن ذلك الوصف باسم الجنس "على تخيُّل معنى الوصفيَّة فيها نحو قولك:(ليلةٌ غمٌّ) أي: مظلمةٌ. و(امرأةٌ كلبةٌ) على معنى دنيَّةٌ"[٢].

ومنه أن يكرَّر لفظ الجنس فيكون تكراره "بمعنى الكمال، نحو: مررت برجلٍ رجلٍ. أي: كاملٍ في الرجولة، ورأيت أَسداً أَسداً. أي كاملاً"[٣]. كما تقول: مررت "برجلٍ أَسدٍ. أي: جريءٍ. وبرجلٍ حمارٍ. أي: بليدٍ "[٤].

ومنه الألفاظ المتقاربة في دلالتها على الكفاية، نحو "مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ. فهذا نعتٌ للرجل بإحسابه إيَّاك من كلِّ رجلٍ، وكذلك: كافيك من رجلٍ، وهمِّك من رجلٍ، وناهيك من رجلٍ، ومررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ... ومررت برجلٍ هدَّك من رجلٍ، وبامرأةٍ هدَّك من امرأةٍ، فهذا كلُّه على معنًى واحدٍ "[٥]. ومنه النَّعت بـ(مثل) نحو قولك: مررت برجلٍ مثلك."أي: صورته شبيهةٌ بصورتك، وكذلك: مررت برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِك، وكذلك نحوك يكونْ نَعْتاً، ويجريْنَ في المعنى والإعراب مَجْرًى واحداً، وهنَّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ"[٦].

وهكذا نجد أنَّ الأسماء الجامدة عندما تكون وظيفتها النَّحويَّة النعت؛ يكون المعنى الدلاليُّ لها هو المبالغة في بلوغ الكمال وبلوغ الغاية في ذلك.

٤ـ قطع الصفة رفعاً أو نصباً : وهي من ظواهر العربيَّة الجديرة بالاهتمام، ذلك أنَّ العلامة الإعرابيَّة للنعت تتغاير مع علامة المنعوت. وذلك نحو قولك: مررت بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ .

والقطع يستعمل لأداء وظيفةٍ دلاليَّةٍ لا يؤدِّيه الاتباع؛ "فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأنَّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبَّهت الذهن وحرَّكته إلى شيءٍ غير معتادٍ... فهذا التعبير يراد به لفْتُ النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدلُّ على أنَّ اتِّصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدّاً يثير الانتباه"[٧].

---

١ شرح الكافية ، ص٢/٣١٧.

٢ شرح المفصَّل ، ص٥/٣١.

٣ السَّابق ، ص٢/٣٢١.

٤ شرح الكافية ، ص٢/٣٢٠.

٥ الكتاب ، ص١/٤٢٢.

٦ السَّابق ، ص١/٤٢٣.

٧ معاني النَّحو ، ص٣/١٦٧.

جاء في شرح الكافية: "اعلم أنَّ جواز القطع؛ مشروطٌ بأنْ لا يكون النعت للتأكيد، نحو (أمسِ الدابرُ) و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣]؛ لأنَّه يكون قطعاً للشيء عمَّا هو متَّصلٌ فيه معنًى، لأنَّ الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة الدالِّ عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في(جاءني القوم أجمعون أكتعون).

والشرط الآخر: أن يعلم السامع من اتِّصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلِّم، لأنَّه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاجٌ إلى ذلك النعت ليبيِّنه ويميِّزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وُصِفَ الموصوف بوصفٍ لا يعرفه المخاطَب، لكنَّ ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر؛ فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو: مررت بالرجل العالم المبجَّل، فإنَّ العلم في الأغلب مستلزمٌ للتبجيل"[1].

وجاء في الكتاب: "(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح) وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والملكُ لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الأخطل"[2]:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ إِذَا ... أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

الخَائِضُ الغَمْرَ وَالمَيْمُونُ طَائِرُهُ ... خَلِيْفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ

ويرتبط القطع كما تقدَّم بعلم المخاطَب بالمنعوت، ولذلك قال الخليل عن القطع بالنَّصب: "إنَّ نصب هذا على أنَّك لم ترد أن تحدِّث الناس ولا من تخاطب؛ بأمرٍ جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيماً/ونصبه على الفعل، كأنَّه قال: أذكرُ أهل ذاك، وأذكرُ المقيمين، ولكنَّه فِعْلٌ لا يستعمل إظهارُه، وهذا شبيهٌ بقوله: إنَّا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنَّه لا يريد أن يخُبر من لا يدري أنَّه من بني فلانٍ، ولكنَّه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً"[3].

وجاء في الكتاب أيضاً: "(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ. لم يرد أن يكرِّره، ولا يعرِّفك شيئاً تنكره، ولكنَّه شتمه بذلك.

وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[المسد:٤][4]، لم يجعل الحمَّالة خبراً للمرأة ولكنَّه كأنَّه قال: أذكر حمَّالة الحطب؛ شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل

---

[1] شرح الكافية، ص٢/٣٤٢.

[2] الكتاب، ص٢/٦٢ وديوانه، ص٨٣ والجمل في النَّحو؛ للفراهيدي، ص٨٩ وهو في المعجم المفصَّل، ص٣/٢٩٥.

[3] الكتاب، ص٢/٦٥-٦٦ وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء:١٦٢] ينظر الكتاب، ص٢/٦٣ وينظر شرح شذور الذهب، ص٤٥.

[4] قرأ عاصم (حمَّالةَ الحطب) بالنصب على الذمِّ لها، وقرأ الباقون (حمَّالةُ) بالرفع. فمن رفع على أن يجعله وصفاً لقوله: (وامرأتُه). وعلى الخبر، أي: هي حمالة الحطب. ويكون (في جيدها حبلٌ من مسد)خبراً بعد خبرٍ". ينظر حُجَّة القراءات لأبي زرعة، ص٧٧٦/٧٧٧. فالحُجَّة لمن رفع أنَّه جعله خبر الابتداء والحجَّة لمن نصب أنَّه أراد الذمِّ، والعرب تنصب بالذمِّ والمدح والترحُّم بإضمار أعني". ينظر الحُجَّة في القراءات السَّبع؛ لابن خالويه، ص٣٧٧.

إظهاره. وقال عروة الصعاليك العبسيُّ:

أَلخَمْـرُ ثُـمَّ تَكَنَّفُـونِي بِـمُنْكَـذِبٍ وَزُوْرِ

إنَّما شتمهم بشيءٍ فسلقرَّ عند المخاطَبين"[1].

القصرُ: أُسلوبٌ لغويٌّ وظيفته الدلاليَّة هي بيان أنَّ الحكم فيه قوَّةٌ ومبالغةٌ، وذلك نحو قولنا: لا شاعر إلاَّ المتنبِّي. وهذا الحكم يفيد مبالغةً؛ من قِبَل أنَّ هذا التعبير أفاد: أنَّ الشاعر هو المتنبِّي فقط وكأنَّ من عداه ليس شاعراً.

ومثل ذلك قولك:(زيدٌ الخطيب) و(زيدٌ هو الخطيب) فأَنت في قولك هذا قد قصَرت الخطابة على زيدٍ؛ مبالغةً في قصر المسند على المسند إليه، جاء في دلائل الإعجاز: "واعلم أنَّك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثُمَّ ترى له في ذلك وجوهاً (أحدها): أَن تَقْصُرَ جنس المعنى على المخْبَر عنه لقصدك المبالغة؛ وذلك قولك: زيدٌ هو الجواد، وعمرٌو هو الشُّجاع. تريد: أنَّه الكامل إلاَّ أنَّك تُخْرِج الكلام في صورةٍ توهِم أنَّ الجود أو الشَّجاعة لم توجد إلاَّ فيه، وذلك لأنَّك لم تعتدَّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال"[2]. جاء في الإيضاح للقزوينيِّ: أنَّ المعرفة بلام الجنس" قد يفيد قصره: إمَّا تحقيقاً كقولك: زيدٌ الأمير، إذا لم يكن أميرٌ سواه، وإمَّا مبالغةً لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك: عمرٌو الشُّجاع. أي: الكامل في الشَّجاعة فتخرج الكلام في صورةٍ توهِم/أنَّ الشَّجاعة لم توجد إلاَّ فيه؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره؛ لقصورها عن رتبة الكمال"[3].

التمييز المحوَّل عن فاعلٍ أو مفعولٍ: فالمحوَّل عن فاعلٍ، نحو:(طاب زيدٌ نفساً). ونحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]."والأصل: طابت نفس زيدٍ، واشتعل شيب الرأس"[4].

والمحوَّل عن المفعول، نحو:(غرست الأرض شجراً). ونحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢]."والأصل: غرست شجرَ الأرض، وفجَّرنا عيون الأرض"[5].

والوظيفة الدلاليَّة للتمييز المحوَّل إنَّما هي المبالغة في المعنى، جاء في شرح ابن يعيش: "فإذا قلت: طاب زيدٌ نفْساً. فتقديره: طابت نفس زيدٍ، وإذا قلت: تصبَّب عرقاً. فتقديره تصبَّب عرَقُه، وإذا قلت تفقَّأَ شحْماً زيدٌ. فتقديره: تفقَّأَ شحمُ زيدٍ ... فعُلم بذلك أنَّ المراد المجاز، وذلك أنَّه في الحقيقة لشيءٍ من سببه، وإنَّما أُسند إليه مبالغة وتأكيداً، ومعنى المبالغة: أنَّ الفعل كان

---

[1] الكتاب، ص٢/٧٠وديوانه، ص٩٠ والجمل في النَّحو؛للفراهيدي، ص٩٠، وهو في المعجم المفصَّل، ص٣/٥٥٧.

[2] دلائل الإعجاز، ص١٣٨.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، ص٢/١٣١.١٣٢.

[4] شرح الأُشموني، ص٢/٤٧.

[5] السَّابق، ص٢/٤٧.

مسنداً إلى جزءٍ منه فصار مسنداً إلى الجميع؛ وهو أبلغ في المعنى"[1].

فالأصل في(طاب زيدٌ نفساً)؛ "لزيدٍ نفس طابت. وإنَّما خولف بها لغرض الإبهام أوَّلاً، ليكون أَوقع في النفس، لأنَّها تتشوَّق النفس إلى معرفة ما أُبهم عليها، وأَيضاً، إذا فسَّرته بعد الإبهام فقد ذكَرْتَه إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه ممَّا يخلُّ بهذا المعنى"[2].

٧- تحويل عمل الصفة المشبَّهة إلى النصب أو إلى الجرِّ: وذلك نحو: هو حسنٌ وجهَه. بـ(النصب) أو حسَنٌ وجهاً أوحسَنُ الوجه.

والأصل: هو حسَنٌ وجهُه بالرفع، وقد جاء التحويل إلى النصب والجرِّ لإفادة المبالغة في المعنى، ففي قولك: مررت برجلٍ حسَنٍ وجهُه أو حسَنِ الوجه؛ تظهر المبالغة في هذا التعبير من ناحيتين، "وذلك أنَّك جعلت الحُسْن للرجل عموماً، ثُمَّ خصصت وجهه؛ فتكون قد مدحته مرَّتين؛ مرَّةً لعموم شخصه، ومرَّةً لوجهه.

هذا من ناحيةٍ ومن ناحيةٍ أُخرى، أنَّ في هذا التعبير إيضاحاً بعد الإبهام، فإنَّك عندما قلت: (برجلٍ حسَنٍ) ونوَّنت الصفة؛ كنت كأنَّك أنهيت الكلام على الإبهام؛ ثُمَّ أوضحت جهة الحُسْنِ بعدما أبهمت، وللإيضاح بعد الإبهام مزيَّة"[3].

فالأصل في قولنا: زيدٌ حسنٌ وجْهَه. نصب الوجه على التشبيه بالمفعول به. إنَّما هو:"زيدٌ حسَنٌ وجهُه بالرفع، فزيدٌ: مبتدأٌ، وحسَنٌ: خبر. ووجهُه: فاعل بحسن، لأنَّ الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرَّحت بالفعل؛ فقلت: حَسُنَ بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعليَّة، فكذلك حقُّ الصفة أن يجب معها الرفع؛ ولكنَّهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيدٍ؛ ليقتضي ذلك أنَّ الحسن قد عمَّه بجملته. فقيل:(زيدٌ حسنٌ) أيْ: هو، ثُمَّ نصبه"[4].

أمَّا التحويل إلى الإضافة نحو قولك: زيدٌ حسنُ الوجه. فإنَّ فيه من المبالغة ما كان في النصب.

وفي قولهم: زيدٌ حسنُ الوجه؛ بالإضافة، يقول ابن يعيش: "فإن قلت: إذا كان الحسن للوجه؛ والوجه هوالفاعل، فكيف جاز إضافته إليه، وقد زعمتم أنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه. فالجواب: أنَّك لم تصفْه إلاَّ بعد أن نقلت الصفة عنه؛ وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ، وصار فيه ضمير الرجل.

---

[1] شرح المفصَّل، ص ٧٥/٢.

[2] شرح الكافية ، ص١٠٨/٢.

[3] معاني النَّحو ، ص١٥٥/٣.

[4] شرح شذور الذهب ، ص٢٤٤.

فإذا قلت: حسَن الوجه، كان الحسْن شائعاً في جملته كأنَّه وصفه بأنَّه حسَنُ القامة؛ بعد أن كان الحُسْن مقصوراً على الوجه دون سائره، فلمَّا أُريد بيان موضع الحُسْن أُضيف إليه"[1].

وجاء في شرح الكافية: "أصل هذه المسائل كلّها مسألتان: (الحسنُ وجهُه)، و(حسَنٌ وجهُه) برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال، وإن كانتا أصليتين؛ لأنَّ (الوجه) فاعلٌ في المعنى، والأصل ارتفاعه بالصفة... ثُمَّ لكلٍّ واحدةٍ منهما فرعان حسنان في القياس؛ كثيرا الاستعمال: (الحسَنُ وجهاً) و(حسَنٌ وجهاً) على التمييز، و(الحسنُ الوجهِ) و(حسنُ الوجهِ) بالجرِّ على الإضافة. أمَّا حُسْنُ انتصاب المعمولين في القياس؛ فلأنَّك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصبت (وجهاً) على التمييز؛ ليحصل له الحسن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضاً أوقع في النفس للإبهام أوَّلاً ثُمَّ التفسير ثانياً"[2].

الحذف: وقد يفيد الحذف المبالغة؛ وذلك نحو قولنا: (أنت سيراً سيراً) فهذا يدلُّ على أنَّ السير قد اتَّصل بعضه ببعضٍ؛ وذلك خلاف قولنا (أنت تسير سيراً) إذْ إنَّ هذا الأخير يقال ولو كان السَّير قليلاً، وقد حذف الفعل وجاء المصدر، "وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربيٌّ جيِّدٌ حسنٌ"[3].

ومن ذلك أيضاً حذف الجواب في أُسلوب الشرط؛ وذلك لتأْدية وظيفةٍ دلاليَّة مفادها: المبالغة في التهديد والوعيد، نحو ذلك قولك للمُذْنب: لئن قمتُ إليك؛ وسكتَّ عن الجواب، لذهب ذهن مَن وجَّهت إليه هذا التهديد إلى شتَّى أنواع العقوبات والمكروه، "فإذا تمثَّلتْ في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت؛ عَظُمت الحال في نفسه ولم يعلم أيَّها يتَّقي؛ فكان أبلغ في ردعه وزجره عمَّا يُكره منه"[4].

أمَّا إذا أظهرتَ الجواب وقلت: "والله لإنْ زرتني لأُعطينَّك درهماً. لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قطّ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، لأنَّه ربَّما يكون مستغنياً عنه غير راغب فيه؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة"[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[الأنعام: ٣٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾[الأنعام: ٩٣] فالجواب محذوفٌ؛ "تقديره في هذه المواضع: لرأَيت عجباً أو أمراً عظيماً، ولرأَيت سوء مَن قَبْلهم، أو لرأَيت سوءَ حالهم"[6].

---

[1] شرح المفصَّل، ص٢/١٢٠.

[2] شرح الكافية، ص٣/٥٠٦،٥٠٧.

[3] الكتاب، ص١/٢٣١.

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٢/٤٦١.

[5] السَّابق، ص٢/٤٦٢ وينظر شرح المفصَّل، ص٩/٩.

[6] البُرهان، ص٣/١٨٣.

وحذف الجواب يليق بالمبالغة، ويؤدِّي وظيفةً دلاليَّة لا يؤدِّيها ذكره، جاء في البُرهان "قالوا: وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطَب به؛ وإنَّما يُحذف لقصد المبالغة؛ لأنَّ السَّامع مع أقصى تخيُّله يذهب منه الذِّهن كلَّ مذهبٍ، ولو صرَّح بالجواب؛ لوقف الذِّهن عند المصرَّح به فلا يكون له ذلك الوقع"[1].

٩- خروج الفعل عن ظاهره: وذلك نحو التعبير بالماضي عن المستقبل، وبالخبر عن الطلب، وذلك بقصد المبالغة. لأنَّه "إذا عبَّر عن الأحداث المستقبلة بالفعل الماضي كان القصد من ذلك تحقُّق الوقوع؛ وأنَّها بمنزلة الفعل الماضي الذي حصل ووقع، وذلك يفيد مبالغةً في إثبات المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[الكهف:٤٧]، وقوله: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ۝ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾[النَّبأ]"[2].

ومثل ذلك مجيء الخبر مؤدِّياً الوظيفة الدلاليَّة للطلب؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[البقرة:٢٢٨]، وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[البقرة:٢٣٣]. فيتربَّصن، ويرضعْن: فعلان مضارعان، "وهذان الفعلان خبريَّان لفظاً، طلبيَّان معنًى.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[البقرة:٨٣]. جاء في الكشَّاف: "(لا تعبدون): إخبارٌ في معنى النهي؛ كما تقول: تذهب إلى فلانٍ تقول له كذا، تريد الأمر؛ وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنَّه كأنَّه سورع إلى الامتثال والانتهاء وهو يخبر عنه"[3].

* * *

الفصل الرَّابع

---

[1] البُرهان، ص١٨٣/٣ وينظر الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٨٨/٣.

[2] الجملة العربيَّة والمعنى، ص٢١٧.

[3] الكشَّاف، ص١٥٩/١.

الجملة بين الوظائف النَّحويَّة والوظيفة الدلاليَّة

المبحث الأوَّل: الجملة:

١ . **الجملة وأهمِّيَّة دراستها:** يهتمُّ الدارسين المُحدَثين بالجملة من قِبَل أنَّها الوحدة التعبيريَّة التي تتمثَّل فيها أهمُّ خصائص اللغة، إذْ إنَّ "تأْليف الكلمات في كلِّ لغةٍ يجري على نظامٍ خاصٍّ بها، لا تكون العبارات مُفهِمةً ولا مصوِّرةً لِمَا يراد حتَّى تجري عليه ولا تزيغ عنه. والقوانين التي تمثِّل هذا النِّظام وتحدِّده تستقرُّ في نفوس المتكلِّمين وملَكَاتهم؛ وعنها يصدر الكلام؛ فإذا كُشفت ودُوِّنت فهي: علم النحو ولو عُرضت عليك جملةٌ من لغةٍ لا تعرفها، وبُيِّنت لك مفرداتها كلمةً كلمةً؛ ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة، وإحاطتك بمدلولها؛ حتَّى تعرف نظام هذه اللغة في تأْليف كلماتها، وبناء جملها"[١].

فالأفكار تنشأُ وسط الجمل، وتظهر إلى الوجود بواسطة الجمل، وذلك" أنَّ الجملة عبارةٌ عن فكرةٍ تامَّةٍ ".[٢]فهي "الكلام الذي تحصل منه فائدةٌ تامَّةٌ، واشتقاقها: من أجملت الشيء؛ إذا جمعته؛ وكلٌّ محتملٍ للتفصيل: جملةٌ"[٣].

ولعل المبرِّد أوَّل من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد، فقد ورد عنده مصطلح الجملة أكثر من تسع مراتٍ [٤]جاء في المقتضب: "وإنَّما كان الفاعل رفعاً لأنَّه، هو والفعل، جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطَب"[٥].

وقد ورد هذا المصطلح عند الفرَّاء ثلاث مراتٍ[٦]، حيث قال: "وتقول: قد تبيَّن لي أقام زيدٌ أَمْ عمرٌو. فتكون الجملة مرفوعةً في المعنى"[٧].

وورد عند ابن السرَّاج ثلاثاً وعشرين مرَّةً [١]؛ جاء في الأُصول: "والجمل المفيدة على ضربين: إمَّا فعلٌ وفاعلٌ، وإمَّا مبتدأٌ وخبرٌ. وأمَّا الجملة المركَّبة فنحو: زيدٌ ضربته، وزيدٌ أبوه منطلقٌ"[٢].

---

١ إحياء النحو ، ص ٢.

٢ النص والخطاب والإجراء ، ص٨٨.

٣ اللباب في علل البناء والإعراب ، ص١/١٣٨.

٤ ينظر المقتضب ، ص ١/٥٥، ٦٢، ١٤١، ٣١٠، ٣٦٢، ص ٢/٢٨، ١٠٨، ١٤٣، ٢٧٣، ٤٠٢، ٥٥٦.

٥ المقتضب ، ص١/٥٥ .

٦ ينظر معاني القرآن ، الفرَّاء «يحيى بن زياد» (٢٠٧هـ) مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٥٥م ، ص ٢/٢٨٧،٣٣٣،٥٩١ .

٧ السَّابق ، ص ٢/٣٣٣ .

وفي الخصائص: ورد هذا المصطلح ثلاثاً وثلاثين مرةً. فقد قال ابن جنّي: "أمَّا الكلام: فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه. وهو الذي يسمِّيه النَّحويُّون: الجُمل... فكلُّ لفظٍ استقلَّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلامٌ"[3]. فالجملة عند ابن جنّي تُرادف الكلام التامِّ. فهي "عبارة عن مركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواءٌ أفاد كقولك: زيدٌ قائمٌ. أو لم يفد كقولك: إنْ يكرمْني. فإنَّه جملةٌ لا تفيد إلاَّ بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعمَّ من الكلام مطلقاً"[4].

وكذلك ما جاء عن الزمخشريِّ حيث يقول في المفصَّل: "والكلام: هو المركَّب من كلمتين فأكثر؛ أُسندت إحداهما إلى الأُخرى، وذلك لا يتأتَّى إلاَّ في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبِشْرٌ صاحبك. أو في فعلٍ واسمٍ نحو: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ. ويسمَّى الجملة"[5].

وفرَّق الرضيُّ بين (الجملة) و(الكلام) قال: "والفرق بين (الجملة) و(الكلام) أنَّ الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصليَّ؛ سواءٌ كانت مقصودةً لذاتها أو لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر/من الجمل. فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبَّه والظرف مع ما أُسندت إليه.

والكلام: ما تضمَّن الإسناد الأصليَّ، وكان مقصوداً لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا ينعكس"[6].

والعلاقة بين الجملة والكلام فيها "عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ وذلك أنَّ الجملة أعمُّ من الكلام لصدقها بدونه؛ وعدم صدقه بدونها؛ فكلُّ كلامٍ جملةٌ لوجود التركيب الإسناديِّ"[7]. وأوَّل من أَفرد للجملة باباً خاصَّاً في كتب النَّحو؛ هو ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) حيث خصَّص باباً للمقارنة بين الجملة والكلام، وهو من جهةٍ أُخرى صاحب نظريَّةٍ تقوم على التصنيف الثلاثيِّ للجمل. فهي إمَّا اسميَّةٌ أو فعليَّةٌ أو ظرفيَّةٌ[8].

---

[1] ينظر الأُصول في النحو، ابن السرَّاج، ص١ /٦٤، ٦٥، ٨٦، ١٨٨، ١٩٨ ،٢٦٢، ص ٢ / ٤٣، ٦٢،٦٥، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٤٤، ١٥١، ١٨١، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٥٧.

[2] السَّابق ، ص١/٦٤ .

[3] الخصائص ، ص١/١٧ وينظر اللمع، ابن جنّي«أبو الفتح عثمان» تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،١٩٧٢م ، ص٢٦.

[4] التعريفات، الشريف الجرجاني «علي بن محمَّد بن علي»(٨١٦هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥م. ص، ١٠٦.

[5] المفصَّل ، ص٢٣وشرح المفصَّل، ص١/١٨.

[6] شرح الكافية ، ص١/٢٢.٢٣.

[7] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ) تحقيق: د.عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ، ١٩٩٦م ، ص٣١.

[8] – ينظر مغني اللبيب، ص٣٦٣/٣٦٤.

ومن المُحْدَثين يطالعنا رأْي الدكتور إبراهيم أنيس حيث يقول:" إنَّ الجملة في أقصر صورها أو أطولها تتركَّب من ألفاظٍ هي موادُّ البناء التي يلجأُ إليها المتكلِّم أو الكاتب أو الشاعر، يرتِّب بينها وينظِّم؛ ويستخرج لنا من هذا النِّظام كلاماً مفهوماً نطمئنُّ إليه، ولا نرى فيه خروجاً عمَّا ألِفْناه من تجارب سابقة"[١].

ويأتي هذا التعريف بشكلٍ أوضح عند الدكتور مهدي المخزومي حيث يقول: "الجملة هي الصورة اللفظيَّة الصغرى للكلام المفيد في أيَّة لغةٍ من اللغات، وهي المركَّب الذي يبيِّن المتكلِّم به أنَّ صورةً ذهنيَّةً كانت قد تألَّفت أجزاؤها في ذهنه، ثُمَّ هي الوسيلة التي تَنْقل ما جال في ذهن المتكلِّم إلى ذهن السَّامع"[٢].

والباحث النَّحويُّ حيال الجملة تبرز مهمَّته في "شرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كلُّ عنصرٍ من عناصرها، والعلامات اللغويَّة الخاصَّة بكلِّ وظيفةٍ، ومن ثُمَّ تعيين النموذج التركيبيِّ الذي ينتمي إليه كلُّ نوعٍ من أنواع الجمل"[٣].

والجملة العربيَّة عند النُّحاة كما هو معلومٌ تتألَّف من ركنين أساسيَّين ومن فَضلةٍ، والرُّكنان: هما المسند والمسند إليه؛ وهما عُمدة الكلام. والمسند إليه لا يكون عندهم إلاَّ اسماً، أمَّا المسند: فإنَّه يكون اسماً وفعلاً.

ولهذا فإنَّ "ما يدخل على الجملة من معانٍ أُخرى؛ لا يزيل معنى الإسناد؛ فلا تستغني الجملة عن أيِّ ركنٍ من ركنيها"[٤].

والجملة كيانٌ ذو أهمِّيَّةٍ في اللغة؛ ليس فقط من الفائدة التامَّة التي ينبغي أن تتَّصف بها؛ بل من جهة مدلولها التركيبيِّ، إذ إنَّ لهذا المدلول بُعدٌ دلاليٌّ يميِّزه عن سواه، فلكلماتها المفردة معناها المعجميُّ الخاصُّ، ولهيئتها التركيبيَّة القائمة بهذه الكلمات معناها النَّحويُّ الخاصُّ؛ الزائد على معاني المفردات. ولا شكَّ في أنَّ هذا المعنى النَّحويَّ (التركيبيَّ) الزائد إنَّما يحصل من التركيب الذي يحسن السكوت عليه، نحو قولنا: (السفينةُ قادمةٌ) فإنَّ في هذه الجملة معنًى زائداً على معنى السفينة، وفيها أيضاً معنى (القُدُوم)، وقد نسب إلى السفينة ورُبِط بها.

ولهذا يجب التفريق بين الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية لمكونات التراكيب من أجل تنظيم شبكة العلاقات، هكذا نجد أنَّ "الكلمات المعجميَّة تُنتقى من الكلام أوَّلاً، وإنَّ الكلمات الوظيفيَّة

---

٢ – من أسرار اللغة، ص ٢٧٨.

٣ – في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣١.

٤ – بناء الجملة العربيَّة، ص١٦.

٥ – نظام الجملة عند اللغويِّين العرب، د. مصطفى جطل، منشورات كلية الآداب / جامعة حلب، ١٩٧٩، ص١٦.

توضع في أماكنها بعد ذلك، وقد يكون هذا الترتيب نفسه قائماً بالفهم؛ وهذا يتَّفق مع اتِّخاذ الكلمات المعجميَّة مراكز ضبط في حلِّ المشكلات"[1].

وفي المحصِّلة؛ فإنَّ "كلَّ دراسةٍ لغويَّةٍ لابدَّ أن تتَّجه إلى المعنى؛ فالمعنى هو الهدف المركزيُّ الذي تصوَّب إليه سهام الدراسة من كلِّ جانبٍ"[2].

وإذا كان بناء الجملة العربيَّة ينتج عن تبادل الرُّتبة بين الاسم والفعل، أو بين الأصل والفرع؛ فإنَّ هذا البناء يجب فيه "أن يتوازى مع المعنى المقصود"[3].

وتأتي أهمِّيَّة دراسة الجملة من جهة أنَّ "أكثر الكلام جُملٌ، والجملة مركَّبةٌ من مسندٍ ومسندٍ إليه؛ فإنْ كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسميَّةٌ. وإن كان المسند فعلاً؛ أو بمنزلة الفعل فالجملة فعليَّةٌ"[4] وإذا كان أكثر الكلام جُملاً؛ فإنَّ "من الكلام ما ليس بجملةٍ، بل هو كلماتٌ مفردةٌ أو تركيباتٌ وصفيَّةٌ أو إضافيَّةٌ، أو عطفيَّةٌ غير إسناديَّةٍ. مثال ذلك النداء: فإنَّ (يا حَسَنُ) ليس بجملةٍ، ولا قِسْمٍ من جملةٍ، وهو مع ذلك كلامٌ؛ ويشبه الجملة في أنَّه مستقلٌّ بنفسه، لا يحتاج إلى غيره؛ مظهراً أو مقدَّراً"[5]. فأهمِّيَّة الجملة تظهر في النصوص؛ وذلك أنَّ أثر التركيب النَّحويَّ في النصِّ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وحذفٍ أو إظهارٍ أو إضمارٍ، ونفيٍ وتوكيدٍ ونهيٍ، وإخبارٍ واستفهامٍ وتغيير في الوظيفة النحويَّة؛ وما يتبع ذلك من تغيُّرٍ في العلامة الإعرابيَّة؛ هذا الأثر واضحٌ لا مراء فيه. "والنَّحو دائماً ذو علاقةٍ بصياغة النصِّ من جهةٍ واحدةٍ على الأقلِّ؛ وذلك أنَّه يحدِّد الترتيب الزمنيَّ للوقائع"[6].

٢. علاقة الإسناد وتأليف الجملة: يرى النَّحويُّون أنَّ المسند والمسند إليه هما عمادا كلِّ جملةٍ، ولهذا أطلقوا على المبتدأ والخبر، وعلى الفعل والفاعل ونائبه، وما يشاركهم الحكم؛ أطلقوا عليه مصطلح: (عُمَد). وذلك من قبل وجوب ذكرها في الجملة.

من هنا كانت فكرة الإسناد أساسيَّةً في تكوين الجملة، ولا نستطيع تناول موضوع الجملة في إطارٍ خارجٍ عن الإسناد؛ وذلك لأنَّ "الجملة كيفما كانت اسميَّةً أو فعليَّةً؛ قضيَّةٌ إسناديَّةٌ"[7].

---

[1] النصُّ والخطاب والإجراء، ص ١٥٧.

[2] – اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة، ص١١٧.

[3] – بناء الجملة العربيَّة، ص٨٧.

[4] – التطوُّر النحوي للُّغة العربيَّة، ص١٢٥.

[5] – السَّابق، ص١٢٥.

[6] النصُّ والخطاب والإجراء، ص ٢١٨.

[7] – الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرَّائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ص٢٠١.

والإسناد: هو العمليَّة الذهنيَّة التي تربط بين طرفين في الجملة؛ هما طرفا الإسناد. من هنا كان الإسناد أساس بناء كلِّ جملةٍ؛ فإن خلت الجملة منه فقدت حياتها الاجتماعيَّة؛ فهي بلا وظيفةٍ دلاليَّةٍ، أو أيِّ معنًى دلاليٍّ.

فقضية الإسناد ترتبط بالذِّهن من جهةٍ، وبالعقل من جهةٍ أُخرى، وعلاقة الإسناد في العربيَّة هي: "علاقةٌ ذهنيَّةٌ بين (موضوعٍ) و(محمولٍ) أو مسندٍ إليه ومسندٍ؛ دون حاجةٍ إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابةً، في حين أنَّ هذا الإسناد الذهنيَّ لا يكفي في اللغات الهندوأُوروبية إلاَّ بوجود لفظٍ مسموعٍ أو مقروءٍ؛ ويسمُّونه في تلك اللغات: الرابطة"[1].

والإسناد هو المكوِّن غير المنطوقِ أو المكتوبِ في الجملة العربيَّة؛ فهو إحدى العمليَّات الذِّهنيَّة التي يقوم بها المخاطِب لإيصال ما يريد إيصاله، وللتعبير عمَّا يريد أن يعبِّر عنه بطرائق مختلفةٍ، كالإشارات أو الأصوات أو الكتابة، ومن خلاله تتحوَّل العمليَّة الذِّهنيَّة إلى صورةٍ منطوقةٍ.

فالإسناد المتجسِّد بالصورة الذِّهنيَّة: يعدُّ أساساً في كلِّ جملةٍ، فكلُّ جملةٍ لابدَّ أن تكون هنالك فكرةٌ سابقةٌ لها، وعليه لا ينبغي لأيَّة جملةٍ أن تخلو من الإسناد المُعْتَمَد بالصورة الذهنيَّة.

ولهذا وغيره انصبَّ اهتمام النَّحويِّين على تناول طرفيِّ الإسناد؛ من جهة أنَّهما يفضيان إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة على وجه الدقَّة، إذْ إنَّهما يدلاَّن دلالةً واضحةً على علاقة الاقتضاء المتبادل؛ فسقوط أحدهما دون تقديرٍ؛ يسقط نظام الجملة برمَّته.

والنُّحاة تناولوا المسند والمسند إليه منذ وقتٍ مبكِّرٍ، فقد ذكرهما سيبويه؛ وعقد لهما باباً فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه؛ وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجِدُ المتكلِّم منه بدًّا"[2].

وذكرهما الفرَّاء في معاني القرآن فقال في (ضقت به ذَرْعاً): "فلمَّا جعلت الضِّيق مسنداً إليك؛ فقلت: (ضقت) جاء الذِّراع مفسِّراً له؛ لأنَّ الضيق فيه"[3].

ولا شكَّ في أنَّ هذا التناول الواضح لمسألة الإسناد من قِبَل هذين العَلَمَين؛ لم يكن ليغفل عن متابعته من جاء بعدهما من النُّحاة، وإذا كان طرفا الإسناد قد نالا ما نالاه من اهتمام النُّحاة؛ فإنَّ قسيمتهما (الفَضْلة) ليست بأقلَّ شأْناً منهما، فالنُّحاة والبلاغيُّون قد اصطلحوا على استعمال الفَضْلات في الدرس النَّحويِّ والبلاغيِّ، "فهم يقسِّمون التعبير إلى عُمَدٍ لا يسوَّغ حذفها إلاَّ بدليلٍ؛ وهي المرفوعات وما تولَّد منها، وفَضْلاتٍ يجوز حذفها دون دليلٍ، ويعنون بها سائر أجزاء

---

[1] – فلسفة اللغة العربيَّة، د.عثمان أمين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥م، ص٢٥.

[2] – الكتاب، ص١/٢٣.

[3] – معاني القرآن، الفرَّاء، ص١/٧٩.

التركيب من المنصوبات؛ كالمفاعيل المختلفة، والحال، والتمييز، والمستثنى، ومنصوبات الأفعال"[1].

ومصطلح الفَضلة شديد البعد عمَّا يُتوهَّم من دلالته اللغويَّة للوهلة الأُولى، وهذا ما دعا بعضهم إلى القول: "وما أظنُّ أحداً يتوهَّم أنَّ معنى الفَضْلة هنا هو ما يقْحم في العبارة دون فائدةٍ أو مرامٍ"[2].

والفَضْلة ليست زائدةً من حيث المعنى أو من حيث الذِّكر، أو يمكن الاستغناء عنها "بل المقصود: أنَّه يمكن أن يتألَّف الكلام من دونها"[3].

يقول الأُشمونيُّ: "المراد بالفَضْلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادَّاً مسدَّ عُمْدة (كضربي العبدَ مُسيئاً) أو لتوقُّف المعنى عليه كقوله:

إنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كئيباً ... كاسِفاً بالُهُ قَلِيْلَ الرَّجَاءِ"[4]

فإنَّ الأحوال (كئيباً، كاسفاً باله، قليلَ الرجاء) لا يستغنى الكلام عنها، لأنَّها إذا أُسقطت صار الكلام (إنَّما الميت من يعيش) وفي هذا تناقض.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى﴾[النِّساء:١٤٢]. "فإنَّه لا يمكن الاستغناء عن (كُسالى) التي هي فَضْلة"[5].

وكذلك تأتي أهمِّيَّة الفَضْلة من أنَّها قد تكون واجبة الذِّكر؛ والعُمدة في المقابل واجبة الحذف؛ كما في الإغراء والتحذير: نحو: (إيَّاك والشرَّ) و(أخاك أخاك). "فـ(إيَّاك) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ وجوباً، والتقدير: إيَّاك أحذِّر"[6].

وكذلك الإغراء ففي "قولك:(أخاك أخاك)، وقولك: (أخاك والإحسان إليه). أي: الزَمْ الإحسان"[7].

فالعامل في مثل هذه الضروب واجب الاستتار[8]. ومثل ذلك أيضاً ما يرد في بعض أحوال حذف عامل المفعول المطلق نحو: صبراً آل ياسر. "وفعله واجب الحذف عند النُّحاة"[9]. وعلى

---

[1] – إشكاليَّات في البحث والنقد النحويِّين. د. فخر الدين قباوة ، دار الملتقى، حلب، ط١، ٢٠٠٤م ، ص٩٨.

[2] – السَّابق ، ص٩٨ .

[3] – الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها، ص١٧.

[4] – شرح الأُشموني ، ص٤/٢ وقد تقدَّم ذكره في الصفحة ، ١٩ .

[5] – الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها ، ص ١٤.

[6] – شرح ابن عقيل ، ص٣٠٠/٢.

[7] – السَّابق ، ص٣٠١/٢.

[8] – ينظر الأساليب الإنشائيَّة في النحو العربي ، ص١٥٣/١٥٢.

[9] – معاني النحو ، ص ٩٥/٢ .

ذلك قوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[الملك:١١] فانتصاب (سحقاً) إنَّما كان "على إضمار فعلٍ ، أيْ : أَلزمهم الله سُحْقاً"[1] .

نلحظ من ذلك أنَّنا نفهم من مصطلحيِّ العُمدة والفَضْلة: "أنَّه لا يمكن أن يتألَّف كلامٌ من دون عُمدةٍ مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ، في حين أنَّه يمكن أن يتألَّف من دون فَضْلةٍ، كقولنا: (محمَّدٌ قائمٌ) و (سافر خالدٌ)"[2].

وإذا كان النِّظام النَّحويُّ معنيَّاً بإبراز أهمِّيَّة الإسناد في التعبير؛ فإنَّ الحدث اللغويَّ معنيٌّ أيضاً بإبراز أهمِّيَّة الفَضْلة ومكانتها في إتمام الوظيفة الدلاليَّة للجملة؛ التي بدونها يختلُّ معنى الجملة؛ رغم اكتمال عناصر الإسناد فيها.

فالحدث اللغويُّ الذي هو: "المجال الذي ينطلق منه النِّظام النَّحويُّ، فإنَّه قد يهتمُّ ببعض الفَضْلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغايةَ والقصدَ"[3].

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[الأنبياء:١٦]. لم يكتمل عنصرا الإسناد فحسب؛ بل جاء معهما المفعول به، ومع ذلك فإنَّ التعبير يبقى مختلاً حتَّى يأْتي العنصر اللغويُّ؛ التي يشغل الوظيفة النَّحويَّة (الحال)؛ مصحِّحاً مسار الجملة؛ الذي كان سيصبح مختلاً بدونه. فالفَضْلة يصحُّ حذفها من الحدث النَّحويِّ، وليس ذاك في الحدث اللغويِّ؛ ولهذا كانت إشارة الصبَّان إذْ يقول عن لفظ الفَضْلة بأنَّه: "ما يستغني الكلامُ عنه من حيث هو كلامٌ نحويٌّ"[4]؛ وذلك لا يكون من حيث هو حدَثٌ لغويٌّ.

وأمَّا تأْليف الجملة؛ فإنَّ النُّحاة قد بيَّنوا رأْيهم فيه بصورةٍ كافيةٍ . فقد جاء في همع الهوامع: "والحاصل أنَّ الكلام لا يتأْتَّى إلاَّ من اسمين، أو من اسمٍ وفعلٍ ، فلا يتأتَّى من فعلين ولا حرفين، ولا اسمٍ وحرفٍ ، ولا فعلٍ وحرفٍ ، ولا كلمةٍ واحدةٍ ، لأنَّ الفائدة إنَّما تحصل بالإسناد، وهو لابدَّ له من طرفين: مسندٍ ومسندٍ إليه. والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه. والحرف لا يصلح لأحدهما"[5] .

وجاء في شرح ابن يعيش: "وتركيب الإسناد: أن تركِّب كلمةً مع كلمةٍ تنسب إحداهما إلى الأُخرى فعرَّفك بقوله: أُسندت إحداهما إلى الأُخرى أنَّه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة

[2] – مشكل إعراب القرآن ، ص٦٩٤ .

[3] – الجملة العربيَّة تأْليفها وأقسامها ، ص١٤.

[4] – بناء الجملة العربيَّة ، ص ٣٠ .

[5] – حاشية الصبَّان ، ص٢/٢٥٢.

[6] – همع الهوامع، ص١/٤٦.

مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّق بالأُخرى؛ على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"[1].

وجاء في مقدِّمة دلائل الإعجاز "ومختصر الأمر أنَّه لا يكون كلامٌ من جزءٍ واحدٍ؛ وأنَّه لابدَّ من مسندٍ ومسندٍ إليه وكذلك السبيل في كلِّ حرفٍ يدخل على جملةٍ كإنَّ وأخواتها"[2].

وجاء في شرح الكافية: "والكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ من اسمين، أو في فعلٍ واسمٍ ... وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كـ(زيدٌ قائمٌ) و(قامٌ زيدٌ).

ومقدَّرين كـ(نعم) في جواب من قال: أزيدٌ قائم؟ أو أقام زيدٌ؟ أو أحدهما مقدَّراً دون الآخر؛ وهو إمَّا الفعل كما في (إن زيدٌ قام) أو الفاعل كما في (زيدٌ قام) أو المبتدأ، أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف:١٨]"[3] .

وإذا كان الجمهور الأعظم من النُّحاة قد حصر تأليف الكلام على المسند والمسند إليه؛ فإنَّ هنالك من يرى بأنَّ من الكلام ما هو على غير نمط المسند والمسند إليه من ذلك:

- قولهم: حسبك. فهو مبتدأٌ؛ "فيه معنى النهي ولم يؤتَ له بخبرٍ"[4]، وذلك لأنَّه في معنى (اكتفِ).

ومنه قولهم: "أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ... وكذا قولهم: خطيئةٌ يومَ لا أصيدُ فيه. أي: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، ويخطئُ يوم لا أَصيد فيه. أي: يقلُّ ويندر. فهذه كلُّها مبتدآتٌ؛ لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل"[5].

ومن ذلك قولهم: ليت أنَّ محمَّداً حاضرٌ. فإنَّك تكتفي بـ(أنَّ) مع صلتها؛ عن أن تأْتي بخبر (ليت) لأنَّها تدلُّ على معنى الاسم والخبر، لدخولها على المبتدأ والخبر؛ كما كانت ظننت وأخواتها كذلك، فجاز أن تقول: ليت أنَّ زيداً خارجٌ. كما تقول: ظننت أنَّ زيداً خارجٌ. ولا تحتاج إلى خبرٍ؛ لأنَّ الصلة قد تضمَّنت الاسم والخبر"[6].

- ومن ذلك أيضاً أن يتألَّف الكلام من فعلٍ واسمٍ منصوبٍ كما في قول عنترة[7]:

العَقِيقَ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِداً ... سائِلَتِي غَبُوقَاً فاذْهَبِي

جاءت رواية البيت بنصب (العقيق) وبرفعها. فهما لغتان: إذْ "إنَّ مُضَر تنصب به واليمن

---

[1] –شرح المفصَّل ، ص١/٢٠.

[2] –دلائل الإعجاز، مقدِّمة دلائل الإعجاز للجرجاني صفحة(ش)تحقيق: الشنقيطي ورشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م.

[3] – شرح الكافية ، ص١/٢١.

[4] –الأُصول في النحو ، ابن السرَّاج ، ص١/١٠٠.

[5] – شرح الكافية ، ص١/١٩٩.

[6] –شرح المفصَّل ، ص٨/٨٥ .

[7] – ديوانه، ص٢٧٣ ولسان العرب ، ص١٣/٣٩ وخزانة الأدب ، ص٣/١ وهو بلا نسبةٍ في شرح الكافية، ص ٣/١٦٦.

تَرفع"[1].

فعلى النَّصب نجد أنَّ الكلام قد تألَّف من فعلٍ ناسخٍ ومنصوبٍ، أيْ: أنَّ المسند إليه غير موجودٍ ؛ لذلك ذهب النحويَّون للتأْويل في سبيل الحفاظ على قاعدتهم أن يصيبها الانكسار، وحفاظاً على تلك القاعدة التي تنصُّ على أنَّ الكلام لابدَّ في تأْليفه من استحضارٍ وحضورٍ للمسند والمسند إليه. قالوا: "كما جاز أن يصير نحو(عليك) و(إليك) بمعنى فعل الأمر فيُنصب به؛ جاز أن يصير (كذَب) و(كذَب عليك) بمعنى الأمر؛ فيُنْصبُ به كما ينصب بـ(الزَمْ)"[2].

وبهذا يتَّضح أنَّ الأكثر والغالب غلبةً مطلقةً في تأْليف الكلام أن يتألَّف من مسندٍ ومسندٍ إليه، فهو قد يخرج عن هذه الصورة في أحايين قليلةٍ ؛ إضافةً لذلك فإنَّه ليست كلُّ الجمل التي استوفت شروط الإسناد في تأْليفها مفيدةً ؛ فمن الجمل ما يكون غير مفيدٍ . وذلك نحو قولهم: لاسيَّما زيدٌ . فهذه جملةٌ "مؤلَّفةٌ من مسندٍ إليه وهو (سِيَّ) اسم (لا) والمسندٍ مقدَّرٍ ، تقديره: موجودٌ، ولكنَّها لا تستقلُّ بالتعبير ولا تؤدِّي معنًى إلاَّ بضميمٍ معها أو قبلها"[3].

٣ ـ **الوظيفة الدلاليَّة للإسناد** لقد تقدَّم أنَّ الإسناد يكون على صورتين: صورة الجملة الاسميَّة الدالَّة على الثُّبوت، وصورة الجملة الفعليَّة الدالَّة على الحدوث، وذلك أنَّ "الاسم، له دلالةٌ على الحقيقة دون زمانها. فإذا قلتَ : (زيدٌ منطلقٌ). لم يفد إلاَّ إسناد الانطلاق إلى زيدٍ .

وأمَّا الفعل: فله دلالةٌ على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت:(انطلق زيدٌ) أفاد/ثبوت الانطلاق لزيدٍ في زمانٍ معيَّنٍ، وكلُّ ما كان زمانيَّاً فهو متغيِّرٌ ، والتغيُّر، مشعرٌ بالتجديد"[4].

ولهذا كانت "الجملة الاسميَّة موضوعةً للإخبار؛ بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالةٍ على تجدُّدٍ أو استمرارٍ "[5].

فالجملة الاسميَّة هي: "التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثُّبوت؛ أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافاً ثابتاً غير متجدِّدٍ "[6].

وأمَّا الجملة الفعليَّة فهي: "موضوعةٌ لبيان علاقة الإسناد؛ مع دلالةٍ زمنيَّةٍ على حدثٍ في الماضي أو الحاضر أو المستقبل"[7].

---

[1] – شرح الكافية ، ص٣/١٦٧.

[2] – السَّابق ، ص٣/١٦٧ .

[3] – الجملة تأْليفها وأقسامها ، ص٢٢.

[4] – نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص٧٩/٨٠ .

[5] – مبادئ اللسانيَّات ، ص٢١٨ .

[6] – في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص٤٢ .

[7] – مبادئ اللسانيَّات ، ص٢١٨ .

وتظهر أهمِّيَّة الإسناد في الوظيفة الدلالية للجملة إذْ إنَّ دلالة الجملة الفعليَّة إنَّما هي "على الحدوث والتجدُّد؛ في حين أنَّ الجملة الاسميَّة دالَّةٌ على الثُّبوت"[1].

جاء في الكشَّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]. "والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره"[2].

ومثل ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[الذَّاريات:٢٥]. "وأصله: نسلِّم عليكم سلاماً، وأمَّا (سلامٌ) فمعدولٌ به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوفٌ، معناه: عليكم سلامٌ، للدلالة على ثبات السلام، كأنَّه قصد أن يحيِّيهم بأحسنَ ممَّا حيَّوه به"[3].

ومن الملاحظ في الجملة الفعليَّة؛ أنَّه بعد تمام الإسناد فيها تظهر عناصر لغويَّةٌ تحمل وظائف نحويَّةً؛ ينبني عليها تمام المعنى الدلاليِّ للجملة؛ "وتكون هذه الكلمات مكمِّلاتٍ للمعنى المعبَّر عنه بأصل الجملة، فيَبْعَثْنَ في الجملة حياةً لم تتأتَّ لها بدونهنَّ، وتتميَّز هذه المتعلِّقات بعضها عن بعضٍ بما لها من وظائف لغويَّةٍ، نِيْطَ بها أداؤها"[4].

وإذا كانت الجملة الفعليَّة في عمومها تدلُّ على التجدُّد والحدوث؛ فإنَّ هذا ليس على إطلاقه. يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ (محمَّدٌ مسافرٌ) و(سافرَ محمَّدٌ) جملتان فعليَّتان ما دام المسند فعلاً. وكيف لنا أن نفهم التجدُّد والحدوث في قولنا (مات محمَّدٌ) و (هلكَ خالدٌ) و(انصرفَ بكرٌ). فهذه الأفعال كلُّها أحداثٌ منقطعةٌ لم يكن لنا أن نجريها على التجدُّد"[5].

فهذه الأفعال صارت منقطعةً بعد أن كانت سابقاً غير منقطعةٍ، فالوظيفة الدلاليَّة للفعل في اللغة هي: "النصُّ على تجدُّد نسبة المسند إلى المسند إليه في فترةٍ من فترات الزمن غالباً"[6]، وليس شرطاً أن يكون ذلك دائماً.

ويظهر ذلك الفرق؛ في الوظيفة الدلاليَّة التي ينهض بها الخبر؛ فيما إذا كان اسماً أو فعلاً، فإنَّك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ. "فقد أثبت الانطلاق فعلاً له؛ من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدث منه شيئاً فشيئاً؛ بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ"[7].

فالطول والقِصَر عندما يُنسبان إلى شخصٍ لا يحملان معنى التجدُّد والحدوث؛ بل الثُّبوت

---

[1] – لمسات بيانيَّة في نصوص من التنزيل، ص١٥.

[2] –الكشَّاف، ص١/٩.

[3] – السَّابق، ص٤/٤٠١.

[4] –النحو العربي قواعد وتطبيق، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص١٠٥.

[5] – الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٠٤.

[6] – النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٦٣.

[7] – دلائل الإعجاز، ص١٣٣.

هو صفتهما، وكذلك نحو قولنا: زيدٌ منطلقٌ . فقد أثبتنا الانطلاق لزيدٍ .

ويختلف المعنى الدلاليُّ حينما يؤدِّي الفعل وظيفة الخبر؛ وذلك نحو قولنا: (زيدٌ ينطلقُ) فـ(ينطلق): هو فعلٌ شغل وظيفةً نحويَّةً هي خبر المبتدأ، والوظيفة الدلاليَّة للإخبار بالجملة الفعليَّة تفيد أنَّ الفعل حدث شيئاً بعد شيءٍ .

جاء في دلائل الإعجاز: "فإذا قلت: زيدٌ ها هو ذا ينطلق. فقد زعمت أنَّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً؛ وجعلت يزاوله ويزجِّيه؛ وإن شئت أن تُحِسَّ الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمَّل هذا البيت:

لا يَألَفُ الدِّرهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عليها وهْوَ مُنْطَلِقُ

هذا هو الحسْن اللائقَ بالمعنى ولو قلت بالفعل: لكن يمرُّ عليها وهو ينطلق؛ لم يحسن. وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أنَّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[الكهف:١٨] فإنَّ أحداً لا يشكُّ في امتناع الفعل هاهنا، وإنَّ قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه. لا يؤدِّي الغرض وليس ذلك إلاَّ لأنَّ الفعل يقتضي مزاولةً وتجدُّد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها؛ من غير أن يكون هناك مزاولةٌ وتزجيةُ فعلٍ؛ ومعنًى يحدث شيئاً فشيئاً"[1].

وقوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ﴾[المائدة:٢٨]. قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: لِمَ جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل؛ وهو قوله: (لئن بسطت.../ما أنا بباسطٍ)؟ قلت: ليفيد أنَّه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع"[2]. وبذلك يتبيَّن لنا أنَّ دلالة الاسم تتَّجه إلى الثُّبوت، وأنَّ الفعل تتَّجه دلالته إلى الحدوث والتجدُّد.

٤. التداخل الدلاليُّ للإسناد: تقدَّم أنَّ التعبير بالجملة الاسميَّة يفيد الثُّبوت، وأنَّ التعبير بالفعليَّة يفيد الحدوث والتجدُّد، ولكنَّ الجملة الاسميَّة قد يكون المسند فيها اسماً وقد يكون فعلاً، فجملة (هو يحفظ) هي: جملةٌ اسميَّةٌ من قِبل أنَّها مبدوءةٌ باسمٍ، "ولكنَّها لا تفيد الثُّبوت، وإنَّما هو من باب تقديم المسند إليه لغرضٍ من أغراض التقديم؛ كالاهتمام بالمسند إليه أو الحصر أو إزالة الشكِّ ونحو ذلك بخلاف قولك: هو حافظٌ"[3].

من هنا نجد أنَّ دلالة الثُّبوت فيما ينسب إلى الجملة الاسميَّة؛ تتداخل مع دلالة الحدوث والتجدُّد؛ ممَّا ينسب إلى الجملة الفعليَّة.

---

[1] – دلائل الإعجاز، ص١٣٤ والبيت لجُؤَيَّة بن النضر، في حماسة أبي تمَّام، ص٧٢٥ وهو بلا نسبةٍ في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، ص١١٣/٢.

[2] – الكشَّاف، ص ٦٢٥/١–٦٢٦ .

[3] – معاني الأبنية في العربيَّة، د. فاضل صالح السامرَّائي، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ٢٠٠٥ م، ص١٦.

ومن مظاهر هذا التداخل ما نجده في الصفة المشبَّهة، وفي اسم الفاعل، وفي اسم المفعول:

أ . الصفة المشبَّهة ودلالات أبنيتها:

فالصفة المشبَّهة كما يراها النُّحاة تدلُّ على "معنى الثُّبوت... أي: الاستمرار واللزوم"[١]. فهي تدلُّ على أنَّ الصفة قد ثبتت لصاحبها ولازمته؛ على وجه الثُّبوت والدوام، وذلك نحو: وسيْم، وطويل، وكريم، وجواد. أمَّا إذا أردنا الحدوث والتجدُّد؛ حوَّلنا الصفة المشبَّهة إلى اسم الفاعل؛ "وذلك لأنَّ صيغة الفاعل موضوعةٌ للحدوث؛ والحدوث فيها أغلب. ولهذا اطَّرد تحويل الصفة المشبَّهة إلى (فاعل) كـ(حاسِن) و(ضائق) عند قصد النصِّ على الحدوث"[٢].

وإذا كان الحدوث يقع ويحدث في زمنٍ معيَّنٍ؛ فهذا الزَّمن بالنِّسبة للفعل هو زمنٌ صرفيٌّ قبل أن يكون نَحْوِيًّا؛ فهو صرفيٌّ في الإفراد؛ نحويٌّ في السِّياق. "ولكن ما يُنسب إلى الصفة من معنى الزَّمن لا يمكن أن يُنسب إليها مفردةً خارج السِّياق؛ وإنَّما يكون الزمن وظيفةً للصفة في السِّياق فقط. أي: أنَّ زمن الصفة نحويٌّ ولا يكون صرفيًّا أبداً"[٣].

ومعلومٌ أنَّ الفعل لا يكون إلاَّ مسنداً؛ وأنَّ الاسم يكون مسنداً إليه ومسنداً، والذي نجده في الصفات؛ أنَّها "تقبل أن تكون مسنداً فتؤدِّي وظيفةً شبيهةً بوظيفة الفعل في التعليق؛ حيث تطلب مسنداً إليه أو منصوباً، أو تكون خبراً لمبتدأٍ؛ ثُمَّ هي كذلك تقبل أن تكون مسنداً إليه؛ فتكون فاعلاً أو نائب فاعلٍ أو مبتدأً، نحو: خيرٌ منك يفعل هذا، وجاء الحسَن وجهه، وحُمِد المصون شرفُه. فالحسن في الجملة الثانية والمصون في الجملة الثالثة كان من قبيل المسند إليه باعتبار ما قبله ومن قبيل المسند باعتبار ما بعده"[٤].

وهذا التداخل الدلاليُّ دعا البعض إلى القول: "هذه الخاصَّة من خواصِّ الصفات تجعل من المقبول أن نتكلَّم عن (جملةٍ وصفيَّةٍ) تقابل الجملتين الاسميَّة والفعليَّة"[٥].

والذي ينبغي التنبيه إليه هو أنَّه "كما أنَّ الصفة المشبَّهة ليست موضوعةً للحدوث. كذلك هي ليست موضوعةً للثبوت في جميع الأزمنة، فليس معنى (حَسَن) في الوضع إلاَّ (ذو حُسْن)، سواءٌ كان في بعض الأزمنة أو في جميعها؛ ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، لكن لمَّا أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أَولى من بعضٍ كان اللفظ ظاهراً في الاتِّصاف بالحُسن في جميع الأزمنة؛ إلاَّ أن تقوم قرينةٌ على تخصيصه ببعضها نحو: كان زيدٌ حسناً فقبح"[٦].

---

١ – شرح الكافية ، ص٣/٥٠٠ .

٢ – السَّابق ، ص٣/٥٠٠ .

٣ – اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص١٠٢/١٠٣.

٤ – السَّابق ، ص١٠٣.

٥ – السَّابق ، ص١٠٣.

٦ – حاشية الصبَّان ، ص٣/٥.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي: أنَّها يمكن أن تقسَّم إلى أقسامٍ؛ إذْ "منها: ما يفيد الثُّبوت نحو: أبكمُ، وأصمُّ، وأفطسُ، وأشهلُ، وأحورُ، وأسمرُ، وأبيضُ، وأعورُ، وأفوهُ؛ أي: واسع الفم. ونحو: طويلٌ، وقصيرٌ، ودميمٌ، وعقيمٌ. وقد تدلُّ: على وجه قريبٍ من الثُّبوت نحو: سمينٌ، وبليغٌ، وكريمٌ، وجوادٌ. وهي لا تدلُّ على الثُّبوت في نحو: ظمآن، وغضبان، وريَّان"[1]. فمن دلالات أبنية الصفة المشبَّهة على الحدوث والثُّبوت كما في باب الإسناد ما يلي:

١- دلالة (فَعِلَ) المكسور العين اللازم. وهذا الوزن يأْتي:

"للدلالة على العلل الباطنة، نحو: وجعٍ، ودوٍ، وحبطٍ، وعمٍ؛ من عَمِيَ قلبه، وأمَّا إذا كان العَمَى في العين فهو: أَعمى. وللدلالة على العيوب الباطنة كـ(لَحِزٍ) أي: بخيلٍ، ونكدٍ وشكسٍ. وللدلالة على الهيجانات والخفَّة: كأشرٍ وبطرٍ وفرحٍ"[2].

فدلالة هذا البناء على الأعراض الآنفة الذِّكر غير ثابتةٍ فهي من قبيل الحدوث والتجدُّد كما في الأفعال.

٢- دلالة فَعْلان: "وهذا البناء يدل على الامتلاء وحرارة الباطن، كصدٍ وصديان وعطشٍ وعطشان"[3] وهذه الدلالات إنَّما هي حادثةٌ وطارئةٌ، تزول بانقطاع أسبابها؛ فهي غير ثابتةٍ؛ وتمثِّل الحدوث والتجدُّد الذي في الأفعال، "ودلالة هذا البناء على الحدوث بارزةٌ في لغتنا الدَّارجة تقول: (هو ضَعْفان) إذا أردت الحدوث، فإذا أردت الثُّبوت قلت: (هو ضعيفٌ). وكذلك (سَمْنان، وسمين)"[4].

٣- دلالة فعيل، وهذا البناء يأْتي "للدلالة على الثُّبوت هو خِلْقةٌ، أو مكتسبٌ: كطويلٍ، وقصيرٍ، وخطيبٍ، وفقيهٍ"[5].

ينتج عن هذا أنَّ الوظيفة الدلاليَّة للصفة المشبَّهة تقترب تارةً من الوظيفة الدلاليَّة للأسماء؛ فتدلُّ على الثُّبوت، وتقترب تارةً أُخرى من الأفعال؛ فتدلُّ على الحدوث والتجدُّد.

ب. اسم الفاعل:

ذكرنا سابقاً أنَّ الاسم يدلُّ على الثُّبوت، وأنَّ الفعل يدلُّ على الحدوث والتجدُّد، والذي نريد أن نشير إليه هاهنا: أنَّ الأسماء ليست على درجةٍ واحدةٍ من الدلالة على الثُّبوت.

---

[1] – معاني الأبنية في العربيَّة، ص٦٧.

[2] – السَّابق، ص٦٩.

[3] – شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي (محمَّد بن الحسن) (٦٨٦هـ) تحقيق الأساتذة: محمَّد نور الحسن، محمَّد الزفزاف، محمَّد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م. ص١/١٤٦،١٤٨.

[4] – معاني الأبنية في العربيَّة، ص٨٠.

[5] – السَّابق، ص٨٣.

فاسم الفاعل مثلاً: يقع "وسطاً بين الفعل والصفة المشبَّهة. فالفعل: يدلُّ على التجدُّد والحدوث، فإن كان ماضياً دلَّ على أنَّ حدوثه تمَّ في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالاً دلَّ على ذلك.

أمَّا اسم الفاعل: فهو أَدْوَم وأثبت من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبَّهة"[1].

فقولنا: (واقفٌ) و(جالسٌ) أدوم وأثبت من قولنا: (وقفَ وجلسَ). ولكنَّ ذلك لا يماثل الثُّبوت الموجود في الصفة المشبَّهة نحو: (طويلٌ، ودميمٌ، وقصيرٌ). فإنَّه يمكن التحوُّل من الوقوف إلى الجلوس وبالعكس، ولكنَّ الطول والقصر من الثبات بحيث لا يمكن الانفكاك عنهما.

ولأنَّ اسم الفاعل واقعٌ بين الفعل والصفة المشبَّهة؛ من جهة وقوعه وسطاً بين الثُّبوت والحدوث؛ فإنَّه "إذا قُصد حدوث الصفة المشبَّهة في الماضي أو الاستقبال حُوِّلت إلى فاعلٍ، فنقول في عفيفٍ، وشريفٍ، وحسنٍ: عافٌّ وشارفٌ وحاسنٌ أمس أو غداً"[2]، ويوضح الصبَّان ما تقدَّم بقوله: "إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حَسَنٌ. ولا تقول: حاسنٌ. وإذا أردت حدوثه قلت: حاسنٌ ولا تقول حسَنٌ"[3]. جاء في الكشَّاف في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]: "فإن قلت: لِمَ عدل عن ضيِّقٍ إلى ضائقٍ؟ قلت: ليدلَّ على أنَّه ضيْقٌ عارضٌ غير ثابتٍ، لأنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان أفسح الناس صدراً.

ومثله قولك: زيدٌ سيِّدٌ وجوادٌ. تريد: السيادة والجود الثابتين المستقرَّين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائدٌ، وجائدٌ"[4]. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشُّعراء: ٥٦] الحَذِر: "اليقظ. والحاذر: الذي يجدِّد حذره"[5]. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْماً عَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤] عَمِين: عمْي القلوب؛ غير مستبصرين. وقُرئ: عامين. والفرق بين العمِيِّ والعامِيِّ: أنَّ العَمِيَّ: يدلُّ على عَمًى ثابتٍ، والعامِيَّ: على عمًى حادثٍ"[6].

ولذلك عندما تريد أن تحوِّل الصفة المشبَّهة من الدلالة على الثُّبوت إلى الدلالة على الحدوث؛ تحوِّل صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل، فإنَّك إذا أردت حدوث الوصف في حسَنٍ قلت: (حاسنٌ).

---

[1] – معاني الأبنية في العربيَّة، ص٤١.

[2] – حاشية الصبَّان، ص٣/٤ .

[3] – السَّابق، ص٣/٤ .

[4] –الكشَّاف، ص٢/٣٨٢ وينظر شرح المفصَّل، ص٦/٨٣ .

[5] –الكشَّاف، ص٣/٣١٥.

[6] – السَّابق، ص ٢/١١٥. العيوب الظاهرة كالعور والعمى تكون على (أفعل فعلاء) ولذلك قيل في عمى القلب عمٍ لكونه باطناً، وفي عمى العين أعمى" . ينظر شرح الشافية، ص ١/١٤٥.

وإذا أردت ثبوته قلت: حَسَنٌ [1]. فالوظيفة النحويَّة لاسم الفاعل تتداخل دلاليًّاً مع العديد من الوظائف النحويَّة الأُخرى من ذلك:

١- يأتي اسم الفاعل دالاًّ على الزمن الماضي: كما في قوله تعالى: ﴿أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[إبراهيم:١٠]. أي: فطر. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هناك فرقٌ في التعبير بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدالّ على الماضي؟ والجواب هو: "أنَّ اسم الفاعل يدلُّ على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه فيه؛ بخلاف الفعل الماضي الذي يدلُّ على وقوع الفعل في الزمان الماضي؛ لا على ثبوته ودوامه"[2]. وأمَّا من حيث وظيفته النحويَّة فإنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ؛ "كان مضافاً إلى ما بعده؛ وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة. كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهذا شاتمُ أخيك أمسِ، ولو قلت: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ. بالتنوين والنصب لم يجزْ عند أحدٍ من البصريِّين والكوفيِّين إلاَّ الكسائيُّ"[3].

٢- ويأْتي دالاًّ على الحال: كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[المدَّثِّر:٤٩]. (ومعرضين) "نُصب على الحال. كقولك: مالَكَ قائماً؟"[4]. ونحو: مالك شارداً؟ فاسم الفاعل في هذه الأمثلة يدلُّ على الحال.

٣- ويأْتي دالاًّ على الاستقبال: كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِن طِينٍ﴾[ص:٧١]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة:٣٠]. أي: سأخلق وسأجعل. وإذا كان هنالك فرقٌ بين اسم الفاعل الدالّ على الماضي والفعل الماضي؛ فإنَّ هناك فرقاً بين اسم الفاعل الدالّ على الاستقبال والفعل المضارع، وذلك أنَّ اسم الفاعل الدالّ على الاستقبال أفاد: "أنَّ الأمر في الوضع . في اسم الفاعل كأنَّه قد تمَّ وثبت وصفاً لصاحبه"[5]؛ بخلاف الفعل المضارع الذي يدلُّ على الحدوث والتجدُّد.

٤. يأتي اسم الفاعل دالاًّ على الاستمرار: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ فَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾[الأنعام]. فهو سبحانه "في كلِّ حينٍ يخلق الحَبَّ والنَّوى، ويخرج الميِّت من الحيِّ، وفي كلِّ يومٍ يخلق الإصباح"[6].

ويأتي دالاًّ على الثُّبوت نحو قولك: هو جاحظ العينين، وبارز الجبين. فاسم الفاعل واسم

---

[1] – ينظر حاشية الصبَّان ، ص٣/٤.

[2] – معاني الأبنية في العربيَّة ، ص٤٤.

[3] – الجمل في النحو ، ص٨٤.

[4] –الكشَّاف ، ص٤/٦٥٦.

[5] – معاني الأبنية في العربيَّة ، ص٤٥.

[6] – معاني النحو ، ص٣/١٥٠.

المفعول مثل الصفة المشبَّهة في دلالتها على الثُّبوت، "فهما يجريان مجراها في ذلك؛ فيقال: ضامرُ البطن، وجائلةُ الوشاح، ومعمورُ الدار، ومؤدِّبُ الخدَّام"[1].

٦. ويأتي الفاعل دالاً على النَّسب إلى الشيء، وذلك أنَّهم يبنون بناءً يدلُّ على نحو ما دلَّ عليه ياء النِّسبة. وذلك قولهم: صرَّاف، ونجَّار، وحجَّار، وعطَّار... إلخ. وهذا البناء إنَّما "يعملونه فيما كان صنعةً ومعالجةً؛ لتكثير الفعل؛ إذْ صاحب الصنعة مداومٌ لصنعته؛ فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير؛ وهو (فعَّال) بتضعيف العين؛ لأنَّ التضعيف للتكثير، وما كان من هذا ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها؛ أتَوا بها على (فاعل)؛ وذلك لأنَّ فاعلاً هو الأصل؛ وإنَّما يُعدل عنه إلى (فعَّال) للمبالغة؛ فإذا لم ترد المبالغة جِيء به على الأصل؛ لأنَّه ليس فيه تكثيرٌ"[2]. وذلك نحو: (رجلٌ فارسٌ)، أيْ: صاحب فرسٍ، و(رجلٌ دارعٌ)، و(نابلٌ)، و(ناشبٌ)، أي: هذه آلته"[3]. قال الحطيئة[4]:

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابِنٌ بالصَّيْفِ تامِرُ

قال الخليل: "إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ وكاسٍ. على ذا، أي: ذات رضاً، وذو كسوةٍ وطعامٍ، وقالوا: ناعلٌ لذي النعل. وقال الشاعر:

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ

أيْ: لهمٍّ ذي نَصَبٍ"[5]. ومن ذلك ما جاء على بناء (فاعل) من الصفات المختصَّة بالمؤنَّث؛ بغير هاء التأنيث، وذلك نحو: طالقٌ، وحائضٌ، وحاملٌ.

جاء في المزهر: "وما كان على فاعل ممَّا لا يكون وصفاً للمذكَّر فهو بغير هاءٍ نحو: حائضٌ، وطالقٌ، وطامثٌ. فإذا أرادوا الفعل قالوا: طالقةٌ وحاملةٌ"[6]. ومعنى إرادة الفعل: "كونه للتجدُّد والحدوث كالفعل، وما كان بمعنى النسب ليس كذلك؛ بل هو للثبوت"[7].

وقد يأتي بناء فاعل وصفاً للمؤنَّث؛ وذلك على معنيين؛ فتَثْبتُ الهاء في أحدهما وتسقطُ من الآخر؛ وذلك لاختلاف الوظيفة الدلاليَّة لإثبات الهاء ولحذفها. فإنَّه "يقال: امرأةٌ طاهرٌ من

---

[1] –شرح المفصَّل، ص٦/٨٢.

[2] – السابق، ص٦/١٣.

[3] – المقتضب، ص٢/١٣٢.

[4] – السابق، ص٢/٣٢ وشرح المفصَّل، ص٦/١٣ والكتاب، ص ٣/٣٨١. وقد تقدَّم الحديث عنه في الصفحة ١٦٦.

[5] – الكتاب، ص٣/٣٨٢ والبيت للنَّابغة الذُّبياني في ديوانه، ص٤٠، وتكملته: وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب. وفي خزانة الأدب، ص١/٣٧٠ ولسان العرب، ص١٤/٢٦٦ وهو بلا نسبةٍ في الكتاب، ص٣/٣٨٢، وشرح المفصَّل، ص٢/١٠٧ وهو في المعجم المفصَّل، ص١/٤٥٠ .

[6] – المزهر، ص٢/٢١٧ .

[7] – حاشية الصبَّان، ص٢/٢٤٦.

الطاهرةٌ من العيوب، وحاملٌ من الحَمْل، وحاملةٌ على ظهرها. وقاعدٌ عن الحيض، وقاعدةٌ من القعود"[1]. والخلاصة: إنَّ نحو قولنا: (طالقٌ وحائضٌ وطامثٌ)، وعاصفٌ في وصف الريح، كما في قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[يونس:٢٢]. فهم "لم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفاً للمؤنَّث، وذلك لأنَّه لم يجْرِ على الفعل، وإنَّما يلزم الفرق ما كان جارياً على الفعل؛ لأنَّ الفعل لابدَّ من تأنيثه؛ إذا كان فيه ضميرٌ مؤنَّثٌ؛ حقيقيَّاً كان أو غير حقيقيٍّ؛ نحو: هندٌ ذهبت، وموعظةٌ جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكَّر والمؤنَّث كما كان كذلك في الفعل.

وإذا لم يكن جارياً على الفعل؛ كان بمنزلة المنسوب، فـ(حائضٌ) بمعنى: حائضيٌّ. أي: ذات حيضٍ؛ على حدِّ قولهم: رجلٌ دارعٌ. أي: درْعيٌّ بمعنى: صاحب درْعٍ. أَلا ترى أنَّك لا تقول: درَع؛ فتُجْريه على (فَعَلَ) في قولك: دارعٌ. أي: ذو دروعٍ، وطالقٌ: أي ذات طلاقٍ، أي: أنَّ الطلاق ثابتٌ فيها، ومثله قولهم: مرضعٌ. أي: ذات رضاعٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾[المزمِّل:١٨]. أي: ذات انفطارٍ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت، إذْ لو أُريد ذلك لأتوا بالتاء، وقالوا: حائضةٌ غداً، وطالقةٌ غداً، لأنَّه شيءٌ لم يثبت؛ وإنَّما هو إخبارٌ عن طريق الفعل، كأنَّك قلت: تحيض غداً، وتطلق غداً"[2]، فهي بمعنى النَّسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كـ(لابن وتامر)، فكما أن معناهما ذو لبنٍ وذو تمرٍ مطلقاً؛ لا بمعنى الحدوث، أي: لبنيٌّ وتمريٌّ، كذلك معنى (طالق وحائض) ذات طلاقٍ وذات حيضٍ"[3].

جـ. اسم المفعول:

هو كاسم الفاعل في دلالته على الحدث والحدوث، ولكنَّه يفترق عنه في دلالته على الموصوف، إذْ إنَّ اسم الفاعل يدلُّ على ذات الفاعل نحو: (قائم). أمَّا اسم المفعول فإنَّه يدلُّ على ذات المفعول، نحو: (محمودٌ ومنصورٌ) فهو كاسم الفاعل: "يدلُّ على الثُّبوت إذا ما قِيس بالفعل، وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبَّهة"[4]. ويتداخل اسم الفاعل دلاليَّاً مع العديد من الوظائف النَّحويَّة، فتتنوَّع دلالته على الزمن كما مرَّ في اسم الفاعل وذلك كما يلي:

١. دلالته على الزمن الماضي: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[الرَّعْد:٢]. أي: قد سُمِّي.

٢. الحال: نحو: عاد موفور الصحَّة، ولم يكن مغلوباً على أمره.

---

[1] – المزهر، ص٢/٢١٧.

[2] . شرح المفصل، ص ٥/١٠٠.

[3] – شرح الشافية، ص٢/١٤١ وينظر شرح الكافية، ص٣/٨٩٣.

[4] – معاني الأبنية في العربيَّة، ص٥٢.

٣- الاستقبال: وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[هود:١٠٣]. فقد جاء في الكشَّاف: "فإن قلت: لأيِّ فائدةٍ أُوثر اسم المفعول على فعله. قلت: لِما في اسم المفعول من دلالةٍ على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنَّه يومٌ لابدَّ من أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنَّه الموصوف بذلك صفةً لازمةً، وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع إلى الناس، وأنَّهم لا ينفكُّون منه. ونظيره قول المتهدِّد: إنَّك لمنهوبٌ مالُك، محروبٌ قومُك. فيه من تمكُّن الوصف وثباته ما ليس في الفعل"[1].

٤. الاستمرار: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ۝ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝﴾[الواقعة].

٥.الدلالة على الثُّبوت كالصفة المشبَّهة؛ وذلك كأن تقول: هو مقرون الحاجبين، مدوَّر الوجه، مفتول العضلات. وتنوب صيغة (فعيلٍ) عن اسم المفعول؛ فيُؤْتى بها بمعنى مفعولٍ، وذلك نحو: قتيلٍ، وجريحٍ.

إذْ يستوي فيها المؤنَّث والمذكَّر. و(فعيلٌ) ينوب عن (مفعولٍ) "في الدلالة على معناه نحو: مررت برجلٍ جريحٍ، وامرأةٍ جريحٍ، وفتاةٍ كحيلٍ، وفتًى كحيلٍ، وامرأةٍ قتيلٍ، ورجلٍ قتيلٍ. فناب (جريحٌ، وكحيلٌ، وقتيلٌ) عن مجروحٍ، ومكحولٍ، ومقتولٍ"[2].

فصيغة (فعيلٍ) التي بمعنى (مفعول) تحمل وظيفةً دلاليَّةً تختلف عن صيغة (مفعولٍ) فهي" تدلُّ على أنَّ الوصف قد وقع على صاحبه؛ بحيث أصبح سجيَّةً له أو كالسجيَّة، ثابتاً أو كالثابت. فتقول: (هو محمودٌ) و(هو حميدٌ). فـ(حميدٌ) أبلغ من (محمودٍ)، لأنَّ (حميداً) يدلُّ على أنَّ صفة الحمد له ثابتةٌ، وكذا (الرجيم) الذي يستحقُّ أن يُرجم على وجه الثُّبوت"[3].

وتتميَّز دلالة (فعيلٍ) عن دلالة (مفعولٍ) في أنَّها تفيد الشدَّة والمبالغة في الوصف؛ بخلاف صيغة (مفعولٍ) التي تدلُّ على الشدَّة والضعف؛ وذلك أنَّنا نقول للمجروح جرحاً صغيراً: هو مجروحٌ. أمَّا جريح: فإنَّا لا نقولها إلاَّ إذا كان الجرح شديداً بالغاً.

ففي قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[يونس:٢٤]. قال ابن هشام:" في الآية إيجازٌ ومجازٌ، وتقديرهما: فجعلنا زرعها في استئصاله كالزرع المحصود فكأنَّ زرْعها لم يلبث بالأمس؛ فحذف مضافان واسم كأنَّ، وموصوف اسم المفعول، وأُقيم فعيلٌ مقام مفعولٍ؛ لأنَّه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرح في أنمُلته: جريحٌ. ويقال له: مجروحٌ"[4].

---

[1] - الكشَّاف، ص٢/٤٢٧-٤٢٨.

[2] - شرح ابن عقيل، ص٢/١٣٨.

[3] - معاني الأبنية في العربيَّة، ص٥٣.

[4] - شرح شذور الذهب، ص١٠٢ و(المجروح) تقال للذي أصابه جرحٌ ولو كان صغيراً، و(الجريح) تقال للذي أصابه جرحٌ بليغٌ ولهذا فإنَّ الشدَّة والمبالغة في دلالة (فعيل) هي أوضح منها في دلالة (مفعول).

وتتميَّز صيغة (فعيلٍ) بأنَّها: لا تطلق على صاحبها إلاَّ إذا اتَّصف بها فعلاً، وذلك بخلاف صيغة (مفعول) فإنَّها: قد تطلق على من لم يقع عليه الفعل بعد؛ وإن كان مُحدَثَاً عليه الوقوع. تقول: فلانٌ قتيلٌ ومقتولٌ على مَنْ لم يؤسَر ولم يُقتل؛ وذلك على معنى أنَّه: سيؤسَر وسيُقتل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً﴾[الإسراء:١٠٢]. أي: "هالكاً... مصروفاً عن الخير؛ مطبوعاً على قلبك"[1].

أمَّا إذا لحقتاء التأْنيث صيغة (فعيلٍ) فإنَّها تحوِّلها من الوصفيَّة إلى الاسميَّة؛ كالذبيحة والنطيحة و"إنَّما قلنا انتقلت إلى الاسميَّة لانَّ الذَّبيحة ليست بمعنى المذبوح"[2]. فالشاة الذبيح هي: ما ذُبحت. وأمَّا الذبيحة فهي: ما أُعدَّت للذبح؛ ولم تُذبح بعد.

قال سيبويه: "تقول: شاةٌ ذبيحٌ . كما تقول: ناقةٌ كسيرٌ . وتقول: هذه ذبيحةُ فلانٍ ؛ وذبيحتُك. وذلك أنَّك لم تردْ أن تخبر أنَّها قد ذُبحت. أَلا ترى أنك تقول ذاك وهي حيَّةٌ، فإنَّما هي بمنزلة ضَحِيَّةٍ "[3].

ممَّا تقدَّم يتبيَّن أنَّ الوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها بناء (فعيلةٍ) تختلف عن الوظيفة الدلاليَّة التي يؤدِّيها بناء (فعيلٍ)، ويرى الدكتور فاضل السامرَّائي أنَّ هذا الاختلاف هو "في ناحيتين:

الأُولى: أنَّ (فعيلةً) تدلُّ على الاسم لا على الوصف؛ إذْ إنَّ تاء التأْنيث حوَّلت (فعيلاً) من الوصفيَّة إلى الاسميَّة.

الثاني: أنَّ (فعيلاً) يُطلق على ما اتَّصف به صاحبه، وأمَّا (فعيلةٌ) فتطلق على ما اتُّخذ لذلك، فالذبيح: يطلق على ما ذُبِحَ ، والذبيحة: لِمَا اتُّخذ لذلك"[4].

المبحث الثاني: الوظيفة الدلاليَّة للجملة:

١. الجملة بين التركيب والدلالة:

الجملة العربيَّة مركَّبٌ إسناديٌّ من كلمتين أو أكثر؛ يؤدِّي الربط بينهما إلى أن يكون لكلٍّ منهما وظيفةٌ نحويَّةٌ. فالجملة العربيَّة "لها حدٌّ أدنى تلتزم به ولا تقلُّ عنه وهو: تَحَقُّقُ طرفي الإسناد الذي تنعقد به الجملة، وليس لها حدٌّ أقصى تلتزم به"[5].

فالقيمة اللغويَّة ليست في المفردات، ولكنَّ القيمة المعوَّلَ عليها إنَّما هي: في "بناء الجملة ونظم التركيب، ولو كان المعوَّل في جودة الشعر على المفردات وحدها لكان الأَحرى بأصحاب

---

١ –الكشَّاف ، ص٦٩٨/٢ .

٢ – شرح الشافية ، ص ١٤٢/٢.

٣ – الكتاب ، ص٦٤٧/٣.

٤ معاني الأبنية في العربيَّة ، ص٥٧ . وشرح الشافية ، ص١٤٣/٢.١٤٤.

٥ – الجملة في الشعر العربي ، ص ٢١٨ .

المعاجم أن يكونوا أَشعر الناس؛ وأَقدرهم على امتلاك ناصية الشعر؛ ولكنَّ ملاك الأمر كلِّه وقوامه؛ على انعقاد التراكيب وبناء الجمل"[1]؛ ولا يكون ذلك إلاَّ بتتبُّع السبل والأساليب التي أتاحها النظام اللغويُّ؛ لتنبعث في اللغة الحياة الثرَّة المعطاءة.

من هنا نجد أَنَّ "الألفاظ المفردة؛ التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتُعرَفَ معانيها في أنفسها، ولكن لأَنْ يُضمَّ بعضها إلى بعض، فيُعرفُ فيما بينها من فوائد."[2] وكلُّ عنصرٍ لغويٍّ له مكانه في الجملة، وإنَّ أيَّ تغيُّرٍ في أمكنة هذه العناصر سيؤدِّي إلى تغيُّرٍ في التركيب؛ إن لم يكن خللاً. فالجملة الأدبيَّة تحمل في طيَّاتها لزوم وجود كلِّ عنصرٍ من عناصرها في مكانه الذي هو فيه، مع العلَّة التي اقتضت كونه هناك، "وحتَّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[3].

ولذا نجد أنَّ الأثر الذي تتركه الجُمل عند المتلقِّي يأتي مرتبطاً ببنائها وتركيبها، ويظهر الفرق والاختلاف بين التركيب والنَّظم في أنَّ "التركيب يقوم على سيادة اللغة كنصٍّ يفرز المعنى، بينما النَّظم يقوم على عكس ذلك"[4].

وفي سياق التركيب نجد الجرجانيَّ يقلِّل من شأْن المفردة إن لم تندرج في تركيبٍ؛ حيث يقول: "ليس الكلام فيما يُفهَم من لفظتين مفردتين نحو: (قعد وجلس). ولكن فيما فُهِمَ من مجموع كلامٍ، ومجموع كلامٍ آخر"[5].

والذي نريد أن نصل إليه هو: أنَّ الكلمات إنَّما تقوم على البُنْية الصوتيَّة؛ التي بدورها تفرز (البُنْية المعجميَّة). وبعد هاتين البُنْيتين تأْتي "بُنْيةٌ ثالثةٌ هي الجملة؛ التي تتحقَّق بتأْليف الكلمات في نظامٍ نحويٍّ؛ يقرن عناصر الجملة في سياقٍ داخليٍّ؛ يتأسَّس من معنًى جديدٍ للكلمات غير معناها الاصطلاحيِّ. وهذه البُنْية هي (البُنْية التركيبيَّة) ويتمخَّض عنها بُنْيةٌ رابعةٌ؛ هي (البُنْية الدلاليَّة) التي هي ناتج ما يفرزه السِّياق؛ من معاني عناصر الجملة مجتمعةً في نظامٍ محدَّدٍ. والعلاقة بين هذا الناتج الدلاليِّ وتركيب الجملة هي علاقة وجودٍ"[6]؛ إذْ إنَّ أي تغيُّر في نظام التركيب سيتبعه تغيُّر في الدلالة لا محالة.

وللكلمة في الجملة العربيَّة فضاءٌ من الحرِّيَّة يسمح لها بالتنقُّل من موضعٍ إلى آخر داخل التركيب، ذلك أنَّ "الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدلُّ على صفتها الإعرابيَّة، وما دام للكلمة مثلُ هذه السِّمة فلها من الحرِّيَّة في التنقل في أثناء الجملة؛ ما لم يكن لغيرها من الكلمات

---

[1] –بناء الجملة العربيَّة ، ص٢٤٩.

[2] – دلائل الإعجاز ، ص٤١٥.

[3] – السَّابق ، ص٤٠.

[4] – المشاكلة والاختلاف ، ص٣٧.

[5] – دلائل الإعجاز ، ص٢٠٢.

[6] – المشاكلة والاختلاف ، ص٢٧ .

في غير العربيَّة. والقيمة النَّحويَّة للكلمة الأجنبيَّة إنَّما تتحدَّد بموضعها المخصَّص لها في الجملة، فإذا أُحْزِحَت من مكانها خرجت عن صفتها، واتَّخذت لها صفةً أُخرى؛ يحدِّدها موضعها الجديد"[1].

فالكلمة في العربية هي: "صيغةٌ ذات وظيفةٍ لغويَّةٍ معيَّنةٍ في تركيب الجملة، تقوم بدور وحْدةٍ من وحدات المعجم، وتصلح لأنْ تُفرد، أو تُحذف، أو تُحشى، أو يُغيَّر موضعها، أو يُستبدل بها غيرها في السِّياق"[2]. لذا وإنَّ موقعيَّة "اللفظة في التركيب؛ على أيِّ وضعٍ كانت؛ لا بدَّ وأن تحدث أثراً دلاليَّاً، أو على نحو من الأنحاء؛ لا بدَّ وأن تحدث تعديلاً في المعنى"[3].

فدلالة العبارة أو التركيب تختلف عن دلالة اللفظة؛ من قِبَلِ "أنَّ دلالة الألفاظ على ما تدلُّ عليه من مسمَّياتٍ أو صفاتٍ أو معانٍ إنَّما هي: دلالةٌ إشاريَّةٌ وضعيَّةٌ بحتةٌ.. أمَّا دلالة العبارة أو التركيب اللغويِّ على ما يدلُّ عليه فلا يقع إلاَّ بالقصد"[4].

٢.الدلالة النحويَّة والنَّحو الدلاليُّ :

من الأمور التقليديَّة في علم الدلالة: "أن يتمَّ تصنيف كلِّ نواحي الصور الشكليَّة تحت مفهوم النَّحو (Syntax)، وكلُّ نواحي المعنى تحت مفهوم الدلالة (Semantics)، كما يتمُّ تصنيف الجانب الاستعمالي للُّغة تحت مفهوم التداوليَّات (Pragmatics)"[5] .

من هنا فإنَّ "الدلالة النَّحويَّة (Semantics syntax)، وهي تُعنى بكيفيَّة انتفاع الناس بالأنماط والتتابعات الشكليَّة في استعمال المعرفة والمعنى؛ ونقلهما وتذكُّرهما، فملاحظة تتابع ما لاسمٍ وفعلٍ يمكن أن يثير توقُّعاً هو: أنَّ فاعلاً وحدَثاً قد جرى التعبير عنهما"[6].

وأمَّا النَّحو الدلاليُّ (Syntax of semantics)، فهو "يهتمُّ بكيفيَّة ارتباط مفاهيم مثل: فاعلٍ ، حدثٍ ، وقصديَّةٍ ، وصفةٍ .. إلخ، من أجل إيجاد معنًى كلِّيٍّ للنصِّ ، فالدلالة النَّحويَّة أكثر التصاقاً بالتنظيم الرصفيِّ النظْميِّ من النَّحو الدلاليِّ"[7]. والجملة العربيَّة من حيث الوظيفة الدلاليَّة توزَّعت على نمطين: نمطٍ إخباريٍّ، ونمطٍ إنشائيٍّ .

وقد يُعبَّرُ عن الخبر بلفظ الإنشاء، وقد يعبَّر عن الإنشاء بلفظ الخبر، وقد يتعاور لفظاْ الخبرِ والإنشاءِ ، وعليه تكون "العبرة بمدلول العبارة لا بصورتها، فإن كان مدلولها إنشاءً كانت إنشاءً ،

---

[1] – في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص٨٧.

[2] – مناهج البحث في اللغة ، ص٢٣٢.

[3] جدليَّة الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم ، د. محمَّد عبد المطَّلب ، مكتبة الحريَّة الحديثة ، ١٩٨٤م ، ص١٥٠ .

[4] –إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل ، ص٦٤ .

[5] النصّ والخطاب والأجراء ، ص٨٣ .

[6] – السَّابق ، ص٨٤ .

[7] – السَّابق، ص٨٥، "فالترابط الرصفيُّ: هو الدلالة النحويَّة، والترابط المفهوميُّ: هو النحو الدلاليُّ". ينظر السَّابق ، ص٧ .

وإن كان مدلولها خبراً كانت خبراً؛ بغضِّ النظر عن صورة التعبير. فقولك: (صبرَك يا خالد) طلبٌ. سواءٌ قدَّرْتَ: اصبرْ صبرك، أم: أسألك صبرك. وقوله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾[البقرة:٢٨٥]. طلبٌ؛ أي: غفرانَك ربّنا؛ سواءٌ قدَّرتَ الكلام: اغفر غفرانك. أو نسألك غفرانك"[1].

ومن هنا نجد الترخُّص في المطابقة والعدول عنها؛ اعتماداً على تحقُّقِ الدلالة النَّحويَّة؛ وبُعْدِ اللبْس عن المعنى. قال سيبويه: "وإنَّما قالت العرب: قال قومك: وقال أبواك: لأنَّهم اكتفَوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا"[2].

فالفعل استغنى عن أن تلحق به علامة تثنيةٍ أو جمعٍ، وذلك لأنَّ الفاعل قد أغنى عن ذلك.

٣- المعنى الدلاليُّ:

المعنى الدلاليُّ هو المعنى الأهمُّ والأشمل،"وللوصول إليه بصورته الشاملة؛ لا بدَّ أن نستخدم الطرق التحليليَّة التي تقدمِّها لنا فروع الدراسات اللغويَّة المختلفة"[3]، والتي يتبيَّن لنا من خلالها أنَّ هذا المعنى ما هو إلاَّ "نتيجةٌ لعددٍ من المعاني المختلفة في تركيب الجملة؛ منها المعنى الوظيفيُّ، والمعنى النَّحويُّ، والمعنى المعجميُّ"[4].

والمعنى يختلف عن الدلالة ولا يطابقها كما قد يُتَوَهَّمُ للوهلة الأُولى؛ وذلك لأنَّ "المعنى: خاضعٌ لسُلْطة النَّصِّ، أمَّا الدلالة: فهي ما يَفْهَمُ القارئُ من النصِّ. والمعنى: يُورثُ تاريخيَّاً،أمَّا الدلالة: فإفرازٌ متجدِّدٌ. والمعنى: جاهزٌ، أمَّا الدلالة: فإنَّها من استنباط القارئ. أي: أنَّ المعنى سابقٌ بينما الدلالة لاحقةٌ. والمعنى: خاضعٌ لمعيار الصحَّة والخطأ،أمَّا الدلالة: فلا وجود لسلطةٍ خارجةٍ عنها؛ لأنَّ قيمتها في ذاتها"[5].

مكوِّنات المعنى الدلاليِّ:

إنَّ الوصول إلى هذا المعنى لا يتمُّ إلاَّ من خلال عنصرين معنويَّين يشتمل عليهما المعنى الدلاليُّ، لا يستغني أحدهما عن الآخر، وهذان العنصران "هما:

المعنى المقاليُّ: ويشمل: المعنى الوظيفيَّ، والمعنى المعجميَّ، والقرائن الحاليَّة والمقاليَّة.

- والمعنى المقاميُّ:/ ويشمل ظروف أداء المقال، والقرائن الحاليَّة"[6].

وذلك لأنَّ المعنى الدلاليَّ لا يستبين إلاَّ بمعنى المقام، الذي هو شرطٌ في اكتماله. ولهذا فإنَّه "لا ينبغي أن ندَّعي الوصول إلى فهمنا للمعنى الدلاليِّ بمجرَّد النظر إلى معنى (المقال) دون

---

[1] – الجملة العربيَّة تأليفها أقسامها ، ص١٨١.

[2] – الكتاب ، ص٢/٣٦-٣٧.

[3] – اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص٣٤١.

[4] –العلامة الإعرابيَّة ، ص٢٢٢.

[5] – المشاكلة والاختلاف ، ص٤٣.

[6] – اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص٣٥٢/٣٥٣.

اعتبار (المقام)"[1] والوصول السَّريع إلى المعنى الدلاليِّ يطَّرد مع وضوح المقام؛ إذْ "كلَّما كان وَصْفُ المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى الدلاليُّ الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحاً"[2].

وكما أنَّ فهْم المقام يكون ضروريًّاً للوصول إلى المعنى الدلاليِّ المقصود؛كذلك فإنَّ عدم تحديد فَهْمٍ للمقام قد يكون ضروريًّاً؛ "كالذي نلمحه في مقام التعمية، والإبهام، والإلغاز؛ إذْ يكون اللبْس الذي يتسبَّب بالتعمية، أو يأتي عن الإبهام، والإلغاز مقصوداً لذاته. فلولا فَهْم المقام هنا والمعرفة بأنَّه مقام تعميةٍ ما قَبِلَ الناس المقال ولا أقبلوا عليه، ولما اعترفوا بأنَّه نصٌّ يستحقُّ عناء النَّظر الجادِّ"[3]. من هنا نصل إلى ثنائيَّة المعنى الدلاليِّ التي تتجلَّى في الدلالة الظاهرة والدلالة الباطنة، ثُمَّ في الدلالة القطعيَّة والدلالة الاحتماليَّة.

١. الدلالة الظاهرة والدلالة الباطنة:

قال الجرجانيُّ: "وإنَّما تكون المزيَّة ويجب الفضل إذا احتمل القول في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر"[4]. وهذه المقولة اتَّخذها الدكتور نصر حامد أبو زيد منهجاً في بيان أهمِّيَّة التفسير والتأويل في العبور من المعنى الظاهر إلى المعنى الباطن قائلاً: "إنَّ المعنى الأوَّل الظاهر والحرفيَّ ليس زائفاً؛ ولكنَّه وسيلتنا الوحيدة للوصول إلى المعنى الباطن؛ وعلى هذا فهدف التفسير وغايته ليس هو تحطيم الرَّمز بل البدء به"[5]. ويقول أيضاً: "ليس التأويل في النَّحو العربيِّ ذلك المرض الذي يجب التخلُّص منه في مفهوم المُحْدَثين؛ بل هو في الحقيقة أداةٌ هامَّةٌ وأساسيَّة من أدوات بناء العلم ذاته"[6].

فالنصُّ اللغويُّ باعتبارالثبات والتغيُّر؛ يتَّضح فيه" أنَّ الثابت هو المعنى الذي يمكن الوصول إليه من خلال تحليل النصِّ، أمَّا المتغيِّر فهو المغزى"[7]. وعليه فإنَّ دلالة النصِّ يجب أن لا تتوقَّف على تحصيل المعنى الحرفيِّ أو المعنى المباشر؛ من قِبَلِ "أنَّ الدلالة اللفظيَّة أبلغ وأقوى من الدلالة المعنويَّة؛ لأنَّ الدلالة اللفظيَّة محسوسةٌ، والمعنويَّة مستنبطةٌ"[8]؛

---

١ –الأُصول ، د.تمَّام حسَّان ص٣٠٤.

٢ – اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص٣٤٦.

٣ – السَّابق ، ص٣٥٠.

٤ – دلائل الإعجاز، ص٢٢١قال الجاحظ:"الدلالة الظاهرة على المعنى الخفيِّ هو البيان الذي سمعت الله عزَّ وجلَّ يمدحه، ويدعو إليه، ويحثُّ عليه. وبذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم". البيان والتبيين ، ص١/٧٥.

٥ –إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل ، ص٤٥.

٦ – السَّابق ، ص١٩٢.

٧ – السَّابق، ص٤٨.والمعنى قائمٌ في العمل نفسه، والمغزى يقوم على أنواع العلاقة بين النص والقارئ.

٨ – الإغفال، لأبي علي الفارسي«الحسن بن أحمد» (٣٧٧هـ) تحقيق: د. عبد الله عمر حاج إبراهيم، المجمع الثقافي أبو ظبي ، الإمارات، ٢٠٠٣م ص، ٢٩٠/١.

بل الواجب أن تتضافر الوسائل للكشف عن المعنى غير المباشر؛ وذلك بمطالعة سياق الحال وسياق المقام، وحال المبدع، والظروف المحيطة بالنصّ، والمحيطة بالمبدع، وتلك الظروف المحيطة بالمتلقّي أيضاً. وهكذا نجد أنَّ الدلالة الظاهرة هي: ذلك المعنى الذي يؤدّيه ظاهر اللفظ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[البقرة:٢٧٥]. وأمَّا الدلالة الباطنة: فهي الدلالة التي يؤدّيها المجاز، والكناية، والإشارة. جاء في دلائل الإعجاز: "الكلام على ضربين:

ضربٌ: أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده. وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيدٍ مثلاً بالخروج؛ على الحقيقة. فقلت: خرج زيدٌ. وبالانطلاق عن عمرٍو؛ فقلت: عمرٌو منطلقٌ؛ وعلى هذا القياس.

وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده؛ ولكن يَدُلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثُمَّ تجد لذلك المعنى دلالةً ثانيةً تصل بها إلى الغرض.

ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل...أَوَلا ترى أنَّك إذا قلت: هو كثير رماد القِدْر، أو قلت: طويل النِّجاد، أو قلت في المرأة:/نؤوم الضحى، فإنَّك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرَّد اللفظ، ولكن يدلُّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثُمَّ يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال؛ معنًى ثانياً هو غرضك؛ كمعرفتك من كثير رماد القدر أنَّه مضيافٌ... وكذا إذا قال: رأيت أسداً. . وذلك الحال على أنَّه لم يرد السَّبُع. علمت أنَّه أراد التشبيه، إلاَّ أنَّه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميَّز عن الأسد في شجاعته...وإذْ قد عرفتَ هذه الجملة فها هنا عبارةٌ مختصرةٌ؛ وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى. تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ؛ والذي تصل إليه بغير واسطةٍ. وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنًى، ثُمَّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنًى آخر كالذي فسَّرتُ لك"[1].

ويدلُّنا هذا النصُّ على أهمِّيَّة مرحلة (معنى المعنى)التي جاءت في توصيف الدكتور إحسان عبَّاس بأنَّها: ذلك "المستوى الفنِّيُّ من الكتابة والاستعارة والتشبيه، وفي هذه المرحلة يكون التفاوت أيضاً في الصُّورة أو الصياغة، لأنَّه تفاوتٌ في الدلالة المعنويَّة أيضاً، مثلما يحدث أيضاً تفاوتٌ في الدلالة في المرحلة الأُولى بين قولك: قام زيد، زيد قام، قائم زيد.. إلخ، ومن مرحلة المعنى يتكوَّن (علم المعاني)، ومن مرحلة معنى المعنى يجيء (علم البيان)، ولهذا نستطيع أن نقول: إن عبد القاهر بعد أن انتهى من كتابه (دلائل الإعجاز)الذي تحدَّث فيه حول المعنى، حاول أن يخصِّص كتاباً لدراسة معنى المعنى؛ فكان من ذلك كتابه:أسرار البلاغة"[2].

---

[1] – دلائل الإعجاز ، ص٢٠٢/٢٠٣.

[2] – تاريخ النقد الأدبي عند العرب، د. إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٣م. ص٤٢٩.

٢. الدلالة القطعيَّة والدلالة الاحتماليَّة:

الناظر في الجملة العربيَّة يجد فيها طواعيَّةً واستجابةً للتقسيم الثنائيِّ، فدلالتها باعتبار القطع والاحتمال إمَّا قطعيَّةٌ: تدلُّ على معنًى واحدٍ معيَّنٍ ؛ لا تحتمل غيره، وذلك نحو: (حضر محمَّدٌ) و(سافر عليٌّ). وإمَّا احتماليَّةٌ: فهي لا تدلُّ على معنًى واحدٍ ؛ بل تحتمل أكثر من معنًى. فأنت تقول: (شربت قدحَ ماءٍ) بالإضافة، و(شربت قدحاً ماءً).

فالجملة الأُولى: أفادت معنًى احتماليَّاً ؛ لأنَّها تحتمل: أنَّك شربت القدح، وتحتمل: أنَّك شربت ماءً مقدار قدحٍ. في حين أنَّ الجملة الثانية هي تعبيرٌ دلالته قطعيَّة؛ لا يحتمل غير أنَّك شربت ماءً مقدار قدحٍ[١].

قال الأُشموني: "النصب في نحو (ذَنُوبٌ ملءُ دَلوٍ) (مُدٌّ بُرٌّ عسلاً) أَولى من الجرِّ، لأنَّ النصب: يدلُّ على أنَّ المتكلِّم أراد أنَّ عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. وأمَّا الجرُّ فيحتمل أن يكون مراده ذلك؛ وأن يكون مراده: بيان أنَّ عنده الوعاء الصالح لذلك"[٢].

المبحث الثالث:التنوُّع الدلاليُّ للجمل:

تأْتي الجملة في العربيَّة حاملةً الكثير من خصائص اللفظة المفردة ؛ وليس ذلك غريباً لأنَّ الجملة في أغلب أحيانها إنَّما تؤوَّل بالمفرد؛ فقد "يسمَّى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام، كرجلٍ وفرسٍ ، وتسمَّى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عيْن الماء، وعيْن المال وعيْن السحاب، ويسمَّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السَّيف والمهنَّد والحسام"[٣].

وكذلك الجملة؛ فإنَّ فيها ما يحمل دلالةً واحدةً ، ومنها ما يكون متعدِّد الدلالات. فالجمل أيضاً قد تحمل دلالاتٍ متضادَّةً ؛ وذلك كما في المفردات؛ إذْ قد "يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد؛ كقولك: البُرُّ والحنطة، والعَيْر والحمار، والذئب والسِّيْد، وجلس وقعد، وذهب ومضى"[٤].

واُختلِف في تفسير الجملة؛ والذي نريد أن نصل إليه هو: أنَّ الجُمل تقسم بحسب التنوُّع الدلاليِّ؛ إلى جملٍ متعدِّدة الدلالة، وجملٍ متضادَّة الدلالة، وجملٍ مختَلفٌ في دلالتها.

أ . فالجمل المتعدِّدة الدلالة: تكمن فيها أسباب هذا التعدُّد ودواعيه التي منها:

١. تعدُّد دلالات المفردة: فقد تأْتي المفردة ولها أكثر من دلالةٍ ؛ فيتْبع ذلك أن تتعدَّد دلالة

---

١ – ينظر معاني النحو ، ص١/١٧.

٢ – شرح الأُشموني ، ص٢/٤٨ ، وحاشية الصبَّان ، ص٢/٢٩٣.

٣ – المزهر ، ص١/٣٦٩.

٤ – السَّابق ، ص١/٣٩٩.

الجملة؛ وذلك نحو قولهم "أنت أعلمُ وعبدُ الله. أي: أنت أعلم مع عبد الله، وإن شئت كان الوجه الآخر؛ كأنَّك قلت: أنت وعبدُ الله أعلمُ من غيركما"[1]. ومثل ذلك اختلاف دلالة الواو في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾[طه:٧٢]. فالواو: "عطفٌ على (مَا جَاءَنَا) أو قسَمٌ"[2].

فهي تحتمل أن تكون عاطفةً؛ عطفت (الَّذِي فَطَرَنَا) على قوله (جَاءَنَا) وعليه يكون المعنى: لن نؤثرك على ما جاءنا من الهدى، وعلى الذي فطرنا.

وتحتمل أن تكون الواو للقسَم؛ وعليه فإنَّ "دليل الجواب المحذوف جملةُ النفي السَّابقة؛ ويجب أن يقدَّر: والذي فطرنا لا نؤثرك"[3] على ما جاءنا من البيِّنات.

٢ـ تعدُّد احتمالات مرجع الضمير: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[فاطر:٨]. فإنَّ الفاعل المضمر في (يشاء): يحتمل العودة إلى إله البشر، ويحتمل: العودة إلى البشر. فالتقدير الأوَّل: يضلُّ من يشاء الله إضلاله ويهدي من يشاء الله هدايته. والتقدير الثاني: يضلُّ الله مَن يشاءُ الضلالة ويهدي الله من يشاء الهداية.

٣. تعدُّد احتمالات المحذوف: فقد يكون في التركيب حذفٌ يحتمل أكثر من تقديرٍ؛ وعليه يكون لكلِّ تقديرٍ معنًى مختلفٌ، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾[آل عمران:١٧٥]. فالمحذوف في الآية هو أحد مفعولي (يخوِّف)؛ إذْ إنَّ (يخوِّف) تنصب مفعولين.

فعلى حذف المفعول الأوَّل يكون التقدير: "يخوِّفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه"[4]؛ أي: إنَّ الشيطان يخوِّف المؤْمنين من أوليائه.

وعلى حذف المفعول الثاني يكون التقدير: "يخوِّف أولياءه القاعدين عن الخروج مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم"[5]؛ فتخويفه لا يتعدَّى المنافقين والكافرين؛ ولا يصل تخويفه إلى المؤْمنين.

٤. احتمال الخبر والإنشاء: فالتعبير يحتمل أن يكون خبراً كما يحتمل أن يكون إنشاءً. من هنا تتعدَّد دلالة التركيب الواحد؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ﴾[المائدة:٢٣]. "فإنَّ جملة (أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا) تحتمل (الدعاء) فتكون معترضةً، و(الإخبار) فتكون صفةً ثانيةً"[6]؛ إذْ إنَّ الصفة الأُولى هي قوله: (الَّذِينَ يَخَافُونَ).

---

[1] – الكتاب، ص١/٣٠٠.

[2] – الكشَّاف، ص٣/٧٧.

[3] – مغنى اللبيب، ص٥٨٠.

[4] – الكشَّاف، ص١/٤٤٣.

[5] – السَّابق، ص١/٤٤٣.

[6] – مغني اللبيب، ص٤١٢.

قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: ما محلُّ (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)؟ قلت: إن انتظم مع قوله: (الَّذِينَ يَخَافُونَ) في حكم الوصف، فمحلُّه الرفع، وإن جُعل كلاماً معترضاً فلا محلَّ له"[1].

٥- قد تحتمل العبارة الإفادة وعدمها بحسب التقدير: وذلك نحو قولك: ظننت أحمد بن زيد. فإنَّك إن قدَّرت (ابن زيد) مفعولاً ثانياً؛ كان كلاماً تامَّاً، وإن قدَّرته صفةً لـ(أحمد) لم يكن كلاماً حتَّى تأْتي بما يتمِّم معناه، كأن تقول: ظننتُ أحمد بن زيدٍ حاضراً.

ب. **والجمل المتضادَّة الدلالة**: وفيها أيضاً تكمن دواعي هذا التضادِّ وأسبابه، فمنها مثلاً:

١- الجمل التي فيها كلماتٌ من الأضداد ولم يتبيَّن فيها أحد المعنيين: وذلك نحو قولك: (شريتُ بيتاً) فهذا التركيب يحتمل: أنَّك اشتريت بيتاً، ويحتمل: أنَّك بعته. جاء في لسان العرب: "شريتُ: بعت، وشريت أي اشتريتُ؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة:١٠٢]. قال الفرَّاء: "بئسما باعوا به أنفسهم. وللعرب في شروا واشتروا مذهبان: فالأكثر منهما أن يكن شروا: باعوا، واشتروا: ابتاعوا، وربَّما جعلوهما بمعنى باعوا"[2].

وهناك من يذهب إلى "أنَّ أُسلوب القرآن الكريم ينفي أن يكون بين الشِّراء والاشتراء ترادفٌ أو تضادٌّ، وإنَّما لكلٍّ منهما دلالةٌ خاصَّةٌ يؤدِّيها في المكان المناسب من السِّياق القرآنيِّ"[3]. ففي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[الكهف:٧٩]. قال الزمخشريُّ: "(وراءهم) أمامهم، كقوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ﴾[المؤمنون:١٠٠]. وقيل: خلفهم"[4]. وليس هذا متفقاً عليه فهنالك من خلص "إلى أنَّ دعوى الضدِّيَّة في هذه اللفظة لا تثبت للنقد والتحقيق"[5]؛ فلكلِّ لفظةٍ دلالتها المحدَّده في السِّياق الذي ترد فيه.

٢- الجمل التي فيها ألفاظٌ مشتركةٌ بين النفي وغير ذلك: نحو أن تقول: (هو يعلم ما له مِن مالٍ عندك). فهذه العبارة تحتمل أن تكون (ما) نافيةً؛ فيكون المعنى: هو يعلم أنَّه ليس له مالٌ عندك. وتحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً؛ فيكون المعنى: هو يعلم الذي له من المال عندك.

ومثل ذلك قولك: (أكرمتك ما أكرمت غيرك)، وساعدتك ما ساعدت غيرك. فـ(ما) تحتمل أن تكون نافيةً؛ فيكون التقدير: أكرمتك ولم أكرم غيرك. وتحتمل أن تكون موصولةً؛ فيكون التقدير: أكرمتك الكرم الذي أكرمته غيرَك.

٣- ألفاظ تُصرف إلى ظاهر لفظها في اللغة؛ وقد تُصرف إلى النفي: وذلك نحو: قلَّما وقليل.

---

[1] -الكشَّاف، ص١/٦٢٠-٦٢١.

[2] - لسان العرب، ص٨/٧٠. وفي كتاب العين، للفراهيدي «الخليل بن أحمد» (١٧٥هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرَّائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دت، ص٦/٢٨٢. "شري يشري شرىً وشراءً وهو شارٍ إذا باع".

[3] -التضادُّ في القرآن الكريم بين النظريَّة والتطبيق. محمَّد نور الدين المنجِّد، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م، ص١٦٠.

[4] -الكشَّاف، ص٢/٧٤٠.

[5] -التضادُّ في القرآن الكريم، ص٢١٥.

ففي قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:٨٨]. قال الزمخشريُّ: "فإيماناً قليلاً يؤمنون، و(ما) مزيدةٌ، وهو إيمانهم ببعض الكتاب؛ ويجوز أن تكون القلّة بمعنى العدم"[1]. فـ(قليلاً) تحتمل في وظيفتها الدلاليَّة: أن يكونوا آمنوا إيماناً قليلاً؛ وتحتمل: ألاّ يكونوا آمنوا قليلاً ولا كثيراً. ومثل ذلك قولك: "قلَّما سرت حتَّى أدخلُها، إذا عنَيْتَ سيْراً واحداً، أو عنيت غير سيرٍ؛ لأنَّك قد تنفي الكثير من السَّير الواحد كما تنفيه من غير سيرٍ"[2]. فعبارة: قلَّما سرت حتَّى أدخلها. تحتمل وظيفتها الدلاليَّة: أنَّه سار سيراً واحداً، وتحتمل أنَّه لم يسر لا قليلاً ولا كثيراً.

وكذلك قولك: أتاني غير عمرٍو. فدلالة هذا التعبير تحتمل: أنَّ عمْراً لم يأْته؛ وتحتمل الضدَّ على أنَّه أتاه. قال سيبويه: "أَلا ترى أنَّه لو قال: أتاني غيرُ عمرٍو. كان قد أَخبر أنَّه لم يأْته؛ وإِن كان قد يستقيم أن يكون قد أَتاه، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء"[3].

وفي هذا السِّياق يقول المبرِّد: "أَلا ترى أنَّك تقول: ما جاءني غير زيدٍ. وتريد: ما جاءني إلاّ زيدٌ. وقد يجوز ألاّ يكون (زيدٌ) جاءك، ويكون الكلام مستوياً. وذلك أنَّك إذا قلت: (ما جاءني غير زيدٍ). فإنَّما زعمت أنَّ غيره لم يأْتك؛ فجائزٌ أن يكون أيضاً ما جاءك، إلاّ أنَّك أمسكت عن الخبر فيه"[4].

ففي قولك: ما جاءني غير زيدٍ. "دليلٌ على أنَّ الذي هو غيره لم يأْتك، فأمَّا زيدٌ نفسه فلم تعْرِض للإخبار بإثبات مجيءٍ له أو نفيه عنه، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضاً لم يجئ"[5]. وهكذا يتجلَّى التضادُّ في الجمل؛ فتحتمل العبارة الواحدة المعنى وضدَّه.

هنالك جُملٌ تؤدِّي المعنى وضدَّه دون أيِّ تقديرٍ معيَّنٍ: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[الحجّ:٦٥]. فالوظيفة الدلاليَّة لهذا التركيب تضمَّنت: النفي والإثبات. فهي تحتمل الإثبات؛ وذلك بتقدير: ويمسك السماء من أن تقعَ على الأرض، وتحتمل النفي؛ بتقدير: لئلاّ تقعَ على الأرض. جاء في مشكل إعراب القرآن: إنَّ "(أنْ) في موضع نصبٍ على معنى: كراهة أن تقع على الأرض؛ ولئلاّ تقع؛ ومخافة أن تقع"[6].

وهنالك جُملٌ تحتمل المعنى وضدَّه بحسب التقدير: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اللّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[الرَّعْد:٢]. فهذا القول "يحتمل: أنَّه خلقها مرفوعةً بغير عمَدٍ؛ ويحتمل:

---

[1] –الكشَّاف، ص١/١٦٤.

[2] – الكتاب، ص٣/٢٢ قال سيبويه: "قلَّما: نفي لقوله (كثر ما)". ينظر الكتاب، ص٣/٢٢.

[3] – السَّابق، ص٢/٣٤٣.

[4] – المقتضب، ص٢/٤٤٩.

[5] – الخصائص، ص١/١٣٥.

[6] –مشكل إعراب القرآن، ص٤٦٣.

أنَّه خلقها مرفوعةً بعمدٍ غير مرئيَّة ؛ فيحتمل نفي العَمَد وإثباتها، فتكون جملة (تَرَوْنَهَا) على إثبات العَمَد صفةً، وعلى نفي العَمَد استئنافيَّةً ويكون المعنى أنَّها مرفوعة بغير عمدٍ "[1].

ومثل ذلك أن تقول: (هولا يستطيع خجَلاً أن يقرأ القصيدة).

فهذا القول يحتمل: أنَّه لا يستطيع أن يقرأ خجَلاً منه. فيكون (خجَلاً) مفعولاً لأجله؛ فهو لأجل أنَّه يخجل لا يستطيع أن يقرأ القصيدة.

ويحتمل أيضاً: أنَّه لا يستطيع الخجلَ من أن يقرأ القصيدة؛ أي: هو يقرأها ولا يخجل من ذلك. فعلى التقدير الأوَّل: هو يخجل من قراءة القصيدة؛ لذلك لا يقرأها؛ وعلى التقدير الثاني: هو يقرأها، ولا يخجل من قراءتها.

٦.الجمل التي تحتمل المعنى وضدَّه بحسب القيود المذكورة في التعبير: وذلك نحو قولك: ما قرأ زيدٌ التفسير فهذا التعبير يحتمل: إثبات القراءة لزيدٍ ؛ غير قراءة التفسير، ويحتمل: نفي القراءة عنه أصلاً. ووظيفة النفي لـ(ما) هي التي جعلت هذا التركيب يحتمل المعنى وضدَّه.

٧الجمل التي فيها أفعال تتعدَّى بحروف جرٍّ متضادَّة: فيحذف الحرف للتوسُّع في المعنى أو للإبهام. وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[النِّساء:١٢٧]. فتقدير حرف الجرِّ المحذوف "يحتمل: في أن تنكحوهنَّ لجمالهنَّ، وعن أن تنكحوهنَّ لدمامتهنَّ"[2]. فالمعنى يحتمل الرغبة في النِّكاح كما يحتمل الرغبة عنه.

ومثل ذلك قولك: أنا لا أَصبر أن أقرأه. فهذا القول يحتمل: أنَّك لا تصبر عن أن تقرأه؛ فقراءته مطلبٌ عزيزٌ . ويحتمل: أنَّك لا تصبر على أن تقرأه؛ فقراءته صعبةٌ؛ والتخلُّص منها راحةٌ وطمأْنينةٌ.

جـ الجمل المختَلف في وظيفتها الدلاليَّة:

الجمل الأكثر في العربيَّة هي الجمل المتَّفق في دلالتها، ولكن هنالك جملٌ مختلَفٌ في دلالتها، فهي عند البعض تحمل وظيفةً دلاليَّةً محدَّدةٍ ، وعند البعض الآخر تحتمل وظيفةً دلاليَّةً أُخرى؛ فمن ذلك على سبيل المثال:

١ـ (كاد) المنفيَّة: ذهب قومٌ من النُّحاة إلى أن (كاد) "إثباتها نفيٌ ونفيها إثباتٌ ، فإذا قيل (كاد يفعل) فمعناه: أنَّه لم يفعل، وإذا قيل: لم يكد يفعل. فمعناه : أنَّه فعله"[3]. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[الإسراء:٧٣]. دلَّ إثباتها على النفي. وفي قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[البقرة:٧١]. دلَّ نفيها على الإثبات. ومعنى "كاد يفعل كذا. أي

---

[1] – الجملة العربيَّة والمعنى ، ص٩١.

[2] الكشَّاف ، ص١/٥٧٠.

[3] مغني اللبيب، ص٦٢٦.

قرب"(1). فإذا قلت: كاد يفعل. "فإنَّك أثبت المقاربة ولم تثبت الفعل، وإذا قلت:(ما كاد يفعل). فإنَّك تنفي مقاربة الفعل، أي: لم يقارب الفعل؛ أي: لم يفعله، ولم يقرب من فعله"(2).

جاء في الكشَّاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾[إبراهيم:17] "يتجرَّعه: يتكلَّف جرعه، (ولا يكاد يسيغه) دخل (كاد) للمبالغة؛ يعني: ولا يقارب أن يسيغه؛ فكيف تكون الإساغة. كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النُّور:40]. أي: لم يقرب من رؤيتها؛ فكيف يراها"(3).

وجاء في المقتضب في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النُّور:40]. "فمعناه: والله أعلم . لم يرَها، ولم يكدْ، أي: لم يدن من رؤيتها، وكذلك: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[التَّوبة:117] فلا تذكر خبرَها إلاَّ فعلاً؛ لأنَّها لمقاربة الفعل في ذاته"(4).

2- زيادة الواو في الجواب: فقد ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الواو تزاد في الجواب؛ كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزُّمَر:73] "فالواو زائدةٌ لأنَّ التقدير فيه: فُتحت أبوابها، لأنَّه جوابٌ لقوله: (إذا جَاؤُوهَا)"(5).

وأمَّا البصريُّون فـ(الواو) عندهم "عاطفةٌ وليست زائدةً، وأمَّا جواب (إذا) فمحذوفٌ، والتقدير فيه: حتَّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها فازوا ونَعِموا"(6).

3- إنْ واللام: فقد اختلفوا في التعبير الذي يجمع (إنْ واللام) وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[القلم:51]، وقوله: ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ۝ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾[الصافَّات:167-168]، وقوله: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[الإسراء:108].

فقد ذهب البصريُّون: إلى أنَّ (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، وأنَّ (اللام) إنَّما هي لام الابتداء؛ أُثبتت للفرق بين (إنْ) النافية والمخفَّفة.

وذهب الكوفيُّون: في تقديرهم للآية الأُولى؛ "أي: وما كادوا إلاَّ يزلقونك"(7)، وفي الآية الثانية؛ "أي: وما كانوا إلاَّ يقولون"(8).

4- (إلاَّ) بمعنى الواو: واختلافهم هو: هل تجيء (إلاَّ) بمعنى الواو أم لا. فالكوفيُّون ذهبوا

---

1 - الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري«الحسن بن عبد الله بن سهل»(395هـ) إنجاز: لجنة التحقيق في مؤسسة النشر الإسلامي: السيِّد علي الطباطبائي والشيخ رياض الراوي وأبو حيدر الجواهري، ط1، 1412هـ، قم، إيران، ص 213.

2 - معاني النحو ، ص1/252.

3 - الكشَّاف ، ص2/546 .

4 - المقتضب ، ص2/63.

5 - الإنصاف ، ص2/457.

6 - السَّابق ، ص2/459.

7 - السَّابق ، ص2/641.

8 - السَّابق ، ص2/641.

"إلى أنّ (إلاّ) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريُّون إلى أنَّها لا تكون بمعنى الواو"[1]. والكوفيُّون في حجَّتهم لذلك قالوا: "إنَّما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب؛ قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة:١٥٠]. أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجَّةٌ"[2].

وحجَّة البصريِّين أنَّها "للاستثناء؛ والاستثناء: يقتضي إخراج الثاني من حكم الأوَّل، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأوَّل، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر"[3].

٥. لام الجحود: واختلافهم هو فيما دخلت عليه هذه اللام، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[الأنفال:٣٣]. جاء الخلاف في الفعل الذي بعد اللام. فالكوفيُّون ذهبوا: "إلى أنَّه خبر (كان) واللام للتوكيد، وذهب البصريُّون: إلى أنَّ الخبر محذوفٌ، واللام متعلِّقة بذلك الخبر المحذوف، وقدَّروه: (ما كان الله مريداً ليفعل)"[4].

٦ـ جواب الطلب بعد القول: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[إبراهيم:٣١]. قيل: "هو جوابٌ لشرطٍ محذوف، أو جوابٌ للطَّلب"[5]، قال المبرِّد: "وإنَّما هو: قل لهم يفعلوا يفعلوا"[6]. وقيل إنَّما "حذف اللام لتقدُّم لفظ الأمر"[7]، أي: قل لهم ليقيموا[8].

٧ـ تعبيرات اختُلف في معناها: وذلك نحو قولهم: هذا أمرٌ لا يُنادَى وليدُهُ. فقد اختُلف في تفسير هذا القول إنَّ معناه: أنَّ هذا اليوم هو لِلَهْوِ الصبيان؛ فلا ينبغي استدعاؤهم من لهْوهم. أم أنَّ المعنى: هذا أمرٌ لا يُنادى فيه مَن وُلِدَ فيه[9].

جاء في الخصائص في (بابٌ في توجُّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين) "وذلك في الكلام على ضربين: أحدهما وهو الأكثر أن يتَّفق اللفظ البتَّة، ويُختلف في تأويله. وعليه عامَّة الخلاف؛ نحو قولهم: (هذا أمرٌ لا يُنادى وليده). فاللفظ غير مُختَلفٍ فيه، لكن يُختلف في تفسيره. فقال قومٌ: إنَّ الإنسان يذهل عن ولده لشدَّته، فيكون هذا كقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ

---

[1] – الإنصاف، ص١/٢٦٦.

[2] – السَّابق، ص١/٢٦٦.

[3] – السَّابق، ص١/٢٦٩.

[4] – شرح الأُشموني، ص٣/١٩٨.

[5] – مغني اللبيب، ص٦٠٥.

[6] – المقتضب، ص١/٣٨٥.

[7] – مشكل إعراب القرآن، ص٣٨٤.

[8] – ينظر همع الهوامع، ص٢/٤٤٤.

[9] أي: هو أمرٌ جليلٌ لا يُنادَى فيه الوليدُ ولكن يُنادى فيه جِلَّة القوم. ينظر إصلاح المنطق، ص٣٨٧ وأدب الكاتب، ص٤٦ وجمهرة الأمثال، ص٢/٤٠٧.

عمَّا أرضعت﴾[الحج:٢]، وقوله سبحانه: ﴿يوم يفرّ المرء من أخيه وأمِّه وأبيه﴾[عبس]. والآي في هذا المعنى كثيرة، أي هو أمرٌ عظيمٌ؛ فإنَّما ينادى فيه الرجال والجِلّة، لا الإماء والصبْية"[1].

ومثل ذلك قولهم: (أنت أعلم وربُّك) فالوظيفة الدلاليَّة لهذا التعبير تحتمل أن تكون: أنت أعلم وربُّك مجازيك. وتحتمل أن تكون: أنت أعلم من غيرك، وربُّك أعلم منكما. قال الرضيُّ: "وهذا يستعمل في التهديد، أي: أنت أعلم بربِّك، فلعلَّك تجترئ عليه لِما علمت من ترك مكافأته للمجرمين؛ تعالى عنه. فـ(أنت وربُّك) أي: أنتما مقترنان، فأنا لا أدخل بينكما، ولا أدعوه عليك فإنَّه حسبُك؛ وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف.

وقال عبد القاهر: "أنت أعلم وربُّك مجازيك، فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية؛ وليس مذهب إليه بذاك، وكذا قول العبديِّ*: إنَّ تقديره: أنت أعلم من غيرك، وربُّك أعلم منكما. وهذا أبعد ممَّا تقدَّم من حيث المعنى المفهوم من: أنت أعلم وربُّك"[2].

المبحث الرابع: خروج الوظيفة الدلاليَّة عمَّا يقتضيه ظاهر الجملة.

الأصل في أيَّة عبارةٍ أن تُحمل على ظاهرها، ولكن هناك عباراتٍ تخرج وظيفتها الدلاليَّة عمَّا يقتضيه ظاهرها؛ وذلك لأنَّ حملها على ظاهرها يوقع في إشكالاتٍ معنويَّةٍ، أو إعرابيَّةٍ؛ فمن ذلك على سبيل المثال:

١. المجاز: فالمجاز لا يكون إلاَّ خروجاً عن ظاهر الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناح الذُّلِّ من الرَّحمة﴾[الإسراء:٢٤]. "مبالغةً في التذلُّل والتواضع لهما"[3]، ونحو قوله تعالى: ﴿بل مكرُ اللَّيلِ والنَّهار﴾[سبأ:٣٣]. قال الزمخشريُّ: "ومعنى مكر الليل والنهار: مكركم في الليل والنهار، فاتَّسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به وإضافة المكْر إليه، أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازيِّ"[4].

قال سيبويه: "وسألته عن قولهم: موتٌ مائتٌ، وشغلٌ شاغلٌ، وشِعرٌ شاعرٌ، فقال: إنَّما يريدون المبالغة والإجادة"[5]. فالوظيفة الدلاليَّة في هذه الأقوال وأمثالها إنَّما جاءت من قبَل المجاز؛ لأنَّ المعنى المراد فيها هو خارجٌ عن إطار ظاهر لفظها.

---

١ – الخصائص، ص٣/١٦٤–١٦٥.

* هو أبو طالب أحمد بن بكر، نحويٌّ بغداديٌّ «٤١٦هـ».

٢ – شرح الكافية، ص٢/٤١.

٣ – الكشَّاف، ص٢/٦٥٨.

٤ – السَّابق، ص٣/٥٨٥.

٥ – الكتاب، ص٣/٣٨٥.

٢- مخالفة ظاهر اللفظ لِمَا وضعت العبارة من أجله: وذلك نحو قولهم "عند المدح: قاتله الله ما أشعره. فهم لا يريدون هذا ولا يريدون وقوعه. وكذا: هوت أمُّه، وهبلته، وثكلته. وهذا يكون عند التعجُّب من إصابة الرجل في رميه، أو في فعل يفعله"[1]. ومثل ذلك أيضاً قولهم: "عاد فلانٌ شيخاً؛ وهو لم يكن شيخاً قطُّ، وعاد الماء آجناً؛ وهو لم يكن آجناً فيعود. قال تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[يس:٣٩]. فقال: عاد ولم يكن عرجوناً قبل"[2].

٣- وضع الخبر موضع الطلب كما في الأمر، والنهي: فالأمر نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[البقرة:٢٣٣]. "أي: ليرضع الوالدات أولادهنَّ"[3]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوَءٍ﴾[البقرة:٢٢٨]. قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: فما معنى الإخبار عنهنَّ بالتربُّص؟ قلت: هو خبرٌ في معنى الأمر. وأصل الكلام: وليتربَّص المطلَّقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيدٌ للأمر، وإشعارٌ بأنَّه ممَّا يجب أن يتلقَّى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنَّهنَّ امتثلْنَ الأمر بالتربُّص؛ فهو يخبر عنه موجوداً"[4].

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ﴾[البقرة:٨٣]. فالخبر الملحوظ في قوله: (لا تعبدون) هو:"إخبارٌ في معنى النهي؛ كما تقول: تذهب إلى فلانٍ تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأنَّه كأنَّه سُورِع إلى الامتثال والانتهاء"[5].

٤- إسناد الفعل إلى غير فاعله في الحقيقة: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾[الكهف:٧٧]. فقد أسند فعل الإرادة إلى الجدار؛ والجدار ليس له إرادةٌ كما هو معلومٌ.

٥- وضع الطلب في موضع الخبر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[النمل].

فإنَّ قوله: (وَأَلْقِ عَصَاكَ) "معطوف على قوله: (أَن بُورِكَ)، فقوله (وألق) وإن كان إنشاءً لفظاً؛ لكنَّه خبرٌ معنًى. والمعنى: فلمَّا جاءها قيل: بورك مَن في النار، وقيل: ألقِ"[6].

وقال الزمخشريُّ "فإنْ قلت: علامَ عطف قوله: (وَأَلْقِ عَصَاكَ)؟ قلت: على (بُورك)؛ لأنَّ المعنى: نودي: أن بورك مَن في النار، وأن ألق عصاك: كلاهما تفسيرٌ لـ(نُودي).

---

[1] – المزهر ، ص١/٣٣١.

[2] – السَّابق ، ص١/٣٣٠-٣٣١.

[3] – البرهان ، ص٢/٢٨٩.

[4] –الكشَّاف ، ص١/٢٧٠.

[5] – السَّابق ، ص١/١٥٩.

[6] – البرهان ، ص٣/٣٥٠.

والمعنى: قيل له بورك من في النار، وقيل له: ألقِ عصاك. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ بعد قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ على تكرير حرف التفسير؛ كما تقول: كتبت إليه أن حُجَّ، وأن اعتمر؛ وإنْ شئت أن حُجَّ واعتمر"[1].

٦- التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس: فقد يُعبَّر عن الوقائع والأحداث التي لم تحدث ولم تقع بعدُ بلفظ الماضي، كما قد يُعبَّر عن الأحداث والوقائع التي مضى عليها زمنٌ بلفظ الفعل المضارع.

فمن التعبير عن الأحداث التي لم تقع بعد؛ بلفظ الفعل الماضي ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[الكهف:٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[الزُّمَر:٧٣].

ومن التعبير عن الأحداث والوقائع التي مضى عليها زمنٌ؛ بلفظ الفعل المضارع قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[البقرة:١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾[البقرة:٩١]؛ أي: فَلِمَ قتلتم"[2].

وهذا النوع من التعبير يغلب "فيما إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهدِّدة؛ المتوعَّد بها، فيُعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾[النَّمْل:٨٧]، وقوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ﴾[الزُّمَر:٦٨]"[3].

والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي؛ إنَّما هو على سبيل المجاز ففي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾[النَّمْل:٨٧]."فإنَّه لا يمكن أن يراد به المضيُّ لمنافاة (ينفخ) الذي هو مستقبلٌ في الواقع؛ وفائدة التعبير عنه بالماضي الإشارة إلى استحضار التحقُّق، وأنَّه من شأنه لتحقُّقه أن يُعبَّر عنه بالماضي وإن لم يرد معناه"[4].

٧- مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين: فالعرب قد "تأْمر الواحد بلفظ أَمر الاثنين، نحو: افعلا ذلك، ويكون المخاطَب واحداً"[5].

قال الزمخشريُّ: "العرب أكثر ما يرافق الرجلَ منهم اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ، وصاحبيَّ، وقِفَا، وأسعدا؛ حتَّى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين، وعن الحجَّاج أنَّه كان يقول: يا حرسي اضربا عنقه"[1]. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[ق:٢٤].

---

[1] - الكشَّاف، ص٣/٣٥٠.

[2] - البرهان، ص٣/٣٧٣.

[3] - السَّابق، ص٣/٣٧٢.

[4] - البرهان، ص٣/٣٧٣.

[5] - المزهر، ص١/٣٣٤.

٨ـ مخاطبة الواحد بلفظ الجموع: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[النَّمْل:٣٥] والمرسَلون ليسوا جماعةً بل "هو واحدٌ بدليل قوله تعالى على لسان نبيِّ الله سليمان: ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾[النَّمْل:٣٧]"[٢].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[المؤمنون:٩٩] فقد "أفرد، ثُمَّ جمع لأنَّ غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما"[٣].

٩ـ ذكْر المتكلِّم نفسه بلفظ الجماعة للتعظيم والتفخيم: إذْ "قد يقول المعظِّم: (فعلنا) و(نحن) و(إيَّانا) عادَّاً لنفسه كالجماعة"[٤].

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[المؤمنون:٩٩]. فمخاطبة الواحد بلفظ الجماعة هي من سنن العرب في كلامها، إذْ "يقال للرجل العظيم: انظروا في أمري...لأنَّ الرجل العظيم يقول: نحن فعلنا؛ فعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب"[٥].

١٠ـ وقوع الجمع موقع المثنَّى: قال سيبويه: "وهو أنَّ يكون الشيئان كلُّ واحدٍ منهما بعض شيءٍ مفردٍ من صاحبه"[٦]؛ أي أنَّه "ما أُضيف إلى متضمَّنه وهو مثنًّى لفظاً نحو: قطعت رؤوس الكبشين، أي رأسيهما"[٧]؛ ولا يكون لهما إلاَّ رأسان.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التَّحْريم:٤]. "وليس لهما إلاَّ قلبان"[٨].

١١ـ وقوع المفرد موقع الجمع والمثنَّى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[الأنبياء:٨] جاء في الكشَّاف في هذه الآية: "(لا يأْكلون الطعام) صفةٌ لـ(جسداً)، والمعنى: وما جعلنا الأنبياء عليهم السلام قبله ذوي جسدٍ غير طاعمين، ووُحِّد الجسد لإرادة الجنس، كأنَّه قال: ذوي ضربٍ من الأجساد"[٩].

---

١ –الكشَّاف ، ص٤/ ٣٨٧ .

٢ – المزهر ، ص١/٣٣٣.

٣ – مغني اللبيب، ص٥٨٥.

٤ – شرح الكافية ، ص٣/١٦.

٥ – المزهر، ص١/٣٣٣.

٦ – الكتاب ، ص٣/٦٢١.

٧ – همع الهوامع ، ١/١٦٨ وينظر المزهر، ص٢/١٩٤.

٨ – المزهر ، ص٢/١٩٣.

٩ –الكشَّاف ، ص٣/١٠٤.

جاء في شرح الكافية: "وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[مريم:٨٢]، وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ عَدُوٌّ﴾[الكهف: ٥٠]. وذلك لجعلهم كذاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والترافد"[1].

وقد يقع المفرد موقع المثنَّى كما في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الشُّعراء:١٦]. قال الزمخشريُّ "فإن قلت: هلاَّ ثنَّى (الرسول) كما ثنَّى في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾[طه:٤٧]. قلت: الرسول يكون بمعنى المرسَل، وبمعنى الرسالة، فجُعل ثَمَّ بمعنى المرسَل فلم يكن بدٌّ من تثنيته. وجُعل هاهنا بمعنى الرسالة فجاز التسوية فيه . إذا وصف به . بين الواحد والتثنية والجمع"[2]. ومن وجهةٍ أُخرى فإنَّه "يجوز أن يوحَّد؛ لأنَّ حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعةٍ واحدةٍ، واتِّحادهما لذلك، وللأخوَّة كان حكْماً واحداً فكأنَّهما رسولٌ واحدٌ"[3].

١٢ ـ تذكير المؤنَّث وتأْنيث المذكَّر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة:٢٧٥]. أي: "فمن بلغه وعظٌ من الله وزجرٌ"[4]. ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾[النِّساء:٨]. فقد "ذكَّر الضمير لأنَّه ذهب بالقسمة إلى المقسوم"[5]. وعلى ذلك قول الشاعر[6]:

إِنَّ إِنارةَ العقلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى	وعقلُ عاصي الهَوَى يَزدادُ تنويرا

ومن تأْنيث المذكَّر ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[يوسف:١٠]. وعلى ذلك قولهم[7]: ذهبَتْ بعضُ أصابعه. وقد ذهب سيبويه إلى أنَّ الضابط في ذلك: هو أن يكون مؤنَّث مضافاً إلى بعضه. جاء في الكتاب: "وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنَّما أنَّث البعض لأنَّه أضافه إلى مؤنَّث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنِّثْه لأنّه لو قال: ذهبتْ عبْدُ أُمِّك لم يَحسن"[8]. وعلى ذلك قول الأعشى[1]:

---

[1] – شرح الكافية ، ص٤٢٩/٣.

[2] –الكشَّاف ، ص٣٠٤/٣.

[3] – السَّابق ، ص٣٠٥/٣.

[4] – السَّابق ، ص٣٢١/١.

[5] – البرهان ، ص٣٥٩/٣.

[6] –بلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٤٨٣ وأوضح المسالك، ص٨٨/٣ وخزانة الأدب ، ص١٦٩/٢. والمقاصد النحوية، ص٣٩٦/٣ وفيها: "وقائله من المولَّدين". وهو في المعجم المفصَّل ، ص١٧٠/٣. والشاهد فيه: إعادة الضمير في (مأسوف) مذكراً على (إنارة) وهو مؤنَّث، والذي سوَّغ ذلك كون المرجع (إنارة) مضافاً إلى مذكرٍ وهو العقل فاكتسب التذكير منه.

[7] – ينظر التبيان في إعراب القرآن، ص٩/٢ والأُصول في النحو، لابن السرَّاج ص ٧٧/٣ وسرّ صناعة الإعراب ، ص١٣/١ .

[8] – الكتاب ، ص٥١/١.

بِـالقَولِ الـذي قَـدْ أذَعْتَـه كَصَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ

قال سيبويه: "لأنَّ صدر القناة من مؤنَّث"[2].

١٣. تنزيل غير العاقل منزلة العاقل: وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[يوسف:٤]. فقد عبَّرت الآية عن حال الكواكب بـ(ساجدين)، وهو جمع سالم خاصٌّ بالعقلاء. قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: فلِمَ أُجريت مجرى العقلاء في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؟ قلت: لأنَّه لمَّا وصفها بما هو خاصٌّ بالعقلاء؛ وهو السُّجود أَجرى عليها حكمهم. كأنَّها عاقلة، وهذا كثيرٌ شائعٌ في كلامهم، أن يلابس الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه؛ فيعطى حكْماً من أحكامه إظهاراً لأثر الملابسة والمقاربة"[3].

١٤. الالتفات: وهو "نقل الكلام من أُسلوبٍ إلى آخر تطْريةً واستدراراً للسامع وتجديداً لنشاطه؛ وصيانةً لخاطره من الملال والضجر بدوام الأُسلوب الواحد على سمعه"[4].

وذلك كأن يكون الانتقال من التكلُّم إلى الخطاب كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[يس:٢٢]. الأصل (وإليه أرجع) فالتفتَ من التكلُّم إلى الخطاب،وفائدته: أنَّه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه؛ وهو يريد نصح قومه؛ تلطُّفاً وإعلاماً أنَّه يريده لنفسه، ثُمَّ التفتَ إليهم؛ لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله"[5].

وكذلك الانتقال من التكلُّم إلى الغيبة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[الكوثر]. فهو لم يقل (فصلِّ لنا) وذلك "تحريضاً على فعل الصلاة لحقِّ الربوبيَّة"[6]. إذْ لو قال (فَصَلِّ لنا) لجُعلت الصلاة مستحقَّةً لكلِّ من أَعطى، ولذا لم تعلَّق الصلاة بالعطاء، وإنَّما خُصَّ بها مستحقُّها؛ فذكر اسم الربِّ احتياطاً لذلك.

وكذلك الانتقال من الخطاب إلى التكلُّم، كما في قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۝ إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا﴾[طه].

وكذلك الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[يونس:٢٢]. فقد انتقل السِّياق في الآية من الخطاب إلى الغيبة؛ حيث التفتَ عن (كُنتُمْ)

---

[1] – للأعشى في ديوانه ، ص١٧٣ والكتاب ، ص١/٢٥ وهو بلا نسبةٍ في مغني اللبيب، ص٨٤٤ والجُمل في النحو للفراهيدي، ص٢٩٤. وهو في المعجم المفصَّل ، ص٧/٣٤٣.

[2] – الكتاب، ص١/ ٥٢ قال ابن جنِّي: "فإن شئت قلت: أنَّث لأنَّه أراد القناة ، وإن شئت قلت: إنَّ صدر القناة قناة". ينظر الخصائص، ص٢/٤١٧.

[3] – الكشَّاف ، ص٢/٤٤٤.

[4] – البرهان ، ص٣/٣١٤.

[5] – السابق ، ص٣/٣١٥ وينظر الإيضاح ، ص٢/٨٧.

[6] – البرهان ، ص٣/٣١٧ وينظر الإيضاح ، ص٢/٨٨.

إليهِمْ). وفائدة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم؛ لتعجُّبه من فعلهم وكفرهم، إذْ لو استمرَّ على خطابهم لفاتت تلك الفائدة"[1]؛ إلى غير ذلك من مواطن الالتفات.

المبحث الخامس: الوظيفة الدلاليَّة بين التناصِّ والتأْويل النَّحويِّ.

لقد سبق أن تعرَّضنا لدلالة الجملة عندما تكون ظاهرةً حيث يتطابق التركيب مع الوظيفة الدلاليَّة؛ أمَّا إذا لم يتطابق ظاهر التركيب مع المعنى الدلاليِّ المقصود فإنَّ الدلالة الباطنة تكون هي المعنى المقصود والغاية المبتغاة. وكذلك النصُّ فإنَّ مفهومه لا يتوقَّف على الدلالة اللفظيَّة للجمل المكوِّنة له؛ بل إنَّ هذه الجمل تمثِّل العنصر المباشر في توضيح مفهوم النصِّ.

أمَّا العناصر التي يكون لها دورٌ غير مباشرٍ في الوقوع على مفهوم النصِّ وغايته؛ وذلك بما تحويه من دلالاتٍ إيحائيَّةٍ ورمزيَّةٍ؛ فإنَّ دلالة هذه العناصر تتمثَّل بالدلالة التضمنيَّة للنصِّ، فكلُّ نصٍّ له دلالةٌ لفظيَّةٌ تركيبيَّةٌ؛ تنتج عنها دلالةٌ تضمُّنيَّةٌ معنويَّةٌ. ولذلك يقول البعض: "النصَّ إنْ هو إلاَّ نتاج حيلةٍ لغويَّةٍ نحويَّةٍ تركيبيَّةٍ، دلاليَّةٍ، تداوليَّةٍ، والتي يشكِّل تأوُّلها المحتمل جزءاً من مشروعها التكوينيِّ الخاصِّ"[2].

فنظرية النصوص تعتمد في حيويَّتها على عناصر ثلاثةٍ هي: "النَّحو: الترابط الرصفيُّ (sequential connectivity)، الدلالة: الترابط المفهوميُّ (conceptual connectivity)، التداوليَّة: أعمالٌ. خططٌ. أغراضٌ (Actions- plans- coals) وكلٌّ من هذه المجالات يخضع لضوابط تتعلَّق به أثناء الاتِّصال"[3].

فالتناصُّ هو إلاَّ دخول النصِّ في علاقة مع نصوصٍ أُخرى، وبكيفيَّاتٍ مختلفةٍ، وهذه العلاقة لم يقف المتناولون لها على الترابط الرصفيِّ أو الترابط المفهوميِّ في إطار النصِّ الواحد؛ "وإنَّما تجاوزوا النصَّ الواحد إلى النصوص الأُخرى ذات العلاقة؛ فقالوا بارتباط هذه المجموعة بفكرة التناصِّ؛ بمعنى: أن بين النصِّ وتلخيصه، أو بينه وبين ترجمته إلى لغةٍ أُخرى؛ أو نقده، أو محاكاته، أو شرحه، أو أيِّ شيءٍ من هذا القبيل؛ رابطة تسمِّى: التناصُّ"[4].

فالتركيب بما يملكه من آلية التقديم والتأْخير، والحذف، والإضمار، والإظهار؛ أو التوكيد، والنفي، والنهي، والاستفهام؛ وما يتبع ذلك من تغيير في الوظيفة النَّحويَّة لهذا العنصر أو ذاك، وما يترتَّب على ذلك من تغيُّرٍ في العلامة الإعرابيَّة؛ كلُّ ذلك ليس في خدمة الجملة الواحدة فحسب؛ وهذا ما يراه الباحثون المُحْدثون على علم النصِّ؛ فهم "يصرُّون على قيام التكافل بين

---

[1] – البرهان، ص٣/٣١٨ وينظر الإيضاح، ص٢/٨٨.

[2] – القارئ في الحكاية، ص ٨٥.

[3] – النصُّ والخطاب والإجراء، ص٨٦.

[4] – البيان في روائع القرآن، ص١/٤٠٣.

أجزاء النص الواحد، وعلى إمكان التضافر بين نص ونص ؛ بحيث يوضح أحدهما مقاصد الآخر. ويسمون ذلك: مبدأ التناص (intertextuality).

فالنص الواحد بهذا يفسر بعضه بعضاً؛ كما يمكن لنص أن يفسر نصاً آخر؛ بما يلقيه عليه من ضوء كاشف ؛ يحدد مقاصده بعد خفائها"[1].

الخطاب بين الجملة والنص :

تأتي أهمية الجملة من قبل الحيز الذي تشغله في النص . فالجملة في النص ترتبط بغيرها كما غيرها يرتبط بها، "وكل جملة في النص لا يمكن فهمها إلا من خلال ترابطها بأخواتها في النص "[2]. والترابط في النص إنما ينطلق من الترابط في الجملة الواحدة منه، وذلك أن تكوين المعنى لدى متلقي النص يكون "بالسعي إلى خلق الترابط الرصفي للألفاظ؛ والمفهومي للأفكار؛ والتخطيطي للوقائع"[3]، وهذا يعتمد على الكفاءة النصية التي هي: "صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من الوسائل"[4].

وتأتي أهمية النص من قبل "أن الأعراف الاجتماعية (Social conventions) تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل، فالوعي الاجتماعي ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحوية."[5] ولذلك فإن إشارة النصوص إلى نصوص أخرى تكون "بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل"[6].

ويقترح «بوجراند» معايير لجعل النصية أساس مشروع لإيجاد النصوص واستعمالها؛ ومن هذه المعايير[7]:

١- السبك: (Cohesion) وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية (Surface) على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق؛ بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي Sequential connectivity وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط.

ووسائل التضام تشتمل على هيئة نحوية للمركبات Phrases ، والتراكيب Clauses ، والجمل، وعلى أمور مثل: التكرار، والألفاظ الكنائية، والأدوات، والإحالة المشتركة، والحذف، والروابط .

---

[1] – البيان في روائع القرآن ، ص٢/٣٢٣.

[2] – الجملة في الشعر العربي ، ص٧٢.

[3] – النص والخطاب والإجراء ، ص٥٥١.

[4] – السَّابق ، ص٢٩٩.

[5] – السَّابق ، ص٩٢.

[6] – السَّابق ، ص٩٣.

[7] – السَّابق ، ص١٠٣/١٠٤/١٠٥.

٢ـ الالتحام: Cohrence وهذا يتطلَّب من الإجراءات ما تتنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهوميّ Conceptual connectivity ، واسترجاعه وتشتمل وسائل الالتحام على:

أ . العناصر المنطقيَّة: كالسببيَّة، والعموم، والخصوص Class inclusion.

ب . معلوماتٌ عن تنظيم الأحداث، والأعمال، والموضوعات، والمواقف.

جـ. السعي إلى التَّماسك فيما يتَّصل بالتجربة الإنسانيَّة، ويتدعَّم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النصُّ Text presented knowledge مع المعرفة السَّابقة بالعالم.

٣. القصد: Intentionality وهو يتضمَّن موقف منشىء النصّ ؛ من كون صورةٍ ما من صور اللغة قُصد بها أن تكون نصَّاً يتمتَّع بالسبك والالتحام، وإنَّ مثل هذا النصّ وسيلةٌ Instrument من وسائل متابعة خطَّةٍ معيَّنةٍ للوصول إلى غايةٍ بعينها. وهناك مدًى متغيِّرٌ للتغاضي Tolerance في مجال القصد. حيث يظلُّ القصد قائماً من الناحية العمليَّة؛ حتَّى مع عدم وجود المعايير الكاملة للسبك والالتحام؛ ومع عدم تأدية التخطيط إلى الغاية المرجوَّة؛ وهذا التغاضي عاملٌ من عوامل ضبط النظام Systemic regulation...

٤. القبول: Acceptability وهو يتضمَّن موقف مستقبِل النصّ إزاء كون صورةٍ ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولةً من حيث هي نصٌّ ذو سبْكٍ والتحامٍ. وللقبول أيضاً مدًى من التغاضي Tolerance في حالاتٍ تؤدّي فيها المواقف إلى الارتباك، أو حيث لا توجد شرْكةٌ في الغايات بين المستقبِل والمنتِج.

٥ـ رعاية الموقف: Situationality وهي تتضمَّن العوامل التي تجعل النصَّ مرتبطاً بموقفٍ سائدٍ يمكن استرجاعه، ويأْتي النصُّ في صورة عملٍ يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيِّره...

٦ـ التناصُّ : Intertextuality وهو يتضمَّن العلاقات بين نصٍّ ما ونصوصٍ أُخرى مرتبطةٍ به.../

٧ـ الإعلاميَّة: Informativity وهي العامل المؤثِّر بالنِّسبة لعدم الجزم Uncertainty في الحكم على الوقائع النصيِّة، أو الوقائع في عالمٍ نصيٍّ Textual"[1].

النصُّ والتأْويل:

لم يكن التأْويل عند النُّحاة ذلك المنهج الغريب عن الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة؛ ويرى الدكتور تمَّام حسَّان: "أنَّ المفسِّرين قد فطنوا منذ زمنٍ سحيقٍ في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا الفرق تفريقاً منهم بين المعنى (المقالي) والمعنى (المقامي)"[2].

---

[1] النصُّ والخطاب والإجراء ، ص ١٠٣/١٠٤/١٠٥.

[2] – اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، ص٣٣٩.

فالتأْويل انتعش في بيئة المناهج والمذاهب العقليَّة؛ التي كانت لا تكتفي من الألفاظ بمعانيها الظاهرة؛ وإنَّما بالنَّفاذ إلى أعماقها في سياق تركيبها؛ وما تحمله من دلالاتٍ، وإيحاءاتٍ، وعلاقاتٍ غيرها. "وكأَنَّ التأْويل: إعادة صياغةٍ للنصِّ والكلام، يقوم بها قارئه أو سامعه، وتتباين التأْويلات وفْق طبيعة المؤوِّل وثقافته واتِّجاهه؛ لأنَّها محاولةٌ لفهم النصِّ أو الكلام"[1].

والنُّحاة لم يغفلوا عن آلية عمل التأْويل؛ فقد استعملوه تحت مسمَّياتٍ مختلفةٍ؛ "ولذلك كان التأْويل أهمَّ وسيلةٍ استعملها النُّحاة لردِّ الكلام إلى أصله؛ وذلك حين يكون ظاهر اللفظ موحياً بالانحراف عنه وعندما يلجأ النُّحاة إلى هذه الوسيلة فإنَّهم يؤكِّدون فكرة وجود الأُصول وفكرة الخروج عليها وكان الوصول إلى أصل المعنى هاديهم في ذلك التأويل"[2]. فمصطلح التأْويل النَّحويِّ يمتدُّ من مدلوله اللغويِّ؛ ففي اللغة:"أَوَّل الكلام تأْويلا، وتأَوَّله: دبَّره وقدَّره وفسَّره"[3].

وفي اللسان: "أَوَّل الكلام وتأَوله: دبَّره وقدَّره، وأَوَّله وتأَوَّله: فسَّره"[4].

...التأْويل: تفسير ما يؤوَّل إليه الشيء. وقد أوَّلته تأْويلاً وتأَوَّلته بمعنى؛ ومنه قول الأعشى"[5]:

عَلى أَنَّها كانَتْ تَأَوُّلُ حُبِّها ... تَأَوُّلَ رِبْعِيِّ السِّقابِ، فَأَصْحَبا

فالتأْويل في نهاية المطاف يعني: "تبيُّن النصِّ بصورةٍ تجعله متَّفقاً مع القواعد المتَّبعة. من هنا أخذ التأْويل النَّحويُّ مفهومه في التراث النَّحويِّ، وأصبح يُطلَقُ على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صبغة الاتِّساق على العلاقة بين النصوص والقواعد وصار - كظاهرةٍ نحويَّةٍ - يعني: صبَّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد، ومن ثَمَّ فإنَّ التأْويل لا يصحُّ، ولا يُسوَّغ، إلاَّ إذا كانت الجادَّة على شيءٍ، ثُمَّ جاء شيءٌ يخالف الجادَّة؛ فيُتَأَوَّل"[6].

فالتأْويل لم يكن في منهج النُّحاة وسيلةً لتبرير الخطأ اللغويِّ، وإنَّما كان "وسيلةً لردِّ النَّادر الاستعمال إلى النظام اللغويِّ؛ إنَّه محاولة لاستيعاب ما هو خارج النِّظام داخلَه"[7].

من هنا نرىَّ أنَّ تعدُّد الأوجه الإعرابيَّة لا يعدُّ قصوراً ولا تلبيساً في التأْويل النَّحويِّ؛ "بل قد يكون ثراءً وخصوبةً في البناء اللغويِّ، وقدرةً على تعدُّد العطاء الذي يتنوَّع بتنوُّع التفسير؛ لأنَّ

---

[1] – حيويَّة اللغة بين الحقيقة والمجاز، ص٢٦٨.

[2] – السَّابق، ص٢٨٩.

[3] – القاموس المحيط ، ص٨٦٦.

[4] – لسان العرب ، ص١٩٣/١.

[5] – ديوان الأعشى ، ص٧، ولسان العرب ص١٩٤/١.

[6] –أُصول التفكير النَّحوي، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣م ، ص٢٦٢.

[7] –إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأْويل ، ص٢١٥.

المعوَّل في اختيار أحد التفسيرات على الآخر؛ يكون على فهْم السِّياق والمعنى الذي يحدِّده"[1].

الحاجة إلى التفسير تزداد أهمِّيَّةً؛ وخاصَّةً في الأمثال السائرة وأبيات الحكمة؛ "والتفسير النصِّيُّ هو الذي يستطيع أن يعيد هذه الأبيات الشوارد إلى سياقها"[2]. وليس للمفسِّر النصِّ الحرِّيَّة المطلقة في قول ما يشاء؛ بل إنَّ عليه "واجبٌ أخلاقيٌّ في أن يفهمه بسياقه الأصليِّ"[3]. ويكمن دور المفسِّر "باستنتاج تمييزٍ بين المعنى والمغزى، فبينما يبقى معنى النصِّ ثابتاً؛ سيتغيَّر مغزاه فيما يتَّصل باهتمامات مفسِّريه"[4].

فالنصُّ بطبيعته المنصوص عليها؛ هو كما يراه البعض: "آلةٌ كسولةٌ توكِل إلى القارئ بالجزء الأكبر من عملها"[5]. ويبالغ البعض في ذلك إلى حدِّ القول: "إنَّ كلَّ شيءٍ مكتوبٍ؛ هو على نحوٍ ما موضوعٌ لعلم التأْويل"[6].

والتأْويل يبدو محكوماً بتقصِّي المعنى المضمر الذي يخفيه المعنى الظاهر؛ وعليه يجب تأْويل النصِّ باعتماد مبانيه المجازية؛ وأشكال الخروج والعدول عنها.

والتأْويل ينطلق من وجهة أنَّ القراءة السطحيَّة ملغاةٌ تماماً؛ لأنَّها تخرج بالنصِّ اللغويِّ إلى حيِّز التاريخ، فالنصُّ هو الذي يدعو بنظامه العَلامِيِّ والجماليِّ إلى التأْويل؛ فالفهم.

فمقياس نجاح النصِّ الأدبيِّ ليس فيما يحتويه من ظواهر جماليَّةٍ؛ ولكن بقدر ما يحثُّ القارئ على التأْويل واستخلاص المعنى.

والتأْويل النَّحويُّ: يستقصي فيه القارئ ملامح المعنى من جانب اللغة؛ متناسياً عصرَ المُنْشئ من جهةٍ أُولى؛ والمُنْشئ نفسه من جهةٍ ثانيةٍ، ولكن فضْل التأْويل النَّحويِّ يتمثَّل في أنَّه يقي الشارح من السقوط في التخمين؛ وولوج متاهات الافتراض.

* * *

الخاتمة

[1] – بناء الجملة العربيَّة ، ص١١٢.

[2] – الجملة في الشعر العربي ، ص١٩٣.

[3] – نظرية الأدب ، ص١٠٨.

[4] – السَّابق ، ص١٠٨ .

[5] – القارئ في الحكاية ، ص٢٥٤ .

[6] – نظرية الأدب ، ص١١١.

حاولت هذه الدراسة أن تتَّخذ من فكرة العلاقات النَّحويَّة؛ التي طرحها الجرجانيُّ في نظريَّة النَّظم منطلقاً لتحليل مفهوم التراكيب.

فهذه النظرية تعتمد التواشج بين علميِّ النحو والبلاغة؛ وتركِّز على العلاقات السِّياقيَّة في التراكيب، تلك العلاقات التي تستمدُّ فعاليَّتها من هذا التفاعل التكامليُّ بين هذين العِلْمين، وهنا يبرز الأثر الفعَّال والدَّور الكبير الذي تؤدِّيه الوظائف النَّحويَّة في تكوين هذه العلاقات؛ وفْقَ النمط المعياريِّ، ومن ثَمَّ تتعاون القرائن النَّحويَّة برمَّتها فتعمل متضافرةً على إنتاج المعنى النَّحويِّ؛ الذي يقلُّ وضوحه من خلال قرينةٍ واحدةٍ.

وهذا التعاضد والتعاون بين القرائن النَّحويَّة هو السبيل الذي يؤدِّي بنا إلى إدراك الوظيفة الدلاليَّة؛ ليس للجملة فحسب بل للنصِّ برمَّته.

ولعلّنا في هذه الدراسة أنْ نكون وفِّقنا في بيان أَثر الوظائف النَّحويَّة في بيان النَّاتج الدلاليِّ للجملة أو التركيب في المقام الأوَّل؛ ثُمَّ الدور الدلاليِّ النحويِّ بصفتها دعامةَ بنيانِ نحْوِ النصِّ المتَّصل الذي نأْمل أن تكون هذه الدراسة قد أسفرت عن أهمِّيَّته في بيان البعد الدلاليِّ للتراكيب والجُمل.

ويمكننا أن نلخِّص أَبرز النقاط التي ظهرت في هذا البحث بما يأْتي:

١. إنَّ علم النَّحو هو أَوسع من علم الإعراب، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال تضييق دائرة البحث النَّحويِّ وحصره بالإعراب، الذي هو جانبٌ وظيفيٌّ من جوانب الدرس النَّحويِّ، والنُّحاة لم يقصروا نظرهم على بِنْية النصِّ اللغويِّ منعزلاً عن العوامل الخارجيَّة التي تلفُّه وتحيط به.

والدرس النَّحويُّ يتعدَّى مجال وظيفته المعياريَّة؛ بما أُوتي من وظائف نحويَّةٍ؛ تنظِّم آلية الوصول إلى المعنى النَّحويِّ؛ الذي يتمخَّض عنه النَّاتج الدلاليُّ.

٢. كشف البحث عن دور النحو في بناء الجمل والتراكيب اللغويَّة؛ التي هي مكوِّنات النصِّ، إذ إنَّ أمْنَ اللبْس مطلبٌ متقدِّمٌ من أَولويَّات علم النَّحو.

٣. المعنى النَّحويُّ ليس حصيلة قرينة الإعراب بمفردها؛ بل هو حاصل تضافر القرائن التي تعمل مجتمعةً على إنتاجه.

٤. لا عنصران يؤدِّيان معنًى نحويًّاً واحداً؛ وكذلك فإنَّ الوظيفة النَّحويَّة لا تؤدِّي دلاليًّاً نفس الغاية في جميع المواضع التي ترد فيها.

٥. المعنى يُورث تاريخيًّا، أمَّا الدلالة فإنَّها إفرازٌ متجدِّدٌ، والمعنى جاهز؛ أمَّا الدلالة فإنَّها من استنباط القارئ، أيْ: إنَّ المعنى سابقٌ بينما الدلالة لاحقةٌ.

٦. المعنى خاضعٌ لمعيار الصحَّة والخطأ؛ أمَّا الدلالة فلا وجود لسلطةٍ خارجيَّةٍ عليها لأنَّ قيمتها في ذاتها.

٧. الكلمة خارج الخطاب لا أهمِّيَّة لها، إذْ إنَّه يجب وعيها وتقبُّلها في إطار سياقها؛ لا في إطار دلالتها المعجميَّة فحسب.

٨. كتب النَّحو لا تكوِّن المَلَكَة اللغويَّة؛ التي تأْتي الدرْبة على رأْس عوامل نجاحها، فمهارة المتكلِّم تتمثَّل في قدرته على التخيُّر بين ممكناتٍ مختلفةٍ ؛ تطرحها اللغة في معاني النَّحو؛ كما تطرحها في معاني الألفاظ.

٩. السِّياق هو كبرى القرائن الدالَّة على المعنى النَّحويِّ؛ لأنَّ الفرق بين الاستدلال به على المعنى النحويِّ وبين الاستدلال بالقرائن اللفظيَّة الأُخرى؛ كالإعراب، والرُّتبة، والتضامِّ، هو فرق ما بين الاعتداد بحرفيَّة النصِّ، والاعتداد بروح النصِّ.

١٠. العلاقة بين علم النَّحو وعلم المعاني هي تكامليَّة؛ فإذا كان علم النَّحو قد فصَّل وأبدع في نحو الجملة؛ فإنَّ علم المعاني قد أَكمل ما انتهى إليه علم النحو؛ فأبدع في تناوله لعلم نحو النصِّ المتَّصل.

١١. علم المعاني هو قمَّة الدراسات النَّحويَّة أو فلسفتها؛ ذلك أنَّ نقطة البدء عند علم النَّحو هي المباني التي يصل منها إلى المعاني.

أما علم المعاني فإنَّه يفترق عن علم النَّحو؛ في أنَّه يمدُّ بصره إلى الدراسات الجماليَّة والذوقيَّة.

١٢. تتفاعل المعاني مع الإعراب كما في ظاهرة التقديم والتأْخير والحذف وغيرها؛ إذْ إنَّ تغيير مواقع الكلام يقترن دون شكٍّ بالوظيفة الدلاليَّة للتركيب.

١٣. الوظيفة التواصليَّة تتحقَّق بالأداء النمطيِّ، في حين أنَّ الوظيفة الجماليَّة تتحقَّق بالأداء الفنِّيِّ، والعلاقة بين الأداءين حتميَّةٌ.

١٤. ليس النَّحو ذاك المعيار المتخصِّص في معاينة الخطأ والصواب؛ بل إنَّه يعدو ذلك إلى تقبُّل الجودة وعدمها.

١٥. الاقتصاد اللغويُّ ميزة لغتنا؛ فهي توظِّف القليل من الوسائل للوصول إلى أَقصى الغايات.

١٦. الترابط والتفاعل بين المكوِّن النَّحويِّ والمكوِّن الدلاليِّ قائمان، فعلاقة الأخذ والعطاء بين هذين المكوِّنين مستمرَّة دوماً.

١٧. الناتج الدلاليُّ الذي هو الغاية، يأْتي حصيلة بِنْيتين مترابطتين لا تستغني إحداهما عن الأُخرى، بِنْيةٌ لفظيَّةٌ ويقصد بها التماسك النَّحويُّ، وبِنْيةٌ معنويَّةٌ يقصد بها التماسك الدلاليُّ.

١٨. دراستنا للنُّصوص ينبغي أَلاَّ تقتصر على كيفيَّة بناء التراكيب اللغويَّة وتحليلها؛ بل يجب أن تشمل أيضاً كيفيَّة تحديد قيمتها؛ وذلك بتعليل اختيار بعض الوظائف النحويَّة دون بعضها الآخر، وقيمة اختيار هذه الوظيفة النَّحويَّة أو تلك؛ ودورها في تحديد النَّاتج الدلاليِّ، فطاقة النَّحو قويَّةٌ خلاَّقةٌ؛ فهي تصلح أن تكون مدخلاً لفهم النصوص وتفسيرها.

فاللغة كيانٌ حيٌّ خصبٌ الحيويَّة لا يألو جهداً في اتِّباع الوسائل التي تعبِّر عن أدقِّ المعاني بأقلِّ جهدٍ ، وبهذا يتأكَّد لنا معنى الاقتصاد اللغويِّ الذي يتمثل في الانتفاع بالقليل لتأدية الكثير.

فالعربيَّة تلمِّح للمعنى؛ كما أنَّها تلمح إليه إلماحاً، وتتصرَّف برشاقةٍ بين الجمل والتراكيب؛ التي تحمل بين جنباتها دلالاتٍ قطعيَّةً أو احتماليَّةً أو متضادَّةً .

كل ذلك بما تميَّزت به هذه اللغة الكريمة؛ وبما أُوتيت من وظائف نحويَّةٍ تحدَّدت مهمَّتها الأساسيَّة في الإشارة إلى الناتج الدلاليِّ؛ الذي يجعلنا مدركين للوظيفة الدلاليَّة لهذا التركيب أو ذاك مهما كانت طبيعة النصِّ الذي ورد فيه .

فاهتمام العرب بالقرآن أدَّى إلى بروز علماء منهم قاموا بمحاولاتٍ رائدةٍ في سبيل الكشف عن وجوه إعجازه؛ التي من بينها التَّماسك النصِّيُّ الوثيق الذي يربط آيات وسور القرآن التي نزلت منجَّمةً على مدار فترةٍ زمنيَّةٍ تجاوزت العِقدَين. .

والتَّماسك عنصرٌ أَصيلٌ في تحقيق الاتِّساق بين مكوِّنات النصِّ ، فهو أداةٌ تجمع بين ما هو لغويٌّ وما هو غير لغويٍّ في سبيل تحقيق الوحدة المطلوبة في النصِّ .

وإنَّ إدراكنا لدور الوظائف النَّحويَّة من جهةٍ واستلهامنا بعض القوانين النَّصِّيَّة من مصادرنا التراثيَّة مثل علم أُصول الفقه، والبلاغة، والتفسير ...من جهةٍ أُخرى؛ يمكِّننا من أن نتجاوز تحليل الجُمل ونتجاوز اعتمادها إطاراً نهائيَّاً للتحليل؛ إلى الفضاء النَّصيِّ الشامل؛ الذي يجعل المتلقِّي شريكاً أساسيَّاً لا يمكن تجاهل دوره في تلقِّي النصِّ وإدراك أبعاده ومراميه.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم.**

٢. **أباطيل وأسحار** ، محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط٢، ١٩٨٢م.

٣ـ الاتِّجاه العقلي في التفسير ؛ دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة ، د. نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط٥ ، ٢٠٠٣م.

٤. الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر» ، (٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دت .

٥. إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، ١٩٥٩ م.

٦ـ أدب الكاتب ، ابن قتيبة «أبو محمَّد عبد الله بن مسلم» (٢٧٦هـ) ، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مصر ، ط٤ ، ١٩٦٣م .

٧. الأدب وفنونه ، دعزّ الدين إسماعيل ، دار الفكر العربي ، ط ٨ ، ١٩٨٣ م.

٨. الأُزهية في علم الحروف ، الهروي «محمَّد بن علي النحوي»(٤١٥هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط٢ ،١٩٨١ م.

٩. الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٩م.

١٠. أسرار البلاغة ، الجرجاني «أبو بكرعبد القاهر بن عبد الرحمن» (٤٧١هـ) تحقيق: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، و د. عبد العزيز شرف ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م.

١١. أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري «عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد» (٥٧٧ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م.

١٢. الأُسلوب والأُسلوبية، د.عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب ، ط١ ، ١٩٨٢م.

١٣. الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر» (٩١١هـ) راجعة وقدم له: د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤م.

١٤. إشكاليات في البحث والنقد النحويين ، د. فخر الدين قباوة ، دار الملتقى ، حلب ، ط١ ، ٢٠٠٤م.

١٥. إشكاليَّات القراءة وآليَّات التأويل ، د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط٤ ، ١٩٩٦م.

١٦ـ إصلاح المنطق، ابن السكِّيت «أبو يوسف يعقوب بن إسحاق»(٢٤٤هـ) تحقيق: أحمد محمَّد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ،١٩٤٩م .

١٧. **الأُصول** ، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو ؛ فقه اللغة ؛ البلاغة ، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

١٨. **أُصول التفكير النحوي** ، د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣م.

١٩ـ **أُصول السَّرَخْسي** للسرَخسي «أبى بكر محمَّد بن أحمد» (٤٩٠هـ) تحقيق: أبو الوفاء الافغاني، نشر لجنة إحياء المعارف النُّعمانية، حيدر آباد الدُّكن، الهند، دار الكتاب العلمية، بيروت، دت.

٢٠. **الأُصول في النحو**، ابن السرَّاج «أبو بكر محمَّد بن سهل» (٣١٦ هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١، ١٩٨٥م .

٢١ـ **أضواء على الفكر البلاغي** (البيان) ، د. محمَّد الحفناوي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٩٨٨ م.

٢٢ـ **إعجاز القرآن**، للباقلاَّني «أبو بكر محمد بن الطيب» (٤٠٣هـ) ذخائر العرب (١٢)، تحقيق: السيد أحمد صقر ، دار المعارف بمصر ، القاهرة، ط٣، ١٩٥٤م.

٢٣. **إعجاز القرآن والبلاغة النبويَّة** ، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة الإيمان ، مصر ، ط١، ١٩٩٧م .

٢٤ـ **إعراب الجمل وأشباه الجمل** ، د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٣ م.

٢٥. **الأعْلام ، الزِّرِكْلي** «خير الدين بن محمود بن محمد» (١٩٧٦م) دار العلم للملايين ، ط٥ ، ١٩٨٠م .

٢٦ـ **الأغاني** ، أبو الفرج الأصفهاني«علي بن الحسين»(٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢، دت.

٢٧. **الإغفال** ، لأبي علي الفارسي«الحسن بن أحمد» (٣٧٧ هـ)، تحقيق د. عبد الله عمر حاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠٠٣م.

٢٨. **أمالي الزجَّاجي**، لأبي القاسم الزجَّاجي« عبد الرحمن بن إسحاق»(٣٣٧هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

٢٩. **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري «عبد الرحمن بن محمَّد» (٥٧٧ هـ) ، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق، دط ، دت.

٣٠. **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**، ابن هشام «جمال الدين عبد الله بن هشام»(٧٦١ هـ) ، تحقيق: بركات يوسف هبود ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠ م.

٣١. **الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم الزجَّاجي « عبد الرحمن بن إسحاق» (٣٣٧ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ، مطبعة المدني ، الناشر: مكتبة العروبة ، مصر، ١٩٥٩م.

٣٢ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**، الخطيب القزويني «أبو عبد الله محمَّد بن عبدالرحمن» (٧٣٩هـ) شرح

وتعليق وتنقيح: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، ط٣ ، دت.

٣٣**البحث الدلاليُّ عند الأُصوليِّين**، د. محمَّد يوسف حبلص ، مكتبة عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩١ م.

٣٤. **بدائع الفوائد** ، ابن قيِّم الجوزية «محمَّد بن أبي بكر»(751هـ) ، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا ، وآخرين ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة المكرمة ، ط١ ، ١٩٩٦م.

٣٥**البُرهان في علوم القرآن** ، الزركشي «محمَّد بن بهادر بن عبد الله »(٧٩٤هـ) ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ.

٣٦**بلاغة الخطاب وعلم النصّ** ، د.صلاح فضل،الشركة المصرية العالمية للنشر، مكتبة لبنان،ط١، ١٩٩٦م.

٣٧. **بلاغة الكلمة في التعبير القرآني**د. فاضل صالح السامرَّائي، دار عمَّار، عمَّان ، ط٢ ، ٢٠٠١ م.

٣٨ـ **بناء الجملة العربية**، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ،١٩٩٦ م.

٣٩. **البيان في روائع القرآن**، د. تمَّام حسَّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعةخاصَّة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأُسرة ، مهرجان القراءة للجميع ، ٢٠٠٢م.

٤٠. **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات الأنباري «عبد الرحمن بن محمَّد»(٥٧٧هـ) ، تح: د. طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م.

٤١ـ **البيان والتبيين**، الجاحظ «أبو عثمان عمرو بن بحر» (٢٥٥ هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٥م.

٤٢. **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، د. إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٣م.

٤٣. **التبيان في أقسام القرآن** ، ابن قيِّم الجوزية «محمَّد بن أبي بكر»(٧٥١هـ) ، دار الفكر، دط، دت.

٤٤. **تجديد النحو**، د. شوقي ضيف ، مؤسسة البلاغة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م.

٤٥ـ **التضاد في القرآن الكريم**بين النظرية والتطبيق ، محمَّد نور الدين المنجِّد ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٩م.

٤٦. **التطبيق النحوي** ، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٤ م.

٤٧**التطوُّر اللغوي التاريخي** د. إبراهيم السامرَّائي ، دار الأندلس ، ط٢ ، ١٩٨١ م.

٤٨**التطوُّر النحوي للُّغة العربية** ، برجشتراسر(١٩٣٣م)، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٤ ، ٢٠٠٣م.

٤٩. **التعبير القرآني**د. فاضل صالح السامرَّائي ، دار عمَّار ، عمَّان ، ط ٣، ٢٠٠٤م.

٥٠. **التعريفات**، الشريف الجرجاني «علي بن محمد بن علي»(٨١٦هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥م.

٥١ـ **التفسير البياني للقرآن الكريم**،د.عائشة عبد الرحمن«بنت الشاطئ» دار المعارف، مصر ،ط١٩٧٤،٤ م.

٥٢ـ **تفسير القرآن العظيم** ، ابن كثير القرشي الدمشقي «أبو الفداء إسماعيل بن عمر» (٧٧٤هـ)، تحقيق:

سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٥٣. **التفكير البلاغي عند العرب** ، د. حمادي صمود ، منشورات الجامعة التونسية ،١٩٨١م.

٥٤ـ **التنبيهات**، لأبي القاسم البصري«علي بن حمزة»(٣٧٥هـ) تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار

المعارف، القاهرة، ط٣، سلسلة ذخائر العرب(٤١)، ١٩٨٦م.

٥٥ـ**التوقيف على مهمَّات التعاريف** ، المناوي «محمد عبد الرؤوف» (١٠٣١هـ) ، تحقيق: د.محمَّد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت، دمشق ، ط١ ، ١٤١٠م.

٥٦ـ **جامع البيان في تأويل القرآن**، أبو جعفر الطبري «محمد بن جرير بن يزيد»(٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١ . ٢٠٠٠م.

٥٧ـ **جامع الدروس العربية** ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، مراجعة: د. عبد المنعم خفاجة ، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، ط١٨ ، ١٩٨٦م.

٥٨ـ **جدليَّة الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم**د. محمَّد عبد المطّلب، مكتبة الحرية الحديثة، مصر ،١٩٨٤ م.

٥٩ـ **الجملة العربية تأليفها أقسامها**، د. فاضل صالح السامرّائي، دار الفكر، عمَّان، ط١، ٢٠٠٢ م.

٦٠ـ **الجملة العربية والمعنى**، د.فاضل صالح السامرّائي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م.

٦١. **الجملة في الشعر العربي** ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ م.

٦٢. **الجمل في النحو** ، لأبي القاسم الزجَّاجي « عبد الرحمن بن إسحاق» (٣٣٧ هـ) ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد،مؤسسة الرسالة ، دار الأمل، إربد، الأردن ، ط٤ ، ١٩٨٨ م.

٦٣. **الجمل في النحو**، الفراهيدي «الخليل بن أحمد»(١٧٥هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٩٥م.

٦٤. **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري «الحسن بن عبد الله بن سهل»(٣٩٥هـ) ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٨٢م.

٦٥. **جمهرة خطب العرب** ، أحمد زكي صفوت ، المكتبة العلمية ، بيروت ، دت.

٦٦ـ **الجنى الداني في حروف المعاني** المُرادي «الحسن بن قاسم» (٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣ م.

٦٧ـ **حاشية الصبَّان** ، «محمَّد بن علي» (١٢٠٦هـ) على شرح الأُشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ، مصر ، دت.

٦٨ـ **الحُجَّة في القراءات السَّبع** ، ابن خالويه «الحسين بن أحمد» (٣٧٠هـ) ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠١ هـ.

٦٩ـ **حُجَّة القراءات** لأبي زُرعة «عبد الرحمن بن محمَّد بن زنجلة» (٤٠٣هـ) ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ،١٩٨٢م.

٧٠. **حروف المعاني**، لأبي القاسم الزجَّاجي «عبد الرحمن بن إسحاق»(٣٣٧هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٤م.

٧١ـ **حيويَّة اللغة بين الحقيقة والمجاز** ، د. سمير أحمد معلوف ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، ١٩٩١م.

٧٢ـ **خزانة الأدب وغاية الأرب**،ابن حجَّة الحموي«تقي الدين أبي بكر عليٌّ بن عبد الله» ،(٨٣٧هـ) تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٧٣ـ **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**، البغدادي«عبد القادر بن عمر»(١٠٩٣هـ) دار صادر، دط ، دت.

٧٤ـ **الخصائص** ، ابن جنِّي «أبو الفتح عثمان» (٣٩٢هـ)، تحقيق:محمَّد علي النجَّار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، ط٢ ، دت.

٧٥ـ **خصائص التراكيب**؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، د. محمَّد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٠ م.

٧٦ـــ **الخطـــاب والتأويـــل** ، د. نصـــر حامـــد أبـــو زيـــد، المركـــز الثقـــافي العرب،الـــدار البيضاء،بيروت،ط١، ٢٠٠٠ م.

٧٧. **الخطيئة والتكفير**؛ من البنيوية إلى التشريحية ، د.عبد الله الغذَّامي ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، ط١ ، ١٩٨٥م.

٨٨. **دراسات الطبري للمعنى من خلال تفسيره**، د. محمَّد المالكي، منشورات وزارة الأوقاف ، المغرب، مطبعة فضالة ، ١٩٩٦م.

٧٩. **دراسات في فقه اللغة العربية** ، محمَّد الأنطاكي ، دار الشروق ، بيروت ، ط١، دت.

٨٠. **الدراسات النحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري**، د. فاضل صالح السامرَّائي، دار عمَّار، عمَّان ، ط١ ، ٢٠٠٥م.

٨١. **الدرر اللوامع** ، الشنقيطي «أحمد الأمين» (١٣٣١هـ) ، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، دت.

٨٢ـ **دلائل الإعجاز** ، الجرجاني «أبو بكرعبد القاهر بن عبد الرحمن»(٤٧١هـ) ، تصحيح وتعليق: محمَّد الشنقيطي والسيد محمَّد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢ م.

٨٣ـ دور البُنْية الصرفيَّة في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها، د. لطيفة النجَّار، عمَّان ، ١٩٩٣م.

٨٤ـ دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أُولمان ، ترجمة: د. كمال بشر ، مكتبة الشباب ، ط١ ، ١٩٨٦ م.

٨٥ـ ديوان أبي دؤاد الإيادي «حارثة بن الحجاج»، نشر: جوستاف جرونايم ، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: د.إحسان عبّاس ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٩م.

٨٦ـ ديوان الأعشى«ميمون بن قيس»، شرح: محمدمحمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

٨٧ـ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق: عزّة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق ، ط٢ ، ١٩٧٢م.

٨٨ـ ديوان جرير بن عطيَّة ، تحقيق: نعمان أمين طه ، دار المعارف، مصر، ط٣ ، دت.

٨٩ـ ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٩٠ـ ديوان الحطيئة: «جرول بن أوس» رواية وشرح ابن السكّيت (٢٤٦هـ) ، تحقيق: نعمان محمَّد أمين ،

طه، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٩٨٧م.

٩١ـ ديوان الحماسة، أبو تمَّام «حبيب بن أوس» (٢٣١ هـ) ، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح ، دار الشؤون الثقافية العامَّة، وزارة الإعلام ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٠م.

٩٢ـ ديوان الخِرنِق بنت هفَّان بن بدر، رواية أبي عمرٍو بن العلاء، تحقيق وشرح: يسرى عبد الغني عبدالله، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٠م .

٩٣ـ ديوان الخنساء «تماضر بنت عمرو» رواية ثعلب«أحمد بن يحيى »، تحقيق: أنور أبو سويلم ، دار عمَّار ، عمَّان، الأردن ، ط١، ١٩٨٨م.

٩٤ـ ديوان ذي الرِّمَّة «غيلان بن عقبة» ، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحـ: عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان، بيروت ، ط١، ١٩٨٢م.

٩٥ـ ديوان الراعي النُّميري «عبيد بن حصين » جمع وتحقيق: راينهرت فاييرت، نشر: فرانتس شتايز، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠.

٩٦. **ديوان** سُحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: الميمني، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠م.

٩٧. **ديوان** طرفة بن العبد، دار صادر ، بيروت ، دت ،١٩٨٠م.

٩٨. **ديوان** العبَّاس مرداس ، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، بغداد ، ط ١، ١٩٦٨م.

٩٩. **ديوان** عبيد بن الأبرص ، تحقيق: حسين نصَّار، منشورات البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٥٧م.

١٠٠. **ديوان** عبيد الله بن قيس الرقيَّات ، تحـ: محمَّد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.

١٠١. **ديوان** العجَّاج «عبد الله بن رؤبة »رواية الأصمعي، تحقيق: د.عزَّة حسن، مكتبة دار الشروق ، بيروت، دط ، دت.

١٠٢. **ديوان** عروة بن الورد، شرح ابن السكّيت «يعقوب بن إسحاق» تحقيق: عبد المعين الملُّوحي،، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط١ ، ١٩٦٦ م.

١٠٣. **ديوان** عمرو بن كلثوم التغلبي، جمع وتحقيق: إميل يعقوب،دار الكتاب العربي، بيروت،ط١،١٩٩١ م.

١٠٤. **ديوان** عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة: محمَّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت،ط٢، ١٩٨٣م.

١٠٥. **ديوان** الفرزدق« همَّام بن غالب »، دار صادر ، دط ، دت .

١٠٦. **ديوان** الكُميت بن زيد ، عبد المتعال الصعيدي ، دار الفكر العربي ، دت.

١٠٧. **ديوان** معن بن أوس المُزني، تحقيق: شوارتز، ليبزج ،١٩٠٣م.

١٠٨. **ديوان** النَّابغة الذُّبياني«زياد بن معاوية» تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،مصر ،١٩٧٧م.

١٠٩. **رسالتان في اللغة** أبو الحسن الرمَّاني«علي بن عيسى»(٣٨٦هـ)، تحقيق: د.إبراهيم السامرَّائي، دار

الفكر للنشر والتوزيع ، عمَّان ، ١٩٨٤م.

١١٠. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الآلوسي « شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني » (١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دط ، دت.

١١١ـ **السَّبعة في القراءات** ، ابن مجاهد «أحمد بن موسى» (٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، دط ، دت.

١١٢**سرُّ صناعة الإعراب** ، ابن جنِّي « أبو الفتح عثمان»(٣٩٢ه) ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق، ط١، ١٩٨٥ م.

١١٣. **سنن ابن ماجة**،«محمَّد بن يزيد »(٢٧٣هـ) تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، دت.

١١٤. **سنن البيهقي الكبرى** ، «أحمد بن الحسين»(٤٥٨هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤ه ، ١٩٩٤ م.

١١٥ـ **السِّيرة النبويَّة** ، ابن هشام «أبو محمَّد عبد الملك بن هشام» (٢١٨هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا وا إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، دار ابن كثير، دمشق ، دت.

١١٦. **شرح الأُشموني** ؛ على ألفية ابن مالك «علي بن محمَّد» (٩٠٠ هـ) ، تحقيق: حسن حمد ، إشراف: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٩٩٨م.

١١٧. **شرح ابن الناظم** ؛ على ألفيَّة ابن مالك «بدر الدين محمَّد بن مالك» (٦٨٦هـ) ، تحقيق: د.عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، دت.

١١٨ـ **شرح التسهيل** ، ابن مالك «جمال الدين محمَّد» (٦٧٢ هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمَّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط١ ، ١٩٩٠ م.

١١٩. **شرح ديوان الأخطل**«غياث بن غوث»، إيليا سليم حاوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩ م.

١٢٠. **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٤ ، ١٩٨٨ م.

١٢١ـ **شرح ديوان امرئ القيس** ، حسن السندوسي ،المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، ط٤ ،١٩٥٩ م .

١٢٢ـ **شرح الشافية** ، رضي الدين الأستراباذي«محمد بن الحسن»(٦٨٦هـ) تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

١٢٣ـ **شرح شذور الذهب**، ابن هشام«جمال الدين بن هشام»(٧٦١هـ) تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دت.

١٢٤ـ**شرح عُمدة الحافظ وعدَّة اللافظ** ، ابن مالك «جمال الدين محمَّد» (٦٧٢ هـ) ، تحقيق: عدنان الدوري ، تقديم: د. رشيد العبيدي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١، ١٩٧٨ م.

١٢٥ـ**شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى** ، ابن هشام «جمال الدين بن هشام» (٧٦١ هـ) ، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط١١، ١٩٦٣م.

١٢٦. **شرح الكافية** الرضيُّ الأستراباذي «محمَّد بن الحسن » (٦٨٦ هـ) تحقيق: أحمد السَّيد ، المكتبة التوفيقية، دت.

١٢٧ـ **شرح معاني الآثار**، الطحاوي «أبو جعفر أحمد بن محمَّد» (٣٢١هـ)، تحقيق: محمَّد زهري النجَّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٣٩٩ هـ.

١٢٨. **شرح المفصَّل** ، ابن يعيش «موفق الدين يعيش بن علي » (٦٤٣ هـ) ، الطباعةالمنيرية ، بإشراف تعليق مشيخة الأزهر ، مصر ، دت.

١٢٩ـ **شرح المقدمة الجزوليَّة الكبير** ، الشلوبين «أبو علي عمر بن محمَّد »(٥٤٠ هـ)، تحقيق: د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤م.

١٣٠. **شعر زياد الأعجم**(زياد بن سليمان)جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار ، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

١٣١ـ**شعرعمرٍو بن أحمر الباهلي**، جمعه وحققه: حسين عطوان، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق، ، دت.

١٣٢ـ **شعر محمَّد بن بشير الخارجي**، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة ، دمشق، ط١ ، ١٩٨٥م.

١٣٣ـ**شفرات النصّ** ، دراسة سيميولوجية في شعرية القص والقصيد ، د. صلاح فضل ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مصر ، ط٢، ١٩٩٥م.

١٣٤ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، للقلقشندي «أحمد بن علي الفزاري»(٨٢١هـ) ، تحقيق: د. يوسف على طويل ، دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨٧م.

١٣٥. **صحيح البخاري** ، البخاري «محمَّد بن إسماعيل »(٢٥٦هـ) ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٧م.

١٣٦.صحيح مُسلم، النيسابوري «مسلم بن الحجَّاج »(٢٦١هـ) ، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دت.

١٣٧. الصناعتين ، الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري «الحسن بن عبد الله بن سهل» (٣٩٥ هـ) ، تحقيق: د. مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م.

١٣٨ـ الصورة الفنِّيَّة ، في التراث النقدي والبلاغي عند العرب ، د. جابر عصفور، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط٣ ، ١٩٩٢م.

١٣٩. ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، جامعة الرياض ، السعودية ، ط ١، ١٩٨١م.

١٤٠.ظاهرة الحذف في الدرس اللغويِّ ، د.طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٨٢ م.

١٤١ـ العربيَّة؛ دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فُكّ ، ترجمة: د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، بمصر ، ١٩٨٠م.

١٤٢. العربيَّة الفصحى، هنري فليش: تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م.

١٤٣ـ العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف ، جامعة الكويت ، مطبوعات الجامعة ، ١٩٨٤م.

١٤٤. علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط ١، ١٩٨٢م.

١٤٥. علم الدلالة العربي ، د. فايز الداية ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨٥م.

١٤٦ـ علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) ، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت ،١٣٩٦ هـ.

١٤٧. علم اللغة الاجتماعية (مدخل) ، د. كمال بشر ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٤م.

١٤٨ـ العوامل المائة النحوية؛ في أُصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥ هـ) ، تحقيق: د. البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٨م.

١٤٩ـ العين، للفراهيدي «الخليل بن أحمد»(١٧٥هـ) تحقيق: دمهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرَّائي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت، دت.

١٥٠ـ **غريب الحديث**، ابن قتيبة «أبو محمد عبد الله بن مسلم»(٢٧٦هـ تحقيق : د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩٧هـ.

١٥١ـ **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري«الحسن بن عبد الله بن سهل»(٣٩٥هـ)تحقيق: الشيخ: بيت الله بيات، ولجنة التحقيق في مؤسسة النشر الإسلامي؛ السيد علي الطباطبائي والشيخ رياض الراوي وأبو حيدر الجواهري, قم ، إيران ، ط١ ، ١٤١٢هـ .

١٥٢. **الفصول في العربية**، ابن الدَّهان «سعيد بن المبارك»(٥٦٩هـ) تحقيق: د.فائز فارس، دار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٨م.

١٥٣. **الفعل زمانة وأبنيته** د. إبراهيم السامرّائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٥٤ـ **فلسفة اللغة العربية** ، د. عثمان أمين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥م.

١٥٥. **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

٥٦ **في معرفة النصّ** ، دراسات في النقد الأدبي ، د. حكمت صباغ الخطيب ، د. يمنى العيد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٥م.

١٥٧. **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

١٥٨ـ **القارئ من الحكاية** ؛ التعاضد التأويلي في النصوص الحكائية ، أمبرتو إيكو ، ترجمة: إنطوان أبو زيد ، المركز الثقافي العر بي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.

١٥٩ـ **القاموس المحيط** ، الفيروزآبادي «مجد الدين محمَّد بن يعقوب» (٨١٧هـ) ، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمَّد البقاعي ، إشراف مكتبة البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م.

١٦٠ـ **الاقتراح في علم أصول النحو** ، جلال الدين السيوطي « عبد الرحمن بن أبي بكر» (٩١١ هـ) تحقيق: د. أحمد محمَّد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١، ١٩٧٦م.

١٦١. **الكتاب** ، سيبويه «أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر» (١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، دت.

١٦٢. **الكتاب التذكاري** للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم ، مطبعة عبير للكتاب ، مصر ، ١٩٩٣م.

١٦٣.**الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، الزمخشري «عمر بن محمود» (٥٢٨هـ) ،رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، دت.

١٦٤ــ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**،العجلوني«إسماعيل بن محمَّد»(١١٦٢هـ) ، ط٣ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٨م، ١٤٠٨هـ.

١٦٥ــ **الكلمة؛ دراسة لغويَّة معجميَّة**، د.حلمي أبو خليل،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية، ١٩٨٠ م.

١٦٦ـ **لسان العرب** ، ابن منظور«محمَّد بن مكرم»(٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م.

١٦٧ـ **اللامات** ، الزجَّاجي «أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق» (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، ط٢ ، ١٩٨٥م.

١٦٨. **اللباب في علل البناء والإعراب** ، أبو البقاء العكبري، «حبُّ الدين عبد الله بن الحسين» (٦١٦هـ) ، تحقيق: د.غازي مختار طليمات ، و د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م.

١٦٩. **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط١، ١٩٩٨م.

١٧٠.**اللسانيَّات العربيَّة الميسَّرة** ؛ علم التراكيب ، سليم عمر، ط١ ، الجزائر ، ١٩٩٠م.

١٧١. **اللغة** ، فندريس: ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمَّد قصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م.

١٧٢.**اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة** د. تمّام حسَّان، عالم الكتب القاهرة ، ط ٤، ٢٠٠١م.

١٧٣.**اللغة العربية ثوابتٌ ومتغيرات** ، د. محمَّد عبدو فلفل ، دار الينابيع ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٢م.

١٧٤. **اللغة العربية معناها ومبناها** ، د. تمَّام حسَّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤م.

١٧٥. **اللغة والإبداع** ، د.شكري محمَّد عيَّاد ، انترناشيونال برس ، ط ٢ ، ١٩٨٨م.

١٧٦ـ **اللغة والخطاب الأدبي**، اختيار وترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٩٣م.

١٧٧. **اللغة والنحو بين القديم والحديث** ، عبَّاس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، دت.

١٧٨ـ **اللمع**، ابن جنّي«أبو الفتح عثمان» تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،١٩٧٢م.

١٧٩. **لمسات بيانيَّة في نصوص من التنزيل**. فاضل صالح السامرّائي، دار عمَّار، عمَّان، الأردن ، دت.

١٨٠. **مبادئ اللسانيَّات**، د. أحمد محمَّد قدُّور ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٩م.**١٨٢**

١٨١ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، ابن الأثير «أبو الفتح نصر الله محمَّد» (٦٣٧هـ) ، تحقيق:

محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٥م .

١٨٢. **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل النيسابوري «أحمد بن محمَّد الميداني»(٥١٨هـ) ، تحقيق: محمَّد محيي

الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، دط ، دت.

١٨٣. **المحصول في علم الأُصول** ، فخر الدين الرازي«محمد بن عمر بن الحسين»(٦٠٦هـ)، تحقيق: د.طه جابر فيَّاض العلواني، نشر جامعة محمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٠هـ.

١٨٤.**المحلّى ؛ وجوه النصب** ، ابن شقير البغدادي «أبو بكر أحمد بن الحسين» (٣١٧هـ) ، تحقيق: د. فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ،عمَّان، الأردن ، ط١، ١٩٨٧م.

١٨٥**مدارج السالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين** ، ابن قيِّم الجوزيَّة «محمَّد بن أبي بكر أيوب الزرعي»(٧٥١هـ) ، تحقيق: محمَّد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٣م.

١٨٦. **المدارس النحوية** ، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٣ ، ١٩٧٦م.

١٨٧ـ **المدخل إلى فقه اللغة العربيَّة**، د. أحمد محمَّد قدُّور، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب ، ١٩٩٨م.

١٨٨**المـُزْهـِـر فــي علـوم اللغــة وأنواعهـا** ، جـلال الـدين السـيوطي «عبـد الـرحمن بـن أبـي بكر»(٩١١هـ) ، تحقيقمحمَّـد أحمـد جـاد المـولى ، علـي محمَّـد البجَّـاوي ، محمَّـد أبـو الفضـل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دت.

١٨٩. **مسائل خلافيَّة في النحو** ، العكبري «أبو البقاء عبد الله بن الحسين» (٦١٦هـ) ، تحقيق: د. محمَّد خير الحلواني ، دار الشروق ، حلب ، ط١ ، ١٩٩٢ م.

١٩٠. **المستقصى في أمثال العرب** ، الزمخشري «أبو القاسم محمود بن عمر» (٥٢٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

١٩١ـ **المشـاكلة والاخـتلاف** د.عبد الله الغذَّامي،المركز الثقافي العربي،الدار البيضـاء،الطبعة الأُولى، ١٩٩٤م.

١٩٢ـ **مُشْكل إعراب القرآن**، مكِّي بن أبي طالب القيسي القيرواني (٤٣٧هـ) ، تحقيق: ياسين محمَّد السواس ، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٠م.

١٩٣ـ **معـاني الأبنيـة فـي العربيـة**د. فاضـل صـالح السامرَّائي ، دار عمَّـار ، عمَّـان ، ط١ ، ٢٠٠٥م.

١٩٤. **معاني القرآن**، الفرَّاء «أبو زكريا يحيى بن زياد» (٢٠٧هـ) ، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٥م.

١٩٥. **معاني النحو**د. فاضل صالح السامرَّائي ، دار الفكر ، عمَّان ، ط٢ ، ٢٠٠٣م.

١٩٦ــ **المعتمــد فــي أصــول الفقــه**، أبـو الحسـين البصـري«محمَّـد بـن علـي بـن الطيـب البصري»(٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٩٧. **معجم علم اللغة النظري** ، د. محمَّد علي الخولي ، مكتبة لبنان ، ط١، ١٩٨٢م.

١٩٨. **المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربية** ، د.إميل بديع يعقوب، الخزانة اللغوية (١١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.

١٩٩. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام «جمال الدين بن هشام»(٧٦١ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١،الناشر خالد العطّار، ١٩٩٨م.

٢٠٠ـ **مفتـاح العلـوم**، لأبـي يعقـوب السكَّاكي «يوسـف بـن أبـي بكـر»(٦٢٦هـ) ، تحقيـق: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧م

٢٠١.**المفصَّل في دراسة الجمل وأشباه الجمل**،د. سامي عوض ، لجنة إنجاز الكتاب الجامعي ، جامعة تشرين ، ١٩٩٤ م.

٢٠٢ـ**المفصَّل في صنعه الإعراب** ، الزمخشري «أبو القاسم محمود بن عمر»(٥٢٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م.

٢٠٣ـ**المفضَّليات** ، الضبِّي «المفضَّل بن محمَّد بن يعلى» (١٧٨هـ) ، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط ٨ ، دت.

٢٠٤**مفهوم النصِّ** ، د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٨م.

٢٠٥ـ **المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية** ، العيني « محمود بن أحمد » (٨٥٥هـ) ، مطبوع بهامش خزانة الأدب ، دار صادر ، دت.

٢٠٦ـ **المقتضب**، المبرِّد «أبو العباس محمَّد بن يزيد» (٢٨٥هـ) ، تحقيق: حسن حمد ، مراجعة: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م.

٢٠٧ـ **المقدمة**؛ ابن خلدون الحضرمي«عبد الرحمن بن محمَّد»(٨٠٨هـ)، دارالقلم ، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م.

٢٠٨ـ**المُمْتِع في التصريف** ، ابن عصفور الأشبيلي «أبو الحسن علي بن مؤمن»(٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٨م.

٢٠٩. **من أسرار اللغة** ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، ١٩٩٤م.

٢١٠. **مناهج البحث في اللغة**، د. تمَّام حسَّان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠م.

٢١١ـ **من روائع القرآن**، د.محمَّد سعيد رمضان البوطي ، دار الفارابي للمعارف ، دمشق ، طبعة جديدة منقَّحة ، ٢٠٠٣م.

٢١٢ـ **من سمات التراكيب**، د. عبد الستارحسين زموط، مطبعة الحسين الإسلامية ، القاهرة ، ط٢ ،١٩٩٢م.

٢١٣ـ **من وظائف الصوت اللغوي**،محاولة لفهمٍ صرفيٍّ نحويٍّ دلاليٍّ ، د.أحمد كشك، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.

٢١٤. **الموازنة** ، الآمدي «الحسن بن بشر» (٣٧٠ هـ) ، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العلمية ، بيروت ، دت.

٢١٥. **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، «خالد عبد الله الأزهري» (٩٠٥هـ)، تحقيق: د.عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.

٢١٦. **لموطّأ** ، الإمام «مالك بن أنس»(١٧٩هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضري ، اليمامة للطباعة

والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٩م.

٢١٧ـ **النحو العربي والدرس الحديث**؛ بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٩م.

٢١٨. **النحو الوافي** ، عبَّاس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، دت.

٢١٩ـ **النحو والدلالة** مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د.محمَّد حماسة عبد اللطيف القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.

٢٢٠ **النص والخطاب والإجراء** ، روبرت دي بو جراند(أستاذ بجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية) ، ترجمة: د. تمَّام حسَّان ، عالم الكتب، القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م.

٢٢١ـ **نظام الجملة عند اللغويِّين العرب**، د. مصطفى جطل، منشورات كلية الآداب، جامعة حلب، ١٩٧٩م .

٢٢٢. **نظرية الأدب في القرن العشرين** ، ك. م نيوتن ، ترجمة: د. عيسى علي العاكوب ، عين للدراسة والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مصر ، ط ١ ، ١٩٩٦م.

٢٢٣. **نظريَّة اللغة في النقد العربي**، د. عبد الحكيم راض،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

٢٢٤. **نظريَّة اللغة والجمال في النقد العربي**، د. تامر سلُّوم ، دار الحوار ، اللاذقية ، ط ١ ، ١٩٨٣م.

٢٢٥. **نظريَّة المعنى في النقد العربي** ، د. مصطفى ناصف ، دار الأندلس، بيروت ، دت.

٢٢٦ـ **نظريَّة النحو العربيَّة في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٠م.

٢٢٧. **النقد المنهجي عند العرب** ، د. محمَّد مندور ، ومنهج البحث في اللغة والأدب ، مترجم عن الأُستاذين (لانسون ومابيه)،دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة القاهرة ، دت.

٢٢٨. **النُّكت في إعجاز القرآن** ، أبو الحسن الرمَّاني «علي بن عيسى» (٣٨٦هـ) ، ضمن كتاب ؛ ثلاثرسائل في الإعجاز ، تحقيق: محمَّد خلف الله أحمد ومحمَّد زغلول سلام مصر ، ١٩٦٨م.

٢٢٩. **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز** ، الرازي «فخر الدين محمَّد بن عمر» (٦٠٦ هـ) ، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٣٠. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين السيوطي «عبد الرحمن بن أبي بكر» (٩١١هـ) ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م.

٢٣١. **الواضح في النحو والصرف** ، د. محمَّد خير الحلواني ، منشورات: مكتبة الشاطئ الأزرق ، ط٣ ، اللاذقية، ١٩٧٩م.

٢٣٢. **الوظائف التداوليَّة في اللغة العربية**، د. أحمد المتوكِّل ، دار الثقافة، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٨٥م.

٢٣٣. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابنخلِّكان «أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر»(٦٨١هـ) تحقيق: د.إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٤م.

Summary of Research:

The syntactical phenomenon is not valuable without its structure and texture .The linguistic construction contain s in accessible and complex meaning which is defined and specialized by the interaction of the meaning inside the same grammatical system . However , the meaning is not isolated from the text or perhaps it may be . The idea of the contextual relations carries a continuous and creative movement in language which is related to the position of the word and its relation with the context . Arabic not frozen by the function of expressing the speaker's intentions with a style repeated by the repetition of the purpose and aim, but it is a live language that its methods are changed according to the speaker's



ability , wealth and fortune of language . So , the methods, the phrases and the structures are different between speakers .We have viewed this study in an introduction , four chapters and a conclusion .

-- The Introduction dialed with general issues related to the idea of research .we finished it with the importance of the Koranic text .

-- In the first chapter we mentioned the syntactical relations between the function and the standard . In this chapter we illustrated the origin of the state , which is the basic structure of grammatical combination .

-- In the second chapter as an identification of the connection between the verbal presumptions and syntactical factions . In this chapter we indicated the mechanisms of achieving the semantically function of structures .

-- We make the third chapter we indicated the semantically dimension of the syntactical functions . We mentioned the syntactical meaning and its characteristics , firmness and difference in functional meaning .

-- We illustrated in the fourth chapter the word sentence between the old and the modern and the importance of the study of the sentence to them .

-- We showed in the conclusion the most important results that the text achieved which are summarized in the ability of grammar to move from the typical performance to artistic one and that by what it has of syntactical function order the mechanism of reaching the grammatical meaning which produce the semantically result .

Tishreen University
Faculty of Art and Humanities
Department of Arabic

The Role Of Syntactic Function In The Semantic Output

« A study of Structure - Meaning»

((This is for the degree of Ph. D. in Arabic Literature))

Prepared by:

Khalid HAMADO

Supervised by:

Prof. Dr. Sami AWAD **Prof. Dr. Mohammad BASAL**

1430 A.H / 2009 A.D